



الموسوعة الشاملة
في شرح
قانون العقوبات



الموسوعة الشاملة
فى شرح
قانون العقوبات

فى ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض
(طبقاً لأحدث التعديلات)

- * الرشوة .
- * التزوير فى المحررات .
- * الأموال العامة .
- * جرائم البلطجة .
- الضرب والجرح والقتل .
- * جرائم خطف الإناث .
- * جرائم خطف الأطفال .

تأليف

د . محمود صالح العادلى

أستاذ القانون الجنائى
كلية الشريعة والقانون بطنطا

الطبعة الأولى ٢٠٠٠

النجم للنشر والتوزيع



متخصصون فى نشر وطبع الكتب القانونية

ت : ٣١٦٠٧٣١ / ٠٣ - ٢٤٢٤٤٠٣

تحذير

ممنوع تصوير أو نقل أو اقتباس أى جزء
من الكتاب ومن يفعل ذلك
يعرض نفسه للمساءلة القانونية .

الناشر

للنشر والتوزيع  دار السلام

للنشر والتوزيع

٢ (i) شارع أحمد الصيغى من حمدى جودة دار السلام - القاهرة
(سامى محمد محمد موسى)

ت : ٣١٦٠٧٣١ / ٣٤٢٤٤٠٣ - ٠١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

١ - القسم العام والقسم الخاص من قانون العقوبات :

يضم القانون الجنائي - بمعناه الواسع - مجموعة القواعد القانونية التي تحدد أو تنظم الجرائم وجزائها، وما يترتب على اقترافها من آثار قانونية، وكيفية إثبات الوقائع المرتكبة، وتوقيع الجزاءات المترتبة عليها بواسطة السلطة المختصة. وترتيباً على ذلك ينطوي القانون الجنائي - بمعناه المتقدم - على شقين من القواعد:

الأول: يتمثل في القواعد الموضوعية التي تحدد صور السلوك - الإيجابي أو السلبي - التي تُعد جرائم، والجزاءات المقررة لها.

أما الشق الثاني: فينصرف إلى القواعد الشكلية، أي التي تنظم الهيئات المختصة بتوقيع هذه الجزاءات، والإجراءات التي تتخذ منذ ارتكاب الجريمة، حتى استيفاء حق الدولة في العقاب.

وإذا تخصص الحديث في القواعد الموضوعية، فإنه من الممكن القول بأن مضمون هذه القواعد يتوزع بين مستويين:

المستوى الأول: يضم أحكام عامة تُطبق - بوجه عام - على كافة الجرائم والعقوبات وذلك مثل القواعد المبينة لمبدأ «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص»، والتي تحدد عناصر الجريمة من الوجهة المادية، ومبادئ المسؤولية الجنائية، وأسباب الإباحة، وأنواع العقوبات، وموانع العقاب، والعفو عن العقوبة والعفو الشامل.

والمستوى الثاني: ينصرف إلى النصوص القانونية التي يخصصها المشرع لبيان الجرائم - أي صور السلوك الذي ينهى عن ارتكابه - والجزاءات الجنائية التي تقابلها.

ولقد درج الفقه الجنائي على تسمية المستوى الأول بـ «القسم العام»، أما المستوى الثاني فاطلق عليه: اصطلاح «القسم الخاص».

وترتيباً على ذلك: فإن كل جريمة يضم جانبيين من العناصر: عناصر عامة تخضع لأحكام القسم العام من قانون العقوبات، وعناصر خاصة يضمها القسم الخاص من هذا القانون^(١).

والحقيقة أن فكرة التمييز بين القسم العام والقسم الخاص من قانون العقوبات ليست وليدة طبيعة لازمة لقواعد كل قسم، فالموضوع الذى يدور حوله البحث فى القسمين - على حد سواء - هو القاعدة الجنائية. وإنما جاءت هذه الفكرة - أى فكرة التمييز - نتيجة لمقتضيات البحث والدراسة التحليلية^(٢).

وأيا كان مصدر التمييز بين القسم العام والقسم الخاص من قانون العقوبات، فإنه من المسلم به أن بين القسمين وشائج قوية. إذ لا غنى عنهما بالنسبة لبعضهما البعض، وكلاهما يكمل الآخر، كما أن الدراسة العلمية لقانون العقوبات لا تكتمل إلا بهما معاً^(٣).

فالقسم العام يشكل تمهيداً ضرورياً للقسم الخاص، وذلك لأن القسم العام يحتوى على المبادئ العامة الأساسية لقانون العقوبات؛ التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار لدى تناول مفردات الجرائم فى القسم الخاص. الأمر الذى يجعل القسم الخاص يقتصر على بيان الأركان التى تختص بها كل جريمة والجزاءات المقررة لها؛ دون حاجة إلى تكرار النص على الأحكام التى تخضع لها الجريمة المعنية - مثلها فى ذلك مثل غيرها من الجرائم - مما يحتويه القسم العام.

(١) للمزيد حول هذا الموضوع:

Jean - Bernard DENIS: La distinction du Droit Pénal general et du Droit penal spécial, L. G. D. J. Paris 1977, P. 13 ets.

(٢) قارن: أستاذنا الدكتور مأمون محمد سلامة - قانون العقوبات - القسم الخاص - الجزء الأول - الجرائم الضرة بالمصلحة العامة - دار الفكر العربى بالقاهرة ١٩٨٨م - بند ١ ص ٦ وما بعدها. وأيضاً: الدكتور حسنى أحمد الجنيدى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - جرائم الأموال - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٨٥ - بند ١ ص ٢.

(٣) انظر: الدكتور مأمون سلامة - المرجع السابق - بند ١ ص ٧.

أما بالنسبة لمساهمة القسمين العام والخاص في اكتمال الدراسة العلمية لقانون العقوبات، فهي تتضح من أن دراسة القسم العام ترسي المبادئ العامة الأساسية التي يتعين أن تكون ماثلة في الأذهان لدى دراسة القسم الخاص، وبغير ذلك تصبح دراسة القسم الخاص غير ذات جدوى.

٢ - ذاتية القسم الخاص :

وهذه العلاقة الوثيقة بين القسمين العام والخاص من قانون العقوبات، دفعت بعض الفقه إلى اعتبار القسم الخاص ليس سوى تطبيقاً للأحكام والنظريات التي يتضمنها القسم العام على كل جريمة أو مجموعة من الجرائم المتجانسة مستقلة عن غيرها^(١) ومؤدى ذلك أن القسم الخاص يفقد لذاتية خاصة به .

غير أن ذلك محل نظر، إذ أن القسم الخاص من قانون العقوبات لا تذوب ذاتيته نتيجة لعلاقته الوثيقة بالقسم العام . فالقسم الخاص يحتفظ - مع وجود هذه العلاقة - بذاتيته ونظرياته الخاصة . الأمر الذي يمكن القول معه بأن هناك عناصر « نظرية عامة لقانون العقوبات الخاص »^(٢) Une Théorie général de Droit penal spécial .

ومن بين نظريات قانون العقوبات الخاص : نظرية العلانية في جرائم الفعل

(١) الدكتور علي أحمد راشد - مبادئ القانون الجنائي - القاهرة - ١٩٥٠م - ص ٤ ، وموجز القانون الجنائي - ١٩٩٥م - القاهرة - ص ٥ . ولقد أكد الفقيه الكبير وجهة نظره هذه بوضوح أكثر عندما اعتبر القسم الخاص « لا يعدو أن يكون (مجرد) تطبيقات متنوعة لمبادئ وأحكام النظرية العامة للجريمة - لإيجها أو سلباً واستثناء - من المبادئ أن تساق أثناء بحث هذه النظرية » . كما خلص الفقيه الكبير إلى أن « دراسات القسم الخاص تعتبر ثروة فقهية » . انظر : القانون الجنائي - للدخل وأصول النظرية العامة - ١٩٧٠م ص ١٧٥ والطبعة الثانية ١٩٧٤ - دار النهضة العربية بالقاهرة - ص ٣ .

(٢) راجع : L. - RASSAT, Précis de Droit pénal spécial, éd par M. - VOUIN "RABERT", Précis Dalloz, 1988 P.6.

وأيضاً : الدكتور محمود نجيب حسني - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - القاهرة ١٩٨٧م - بند ٢ ص ٢ . الدكتور أحمد فتحي سرور - الوسيط في قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الرابعة - القاهرة - ١٩٩١م - بند ١ ص ٥١ . الدكتور فتوح عبد الله الغانمي - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية - ١٩٩٤ - ص ١٠ .

الفاضح والقذف والسب؛ ونظرية التدليس في النصب؛ ونظرية الحيابة في السرقة، ونظرية الضرر في جرائم التزوير.

٣ - خصائص القسم الخاص :

تجمل أهم خصائص القسم الخاص فيما يلي :

٤ - أولاً : من الناحية التاريخية :

نجد أن الأسبقية الزمنية للقسم الخاص على القسم العام . فقد كشفت الدراسة التاريخية لقانون العقوبات عن أن القسم الخاص من قنن العقوبات ظهر مع بداية وجود الجماعة المنظمة - أيما كانت صورتها : كالمشيرة والقبيلة والدولة - التي تتولى حق العقاب .

فهذه الجماعة المنظمة شعرت بحاجتها إلى المحافظة على مقومات العيش وأسباب الأمن وعوامل التقدم فيها^(١) . فدفعها ذلك - كله - إلى سن القواعد القانونية التي تجرم السلوك الخطر أو الضار بمصالح المجموع ، ثم انتقلت - في مرحلة لاحقة - للجماعة المنظمة سلطة وضع القواعد القانونية التي تحمي الأفراد من الإعتداء أو خطر الإعتداء عليهم .

واستمر الحال على هذا المنوال ، إلى أن وصل الفكر الجنائي درجة عالية من النضج ، سمحت له باستقراء وتجريد نبض القسم الخاص من قانون العقوبات ، فبرز فجر القسم العام من هذا القانون^(٢) .

(١) قرب هذا المعنى : الدكتور عبد الله بن بكر - القسم الخاص في قانون العقوبات - الطبعة السابعة - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٧٧ - بند ٢ ص ٢ .

(٢) حول هذا المعنى :

GARRAUD "résumé" : Traité Théorique et pratique du droit pénal Français, Tome III, 1916, no. 1150, P. 407 et s.

VOUIN "RABERT", Droit pénal spécial, 1964, I, P.4.

وأيضاً : الدكتور حسن محمد أبو السعود - قانون العقوبات للمصري - القسم الخاص - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٥١ - ص ٥ . الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات القسم الخاص - مطبعة دار النهضة العربية بالقاهرة - الطبعة الثامنة ١٩٨٤ - بند ٢ ص ٣ -

وبعبارة أخرى فإن القسم الخاص يمثل «حاجة» اهتدت إليها الجماعة، في حين أن القسم العام يمثل «صناعة» وجدت عندما توفرت مقومات وجودها التي تتمثل - أساساً - في توفر قدر من الثراء الفكري مصحوباً بحصيلة من التجارب الواقعية^(١). وفي اعتقادنا أن هذا الترتيب الزمني للقسمين العام والخاص من قانون العقوبات ينصرف إلى الوجود المادى والوجود المعنوى لهما. أى يشمل ظهورهما في العالم الخارجى، وأيضاً رسوخهما في أذهان الجنائيين.

لذا لا نوافق على القول بأن «القسم العام كان من الناحية الموضوعية - بوصفه مجموعة من القيم والنظريات التي تحكم التشريع الجنائى - قائماً في أذهان الجنائيين إذ يستحيل فهم حركة التجريم برمتها إلا من خلال ثبوت تلك القيم. كما أن ضبط حدود هذا السلوك لا يمكن الوصول إليه إلا بفهم القيمة التي جرم السلوك حفاظاً عليها»^(٢).

فهذا القول مردود عليه بالآتى:

أولاً: لأنه نتيجة تحتاج للتدليل على صحتها، الاستشهاد بوقائع حدثت في تاريخ القانون الجنائى. وهو ما لم يقم به صاحب هذا الرأى.

ثانياً: إن القول محل البحث، يصحح - حسبما نعتقد - فى شق منه، وهو المتعلق بجانب القيم التي تحكم التشريع الجنائى، فهذا الجانب فحسب يمكن

= استألفنا الدكتور محمود مجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - القاهرة - ١٩٨٧ -
بند ٢ ص ٢. استألفنا الدكتور أحمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون العقوبات - الطبعة الرابعة -
القاهرة - ١٩٩١ - بند ١ ص ٥. استألفنا الدكتور عمر السعيد ومضان - شرح قانون العقوبات -
القسم الخاص - طر النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٨٦ - بند ١ ص ٣. الدكتور عبد المهيمن بكر -
بند ٢ ص ٣. الدكتور محمد زكى أبو عامر - قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة ثانية - ١٩٨٩ -
- مكتبة الصحافة بالإسكندرية - بند ١ ص ٨.

(١) فى هذا المعنى: الدكتور عوض محمد عوض - القسم الخاص فى قانون العقوبات - القسم الأول -
المجرائم للضمة بالمصلحة العامة - (مذكرات على الإستئسل) جامعة الإسكندرية - كلية الحقوق -

١٩٦٦ - ص ١.

(٢) الدكتور محمد زكى أبو عامر - بند ١ ص ٩.

للقول بوجوده فى ذهن الجنائين منذ بزوغ فجر القسم الخاص من قانون العقوبات .

أما فيما يتعلق بجانب النظريات التى تحكم القسم العام من قانون العقوبات ، فأتينا لا نستطيع أن نقنع بنشأتها متكاملة مع نشأة القسم الخاص . وذلك لسببين :

الأول : (منطقي) : ويتمثل فى أن هذه النظريات تحتاج إلى نضج علمى ورقى فى الفكر الجنائى ، وهو أمر لا يمكن القول بوجوده مع البشرية فى مراحلها السابقة على بلوغها مرحلة النضج ^(١) .

والثانى : (واقعى) : حيث أن تاريخ القانون الجنائى يشهد بوجود حركات عدة للإصلاح ، وتجسدت هذه الحركات - فى أغلب الأحوال - فى مدارس فقهية أثرت الفكر الجنائى بكثير من مبادئ القسم العام من قانون العقوبات ؛ فإذا كانت هذه المبادئ موجودة موضوعياً فى أذهان الجنائين حسب رأى محل البحث - فما كان الفكر الجنائى بحاجة إلى قيام مثل هذه الحركات العديدة التى أرسدت كثير من المبادئ المذكورة .

٥ - ثانياً : القسم الخاص يمثل الترجمة العملية الأساسية لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات :

فمضمون هذا المبدأ ينصرف إلى : أنه لا يمكن أن يوصف سلوكاً ما بأنه جريمة ، إلا إذا كان مجرماً قبل ارتكابه ، ولا يمكن أن تُوقع عقوبة على هذا السلوك ، إلا إذا كانت محددة سلفاً قبل اقترافه . فالقسم الخاص - إذن - هو

(١) فالبشرية - فى نظرنا - مرت بمراحل طفولة وشباب ونضج ، وهو أمر تؤكد كافة العلوم الإنسانية ، كما تشهد به الرسائل السماوية التى نزلت لتلائم مراحل نمو الإنسانية ، فاليهودية جاءت بطابعها المادى الصرف لتلائم مع الطابع المادى للإنسانية ، فى حين أن المسيحية جاءت بطابعها الروحى الصرف لتلائم مرحلة أكثر رقى من سابقتها ، أما الإسلام فقد جاء بالوسطية حينما بلغت الإنسانية مرحلة النضج .

ضرورة لازمة لوضع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات موضع التنفيذ . وبعبارة أخرى لا يكفي للقول بأخذ قانون ما بمبدأ الشرعية أن يتصدر هذا المبدأ نصوصه، وإنما يلزم أن يبين المشرع صور السلوك التي تدخل في زمرة الجرائم، ويحدد العقوبات المقابلة لها، وهذا ما يجسده القسم الخاص من قانون العقوبات^(١).

ومعنى ذلك أن الوجود الفعلي لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات يرتبط بوجود القسم الخاص من قانون العقوبات . ولكن العكس غير صحيح، بمعنى أنه من الممكن أن يوجد القسم الخاص، رغم عدم وجود المبدأ المذكور .

ففي القوانين التي لا تأخذ بمبدأ الشرعية على إطلاقه، وتخول للقاضي سلطة التجريم قياساً على صور السلوك المنصوص على تجريمها صراحة^(٢)، يحتفظ القسم الخاص بأهميته في ظل هذه القوانين، لأنه ينبغى على المشرع أن يبين قدرأ أساسياً من صور السلوك المجرم حتى يتمكن القاضي من أن يقيس عليها غيرها بما لم يرد بشأنه نص^(٣) .

أما إذا تصورنا تشريعاً ما يخول للقاضي ذاته حرية إنشاء أو خلق القانون "libera creazione del diritto".

فان مثل هذا التشريع تتضاءل فيه أهمية القسم الخاص . غير أن مما يبعث على الطمأنينة أن هذا التصور صعب - إن لم يكن مستحيلأ - وجوده في أى قانون حديث، لأن هذه السلطة تتجاوز مرحلة القياس - المسموح به على مضمض، في بعض التشريعات الجنائية - وتصل بالقاضي لمرحلة خلق وإنشاء التشريع الجنائي؛ وذلك مما يتصادم تصادماً صارخاً مع قاعدة اليقين

(١) انظر: P.8 et 17. vouin.

(٢) ومن أمثلة هذه القوانين: القانون الدماركي (للمادة الأولى) .

(٣) انظر: الدكتور فرح عبد الله الشاذلي - ص ١١ وما بعدها .

التشريعي،^(١).

٦ - ثالثاً: نصوص القسم الخاص تعكس صورة المجتمع الذى تطبق فيه :

إذا كان القانون - بوجه عام - يعكس طبيعة المجتمع الذى يحكمه، فإن نصوص القسم الخاص من قانون العقوبات تشارك فى هذا الانعكاس بصورة واضحة. فهذا النصوص تتطور بتطور المجتمع زمنياً، وتتغير من مجتمع إلى آخر، بحسب ظروف المجتمع المكانية. وبعبارة أخرى، يعطى القسم الخاص صورة صادقة لنواحي الحياة المختلفة للمجتمع الذى تطبق فيه هذه النصوص، سواء فى ذلك الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، والقيم السائدة فى هذا المجتمع... إلخ^(٢). فالقسم الخاص - بعبارة موجزة - يعكس ظروف الزمان والمكان للمجتمع الذى يحكمه^(٣).

فمن الناحية الزمانية: نجد أن بعض صور السلوك الإنسانى تنتقل من دائرة التجريم إلى دائرة الإباحة، والعكس صحيح. فالقتل - على سبيل المثال - كان

(١) راجع: CARRARA "M.": L'antropologia e l'analogia nel diritto penale, Torino. 1934, D'Amelio: Sul Crepuscolo dei Codici, in Riv. dir. pen. 1935, P. 89 ss., Antolisei, Parte speciale, V.J.P3.

وأيضاً: الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٢ ص ٥. وقارن:

GARRAUD "R.": op. cit., no. 1155, pp. 472 - 473.

SALELLES, L'individualisation de la peine, Paris, 1986, I, P.4.

(٢) لذا تعتبر نصوص القسم الخاص بمثابة مرآة تعكس درجة الحضارة التى يملؤها المجتمع الذى تحكمه، وهدى لنظمه السياسية والاقتصادية وقيمه الأخلاقية والدينية والاجتماعية، وتكفى الإشارة - للتدليل على ما تقدم - إلى أن النظام السياسى للمجتمع يمكن التعرف عليه من خلال النصوص المتعلقة بالجرائم المحلة بالأمن الداخلى، أما النظام الاقتصادى فيمكن إدراك ملامحه من خلال الجرائم الاقتصادية، فى حين أن القيم الأخلاقية والدينية التى تسود المجتمع تستطيع الوقوف على أطرافها الأساسية من خلال قراءة النصوص الخاصة بجرائم العرض. للمزيد راجع: أساتذنا الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - القاهرة - ١٩٨٧م بند ٤ ص ٤. وأيضاً: الدكتور فصح عبد الله الشافعى - ص ٢٥ ص ١٢. ونظر كذلك:

VITU "A.": Droit pénal spécial, 1er éd.. 1982, p13.

VERON, Droit pénal spécial, 3e éd, Masson 1988, p.9 VITU, no. 6, p. 4. (٣) انظر:

حقاً لرب الأسرة على أفراد أسرته في القانون الروماني، غير أنه دخل زمرة الجرائم بعد ذلك، دون أن تكون لصفة الأبوة للقاتل أية تأثير على نفي قيام الجريمة.

أضف إلى ذلك أن بعض صور السلوك المخطور تنتقل داخل دائرة التجريم صعوداً وهبوطاً، والعكس صحيح، فتختلف أهمية الجريمة بحسب اختلاف الزمان. فآوقات الحروب والأزمات الاقتصادية - على سبيل المثال - تدفع بعض صور السلوك من دائرة الإباحة إلى دائرة التجريم^(١). كما يحدثنا تاريخ القانون عن أن أفعال الإلحاد وممارسة العرافة والسحر كانت من بين الجرائم الهامة، في حين كان القتل والسرقة من الجرائم الخاصة بالأفراد، والتي كان سلطان الدولة ينحسر عنها^(٢). بيد أن هذا التدرج في الأهمية بين هذه الأفعال وتلك، تغير تماماً في ظل القوانين الحديثة.

أما من حيث المكان: فإن دائرة التجريم والإباحة تختلف من بلد إلى آخر، بحسب ظروف كل مجتمع وقيمه الأساسية. لذا لا غرابة في أن نجد بعض القوانين أباحت الزنا وألغت تجريمه^(٣). بينما جعلته قوانين أخرى من أخطر الجرائم^(٤).

(١) للزبد، راجع: الدكتور عبد الله بن بكر - بند ٢ ص ٣ وما بعدها.

(٢) MOMMSEN: Droit pénal romain, tome 2, n. 614, p. 326, n. 568, p. 269 et s.; انظر: Tome 3, n. 864, pp. 193 - 194.

وأيضاً: الدكتور عبد الله بن بكر - بند ٢ ص ٣.

(٣) ومن أمثلة ذلك: القانون الإنجليزي؛ والقانون الفرنسي الذي أخرج الزنا من زمرة الجرائم منذ سنة ١٩٧٥م، واكتفى باعتباره مجرد خطأ مدني يصح الاستناد إليه بمصد دعوى تطليق.

(٤) ويلاحظ أن القانون المصري لا يحرم الزنا إلا بين الأزواج، وهو يتجه في ذلك منهج القانون الفرنسي قبل إلغاء تجريم الزنا عام ١٩٧٥م. وتتبع فلسفة هذا الاتجاه من الربط بين الزنا والالتزام بالإخلاص الجنسي بين الزوجين، إذ يعتبر الزنا عدولاً على هذا الالتزام ونحن نحث الشرع المصري بأن يهذب هذا النهج ويستخرج منه بالنهج الإسلامي الذي يعتبر الزنا في كل صورته وأشكاله من جرائم الحدود، أي الجرائم ذات العقوبات التي قدرها الشارع سبحانه وتعالى.

ويلاحظ أن الشرع الليبي قن حد الزنا بموجب القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣م، المنشور بالجمهورية الرسمية بالعدد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣م - الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٧٣م.

٧ - الشريعة الإسلامية والمجتمع الذى تحكمه :

وإذا اتجهنا شطر الشريعة الإسلامية الفراء، يتضح مدى الاختلاف الجذرى بينها وبين القانون الوضعى، فيما يتعلق بالجزئية محل الدراسة. فالشريعة الإسلامية ليست مرآة للمجتمع الذى تحكمه، بل العكس صحيح. إذ ينبغي أن يكون المجتمع الإسلامى مرآة للشريعة الإسلامية، حتى يصدق عليه هذا الوصف. فالشريعة الفراء هى قواعد وضعها الله - سبحانه وتعالى - على سبيل الدوام لتنظيم شئون الجماعة. لذا فإن قواعد الشريعة الإسلامية تتسم بالمرونة والمعوم بالقدر الذى يتسع لحاجات الجماعة المتعددة والمتغيرة بتغير الزمان والمكان.

أضف إلى ذلك أن قواعد الشريعة ونصوصها لها من السمو والارتفاع مما يجعلها لا تتخلف عن مستوى الجماعة، فى أى زمان أو مكان. وبعبارة أخرى، يتميز التشريع الإسلامى - ضمن ما يتميز - بالجمع بين الثبات والمرونة، فاصوله وأهدافه ثابتة، أما فروعه ووسائله فهى مرنة، وميزة الثبات تحفظ التشريع الإسلامى من الذوبان والخضوع لكل تغيير، خطأ كان أم صواباً، فى حين أن ميزة المرونة تجعل التشريع الإسلامى صالحاً لكل زمان ومكان، نظراً لقدرته على التكيف مع مستجدات الحياة وقدرته على مواجهة كل تطور، ليتلاءم هذا التشريع مع كل وضع جديد^(١).

لذا فإن الشريعة الإسلامية تحدد للتجريم والعقاب مستويين :

المستوى الأول: وهو ثابت لا يتغير بتغير الزمان والمكان، ويشمل جرائم

(١) انظر: الدكتور محمود صالح العادلى - الجواهر المضيئة فى الإسلام وحماية البيئة - دراسة تحليلية للحماية العامة والجنائية للبيئة فى التشريع والفقه الإسلاميين - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م - دار النهضة العربية بالقاهرة - ص ١. وأيضاً: الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى - شريعة الإسلام - خلودها وصلاحتها لتطبيق فى كل زمان ومكان - الطبعة الثالثة - ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م - المكتبة الإسلامية - بيروت ودمشق - ص ٢٢.

الحدود^(١) والقصاص والدية^(٢).

والمتوى الثاني: وهو متغير، ويضم الجرائم والعقوبات التعزيرية^(٣).

ويمكننا القول: إن المستوى الثانى فقط للتجريم والعقاب فى الشريعة

(١) الحدود: هى العقوبات المقررة للجرائم الخطيرة، وهذه العقوبات حددها الشارع - سبحانه وتعالى - على وجه ثابت، لا يجوز لولى الأمر أو لقاضى التصرف فيها. وتشمل هذه الجرائم: (١) الزنا. (٢) القذف. (٣) الشرب. (٤) السرقة. (٥) الحرابة. (٦) الردة. (٧) البغى.

(٢) القصاص لغة: معناه المساواة، واصطلاحاً يحبر عن المساواة بين الجريمة والعقوبة، أى عقوبة المجرم بمثل فعله، فيقتل كما قتل، ويحرق كما حرق، أما الدية فهى مبلغ من المال يدفع إلى الجنى عليه أو إلى أولياء دمه، وهى جزاء يجمع بين العقوبة والتعويض. (للمزيد، راجع: الدكتور عبد الرزاق السنهورى - مصادر الحق فى الفقه الإسلامى - ج ١ ص ٤٨ - الدكتور على صادق أبو هيف - الدية فى الشريعة الإسلامية - ص ٣١ وما بعدها - الدكتور محمد أبى العلا عفيفة - أصول علم العقاب - دراسة تحليلية للنظام العقابى المعاصر مقارناً بالنظام العقابى الإسلامى - الطبعة الثالثة - ١٩٩٢م - ص ١٦٥ وما بعدها. وجرائم القصاص والدية هى: (١) القتل العمد. (٢) القتل شبه العمد. (٣) القتل الخطأ. (٤) الجرح العمد. (٥) الجرح الخطأ. ويلاحظ أن هذه الجرائم لا تقتصر عقوبتها على القصاص والدية فحسب، بل تشمل أيضاً: الكفارة والحرمان من الميراث، والحرمان من الوصية. كما يرمى أن عقوبة الدية هى عقوبة بديلة لعقوبة القصاص، فهى تحمل محل القصاص حينما يمنع شرعاً تطبيقه.

(٣) التعزير: هو تأديب على اقتراف جرائم لم ينص الشارع على عقوبة مقدرة لها بنص فرائى أو بحديث نبوى، مع ثبوت النهى عنها، وحسب تعريف ابن تيمية (المعاصى التى ليس فيها حد مقدر ولا كفارة). راجع: الساسة الشرعية فى إصلاح الراسى والرعية لأبن تيمية (أبى عباس أحمد بن تيمية، ٦٦١ هـ/ ٩٢٨م). تحقيق الأستاذ أحمد إبراهيم البنا، تعليق الأستاذ محمد أحمد عاشور - دار الشعب - القاهرة ١٩٧١م - ص ١٣٣). فالتعزير: هى مجموعة من العقوبات غير المقدرة وتندرج لتتلائم مع الجريمة التعزيرية وحال فاعلها ونفسه وسوابقه، ومقصودها النصح والإنذار والحبس والجلد، بل والقتل فى الجرائم الخطيرة، والتعزير قد يكون عقوبة أصلية بالنسبة للجرائم التعزيرية، وهو عقوبة بديلة تجب عند امتناع العقوبة الأصلية فى جرائم الحدود وجرائم القصاص والدية، كعدم توفر شروط الحد، والتعزير قد يكون - كذلك - عقوبة تكميلية تضاف إلى العقوبة الأصلية: كالتعزير فى الزنا عند أبى حنيفة، وكإضافة التعزير للقصاص فى الجراح عند مالك، وكإضافة أربعين جلدة على حد الحمر عند الشافعى. ولا مراه فى أن جرائم التعزير هى مجال خصب يتيح لولى الأمر من مواجهة كل صور الإجرام التى تستجد فى المجتمع، ليواجهها بما يناسبها من إجراءات ومن صور الإجراء الحديث - بل من أخطر صور، إن لم تكن أخطرهما على الإطلاق - الاعتداءات الموجهة ضد البيعة. للمزيد، راجع: الدكتور محمود صالح المعادلى - الجواهر المضنية - سابق الإشارة.

الإسلامية يتوازن ظاهرياً مع «فكرة» القسم الخاص من قانون العقوبات، من حيث التغير والتطور طبقاً لمقتضيات الزمان والمكان. وهو توازن ظاهري لأن أحكام القانون الوضعي تنطلق من القيم السائدة في المجتمع، أما كانت هذه القيم. في حين أن الشريعة الإسلامية الغراء تضع لولي الأمر في نطاق الجرائم والعقوبات التعزيرية، ضوابط وأطر لا يستطيع ولي الأمر أن يخرج عنها.

٨ - رابعاً: أولوية نصوص القسم الخاص في التطبيق:

أخذاً بالقاعدة الأصولية الناطقة بأن: الخاص يقيد العام، فإن نصوص القسم الخاص لها أولوية مطلقة في التطبيق، متى تعارضت مع القواعد العامة. وباعتبار آخر يلغى من مجال تطبيق العام ما يسمح بأعمال الحكم الخاص

"Generi per speciem derogatur"

وعليه، فإذا كانت الأحكام العامة لقانون العقوبات تطبق - كقاعدة عامة - على كافة الجرائم والعقوبات، إلا أن ذلك مشروط بعدم وجود حكم خاص ضمن النصوص التشريعية المنظمة لهذه الجرائم وعقوباتها.

٩ - تبويب القسم الخاص:

يشير تبويب القسم الخاص مسألتين:

الأولى: تتعلق بتحديد إطاره.

والثانية: تتصل بتصنيف الجرائم المختلفة داخل هذا الإطار.

١٠ - المسألة الأولى: تحديد إطار القسم الخاص:

يذهب اتجاه في الفقه الجنائي إلى استبعاد المخالفات من إطار القسم الخاص من قانون العقوبات، بحيث يقتصر هذا القسم على معالجة الجنايات والجنح^(١) فحسب.

(١) انظر: أستاذنا الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات القسم الخاص - الطبعة الثامنة

- ١٩٨٤م - بند ٣ ص ٤.

ويبرر استقلال المخالفات عن سائر الجرائم ببساطة أهميتها نظراً لعقوباتها المتواضعة بالمقاييس إلى الجنائيات والجنح، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى تفرق المخالفات - فى مجموعها - من تطبيق المبادئ العامة - الإجرائية والموضوعية، التى تسرى على الجنائيات والجنح^(١)، وذلك مثل الأحكام المتصلة بالشروع، والاتفاق الجنائى والعود ووقف تنفيذ العقوبة^(٢). علاوة على أن المخالفات من الكثرة مما يؤثر فى الشبكات اللازمة لقانون العقوبات^(٣).

غير أننا نرى - مع جانب من الفقه - أنه من المنطق أن تظل المخالفات الهامة محتفظة بموضعها بين نصوص القسم الخاص. تأسيساً على حجج فحواها: إن طابع «الإثم الأخلاقى» ليس حاسماً فى تحديد إطار القسم الخاص؛ وثبوت الطابع الجنائى لعقوبات المخالفات رغم ضآلتها؛ وعم المروق التام للمخالفات من سطوة الأحكام العامة لقانون العقوبات.

وتعبير أكثر وضوحاً؛ أن تحرر بعض المخالفات من طابع «الإثم الأخلاقى» لا يمنع من القول بأن البعض الآخر من المخالفات يحتفظ بهذا الطابع؛ إضافة إلى أن بعض الجنح تتجرد من هذا الطابع؛ ورغم ذلك لا تخرج من نطاق القسم الخاص. كما أن ضآلة العقوبات المقررة للمخالفات غير كافية لتجردها من طابعها الجنائى بحسبانها جزاء مقررراً على جريمة؛ علاوة على أن مروق المخالفات من سطوة بعض الأحكام العامة لقانون العقوبات، لا ينفى إمكانية انطباق بقية هذه الأحكام عليها؛ كالاتسار، وأسباب الإباحة وعدم رجعية القانون الجنائى^(٤).

(١) انظر: أساتذنا الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات القسم الخاص - الطبعة الثامنة - ١٩٨٤م - بند ٣ ص ٤.

(٢) انظر: أساتذنا الدكتور عمر السيد رمضان - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٨٦م - بند ٣ ص ٥.

(٣) راجع: الدكتور محمود محمود مصطفى - المرجع والموضع السابقين.

(٤) انظر: الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الجرائم المضرة بالمصلحة العامة - ١٩٧٢م - القاهرة - ص ١٣ وما بعدها.

هذا، ولقد تأثرت بعض الدول بالرأى الأول؛ إذ قصرت قانون العقوبات على الجنايات والجنح، وأقردت للمخالفات قانون خاصاً، وذلك مثل: القانون المجرى المعمول به منذ سنة ١٨٨٠، والقانون السوداني لسنة ١٩٢٥، والقانون الرومى لسنة ١٩٢٧، والقانون الدانماركى الصادر سنة ١٩٣٠، والقانون البولونى الصادر سنة ١٩٣٢، والقانون اليوغسلافى الصادر سنة ١٩٥٨، ناهيك عن قوانين: بولندا، والكويت، والبحرين.

فى حين أن بعض الدول أخذت بموقف وسط بين الرأين السابقين، حيث اكتفت بالنص على الاحكام العامة للمخالفات فى قانون العقوبات، بينما أفردت للمخالفات ذاتها قوانين خاصة، ومن ذلك قوانين المجر واليونان والحبشة.

غير أن أغلب الدول أخذت بالرأى الثانى، واحتفظت بالنصوص المنظمة للمخالفات ضمن كود قانون العقوبات العام. ومن ذلك: قانون العقوبات المصرى الحالى الذى أقرد للمخالفات الكتاب الرابع والاخير منه (المواد ٣٧٦ - ٣٨٠)؛ وقانون العقوبات الليبى الصادر عام ١٩٥٣ الذى عنون الكتاب الرابع منه بـ الجنح الأخرى والمخالفات (المواد من ٤٦٧ - ٥٠٧).

١١ - المسألة الثانية: تصنيف جرائم القسم الخاص:

تعدد المعايير المقول بها بشأن تصنيف جرائم القسم الخاص، ومن هذه المعايير: المعيار الاخلاقى ومعيار الاذى الاجتماعى ومعيار الحق او المصلحة المعتدى عليها.

وطبقاً للمعيار الاخلاقى تنقسم الجرائم إلى أفعال خاطئة بطبيعتها mala وprohibita mala se وأفعال خاطئة بنص القانون، ولقد أدرج القانون العام الإنجليزى Common law ضمن النوع الاول: جميع الجنايات Felonies والجرائم التى تكدر السلام والنظام؛ وكذلك الجرائم التى تضر بالاشخاص او الملكية وجرائم انتهاك حرمة الآداب وجريمة الرشوة. فى حين أدرج القانون العام الإنجليزى ضمن النوع الثانى كل فعل ينهى عنه القانون؛ دون أن يعتبر خاطئاً

بحسب طبيعته^(١).

غير أن هذا المعيار هجره الفكر القانوني منذ زمن بعيد، فضلاً عن أنه محدود الجدوى^(٢). إذ يصح الأخذ به في نطاق الشرح الفقهي؛ في حين أن ارتكاز التشريع على هذا المعيار ينجم عنه خلل في تصنيف القسم الخاص من قانون العقوبات، نظراً لأن النوع الثاني من الجرائم - أي الأفعال الخاطئة بطبيعتها *mala in se* - لا يشكل سوى جانباً محدوداً من جرائم قانون العقوبات؛ لا يرتبط ببعضه إلا من خلال وحدة معينة في أحكام الركن المعنوي للجريمة^(٣).

أما بالنسبة لمعيار الأذى الاجتماعي، فهو لا يصلح أساساً لتصنيف القسم الخاص من قانون العقوبات، نظراً لأنه يفرز مجموعتين من جرائم الضرر وجرائم الخطر؛ بشكل يفتقر للتناسق، لاختلاف جرائم كل مجموعة في الفكر والطبيعة القانونية^(٤). أما فيما يختص بمعيار الحق أو المصلحة المعتدى عليها، فإنه أرجح المعايير المقول بها لتصنيف جرائم القسم الخاص من قانون العقوبات. فهذا المعيار - طبقاً لما يذهب إليه الفقه الراجح - هو الأساس الطبيعي لتصنيف علمي لمختلف الجرائم. إذ تنقسم الجرائم على أساس المحل الذي يقع عليه مباشرة عدوان الجريمة، أو بتعبير آخر تنقسم الجرائم على أساس الحق أو المصلحة أو المال الذي يرمى المشرع إلى حمايته بالجزاء الجنائي. فمتى كان هذا المال أو المصلحة أو الحق ينتسب إلى المجتمع ككل، كانت الجريمة من الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، أما إذا كان الحق أو المصلحة أو المال ينتسب لفرد بذاته أو أفراد معينين كانت الجريمة من الجرائم المضرة بأفراد الناس. وهذه الجرائم الأخيرة تتوزع

(١) انظر: PERKINS: Criminal law, Brooklyn, p. 11

(٢) لذا ذهب قاضي إنجليزى عام ١٨٢٢ إلى أن التفرقة التي يعتمد عليها المعيار - محل الدراسة - قد هجرت منذ زمن طويل. راجع: Clark and Marshall: A treatise of the law of crimes, Chicago, 1958 pp. 101, 102.

(٣) ومعنا في ذلك: الدكتور أحمد فتحي سرور - بند ٤ ص ١٠.

(٤) ومعنا في ذلك: الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص - بند ٤ ص ١٠.

بدورها إلى طوائف متباينة، مثل جرائم الاعتداء على الحياة، وسلامة البدن، والعرض والاعتبار... إلخ. ويرتكز هذا التوزيع، على أساس أن كل طائفة تضم مجموعة من الجرائم يتمثل العدوان فيها على محل - حق أو مال أو مصلحة - واحد أو محال تجمعها رابطة مشتركة.

ولمنطقية هذا المعيار وسهولة تطبيقه؛ أخذت معظم التشريعات به وذلك مثل: التشريع البلجيكي لسنة ١٨٦٧، والنرويجي لسنة ١٩٠٢، والإيطالي لسنة ١٩٣٠، والبولوني لسنة ١٩٣٢، والإيرلندي لسنة ١٩٤٠، والأسباني لسنة ١٩٤٤ واليوناني لسنة ١٩٥٠، والألماني المعدل في سنة ١٩٥٣.

ومن التشريعات العربية: قانون العقوبات الليبي الحالي الصادر عام ١٩٥٣ م.

١٢ - تصنيف القسم الخاص في القانون المصري:

ولقد اعتمد المشرع المصري معيار الحق أو المصلحة المعتدى عليها؛ حيث رصد الكتاب الثاني للجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ومن جهة الداخل، وخصص الكتاب الثالث للجنايات والجنح التي تحصل لأحد الناس، بينما عالج المخالفات - كما سبق الإلماح - في الباب الرابع والآخر.

١٣ - خطة البحث:

ستكون - بإذن الله تعالى - دراستنا للقسم الخاص في جزئين:

الجزء الأول: في «الجرائم المضرة بالمصلحة العامة» ويضم قسمين:

القسم الأول: في جرائم الاعتداء على الإدارة العامة؛ والمال العام، والشقة العامة.

والقسم الثاني: في جرائم العنف الإرهابي، باعتبارها من أهم الجرائم التي شهدتها المجتمع المصري في العقدين الأخيرين.

والجزء الثاني: في «جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال»:

ويتوزع هذا الجزء إلى قسمين:

القسم الأول: في جرائم الأشخاص.

والقسم الثاني: في جرائم الأموال.

الجزء الأول

الجرائم المضرة بالمصلحة العامة

القسم الأول

الرشوة والتزوير والاختلاس

مقدمة

١٤ - الالتزام بالإخلاص للوظيفة العامة:

يتفق القانون الإدارى مع القانون الجنائى على فرض التزاماً بالإخلاص على عاتق الموظف العام. فقوانين العاملين بالدولة تفرض على الموظف العام واجب الولاء الوظيفى؛ وهو واجب يتضمن الجانب الاخلاقى فى أداء العمل^(١). وبمقتضى هذا الواجب يلتزم الموظف العام بأداء الوظيفة العامة وفقاً لمجموعة من المبادئ والتوجيهات؛ تكون معاً ما يسمى بالحق المهني^(٢). وينشطر هذا الحق إلى ثلاث واجبات رئيسية هي:

١ - المحافظة على سر المهنة أو السر الوظيفى.

٢ - الإخلاص فى أداء العمل. الذى ينصرف إلى: ضرورة التعاون مع الزملاء؛ وحسن معاملة الجمهور والمحافظة على الاموال العامة الموضوعة تحت يد الموظف العام.

٣ - الولاء السياسى^(٣).

ولقد كان طبيعياً أن يحتذى المشرع الجنائى حذو المشرع الإدارى فى تقرير الالتزام بالإخلاص للوظيفة العامة بنفس تفريعاته الواردة فى القانون الإدارى؛ بل فرض المشرع الجنائى - وهو هنا يتميز عن المشرع الإدارى - الالتزام بالإخلاص للوظيفة العامة على الافراد أيضاً. لذا جرم المشرع بعض صور السلوك الصادرة

(١) وفى فرنسا يطلق على هذا الواجب:

"Morale professionnelle". ou "Déontologie de la fonction publique".

(٢) أسعافنا الدكتور سليمان محمد الطماوى - القضاء الإدارى - الكتاب الثالث - قضاء التأديب - دراسة مقارنة - ١٩٨٧ - دار الفكر العربى بالقاهرة - ص ١٨٧.

(٣) للمزيد بخصوص هذه الالتزامات المتفرعة عن واجب الولاء الوظيفية؛ راجع: الدكتور سليمان الطماوى - ص ١٨٨ وما بعدها.

من الأفراد؛ والتي تنطوى على مساس بالرابطة الوظيفية؛ أو بالأدق تنطوى على مساس بهيبة الدولة متمثلة فى هيبة موظفها العام. فالمرشع الجنائى فرض حمايته للالتزام بالإخلاص للرابطة الوظيفية. من هذه الزوايا:

١ - حماية أسرار الوظيفة العامة.

٢ - حماية النزاهة والثقة فى الوظيفة العامة.

٣ - حماية الأموال العامة.

وذلك على التفصيل التالى:

١٥ - أولاً: حماية أسرار الوظيفة العامة:

يفرض الالتزام بالإخلاص للرابطة الوظيفية أن يلتزم الموظف العام - أياً كانت درجته الوظيفية - بعدم إفشاء ما يصل إلى علمه من أسرار بحكم عمله الوظيفى. إذ لا يمكن للدولة بإدارتها وهيئاتها المتباينة تعمل دون أن تحمى أوجه نشاطها بسياج من السرية تحفظ لقرارتها وإجراءاتها الفاعلية.

لذا فإن كل موظف عام - أو من فى حكمه - ملزم بعدم إفشاء شئ من أعماله إلى العامة أو الخاصة، مما وصل إلى علمه أثناء أو بسبب ممارسته لوظيفته^(١). ويهدف هذا الإلتزام وقاية الدولة وأجهزتها المختلفة من الأضرار أو الأخطار التى قد تلحق بها نتيجة إفشاء ما يضر بمصالحها: السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية.

١٦ - ثانياً: الإلتزام بالإخلاص لنزاهة الوظيفة العامة والثقة فيها:

لم تقف حماية المشرع للرابطة الوظيفية عند حد حماية الأسرار الوظيفية، وإنما امتدت إلى حماية النزاهة فى الوظيفة العامة والثقة فيها. يفرض المشرع على الموظف العام الإلتزام بالإخلاص لهذه النزاهة وتلك الثقة. وهذا الإلتزام يفرض على الموظف العام وغيره ممن لهم صلة به أو يعمل به أن يسلكوا سلوكاً تجاه الرابطة

(١) فى هذا المعنى: الدكتور أحمد كامل سلامة - الحماية الجنائية لأسرار المهنة - رسالة دكتوراه مطبوعة -

دار النهضة العربية - ١٩٨٨ - بند ٤٢ - ص ٦٦.

الوظيفية يبعد عن السوء والشبهات^(١).

ومن صدى هذا الالتزام فى القانون الجنائى، ما نص عليه من تجريم للرشوة والجرائم الملحق بها.

١٧ - جرائم الرشوة والإخلال بالالتزام بالإخلاص للنزاهة :

لا شك أن من الحقوق الأساسية لكل مجتمع منظم أن تكون الوظيفة العامة متمتعة بالنزاهة، والرشوة تعتدى على هذا الحق^(٢). فالرشوة إتهام بالوظيفة (Trafic de Fonction)؛ أو بالأحرى اختصاصاتها؛ التى يجب ممارستها وفقاً للقانون، أى بدون مقابل سوى ما يتقاضاه الموظف العام من راتب أو أجر.

فالرشوة مفسدة للأداة الحكومية يستوى فى ذلك أن تكون العطية أو الفائدة أو المنفعة التى حصل عليها أو قبلها الموظف العام نظير عمل مخالف لواجبات الوظيفة؛ أو حتى مطابق لهذه الواجبات.

ففى الحالتين هناك إخلالاً صارخاً بالنزاهة بالإخلاص للرابطة الوظيفية، أو بالأحرى إلتزامه بالإخلاص لنزاهة الوظيفة العامة.

ولذا قضى بأن: «نص الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى عدت صور الرشوة قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة، وجعله بالنسبة للموظف ومن فى حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة. وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف، وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائماً أن تجرى على سنن قويم. وقد استهانت المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة للرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها. فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف

(١) للنزاهة لغة: البعد عن السوء وترك الشبهات. راجع: للمعجم الوسيط - ج ٢ ص ٩٥٢ كلمة (نزوه).

(٢) انظر فى هذا المعنى: الدكتور محمود مجيب حسنى - القسم الخاص - بند ١٦ - ص ١٤.

الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص، فإذا تعاطى الموظف جعلاً على هذا الإخلال كان فعله ارتشاء، ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب ولا يتغير حكم القانون ولو كان الإخلال بالواجب جريمة فى ذاته وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات مادامت الرشوة قد قدمت إلى الموظف كى يقارف تلك الجريمة أثناء تأدية وظيفته وفى دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة^(١).

وواضح مدى حرص المشرع الجنائى على تجريم كافة صور السلوك التى تمثل انتهاكاً للالتزام بالإخلاص للثقة فى الوظيفة العامة. فالمشرع وضع نصب عينيه أن إخلاص الموظف العام للثقة فى الوظيفة العامة يجب أن يجعل سلوكه الوظيفى يستهدف تحقيق الصالح العام فقط؛ دون أن يكون متأثراً بمقابل ما؛ أيا كانت قيمته بل دون أن يدخل مع صاحب الحاجة فى مقايضة بمقتضاها يتم وضع العمل الوظيفى فى كفة ومقابل الرشوة فى كفة أخرى.

ولا شك أن المروق على واجب الإخلاص يكون واضحاً حينما يكون مقابل الرشوة متمثلاً فى الإخلال بالواجبات الوظيفية. فالخروج هنا واضح على أمانة الوظيفة. تلك الأمانة التى تتجسد فى مجموعة واجبات عامة يتعين أن يلتزم بها الموظف العام فى أدائه أعمال وظيفته؛ وهذه الواجبات تستخلص من روح القواعد القانونية والتنظيمية التى تحكم الوظيفة؛ لا من النصوص التى أفرغت فيها؛ كما تستنبط - أيضاً - من المصلحة العامة التى تتعين أن تكون الهدف الوحيد التى تنفيها أعمال الوظيفة^(٢).

(١) نقض ١/٤/١٩٨٦ - مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٩ ق ٧٤ ص ٣٩٤.

(٢) فى هذا المعنى: الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٤١ ص ٣٥.

ونظر أيضاً: نقض ١٠/٧/١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ١٨٧ ص ١٩٦٠/٣/٨، ١١ رقم ٤٥ ص ٢٢٠، ٢٢، ٢٣، ١٩٦٣ س ١٤ رقم ٦٧ ص ٣٣٨، ١/٤/١٩٦٨ س ١٩ رقم ٧٤ ص ٣٩٤، ١/٢/١٩٧٠ س ٢١ رقم ٤٢ ص ٢٠٠. ويحترض البعض على هذا القضاء على أساس أنه (يجانب التفسير الصحيح لإرادة المشرع فليس لوظيفة «أمانة» تتحمل بها ذاتها. كما وأنه ليس لها واجبات أخرى غير تلك التى تعينها القوانين واللوائح والتعليمات، والتى يتحقق الإخلال بها بتصرف الموظف عنها. والقول بغير ذلك من شأنه أن ينفي التحديد أو القابلية للتحديد من العمل»

وتطبيقاً لذلك فإن الرشوة تقوم، بل ويُخلط عقابها إذا ما تقاضى الموظف المختص بتقدير الرسوم بمصلحة الشهر العقاري - على سبيل المثال - مقابل الرشوة أو طلبة أو قبول الوعد به نظير نصيحته لصاحب الشأن - الذى أخذ بها- بإغفال بيانات معينة أو بتحديد قيمة بعض العناصر للشئ المراد توثيقه أو

= الوظيفة الذى تستهدفه الرشوة... إذ لا يكون ثمة ضابط قانونى يتحدد فى ضوءه العمل الوظيفى الذى نتخذه الرشوة غرضاً لها . استألفنا الدكتور نبيل مدحت سالم - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دراسة مقارنة - الكتاب الأول - الجرائم للضرر بالمصلحة العامة - دة الفكر العربى بالقاهرة ١٩٨١ - مائش رقم (١) ص ٦١ . وفى اعتقادنا أن هذا الرأى مردود عليه بالأتى :

أولاً: الأخذ به معنى اتهام المشرع بالتزهد وهى تهمة نزه المشرع عنها (فى هذا المعنى بخصوص درء تهمة التزهد أو التكرار عن المشرع، راجع: الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٤١ ص ٣٥) إلى أن يثبت العكس، وهو ما لم يثبت بعد .

ثانياً: أن القول بضرورة وجود ضابط قانونى وموضوعى يتحدد فى ضوءه العمل الوظيفى الذى تتخذه الرشوة غرضاً لها، قول محل نظر. إذ أنه ينقل نطاق البحث من دائرة الواجبات التى يلتزم بها الموظف العام، إلى دائرة العمل الوظيفى؛ فهذا العمل قد يكون فعلاً أو امتناعاً، كما قد يكون حقاً أو غير حق. أما الواجبات الوظيفية فهى الأطار يمارس فيه العمل الوظيفى أى الواجبات القانونية التى يتعين أن يلتزم بها الموظف حال أدائه العمل الوظيفى وهذه الواجبات تستعصى على أن تحصر فى عبارات محددة ومنضبطة . الأمر الذى دفع بالاستاذ De Gérando إلى أن يقول: «إن الواجب الأول بالنسبة للموظفين، وعمل الإدارة، والذى يجب بلاء حدود. وأن ذلك يتطلب منهم أن يعضوا تحت تصرف الدولة والمجتمع، وقتهم وملكاتهم، ومعارفهم، من كل غرض شخصى، وأن يبتعدوا عما ينال من سمعتهم أو هيبتهم، وأن يراعوا منتهى الدقة واللباقة فى تصرفاتهم، وألا يحدوهم فى أعمالهم إلا مع وأن يتجردوا أن يبقى محفوراً فى نفوسهم، وحاضراً فى خواطرهم - دون أن ينص عليه فى القوانين - أنهم ملزمون، قبل الدولة والمجتمع، بالإخلاص بلاء حدود. وأن ذلك يتطلب منهم أن يعضوا تحت تصرف الدولة والمجتمع، وقتهم وملكاتهم، ومعارفهم، وأن يتجردوا من كل غرض شخصى، وأن يبتعدوا عما ينال من سمعتهم أو هيبتهم، وأن يراعوا منتهى الدقة واللباقة فى تصرفاتهم، وعليهم أن يراعوا الشرف فى حياتهم العامة والخاصة، وأن تقوم علاقاتهم مع سائر المواطنين على الثقة المتبادلة، لا على مجرد الأمر» . (نقلاً عن: الدكتور سليمان محمد الطماوى - للرجع السابق - ص ٩٤) .

وإذا كانت تلك هى طبيعة الواجبات الوظيفية كما يحددها فقہ القانون العام، فإن إضفاء الحماية الجنائية عليها فى نطاق القانون الجنائى لا يغير من هذه الطبيعة بل تبقى هى تستعصى على وضع معيار منضبط لها . أو بمن آخر؛ أن هذه الواجبات هى بمثابة أمر أولى يتعين الرجوع إلى القانون الإدارى لتحديد هياكله . وفقه القانون الإدارى يذهب - فى مجموعته - إلى عدم قبلتها للخضوع لصياغة محددة ومنضبطة . الأمر الذى يجعل القول بضرورة إخضاعها لمعيار منضبط غير دى موضوع.

إشهاره بأقل من القيمة الحقيقية؛ أى القيمة التى تقدرها اللوائح والتعليمات كرسوم لهذا الشئ لو ذكرت بياناته وقيمة عناصره بلا تغيير للحقيقة^(١).

وواضح من هذا المثال مدى الإخلال بالالتزام بالإخلاص للنزاهة الوظيفية العامة؛ فالموظف العام فضل مصلحته الشخصية فى الحصول على مقابل الرشوة على حصول الدولة على حقها من رسوم مقررة. الأمر الذى يمكن القول معه أن الموظف العام - هنا - ينقل إخلاصه للوظيفة العامة إلى صاحب الشأن مهدراً الصالح العام الذى ينبغى أن تستهدفه أعمال وظيفته.

٩٨ - تقسيم:

وإذا تعقبتنا الجرائم التى تحمى التزام الموظف العام بالإخلاص للوظيفة؛ سنجد أنها كثيرة ومتباينة. وسنكتفى هنا - لضيق المقام - بشرح:

جرائم الرشوة واختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر والتزيف والتزوير.

وذلك فى الأبواب الثلاثة التالية:

الباب الأول: فى الرشوة.

والباب الثانى: فى اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر.

والباب الثالث: فى التزيف والتزوير.

(١) ولا يمنع قيام جريمة الرشوة من توفر جريمة أخرى كالتزوير فى أوراق رسمية على سبيل المثال متى توفرت أركانها فى حق الموظف المذكور وصاحب الشأن. وهنا تطبق - كما هو معلوم - المادة ٣٢ من قانون العقوبات التى تقر أنه: «إذا كَوَّنَ الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد الحكم بمقوماتها دون غيرها. وإذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالمعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم».

الباب الأول

الرشوة

١٩ - تطور النصوص القانونية للرشوة :

شهدت النصوص القانونية التي تجرم الرشوة تطوراً ملحوظاً. ففي بداية صدور قانون العقوبات الحالي (الصادر عام ١٩٣٧) اكتفى المشرع بإدخال صور محدودة لسلوك الموظف العام ضمن زمرة السلوك الذي ينطوى تحت لواء الرشوة. كما حدد مدلول الموظف العام بشكل ضيق؛ ولقد كشف التطبيق العملي عن قصور هذه النصوص؛ فواجه المشرع ذلك بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣. ثم نجم عن انتقال الدولة من مرحلة الرأسمالية - التي كانت سائدة قبل الثورة - إلى مرحلة الاشتراكية؛ التي اتجهت إليها الثورة؛ اتساع دائرة الوظيفة العامة وتغلغلها في نواحي شتى من نواحي الحياة؛ لم تكن تعرفها الوظيفة العامة من قبل؛ أو كانت تعرفها ولكن بشكل أقل كثافة؛ مما آلت إليه هذه الوظيفة- بعد اتساع رقعة المال العام نتيجة للتأميم^(١).

ولقد دفع ذلك المشرع الجنائي إلى أن يتواكب مع التطور الذي لحق المجتمع المصري؛ فأصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢: ليدفع بجرائم الرشوة إلى دائرة أكثر رحابة؛ على مستويات ثلاث: التجريم والمجزاء والمهرم. فبالنسبة للتجريم اتسعت صور السلوك الإنساني الذي يدخل دائرة السلوك المجرم. أما الجزاء فقد تم تخفيفه بنية النأي بالوظيفة العامة عن العبث واستغلال الموظف العام لها؛ لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب المصلحة العامة. أما فيما يتعلق بالمجرم فقد اتسعت دائرته لتشمل أشخاصاً ضخمهم المشرع إلى الموظف العام بمفهومه الإداري؛ حيث اعتبرهم في حكم الموظف العام؛ رغم عدم دخولهم تحت هذا المفهوم الإداري.

(١) ولعل ارتداد الدولة عن الاتجاه الاشتراكي - بعد ثبوت فشله في النموذج السوفيتي - يدفع إلى العودة لانكماش التجريم والعقاب - فيما يخص الرشوة - بصورة تتفق مع الاتجاه للخصخصة؛ وما ينجم عن ذلك من تضيق لدائرة الوظيفة العامة؛ التي تجب فيها الرشوة أرضاً خصياً للنسب والاستشراء.

٢٠ - المذاهب التشريعية لتجريم الرشوة:

يتنازع الفكر القانوني حول مذهبين تشريعيين لتجريم الرشوة؛ هما: مذهب وحدة جريمة الرشوة؛ ومذهب ثنائية الرشوة:

والمذهب الأول: لا يرى في الرشوة سوى جريمة واحدة فاعلها الأصلي هو الموظف العام؛ أما الراشي فهو مجرد شريك مع الموظف العام، وهو بهذه الصفة يستمد إجرامه من إجرام الموظف العام، مما يستتبع عدم مساءلة الراشي، في حالة عدم ارتكاب الفعل الأصلي من الموظف العام.

وينجم عن هذا التكليف أثران: الأول يستحيل عقاب صاحب الشأن الذي يعرض على موظف عام مقابلا لاداء عمل من أعمال وظيفته، متى صادف هذا العرض رفضا من الموظف العام، إذ أن القواعد العامة تابی معاقبة الشريك طالما لم يقع الفعل الأصلي. والأثر الثاني: يتمثل في أن جريمة الرشوة تقف عند مرحلة الشروع: إذا رفض صاحب الشأن طلب الموظف العام مقابلا لاداء عمل من أعمال وظيفته.

أما المذهب الثاني «وهو مذهب ثنائية الرشوة»: فيرى أن الرشوة تتجسد في جريمتين متميزتين: الأولى إيجابية، والثانية سلبية. والإيجابية تتمثل في قيام صاحب الشأن بتقديم مقابلا للموظف العام، أو يعرض هذا المقابل عليه، أو بتقديم مجرد وعد بذلك، أما الجريمة السلبية فتتمثل في قيام الموظف العام: اخذ المقابل أو قبوله أو طلبه^(١).

وينتج عن هذا التكليف أثران: الأول يتمثل في أن سلوك الراشي يعتبر سلوكا أصليا في جريمة تامة هي الرشوة الإيجابية. وموody ذلك أنه من الممكن ملاحقة الراشي دون المرتشى، كما لا يمنع عدم توقيع العقوبة على المرتشى أن

(١) ولقد انحاز التشريع الفرنسي لهذا المذهب. بيد أن هذا الانحياز صادف انتقادا من جانب بعض الفقهاء هناك. للمزيد.

راجع:

ARRAUD "Rene": Traité théorique et pratique du droit penal français: T. IV. no.

1519. p. 375.

يتم توقيعتها على الراشى، كما أن عرض الرشوة من جانب صاحب الشأن يكفى لمسايلته عن جريمة تامة، حتى لو صادف هذا العرض رفضا من جانب الموظف العام. أما الأثر الثانى: فينصرف إلى أنه يكفى لمسايلة الموظف العام عن جريمة رشوة تامة، لا مجرد شروع فيها: أن يطلب الموظف العام المقابل.

٢١- تقدير المذهبين:

جلى من هذين المذهبين أن مذهب وحدة الجريمة يتفق والمنطق، فهو يجمع فى بوتقة واحدة بين سلوك كل من الراشى والمرتشى، ويجعل تفاعل هذا السلوك مع ذاك يفرز جريمة واحدة. أما مذهب ثنائية الرشوة - وهو ما نرجحه - فهو يفصل بين سلوك الموظف العام وسلوك صاحب الحاجة، ويجعل كل منهما - على حدة - كافيا فى حد ذاته لقيام جريمة رشوة. الأمر الذى ينعكس مردوده على الوظيفة العامة، حيث يتوفر مناخ أفضل لممارسة هذه الوظيفة، إذ تزداد مساحة الحماية الجنائية لها.

٢٢- موقف المشرع المصرى:

أخذ المشرع المصرى بمذهب توفيقى، يجمع بين مذهبى: الوحدة والثنائية. فقد اعتبر المشرع الرشوة: جريمة واحدة، هى جريمة الموظف العام، نظرا لأنه يقع على عاتقه إلزاما بالإخلاص تجاه الوظيفة العامة، أما الراشى والوسيط فينحصر دورهما الإجرائى فى مجرد المشاركة. يؤيد هذا ويؤكد أنه المادة ١٠٧ مكررا عقوبات أفصحت عن أن معاقبة الراشى والوسيط تكون بالعقوبة المقررة للمرتشى.

وتأكيدا على التزام الموظف العام بالإخلاص للوظيفة العامة، اعتبر المشرع مجرد طلب الموظف العام لمقابل كافيا لقيام جريمة الرشوة، حتى ولو لم يصادف ذلك قبولا لدى صاحب الشأن (المواد: ١٠٣، ١٠٣ مكررا، ١٠٤ مكررا، ١٠٦، ١٠٦ مكررا عقوبات). رغم أن هذا الطلب - طبقا للقواعد العامة - يتحقق به الشروع فقط.

كما لم يغفل المشرع المصرى أن كون الراشى صلته ضعيفة - غالبا - بالوظيفة العامة فإن ذلك لا يمنع من فرض التزاما بالإخلاص على عاتقه، تجاه هذه الوظيفة. وإن كانت درجته أقل من تلك المفروضة على الموظف العام. لذا لجأ المشرع إلى الأخذ بالنتائج العملية التى تنجم عن الأخذ بنظام ثنائية جريمة الرشوة. حيث اعتبر عرض الرشوة من جانب صاحب الحاجة دون قبول: جريمة (م ١٠٩ مكررا عقوبات). رغم أن القواعد العامة - طبقا لمذهب وحدة جريمة الرشوة - تقضى بإفلات عارض الرشوة فى هذه الحالة من العقاب.

٢٣ - تقسيم:

تتمثل أركان جريمة الرشوة فى ركنين أساسيين، هما: الركن المادى والركن المعنوى. ويلحق بهما ركناً مفترضا هو: كون الجانى موظفا عاما أو فى حكمه. وسنتحدث عن ذلك فى فصول ثلاثة:

الأول: فى الركن المفترض «صفحة الجانى».

والثانى: فى الركن المادى.

والثالث: فى الركن المعنوى.

الفصل الأول

الركن المفترض

(صفة الجانى)

٢٤ - ذاتية مدلول الموظف العام فى القانون الجنائى :

لم يشأ الموضع الجنائى أن يرتكن على مدلول الموظف العام فى القانون الإدارى، إنطلاقا من أن لكل قانون ذاتيته المستقلة وخصائصه التى تميزه عن غيره.

ويتميز مدلول الموظف العام فى القانون الجنائى بالمرونة. فهو غير ثابت على معنى معين، وإنما يتقوّل بالنسبة لجرّمة بعينها، أو مجموعة جرائم بذاتها. فمدلول الموظف العام فى جريمتى الرشوة والاختلاس وغيرهما من جرائم الإخلال بواجبات الوظيفة العامة، أكثر اتساعا من مدلوله فى جرائم التزوير واستعمال القسوة والتعدى على الموظفين العموميين، وغيرها من الجرائم التى يتطلب القانون فى مرتكبها أو فى المجنى عليه توفر صفة: «الموظف العام».

فحسب الفلسفة التى ينطلق منها المشرع للمتجرهم والعقاب، يتحدد مدلول الموظف العام، فإذا أن يتجه للتوسع أو للتضييق. وهذه المرونة فى تحديد المشرع الجنائى لمدلول الموظف العام، هدفاً للانتقاد من بعض الفقه، حيث يرون استحسان وضع تعريف موحداً للموظف العام فى قانون العقوبات يتسم بالثبات واليقين^(١). غير أننا لا نوافق على ذلك، لأن القانون الجنائى واقعى، وتفرض واقعيته هذه: عدم التقوّل فى معان محددة تعوق أداء رسالته فى المجتمع. لذا فإن هذه الواقعية تفرض بقاء المدلول المرن للموظف العام، بحيث يتحدد نطاق

(١) الدكتور أحمد ضعي سرور - الوسيط فى قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الرابعة - القاهرة

- ١٩٩١ - بند ٩٦ ص ١٢١ -

هذا المدلول حسب الغايات التي يستهدفها المشرع من فرض حمايته الجنائية للموظفة العامة.

٣٥ - تقسيم :

وعلى كل حال فإن مدلول الموظف العام في قانون العقوبات يشمل مدلوله في القانون الإداري، كما يشمل الأمر العام الأمر الخاص .

لذا سنبدأ بتحديد مدلول الموظف العام في القانون الإداري (في بحث أول) توطئة لبيان مدلول الموظف العام في قانون العقوبات (في بحث ثان) .

المبحث الأول

مدلول الموظف العام فى القانون الإدارى

٢٦ - إجمال :

خلت القوانين المتعاقبة التى تنظم الوظيفة العامة من تعريف للموظف العام^(١)، الأمر الذى فتح باب الاجتهاد على مصراعيه للبحث عن تعريف ملائم، فتعددت التعريفات المقول بها فقها وقضاء، غير أن الرأى الغالب يتطلب توفر عناصر ثلاثة لاحتساب الشخص ضمن زمرة الموظفين العموميين، وهى :

١- أن يساهم الشخص فى إدارة مرفق عام يديره شخص عام إدارى مرفقى أو مصلحى .

٢- أن تكون المساهمة فى إدارة المرفق العام عن طريق التعيين أساساً .

٣- أن تكون الوظيفة دائماً مطلقاً أو نسبياً .

وسنبحث ذلك فى المطالب الثلاثة التالية .

المطلب الأول

المساهمة فى إدارة مرفق عام يديره

شخص عام إدارى مرفقى أو مصلحى

٢٧ - التعريف بالمرفق العام :

وينصرف مدلول المرفق العام [Public utility (E.) Service Pubile (f.)] إلى كل مشروع Entreprise يعمل بانتظام واطراد تحت إشراف الدولة أو الهيئات

(١) راجع: قانون موظفى الدولة رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ وقانون العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالدولة وقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون الاخير .

العامه بغية خدمة معينة لسد حاجة افراد المجتمع، ويخضع لنظام قانونى معين . ومن أمثلة هذه المرافق : مرفق السكك الحديدية ومرفق المياه ومرفق الكهرباء والاتصال التليفونى والبرق، ومرفق الدفاع والامن، والعدالة^(١) . وقد تلجأ السلطات العامة إلى إسناد إدارة هذه المرافق إلى الأفراد؛ وذلك عن طريق منحهم « امتياز المرافق العامة »، غير أن ذلك لا يرفع بنفسه العمومية عن المرفق، نظرا لأن الهيئات العامة تظل محتفظة بالإشراف التام على تلك المشروعات^(٢) . كان تتدخل لتحديد أسعار ما تنتجه هذه المشروعات من سلع أو خدمات وفى مراجعة ما تنفقه من نفقات^(٣) .

ولم يفرق القضاء بين موظفى المرافق العامة الإدارية وموظفى المرافق العامة الأخرى كالاقتصادية أو التجارية إذ ضمهم جميعا تحت لواء الموظف العام^(٤) .

(١) للمزيد حول المرفق العام انظر : أ. أحمد نظمي عبدالحمد - فى معجم العلوم الاجتماعية - أعداد نخبة من الاساتذة المصريين والعرب المتخصصى - الهيئة المصرية العامة - للكتاب ١٩٧٥ - ص ٥٣٢ وما بعدها . مصطلح « مرفق عام » .

(٢) الدكتور سليمان الطماوى - الوجيز فى القانون الإدارى - ١٩٦٧ - ص ٢١٤ .

(٣) راجع : الأستاذ أحمد نظمي عبدالحمد - المرجع وللوضع السابقين .

(٤) فقد قضى بأن : « الموظف العام هو من يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام . ولما كان البنك العقارى الزراعى المصرى مؤسسة عامة من أقرب اشخاص القانون العام وأوثقها صلة بالدولة، وهو يقوم على مرفق اقتصادى اجتماعى هام يهدف إلى صيانة الثروة العقارية لصغار الملاك، فهو شخص من اشخاص القانون العام، ولما كان الدعى محاميا بقسم قضائى البنك وقائما بعمل دائم فى خدمته، فإنه يعتبر موظفا عاما تخضع علاقته التنظيمية التى تربطه بالبنك لأحكام قواعد التوظيف التى وضعتها مجلس إدارة البنك .. محكمة القضاء الإدارى - الحكم الصادر فى ١٩٥٣/٣/٨ مجموعة أحكام مجلس الدولة - السنة السابعة - ص ٦١١ . كما ذهبت محكمة النقض المصرية إلى تعريف الموظف العام بأنه هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق »

راجع مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية، السنة الخامسة والثلاثون الطعن رقم ٢٥٠٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١١، ص ٣٩ . [مجموعة أحكام المكتب الفنى] . كذلك عرفته المحكمة الدستورية العليا بأنه من المقرر أن الموظف العام هو الذى يكون تعيينه بأقله قانونية لأداء عمل دائم تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام بطريق مباشر وإن المنازعة الإدارية يجب أن يكون =

٢٨ - الشركات المؤتممة :

بمناسبة اتجاه الدولة إلى تأميم بعض الشركات في أوائل الستينيات، أثير تساؤلا حول مدى إمكانية إدخال العاملين بهذه الشركات ضمن زمرة الموظفين العموميين. والإجابة على هذا التساؤل بالنفي . فهؤلاء العاملون لا يحتسبونهم ضمن زمرة الموظفين العموميين^(١).

= أحد أطرافها شخصا من أشخاص القانون العام حكم المحكمة الدستورية العليا، جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٠، مشار إليه بمجلة المحاماة، العددان الأول والثاني، السنة الخامسة والستون، يناير - وفبراير سنة ١٩٨٠.

وفي حكم آخر تقول محكمة النقض: « لما كانت المادة /١٢/ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي للمدلة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أن تنشأ هيئة عامة . تسمى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها ميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة للدولة ويكون للهيئة الإشراف على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي وتوجيهها في حدود القانون ونصت المادة /١٤/ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أحكام التشريعات واللوائح التي يقرها مجلس الإدارة، وبين من هذه النصوص في صريح عبارتها وواضح دلالتها أن هيئة الإصلاح الزراعي هيئة عامة أشخاص القانون العام تقوم على مرفق الدولة وتتمتع بتسقط من اختصاصات السلطة العامة ولها الإشراف على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي الخاضعة لها وتوجيهها في حدود القانون، كما أن مالها مال عام ولها ميزانية تلحق بالميزانية العامة للدولة والعاملون فيها من الموظفون العموميون لأن العلاقة التي تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لأهمية، إذ تسري عليهم القوانين واللوائح للمنظمة للموظفة العامة ». حكم ١٤/٦/١٩٨٤ - مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ٣٥ - ص ٥٨٥.

(١) ولقد قضت محكمة النقض بأن: « القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢٠ يولييه ١٩٦٠ بتأميم بعض الشركات وللشركات قد نص على احتفاظ الشركات للتممة بشكلها القانوني وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها مع إخضاعها لإشراف الجهة الإدارية التي يرى إحقاقها بها. وقد انصَح الشارع من اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل تلك الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦٢ والتي حلت محل اللامحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، وفي ذلك كله آية بيّنة على أن تأميم تلك الشركات =

المطلب الثاني

التعيين

٢٩ - مدلول التعيين:

ينصرف معنى التعيين قانوناً - بوجه عام - إلى القرار النهائي في الإجراءات المقررة لوضع شخص في مركز قانوني مقرر لوظيفة أو لعمل ما، وهو نفس المعنى الذي ينصرف إليه الاصطلاح الفرنسي Nomination والاصطلاح الإنجليزي Appointment^(١).

وأساس ذلك أن العلاقة بين الموظف والدولة ليست علاقة تعاقدية؛ وإنما هي علاقة تنظيمية تخضع للقوانين واللوائح. وعليه فإن المركز القانوني للموظف العام قابل للتعديل والتغيير طبقاً لمقتضيات المصلحة العامة؛ بما يضمن حسن سير المرافق العامة^(٢).

ومن ثم فإن رأت الإدارة أن شغل الوظيفة العامة عن طريق التكليف أكثر جدوى من اللجوء إلى الطرق الأخرى للتعيين، فإنه ليس معنى ذلك تجريد من يشغل هذه الوظيفة بالتكليف من صفة الموظف العام.

المطلب الثالث

العمل الدائم

٣٠ - مدلول التعيين:

ينصرف هذا الشرط - من شروط اكتساب صفة الموظف العام - إلى معنيين:

= وما يترتب عليه من أبولوه ملكيتها للدولة لم يفر من نظامها القانوني أو طبيعة العلاقة المقدية التي تربطها بالعاملين بها، وكلما رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في موطن ما أورد به نصاً. نقض ٢٠ مارس ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض من ٢٠ ص ٣٩٢ رقم ٨٥.

(١) أما الاصطلاح الإنجليزي Nomination فهو يعبر عن مفهوم الترشيح، لا التعيين. للمزيد، راجع: الدكتور عثمان خليل عثمان - في «معجم العلوم الاجتماعية» السابق - ص ١٦٣.

(٢) حكم المحكمة الإدارية العليا - في ١٩/١٢/١٩٥٩ مجموعة الأول التي قررتها المحكمة الإدارية العليا - ص ٥ ص ١١٨.

الاول موضوعى والثانى شخصى .

والمعنى الموضوعى يتصل بالوظيفة ذاتها، حيث تعتبر دائمة متى كانت مقررة بصفة دائمة، وأن يكون عملاً من الأعمال التى يشملها السير المنتظم المطرد للمرفق العام، فدائمة الوظيفة تتوقف على وضعها الوارد فى الميزانية فى سلك الدرجات الداخلة فى الهيئة، فمضى كانت الدرجة التى يشغلها الموظف دائمة كانت الوظيفة دائمة، والعكس صحيح^(١).

وتأسيساً على ذلك أقر القضاء الإدارى^(٢) صفة الموظف العام للعمد والمشايخ والمتطوعين فى غفر السواحل؛ والمأذونين؛ والحنوتى والتربى؛ والمرشدين فى خدمة هيئة قناة السويس؛ وبواب عمارة الاوقاف التى تديرها بسلطتها العامة.

أما المعنى الشخصى للعمل الدائم فينصرف إلى دائمية العامل؛ إذ يشترط أن يكون شغل العامل للوظيفة مؤبداً؛ فالموظف العام يشغل وظيفته لفترة زمنية تطول أو تقصر بصفة مستقرة ودائمة^(٣).

٣٩ - تعقيب:

إذا توفرت هذه العناصر الثلاثة المتقدمة؛ يكتسب الشخص صفة الموظف العام. ولا يهم بعد ذلك أن يكون العمل الذى يمارسه الموظف بأجر أو بدون أجر.

(١) ولذا قضى بأن الوظيفة الدائمة هي تلك التى ترد بجدول الوظائف المقررة للمصلحة وأن الوظيفة المؤقتة هي التى لم ترد بهذا الجدول. وقد جرى التعبير فيما بعد عن الوظائف الواردة بالجدول بالوظائف الداخلة فى الهيئة، أما التى لم ترد به بالوظائف المؤقتة «حكم محكمة القضاء الإدارى - فى ١٧/٤/١٩٥٥ - مجموعة السنة التاسعة - ص ٧ ص ٤٩. وانظر أيضاً: حكم المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٥٧/٤/٦ - مجموعة للبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا فى عشر سنوات - ١٩٥٥ - ١٩٦٥ - ١٩٤٠.

(٢) انظر؛ على سبيل المثال: حكم محكمة القضاء الإدارى فى ٢٧/٤/١٩٥٤ - مجموعة السنة الثامنة - ص ١٣٢.

(٣) للمزيد راجع: الدكتور سليمان عبد الهادى الطنطاوى - الثواب والعقاب فى مجال الوظيفة العامة - دراسة مقارنة بين أحكام الشريعة الإسلامية والنظم للمعاصرة - رسالة دكتوراه - مقدمة لكلية الشريعة والقانون بالقاهرة - ١٩٨١ - ص ١٨ وما بعدها.

المبحث الثانى

المدلول الجنائى للموظف العام

٣٢ - توسع المشرع الجنائى فى مدلول الموظف العام:

لم يقف المشرع الجنائى عند حدود المدلول الإدارى للموظف العام، بل تجاوز ذلك فوسع من دائرة الموظف العام، ليحقق أهدافا متباينة عن تلك التى يرمى إليها القانون الإدارى. فإذا كان القانون الإدارى يرمى إلى تحقيق الارتقاء بمستوى الخدمة الإدارية بالدولة^(١)، فإن ذلك يقضى التضيق من دائرة الموظف العام، فلا يتمتع بمزايا هذا الوصف إلا من تتوفر فيه شروطاً معينة تجعله أهلاً لإسناد جزءاً من اختصاصات الوظيفة العامة ككل، فى النطاق الزمانى والمكانى والنوعى التى تشملها الوظيفة العامة المعنية. أما القانون الجنائى فإنه يستهدف - بوجه عام - الوصول بالجرىمة إلى أدنى مستوى، الأمر الذى يعنى - فى نطاق دراستنا - الحد من الظاهرة الإجرامية التى تمس الإدارة العامة، والوصول بها إلى حدودها الدنيا. مما يفرض ضرورة التوسع فى مدلول الموظف العام ليشمل كل شخص يمارس قسماً من هذه الوظيفة، أو ما يتصل بها من عمل عام، تحت أى مسمى. لذا كان منطقياً أن يتجه المشرع الجنائى إلى التوسع فى تحديد مدلول الموظف العام فى مجال جرائم الرشوة.

إذ نصت المادة ١١١ عقوبات على أنه:

«يعد فى حكم الموظفين فى تطبيق نصوص هذا الفصل:

١ - المستخدمون فى المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها.

(١) فى هذا المعنى: الزميل الدكتور رفيع محمد سلام - الحماية الجنائية للمال العام - دراسة مقارنة -

رسالة دكتوراه مطبوعة - مقدمة لكلية الحقوق - جامعة القاهرة - دار النهضة العربية بالقاهرة -

الطبعة الثانية - ١٩٩٤ - ص ٢١٨.

- ٢ - أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبيين أو معينين .
- ٣ - المحكمون أو الخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيون .
- ٤ - (ملغاة بالبند الرابع من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧) .
- ٥ - كل شخص مكلف بخدمة عمومية .
- ٦ - أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .
- وسنعرض لتفصيل ذلك فيما يلي :
- ٣٣ - أولاً : المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها :
- هذه الطائفة تندرج تحت المدلول الإدارى للموظف العام . فهذه الطائفة تشمل كافة العاملين في وزارات الحكومة ومصالحها ووحداتها المحلية والإقليمية من محافظات ومدن وقرى، والمؤسسات والهيئات العامة . والمثل يقال : بالنسبة للوزراء والمحافظين ورؤساء المدن والمراكز ومشايخ البلاد والعمد^(١) .
- وعليه فإن من يعين بصفة عارضة غير مستقرة لأداء عمل ما؛ يخرج عن زمرة الموظفين العموميين؛ وذلك مثل الاتفاق مع مهندس لإصلاح ماكينات تصوير أو أجهزة كمبيوتر في جهة إدارية معينة ولفترة محدودة . والمثل يقال بالنسبة للاتفاق مع نجار لإصلاح كراسى وأبواب مدرسة من المدارس التابعة لوزارة التعليم .

(١) راجع : الدكتور محمود نجيب حسني - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية بالقاهرة - الطبعة الرابعة - ١٩٨٦ - ص ٨٣ - ٨٤ . الدكتور محمد محيي الدين عويش - القانون الجنائي وجرائمه الخاصة - مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي - طبعة سنة ١٩٧٧ - ص ٥٨٤ ، الدكتور مأمون سلامة - جرائم الموظفين ضد الإدارة العامة في ضوء للنهج الغائى - بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد - السنة ٣٩ - العدد الأول - سنة ١٩٦٩ - ص ١٦٣ ، وايضاً : الدكتور رفيع محمد سلام - رسائله السابقة - ص ٢٢٤ .

٣٤ - ثانياً : أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية :

تضم هذه الطائفة ممثلى الشعب فى مجلسى الشعب والشورى؛ سواء أكانوا منتخبيين من قبل الشعب أم معينين من قبل السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية. كما تضم هذه الطائفة أعضاء المجالس المحلية الشعبية^(١).

ويخضع هؤلاء لجرمة الرشوة طالما كانت عضويتهم مازالت قائمة. ولكن إذا كانت هذه العضوية محلاً للتشكيك فى صحتها؛ فإنه تتعين التفرقة بين الطعن فى الانتخاب طبقاً للمادة ٩٣ من الدستور والطعن أمام مجلس الدولة. فالطعن الأول لا يترتب عليه زوال عضوية عضو مجلس الشعب أو الشورى؛ إنما تزول بصدر قراراً - يقضى بذلك - بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس^(٢).

وعليه فإن ارتكب عضو المجلس النيابى جريمة رشوة قبل صدور مثل هذا القرار؛ فلا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة صدور قرار المجلس بزوال عضويته. أما الطعن أمام مجلس الدولة فى القرار الباطل فإنه يترتب عليه إيقاف مفعوله^(٣). ومن ثم فإن تقاضى العضو المطعون فى عضويته أمام مجلس الدولة جعلاً لقاء قيامه بعمل ما لصاحب الشأن مما يدخل فى اختصاصه؛ لا تقوم بهذا السلوك جريمة الرشوة لانتفاء عنصر من عناصر النموذج القانونى لهذه الجريمة وهو

(١) أما أعضاء المجالس المحلية التنفيذية فهم يكتبون عضويتهم هذه بحكم وظائفهم التنفيذية كالحافظ ومدير الأمن ومديرى المصالح الموجودة بالمحافظة بالنسبة للمجلس التنفيذى على مستوى المحافظة؛ وللثلث يقال بالنسبة للمجالس التنفيذية الأدنى. لذا فهؤلاء الأعضاء يدخلون ضمن زمرة الموظف العام بالمفهوم الإدارى؛ ومن ثم فلا حاجة لأن يشير إليهم النص المائل. وهو ما فطن إليه المشرع.

(٢) إذ نصت المادة ٩٣ من الدستور على أنه: « يختص المجلس - المقصود مجلس الشعب - بالفصل فى صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس، ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس. ولقد أحال المشرع الدستور - فى المادة ٢٠٥ من الدستور - إلى حكم هذه المادة بالنسبة لأعضاء مجلس الشورى.

(٣) انظر:

«صفة الجنائي»^(١).

٣٥ - ثالثاً: الخبراء والمحكمون ومن فى حكمهم:

نص المشرع فى المادة ١١١ عقوبات على سريان أحكام جريمة الرشوة على الخبراء والمحكمين ومن فى حكمهم كوكيل الدائنين فى التفليسة والمصفى والحارس القضائى. ويستمد هؤلاء صفة الموظف العام من اتصالهم بجانب من الوظيفة العامة. ويتمثل هذا الجانب فى «إقامة العدالة». فالدولة قامت لتحقيق وظائف أساسية فى المجتمع هى: الأمن الخارجى والأمن الداخلى وإقامة العدالة. لذا فإن اتصال هؤلاء بوظيفة تحقيق العدالة يجعل مهامهم ذات صبغة عامة؛ تؤهلهم لاكتساب صفة الموظف العام؛ ولكن نظراً لأن أعمالهم مجرد أعمال مساعدة لعمل القاضى؛ فضلاً عن أن هذه المساعدة قد لا تستغرق كل عمل أو مهنة هؤلاء؛ لذا فإن المشرع الجنائى جعلهم فى حكم الموظف العام.

٣٦ - رابعاً: أعضاء المنشآت وغيرها من الهيئات التى تساهم الدولة بنصيب فى مالها:

نصت المادة ١١١ من قانون العقوبات على إلحاق أعضاء مجلس إدارة ومديرى ومستخدمى المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت بالموظفين العموميين وذلك بالنسبة لأحكام الرشوة. ويرمى المشرع بذلك إلى جعل أعضاء المنشآت والمنظمات والشركات المؤممة فى حكم الموظفين العموميين. حتى لا يلفت من العقاب على الرشوة فى محيط الوظيفة العامة: كافة فئات العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً والملاحق بها حكماً مهما تباينت أشغالها وبغض البصر عن درجة الموظف أو من فى حكمه؛ ويقطع النظر عن نوع العمل المكلف به^(٢). والمشرع الجنائى بذلك خرج عن إجماع فقهاء القانون الإدارى وأحكام القضاء الإدارى: على إخراج هؤلاء من زمرة الموظفين العموميين.

(١) وإن كان ذلك لا يمنع من قيام جريمة أخرى؛ متى توفرت مقومات النموذج القانونى لجريمة معينة.

(٢) نقض ١٦/٤/١٩٧٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢١ ص ٥٣٢ رقم ١٢٨.

ويدخل ضمن هذه الفئة: أعضاء الجمعيات والشركات التي كانت تنشعها المؤسسات العامة حتى ولو كانت تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لإشراف المؤسسة العامة. والمعيار الذي كان يحول عليه هو: مساهمة الدولة مالياً في رأس مال هذه المشروعات؛ ولا يكفي مجرد الإشراف الإداري^(١).

ونعتقد أن من آثار موجة الخصخصة التي تتجه إليها البلاد: انحسار هذه الطائفة. وذلك ما سنوضحه فيما يلي:-

٣٧ - الخصخصة وصفة الموظف العام:

وعلى عكس التاميم - الذي ينقل ملكية بعض المشروعات إلى الدولة - تأتي الخصخصة لتسجل انسحاباً جزئياً للدولة من الدور الذي تلعبه كمدير للمشروعات العامة؛ فالخصخصة أو التخصيصية هي أحد الحلول التي تلجأ إليها الدولة لحل مشاكل المشروعات العامة، فيها ينكمش أو ينحصر الدور الذي تلعبه الحكومة بوصفها مالكة للمشروعات، وترتبط الخصخصة - أو التخصيصية - بتحقيق التحرير الاقتصادي، والذي ينتجه نحو فتح آفاق الاقتصاد لجذب استثمارات محلية أو أجنبية، ورفع بعض الضوابط وتشجيع المشروعات الخاصة، الأمر الذي يسفر في النهاية عن انتهاء الاحتكارات الحكومية، وانخفاض سيطرة الحكومة على النشاط الاقتصادي. وتعدد صور الخصخصة - أو التخصيصية - فقد تتم من خلال زيادة نسبة مشاركة المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص، أو من خلال البيع الجزئي لاسهم القطاع العام، أو حتى من خلال عقود التأجير والإدارة^(٢) للمرافق العامة.

و تقريباً على ذلك تتحدد صفة العاملين بهذه المشروعات على ضوء الوقوف

(١) نقض ١٤/٢/١٩٦٧ - مجموعة أحكام النقض ص ١٨ من ٢٠٩ رقم ٤١، ١١/٥/١٩٦٤ - ص ١٥ من ٣٤٩ رقم ٦٩.

(٢) للمزيد، راجع: الدكتور هالة حلمي السعيد - الآثار الاقتصادية لبرنامج التخصيصية في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية - مارس ١٩٩٧ - بحث منشور بمحطة مصر المعاصرة - التي تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع - ص ٥٨، ع ٤٤٥ - يناير ١٩٩٧ - ص ٤٥ وما بعدها.

على مدى صلة الدولة بها؛ فإن كانت هذه المشروعات منبئة الصلة بالدولة من حيث الملكية والإدارة والإشراف أو الرقابة، فإن العاملين بهذه المشروعات لا يكتسبون صفة الموظف العام، والعكس صحيح.

وعليه فإنه يمكننا أن نوجز آثار الاتجاه إلى التخصص على صفة الموظف العام - فيما يخص دراستنا - على النحو التالي:

٣٨ - (أ): تحول شركة قطاع عام إلى شركة من شركات قطاع الأعمال:

في هذه الحالة لا يعتبر العاملون بشركات الأعمال موظفون عموميون بالمفهوم الإداري ولا حتى بالمفهوم الجنائي. فلا هم موظفون عموميون حقيقة، ولا هم موظفون عموميون حكماً ممن يدخلون ضمن ما نصت عليه المادة ١١١ع.

بيد أن هذه النتيجة قد لا تتحقق الحماية الجنائية الكافية للإدارة العامة؛ لذا حرص المشرع على النص في قانون شركات قطاع الأعمال^(١) على اعتبار العاملين بهذه الشركات في حكم الموظفين العموميين فيما يتعلق ببعض الجرائم؛ ومنها جريمة الرشوة. حيث نصت المادة ٥٢ على أن «تعتبر أموال الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون»^(٢) في حكم الأموال العامة، كما يعد القائمون على إدارتها والعاملون فيها في حكم الموظفين العموميين وذلك في تطبيق أحكام البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات^(٣).

وبهذا النص حسم المشرع خلافاً كان من الممكن أن يثار على المستويين الفقهي والقضائي؛ حول مدى احتساب العاملين بهذه الشركات ضمن زمرة

(١) للنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر في ١٩/٦/١٩٩١. وصدرت لائحته التنفيذية بالقرار الوزاري رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ في ٣١/١٠/١٩٩١.

(٢) ويلاحظ أن هذه الشركات تنقسم إلى نوعين: شركات قابضة، وشركات تابعة للشركات القابضة. راجع: ٣٦٤ من قانون إصدار قانون شركات قطع الأعمال العام رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١.

(٣) ومن المعلوم أن الباب الثالث هو الخاص بالرشوة، أما الباب الرابع فهو للتعلق باختلاس المال العام والعدوان عليه والقتل.

الموظفين العموميين.

وغنى عن الإيضاح أن هذا النص استثنائي لأنه أضفى صفة الموظف العام على اشخاص لا تنطبق عليهم هذه الصفة بكافة مدلولاتها الإدارية والجنائية، الأمر الذى يعنى ضرورة عدم التوسع فيه.

٣٩ - (ب): إنشاء شركة مساهمة يساهم فيها أحد الأشخاص المعنوية العامة:

إذا تم إنشاء - فى ظل الاتجاه إلى التخصصة - شركة من شركات المساهمة، وساهم فيها أحد الأشخاص المعنوية العامة فإن صفة الموظف العام تثبت للعاملين بهذه الشركة طبقاً لنص المادة ١١١/٦ ع.

٤٠ - (ج): إنشاء شركة مساهمة (أو أية شركة أخرى) لا تساهم فيها الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية فى مالها:

فى هذه الحالة تنحصر صفة الموظف العام عن العاملين بهذه الشركة^(١).

٤١ - وقت توفر صفة الموظف العام أو ما فى حكمه:

يتعين أن تكون ثمة رابطة زمنية بين حصول الركنين: المادى والمعنوى لجريمة الرشوة من جانب؛ وتوفر صفة الموظف العام - أو ما فى حكمه - للجانبى من جانب آخر. فلا تقوم جريمة الرشوة إلا إذا كان حصول هذين الركنين من شخص لا تتوفر فيه هذه الصفة أصلاً؛ أو توفرت له فى وقت سابق؛ ثم زالت عنه حال حصول هذين الركنين.

وترتيباً على ذلك لا تسرى أحكام الرشوة متى وقع تعيين الموظف باطلاً؛ كما لو صدر قرار من وزير العدل بتعيين عضو نيابة عامة؛ وليس من رئيس الجمهورية كما يتطلب القانون. كما لا تسرى أحكام جريمة الرشوة بعد خروج الموظف العام من وظيفته؛ أما كان سبب الخروج؛ كالإحالة على المعاش؛ أو الإحالة للتقاعد؛ أو العزل من الوظيفة.

(١) وإن كان ذلك لا يمنع من مساءلة العاملين بهذه الشركة عن جريمة رشوة للمادة ١٠٦ مكرراً (١) عقوبات؛ التى تعاقب على الرشوة فى محيط المشروعات الخاصة؛ إن توفرت سائر أركان جريمة الرشوة للنصوص عليها فى هذه المادة.

الفصل الثانى

الركن المادى

٤٢ - عناصر الركن المادى:

تنص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات على أنه « كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته بعد مرتشياً ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به ».

وجلى من هذا النص أن الركن المادى يتحلل إلى العناصر التالية:

- ١ - سلوك إجرامى يتمثل فى: طلب أو قبول أو أخذ .
 - ٢ - أن يكون محل هذا السلوك منصباً على: هدية أو عطية أو وعد بها .
 - ٣ - أن يكون الغرض من الهدية أو العطية أو الوعد بها متمثلاً فى: قيام الموظف العام بعمل وظيفى معين أو امتناعه عن القيام به؛ أو إخلاله بواجبات الوظيفة .
- وسنتناول دراسة عناصر الركن المادى فى هذه الجريمة؛ من خلال المباحث الثلاثة التالية .

المبحث الأول

صور السلوك الإجرامى

٤٣ - إجمال :

سبق الإلماح إلى أن هذه الصور تتحدد فى : الطلب والقبول والاخذ .
وسنعرض ذلك فى الفروع الثلاث التالية .

المطلب الأول

الطلب

٤٤ - مدلول الطلب :

يعبر الطلب عن مبادرة الموظف العام لإبداء رغبته فى تلقى مقابل أدائه للعمل الوظيفى أو للامتناع عنه أو للإخلال بواجبات وظيفته . ولا عبرة بالشكل الذى يتجسد فيه هذا الطلب ؛ فقد يكون صريحاً أو ضمنياً ؛ شريطة أن يكون واضح الدلالة على التعبير عن : إرادة الموظف فى الربط بين أدائه أو امتناعه عن العمل الوظيفى وبين المقابل المتمثل فى العطية أو الوعد بها^(١) .

والطلب - بهذا المعنى - ينطوى على حث الراشئ إلى تقديم الرشوة أو الوعد بها . وجلى مدى خطورة هذا السلوك - الذى يصدر عن الموظف العام أو من حكمه - على الوظيفة العامة . حيث يشجع الجبانى : صاحب الشأن على شراء ذمته أو الإخلال بواجبات وظيفته ؛ رغم خلو ذهن صاحب المصلحة من هذا التصرف ، أو - بالاقبل - فكر فيه ولكنه أحجم عن الإفصاح عن رغبته فى هذا الشأن^(٢) .

(١) راجع : نقض ١١/٢٥/١٩٥٧ - مجموعة أحكام النقض - س ٨ رقم ٢٥٧ من ٩٣٥ .

(٢) راجع :

Ropert Vouin: Dorit pénal special, Paris, Dalloz, 1971, p, 556.

وتكمن فى هذه الخطورة العلة التى دفعت المشرع إلى جعل : الطلب كافيا
فى حد ذاته - لقيام جريمة الرشوة^(١). رغم أنه لا يخرج عن كونه مجرد
عملاً مبدئياً فى فعل الرشوة^(٢).

٤٥ - مقومات الطلب :

يتعين أن تتوفر مقومات معينة فى الطلب لكي يعتد به فى قيام جريمة
الرشوة. وتنصرف هذه المقومات إلى : جوهر الطلب؛ واطرافه.

وفيما يتعلق بجوهر الطلب يلزم أن يكون محدداً. بمعنى أن يكون الطلب
للمعينة أو الوعد بها محدداً من حيث سلوك الموظف بالنسبة للعمل الوظيفي؛
سواء فيما يتعلق بإداء عمل وظيفي معين أو امتناع عن عمل وظيفي بذاته أو
الإخلال بواجب بعينه من واجبات الوظيفة. فإن انتفى هذا التحديد لا نكون
بصدد طلب مكون لجريمة الرشوة^(٣،٤).

وعليه لا يتوفر الطلب - محل الدراسة - فى السلوك الصادر من مدرس
بإحدى المدارس الثانوية - على سبيل المثال - الذى يصرح من خلاله بأنه يقوم
بأعباء مضنية فى سبيل أدائه لواجبات وظيفته لا تتوازى مع ما تعطيه وزارة
التربية والتعليم من مرتب؛ وبأن على الطلبة أن يعوضوه عن هذا بشكل أو
بآخر. والمثل يقال بالنسبة لطلب الموظف هدية أو عطية أو وعد بها مقابل

(١) Lonis Lombert: Traité de droit pénal special, Paris, 1971. p. 90.

(٢) وقضت محكمة النقض المصرية فى عدة أحكام لها بأن جريمة الرشوة تمت بالطلب من جانب
الموظف. نقض ١٩٧٠/٤/١٩. مجموعة أحكام النقض - س ٢١ من ٣٢٢ رقم ١٢٨.
١٩٦٧/١١/٦ من ١٨ ص ١٠٨٧ رقم ٢٢٥، ١٣/١٣/١٩٦٩ - س ١٢ من ٦٩٨ رقم ١٣٤،
١٩٦٠/٣/٨ - س ١١ ص ٢٢٠ رقم ٤٥.

(٣) انظر: الدكتور مأمون محمد سلامة - قانون العقوبات - القسم الخاص - الجرائم المضرة بالمصلحة
العامة - ١٩٨١/١٩٨٢ - دار الفكر العربى بالقاهرة - ص ١٠٨. وأيضاً: الدكتور فروح عبد الله
الشافلى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار المطبوعات الجامعية - ١٩٩٤ - ص ٦١.

(٤) وغنى عن الإيضاح أن إثبات طلب الموظف للوعد أو العطية يخضع لقواعد الإثبات فى المسائل
الجنائية، وعلى وجه الخصوص: يجوز إثبات صدور الطلب من الموظف بكافة طرق الإثبات، ومنها
شهادة الشهود والقرائن.

الإخلال بواجبات وظيفته دون تحديد للصورة الذى سيتم بها الإخلال المقصود^(١). وعلى العكس من ذلك يتحقق الركن المادى لجريمة الرشوة فى السلوك الصادر من مراقب فى إحدى لجان الامتحان أو عضو لجنة انتخابية - الذى يتضمن طلب هدية أو عطية أو وعد بها مقابل إخلاله بواجبات وظيفته؛ إذ أن الإخلال هنا محدد.

وإذا كان الطلب يلزم أن يكون محدداً فى جوهره على النحو السالف بيانه؛ فالأمر على غير ذلك بالنسبة للعطية أو الوعد بها؛ إذ يكفى أن يكون الطلب منصباً على عطية قابلة للتحديد^(٢). فقد يطلب الموظف العام ثمناً لأداء العمل الوظيفى، ويترك تحديد ماهية هذا الثمن لفطنة وحسن تقدير صاحب المصلحة. أما بالنسبة لأطراف الطلب فتشمل: الطالب والمطلوب منه والمستفيد. والطالب قد يكون الموظف العام نفسه؛ أو غيره. فلم يوجب المشرع أن يصدر الطلب عن المرتشى مباشرة^(٣). غير أنه فى حالة صدور الطلب من غير الموظف العام يتعين أن يكون هذا الغير مجرد ناقل لرغبة الموظف فى طلب مقابل ما. ولا يكفى أن يصدر هذا الطلب عن أحد أقاربه؛ طالما لم يقبله الموظف؛ ولا يغنى عن ذلك مجرد علم الموظف بذلك. بل لابد أن يصدر عنه ما يفيد قبوله لسلوك قريبه. وذلك وفقاً للقانون المصرى والفرنسى: ولا يشترط أن يقابل الطلب بقبول الراشئ. والأمر على غير ذلك فى القانون الإيطالى حيث ينطوى النموذج القانونى للرشوة فى هذا القانون على: الاتفاق على الرشوة من جانب الراشئ والمرتشى^(٤).

أما المطلوب منه فيتحدد بصاحب المصلحة. ويلزم لاستكمال «الطلب»

(١) انظر: الدكتور مأمون محمد سلامة - ص ١٠٨.

(٢) الدكتور مأمون سلامة - ص ١٥٦.

(٣) انظر:

Gaëcon "Essai": Code pénal annoté, art. 177 et 178, n, 91, p. 698.

(٤) راجع: الدكتور يسر أبو علي والدكتورة آمال عبد الرحيم عثمان - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الثالثة - ١٩٧٤ - دار النهضة العربية بالقاهرة - ص ٥٧.

لمقومات وجوده القانوني أن يعلم به صاحب المصلحة. ويتحقق هذا العلم بصدر الطلب في مواجهة صاحب المصلحة. كما يتحقق العلم بقيام الموظف العام بالكتابة إليه أو بإرسال وسيط له يبلغه الطلب؛ وفي كافة الأحوال يلزم وصول الطلب إلى علم صاحب الشأن. فإن انتفى هذا العلم فإن الرشوة تتوقف عند مرحلة الشروع.

وتطبيقاً لذلك إذا بعث الموظف برسالة إلى صاحبه المصلحة تتضمن طلبه للمقابل، غير أن هذه الرسالة ضُبِطت قبل وصولها إلى صاحب المصلحة، فإن جريمة الرشوة تقف بذلك عند مرحلة الشروع^(١). والمثل يقال إذا كان الطلب قد حمّله رسول كلف به لاي سبب من الأسباب. وترتيباً على ذلك فإن الموظف الذي يعدل بمحض إرادته عن طلب الرشوة قبل وصول الطلب إلى علم صاحب المصلحة، يستفيد من العدول الاختياري، فلا يتوفر في حقه حتى مجرد الشروع في الرشوة.

أما المستفيد فهو كل شخص تعود عليه الفائدة المبتغاة من الطلب، فهو الذي يجنى ثمار طلب العطية أو الوعد بها. وقد يتجسد المستفيد والطالب في شخص واحد هو الموظف العام الذي يطلب لنفسه عطية أو وعداً بها. وقد ينفصل شخص المستفيد عن شخص الطالب. ويستوى في قيام جريمة الرشوة أن يكون الموظف العام هو المستفيد أو غيره. فنص المادة ١٠٣ وما بعدها قاطع في دلالة على رغبة المشرع في التسوية بين طلب الموظف المقابل لنفسه وطلبه لغيره؛ حينما يقرر أن «كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره...». وترتيباً على ذلك فإن الموظف العام الذي يطلب عطية لزميل له يعتبر فاعلاً أصلياً للرشوة وليس مجرد شريك فيها؛ ولا يجديده أن يدفع الجريمة المتهم بارتكابها بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه^(٢).

(١) الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - ص ٤١، الدكتور عوض محمد - ص ١٨، الدكتور

مأمون سلامة - ص ١٧٥، ونظر: الدكتور عبد المهيمن بكر - ص ٢٩٧.

(٢) انظر: نقض ١/٧/١٩٥٨م - مجموعة أحكام النقض - ص ٩ رقم ٣ ص ١٧.

المطلب الثاني

القبول

٤٦- مدلول القبول:

ينصرف القبول إلى كل سلوك يصدر من الموظف العام معبرا عن رضائه بما صدر عن صاحب المصلحة من استعداده لتقديم مقابلا للموظف إذا ما تم المطلوب منه من: عمل أو امتناع أو إخلال بواجب - أو أكثر - من واجبات الوظيفة.

وجلى من ذلك أن الموظف العام لم يكن هو المحرك الأول لعملية الرشوة - في الصورة محل الدراسة - كما هو الحال بالنسبة للطلب. وإنما جاء هذا التحريك - هنا - من جانب صاحب المصلحة الذي قدم للموظف «إيجابا» طرَحَ من خلاله استعداده لدفع مقابلا: حالا أو مآلا؛ فتفاعل الموظف العام مع هذا «الإيجاب» بصورة إيجابية؛ فطغى إخلاصه لصاحب الشأن على إخلاصه للوظيفة العامة؛ وتجسد هذا في: «القبول» الصادر من الموظف العام. فجريمة الرشوة - في هذه الصورة - تتم بتلاقى إرادتين. وتكتمل الجريمة بذلك دون أن يتوقف الأمر على تنفيذ الوعد أو العرض^(١).

بل أن توقيت هذا التنفيذ اللاحق للوعد أو العرض غير ذي بال في تحديد: لحظة تمام الجريمة^(٢). فهذه اللحظة تتحدد بلحظة صدور القبول. وغنى عن الإيضاح أنه إذا وقف نشاط الفاعل عند حد القبول فإن الجريمة يطلق عليها (الرشوة المؤجلة).

(١) نقض فرنسي في: ٢٧ أغسطس ١٨٩٦، أشتر إليه

Voina, op.cit.p.559,

(٢) للمزيد راجع: الدكتور بمر أنور على والدكتور أمال عثمان - هامش رقم ٣ ص ٥٧.

٤٧- مقومات القبول

تتحدد مقومات القبول فى : شكله وجوهره ومصدره . وبخصوص الشكل لا يشترط فى القبول صورة معينة . فقد يصدر شفاة أو كتابة ، صراحة أو ضمنا . أما بالنسبة لجوهره فيتعين أن يكون قبولا حقيقيا ؛ بمعنى ألا يكون فى ظاهره قبولا وفى حقيقته رفضا . كما لو تظاهر الموظف العام بقبول عرض الرشوة لتحقيق غرض آخر مثل تسهيل القبض على الراشى مثللبسا بجريمته ، فإن القبول الصادر عن الموظف فى هذه الحالة يكون متعمدا^(١) ؛ بغية إعمال حكم القانون وتحقيق العدالة ؛ لا بقصد مخالفة القانون أو انتهاك العدالة .

ولكن ما الحكم إذا كان القبول الصادر عن الموظف العام وقف فى مرحلة وسطى بين : القبول الجدى والرفض الحاسم ؟ . كما لو عرض أحد المتعاملين مع الجمارك على مأمور الجمر ك المختص مبلغ مليون جنيه لتسهيل خروج بضائع معينة من الجمارك تستهل الميناء بعد أسبوع ؛ فصمت مأمور الجمارك ولم يرد ؛ أو رد بعبارات تفيد أكثر من وجه ؛ أى تفيد القبول ولا تقطع بالرفض ؛ كما لو قال مأمور الجمارك : حينما تأتى البضائع سأعمل اللازم . فهل يعتبر ما صدر عن مأمور الجمارك قبولا يصلح لقيام جريمة الرشوة - بفرض توافر سائر العناصر التى يتطلبها النموذج القانونى لهذه الجريمة - أم لا ؟ .

الرأى عندنا أن القبول بحسبانه صورة من صور الركن المادى لجريمة الرشوة يلزم أن يتحقق وجوده فى العالم الخارجى بشكل قاطع . فعلى المحكمة أن تتحرى هذا الوجود من خلال كافة الظروف والملابسات التى أحاطت بالواقعة . فإذا لم تتوصل إلى أدلة كافية لإثبات القبول ؛ وجبت تبرئة المتهم . لان الأحكام الجنائية تقوم على اليقين لا على الشك والاحتمال ، فالقاعدة أن الشك فى الإثبات يفسر لصالح المتهم . فمتى ثبت للمحكمة أن الموظف كان فى حالة تردد ولم يكن قد قبل الرشوة بصفة جدية فلا يعد ذلك كافيا لتوافر الركن المادى فى جريمة الرشوة .

(١) انظر : نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٢٣ - مجموعة القواعد القانونية فى خمسة وعشرين عاما - الجزء الثانى -

وإذا كان ذلك؛ بالنسبة لصفة الجدية في القبول؛ فإن هذه الصفة يلزم توفرها - أيضا - بالنسبة للعرض الذى يصدر من صاحب الشأن؛ حتى يمكن الاعتماد بالقبول لقيام جريمة الرشوة^(١). غير أنه يكتفى بأن يكون للعرض هذه الصفة من الوجهة الظاهرية فحسب؛ فلا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن يكون العرض جدبا في ظاهره؛ طالما كان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه إليه في مقابل ذلك من العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ^(٢). وذلك -في نظرنا - ليس سوى تطبيقا لنظرية الأوضاع الظاهرة؛ التى يعتد بها الفكر القانوني في مواضع شتى من فروع القانون المتباينة.

أما عن مصدر القبول؛ فيلزم حتى يُعتد بالقبول أن يصدر عن إرادة حرة؛ أى إرادة خالية مما قد يشوبها من عيوب؛ كالإكراه والغلط والتدليس. وعليه فإذا قام صاحب الشأن بإيهام الموظف العام بأن العطية التى يقدمها له أو الوعد بها لا علاقة له بالعمل المطلوب إتمامه؛ فإن قبول الموظف العام لها لا يعتد به. شريطة أن يكون الشخص المعتاد - في مثل ظروف الموظف المذكور- ينخدع بما صدر من صاحب الشأن.

المطلب الثالث

الأخذ

٤٨- مدلول الأخذ:

يعبر الأخذ- على مدار الدراسة - عن كل سلوك إرادى يصدر من الموظف العام ينم عن رضائه بانتقال ملكية عطية أو هبة من الذمة المالية لصاحب مصلحة إلى ذمته المالية أو ذمة شخص- معنوى أو طبيعى- آخر؛ مقابل أداء الموظف العام لعمل من أعمال الوظيفة أو امتناعه عنه أو إخلاله بواجب - أو

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى- شرح قانون العقوبات - القسم الخاص بالطبعة الثامنة - ١٩٨٤ - دار النهضة العربية بالقاهرة - بند ٢٣ ص ٣٧، الدكتور أحمد فتحي سرور - الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص - المبررات المضرة بالمصلحة المصروسة ١٩٧٢ - ص ١٣٥، ونقض ١٣/٦/١٩٦١ مجموعة أحكام النقض ص ١٢ من ٦٩٨ رقم ١٣٤.

(٢) نقض ١٤/٢/١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض ص ١٨ من ٢٠٩ رقم ١٦، ١٦/٦/١٩٥٣ - مجموعة أحكام النقض ص ٤ من ٩٨٨ رقم ٣٥٣.

أكثر - من واجبات الوظيفة .

ويتجسد فى الأخذ : أخطر صور الركن المادى لجريمة الرشوة . ففى هذه الصورة يتحقق معنى الإنجاز بأعمال الوظيفة وهو ما يهدف المشرع إلى منعه بتجريم فعل الرشوة . وهو إنجاز يكشف عن أن الموظف تزعمزع لديه إخلاصه للوظيفة ؛ نتيجة استبداله إياه بإخلاص جديد لصاحب الشأن « الراشى » .

٤٩ - صور الأخذ :

تتعدد صور الأخذ فقد يكون فعليا أو حكيميا أو رمزيا . والأخذ الفعلى يكون بكل سلوك يتم به الانتقال الفورى لحيازة عطية أو هبة من صاحب المصلحة إلى الموظف . إما كانت وسيلة هذا الانتقال فقد تكون بالناولة يدا بيد ؛ أو بوضع المظروف الذى ينطوى على مبلغ الرشوة فى درج الموظف ؛ أو فى وسط الملف المقدم للموظف .

أما الأخذ الحكمى فينصرف إلى كل سلوك يتم به انتقال حيازة الأشياء الضرورية لانتقال الهبة أو العطية إلى ذمة الموظف العام . وذلك مثل أخذ الموظف لعقد لإيجار أو تملك الشقة محل الهبة أو العطية .

أما الأخذ الرمزى فيتم بكل سلوك يجعل الهبة أو العطية تحت تصرف الموظف ؛ بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ؛ حتى ولو لم يستول عليها استيلاء ماديا . وذلك مثل أخذ مفتاح الشقة أو السيارة محل الهبة أو العطية .

٥٠ - مقومات الأخذ :

تتحدد مقومات الأخذ فى : السلوك المفترض لصاحب المصلحة ؛ والسلوك الإرادى للموظف العام المعبر عن رغبته فى نقل حيازة الهبة أو العطية من صاحب المصلحة إليه .

فالأخذ يفترض تصرفا سابقا من جانب الراشى . أو بعبارة أخرى هو نتيجة تفاعل بين إرادتى : الراشى والمرتشى ؛ حيث التقيا على مشروع إجرامى واحد ضد الوظيفة العامة . والتصرف السابق من جانب الراشى يتمثل فى : حصول

عرض حقيقى للمفائدة موضوع الرشوة ؛ ولا يغنى عن ذلك مجرد الوعد .
فتسلم الرشوة يتلاقى نشاط الراشئ والمرتشئ ويتحقق التنفيذ الفعلى للجريمة ؛
ويطلق على الفعل (الرشوة المعجلة) .

أما السلوك الإرادى للموظف العام ؛ فمؤداه أن تسلم العطية أو الهبة ثم تحت
سيطرة تامة من إرادة الموظف العام . فلم يتم انتقال حيازة الهبة أو العطية - إلى
حيازة الموظف العام أو غيره ممن له صلة به - غفلة أو خلسة . بل تم ذلك بعلم
الموظف : أن ما يتلقاه مقابل أداء مصلحة معينة للراشئ تتعلق بأعمال وظيفته .
وعليه فإن مجرد التسليم أيا كانت وسيلته لا يعد دليلا قاطعا على السيطرة
الإرادية للموظف العام على الأخذ . فقد يعتقد الموظف العام أنه يتلقى هدية
تقدم إليه فى مناسبة عائلية ؛ أو أنها مقابل دين سابق للموظف لدى صاحب
المصلحة ؛ أو غير ذلك من الأغراض المشروعة .

وإذا أرسلت إلى الموظف العام الهبة أو العطية بالبريد ، فالأصل أنه لا يطالب
بان يتحمل نفقات إعادتها إلى المرسل ، غير أنه يتعين عليه أن يصدر عنه ما يدل
على عدم رضائه عن هذه الهبة أو العطية ؛ أو بعبارة أخرى يجب عليه أن يثبت
تمسكه بإخلاصه للوظيفة العامة . كان يبلغ عن الواقعة إلى السلطات العامة أو
تركها تمت تصرف المرسل^(١) . أما إذا قام بتدمير الهبة أو العطية ؛ فإن مؤدى
ذلك أنه تصرف فيها تصرف المالك ؛ فلا يدل ذلك - بذاته - على انتفاء رغبته
فى الاتجار بالوظيفة ؛ وإنما قد يدل على عدم رضائه عن موضوع الهبة أو العطية .

٥١ - لحظة إتمام تنفيذ الجريمة :

فى هذا الفرض تتحدد هذه اللحظة بلحظة تسلم العطية . ولقد قضت
محكمة النقض الإطالية بأنه إذا أبلغ عن جريمته بعد ذلك فلا يؤثر هذا على
تكييف الواقعة فتبقى جريمة تامة^(٢) .

ويراعى أنه لا يتوقف تمام الجريمة على أداء العمل أو الخدمة المطلوبة من
جانب الموظف العام . فتتفيد الغرض من الرشوة ليس عنصرا فى النموذج
القانونى للجريمة .

(١) للمزيد راجع : الدكتور يسر أنور على والدكتورة آمال عثمان - بند ٤٧ من ٥٩ .

(٢) راجع : نقض ١/٦/ ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٠ من ٢٣ رقم ٨ .

المبحث الثانى

الموضوع المادى للسلوك

٥٢- المقصود بالموضوع المادى للسلوك :

يتميز الموضوع المادى للسلوك عن الموضوع القانونى بأن الأول ينصرف إلى الشيء أو الشخص الذى ينصب عليه السلوك الإجرامى^(١)؛ فى حين أن الثانى يقصد به المال أو المصلحة محل الحماية الجنائية. وإذا تخصص الحديث فى الموضوع المادى للسلوك فى جريمة الرشوة؛ فإنه يتحدد فى كل فائدة مادية أو غير مادية للمرتشى أو لغيره بشرط أن تكون غير مشروعة.

٥٣- النصوص القانونية والموضوع المادى للسلوك :

وباستقراء النصوص القانونية الخاصة بجريمة الرشوة يتضح أن القانون يتطلب أن يرد الطلب أو القبول أو الأخذ على وعد أو عطية. كما تنص المادة ١٠٧ من قانون العقوبات على أنه : « يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرتشى أو الشخص الذى عينه لذلك أو علم به ووافق عليه أيا كان اسمها أو نوعها، وسواء أكانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية ».

وقضت محكمة النقض بأن (مجرد الوعد بالرشوة معاقب عليه كالعطية سواء بسواء. ولا يشترط تقديم الرشوة عينا للموظف وقبولها بل يكفى مجرد الوعد بها)^(٢).

ولم يشترط المشرع فى الوعد أن يكون فى صورة معينة أو أن يتم بوسيلة معينة، فقد يكون شفويا أو كتابة؛ المهم فى الموضوع أن يرقى الوعد إلى مرتبة الالتزام؛ حتى ولو كان مجرد التزاما أدبيا.

(١) وفى هذه الحالة الأخيرة، قد يكون هذا الشخص هو الجنبى عليه ذاته أو شخصا آخر.

(٢) نقض ١٩٢٩/١/٣١ المجموعة الرسمية للمحاكم ص ٣٠ قاعدة ٩٤.

هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن الفائدة قد تكون مالا أيا كانت قيمته؛ وفي هذه الحالة تتجسد الرشوة في مبلغ من المال أو الوعد به أو شيئا له قيمة مالية؛ كما قد تستتر الرشوة^(١)؛ وراء تصرف قانوني تختل فيه الالتزامات المتقابلة بحيث تكون كفة للموظف العام أو غيره ممن له صلة به أرجع من كفة صاحب المصلحة. وذلك مثل التعاقد مع الموظف بشروط في صالحه كبيع شقة بثمان بخص؛ حيث يعتمد صاحب المصلحة أن يغبن نفسه. أو يشتري صاحب المصلحة سيارة للموظف العام بثمان مغالى فيه.

ومن جهة ثالثة قد تكون الفائدة غير مادية، كالحاق قريب للموظف العام بوظيفة مرموقة؛ أو العمل على ترقية الموظف العام أو ترقية قريب له أو نقله إلى مكان آخر، كما قد تكون الفائدة مجسدة في لقاء جنسى، حيث اعتبر المشرع المصري أن اللقاء الجنسي بمثابة الفائدة غير المادية^(٢).

ومن جهة رابعة؛ فإن العبرة في الفائدة بتأثيرها على الموظف العام للإخلال بواجبات وظيفته، وليست العبرة بقيمة الفائدة في حد ذاتها؛ فقد تكون كبيرة أو قليلة. وعلى ذلك فيلزم أن يكون هناك تناسب بين الفائدة وبين العمل المطلوب من الموظف أدلؤه، أما إذا انتفى هذا التناسب فلا يكون ثمة محل للحديث عن رشوة. وترتيباً على ذلك لا يعتبر تقديم صاحب المصلحة للموظف سيجارة أو زجاجة مياه غازية من قبيل الرشوة، نظراً لأن مثل هذا المقابل من التفاهة بمكان؛ فضلاً عن أن المجاملة الدارجة في المعاملة بين الناس جرت على قبوله.

ولكن يتعين التحرز من اعتبار كل فائدة قليلة القيمة لا يطولها سيف التجريم والعقاب؛ فعسكرى المرور الذى يفرض أتاوة قدرها خمسة وعشرون قرشا - على سبيل المثال - على كل سيارة ميكروباس تمر فى دائرة اختصاصه مقابل التفاضى عن المخالفات التى يرتكبها سائقها؛ يعتبر مرتكباً جريمة رشوة.

(١) راج: الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخامس - ص ٣١.

(٢) للمزيد حول هذا الموضوع: راجع: أساطنة الدكتور سامح السيد جاد - جرائم الاعتداء على المصلحة العامة - القاهرة - ١٩٩٦ - ص ١٦ وما بعدها.

ومن جهة خامسة؛ يستوى أن يحصل الموظف المرتشى على الفائدة لنفسه أو يحصل على فائدة لشخص آخر عينه، كأن يطلب من الراشئ أن يلحق قريبه له بإحدى الوظائف مقابل أدائه العمل الذى يطلبه أو الامتناع عن أدائه أو إخلاله بواجب - أو أكثر - من واجبات وظيفته.

ومن جهة سادسة؛ لا يلزم أن يثبت أنه كان قد تم الاتفاق بين الراشئ والمرتشى على تقديم الفائدة للشخص الثالث، فالجريمة تعد متوافرة فى حق الموظف العام؛ طالما ثبت وجود علاقة وثيقة بين أداء العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة من ناحية وبين الفائدة من ناحية أخرى، مما تتحقق معه حكمة تجريم الرشوة.

ومثال ذلك: أن يقوم صاحب المصلحة بإرسال تليفزيون أو فيديو إلى شخص ثالث كزوجة الموظف العام أو ابنه دون علم الموظف؛ ثم علم هو بذلك فيما بعد؛ ووافق على الاحتفاظ بهذا المقابل؛ وقام بأداء العمل أو امتنع عن أدائه أو أخل بواجبات وظيفته - نظير هذه الفائدة.

المبحث الثالث

مقابل الفائدة

٥٤- الغرض من الرشوة:

والغرض من الرشوة قد يكون تنفيذ عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة. ويسود في الفقه التفرقة بين الرشوة غير الحقيقية وتشمل الحالة الأولى، والرشوة الحقيقية وتضم الحالتين الثانية والثالثة.

ولا عبرة في قيام الإخلال بواجب الإخلاص لنزاهة الوظيفة العامة أن يكون مقابل الرشوة عملا إيجابيا أو مجرد امتناع^(١).

كما يستوى أن يكون العمل حقا أو غير حق^(٢)، أي مطابقا للقوانين واللوائح والتعليمات المنظمة له أو مخالفا لها. ففي كافة الأحوال توجد ثمة مقايضة بين مقابل الرشوة والعمل الوظيفي، مقايضة يتحقق معها معنى الاتجار الذي تفترضه الرشوة، ومن الناحية المعنوية تقوم الصلة بينهما بوضوح: فصاحب الحاجة يستهدف العمل الوظيفي الذي يحقق مصلحته، والموظف

(١) للمزيد، راجع:

Garçon:art.177,178,no.95 et s.

CHAUVEAU "Adolphe" et HELIE "faustin": théorie du code pénal,II,1827, no.839,p.603.

وأيضا: الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٣٩ ص ٣٣.

الدكتور يسر أنور على والدكتورة آمال عبد الرحيم عثمان - بند ٦٠ ص ٨٠ وما بعدها.

(٢) انظر: نقض ١٩٤٨/١/٢٠ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ رقم ٥١١ ص ٤٦٦، ١٩٥١/٥/٧

مجموعة أحكام النقض ص ٢ رقم ٣٨٠ ص ١٠٤٣، ١٩٦٠/١١/٧، ١١ رقم ١٤٨ ص ٧٧٤،

١٩٦٧/٣/٢٨ ص ١٨ رقم ٨٧ ص ٤٥٧، ١٩٦٨/٦/٣، ١٩ رقم ١٢٥ ص ٦٢٧. وانظر أيضا:

الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٤٠ ص ٣٤. الدكتور يسر أنور على والدكتورة

آمال عثمان - بند ٦٠ ص ٨١.

المرتضى يدرك ذهنيا هذه الصلة التي تصادف قبوله^(١).

وغنى عن الإيضاح أن الرشوة هي جريمة وظيفة أكثر منها جريمة موظف
(La corruption est un délit de fonction, bien plus, qu'un délit de
fonctionnaire) فالرشوة تحمي الوظيفة من أن يستغلها الموظف العام لمصلحته
الخاصة. فالمرشع لم يتوقف عند مجرد حماية نزاهة الوظيفة من الاتجار بها، بل
امتد إلى حمايتها من استغلالها للحصول على فائدة محرمة^(٢).

وبعبارة أخرى أراد المرشع «الضرب بشدة على يد كل موظف فاسد يحصل
أو يسعى للحصول على أية فائدة محرمة من وراء وظيفته. سواء بالاتجار
بأعمالها أو بالغش والخداع باسمها وإيهام الناس بأن ما يطلبونه منه داخل في
اختصاصه وهو في الحقيقة غير مختص به»^(٣).

ولم يكتف المرشع المصري بأن يكون الموظف العام مختص فعلا وقانونا
بتأدية العمل أو الامتناع عنه^(٤)؛ بل مد نطاق جريمة الرشوة ليشمل حالتي:
الزعم بالإختصاص^(٥) والاعتقاد الخاطئ فيه^(٦). وعليه فإننا إزاء ثلاث حالات
للاختصاص الذي تقوم به جريمة الرشوة.

وسنعرض ذلك في المطالب الثلاثة التالية

(١) انظر في هذا المعنى:

Garçon: art, 177 et 178, no. 94. Robert Vouin: Droit pénal Spécial, (1968), no. 449/
p. 471.

وأبضا: الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص بند ٣٨ من ٣٣.

(٢) راجع:

Garraud: LIV, no. 1526, p. 387.

(٣) ومعنا في هذا: الدكتور أحمد صبحي المطار - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الجرائم المضرة
بالمصلحة العامة - الطبعة الثانية - ١٩٨٩ - هامش (١) من ٨٣.

(٤) راجع: الدكتور علي راشد - في الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية ١٩٥٧ من ٣١.

(٥) وهذا النهج الذي نهجه المرشع في بداية تجريم الرشوة؛ هو ذات النهج الذي يسير عليه المرشع
الفرنسي.

(٦) أضيف ذلك لنصوص جريمة الرشوة بموجب التعديل الذي تم بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣.

(٧) أضيف ذلك لنصوص جريمة الرشوة بموجب التعديل الذي تم بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢.

المطلب الأول

الاختصاص الحقيقي

٥٥- المقصود بالاختصاص الحقيقي :

يقصد بالاختصاص الحقيقي كل عمل يمارسه الموظف العام - أو من في حكمه - يستطيع ممارسته إما كان مصدر ذلك .

إذ يستوى أن يدخل العمل ضمن ما رسمته القوانين والأنظمة أو الأوامر والتعليمات المعمول بها بشأنه الوظيفة مدار البحث .

وبعبارة أخرى يمكن أن يكون مصدر الاختصاص : قانون أو لائحة أو أوامر كتابية أو شفوية (١) صادرة للموظف العام من قبل رئيس مختص؛ حتى ولو كان هذا العمل مما لا يدخل أساسا في طبيعة اختصاصه (٢) . شريطة أن يكون التكليف صحيحا صادرا ممن يملكه (٣) .

ولا ينال من ذلك أن يكون ثمة قرار وزارى ينظم العمل بين الموظفين، فهذا القرار مجرد إجراء تنظيمى لا يهدر حق رئيس الإدارة فى تكليف موظف بعمل خاص بإدارة أخرى (٤) . ولا يشترط أن يكون الموظف مختصا وحده بكافة مراحل العمل المتعلق بالرشوة ؛ إذ يكفي أن يكون للموظف صلة - سواء أكانت قريبة أم بعيدة - بالعمل المطلوب أدائه أو الامتناع عنه (٥) . شريطة أن تكون هذه الصلة تسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة؛ وأن يكون من عرض

(١) نقض ١١/٣/١٩٤٧ - مجموعة القواعد الفترونية فى ٢٥ عاما - الجزء الثانى ص ٧١٢ .

(٢) نقض ١٧/١٠/١٩٥٨ - مجموعة أحكام النقض ص ٩ من ٧٧٩ رقم ١٨٩ ، ٢/١١/١٩٥٤ ص ٦ من ١٦٦ رقم ٥٥ .

(٣) الدكتور يسر أنور على والدكتور أمال عثمان - هند ٥٣ ص ٧٢ .

(٤) نقض ٩/٦/١٩٦٩ - مجموعة أحكام النقض - ص ٢٠ من ٨٠٦ رقم ١٧٣ .

(٥) استألفا الدكتور أحمد رفعت خلفاى - شرح فقوت العقوبات المصرى - القسم الخاص - الجزء الأول - الجرائم المضرة بالمصلحة العامة - ١٩٨٥ - ص ٤٧ .

الرشوة قد اتجر معه على هذا الأساس^(١).

ویدخل ایضا ضمن الاختصاص الحقیقی للوظيفة العامة، كل عمل يستطيع الموظف العام القيام به بحكم تواجده فی الوظيفة العامة التي تضعه فی ظروف تمكنه أو -بالاقل- تسهل له تنفيذ العمل - أو الامتناع - المطلوب كمقابل للرشوة^(٢). ولا خلاف بین الفقه أن الاختصاص الحقیقی يشمل: الناحيتين: النوعية والشخصية. أما الناحية المحلية للاختصاص فمحل خلاف.

فیذهب رأى إلى القول بضرورة مراعاة الاختصاص المكاني اخذا بالتفسير الضيق لجرمة الرشوة. باعتبار أن المشرع حينما عاقب على الاخذ أو الطلب أو القبول إنما قيد ذلك بأعمال الوظيفة. الأمر الذي يتطلب ضرورة التقيد بالاختصاص المكاني للوظيفة العامة^(٣).

فی حين یذهب رأى آخر إلى إنه لا ضرورة لأن يكون الموظف مختصا من الناحية للمكانية؛ نظرا لأن قواعد الاختصاص دقيقة قد یجهلها جمهور المتعاملين مع الموظف العام، فضلا عن أن عدم الاختصاص المكاني لا يمنع من تأثير الموظف العام غیر المختص على زميله المختص^(٤).

٥٦- رأینا فی الموضوع:

والرأى عندنا أن القانون الجنائی قانون واقعی، لذا فإننا نعتد معیارا واقعیا للفصل فی هذه المسألة، ویخلص هذا المعیار بأن العبرة بإحاطة صاحب الحاجة بقواعد الاختصاص المحلي من عدمه للفصل فی قیام جريمة الرشوة من عدمه،

(١) نقض ١٩٥١/٥/٢١ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٤١٨، س ١١٢٨، ١٩٥٣/٢/٤ رقم ١٧٧، ٤٦٣، ١٩٥٨/١/١٠، ٩ رقم ١٩٥٨، ١٧/٣/١٩٦١، ١٢ رقم ٥٥، ٢٩٧، ١٩٦٣/٢/٥، ١٤ رقم ٢٠، ٩٤، ٢٦/٦/١٩٦٧، ١٨ رقم ١٦٢، ١٩٨٠/٤/١٩٧٠، ٢١ رقم ١٤٦، ٦١٣.

(٢) وصفت فی ذلك: الدكتور یسر أنور علی والدكتورة آمال عثمان بند ٥٥، ص ٧٥. وانظر أيضا: نقض ١٩٦٨/٤/١ مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٤٧، ٣٤٩، ١/٢/١٩٧٠، ٢١ رقم ٤٠٩، ص ٢٠٠. وانظر كذلك: نقض ١٩٣٦/١/٦ مجموعة القواعد لقانونیة فی ٢٥ علما- الجزء الثاني ص ٧١١- الذي جاء فيه: «من شرع فی إرشاء طاه مستخدم فی ملجأ تابع لمجلس المديرية کیلا یبلغ عن الأغربة الدفينة التي يقدمها له یحق عقابه بمقتضى المادة».

(٣) انظر: الدكتور محمد زکی أبو عامر - القسم الخاص - قانون العقوبات - ١٩٧٨ - ص ٩٦. وانظر ایضا نقض ١٩٤٥/٢/٥ - مجموعة القواعد لقانونیة - ج ٦ - رقم ٤٨٥ - ص ٦٢٨.

(٤) راجع: الدكتور أحمد صبحي المطاوع - القسم الخاص - ص ٨٥.

فإذا كان صاحب الحاجة لا يعلم بهذه القواعد؛ ورغم ذلك اتجرع الموظف على القيام بالعمل أو الامتناع عن العمل الذي يحقق مصلحة الراشئ، فإن جريمة الرشوة تقوم في هذه الحالة، أما إذا كان صاحب الحاجة على دراية بعدم الاختصاص المحلى للموظف؛ فإنه يصعب القول بقيام جريمة الرشوة، ولا يمنع ذلك من قيام جريمة أخرى كجريمة استغلال النفوذ المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات^(١).

٥٧- الاختصاص الحقيقي والالتزام بالإخلاص للموظفة العامة:

وغنى عن الإيضاح أن حالة توفر اختصاص حقيقي للموظف العام المرتشى، وقيامه بالمتاجرة مع صاحب الحاجة على هذا الاختصاص، ينم عن إخلال الموظف العام بالتزامه للإخلاص لنزاهة الوظيفة، حيث جعلها محلا للمتاجرة^(٢) واستغلها لصالحه الخاص، وصالح صاحب الحاجة، متفاضيا في ذلك كله عن الصالح العام، الذي لم يعره أى اهتمام، فيستوى لدى الموظف العام أن يتحقق هذا الصالح العام أو لا يتحقق؛ فالمهم لديه أن يحصل على مقابل الرشوة أيما كانت النتائج بشأن تحقيق الصالح العام من عدمه. وفي هذا مساس واضح بنزاهة الوظيفة العامة التي ينبغي أن يؤديها الموظف العام لجميع المواطنين دون تفرقة بين من دفع للموظف العام مقابلا وبين من لم يدفع؛ لعدم استطاعته أو لعدم رغبته في الدفع^(٣).

(١) التي تنص على أنه: «كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقاول أو على وظيفة أو خدمة أو أمة مزنة من أى نوع وعد في حكم المرتشى ومقابل بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من هذا القانون إن كان موظفا عموميا والمحسب وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط في الأحوال الأخرى. ويعتبر في حكم السلطة العامة كل جهة خاضعة لإشرافها».

(٢) ولعل هذا ما قصده محكمة النقض بقولها: «إن علماء القوانين عرفوا الرشوة بأنها تجارة المستخدم في سلطته لعمل شيء أو امتناعه عن عمل يكون من خصائص وظيفته». نقض ١٢/٧/١٨٩١ - مجلة الحقوق ص ٦ ص ١٨٤.

(٣) بخصوص الرشوة والتفرقة الظالة بين المواطنين: راجع:

الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ١٦ ص ١٤ وما بعدها.

٣٢- نقض ١/٦/١٩٨١ - مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ٣٢ رقم ١٠٥، ص ٥٤٩.

المطلب الثاني الاختصاص المزعوم

٥٨- التعريف بالاختصاص المزعوم:

الاختصاص المزعوم هو ضرب من الخدمة. فهو اختصاص غير حقيقي ينسبه الموظف العام لنفسه فيتوهم صاحب الحاجة أنه اختصاص حقيقي؛ فتتم المتاجرة بالوظيفة ارتكازا على هذا الوهم وذلك الخداع.

لذا جاء القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فجعل للزعم بالاختصاص حكم الاختصاص الفعلي (المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات).

وقد استهدف المشرع بتجريم الزعم بالاختصاص «الضرب على ابدي العائشين» عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها مَنْ يستغل من الموظفين العموميين - والذين الحقهم الشارع بهم - وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة؛ ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم. ويكفي لمساءلة الجاني على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجمل لادائه يدخل في أعمال وظيفته. والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقتترانه بعناصر أو وسائل احتمالية. وكل ما يُطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم.

وقد يقال إن الزعم بالاختصاص يخلو من معنى الإنجاز بأعمال الوظيفة^(١)؛ نظرا لعدم وجود عمل وظيفي يتجر فيه^(٢) الموظف العام. بيد أن ذلك مردود عليه بأنه صحيح أن هذا الموظف لم يتجر في عمل وظيفي معين، وإنما اتجر في الوظيفة ذاتها، فقد استغل الثقة التي يضعها الناس فيمن يشغلونها لدفع المجنى عليهم على الاعتقاد بأنه مختص بهذا العمل رغم أنه لا يختص به؛ ولا يسمعه

(١) الدكتور عمر السيد ومضان - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية بالقاهرة -
بند ١٨ - ص ٢٣.

(٢) راجع: الدكتور محمود جبيب حسني - القسم الخاص - بند ٣٦ ص ٣١.

القيام به، لذا فهو بذلك يجمع بين إثمين: اثم المتاجرة بالوظيفة، واثم الاحتيال على الناس^(١)، الامر الذى يجعل إجرامه لا يقل - إن لم يزد - على الموظف العام الذى يتجر فى أعمال وظيفته التى يختص بها اختصاصا حقيقيا^(٢).

ولا مراء فى أن هذا السلوك ينطوى على مساس بالثقة^(٣) والهبة التى يجب أن يتحلى بهما الموظف العام^(٤). الامر الذى يحتمل - فى نظرنا - مروقا صارخا على الالتزام بالإخلاص لنزاهة الوظيفة العامة.

المطلب الثالث

الاعتقاد الخاطئ فى الاختصاص

٥٩- مدلول الاعتقاد الخاطئ فى الاختصاص:

يتوسط الاختصاص الحقيقى والاختصاص المزعوم نوع ثالث من الاختصاص، الا وهو: الاختصاص المعتقد خطأ فى وجوده، أو -حسب التعبير السائد - الاعتقاد الخاطئ فى الاختصاص^(٥) والاختصاص المعتقد خطأ فى وجوده يفترض أن الموظف توهم^(٦) - على غير الحقيقة بدخول العمل المطلوب إدائه أو

(١) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ - مجموعة أحكام النقض ص ٢٠ رقم ٦٠٩ رقم ١٢٥.

(٢) فى هذا المعنى: الدكتور محمود لمجى حسنى - القسم الخاص - بند ٣٦ ص ٣١. وبإضا: نقض

١٩٦٩/١/٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٢٠ رقم ٨ ص ٣٣.

(٣) وفى هذا تقول محكمة النقض: «لقد سوى الشارع بما استنه فى نصوصه التى استحدثها بين ارتشاء للموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق التجار فيها، وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر فى أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع ويصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما زعم أو اعتقد». نقض

١٩٦٦/١١/٢١ مجموعة أحكام النقض - ص ١٧ رقم ١٢٢٨ رقم ٢١٢.

(٤) الدكتور يسر أنور على والدكتورة أمال عثمان - بند ٥٦ ص ٧٦.

(٥) إذ تنص المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات الممددة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢، على أنه: «معتبر مرتشيا ومعاقب بنفس العقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاثاء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للإمتناع عنه».

(٦) توهم الشيء: ظنه وتقبله وتخيله، كان فى الوجود أو لم يكن. راجع: للمعجم الوسيط - ج ٢ - ص

١١٠٣ - كلمة «وهم».

الامتناع عنه أو الإخلال به ضمن اختصاصاته؛ ويستوى أن يكون هذا التوهم ذاتي أو خارجي، أى سواء أكان الموظف وقع فى هذا التوهم من تلقاء نفسه، أو بناء على الظروف المحيطة بالوظيفة العامة أو بالعمل الوظيفي المطلوب أدائه أو الامتناع عنه؛ وقد يكون من بين ذلك سلوك صاحب الحاجة^(١) نفسه.

وعلى أية حال، فإن الموظف العام الذى يتجر فى العمل الوظيفي الذى اعتقد خطأ بأنه مختص به يخل إخلالاً صارخاً بالإلتزام بالإخلاص لنزاهة الوظيفة العامة. فهو من الناحية المعنوية أو الشخصية انصرف نيته إلى الإنجرار بالوظيفة العامة.. الأمر الذى يمثل خطراً على نزاهة هذه الوظيفة.

وهو من الناحية الموضوعية أو المادية يصدر عنه سلوكا ماسا بالثقة فى نزاهة الدولة، إذ يتقاضى أو يطلب أو يقبل مقابلًا للعمل الوظيفي ويحاول القيام به، فيأتى عملاً باطلاً، أو يسعى للتأثير على المختص بهذا العمل^(٢). وقد يستغل وضعه الوظيفي فى هذا التأثير.

(١) قرن: الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٣٧-ص ٣٢.

(٢) فى هذا المعنى: الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - المرجع والوضع السابقين.

وأينسبا: نقض ١١/٢١/١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض - س ١٧ رقم ٢١٢ ص ١١٢٨. ونقض ١٠/١٠/١٩٨٢ ص ٣٣ رقم ١٥٤ ص ٧٥٢. وفيه تقول المحكمة إن «جريمة الرشوة تتحقق من جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد خطأ (أنه) من أعمال وظيفته أو يزعم ذلك كذبا، ويصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما اعتقد أو زعم إذ هو حينئذ يجمع بين إثمين: الاحتيال والارتشاء».

الفصل الثالث

الركن المعنوي

٦٠- تمهيد:

جريمة الرشوة - كغيرها من الجرائم - يتطلب نموذجها القانوني ركنا معنويا يتجسد في القصد الجنائي. ومن المناسب أن نعرض القصد الجنائي بالنسبة للمرتشى وهو الفاعل الأصلي. توطئة لبيان القصد الجنائي بالنسبة للمرتشى والوسيط؛ وهما شريكان في الجريمة.

٦١- القصد الجنائي لدى المرتشى:

القصد المطلوب توافره لدى المرتشى هو القصد الجنائي العام، والذي يقوم على عنصرين هما العلم والإرادة. إذا يلزم أن يكون عالما بكافة العناصر التي يتضمنها النموذج القانوني للجريمة. فيتمتعين أن يعلم بصفته - أى بأنه ممن ينطبق عليه صفة موظف عام أو من فى حكمه - وبأنه يطلب أو يقبل أو يأخذ فائدة مقابل قيامه بأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الإخلاص بواجبات وظيفته^(١). وترتبطا على ذلك إذا جهل الموظف العام أحد هذه العناصر انتفى لديه القصد الجنائي؛ ومن ثم لا تتوفر جريمة الرشوة. ومثال ذلك: أن يعتقد الموظف أن المقابل الذى قدم إليه كان لغرض برئ؛ كان يعتقد أن المقابل هو: هدية مقدمة له من صديق أو أنه رد لدين كان له عنده. فإن القصد الجنائي - هنا - يكون منتفيا لدى الموظف العام، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الموظف قام بالعمل على نحو يحقق مصلحة صديقه أو أن ينطوى على إخلال منه بواجبات الوظيفة، طالما أن الموظف وقت قيامه بالعمل كان خالى الذهن بشأن ما يستهدفه صديقه من وراء المقابل؛ أو بتعبير آخر طالما أن براءة الغرض من الهدية أو المبلغ الذى اعتقد أنه هو الدين الذى كان فى ذمة صديقه؛ كان هو

(١) نقض ١٩٧١/٦/٢٠ - مجموعة أحكام النقض س ٢٢ رقم ١١٩ ص ٤٨٧.

الاساس الذى سيطر على فكره .

ولا ينال من ذلك أن يعلم الموظف بعد أداء العمل - على نحو يحقق مصلحة صاحبه - بأن ما تلقاه من مقابل كان لغرض قيامه بالعمل المذكور .
واساس ذلك أنه يشترط تعاصر القصد الجنائى لدى الموظف مع الركن المادى للجريمة؛ أما إذا توافر القصد فى وقت لاحق على الركن المادى للجريمة؛ فإنه لا يكون كافيا للقول بتوافر كافة اركان الجريمة^(١) . أو بمعنى آخر أن عدم التقابل الزمنى للركنين المادى والمعنوى؛ يؤدى إلى وجود انفصال بينهما؛ مما يجعلهما غير صالحين لتكوين بنیان جريمة الرشوة .

كما يلزم بالإضافة إلى توافر العلم أن يتوافر العنصر الثانى للقصد الجنائى المتمثل فى : الإرادة . إذ يتعين أن تتجه إرادة الموظف إلى الاخذ أو القبول أو الطلب للعطية أو الوعد بها، بغية أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجباتها . وعليه إذا لم تتجه إرادة الموظف إلى ذلك؛ فإن القصد الجنائى لا يكون متوافرا فى حقه . ومثال ذلك : أن يضع الراشئ العطية فى الملف المقدم للموظف أو يضعها فى درج مكتبه؛ غير أن إرادة الموظف لم تنصرف إلى اخذها، أو أن الموظف تظاهر بقبول الفائدة؛ وذلك بقصد ضبط الراشئ متلبسا بجريمة عرض الرشوة .

وإذا كانت الفائدة تم تقديمها للغير - كزوج الموظف أو ابنه - أو تم وعده بها؛ فإنه يلزم أن يتوفر علم الموظف العام بذلك؛ وأن تتجه إرادته إلى تنفيذ العمل المطلوب مقابل هذه الفائدة؛ أو إلى قبولها بوصفها جزاء لهذا العمل .
ونجده رأى إلى أن القصد الجنائى فى جريمة الرشوة يتطلب - علاوة على

(١) الدكتور ومسيس بهنام - الجرائم المضرّة بالمصلحة العمومية-الاسكندرية- ١٩٨٦ - ص ٣١- الدكتور محمود مجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٥٨ ص ٤٦ . الدكتور عمر السعيد رمضان - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - سنة ١٩٧٧ - ص ٢٧ . راجع عكس ذلك : الدكتور يسر أنور على والدكتورة أمال عثمان - شرح قانون العقوبات- القسم الخاص - طبعة ثانية - ١٩٧٤ - ص ٩٢ وما بعدها .

عنصرى العلم والإرادة - نية إجرامية خاصة؛ هى غرض المرتشى أو غايته من تلقى العطية أو الهدية أو الوعد بها؛ وهذا الغرض - أو هذه الغاية - تتمثل فى قصد الاتجار بالوظيفة العامة؛ أو الخدمة العامة^(١).

وغنى الإيضاح أن فكرة القصد الجنائى الخاص صادفت الكثير من الهجوم لعدم منطقيتها ولأن القصد الجنائى العام يغنى عنها. لذا نرى ترجيح القول بأن القصد الجنائى فى جريمة الرشوة قصد جنائى عام^(٢)؛ لأن انصراف علم وإرادة الموظف إلى حقيقة ما يأتى من تلقى لفائدة أو وعد بها أو طلبه إياها مقابل قيامه بعمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عنه أو إخلاله بواجب - أو أكثر - من واجبات وظيفته، أو مما يزعم أنه داخل فى اختصاصه؛ يكفى - فى حد ذاته - لجعل إرادته: إرادة آثمة؛ والقول بغير ذلك يعد تحميلاً للنصوص أكثر مما تحتمل.

٦٢- التحريض الصورى على الرشوة:

وما يتصل بالإرادة الآثمة للموظف العام؛ ما يثار بشأن التحريض الصورى على الرشوة. إذ يثور التساؤل عما إذا كان يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يعرض الرشوة على أحد الموظفين؛ الذى دلت التحريات على أنه يقبل الرشوة؛ فى سبيل إنجاز أعمال وظيفته أو الامتناع عنها أو الإخلال بواجباتها، وذلك بفرض ضابطه متلبساً بجريمته.

والأصل أن مأمورى الضبط القضائى يختص بجمع الاستدلالات بشأن وقوع الجرائم وإسنادها إلى أشخاص معينين، والاستثناء أن يسند إليهم بعض إجراءات التحقيق بالشروط وفى الأحوال التى حددها المشرع.

(١) للمزيد انظر: الدكتور محمد مصطفى القللى - المسؤولية الجنائية - ص ١١٥٦ وما بعدها.

الدكتور على واثق - الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية - القاهرة ١٩٥٩ - ص ٤١ وما بعدها.

الدكتور أحمد رلعت خفاجى - رسالته السابقة ص ٢٧٢. الأستاذ أحمد أمين - ص ١٤ وما بعدها.

(٢) ومن أنصار الرأى القائل بأن القصد الجنائى فى جريمة الرشوة: قصد جنائى عام: الدكتور أحمد لتقى

سرور - ص ١٠. الدكتور عوض محمد - ص ٢٨.

وفي اعتقادنا - ونحن بذلك نرجح الرأي للغالب في الفقه - أن وظيفة مأمور الضبط القضائي لا تسمح له بمثل هذا التحريض؛ فوظيفة مأمور الضبط القضائي يتعين أن تقتصر على الكشف عن الجرائم ومركبتها، ولا تمتد إلى التحريض على ارتكاب الجريمة، فإن حدث مثل هذا التحريض خرج مأمور الضبط القضائي عن حدود اختصاصه الأصيل؛ وولج - من ثم - في منطقة إساءة استعمال السلطة. زد على ذلك أن مثل هذا التحريض مما يتنافى مع قواعد الآداب العامة.

وإذا قيل - بل قيل بالفعل - إن سلوك مأمور الضبط حينئذ ليس تحريضا على ارتكاب الجريمة بل يعد سلوكا كاشفا لحالة إجرامية قائمة من قبل. إذ لم يؤد هذا السلوك إلى خلق الجريمة التي كانت ستقع حتما بدون تدخل مأمور الضبط القضائي.

فإن الرد على ذلك سهل بسيط؛ إذ أن السلوك الكاشف يلزم أن يتصل بكافة عناصر الحالة الإجرامية الموجودة من قبل ظهور هذا السلوك في العالم الخارجي؛ فينحصر دوره في مجرد إثبات هذه الحالة الإجرامية. أما إذا ساهم هذا السلوك في خلق حالة إجرامية لم تكن موجودة من قبل؛ فإن من العنت أن نصر على وصف هذا السلوك بأنه سلوكا كاشفا ليس إلا. وتتضح هذه التفرقة - بجلال - بالنسبة للجريمة المستمرة والجريمة الوقتية. فالسلوك الكاشف يتحقق بشكل واضح في الجرائم المستمرة مثل حيازة مواد مخدرة خلافا لما يفرضه القانون. فإذا أقدم مأمور الضبط على شراء قطعة من هذه المواد المخدرة ممن يحظرها، فليس لسلوكه أدنى تأثير في قيام الجريمة المسندة إلى المتهم؛ والتي يقدم إلى المحاكمة عنها بمجرد اكتشافها. أما جريمة الرشوة فهي من الجرائم الوقتية. ومن شأن قيام مأمور الضبط القضائي أن يخلق المشروع الإجرامي في ذهن الموظف العام؛ الأمر الذي يدخل في دائرة التحريض على ارتكاب جريمة رشوة^(١).

وإذا كان ذلك كذلك؛ فأتينا نميل إلى تأييد الاتجاه الراجح في الفقه بشأن

(١) راجع في ذلك: الدكتور أمال عثمان - قانون العقوبات الخاص في جرائم التمييز - القاهرة

وجوب مساهلة مأمور الضبط القضائي الذي يحرض متهما على ارتكاب الجريمة . لان سلوكه يجعله شريكا في جريمة الرشوة .

ولا يصلح لنفي مسئوليته الاحتجاج بأن التحريض حينئذ يعد أداءً لواجب قانوني يقع على عاتق مأمور الضبط القضائي^(١) . تأسيسا على ان مأمور الضبط القضائي ملزم قانونا بالعمل على منع وقوع الجرائم، فإذا حرض متهما من أجل كشف ارتكابه الجريمة فإنه يعفى من المسؤولية . لانه لم يقصد المشاركة في نشاط الجاني؛ وإنما اتجهت نيته إلى تحقيق غرض آخر مشروع يتمثل في : ضبط الجريمة .

فهذا القول مردود عليه بأن الواجب الذي يبيح الفعل يكون مصدره قاعدة قانونية أو أمرا من رئيس وجبت طاعته . وبالنسبة للقاعدة القانونية فهي منتفية؛ إذ لا يوجد نص قانوني يبرر تحريض مأمور الضبط القضائي للأفراد على ارتكاب الجرائم، كما أن أمر الرئيس إن وجد فإنه يعد أمرا غير مشروع ولا يلتزم بمأمور الضبط بإطاعته، كما أنه إن قام بتنفيذه؛ فإن ذلك لا يبرئه من المسؤولية الجنائية . تأسيسا على ان طاعه الرؤساء لا تمتد إلى حد المساهمة في ارتكاب الجرائم^(٢) .

وإذا قيل إن انعدام مسؤولية مأمور الضبط القضائي في حالة تحريض متهم على ارتكاب جريمة معينة يجد أساسه في : انتفاء القصد الجنائي لديه . نظرا لانه لم يهدف من سلوكه تحقيق النتيجة التي يعاقب عليها المشرع، حيث اتجهت نيته إلى تحقيق هدف آخر مشروع يتمثل في : ضبط الجريمة؛ وهو هدف يدخل في صميم أعمال وظيفته .

فان الرد على ذلك نجده في القواعد العامة التي لا تعتد بالباعث في قيام القصد الجنائي . فقبل البعث لا ينفي وجود قصد جنائي لدى الفاعل .

(١) للمزيد حول هذا الموضوع، راجع: الدكتور بصر أنور علي والدكتورة آمال عثمان - بند ٤٨ ص ٥٩ وما بعدها .

(٢) في هذا المعنى: راجع: حكم نقض ١٩٦٩/١/٦ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ ص ٢٤ رقم ١٦ / ٤ / ١٩٤٦ مجموعة أحكام النقض س ١٥ ص ٢١٤ رقم ٦١، نقض ١١ / ٤ / ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض س ١١ ص ٢٣٧ رقم ٦٧ .

وملاك القول -فيما تقدم- يتعين على مأمور الضبط القضائي التقييد بالوسائل المشروعة التي يقررها القانون لضبط الجرائم ومرتكبيها؛ ويخرج التحريض على الجرائم من دائرة هذه الوسائل. فإن لجأ إلى التحريض فعليه أن يتحمل مغبة فعله؛ ومسئوليته الجنائية عن اشتراكه في خلق جريمة؛ لم تكن على مسرح الحياة قبل تدخله. لأن هذا التحريض من شأنه التأثير في إرادة الغير؛ وأن يدفعه إلى ارتكاب الجريمة حتى يسهل عليه ضبطها، ولا شك في أن ذلك يتعارض مع طبيعة وظيفته، فضلا عن أنه يفتقد للسند القانوني، ناهيك عن تصادمه مع القيم الأخلاقية في المجتمع.

وليس معنى ذلك أن يقف مأمور الضبط القضائي مكتوف الأيدي إزاء الجرائم التي يعلم بانها سترتكب في المجتمع، فله أن يقوم باستخدام وسائل تجعله قريبا من مسرح الجريمة؛ مما يساعده على ضبطها حال وقوعها بالفعل، كان يتخفى بشكل أو بآخر ليقوم بواجبه في ضبط الجرائم ومرتكبيها، دون أن يؤثر في إرادتهم^(١).

٦٣- قصد الراشي والوسيط :

الراشي هو صاحب الشأن الذي يساهم - في سبيل تحقيق مآربه - مع الموظف في تخلي هذا الأخير عن إخلاصه لوظيفته. وتحقق مساهمة الراشي في إحدى صورتين: الأولى تتمثل في مبادرته بتقديم عطاء للموظف، والثانية تتجسد في تلاقي إرادته مع الموظف العام حول المتاجرة بالوظيفة، وذلك بقبوله أو بقيامه بدفع فائدة للموظف نظير أدائه لعمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عنه أو إخلاعه بواجب - أو أكثر - من واجبات وظيفته.

أما الوسيط فهو ذلك الشخص الذي يتكفل بتقريب وجهات نظر كل من الموظف وصاحب الشأن بغية إتمام المتاجرة بالوظيفة، يحصل الأول على فائدة نظير قيامه بعمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عنه أو إخلاعه بواجب وظيفي،

(١) ومعنا في ذلك: الدكتور هير أنور على والدكتورة آمال عثمان - ص ٦٢ وما بعدها.

لصالح صاحب الشأن .

وجلى من ذلك أن كل من الراشى والوسيط يعد شريكا فى جريمة الرشوة، لذا يتعين أن يتوفر لديهما قصد جنائى مماثل لقصد الراشى . ولما كنا انتهينا إلى أن قصد هذا الأخير هو قصد جنائى عام، فإن قصد الراشى والوسيط - أيضا - قصد جنائى عام .

لذا لا نوافق على رأى القائل بأن قصد الراشى والوسيط قصد خاص، تأسيسا على أن إرادته متجهة إلى حمل الموظف العام على القيام بالعمل الوظيفى على النحو الذى يحقق مصلحته . وهذا العمل لا يدخل فى ماديات الجريمة لذلك فإن القصد لديهما قصد خاص^(١) .

وترتيباً على ما تقدم، يتعين أن يعلم الراشى أو الوسيط بصفة المرتشى، أى بأنه موظف عام مختص بالعمل أو الامتناع المطلوب منه، وليس له حق فى الحصول على الفائدة التى تبذل له . كما يتعين أن تتجه إرادة كل من : الراشى والوسيط إلى دفع الموظف العام للقيام بأداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجب - أو أكثر - من واجبات وظيفته فى مقابل هذه الفائدة . ومؤدى ذلك أن قصد المساهمة فى هذه الجريمة ينتفى لدى الراشى أو الوسيط إذا انتفى هذا العلم أو لم تتجه إرادته على النحو السالف بيانه، كان يعطى المقابل إلى الموظف على أساس أنه وفاء لدين لدى صاحب الشأن أو الوسيط .

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٦٠ ص ٤٨ .

الفصل الرابع

الجزاء الجنائي

٦٤- توطئة :

أدخّر المشرع الجنائي لجريمة الرشوة عدة جزاءات جنائية: فقد نصت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات على عقوبة الرشوة في صورتها البسيطة، بينما تكفلت المادتان ١٠٤ و ١٠٨ ببيان أحوال تشديد العقوبة. في حين نصت المادة ١٠٧ على سريان عقوبة المرتشى على الراشئ والوسيط. أما المادة ١١٠ فقد نصت على عقوبة المصادرة. وتطبيقاً للقواعد العامة التي نصت عليها المادة ٢٥ عقوبات يترتب على الحكم بعقوبة الجنابة حرمان المحكوم من المزايا والحقوق التي نصت عليها هذه المادة. ولم يفض المشرع بصره عن باب التسامح عمن يثبت أنه تاب عما أتت يده من آثام جريمة الرشوة، شريطة أن تكون توبة فعالة، فنصت المادة ١٠٧ مكرراً على ضوابط الإعفاء من العقاب في هذه الحالة.

وسنوضح ما أجملناه في المبحثين التاليين:-

المبحث الأول

عقوبة جريمة الرشوة في صورتها البسيطة

٦٥- النصوص القانونية :

بينت المادتان ١٠٣ع، ١١٠ع هذه العقوبة. إذ نصت المادة ١٠٣ع على أن :
« كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاداء
عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا، ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا
تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطي أو وعد به ». كما نصت المادة ١١٠ع
على أن : « يحكم في جميع الاحوال بمصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على
سبيل الرشوة... ».

٦٦- مساواة الراشي والوسيط بالمرتشي في العقاب :

وجلى من هاتين المادتين أن عقوبة الرشوة في صورتها البسيطة تتمثل في
عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة والمصادرة. وهي ذات العقوبات التي تطبق
على الراشي والوسيط وفقا للمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات الناطقة بأن :
« يعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي... »

ويجوز للقاضي بخصوص عقوبة الاشغال المؤبدة أن يستخدم حقه في
التخفيف طبقا للمادة ١٧ع (الظروف القضائية المخففة).

٦٧- الغرامة والمصادرة :

أما بالنسبة للغرامة فقد جعلها المشرع وجوبية، فضلا عن أنها تكميلية،
فهى تفرض إلى جانب العقوبة الاصلية سالبة الحرية. ولقد جعل المشرع هذه
العقوبة ثابتة فى حدها الأدنى حيث لا تقل عن ألف جنيه، أما حدها الأقصى
فهو نسبي طبقا بقيمة الفائدة التى تحققت بالفعل، أو التى كان يراد تحقيقها من

وراء جريمة الرشوة. فقد نصّ المشرع على أن الحد الأقصى للغرامة: لا يزيد عما أعطى المرتشى أو وعد به.

وبراعى أنه لا يجوز للقاضي أن يستخدم المادة ١٧ ع في شأن تخفيف عقوبة الغرامة عن ألف جنيه، فمن المعلوم أن تطبيق المادة ١٧ ع قاصر على العقوبات السالبة للحرية. كما أن عقوبة الغرامة واحدة فلا تتعدد بتعدد الجناة، وكل ما هنالك أنهم يلزمون بها على سبيل التضامن بينهم.

أما المصادرة فهي أيضا عقوبة تكميلية تضاف إلى العقوبة السالبة للحرية والغرامة. والمصادرة هي إجراء بمقتضاه تنقل الدولة إلى ملكيتها مال من أموال المحكوم عليه - أو غيره - جبرا عنه، وبدون مقابل^(١). والمصادرة في صدد الرشوة لا تخضع للقاعدة العامة التي قررتها المادة ٣٠ / ١ ع التي تجعل الحكم بالمصادرة جوازا للقاضي، وتوقيع عقوبة المصادرة لا يخل بحقوق الغير حسن النية، فلا يحكم بها إذا كان المال (أى المقابل) المضبوط للغير حسن النية حقاً عينياً عليه، شرطة ألا يكون مساهما في جريمة الرشوة.

٦٨- الحرمان من بعض الحقوق والمزايا :

وبالإضافة إلى العقوبات السابقة؛ فإنه طبقاً للمادة ٢٥ ع يترتب على الحكم بعقوبة الجنائية : « حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا المحددة عليه بعقوبة جنائية يحرم من الحقوق والمزايا الآتية :

أولاً: القبول في أى خدمة فى الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة.

ثانياً: التحلى برتبة أو نيشان .

ثالثاً: الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال .

(١) للمزيد حول هذا الموضوع، راجع: الدكتور محمود صالح العادلى - السياسة الجنائية لدرء جرائم العنف الإرهابى - دراسة مقارنة - الطبعة الثانية - ١٩٧٧ - دار النهضة العربية بالقاهرة - بند ٥٣ ص ٧٣ وما بعدها.

رابعاً: إدارة الأشغال الخاصة بأمواله وأملكه مدة اعتقاله، ويعين قيماً لهذه الإدارة تقره المحكمة، فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته فى غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة فى ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة. ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعاً لها فى جميع ما يتعلق بقوامته.

ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف فى أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة، وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته. وترد أموال المحكوم عليه إليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه، ويقدم القيم حساباً عن إدارته.

خامساً: بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائياً عضواً فى إحدى المجالس الحسبية أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية.

سادساً: صلاحيته أبداً لأن يكون عضواً فى إحدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة أو يكون خبيراً أو شاهداً فى العقود إذا حكم عليه نهائياً بعقوبة الأشغال الشاقة.

المبحث الثاني

العقوبة المشددة لجريمة الرشوة

والإعفاء من العقاب

٦٩ - تقسيم:

سنعرض في مطلب أول للعقوبة المشددة لجريمة الرشوة؛ ثم ندرس في مطلب ثان: الإعفاء من العقاب.

المطلب الأول

العقوبة المشددة لجريمة الرشوة

٧٠ - إجمال:

نص المشرع على حالتين لتشديد العقاب؛ وهما: حالة الإخلال بواجبات الوظيفة كمقابل للرشوة، وحالة إستهداف الجاني من ارتكابه جريمة الرشوة: إقراراً بجريمة عقوبتها أشد من الرشوة.

٧١- الحالة الأولى: الإخلال بواجبات الوظيفة كمقابل للرشوة:

فقد نصت المادة ١٠٤ ع على أنه: «كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة و يضعف الغرامة المذكورة في المادة ١٠٣ من هذا القانون».

وترجع - في نظرنا - علة تشديد العقوبة على المرتشي في هذه الحالة إلى إخلال المرتشي بالتزامه بالإخلاص للوظيفة العامة إخلالاً صارخاً. فلم يكتف بالمتاجرة بالوظيفة بل سمحت له نفسه أن يخل بواجب - أو أكثر - من

واجبات الوظيفة، فالموظف العام هنا يستبدل إخلاصه للوظيفة بإخلاصه لصاحب الشأن. فيمتنع عن القيام بعمل يوجب القانون عليه أداءه، أو أنه باشر عمله ولكن بصورة تخالف ما يقرره القانون. وينحصر التشديد في: مضاعفة عقوبة الغرامة النسبية فحسب، أما الأشغال الشاقة المؤبدة فهي نفسها المقررة لجرمة الرشوة في صورتها البسيطة، وهذه العقوبة إنما تسرى على المرتشى كما أنها تسرى على كافة المساهمين معه.

٧٢ - الحالة الثانية: الغرض من الرشوة:

وقد أوضح المشرع هذه الحالة في المادة ١٠٨ ع التي تنص على أنه: «إذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة فيعاقب الرأشي والمرتشى والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل مع الغرامة المقررة للرشوة...».

٧٣ - هل المقصود الغرض أم الغاية؟

وجلى من هذا النص أن المشرع جعل الغرض من إرتكاب الجريمة ظرفاً مشدداً. ويلاحظ أن المشرع استعمل اصطلاح «الغرض». في حين أن المقصود - في نظرنا - الغاية. فالغرض يدخل ضمن مكونات الإرادة الإجرامية لأي جريمة عمدية. فالإرادة حسب تعريفها هي «نشاط نفسي يهدف إلى تحقيق غرض معين بوسيلة معينة»^(١). فالغرض إذا هو الهدف القريب الذي تتجه إليه الإرادة. وهو الذي يدخل في تكوين الهدف القريب الذي تتجه إليه الإرادة. وهو الذي يدخل في تكوين القصد الجنائي، ولذا يجرم القانون الإرادة المتجهة إلى تحقيقه^(٢). في حين أن الغاية هي هدف أبعد من الغرض وتتمثل هذه الغاية

(١) أنظر: الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٨٩ - بند ٦٧١ ص ٦٠٨. ولتفاصيل أوفى راجع: الدكتور عبد الهيس بكر - القصد الجنائي في القانون المصري المقارن - رسالة دكتوراه - حقوق عين شمس - ١٩٥٩ - بند ١١٩ ص ١٧٤.

(٢) للمزيد راجع: الدكتور محمد عبد الغريب - شرح قانون العقوبات - القسم العام - الجزء الأول - النظرية العامة للجريمة - القاهرة - ١٩٩٤ - بند ٤٢٦ ص ٦٥٥ وما بعدها.

فى إشباع حاجة معينة، فالغرض هدف قريب للإرادة، أما الغاية فهى الهدف الأخير للإرادة. (١) فالغاية لاحقة من حيث وقت تحقيقها على الغرض، وبينهما زمن قد يقصر أو يطول (٢).

وتوضيحا لذلك نضرب المثال التالى: يشعر موظف عام ما بحاجته إلى مبلغ كبير من المال، وذلك لعلاج ابنا له فى حالة خطرة تحتاج إلى زرع كبد، فيتصور الموظف أن السبيل إلى ذلك يتمثل فى طلب فائدة من أصحاب الشأن مقابل أدائه لأعمال وظيفته أو إمتناعه عنها أو إخلاله بواجبات وظيفته. وفى هذا المثال يعتبر حصول الموظف على فائدة من أصحاب الشأن هو «الغرض» الذى يستهدفه النشاط الإرادى، والإرادة المتجهة -- على علم -- إلى هذا النشاط هى «القصد الجنائى»، وحاجة الموظف إلى علاج ابنه هى «الغاية»، وهذه الغاية بعيدة عن الغرض المتمثل فى الحصول على فائدة.

وترتيباً على ذلك فإنه طبقاً للمادة ١٠٨ ع يلزم لتحقيق الظرف المشدد - مدار البحث - أن يتغى الجانى من إرتكاب جريمة الرشوة تنفيذ جريمة أخرى عقوبتها أشد من عقوبة الرشوة. ونظراً لأن الرشوة يعاقب عليها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة؛ فإن هذا الظرف المشدد لا يتحقق إلا إذا كان الموظف العام يتغى من إقترافه جريمة الرشوة: تنفيذ جريمة عقوبتها الإعدام.

ولا يلزم لتوفر هذا الظرف المشدد أن يشرع الجانى فى الجريمة التى كان يتغى إرتكابها، أو يرتكبها بالفعل.

(١) أنظر: الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم العام - مطبعة جامعة القاهرة - الطبعة العاشرة - ١٩٨٣ - بند ٢٩٤ ص ٤٢٥ وما بعدها، الدكتور رمسيس بهنام: فكرة القصد وفكرة الغرض والغاية فى النظرية العامة للجريمة والعقاب - مجلة الحقوق - التى يصدرها أساتذة كلية حقوق الإسكندرية - ص ٦ ص ٥٢. ونفس المؤلف: النظرية العامة للقانون الجنائى طبعة ثالثة - ١٩٩٧ - منشأة المعارف بالإسكندرية - رقم ١٣٨ ص ٩٠٢ سنة ١٩٧١ - ص ٩١٩.

(٢) راجع: الدكتور رمسيس بهنام - البحث السابق - ص ٥٢. ونفس المؤلف - المرجع السابق - رقم ١٣٨ ص ٩٠٢. حيث يوضح أن الغاية «هدف بعيد غير مباشر يسمى إلى بلوغه بعد وصوله إلى الغرض من السلوك الإجرامى». وذلك باتخاذ سلوك آخر متميزاً عن الجريمة ولاحقاً لاقترافها.

٧٤ - مظاهر خروج المشرع عن القواعد العامة للإرتباط بين الجرائم :

ولا مراء فى أن المشرع فى المادة ١٠٨ ع خرج عن القاعدة العامة التى نصت عليها المادة ٣٢ ع بشأن الإرتباط بين الجرائم . إذ تنص هذه المادة فى فقرتها الثانية على أنه : « إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » . فهذه القاعدة تقتضى تنفيذ تلك الجرائم ، فى حين أن المشرع فى المادة ١٠٨ اكتفى بمجرد تغى الجانى من جريمة الرشوة ارتكاب جريمة أشد ، دون أن يتوقف العقاب على التنفيذ الفعلى ، أو حتى مجرد الشروع فيه . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يركز تشديد العقوبة طبقاً للمادة ٣٢ / ٢ ع على ذوبان الجريمة الأقل جسامة فى الجريمة الأشد بسبب الإرتباط بين الجريمتين . فى حين أنه فى حالة المادة ١٠٨ ، فإن المشرع اعتبر مجرد توفر غاية - أو غرض ، حسب تعبير المشرع - إرتكاب جريمة أشد كافياً فى حد ذاته لتفليظ العقاب ، حتى ولو تراجع الجانى - بعد إقترافه جريمة الرشوة - عن إستكمال مشروعه الإجرامى .

المطلب الثانى

الإعفاء من العقاب

٧٥ - الأعذار المعفية بوجه عام :

الأعذار المعفية أو موانع العقاب هى ظروف أو أسباب نص عليها القانون ، ونتج عن توفرها رفع العقوبة عمن توفرت لديه ، رغم توفر كافة أركان الجريمة وشروط المسؤولية عنها .

والأعذار المعفية ليست لها صفة العموم ، بمعنى أن القانون لا يعرف أعذاراً معفية عامة تسرى على كافة الجرائم ، وكل ما هنالك أنه يعرف أعذاراً خاصة بجرائم معينة ، وهى عديدة ، وتتعدد الأسباب التى تدفع المشرع إلى تقريرها . ومن بين هذه الأسباب : مكافأة الجانى الذى يقدم خدمة للهيئة الاجتماعية

بالكشف عن الجريمة أو تسهيل ضبط المساهمين الآخرين فيها، وتشجيعا لمن ينزلق إلى منحدر الجريمة على عدم الإسترسال فيها، ويكون ذلك - غالبا - فى الجرائم الخطيرة كحالة الإعفاء المقررة بالنسبة للاتفاقات الجنائية (٤٨م ع).

٧٦ - إعفاء الراشئ والوسيط من العقاب:

وإنسجاما مع فلسفة هذه الأعذار جاءت المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات، لتفتح باب الإعفاء من العقاب أمام الراشئ والوسيط «إذا أخبر السلطات العامة بالجريمة أو اعترف بها».

وهذا العذر محدود من الوجهتين الشخصية والموضوعية، فمن الناحية الشخصية يقتصر على الراشئ والوسيط^(١)، ومن الناحية الموضوعية لا يسرى إلا فى حالة الرشوة البسيطة، فلا يتجاوزها إلى الرشوة المشددة، كما يقتصر على عقوبتى الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة ولا يشمل عقوبة المصادرة، إذ يتعين الحكم بها فى كافة الأحوال وفقا للمادة ١١٠ من قانون العقوبات^(٢).

وقد اشترط المشرع للإعفاء من العقاب أن يتوفر أحد سببين:

السبب الأول: يتمثل فى الإخبار، أى الإبلاغ عن الجريمة للسلطات المختصة.

(١) ويبرر استبعاد المرتشئ من نطاق الإعفاء بأنه «مظهر لتشدد الشارع إزاءه، وهو تشدد يبرره كونه - باعتباره موظفا خائنا للثقة التى أودعت فيه - آمنا إجراما من الراشئ والوسيط». الدكتور محمود

نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٦٦ ص ٥١. فكان المشرع - هنا - اعتبر ارتكاب الموظف العام لجريمة الرشوة دليلا صارخا على إخلاله لاكتزاه بالإخلاص ليس فقط للموظفة العامة التى يشغلها، وإنما أيضا لأى عمل عام آخر، حتى لو كان هذا العمل هو مساهمة مرفق العدالة فى أداء وظيفته العامة المتمثلة فى إقرار العدل بين الناس، وحتى لو كان هذا العدل يتصل بالجريمة التى ساهم فى اقترافها.

(٢) لذا قضى بأن: «جريمة الرشوة قد اتهمها القانون لكونها صورة من صور الخلل الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب الأمانة التى عهد بها إليه، ولما كان الراشئ هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة الى الموظف لكى يقوم أو يحتج عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فإنه لا يصح أن يترتب له حق المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو فى ارتكابها. ولا يؤثر فى ذلك ما نص عليه القانون من إعفاء الراشئ والمتوسط إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها. وإذن فالحكم للراشئ الذى أعفاه القانون من العقاب بتعويض مدنى ومبلغ للرشوة الذى قدمه يكون مجانبا للعناب». نقض القانون من ١٩٥١/١٢/٢٥ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٣ رقم ١٢٥ - ص ٣٢٤.

ويفترض الإخبار أن جريمة الرشوة لازالت مجهولة، فلم يصل امرها بعد إلى علم هذه السلطات. فيساعدها الإخبار على كشف الجريمة وتعقب مرتكبيها. ولا يستفيد من الإعفاء سوى من يادر بالإخبار، ويستوى أن يكون هو الراشى أو الوسيط فى الرشوة.

والسبب الثانى: يتجسد فى الاعتراف، ويقصد به إقرار المتهم - سواء أكان الراشى أو الوسيط - على نفسه بكل ما يعلمه من وقائع الرشوة. ويساعد الاعتراف - بهذا الشكل - السلطات العامة على تجميع الأدلة اللازمة لإثبات التهمة ضد ~~مهاجر~~ المساهمين فى الجريمة. وحتى ينتج الاعتراف أثره فى الإعفاء من العقاب يتعين أن يكون أمام محكمة الموضوع. وترتبطا على ذلك لا يستفيد من الإعفاء الراشى أو الوسيط الذى يعترف أمام سلطات التحقيق الابتدائى، إذا عدل عن اعترافه أمام محكمة الموضوع.^(١) والمثل يقال بالنسبة للاعتراف الصادر من الراشى أو الوسيط لأول مرة أمام محكمة النقض.

(١) نقض ١٢/٢٥/١٩٣٠ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ رقم ١٤١ ص ١٧٧، ١/٢/١٩٧٠ -
مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ٢١ رقم ٤ ص ٢٠٠.

الباب الثاني

التزوير في المحررات

Faux en écriture

(المواد ٢١١ - ٢٢٧ عقوبات)

١ - تمهيد :

نص قانون العقوبات على جرائم التزوير في المحررات. في المواد ٢١١ إلى ٢٢٧ ع. وخصص المواد من ٢١١ إلى ٢١٥ لبيان الأركان العامة لجريمة التزوير، في حين أفرد المواد التالية لإيضاح الصور الخاصة للتزوير في إطار هذه الأركان العامة.

ولا تخفى علة تجريم التزوير في المحررات. فالمجتمعات الحديثة تعتمد على المحررات الرسمية والعرفية في كثير من شؤون الحياة. وهذا الاعتماد يركز على الثقة في هذه المحررات. الثقة في أنها تعبر عن حقيقة معينة. وعليه فإن المساس بهذه الحقيقة مؤداه فقدان هذه المحررات لوظيفتها الاجتماعية والقانونية معا. ووظيفتها الاجتماعية المتمثلة في بث الثقة في نفوس الأفراد من أن حقوقهم وعلاقاتهم محمية ومستقرة طالما دونت في محررات مكتوبة. ووظيفتها القانونية المتجسدة في أن المحررات تعتمد عليها - بضوابط معينة - القضاء في حسم المنازعات، نظرا لما توفره من أدلة إثبات يقرر لها القانون حجية خاصة^(١). لذا كان من البديهي، أن يهرع المشرعون إلى حماية الثقة العامة في المحررات، وذلك بإدخال صور السلوك المختلفة التي تمس هذه الثقة في دائرة التجريم، وترتيب جزاءات مشددة لهذا المساس.

٢ - خطة الدراسة :

وبناء على ما تقدم ، نرى انه من المناسب أن ندرس التزوير في المحررات في فصول أربعة:

الأول : في الأركان العامة للتزوير.

والثاني : في أنواع التزوير والعقوبات المقررة لكل منها.

والثالث : في الصور المخففة للتزوير وجريمة استعمال المحرر المزور.

(١) في هذا المعنى : الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٣١٦ - ص ٢١٥. الدكتور فتوح عبد الله الشافعي - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية - ١٩٩٤ - ص ٣٤٩. وأنظر أيضا: الدكتور سامح السيد جاد - جرائم الاعتداء على المصلحة العامة - ص ٦٧.

الفصل الأول

الأركان العامة للتزوير

٣- ماهية التزوير :

يمكننا تعريف التزوير بأنه : كل تغيير للحقيقة يحدث بسلوك - إيجابى أو سلبى - بإحدى الطرق التى حددها المشرع، فى بيان جوهرى فى محرر له حجية فى الإثبات، مما يؤدى إلى المساس بحق للغير أو مصلحته المشمولة بحماية القانون^(١).

وبين من هذا التعريف أن للتزوير ركنين، هما : الركن المادى والركن المعنوى . ويضاف إلى ذلك ركنًا مفترضًا يتمثل فى : المحرر بحسابه المحل الذى يقع عليه التزوير . وسنخصص لكل من هذه الأركان مبحثًا على حدة .

(١) ويلاحظ أن التعريف الذى كتبته له السيادة فى الفقه الجنائى، هو التعريف الذى أدلى به الفقيه الفرنسى الكبير ("Garçon", "Emali") جارسون الناطق بأن التزوير هو : تغيير الحقيقة بقصد الشى فى محرر بإحدى الطرق التى نص عليها القانون تغييرًا من شأنه أن يسبب ضررًا . راجع Garçon : art. 145 - 147, no 132.

ولقد أخذ بهذا التعريف فى مصر غالبية الفقهاء المصريين، ومن هؤلاء : الأستاذ أحمد أمين - شرح قانون المقوبات المصرى - القسم الخاص فى الجرائم النشئة بالمصلحة العمومية - ٢ - نفعه الدكتور على أحمد راشد - القاهرة - لجنة التأليف والترجمة - ١٩٤٩ - ص ١٨٣، الدكتور السعيد مصطفى السعيد - جرائم التزوير فى القانون المصرى - ٣ - القاهرة - المطبعة العالمية - ١٩٥١ - ص ٧٦ وما بعدها . الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ١١٣، الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل - شرح قانون المقوبات المصرى فى جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم التزوير - ٣ - القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٠ - بند ٢١٥ وما بعده . الدكتور رءوف عبيد - جرائم التزوير والتزيف فى القانون المصرى - القاهرة - دار الفكر العربى بالقاهرة - سنة ١٩٨٤، ص ٥٨ . الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٣١٥ ص ٢١٥ . الدكتور عبدالمهيمن بكر - بند ١٦٨ ص ٤٥٧ وما بعدها، الدكتور يسر أنور على والدكتورة آمال عثمان - للرجع السابق، ص ٣٤٦.

المبحث الأول

المحرر

٤- ضرورة المحرر:

المحرر هو : ركن مفترض لقيام جريمة التزوير. إذ يستفاد من ظاهره المواد ٢١١ عقوبات وما بعدها أن تغيير الحقيقة لا يعد تزويراً إلا إذا وقع في محرر. وبه فإن حدث تغييراً للحقيقة بقول أو فعل دون كتابة فلا تعتبر جريمة التزوير متوافرة، وإن جاز أن تتوافر شروط جريمة أخرى مثل النصب وشهادة الزور، والغش في المعاملات، وتستثنى من ذلك: الصور، حيث جعل القانون من وضع صور أشخاص آخرين من قبيل التزوير المعاقب عليه (١).

٥ - مدلول المحرر:

يقصد بالمحرر: كل مسطور مكتوب يتضمن حروفاً أو علامات ينتقل بقرائها الفكر إلى معنى محدد (٢). ومؤدى هذا أن المحرر بوصفه شرطاً مفترضاً لجريمة التزوير له مقومات محددة تشمل: شكله ومضمونه ومصدره. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقنية المعلومات في الوقت الحاضر كشفت عن إمكانية تخزين المعلومات إلكترونياً، لذا فإن التساؤل يثور حول مدى انطباق مفهوم المحرر على مثل هذه المعلومات.

وسنبحث ذلك تباعاً في المطالب الأربعة التالية.

(١) راجع: المادة ٢١١ من قانون العقوبات معدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤.

(٢) أنظر:

Antolisei: Manuale di diritto penale, v.2. 1960, p. 800 .

المطلب الأول

شكل المحرر

٦- الشكل العام للمحرر:

يتعين أن يتخذ المحرر شكل الكتابة أو العبارات الخطية . وعليه لا يعد محررا كل ما هو غير مسطور، مثل: الآلات الحاسبة وعدادات الكهرباء وعدادات المياه أو عدادات سيارات الاجرة والمراكات التي يستخدمها بعض التجار لضبط حساب المعاملة بالهل، ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيها لا تقوم به جريمة التزوير، فلا يرتكب تزويرا من يعبث بعداد الكهرباء أو المياه أو عداد السيارة بقصد تغيير الحقيقة الثابتة بها المتمثلة في قيمة الاستهلاك^(١). والمثل يقال بالنسبة للأسطوانات أو أشرطة التسجيل مهما بلغت أهميتها القانونية، وأيا كانت درجة التسجيل، وأيا كانت درجة التشويه الذي لحق الأصوات المسجلة عليها^(٢).

هذا، ويستوى أن يكون القانون قد اشترط في تحرير المحرر شروط شكلية معينة، أو أن يكون شكله متروكا لما يراه كاتبه^(٣).

وطالما شكل المحرر تجسد في « كتابة » فسواء بعد ذلك أن تكون بخط اليد أو على آلة كتابة، ولا عبرة بالمادة المكتوبة أو المسطر عليها، فقد تكون من الورق أو الجلد والخشب والقماش أو الزجاج أو غيرهم، كما لا يهم نوع المحرر الذي تم تغيير الحقيقة فيه، فيصح أن يكون عقدا أو سند دين أو سند مخالصة أو شهادة

(١) وما منع من قيام جريمة أخرى كالنصب متى توفرت مقومات التمثيل القانوني لهذه الجريمة.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٣٥٧ ص ٢٤٧. وأبضا: الدكتور محمد زكي أبو

عمر - بند ٩٨ ص ٢٨١.

(٣) انظر:

Manzini, vol. 2, no. 2218, p. 557.

طبية أو حكما قضائيا أو دفتر تجاريا أو خطابا شخصا أو برقية تلغرافية أو إشارة تليفونية أو شكرى. لا عبارة باللغة أو طريقة الكتابة فقد يكون بلغة عربية أو أجنبية أو برموز أو شفرة أو رموز الاختزال^(١).

٧ - لغة المحرر:

هذا، ويستوى أن تكون الكتابة بلغة وطنية أو أجنبية، حديثة أو قديمة، عامة أو تخصصية، يفهمها الكافة أو فئة محدودة من الناس، طالما لم تندثر بعد، وانحصر استخدامها في نطاق الأبحاث العلمية المخصصة لدراساتها^(٢). كما يستوى أن تكون الكتابة ردئية أو جيدة، مكتوبة بالخير العادى أو بالخير الجاف أو بالقلم الرصاص أو غير ذلك من المواد التى تستعمل فى الكتابة. والمثل يقال بالنسبة لمادة المحرر الذى أثبتت عليه الكتابة، إذ يستوى أن يكون من الورق أو الاحجار أو الأخشاب أو الأقمشة أو الجلود أو الصفيح أو البلاستيك.

كل ما هنالك أن يكون المحرر مستقر الكيان ولو نسبيا، إذ أن منطق الأمور والحكمة التى تقف وراء تجريم التزوير فى المحررات، بحسبانها إحدى وسائل التعامل القانونى والاجتماعى، يستوجبان بقاء المحرر فترة زمنية ما، وترتبا على ذلك لا تقوم جريمة التزوير بالنسبة لتغيير الحقيقة الذى يقع على كتابة مدونة على رمال أو جليد، نظرا لعدم توفر وصف المحرر هنا، لأن هذه الكتابة وتلك قابلة للاختفاء بفعل حركة الرياح ودرجة الحرارة، والمثل يقال بالنسبة للكتابة

(١) راجع:

Garçon, art. 147, no. 78 et s.

الأسفاد أحمد أمين ص ٢٨٦. الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - ص ٩٧. الدكتور رمسيس بهنام - ص ٢٤٨. الدكتور حسن صادق المرصاوى - الرصاوى فى قانون العقوبات - القسم الخاص - ١٩٧٥ - ص ١١٠. الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٣٥٨ ص ٢٤٨. الدكتور عمر السيد رمضان - ص ١٥١. الدكتور عبدالمهيمن بكر - ص ٤٤٦. الدكتور عبدالفتاح الصيلى ١٤٥. الدكتور محمد زكى أبو عامر - بند ٩٨ - ص ٢٨٣. وأنظر أيضا: الدكتور سامح السيد جاد - جرائم الاعتداء على المصلحة العامة - ص ٧٣.

(٢) الدكتور عبدالفتاح الصيلى - ص ١٤٥. الدكتور محمد زكى أبو عامر - بند ٩٩ - ص ٢٨٣.

التي تختفى نتيجة جفاف السائل الذي استخدم في تدوينها، إذ ينتفى وصف
المحرر في هذا الحالة^(١).

المطلب الثاني

مضمون المحرر

٨ - المضمون والأهمية الاجتماعية والقانونية للمحرر:

المحرر محل الحماية الجنائية في جرائم التزوير يتعين أن يحتوى على مضمون
معين. فهذا المضمون هو الذى يكسب المحرر أهمية اجتماعية وقانونية معا.
والمحرر يكون كذلك متى انطوى على تعبير محدد يستفاد من مجموعة المعانى
والافكار المتجانسة والمترابطة فيما بينها. ومن ثم فإن صفة المحرر تنتفى عن كل
مكتوب خلا من هذا المضمون. وذلك مثل: العلامة التى يضعها تاجر على
بضاعة لديه؛ مما يفيد أنها محجوزة أو مبيعة؛ أو أنها ليست للبيع؛ وعليه لا
يعد تزويراً تغيير الحقيقة فى مثل هذه العلامات، لأنها لا تنطوى على تعبير عن
فكرة؛ وإنما هى مجرد دلالة اصطلاحية على وضع محدد^(٢).

٩ - بيانات المحرر والصور:

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقع التزوير متى انصب فعل تغيير الحقيقة
على أمر يتعلق بالمحرر دون أن يدخل فى نطاق «كتابته»، نظراً لأن تغيير الحقيقة
هنا ينصب على الفكرة المترابطة التى يعبر عنها المحرر أو - بالأقل - على ما
يتفرع عنها. وتطبقاً لذلك إذا كان المحرر عبارة عن بطاقة إثبات شخصية - على
سبيل المثال - فإن تغيير الحقيقة فى البيانات التى تحملها أو التوقيعات أو
الاختام، يشكل تزويراً. والمثل يقال بالنسبة لتراخيص حمل السلاح وقيادة
السيارات وبطاقات عضوية النوادي أو النقابات المهنية وما يشابهها.

(١) انظر: الدكتور محمود نجيب حسنى - بند ٣٥٧ من ٢٤٧ وما بعدها. وايضاً: الدكتور محمد زكى أبو

عاصم - بند ٩٩ من ٢٨٣ وما بعدها. وقارن عكس ذلك: الدكتور عوض محمد - ص ٩٨.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٣٥٧ من ٢٤٧.

ولكن هل يقوم التزوير إذا انحصر تغيير الحقيقة في : استبدال الصورة الحقيقية لصاحب البطاقة أو الترخيص أو بطاقة العضوية الخ، بصورة لشخص آخر؟.

أجابت على هذا التساؤل محكمة العليا بالنفى . إذ قضت بأنه «إذا وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية ليست له، محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي، فهذا الفعل - وإن كان يترتب عليه تغيير معنى فى معنى الرخصة - إلا أنه تغيير غير مباشر لم يقع على نفس المستطوع ولم يحصل بإحدى الطرق المبينة فى القانون للتزوير المادى، إذ أن المتهم لم يمس كتابة الرخصة، ولم يدخل عليها أى تغيير مادى، فهو إذن تغيير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون فى باب التزوير. ولذلك لا يمكن اعتباره تزويراً جنائياً لعلم جواز التوسع فى تاويل احكام قانون العقوبات .. ولا يصح أن يقاس التغيير الذى يحصل بوضع صورة شمسية مكان أخرى بالتغيير الذى يحصل فى علامة واردة بالحرر أو فى رقم أو ترقيم فيه . إذ العلامات والترقيم ليست إلا أجزاء من الحرر، فالتغيير فيها هو فى ذات الحرر، أما الصورة فلا يمكن اعتبارها جزءاً من الحرر لأنها ليست من الكتابة المعروفة، ولا يمكن إدخالها تحت نصوص التزوير»^(١).

وهذا الحكم صائب تماماً لأن الصورة ليست فى حد ذاتها محرراً، لأنها ليست ذات دلالة تعبيرية، التى تميز الحرر. ولعل ذلك هو الذى دفع المشرع المصرى إلى أن يتدخل ليضيف إلى دائرة التجريم والعقاب على التزوير: وضع صور أشخاص آخرين مزورة (م ١١٢ من قانون العقوبات)^(٢)، تأسيساً على أن هذا التغيير فى الحقيقة يؤدى إلى الإخلال بالفكرة المترابطة للمحرر.

(١) نقض ١٩٣٤/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ رقم ١٨٧ ص ٢٥٦.
(٢) هذه المادة مستبدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤، المنشور بالجريدة الرسمية - المجلد ٨ الصادر فى ١٩٨٤/٢/٢٣.

المطلب الثالث

مصدر المحرر

١٥ - المقصود بمصدر المحرر:

يقصد بمصدر المحرر: الشخص - الطبيعي أو المعنوي - الذي يُنسب إليه المحرر، أو يتصل به المحرر بأية صورة من صور الارتباط. ومصدر المحرر - بهذا المعنى - يتم عن الأهمية الاجتماعية للمحرر، فهو يعبر عن علاقة إجتماعية بين مصدر المحرر وغيره من الأشخاص القانونيين الموجودة في مجتمع معين. وليس بشرط أن يكون مصدر المحرر هو الذي تولى تحريره أو قام بطبعه، فالعبرة - في هذا الشأن - باتجاه الإرادة إلى الارتباط بمضمون المحرر أو بصدور المحرر معبرا عن هذه الإرادة. وترتبطا على ذلك يكون مصدر المحرر هو: مَنْ أملاه وليس من قام بتدوينه، والأصيل وليس النائب إن قام هذا الأخير بإملاء المحرر^(١).

وغير مؤثر في تحديد مصدر المحرر خلوه من توقيع، طالما أن هذا التحديد يمكن الوصول إليه من خلال مطالعة سائر بيانات المحرر، كما هو الشأن بالنسبة للدفاتر والسجلات التجارية وتذاكرة النقل وكشوف البنوك وغير ذلك كثير.

١١ - متى ينتفى وصف المحرر؟

وتأسيسا على ما تقدم ينتفى وصف المحرر من أي مكتوب لا يكشف بمطالعة شخصية مصدره. وذلك مثل الشكاوى التي ترد من مجهول والتظلمات التي تخلو من اسم صاحبها^(٢). والمثل يقال إن ذيل المكتوب بتوقيع لا يمكن معه الوصول لصاحبه كأن يوقع بعبارة: مخلص أمين، أو مواطن

(١) الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٣٥٧ من ٢٤٨. الدكتور محمد زكي أبو عامر - بند ٩٩ من ٢٨٥.

(٢) راجع: الدكتور رمسيس بهنام - ص ٢٤٩. الدكتور محمد زكي أبو عامر - المرجع والموضع السابقين.

شريف، أو شخص تهمة المصلحة العامة . ومن ثم تغيير الحقيقة في مثل هذا المكتب لا يقوم به تزوير .

أما إذا أمكن معرفة مصدر المحرر فلا أهمية لأن يكون التوقيع عليه تم بطريقة واضحة أم باسم الشهرة أو بالاسم الفني، أم بمجرد تاشيرة أم بالصفة مثل : عميد الكلية، أو والدتك أو زوجتك .

١٢ - وجود المحرر:

وجود المحرر ليس بشرط لنظر دعوى التزوير، فإتلافه أو إعدامه لاى سبب كان لا يبرر فى حد ذاته القول باستحالة تحقيق التزوير المدعى به فيه، إذ يمكن إثبات التزوير ولو كان المحرر غير موجود، من ثم فلا يجوز للمحكمة أن ترفض تحقيق الوقائع التى يعتمد عليها المدعى بالتزوير لمجرد عدم وجود المحرر المطعون عليه بالتزوير^(١)، كما يجوز أن تكون المحكمة عقيدتها بحدوث التزوير ونسبته الى المتهم بكل طرق الإثبات؛ ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورق كدليل فى الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها^(٢).

المطلب الرابع

مفهوم المحرر والبيانات المخزنة إلكترونياً

١٣ - البشرية وتجاوز الكتابة التقليدية :

لم تقف البشرية عند حد مفهوم « الكتابة » التقليدية - السابق الإلماح إليه بل تجاوزت ذلك حيث وصلت إلى السيطرة على المعلومات من خلال استخدام الحاسب الآلى computer لتخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات، فضلاً عن استخدامه فى عمليات التصميم والتصنيع والتعليم والإدارة، ناهيك عن تطوير تطبيقاته لتشمل أداء خدمات عديدة مثل التعليم والتشخيص والخدمات

(١) نقض ١٩٤١/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ رقم ٢٥٧، ص ٤٥٧

(٢) نقض ١٩٦٤/١١/٢٣ مجموعة أحكام النقض - ص ١٥ رقم ١٣٧، ص ٦٩٧

التمريضية وتسهيل المعاملات والخدمات البنكية والحجز الآلى لنقل الاشخاص وإدارة المكاتب الحديثة وقيادة المعارك، وعلى وجه العموم دخل الحاسب الآلى فى شتى نواحي الحياة الإنسانية^(١). فضلا عن أنه جعل المعلومات فى متناول الجميع من خلال شبكات الإنترنت، أى شبكات المعلومات المحلية والإقليمية والعالمية، وأصبح العالم بذلك مزدخرا بكم هائل من المعلومات لا تعرف الحواجز الجغرافية ولا المسافات، بصورة يمكن معها القول بأن العالم صار اشبه بمجتمع كبير تترايط فيه الحاسبات وشبكات المعلومات، لتعلن بزوغ فجر ثورة جديدة هى الثورة المعلوماتية *La révolution informatique* أو الثورة الصناعية الثالثة التى تدفع بالإنسانية إلى عصر جديد هو عصر أو مجتمع المعلومات^(٢).

١٤ - مفهوم المحرر لا يشمل البيانات المخزنة إلكترونيا :

والتساؤل الآن : إذا حدث تغييرا للحقيقة فى بيانات مخزنة إلكترونيا، سواء كانت مخزنة فى ذاكرة الحاسب الآلى أم متضمنة فى برامجه أو فى أشرطة الإدخال أو الإخراج المغنطة، فهل تقع جريمة تزوير ؟ أم لا ؟.

هذه البيانات يصعب اعتبارها محررا لأنها غير مقروءة مباشرة بالعين الآدمية دون وسيط، وإنما هى مسجلة على هيئة جزئيات دقيقة مجهزة ومثبتة إلكترومغناطيسيا على دعامة تركيبية *Synthétique* بصورة تتيح للحاسب - فقط - أن يقرأها^(٣). ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيها يستعصى على الخضوع

(١) للمزيد حول تطبيقات الحاسب الآلى، انظر: الدكتور محمود سرى طه - الكمبيوتر فى مجالات الحياة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٠.

(٢) للمزيد، راجع: الدكتور هشام محمد فريد رستم - قانون العقوبات - ومخاطر تقنية المعلومات - مكتبة الآلات الحديثة بأسبوط - ١٩٩٤ - ص ٥ وما بعدها.

(٣) فى هذا المعنى:

Jaeger "marc": La fraude informatiques du telepaiement, J.C.P. 1991, p. 347 et s.: Tiedmann "Klaus". Fraude et autres délits d'affaires commis à l'aide d'ordinateurs électroniques, Rev. D.O.C. no. 7, 1984. Devèze "Jean": La fraude informatique - Aspects juridiques, J.C.P. Doctrine, 1987, 3289, no. 27.

وأياضا: الدكتور هشام رستم - ص ٣٢٦ وما بعدها. وعكس ذلك:

Spreutels "Jean P.": Infractions liées à l'informatique en Droit Belge, Rev. D.P.C. Avril 1985, p. 366.

لنصوص التزوير الحالية (التقليدية).

١٤م- موقف القضاء الأمريكي:

هذا ولقد اثير امام القضاء الأمريكى هذا الموضوع فى واقعة تجمل فى: أن شخصا قام بتحريف بيانات حسابات المدفوعات ثم قام بإدخالها فى نظام معلومات الحاسب الذى قام بمعالجتها، وأصدر فى مخرجاته خمس شيكات قيمتها ١٣٠.٠٠٠ دولارا قابلة للدفع لحساب وهمى. فقضت محكمة المقاطعة بإدانتته عن جريمة تزوير. وبعرض الأمر على المحكمة الاستئنافية لم تقر هذا القضاء. تأسيسا على أن كنهك فارقا بين محرر مزور ومحرر سطر به ما يخالف الحقيقة، دون أن يتعرض مضمونه لتحريف أى محرر صحيح فى تنفيذه وإخراجه، فضلا عن أن أفعال المتهم لا تشكل اصطناعا أو عملا محرر مزور making a false writing، وإنما تتخطى ذلك إلى إنشاء محرر صحيح وحقيقى فى تنفيذه وإخراجه، غير أنه لا يطابق الحقيقة فى مضمونه وفحواه وبخصوص رأى محكمة المقاطعة الذى يعتبر أن الواقعة لا يستنبط منها أن الشيكات - التى انطلوت على بيانات مغايرة للحقيقة - قد صدرت من الشركة المجنى عليها إلى الحاسب الوهمى، انتهت المحكمة الإستئنافية إلى عكس ذلك، حيث رأت أن الشيكات - بما أثبت فيها من قابلية المبلغ المحدد بها للدفع لأمر الشخص الوهمى - تنطوى على وجود التزام يقع على عاتق المجنى عليه لصالح المستفيد. ورغم أن هذا الالتزام غير موجود فعلا، غير أن الغش الذى حصل أدى إلى اعتقاد المجنى عليه بأنه يقع على عاتقه التزام حقيقى تجاه الشخص الوهمى، وهو ما تم نتيجة إصدار شك أو مستند حقيقى أو أصلى genuine instrument متضمن ما يخالف الحقيقة، كما لو كان قد صدر لدائن فعلى^(١).

= وأيضا: الدكتور عمر الفاروق الحسنى - تاملات فى بعض صور العملية الجنائية لبرامج الحاسب الآلى - مجلة المحامى - الكويت - س ١٢ - نوفمبر / ديسمبر ١٩٨٩ - ٢٩.

(١) راجع:

American Criminal Law Review, Vol. 18, number 2, Fall 1980, p. 377.

١٥ - موقف القانون المقارن:

إزاء ما كشف عنه الواقع العملى من قصور للنصوص الحالية عن أن يشمل مفهوم المحرر للبيانات المحزنة إليكترونيا، هرع بعض المشرعين فى القانون المقارن لتجريم تغيير الحقيقة فى هذه البيانات(١).

ويمكننا أن نصنف وسائل المشرعين تجاه سد هذا الفراغ التشريعى إلى وسيلتين:

١٦ - الوسيلة الأولى:

يتجه من خلالها المشرع نحو التوسع فى تعريف المحرر أو الوثيقة المشمولة بالحماية الجنائية ضد أفعال التزوير، ومن هؤلاء:

المشرع الكندى الذى عدل من تعريف الوثيقة document فيما يتعلق بالتزوير ليحتد ليشتل - فضلا عن الورق - أية مادة يتم عليها تسجيل أو حفظ أى شىء يمكن قراءته أو فهمه anything that is capable of being read or understood بمعرفة الإنسان أو نظام الحاسب أو أى جهاز آخر... (٢).

المشرع فى المملكة المتحدة الذى نص فى قانون التزوير والتزييف الحالى(٣) على أن الصك أو المستند محل التزوير يشتمل - فيما يشتمل - : أى قرص disk وشريط tape أو تسجيل صوتى أو أية أداة أخرى other device تسجل أو تخزن عليها أو فيها أية معلومات بواسطة الوسائل الميكانيكية أو الإلكترونية أو أية وسيلة أخرى..

(١) حول هذا الموضوع، راجع: الدكتور هشام رستم - ص ٣٣١ وما بعدها.

(٢) تم هذا التوسع فى مدلول المحرر أو الوثيقة بموجب التعديلات التى أدخلها للمشرع على القانون الجنائى عام ١٩٨٥، وبدأ سريانها فى ٤ ديسمبر من نفس العام بعد إقرارها من المجلس النيابى فى ٢٤ إبريل وحصولها على الموافقة الملكية فى ٢٠ يونيو من للعام ذاته.

(٣) بدأ سريان هذا القانون منذ ٢٨ أكتوبر ١٩٨١ ليحل محل القانون السابق الصادر عام ١٩١٣.

١٧ - الوسيلة الثانية :

وطبقا لهذه الوسيلة يقوم المشرع بالتصدي مباشرة لتجريم تغيير الحقيقة في المستندات المعالجة آليا . ومن هؤلاء :

١- المشرع الفرنسي الذي نص في المادة ٤٦٢ / ٥ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ على أنه : « يعاقب بالحبس مدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات والغرامة التي تتراوح ما بين ٢٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ فرنك كل من قام بتزوير مستندات معالجة آليا documents informatisés أيا كان شكلها إذا سبب ذلك ضررا للغير » .

٢- المشرع في استراليا الذي عاقب بالحبس كل من حرق أو زور أو محا أو أتلف بوسيلة غير مشروعة ، وبأى قصد كان للغش ، أية مادة لمعالجة البيانات . وغلظ العقوبة فجعلها سبع سنوات متى ارتكب الفعل بقصد استخراج وإنتاج معلومات غير صحيحة بواسطة المعالجة الحاططة واستخدامها أو التصرف فيها على أنها صحيحة . . إضرارا بالغير ؛ أو بقصد حمل أو إقناع شخص بالقيام بفعل على أساس أنها صحيحة .

١٨ - رأينا في الموضوع :

ونعتقد أنه طالما أن النصوص الحالية في القانون المصري لا تمتد إلى تغيير الحقيقة المتصل بالبيانات المعالجة إلكترونيا ، فإن على المشرع المصري أن يحسم هذه المسألة بنصوص جديدة تعدل من « مدلول المحرر » محل الحماية الجنائية ضد التزوير لتشمل هذه البيانات .

المبحث الثاني

الركن المادى

١٩ - مدلول الركن المادى وعناصره:

ينصرف مدلول الركن المادى فى التزوير إلى: كل سلوك - إيجابى أو سلبى - ينجم عنه تغييرا للحقيقة بإحدى الطرق التى حددها المشرع، فى بيان جوهرى فى محرر له حجية فى الإثبات، مما يؤدى إلى المساس بحق للغير أو مصلحته المشمولة بحماية القانون.

ويتحلل هذا الركن إلى عناصر ثلاثة، تتمثل فى: تغيير الحقيقة، وأن يستخدم الجانى وسيلة من الوسائل التى حددها المشرع، وأخيرا أن يكون من شأن هذا التغيير المساس بحق للغير أو مصلحته المحمية قانونا. وسوف نفرد لكل عنصر من هذه العناصر الثلاثة مطلباً على حدة.

المطلب الأول

تغيير الحقيقة

٢٠ - مدلول تغيير الحقيقة

ينصرف مدلول تغيير الحقيقة - فيما يخص دراستنا - إلى استبدال الحقيقة الواردة، أو الواجب إيرادها، فى محرر بما يخالفها. فلا تزوير متى كانت كافة البيانات المدونة فى المحرر مطابقة للحقيقة، ولا يغير من ذلك أن تكون هذه البيانات تسبب ضرراً للغير. ولذا قضى بأنه لا يعد مرتكباً لجريمة تزوير من يستبدل بورقة مخالصة صادرة منه بخطة وإمضائه وتوقيع شاهدين ورقة أخرى، متى كانت هذه الورقة الثانية حررت بخطة وإمضائه هو نفسه وتوقيعه وأمضى عليها الشاهدان الموقعان على المخالصة الأولى بنفسيهما^(١).

(١) راجع نفعى ١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد ج ٣، رقم ١٢٤، ص ١٨١.

كما أنه طالما لم يتم استبدال الحقيقة، فلا يكون ثمة محل للحديث عن تزوير، حتى ولو اعتقد الفاعل أن ما أثبتته يخالف الحقيقة. ولذا لا يُعدّ مزوراً مَنْ يدلى أمام موظف مختص ببيانات يعتقد أنها غير صحيحة فيدونها الموظف في المحرر المعد لإثباتها ثم ينتضح أنها مطابقة للحقيقة. وأيضاً لا يعدّ مزوراً مَنْ يقلد إمضاء شخص آخر ويضعه على محرر بموافقة صاحب الإمضاء، وكذلك مَنْ يمسك بيد مريض ليساعده على كتابة وصيته أو الرجوع فيها^(١).

٢١- كفاية تغيير جزء من الحقيقة لقيام التزوير:

ولا يشترط لتحقيق معنى التزوير أن تكون كافة البيانات التي تضمنها المحرر كاذبة بل يكفي أن يكون بعضها كاذباً أو إحداها ولو كانت سائر البيانات صحيحة. ولذا يعدّ مزوراً مَنْ يحرر ورقة ويذكر بيانات صحيحة بها، وينسبها كذباً إلى شخص آخر، ومثال ذلك أن يقدم شخص شكوى كتابية ضد موظف ويثبت بها أموراً صحيحة ارتكبها الموظف، ثم يذيل هذه الشكوى بتوقيعات لأشخاص آخرين لا علم لهم بها ولم يأذنوا له بوضع إمضاءاتهم، فلا شك في أن هذا الشخص يعدّ مزوراً، إذ يكفي تغييره لحقيقة مَنْ تسب إليه الشكوى للمقول بتوفر جريمة التزوير في حقه^(٢).

هذا، ولا يشترط لتحقيق معنى التزوير المعاقب عليه أن يكون تغيير الحقيقة في المحرر قد تم في الحقائق أو يكون كشفه يحتاج دراية خاصة، فالعبرة بأن يكون مما ينخدع به بعض الناس. لذا قضى بأنه «لما كان يمين من الأوراق أن التزوير الذي ارتكبه المطعون ضده في رخصة القيادة قد انخدع به صاحب السيارة التي كان المطعون ضده يعمل سائقاً لها، كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير في الرخصة، بل اشتبه فقط في أمرها فأرسلها إلى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها، فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى الأمر

(١) راجع الدكتور محمود نجيب حسني - للرجع السابق، ص ١٢٤، الدكتور عمر السعيد رمضان - المرجع

السابق، ص ١٤٥، الدكتور عبد الله بن بكر - للرجع السابق، ص ٤٦١.

(٢) راجع نقض ١٩٤٣/٥/٢ مجموعة القواعد ج ٦، رقم ١٧٨، ص ٢٤٤.

بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى على المتهم استنادا الى افتضاح التزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون»^(١).

٢٢ - تغيير الحقيقة والإضرار بالغير :

وإذا كان كل تغيير للحقيقة - فيما يخص دراستنا - هو كذب مكتوب ، فإن ليس كل كذب مكتوب يعد صاحبه مزورا، إذ يتعين أن يكون هذا الكذب له صلة بالغير، صلة تجعل من شأنه أن يرتب ضررا للغير فعليا أو محتملاً. فإذا كانت البيانات الكاذبة التي أثبتتها شخص ما بالمحرر لا تمس سواء فلا يعد هذا الشخص مزورا. وترتبط على ذلك قضى بأن من يقدم عرضة دعوى لكاتب المحكمة فأشعر عليها الأخير بأن يصير إعلانها لجلسة كذا فلم يرق لصاحب الدعوى هذا التحديد، فمحا إشارة الكاتب وكتب بدلها تاريخ جلسة أخرى، فإنه لا يرتكب تزويرا لا فى ورقة رسمية ما دام التغيير قد حصل قبل الإعلان لأن رسمية الورقة لا تثبت لها إلا بإعلانها، ولا فى ورقة عرفية لأن هذا التغيير إنما حصل أخذا بحق مغموط، إذ أن كاتب المحكمة ليس من حدوده التحكم على ذوى الشأن فى تحديد أيام الجلسات، بل هو إذ صار توسيطا فى هذا فعليه أن يحدد تاريخ الجلسة الذى يمليه عليه الطالب»^(٢).

كما قضى بأن من يحرق سند مديونية ثم يغير محتوياتها قبل أن يسلمه للدائن، لا يعد مزورا^(٣).

وإذا كان ذلك كذلك بشأن مدلول تغيير الحقيقة، فإن التساؤل يثار بشأن الكذب فى الإقرارات الفردية والصوربة فى العقود، فهل يعد كلاهما تزويرا فى حكم القانون ؟ أم لا ؟.

هذا ما سنعرض له فيما يلى :-

(١) نفى ١٩٦٤/١٢/٢٨ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ١٥ رقم ١٧١ ص ٨٧٣.

(٢) نفى ١٩٣٠/١٠/٣٠ - مجموعة لقواعد ج ٢، رقم ٨٠، ص ٧٥.

(٣) الدكتور عبدالمهيمن بكر - ص ٤٦١.

٢٣ - أولاً: الكذب فى الإقرارات الفردية:

يقصد بالإقرارات الفردية (Déclarations unilatérales) ما يثبت شخص ما من بيانات فى محرر، مما يتصل بمركزه الشخصى، دون أن يمس مركز غيره. ومن الأمثلة الشهيرة فى هذا الصدد: إقرار الضرائب الذى يقدمه الممول فى نهاية كل عام إلى مصلحة الضرائب توطئة لتقدير قيمة الضرائب المستحقة على إيراداته، وإقرار المستورد لبضاعة خاضعة لرسوم جمركية بقيمة هذه البضاعة لكي تكون أساساً لتقدير قيمة الرسوم الجمركية المستحقة عليها.

والقاعدة العامة أن الكذب فى الإقرارات الفردية لا يدخل ضمن التزوير المعاقب عليه، أو بالأحرى لا يعتبر تغييراً للحقيقة فى مدلول جريمة التزوير. وذلك لسببين:

الأول: لأن هذه الإقرارات لا تمس سوى مركز المقر فقط دون أن تتعداه إلى غيره.

والثاني: لأن هذه الإقرارات خاضعة للفحص والتحقيق من جانب من تقدم له، فإن قصر المقر فى تحرى الحقيقة فى إقراره، فعليه وحده تقع مغبة هذا التقصير^(١).

غير أن هذه القاعدة العامة يرد عليها استثناء: مقتضاه أن الإقرارات التى يقدمها صاحب الشأن فى المحررات الرسمية يعاقب على تغيير الحقيقة فيها، إذ تقوم به جريمة تزوير فى محرر رسمى. وذلك مثل: قسائم الزواج والطلاق ودفاتر قيد المواليد والوفيات. ومرد هذا الاستثناء أن مركز المقر فى هذه الإقرارات شبيهاً بمركز الشاهد، الذى يفرض عليه القانون إلزاماً بالصدق فيما يدلى به من

(١) لذا قضى بأن المحررات العرفية المعدة لإثبات ما يقع من المعاملات بين الأفراد ليس لما يثبت فيها من الآثار الفردية من الأهمية ما يقتضى استعلاء القانون على المقر الذى يغير الحقيقة فيها، إذ المفروض أنها خاضعة فى كل الأحوال لرقابة ذوى الشأن، فإذا قصر صاحب الشأن فى تلك الرقابة فعليه وحده تقع مغبة ذلك التقصير. نقض ١٩٣٦/٦/٢٧ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ رقم ٣٦٢ ص

بيانات يتم إثباتها في محضر رسمي، أضف إلى ذلك أن ما يراد إثباته في المحررات يصعب - غالباً - التوصل إليه عن غير طريق المقر؛ علاوة على أن هذه البيانات لها بعداً اجتماعياً يكسبها أهمية اجتماعية خاصة، الأمر الذي يستوجب معه إدخال تغيير الحقيقة في هذه الإقرارات في دائرة التزوير المعاقب عليه^(١).

وتطبيقاً لذلك يرتكب تزويراً: مَنْ يقر في دفتر المواليد أن طفلاً ولد من امرأة معينة في حين أنها ليست أمه الحقيقية^(٢) وَمَنْ يقر كذباً أمام المأذون أنه وكيل عن الزوجة أو أنه ولي أمرها^(٣)، وَمَنْ ينسب طفلاً إلى غير أبيه^(٤) أو يبلغ كذباً عن وفاة شخص باسم معين في حين أن المتوفى شخص آخر^(٥).

٢٤ - ثانياً: الصورية:

يقصد بالصورية كل تصرف قانوني يتم فيه تغيير الحقيقة - كلها أو بعضها - باتفاق أطرافه. ففي الصورية يتفق المتعاقدين على إبرام عقدين: أحدهما ظاهر ينطوي على الإرادة المعلنة، والآخر مستتر يعبر عن الإرادة الحقيقية للمتعاقدين، وهو ينطوي على الحقيقة الواقعية. وقد تستغرق الصورية كل التصرف القانوني المعلن وقد تستقطب جزءاً فقط من هذا التصرف، وفي الحالة الأولى تكون الصورية مطلقة، بينما في الحالة الثانية تكون نسبية.

وبعبارة أخرى، الصورية تكون مطلقة إذا لم يكن هناك تصرف مطلقاً. وذلك من أجل قيام شخص بتحرير عقد بيع لآخر بهدف تهريب أملاكه من الدائنين، أو تحرير عقد إيجار له لتقديمه لبنك عقارى يشترط تقديم مثل هذا

(١) راجع: الدكتور فوح عبدالله الشاذلي - ص ٣٦٠.

(٢) نقض ١٩٣٢/٦/٢٧ مجموعة ج ٢، رقم ٢٦٣، ص ٥٩٧.

(٣) محكمة الإسكندرية ١٨٩٨/٣/٢، الحقوق ص ١٣، ص ٨٢.

(٤) نقض ١٩٤١/٢/٣ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ رقم ٢٠١ ص ٣٨٨. وعكس ذلك:

Crim, 8 mars 1988. B. C. no. 117. P. 296.

حيث قضت محكمة النقض الفرنسية بأن الإقرار - أو الاعتراف - غير المطابق للحقيقة ببنة طفل غير شرعى في شهادة ميلاد، لا يعتبر - في حد ذاته - مكرواً للتزوير المعاقب عليه.

(٥) نقض ١٩١٠/٤/٢، المجموعة الرسمية، ص ١١ رقم ١٠٢ ص ٢٧٧.

العقد للحصول على قرض . كما تكون الصورية نسبية متى كان للتصرف وجود حقيقي، غير أن الطرفين اتفقا على إظهاره بصورة تخالف حقيقته لستر التصرف الحقيقي . وذلك مثل أن يتفق البائع والمشتري لعقار على ذكر ثمنه أكثر بكثير من الثمن المتفق عليه بينهما، وذلك بهدف تلافي مطالبة الجار بحقه في الشفعة، أو أن يذكر أن العقد المبرم بينهما هو عقد بيع فى حين أنه عقد هبة، وذلك بقصد تلافي الشكلية التى يستلزمها القانون فى عهد الهبة أو حرمان أحد من الميراث، أو تقديم التاريخ فى عقد بيع دفعا لاحتمال الطعن فى البيع بانه تم والبائع فى مرض الموت، أو تخفى المشتري الحقيقى لحق متنازع عليه وراء مشتر صورى نظرا لكونه ممنوعا من الشراء بحكم القانون^(١).

٢٥ - الصورية والتزوير :

والتساؤل الآن : هل يعتبر تغيير الحقيقة فى التصرف القانونى الصورى من قبيل التزوير المعاقب عليه ؟ أم لا ؟ .

نحن نميل إلى أن الصورية - كقاعدة عامة - لا تشكل جريمة تزوير طالما أن تغيير الحقيقة قاصر على الحقوق الخاصة بالمتعاقدين . والاستثناء أن تدخل الصورية دائرة التجريم والعقاب، وذلك متى مست التصرفات الصورية حقا للغير فحرمته منه، فأنها تعد تغييرا للحقيقة مما يدخل تحت لواء جريمة التزوير^(٢).

وقد يقال - بل قيل بالفعل - إن كل صورية : تزوير إلا إذا انتفى أحد أركانها،

(١) للمزيد حول الصورية، راجع: الدكتور عبدالرزاق أحمد السهوى، - للوجز فى النظرية العامة للالتزامات فى القانون المدنى المصرى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٩٣٨ - بند ٢٣٢ وما بعدها. الدكتور توفيق فرج - النظرية العامة للالتزام - الجزء الثانى - أحكام الالتزام - ١٩٨٥ - ص ٧١. الدكتور مصطفى الجمال - أحكام الالتزام - ١٩٩٠ - ص ٤٧٣.

(٢) فى هذا المعنى: الدكتور دوف عبيد - جرائم التزيف والتزوير - ص ٨٣. الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - ص ٢٢٢ وما بعدها. الدكتور رمسيس بهنام - شرح الجرائم المضرة بالصلحة العمومية - ١٩٨٩ - ص ٤٤٥. الدكتور عوض محمد - الجرائم المضرة بالصلحة العامة - ١٩٨٥ - ص ٢٣٣. الدكتورة فوزية عبدالستار - ص ٢٥٤. الدكتور عبدالعزيز الألفى - النظام الجنائى بالملكية العربية السعودية - ١٩٧٦ - ص ١٧٥. الدكتور محمد زكى أبو عامر - قانون العقوبات - القسم الخاص - ص ٢٩٨.

كما هو الحال بالنسبة لانتفاء القصد، أو انتفاء الضرر. والمثل يقال بالنسبة للحالات التي ادخل لها القانون عقوبات خاصة مثل الصورية بقصد التهرب من ضريبة أو رسم؛ إذ مودى ذلك أن المشرع قصد الاكتفاء بهذه العقوبة بدلا من عقوبات التزوير^(١).

غير أن هذا القول مردود عليه لأنه لا يتصور في المنطق القانوني أن تقوم بالصورية جريمة، فمؤدى اعتراف المشرع بها في فرع من فروع القانون: أنها داخل دائرة السلوك المباح، والقول بأنها جريمة مفاده أن النظام القانوني الواحد مصاب بخلل، إذ لا يعقل أن يكون التصرف القانوني وفقا لفرع من فروع القانون مسموح به، وطبقا لفرع آخر محظور ويعاقب من يقدم عليه. كما أن تقرير المشرع عقوبة مخففة للصورية في بعض الحالات يفيد أنه استبعد عقوبات التزوير^(٢).

٣٦- الخلاصة:

وملاك القول فيما تقدم: إن الصورية لا تعتبر تزويرا متى اقتصر المتعاقدان في التصرف الصوري على حدود الحق المقرر لهما في إبرام العقد بالطريقة التي يرتضونها. أما إذا مس التصرف القانوني مركز الغير أو تعلق بهذا التصرف حق للغير، فإن كل تغيير للحقيقة فيه يتم بقصد الإضرار يعد تزويرا معاقبا عليه. ولذا قضى بأن تخفيض ثمن المبيع في عقد البيع بعد تحرير العقد وثبوت تاريخه رسميا، وذلك بقصد تخفيض رسوم التسجيل، يُعد تزويرا لتعلق حق الخزائنة العامة في تقرير الرسوم بالثمن الذي جاء بالعقد وقت تحريره^(٣).

(١) انظر:

Antoine Blanche, Etudes pratiques sur le Code penal. III, (1867). no. 135. p. 227.

(٢) للمزيد، راجع: الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٢٢٦ ص ٢٢٢ وما بعدها. وأيضا: الدكتور عبدالمهيمن بكر - بند ١٧٣ - ص ٤٦٢ وما بعدها. الدكتور فخر عبدالله الشاذلى - ص ٣٥٦ وما بعدها.

(٣) نفى ٥/ ١٢/ ١٩٣٨ مجموعة الفوائد، ج ٤ رقم ٢٩٦، ص ٣٨٣.

المطلب الثاني

طرق التزوير

٣٧- طرق التزوير محددة حصرا:

إذا كان الأصل العام أن المشرع لا يحدد الوسائل التي ترتكب بها الجرائم، على أساس أن الوسائل أمام القانون سواء، طالما تحققت النتيجة الإجرامية بسلوك الفاعل. غير أنه خروجاً على هذا الأصل العام يحدد المشرع الوسائل التي من الممكن أن تستخدم في تحقيق النتائج الإجرامية بالنسبة لبعض الجرائم. وتأتي في صدارة هذه الجرائم: جرائم التزوير. إذ سلك القانون سبيلاً حصرياً في تحديد النشاط في هذه الجرائم، الأمر الذي لا تقوم معه الجريمة متى تم التزوير بغير الطرق التي رسمها القانون^(١).

ولذا يلتزم القاضي في حكمه بالإدانة أن يبين الطريقة التي استعان بها الجاني لتغيير الحقيقة، لكي يتاح لمحكمة النقض أداء وظيفتها في الرقابة على صحة تطبيق القانون، وإلا كان الحكم قاصراً قصوراً يستوجب نقضه^(٢).

والحكمة التي تقف وراء تحديد طرق التزوير على سبيل الحصر تتمثل في أن المشرع لم يرد أن يجعل كل كذب في المحررات يستأهل أن يدخل دائرة التجريم والعقاب، إذ انتخب من طرق هذا الكذب ما يتفق والغاية الاجتماعية من إضفاء الحماية الجنائية لهذه المحررات^(٣).

(١) انظر: نقض ١٩٣٤/١/١٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ رقم ١٨٧ ص ٢٥٦.

(٢) نقض ١٩٣٩/١٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ رقم ٣١ ص ٤٨، ١٤/١٠/١٩٤٦ ج ٧ رقم ٢٠٣ ص ١٧٧.

(٣) قرب هذا للمعنى الأستاذ أحمد أمين - ص ٢٩٠ وما بعدها. وأنشأنا: الدكتور محمد زكّاء أبو عامر - بند ١٠٥ ص ٢٠٠.

٢٨ - التزوير المادى والتزوير المعنوى:

وعلى كل حال، فإن طرق التزوير التى بينها القانون نوعان: مادى ومعنوى. ويضاف إليها طريقة الاصطناع المنصوص عليها فى المادتين ٢١٧ و ٢٢١ من قانون العقوبات.

ويفترق التزوير المادى عن التزوير المعنوى فى ثلاثة أمور، هى: الجوهر والزمن والإثبات.

فمن حيث الجوهر: ينصب التزوير المادى على البناء المادى للمحرر المتجسد فى الكتابة، بينما التزوير المعنوى ينصب على فحوى المحرر وحقيقته.

ومن حيث الزمن: يذوب الفاصل الزمنى بين كتابة المحرر والتزوير المعنوى، فكلاهما يتم فى نفس الوقت. بينما يختلف زمن كتابة المحرر عن زمن التزوير المادى، فهذا التزوير يتم فى وقت لاحق - قد يطول أو يقصر، حسب الأحوال - بعد كتابة المحرر.

ومن حيث الإثبات: يصعب - غالباً - إثبات التزوير المعنوى، بينما يسهل - عادة - إثبات التزوير المادى. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن وسيلة إثبات التزوير المادى تكون - حسب الغالب - من خلال الخبرة الفنية، إذ يستعان برأى الخبير فى هذا الشأن، فى حين أن التحقق من قيام التزوير المعنوى يكون من خلال شهادة الشهود.

ويضاف إلى ما تقدم أن التزوير المادى فى محرر رسمى إذا كان فاعله الأصلي شخص من آحاد الناس يعاقب عليه - طبقاً للقانون المصرى - بعقوبة أخف من تلك التى تنتظره فى حالة مساهمته مع موظف عام فى اقتراف تزوير معنوى فى هذا المحرر، على النحو الذى سنعرض له فى حينه.

٢٩ - تقسيم:

وسنبحث طرق التزوير فى فرعين:

الأول: فى طرق التزوير المادى.

والثانى: فى طرق التزوير المعنوى.

الفروع الأول

طرق التزوير المادى

٣٠- إجمال:

حصر المشرع طرق التزوير المادى فى خمسة هى ما يلى:

١- وضع إمضاءات أو أختام مزورة (م٢١١م) معدلة بالقانون رقم ٩ لسنة (١٩٨٤).

٢- تغيير المحررات، والأختام أو الإمضاءات، أو زيادة كلمات (م٢١١م).

٣- وضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة (م٢١١م).

٤- التقليد (م٢٠٦م).

٥- الاصطناع (م٢١٧م، م٢٢١م).

وسوف تفصل ما أجملناه فيما يأتى :-

٣١- أولاً: وضع إمضاءات أو أختام مزورة:

جوهر هذه الطريقة من طرق التزوير أن الجانى ينسب المحرر إلى شخص لم يصدر عنه وبغير رضائه^(١). وتتم بأن يقوم الفاعل بالتوقيع على محرر بإمضاء غير إمضائه هو نفسه، سواء أكان هذا الإمضاء لشخص موجود أم لشخص خيالى ليس له وجود^(٢). وفى حالة كون الإمضاء لشخص موجود، يستوى أن يكون الإمضاء مطابقاً لإمضائه الصحيح، طالما كان التوقيع بالرسم الذى تم به

(١) انظر: الدكتور فتح عبد الله الشاذلى - ص ٣٦٩.

(٢) نقض ٢٨/١٢/١٩٣٦، مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٩، ص ٢٩.

يوهم بصدور المهر من شخص المزور عليه^(١). كما يعد التزوير متحققا حتى لو كان من نسب إليه الإمضاء أسمى بجهل القراءة والكتابة.

٣٢- الإمضاء الصحيح :

ويعد من قبيل الإمضاء المزور، كل إمضاء صحيح ثبت انتفاء إرادة صاحبه حال توقيعه. ومن ذلك : الإمضاء الصحيح الذى حصل عليه الجانى بطريق المباغته، كما لو دس المهر بين أوراق أخرى فوقه المجنى عليه ضمن هذه الأوراق دون أن يلتفت إلى ما فيه^(٢)، وكما لو تحصل الجانى على بصمة الإصبع^(٣) حال وجود صاحبها فى غيبوبة أو تخدير بمناسبة جراحة، أو فى أثناء النوم. والمثل

(١) نقض ١٩٣٥/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٥٦ ص ١٤٥٨/٣/٢ ١٩٣٦ رقم ٤٤٧ ص ١٣٥٨١/١/١٩٤١ - ج ٦ رقم ١٧٨ ص ١٢٤٤/٤/١٠ ١٩٤٤ - رقم ٣٣ ص ٤٥٥، ١١/٤/١٩٥٥ - مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٦ رقم ٢٥٠ ص ٨٠٩. ويبدو أن هذا النضاء الذى استقرت عليه محكمتنا العليا سبقه اتجاه مغاير حيث قضى (عام ١٩٢٣) بأن مجرد وضع إمضاء شخص على ورقة بغير تقليد إمضائه لا يعتبر تزويرا، لأن أهم ركن لتكوين جريمة التزوير هو التقليد للإمضاء، سواء كان متقنا أو غير متقن. نقض ١٩٢٣/١/٢ منشور بمجلة المحاماة ص ٢ رقم ١٩٣ ص ٢٦١.

(٢) نقض ١٩٤٠/١/١٥، مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٥١، ص ٧٨، ١٢/١١/١٩٧٢ مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ٢٣ رقم ٢٦٧ ص ١١٧٩.

(٣) وجدير بالذكر أن المشرع المصرى تدخل سنة ١٩٣٧ بالمادة ٢٢٥ ليسوى بين بصمة الإصبع والتوقيع فيما يخص التزوير حيث نص على أن : «تعتبر بصمة الإصبع كالإمضاء فى تطبيق أحكام هذا الباب». وقيل فى تبهير ذلك إن سبب النص عليها يمثل فى : «شروع هذا النوع من التزوير فى مصر، فكثيرا ما يحدث أن يهضم المزور بهامضه أو إصبع غيره على ورقة وينسب البصمة إلى شخص آخر. وقد اختلقت المحاكم فى اعتبار هذا الفعل تزويرا حتى أن محكمة النقض نفسها ترددت فى هذا الأمر، فقضت أولا بأنه لا يعد تزويرا لأن المادة ١٧٩ ع (أى المادة ٢١١ الحالية) حصرت التزوير فى وضع إمضاعات أو اختتام مزورة أو تغيير المهرات.. الخ ولم تنص على بصمة الإصبع، ثم عدلت عن هذا الرأى واعتبرت هذا الفعل تزويرا، لأن من يهضم بهامضه أو إصبع غيره على محرر، وينسب هذه البصمة إلى شخص آخر، إما ينتحل شخصية ذلك الشخص الآخر، والانتحال طريقة من طرق التزوير المادى. وحسما لهذا الخلاف أضيف النص الجديد الذى يسوى بين بصمة الإصبع والإمضاء فى تطبيق أحكام التزوير». راجع : للمذكرة الإيضاحية لمشروع قانون العقوبات الحالى.

يقال إذا كان الحصول على التوقيع من صاحبه تم بطريق الإكراه^(١). أو إذا قام الجاني بانتزاع الإمضاء الصحيح الموقع به محرر ولصقه على محرر آخر^(٢) لانه بفعله هذا يكون قد نسب إلى صاحب الإمضاء واقعة غير صحيحة تتمثل فى: توقيعه على المحرر الاخير^(٣).

كما يعد تزويرا أيضا توقيع الشخص بإمضائه الحقيقى منتحلا شخصية سمي له^(٤). ولكن لا تقع جريمة التزوير متى وقع الشخص بتوقيع له الحق فيه مثل: التوقيع باسم الشهرة أو التوقيع باسم سابق، ويغلب أن يكون ذلك فى حالتين:

الأولى تخص المرأة، فقد تكتسب اسما جديدا بعد الزواج، كما هو الشأن بالنسبة للمجتمعات الغربية.

والثانية عامة، حيث يجوز لآى شخص تغيير اسمه - بضوابط معينة - ويحدث ذلك، فى الغالب الأعم، بالنسبة للفنانين. ولا ينال من كون استخدام الاسم السابق ليس تزويرا: أن يكون الشخص لم يستعمل هذا الاسم لمدة من الزمن، مهما بلغ طولها.

ولكن يخرج عن دائرة التزوير: قيام الفاعل بتحبير إمضاء مكتوب بالقلم الرصاص؛ تأسيسا على أن ذلك ليس من شأنه تغيير مضمون المحرر أو من أسند إليه^(٥).

٣٣- الإمضاء المزور والتغيير الجزئى للحقيقة:

كما تعد جريمة التزوير بوضع إمضاءات مزورة متوافرة حتى ولو كان مضمون المحرر يتضمن بيانات مطابقة للحقيقة، إذ أن مجرد التوقيع بإمضاء مزور

(١) أنظر: الدكتور محمد زكى أبو عامر - بند ١٠٨ ص ٣٠٥.

(٢) نفى ١٩٣٧/١/٢٥، مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٧، ص ٣٤.

(٣) أنظر: الدكتور سامح السيد جاد - ص ٧٦.

(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى، ص ١٣٩، الدكتور عمر السيد رمضان، ص ١٥٥.

(٥) الدكتور رمسيس بهنام - الجرائم المضرة بالمصلحة العامة ١٩٨٦، ص ١٨١.

ينطوى - فى حد ذاته - على تغيير للحقيقة فيما يتعلق بنسبة المحرر زورا إلى الشخص الذى وضع إمضاءه عليه .

وتطبيقا لذلك قضى بأن مجرد اصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها بإمضاءين مزورين للعمدة وشيخ البلد المختصين بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الإدارية لتقديمها إلى أقلام التسجيل، يعد تزويرا فى أوراق رسمية، ولا يغير من ذلك أن تكون الواقعة التى أثبتت فى الشهادة صحيحة إذ لا تزال واقعة غير صحيحة، هى نسبة الشهادة كذبا إلى الموظف المختص بتحريرها، وإعطائها بذلك الصفة الرسمية^(١).

٣٤- مساواة الختم بالإمضاء :

هذا، ولقد سوى قانون العقوبات بين الختم والإمضاء فيما يختص بالتزوير (٢١١م ع). وبناء على ذلك تنسحب سائر الأحكام الخاصة بالإمضاءات على الاختتام . وعليه تعد جريمة التزوير بهذه الطريقة متوافرة بقيام الشخص بالتوقيع بختم ليس له، وليس له حق التوقيع به، ويستوى أن يكون لشخص حقيقى أو شخص وهمى، وسواء أكان الختم صحيحا أو مزورا . كما يقوم التزوير بهذه الطريقة، إذا كان الختم صحيحا، وتم استعماله بدون علم ورضاء صاحبه، كما يستوى أن يكون الختم لا يزال مستعملا أم تقرر إلغاؤه، طالما أن المحرر قد تحرر فى وقت معاصر لفترة صلاحيته (استعماله)، أو فى فترة لاحقة على ذلك، مادام أنه فى تلك الفترة كانت بعض المحررات التى تحمل هذا الختم الذى بطل استعماله لا زالت ترتب آثارا قانونية^(٢).

٣٥- ثانيا : تغيير المحررات أو الاختتام أو الإمضاءات أو زيادة كلمات :

جوهر هذه الطريقة يتمثل فى استبدال المعنى الأصلى للمحرر بمعنى آخر مخالف للحقيقة التى أراد أصحاب الشأن إثباتها فيه . وتفترض هذه الطريقة أن

(١) نقض ١٩٤٥/٢/٢٥، مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٩٨، ص ٦٤٢ .

(٢) الدكتور يسر أنور على والدكتورة آمال عثمان - ص ٣٩٧ .

المحرر قد وجد مستكملاً عناصره القانونية - أى بعد الفراغ من كتابته - ثم يحدث بعد ذلك تغيير فيه، ويفترق ذلك عن التغيير فى المحرر أثناء تحريره، إذ يحسب ضمن صور التزوير المعنوى.

٣٦- التغيير بالتعديل أو بالحذف :

ولا أهمية للوسيلة التى يتوصل بها الجانى للتغيير فى المحررات أو الاختتام أو الإضامات أو زيادة الكلمات، فقد يتم ذلك بطريق التعديل فى مضمون المحرر بالإضافة أو الحذف، ومثال التغيير بالتعديل، تغيير التاريخ المدون على تذكرة سفر بالقطارات^(١).

ومن صور التغيير بالحذف : حذف عبارة أو رقماً أو كلمة يترتب عليها تغيير مضمون المحرر، وسواء أن يتم الحذف بالكشط أو الطمس أو المحو أو الإزالة بمادة كيميائية أو بالقطع والتمزيق^(٢)، أو غير ذلك من وسائل. لذا قضى بأنه إذا أشر ناظر الوقف بلفظ «يعتمد» على إيهال حرره وكيل الناظر المذكور للمستاجر بدفع الإيجار فقطع الجزء المشتعل على هذا الاعتماد يعد مزوراً^(٣).

٣٧- التغيير بالإضافة :

ومن صور التغيير بالإضافة : زيادة كلمة أو حرف أو فقرة أو رقم، ولا عبء بالوسيلة التى لجأ إليها الجانى فى الإضافة، فقد يلجأ إلى التحشير بين السطور والكلمات أو يستغل مكان فى المحرر ترك على بياض. ومن تطبيقات هذا التغيير : تغيير تاريخ الجلسة فى إعلان الحضور فى قضية^(٤)، وتغيير درجة

(١) الدكتور رمسيس بهنام - المرجع السابق، ص ١٨٣، الدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق، ص ١٤٠. وراجع: نقض ١٢/٣/١٩٤٥، مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٢٣، ص ٦٥٩.

(٢) ويلاحظ أن إتلاف المحرر كله بحيث لا يمكن الاستفادة منه يعد جريمة إتلاف مستندات طبقاً للمادة ٣٦٥ ج (مستبدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢). وتكون عقوبتها الحبس وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو أحدهما.

(٣) نقض ٦/١٢/١٩٢٦-المحكمة - ص ٧ رقم ١٦١ ص ٧٨٨.

(٤) نقض ٢٩/٢/١٩٠٨ - المجموعة الرسمية - ص ٩ رقم ٥٧.

الاخلاق فى الشهادة العسكرية من رديفة إلى جيدة جدا^(١) أو ممتازة، وتغيير درجات استمارة النجاح فى الثانوية العامة.

٣٨- ثالثا: وضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة:

وجوهر هذه الطريقة هو التخفى وراء أسم آخر أو شخص آخر، بغرض الحصول على منفعة للجاني أو الأضرار بصاحب الاسم أو الصورة. وتتم هذه الطريقة بإحدى صورتين: الأولى تتم أثناء تحرير المحرر، وتتمثل فى: (التسمى باسم الغير) والثانية بعد تحريره، وتتجسد فى: (وضع صورة أشخاص آخرين مزورة).

٣٩- الصورة الأولى: التسمى باسم الغير:

وفىها يثبت الجاني أثناء تحرير المحرر حضور شخص - أشخاص - بما يخالف الواقع والحقيقة. كان يتسمى الجاني بغير اسمه فى محضر تحقيق، أو تتسمى امرأة باسم أخرى فى عقد زواج ويتم العقد بالاسم المنتحل، أو يتسمى شخص باسم صاحب عقار ويملى على الموثق عقد بيع هذا العقار. ويستوى أن يكون من تم انتحال شخصيته حقيقيا أو وهما^(٢). ويعبر الفقه على الحالة الأولى - أى حالة انتحال اسم شخص حقيقى موجود ومعين - بتعبير «استبدال الأشخاص» Substitution de personne؛ فى حين أنه يعبر عن الحالة الثانية - أى حالة انتحال اسم شخص خيالى - بتعبير «انتحال الأشخاص» Supposition de personne^(٣).

وفى كافة الأحوال يتعين حتى بعد تصرف الجاني مكونا لجرمته تزوير أن يكون انتحال الشخصية بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة قد وضع فى محرر، أما إذا كان انتحال الشخصية شفويا، ولم يثبت فى محرر فلا تعد الجريمة

(١) نقض ١٢/٢٤/١٩٤٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ رقم ٤٧ ص ٣٦.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق، ص ١٤١، ١٤٢، الدكتور أمال عثمان - ص ٤٠٦ وما بعدها.

(٣) راجع: Garçon: art. 147, no. 343 et 344.p.560.

وأبضا: الدكتور عبد الله بن بكر - بند ١٨٥ ص ٤٨٢.

تزويراً، وإن جاز مساءلته عن جريمة أخرى متى توافرت مقومات نموذجها القانوني^(١).

ويلاحظ أن هذه الصورة حتى تحتسب ضمن التزوير المادى، يلزم أن يتضمن المهر آثاراً مادية تنم عن الانتحال، أما إذا لم تتخلف عن هذا الانتحال أية آثار مادية خرجت هذه الصورة من التزوير المادى، ومن ثم تدخل فى التزوير المعنوى ضمن طريقة جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة^(٢).

٤٠ - الصورة الثانية: وضع صورة أشخاص آخرين مزورة:

ويتم ذلك بنزع الصور الموضوعة فى المحررات وإبدالها بصور لأشخاص آخرين. ولقد أدخل المشرع هذه الصورة من صور التزوير بموجب التعديل الطارئ على نص المادة ٢١١ ع بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤. إذ اعتبر المشرع أن وضع صور أشخاص آخرين على المهر يعدّ مكوناً لجريمة تزوير.

والسر فى هذا التعديل ينبع من أن الواقع العملى كشف عن إستشراء لجهوء بعض الأشخاص إلى هذه الصورة من صور انتحال الشخصية بغية تفادى ضرراً معيناً أو الحصول على منفعة ما أو الإضرار بالغير.

ومن أمثلة التغيير بوضع صور أشخاص آخرين مزورة: نزع صورة صاحب بطاقة شخصية أو عائلية أو جواز سفر أو كارنيه أو اشتراك أو شهادة أو غيرها لشخص ووضع صورة لشخص آخر مكانها حتى يمكن للاستخدام هذا المهر فيما أعد له.

٤١ - رابعاً: التقليد:

ويعنى التقليد إنشاء كتابة شبيهة بأخرى، وليس بذات أهمية أن يكون الخط المقلد هو نفسه الخط الأصلى، بل يكفى أن يكون شبيهاً به، بالقدر الذى يكفى

(١) الدكتور محمود نجيب حمى - القسم الخاص - ص ١٤١ وما بعدها. الدكتور يسر أنور على والدكتورة آمال عثمان - ص ٤٠٦ وما بعدها.

(٢) فى هذا المعنى: الدكتور فؤاد عبد الله الشافعى - ص ٣٧٤ وما بعدها.

لدفع مَنْ يطلع عليه على الاعتقاد بأن المحرر صادر عمن قلدت كتابته. ولا يشترط أن يكون التقليد شاملاً للمحرر كله، وإنما يكفي أن يقتصر على جزء منه أو على عبارة أو كلمة أو رقم أو إمضاء.

وغالباً أن يقترن التزوير بطريق التقليد بطريقة أخرى من طرق التزوير، فتقليد الإمضاء يعد تزويراً بوضع إمضاءات مزورة، كما أن إضافة كلمة أو عبارة أو رقم في المحرر وتقليد الخط المكتوب به سائر المحرر يعد تزويراً بتغيير المحرر. ومع ذلك من المنتصور أن يتحقق التزوير بطريق التقليد فقط، ومثال ذلك تقليد المدين خط دائئه ويثبت ذلك على ظهر سند الدين مخالصة بجزء من الدين دون أن يوقع. وتقليد تذكرة سفر السكك الحديدية أو تذاكر سينما. وتقليد خط الغير في محرر موقع على بياض.

٤٢- خامساً: الاصطناع:

الاصطناع ينصرف إلى إنشاء محرر بالكامل لم يكن موجوداً من قبل تدخل الفاعل، ونسبته، على خلاف الحقيقة- إلى شخص لا صلة له به، أو إلى سلطة لم يصدر عنها^(١). ويشترط أن يكون المحرر المصطنع له مظهراً قانونياً، بمعنى أن يتضمن واقعة ينتج عنها آثاراً قانونياً وصالحاً لأن يحتج به في إثباتها^(٢).

ومن أمثلة التزوير بالاصطناع: اصطناع تذاكر سفر للسكك الحديدية. أو اصطناع شهادة ميلاد^(٣) أو شهادة وفاة^(٤) أو شهادة علمية^(٥)، وإنشاء سند دين

(١) هذا، ولقد عرفت محكمة النقض الاصطناع بأنه: إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرر أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق. نقض ١٩٦٨/٥/٦ - مجموعة أحكام النقض - س ١٩ رقم ١٠٥ ص ٥٣٦.

(٢) للمزيد: راجع: الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص - بند ٢٩٥ ص ٤٨١ وما بعدها.
(٣) نقض ١٩١٣/٤/١٩ - المجموعة الرسمية - س ١٤ رقم ١٠٠ ص ١١٩٤/١١/٢٤ ١٩٢٥ المجموعة الرسمية ٢٨ رقم ٥ ص ٦.

(٤) نقض ١٩٣٥/٢/٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ رقم ٣٢٩ ص ٤٢١.
(٥) نقض ١٩٢٩/١/١٧ - المجموعة الرسمية - س ٣٠ رقم ٤٧ ص ١١٤. نقض ١٩٥٨/٥/٦ - مجموعة أحكام النقض - س ٨ رقم ١١٥، ص ٤٥١.

ونسبته كذبا إلى الغير^(١)، واصطناع إعلان شهود^(٢) أو صورة حكم^(٣)، أو إنشاء محضر جلسة^(٤).

ولئن كان التزوير بطريق الاصطناع يصاحب - غالبا - التزوير بوضع إمضاء أو ختم مزور، نظرا لأن المحررات التي تخلو من توقيع أو ختم تكون عادة مجردة من القيمة القانونية، غير أن ذلك لا يمنع من حصول الاصطناع منفردا، ويحصل ذلك بالنسبة للمحررات التي لا تتوقف قيمتها القانونية على شمولها على توقيع أو ختم. ومن ذلك: أوراق اليانصيب وتذاكر السكك الحديدية، والمثل يقال بالنسبة للأوراق التي تصلح مبدأ ثبوت بالكتابة^(٥).

٤٣- تجميع سند مديونية مُزق:

ويثار التساؤل بخصوص: قيام شخص بتجميع أجزاء سند مديونية ممزق ولصقه بحيث يعود إلى سيرته الأولى، فهل يدخل ذلك في دائرة التزوير بالاصطناع؟ أم لا؟.

في اعتقادنا أن الإجابة على هذا التساؤل بالإيجاب. فهذا التجميع لمحرر وجد في وقت ما، ثم تم تمزيقه أي تم فقدانه لقيمته القانونية، وعليه فإن إعادته للحياة القانونية من جديد من خلال تجميعه ولصقه يتساوى مع خلق محرر لم يكن موجودا من قبل^(٦).

(١) نقض ١٩٤١/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ رقم ٣٠٨ ص ٥٨٧.

(٢) نقض ١٩٢٣/٣/٦ مجلة المحاماة - م ٤ رقم ٢ ص ٦.

(٣) نقض ١٩٣٧/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ رقم ٦٣ ص ٦٠.

(٤) نقض ١٩٥٨/١١/٢٦، أحكام النقض م ٩ رقم ٢٢٢، ص ٩٠٢.

(٥) راجع: الأستاذ أحمد أمين م ٣٠٤. الدكتور عمر السعيد رمضان - بند ٥٧ ص ١٥٤.

(٦) في هذا المعنى: الدكتور وصيى بهنام - م ١٨٣. الدكتور محمود مجيب حسنى - القسم الخاص، م ١٤٣. الدكتور آمال عثمان، م ٤٠٩. الدكتور سامح السيد جاد م ٨٣. الدكتور فتوح عبد الله الشافلي - م ٣٧٨. وقارن عكس ذلك: الدكتور ريدوف عبيد - جرائم التزوير والتزوير - م ٧٣. حيث استبعد هذه الفرضية من دائرة التزوير، ويدفع بها إلى نطاق جريمة النصب في حالة استعمال هذا المحرر من قبل حامله.

الفرع الثاني

طرق التزوير المعنوى

٤٤- إجمال:

ينصرف معنى التزوير المعنوى إلى كل تغيير للحقيقة يتم حال إنشاء المحرر، بحيث لا يترك أثرا ماديا فى المحرر.

ولقد تكفلت المادة ٢١٣ ع ببيان طرق التزوير المعنوى - فيما يتعلق بالمحررات الرسمية - حيث نصت على أنه: (يعاقب أيضا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف فى مصلحة عمومية أو محكمة غير يقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها فى حال تحريرها المختص بوظيفته سواء أكان ذلك بتغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها أو بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعله واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها).

وجعل المشرع هذه المادة هى الأساس الذى يركز عليه بخصوص طرق التزوير المعنوى، يؤيد هذا ويؤكد: عطفه - أى إحالته - على هذه المادة حال حديثه عن تزوير المحررات العرفية (٢١٥م ع).

وعلى كل حال، تجمل طرق التزوير المعنوى فى ثلاثة، هى:

- * تغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير السندات إدراجه بها.
- * جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة.
- * جعل واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها.

٤٥- أولا: تغيير إقرار أولى الشأن:

جوهر هذه الطريقة أن يقوم من أسند إليه كتابة المحرر بتدوين بيانات به -

أثناء الكتابة - مخالفة لما أملاها عليه أصحاب الشأن . وجلى أن التزوير بهذه الطريقة يدخل ضمن زمرة التزوير المعنوى، لانعدام الأثر المادى له، فالحرر يظهر فى العالم الخارجى خالياً من مثل هذا الأثر، الأمر الذى يصعب معه إثبات حصول التزوير، وعليه فإن الوقوف على وجوده بالفعل يلزم له : أن تتم مقارنة ما أراد أصحاب الشأن إثباته بما دون فى الحرر من الناحية الفعلية .

والتزوير بهذه الطريقة قابل لأن يحصل فى المحررات الرسمية والمحررات العرفية، على حد سواء . ومن الأمثلة على تحقق التزوير المعنوى فى محرر رسمى بالطريقة محل البحث، ما يلى : أن يثبت المأذون فى إشهاد الطلاق أن الطلاق وقع مكملًا للثلاث، لا ثلاثًا بعبارة واحدة، بحسب ما ذكره الزوج أمامه^(١) أو يثبت المأذون المهر فى عقد الزواج أكثر أو أقل مما ذكره الزوجان له، وأيضاً قيام رجل شرطة بتغيير أقوال الشاكي أثناء كتابتها فى دفتر الأحوال^(٢) .

وبلاحظ أن التزوير يقع وتنعقد بالتالى مسئولية الموظف العام عنه، بمجرد تفسيره لإقرارات أولى الشأن، ولا ينال من ذلك أن يوقع المتعاقدان على الحرر بحالته التى حرر بها، بل ولو كان الموظف قد تلاه عليهما - بحالته - عقب تحريره عملاً بما توجبه القوانين فى هذا الخصوص، فلم يلحظ ما تضمنته من تشويه لأقوالهما، والمثل يقال لو كان بوسع المجنى عليه ملاحظة التغيير الذى أدخل على الحرر وتقاعس عن ذلك، لأن ذلك كله لا يعنى سوى الموافقة الظاهرية على محتوى الحرر دون الموافقة على مضمونه^(٣) . ويمكن أن نؤسس ذلك - من وجهة نظرنا - على أن جريمة التزوير تمت بالفعل بمجرد قيام الموظف بتغيير إقرارات أولى الشأن، فلا يؤثر فى ذلك أى تصرف لاحق من أصحاب الشأن . ومن ثم فإن اعتراضهما - أو اعتراض أحدهما - على هذا التغيير يعتبر

(١) نقض ١٦/١٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٢٦١، ص ٢٥٨ .

(٢) نقض ٨/١٢/١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٦، ص ٥٩٣ .

(٣) راجع : الأستاذ أحمد أمين - ص ٣٠٧ وما بعدها . الدكتور السيد مصطفى السيد - ص ١٠٤ ،

الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - ص ١١٠٤ الدكتور محمد زكى أبو عامر - بند ١١٤ -

ص ٣١٣ .

كشفا لهذه الجريمة التامة، ولا يعتبر إيقافا لها فى مرحلة الشروع.

ويراعى أن التزوير بتغيير إقرار أولى الشان فى محرر رسمى لا يكون فاعله إلا موظفا عاما، أما الفرد العادى فلا يمكن أن يكون فى هذه الحالة فاعلا أصليا، وإنما من المتصور أن يعد شريكا، ويحدث ذلك عندما يكون تغيير الحقيقة راجعا إلى سوء نية صاحب الشان الذى أملى على موظف حسن النية هذه البيانات الكاذبة، فهنا تنتفى مسؤولية الفاعل الاصلى (الموظف) لحسن نيته، بينما يخضع الشريك للعقاب.

أما التزوير المعنوى الذى يقع بطريق تغيير إقرار أولى الشان فى محرر عرفت فامثلته لا تقع تحت حصر. ومن ذلك: أن يكلف مترجم بترجمة محرر عرفت من لغة إلى أخرى فيثبت عمدا بيانات تخالف ما تضمنه السند الاصلى^(١)، أو أن يعطى الدائن سند المديونية للمدين ليؤشر على ظهره بسداد المبلغ الذى دفعه فيؤشر المدين بما يفيد سداد جزءا أكبر مما دفعه فعلا^(٢).

٤٦- ثانيا: جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة:

هذه الطريقة تستوعب فى الحقيقة الطريقة السابقة، كما تستوعب طريقة جعل واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها، إذ أنها تتحقق فى جميع الحالات التى يثبت فيها كاتب المحرر واقعة على خلاف حقيقتها^(٣).

والغالب الأعم أن تجرد هذه الطريقة مجالا خصباً لتطبيقها فى المحررات الرسمية، غير أن ذلك لا يمنع من أن تفسح لها المحررات العرفية مساحة هامشية محدودة. ومن الأمثلة على التزوير الذى يحدث بهذه الطريقة فى محرر رسمى، أن يقرر المحضر كذبا فى محضر الحجز عدم وجود منقولات بمنزل المدين^(٤). أو أن يثبت شيخ البلد فى شهادة إدارية بالنسبة لشخص مطلوب للتعجيد أنه

(١) المذكور رسمى بهام - ص ١٨٧. المذكور عمر السعيد ومضان، ص ١٦٦.

(٢) نقض ١٩٣٢/١٢/٢٦ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٦٩، ص ١٠٢.

(٣) فى هذا المعنى: نقض ١٩٦٧/٦/١٢ - مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ١٨ رقم ١٥٧ ص

٧٨١.

(٤) نقض ١٩٢٧/١/٤ - الحاملة ص ٧ رقم ٤٩١ ص ٨٦٥.

وحيد ولديه، على خلاف الحقيقة^(١)، أو أن يثبت ما ذون على غير الواقع في عقد الزواج أن الزوجة خالية من الموانع الشرعية^(٢)، أو أن يثبت مأمور الضبط القضائي على خلاف الحقيقة أنه ضبط بمنزل المتهم سلاحا بدون ترخيص أو مخدرا أو أشياء يستدل منها على اقترافه جريمة جنائية.

ومن الأمثلة على وقوع التزوير بهذه الطريقة في محررات عرفية: أن يعطى طبيب شهادة مزورة بمرض أو بعاهة تستوجب الإعفاء من الخدمة العسكرية، أو أن يحرر دائن لمدينه إيصالا بدين مغاير لما دفع المبلغ سدادا له، أو أن يثبت عامل في محل تجارى عملية في دفتر المحل بصورة تخالف الحقيقة. أو يثبت وكيل فرع بنك التسليف في استثمارات البنك المعدة لإقراض المزارعين مقابل رهن محصولاتهم أنه تسلم قمحا من أحد الأهالي وذلك على خلاف الواقع ليتيح له فرصة للاقتراض^(٣) أو أن يثبت محصل شركة تجارية في دفتر القسائم الداخلية مبالغ أقل من تلك التي حصلها فعلا من العملاء^(٤).

٤٧- الورقة الممضاة أو المختومة على بياض:

وما يتصل بالتزوير بطريقة جعل واقعة غير صحيحة في صورة واقعة صحيحة: مما نصت عليه المادة ٣٤٠ عقوبات من أنه:

«كل من اثتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الإمضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإمضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس، ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا. وفي حالة ما إذا لم تكن الورقة ممضاة أو المختومة على بياض مسلمة إلى الخائن وإنما استحصل عليها بأي طريقة كانت فإنه يعد مزورا ويعاقب بعقوبة التزوير».

(١) نقض ١٠/٢٥/١٩٣٧ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٠٢ ص ٨٥.

(٢) نقض ١٩/٤/١٩٥١ أحكام النقض ص ٢ رقم ٩٣٦، ص ٣٤٦.

(٣) ٢٠/١/١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٨٨، ص ٣٥٦.

(٤) نقض ١٤/١/١٩٣٧ المجلد ص ١٨ رقم ٤٩١، ص ٨٦٥.

فطبقا لهذا النص يتعين التفرقة بين فرضين :

الأول : تشكل فيه الواقعة جريمة خيانة أمانة . وجوهر هذا الفرض يتمثل في ان الورقة الممضاة أو المختومة على بياض قد سلمت إلى شخص على سبيل الأمانة فخان الأمانة وكتب فوق الختم أو التوقيع سند دين أو مخالصة أو غيرهما مما يلحق بمصاحب الختم أو الإمضاء ضرراً .

والثاني : تشكل فيه الواقعة جريمة تزوير . حيث يكون الجاني قد تحصل على هذه الورقة الممضاة أو المختومة على بياض بطريق غير مشروع ، فكتب فوق الإمضاء أو التوقيع سند مديونية أو مخالصة أو غيرهما مما يسبب ضرراً لمصاحب الختم أو الإمضاء .

والراجح أن التزوير هنا وقع بطريقة التزوير المعنوي بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة أو بتغيير إقرارات أولى الشأن^(١) .

٤٨- ثالثاً : جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها :

تتمثل هذه الطريقة في : إثبات شخص لواقعة في محرر على غير حقيقتها . لذلك فإن هذه الطريقة لا تحتسب - في الواقع - طريقة مستقلة قائمة بذاتها من طرق التزوير المعنوي ، فهي مجرد تطبيق لطريقتي : تغيير إقرارات أولى الشأن ، وجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . لذا فإن النص عليها يعد ضرباً من التزويد^(٢) .

وعلى أية حال ، فإن أهم تطبيقات التزوير المعنوي بجعل واقعة مزورة أو غير معترف بها في صورة واقعة صحيحة أو معترف بها ، تتجسد في : انتحال شخصية الغير ، والتزوير بالترك .

٤٩- (أولاً) : انتحال شخصية الغير :

يعد انتحال شخصية الغير من طرق التزوير بجعل واقعة مزورة في صورة

(١) الدكتور يسر أنور علي والدكتورة آمال عثمان - ص ٤٠١ .

(٢) ومعنا في ذلك : الدكتور فصح الشافعي - ص ٢٨٣ .

واقعة صحيحة^(١). والواقعة المزورة تتمثل في: انتحال الفاعل شخصية غير شخصيته الحقيقية، أو التسمي باسم خلاف اسمه الحقيقي. ويستوى في قيام التزوير - طبقاً لهذه الصورة - أن يكون الاسم المنتحل لشخص خيالي لا وجود له، أو - بالعكس - لشخص موجود بالفعل يعرفه المتهم^(٢).

ومن أمثلة التزوير بهذه الطريقة: أن يتسمى شخص أمام المأذون باسم الزوج أو الزوجة^(٣)، أو أن يؤدي شخص شهادة أمام المحكمة باسم منتحل^(٤) أو ينتحل طالب شخصية زميل له، ويقوم بإداء الامتحان بدلاً منه^(٥)، أو أن يحضر شخص باسم آخر محكوم عليه ليحل محله في الشغل نظير الغرامة المحكومة بها وإثبات هذا الحضور في الأوراق الرسمية المعدة لذلك^(٦). أو أن ينتحل شخص اسم شاهد في قضية منظورة أمام القضاء، ويدلي بشهادته في محضر الجلسة تحت هذا الاسم^(٧).

هذا ولقد قضى بأنه ليس من اللازم لقيام جريمة التزوير في أوراق رسمية بواسطة انتحال شخصية الغير أن يقع الجاني على العقد المشتل على البيانات الكاذبة التي صدرت منه، بل يكفي أن يترتب على ادعائه تحرير محرر رسمي يتضمن حضور الشخص المزعوم وإثبات وقائع مزورة أو إقرارات مكذوبة على لسان ذلك الشخص، ولا عبرة بعد هذا بسبب عدم التوقيع^(٨).

(١) انظر: نقض ١٩٣٧/٣/٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ رقم ٥٩ ص ٨٠٥، ١٢/٨ - ١٩٦٩ -

مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ٢٠ رقم ٢٨٥ ص ١٣٩١، ١٢/٢٤ - ١٩٧٩ - ص ٣٠ رقم

٢٠٩ ص ٩٧٤، ١٦/٥ - ١٩٨٢ ص ٣٣ رقم ١٢٣ - ٦٠٨.

(٢) نقض ١٩٣٤/١٢/٣١ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ رقم ٤٢٦ ص ٥٣٦.

(٣) نقض ١٩٤٤/٢/٢٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ رقم ٢٠٦ ص ٤٠٥.

(٤) نقض ١٩٣٨/٦/٢٠ - مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٤٤ ص ٢٧٣.

(٥) نقض ١٨٩٧/٢/٧ - مجلة القضاء، ص ٤ - ١٩٦.

(٦) نقض ١٩٣٩/٢/١٣ - مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٤٥ ص ٤٥٢.

(٧) نقض ١٩٣٨/٦/٢٠ - مجموعة القواعد القانونية؛ ج ٤ رقم ٣٤٤ ص ٢٧٣.

(٨) نقض ١٩١٥/٣/١٣ - المجموعة الرسمية ص ١٧ رقم ١٢ ص ١٧.

٥٠- تسمى المتهم باسم غيره فى محضر تحقيق جنائى :

ويثار التساؤل حول : تسمى المتهم باسم غيره فى محضر تحقيق جنائى بفية الإفلات من التهمة الموجهة إليه، فهل تدخل هذه الواقعة تحت طائلة العقاب على التزوير؟ أم لا؟ .

والحقيقة أنه يتعين التفرقة بين فرضين:

الفرض الأول : أن يكون الاسم المنتحل لشخص معلوم: ففي هذه الحالة يعد الفاعل مرتكباً جريمة تزوير، سواء وقع بالاسم المنتحل أو لم يقع، لأن انتحال الاسم هنا من شأنه إسناد الجريمة المرتكبة لهذا الشخص المعلوم مما يترتب عليه ضرر له، علاوة على الضرر الاجتماعى الذى نجم عن الإخلال بالثقة الواجب توفرها للاوراق والمحركات الرسمية.

والفرض الثانى : يتمثل فى كون الاسم المنتحل لشخص خيالى: فلا يسأل المتهم عن تزوير، تأسيساً على أن الضرر الخاص منتفى فى هذه الحالة، صحيح أنه فى هذه الحالة ينجم عنها ضرراً يلحق المجتمع نتيجة العبث بحجية المحرر الرسمى؛ غير أن المجتمع يفض البصر عن ذلك احتراماً لحق المتهم فى الدفاع عن نفسه. إذ أن إخفاء الاسم الحقيقى يدخل فى عداد وسائل الدفاع التى تخول له الوصول إلى هذه الغاية^(١).

٥١- (ثانياً) التزوير بالترك :

ويقصد بالتزوير بالترك أن يمتنع عمدا كاتب المحرر عن إثبات بعض البيانات التى طلب منه إثباتها مما ينجم عنه تغيير فى مضمون المحرر. فالترك المتعمد لبعض بيانات المحرر قد يسفر عنه تشويه المعنى الذى أريد التعبير عنه فى المحرر، حيث يختلف المعنى المستفاد من المحرر فى الصورة الذى تم بها عن المعنى الذى كان يراد التعبير عنه لو كان المحرر دون بكامل بياناته.

ومن أمثلة التزوير المعنوى بالترك : أن يفغل الموثق عمداً ذكر بعض الشروط

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى - ص ١٥٠، الدكتور عبد المهيمن بكر - ص ٤٨٦، ٤٨٧، وراجع نقض

١٩٧٩/٤/٢٦، أحكام النقض ص ٣٠ رقم ١٠٦، ص ٥٠٢.

التي طلب المتعاقدان إثباتها، أو أن يمتنع محرر المحضر عمدا عن إثبات عبارات هامة ذكرها شاهد في شهادته أو متهم حال التحقيق معه، أو أن يمتنع محصل شركة تجارية عن عدم تقييد بعض المبالغ المحصلة من العملاء - في الدفاتر التي تحت يده - تمهيدا لاختلاسها، أو أن الدائن الذي يتسلم دينه من مدينه على دفعات ويستنزل على ظهر السند كل دفعة يسددها المدين، غير أنه يغفل عن عمد استنزال بعض الدفعات بغية مطالبة المدين بدفعها له مرة أخرى.

٥٢- إشكالية التزوير بالترك :

ويشير الترك أو الامتناع إشكالا يتصل بإمكانية قيام التزوير به . ومرد ذلك إلى أن امتناع المتهم عن تدوين بيانات كان يستوجب عليه إثباتها في المحرر، لا ينجم عنه تغييرا ماديا في بيانات المحرر، الأمر الذي يخرج الترك أو الامتناع عن زمرة طرق التزوير المادى، الواردة في القانون على سبيل الحصر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن المشرع لم ينص على التزوير بطريق الترك، زد على ذلك أن التزوير المادى من غير المتصور حصوله بطريق سلبى بحث، نظرا لأن جميع طرقه التي نص عليها المشرع تفترض عملا إيجابيا يسفر عنه تغييرا ماديا ملموسا في بيانات المحرر.

بيد أن الأمر يختلف بالنسبة للتزوير المعنوى الذى يتصور وقوعه بطريق الترك أو الامتناع، متى نتج عن هذا الترك تغيير في المعنى الكلى المستفاد من المحرر، وتوافرت سائر أركان التزوير الأخرى من: ضرر وقصد جنائي^(١).

والراجع أن الترك إنما يشكل تزويرا معنويا بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة، طالما كان من شأن إغفال ذكر البيانات أو بعضها الواجب إثباتها بالمحرر تغييراً في المعنى الإجمالى أو المضمون الكلى للمحرر^(٢)، أو بمعنى آخر

(١) في هذا المعنى: الدكتور روف عبيد - ص ١٦١. الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - ص ٢٤٥. الدكتور عبد المهيمن بكر - ص ٤٨٧. الدكتور عوض محمد - ص ٢٠٥. الدكتور محمد زكى أبو عامر - ص ٣٢٠. الدكتور فتوح عبد الله الشاذلى - ص ٣٨٨ وما بعدها.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ١٥١.

إذا كان البيان المتروك بيانا جوهريا، أما إذا كان بيانا ثانويا أى أنه لم ينشأ من جراء عدم ذكره تغيير فى المضمون الكلى للمحرر فلا يعد ذلك تزويرا، والضابط فى بيان ما إذا كان ماترك إثباته جوهريا أو ثانويا هو النظر إلى ما كان يجب ان يتضمنه المحرر فى مجموعه، فإذا ترتب على الترك تغيير فى هذا المجموع كان ذلك تغييرا للحقيقة ومن ثم عد تزويرا^(١).

المطلب الثالث

الضرر

٥٣ - الخلاف حول الضرر:

صادف الضرر فى جريمة التزوير خلافا شديدا. إذ يحصره البعض فى دائرة العنصر، فيعتبرونه مجرد عنصر من عناصر الركن المادى بحسبانه وصفا لتغيير الحقيقة الذى يجرمه القانون بصفته تزويرا. فى حين أن البعض يرتقى بالضرر إلى مصاف الركن؛ فيقولون إنه ركن مستقل فى الجريمة.

وهذا الخلاف رغم وجاهته من الناحية النظرية، إلا أن المحصلة العملية فى النهاية واحدة، وتجمل فى أنه حيث لا ضرر حيث لا تزوير. فبوجوده - مع وجود سائر الأركان والعناصر - يوجد التزوير. وبانتفائه ينتفى وجود جريمة التزوير^(٢).

٥٤ - تقسيم:

وعلى أية حال، سندرس الضرر بوصفه عنصرا من عناصر الركن المادى من خلال: بيان ما هية الضرر، وأنواعه، وضابطه. وسنعرض ذلك فى الفروع الثلاثة التالية.

(١) نقض ١٩٤٣/٥/٣١ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٠٠، ص ٢٧٤، راجع نقض ١٩٣٥/٢/٤ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٢٨، ص ٤١٧.

(٢) فى هذا المعنى؛ راجع :

Vonin: Précis de Droit penal spécial. 6e éd., par M.L.

Rassat Précis Dalloz, 1988. p. 6.

الفروع الأولى

ماهية الضرر

٥٥ - الضرر المقصود :

يعرف الضرر - بوجه عام - بأنه الإخلال بحق أو مصلحة يقرها القانون .
وعليه فإن الضرر المقصود - هنا - هو كل إخلال بحق أو مصلحة مشمولة بحماية القانون، نتيجة لتغيير الحقيقة في محرر . ويستوى أن يكون هذا الإخلال جسيما أو يسيرا^(١).

ولا عبء بشخص من يلحقه الضرر من التزوير، إذ يستوى أمام القانون كافة الأشخاص . وبه فإن كان الفاعل يستهدف من التزوير إلحاق الضرر بشخص معين، غير أن الضرر لحق غيره، فإن جريمة التزوير تتحقق رغم ذلك^(٢).

وعليه فإن إنتفاء الضرر يترتب عليه إنتفاء التزوير . ومن تطبيقات ذلك : حالة ما إذا كان تغيير الحقيقة في المحرر من الموضح بصورة لا يتخذه فيها أحد^(٣)، وحالة من يصطنع سند دين ينسبه إلى شخص خيالي ويوقع عليه بإمضاء هذا الشخص المزعوم^(٤)، وحالة من يبيع عقارا لآخر بعقد صوري، ثم يقوم بتزوير عقدا يبيع هذا العقار لنفسه^(٥)، وحالة من يقوم باصطناع سندا للإثبات مركز

(١) لذا قضى بأنه بعد مرتكبا لجريمة التزوير من يصطنع سندا لإثبات حق متنازع فيه أو قبض دين لم يحل ادأؤه، وذلك لأنه بفعله هذا يحرم للدين من الحماية التي تكفلها له قواعد الإثبات للدين أو يفرط عليه الأجل للمطالبة له للوفاء بالدين . نقض ١٩١٩/١٢/١٣ المجموعة الرسمية من ٢١ رقم ٣٩ ص ٦٤

(٢) انظر : نقض ١٩٣٦/٢/١٠ مجموعة القواعد للقانونية - ج ٣ رقم ٤٢٩ ص ٥٤٧، ١٩٨٠/٣/٦، مجموعة أحكام النقض من ٣١ رقم ٦٢ ص ٣٢٨، ١٩٨٣/٦/١، ٣٤ رقم ١٤٣ ص ٢٠٩ .

(٣) ولذا قضى بأنه من المقرر أن التزوير في المحررات إذا كان ظاهرا بحيث لا يخدع به أحد وكان فوق هذا واقعا على جزء من أجزاء المحرر غير جوهرية فلا عقاب عليه لأنعدام الضرر في هذه الحالة . فإذا اتهم شخص بتزوير في عقد بيع بإضافة عبارة إليه وكانت العبارة للزيادة ظاهرا تزويرها بحيث لا يمكن أن تجوز على من أراد خدعهم بها وكانت هذه العبارة للمضافة عندهم الجدوى في الواقع إذ لم يكن في الإسكان أن تزيد قيمة العقيد شيئا من جعله صالحا لإثبات الواقعة الزورة فمثل هذا التزوير الموضح من جهة والعدم الجدوى من جهة أخرى لا عقاب عليه، نقض ١٩٣٣/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ رقم ١٥٤ ص ٢٠٣ .

(٤) نقض ١٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ رقم ٣٥٥ ص ٥٧٠ .

(٥) محكمة الاستئناف في ١٩٠١/٢/٢٥ - المجموعة الرسمية من ٤ رقم ١٣ ص ٣١ .

قانوني حقيقي، ومثال ذلك أن يصطنع مدين مخالصة ليحتج بها على دائنه الذي استوفى - بالفعل - حقه كاملاً^(١)، وفي هذا المعنى قضت محكمتنا العليا بأنه: «لا عقاب على التزوير لانتهاء الضرر إذا كان ما أثبت بالمحرر حاصلًا لاثبات التخلص من أمر مسلم بالخلوص منه»^(٢).

٥٦- إثبات الضرر في حكم الإدانة:

وإذا كانت تلك هي أهمية عنصر الضرر في جريمة التزوير، فإنه يتعين - والأمر كذلك - على المحكمة أن تستظهر وجوده في الحكم وإلا كان معيبا مستوجب النقض^(٣)، ورغم ذلك لا يعيب الحكم عدم تحدّثه صراحة عن توافر الضرر إذا كان هذا الضرر مستفادا توافره من مجموع عبارات الحكم^(٤)، على الأقل حينما يكون الضرر مفترضا كما هو الشأن بالنسبة لتزوير المحررات الرسمية والمحررات العرفية التي يقر لها القانون بقوة إثبات صريحة. أما القول بتوفر الضرر من عدمه فهو فصل في مسألة موضوعية^(٥).

لذا قضى بأنه: «حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة، وذكر الأدلة على ثبوتها وكان ما أوردته المحكمة له أصله في التحقيقات، ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه. إذ يكفي أن يكون الحكم قد بين أن المتهم تعمد النقل والتغيير في الورقة الرسمية بقصد الحصول على مبلغ الحوالة، وأنه توصل إلى هذا القصد. وليس من اللازم بعد هذا أن يتحدث صراحة أو استقلالا عن كل ركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يندل عليه»^(٦).

(١) محكمة الزقازيق الكلية في ١١/٢٣/١٩٢٩ مجلة المحاماة ص ١٠ رقم ٣٢٢٩ ص ٤٥٦.

(٢) نقض ١٩٣٧/٥/١٧ مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ رقم ٨٤ ص ٧٣.

(٣) نقض ١٩٣٢/٥/٢٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٢٤، ص ١٨١.

(٤) نقض ١٩٥١/١١/٧، أحكام النقض ص ٢ رقم ٤٨، ص ١٢٢، ١٢٣/١/١٩٦٧ ص ١٨ رقم ١٦، ص ٩١.

(٥) نقض ١٩٠٨/٣/٢٨ مجلة المحاماة ص ٩ رقم ١٠٨، ١١/٥/١٩١١ ص ١٢ ص ١١٦، ص ٢٧/٥/١٩٤٠ ص ٤٤ رقم ٤٤.

(٦) نقض ١٩٤٩/١٢/٢٠ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ١ رقم ٦٥، ١٨٨، ١/٢/١٩٦٦ ص ١٧ رقم ١٣ ص ٩٦، ١٥/٣/١٩٦٦ رقم ٦٠ ص ٢٠٣.

الفروع الثلاثة

أنواع الضرر

٥٧ - إجمال:

لا يتطلب القانون لتمام الركن المادى للتزوير وقوع الضرر فعلا بل يكفى أن يكون محتمل الوقوع. كما يستوى فى قيام التزوير أن يكون الضرر ماديا أو أدبيا محضا، فرديا أو اجتماعيا.

٥٨ - أولا: الضرر الفعلى والضرر المحتمل:

الضرر الفعلى هو الضرر المحقق أى الحاصل فعلا. أما الضرر المحتمل فهو كل ما قد يلحق الحق أو المصلحة المشمولة بالحماية القانونية من إخلال وفقا للمجرى العادى للأمر.

ويكتفى المشرع بالنسبة لتزوير المحررات بالضرر المحتمل، وآية ذلك أن المشرع فصل بين التزوير واستعمال المحرر المزور، وجعل كل منهما جريمة مستقلة عن الأخرى. ومؤدى ذلك ومقتضاه أن العقاب على التزوير لا يتوقف على استعمال المحرر المزور، فالمشرع يكتفى بالضرر الذى يحتمل تحققه إذا استعمل المحرر المزور فيما بعد^(١).

هذا ويجمع الفقه^(٢) والقضاء^(٣) على الاكتفاء باحتمال حصول الضرر لقيام جريمة التزوير. ولذا قضى بأنه: «عند البحث فى توافر أركان جريمة معينة يجب أن يقتصر النظر على الوقت الذى ارتكبت فيه الجريمة. فإذا رُوى أن

(١) فى هذا المعنى: الدكتور فراح عبدالله الشاذلى - ص ٣٩٥.

(٢) راجع على سبيل: الدكتور دحوف عبيد - جرائم التزوير - ص ١٠٨، الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص، ص ٢٥٥، الدكتور عبدالمهيمن بكر - ص ٤٩٠. الدكتور عوض محمد،

ص ٢٢١. الدكتور محمد زكى أبو عامر - ص ٣٢٦. الدكتور سامح السيد جاد - جرائم الاعتداء - ص ٩١. الدكتور فراح الشاذلى - ص ٣٩٥.

(٣) راجع على سبيل المثال: نقض ١٩٦٨/٥/٢٧ مجموعة أحكام النقض - ص ١٩ رقم ١٢٣ ص ٦١٥، ١٩٨٠/٣/٦ ص ٣١ رقم ٦٢ ص ٣٢٨.

الضرر الذى هو ركن فى جريمة التزوير مثلاً قد كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ولم يكن مستحيل التصور؛ وكانت الأركان الأخرى متوافرة فى ذلك الوقت كان فعل التزوير مستحق العقاب مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التى يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه؛ لأنها أما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة على إرادة الجانى فلا يمكن أن يكون لها أثر فى محو جرمته، وأما أن يكون الجانى نفسه هو الذى أراد أن يتلافى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده بسابق فعله. والمتفق عليه أن فعل الجانى اللاحق لا يمكن أن يمحو سابق جرمه؛ وبخاصة فى جريمة التزوير حيث يكفى فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع^(١).

هذا، ويرتبط الضرر المحتمل بمدى إمكان استعمال المحرر المزور فيما أعد له من غرض، لأنه وثيق الصلة بفعل الاستعمال لا بفعل التزوير، وترتيباً على ذلك يكون الضرر محتملاً بقدر احتمال استعمال المحرر المزور مستقبلاً، ومن ثم يكفى احتمال استعمال المحرر المزور للقول بتوفر ركن الضرر فى جريمة التزوير^(٢).

وتطبيقاً لذلك يتوافر احتمال الضرر وتقوم جريمة التزوير فى حق من يغير الحقيقة فى سند دين بهدف الحصول على حق غير واجب الأداء حالاً، ولا يحول دون معاقبة الفاعل أن يتنازل عن التمسك بالمحرر المزور، طالما كان الضرر محتملاً وقت ارتكاب التزوير^(٣).

٥٩- ثانياً: الضرر الفردى والضرر الاجتماعى:

الضرر الفردى أو الخاص هو ما يلحق بفرد أو بهيئة خاصة، ويستوى أن يكون مادياً أو أدبياً، حالاً أو محتملاً. وكما يستوى أن يلحق الضرر الخاص من نسب

(١) نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ رقم ١٢٦ ص ١٨٣.

(٢) فى هذا المعنى:

Garraud, V, no. 1056, p. 593.

(٣) انظر: نقض ١٩٨٣/٥/٢٤ مجموعة أحكام النقض ص ٣٤ رقم ١٣٥ ص ٦٦٦.

إليه المحرر أو شخصا آخر خلافه. أما الضرر العام الاجتماعي فهو يلحق الكيان الاجتماعي ككل، أى يمس الصالح العام فى مجموعه، دون أن يمس فردا بعينه.

وعليه فإن الضرر الخاص يتحقق بتغيير الحقيقة فى المحررات العرفية، مثل تزوير عقد بيع أو كميالة على فرد أو شركة خاصة، أو تغيير الحقيقة فى شيك بتعديل الرقم المدون به بهدف زيادة قيمته، والضرر هنا واضح أنه ضرر ماديا. ومن أمثلة الضرر المعنوي الخاص: اصطناع خطاب يزعم فيه الفاعل أن هناك علاقة جنسية خارج إطار الزواج بين رجل وامرأة.

وفيما يتعلق بالضرر الاجتماعي أو العام، فإنه - أيضا - قد يكون ماديا أو معنويا. ومن أمثلة الضرر المادى: تزوير إيصال بسداد ضرائب أو رسوم أو غرامات مستحقة للدولة، أو اصطناع محرر للاستيلاء على عقار مملوك لشخص معنوى عام. ومن أمثلة الضرر الأدبى الذى يلحق المجتمع: أن يحرر شيخ البلد شهادة يثبت فيها كذبا أن المطلوب لاداء التجنيذ وحيد والديه، أو أن ينتحل طالب شخصية زميل له ويدخل الامتحان بدلا منه.

وعلى أية حال: يكفى لقيام التزوير أن يكون الضرر فرديا أو اجتماعيا.

٦٠ - ثالثا: الضرر المادى والضرر الأدبى:

يقصد بالضرر المادى: كل إخلال بحق أو مصلحة مشروعة للغير ينجم عنه المساس بالذمة المالية له، سواء بإنقاص عناصرها الإيجابية أو بزيادة عناصرها السلبية. أما الضرر الأدبى فإنه ينصرف إلى كل ما يمس سمعة الغير أو اعتباره. ويكفى لقيام جريمة التزوير أن يكون من شأن تغيير الحقيقة فى محرر أن يحدث هذا الضرر أو ذاك.

ومن أمثلة الضرر المادى: اصطناع مخالصة من دين أو اصطناع سند دين، أو تزوير عقد إيجار أو بيع.

ومن أمثلة الضرر الأدبي: انتحال اسم لشخص موجود على قيد الحياة في محضر تحقيق جنائي، أو تقديم شكوى في حق شخص ويوقع عليها بإمضاء مزور. أو يصطنع عقد زواج عرفي على سيدة ينطوي على ما يفيد قبولها الزواج منه ويوقع على العقد زوراً باسمها^(١).

٦١- الضرر والمحورات الباطلة:

يثير عنصر الضرر تساؤلاً حول: مدى إمكانية المساءلة عن تغيير الحقيقة في محرر باطل؛ أيًا كان سبب بطلانه؛ كما لو كان المحرر رسمياً ولكن من حرره كان غير موظف، أو أن الموظف لم يراع في تحريره الشكلية التي تطلبها المشرع، أو كان المحرر عرفياً وتضمن تصرفات مخالفة للنظام العام أو حسن الآداب العامة؛ أو كان منسوباً لشخص ناقص الأهلية أو عديمها. فهل تغيير الحقيقة في مثل هذه المحورات الباطلة يمكن أن يترتب ضرراً للغير ومن ثم يتوافر الركن المادي للتزوير؟ أم أن بطلان المحرر يحول دون وقوع الضرر؛ مما يحول دون قيام جريمة تزوير؟

والحقيقة أن الإجابة على هذا التساؤل تتوقف على نوع البطلان؛ ودرجة وضوحه. فمن حيث النوع قد يكون البطلان مطلقاً أو نسبياً؛ ومن حيث الوضوح قد يكون ظاهراً أو خفياً.

فبالنسبة للبطلان المطلق: فهو مجرد المحرر من آثاره القانونية؛ حيث يقال إن المحرر الذي يلحقه مثل هذا البطلان يكون ولد ميتاً. الأمر الذي كان من الممكن معه احتساب أي تغيير للحقيقة في المحرر الباطل بطلاً مطلقاً غير ذي موضوع؛ فلا يصلح لترتيب ضرراً للغير؛ ومن ثم لا يفلح في قيام جريمة التزوير. غير أن الأمر ليس بهذه البساطة. إذ تتمتع التفرقة بين البطلان المطلق والخفي والبطلان المطلق الظاهر. فالبطلان المطلق الخفي أي الذي يتعذر على الشخص العادي أن يكشفه؛ فينخدع في قيمة المحرر؛ يصلح لقيام جريمة التزوير. إذ أن الضرر هنا يكون محتملاً.

(١) نقض ١٤/١٠/١٩١١ المجموعة الرسمية رقم ٥، ص ١٢.

لذا قضى بأن: «التزوير فى الأوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصلًا فى محرر باطل شكلاً لاحتمال حصول الضرر منه للغير أو للجميع؛ إذ إن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر له فإنه قد تتعلق به ثقة الغير من لا يتضح أمامهم ما يشوبه من عيوب؛ ويصح أن يُخدع فيه كثير من الناس الذين يغوتهم ملاحظة ما فيه من نقص؛ وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب هذا المحرر»^(١).

أما البطلان المطلق الظاهر - أى الذى يتاح لكل شخص الوقوف عليه - فلا يصلح لقيام جريمة تزوير. لأن احتمال الضرر يكون متنفياً. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه: «من المقرر أنه إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر - بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره - مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس فإن العقاب على التزوير واجب فى هذه الصورة، على اعتبار أن المحرر رسمى لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال»^(٢).

أما البطلان النسبى: فهو لا يجرد المحرر من آثاره القانونية. فصحيح أن المحرر ولد مريضاً؛ لكنه - على كل حال - موجود من الناحية القانونية؛ وإن كان وجوده مهدد بعدم الاستمرار. لذلك فإن تغيير الحقيقة فى المحرر القابل للإبطال ينطوى على احتمال الضرر؛ الأمر الذى تقوم معه جريمة تزوير. وسواء فى ذلك - حسبما نعتقد - أن يكون البطلان النسبى خفى أو ظاهر. لأن وجود المحرر من الناحية القانونية فى الفترة السابقة على القضاء ببطلانه؛ يكفى للتمسك بالمحرر والاحتجاج به؛ يقطع النظر عن وضوح البطلان من عدمه. واتساقاً مع هذا المعنى قضى بأن: «التزوير الذى يقع من المحضر فى إعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع من العقاب عليه كون المحضر لم يتبع فى هذا الإعلان الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات»^(٣). كما قضى بأن: «اصطناع سند دين

(١) نفى ١٩٦٨/٦/١٠ مجموعة أحكام النقض - س ١٩ رقم ١٣٧ ص ٧٢٧.

(٢) نفى ١٩٣٢/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٤٤ ص ٥٢٥، ١٩٥٩/٦/٢٣.

مجموعة أحكام النقض - س ١٠ رقم ١٥٠ ص ٦٧٤.

(٣) نفى ١٩٥١/١٠/٢٢ مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٣ رقم ٣٦ ص ٨٨. وقارن نفى =

ونسبة صدوره إلى قاصر يكون تزويراً لاحتمال الضرر^(١).

الفروع الثالث

ضابط الضرر

٦٢- أهمية ضابط الضرر:

لا يكفي أن يقال: إن الضابط في توافر الضرر من عدمه إنما هو من المسائل الموضوعية المتروكة لتقديرها لقاضي الموضوع في كل حالة على حدة حسب ظروف كل دعوى. بل ينبغي أن يحدد للقاضي المعيار أو الضابط الذي من خلاله يهتدى إلى الضرر الذي يصلح لقيام جريمة التزوير. خصوصاً وأن للضرر مدلولاً واسعاً وصوراً متعددة؛ على النحو السالف بيانه. ومن ثم فإن العدالة تنأذى من ترك مسألة تقدير توافر الضرر أو انتفاؤه - فيما يتعلق بصور التزوير في المحررات - لمحض تقدير قاضي الموضوع؛ باختلاف القضاة في مشاربهم وثقافتهم يؤدي في النهاية إلى تفاوت تقديراتهم للضرر؛ الأمر الذي ينجم عنه تفاوت أحكام البراءة والإدانة؛ بصورة قد تمثل شرخاً في صرح القضاء الشامخ. ومن هنا كانت الحاجة ماسة لضابط للضرر يتيح للقاضي أن يحدد الأحوال التي يصح فيها العقاب على التزوير لتحقيق الضرر بالفعل؛ أو لاحتمال تحققه مستقبلاً.

ولقد اجتهد الفقيه الفرنسي الكبير جارو لوضع ضابطاً للضرر؛ يعدُّ من أفضل المعايير المقول بها في هذا الشأن؛ مما رشحه لأن تعتمد عليه أحكام القضاء.

١٤/٣/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ رقم ٨٣٩ ص ٧٩٦. الذي جاء فيه: «إن القضاء ببطلان محاضر المحجز الذي توقع طبقاً للمادة ٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ لعدم التنبيه بالدفع والإنذار بالمحجز قبل توقيعه بشمانية أيام وتبرئة من قدموا بناء عليها، فلك لا يحو ما يكون قد وقع فيها من تزوير».

(١) نفق ٥/٢/١٩٦٢، أحكام النفق ١٣ رقم ٢٩، ص ١٠٧. وقارن مع ذلك حكم محكمة شبراخيت الجزئية في ٢٤ أبريل ١٩٦٤ - مجلة المحاماة - ص ٥ رقم ٤١ ص ٤٨. الذي جاء فيه أن «من يزور سند يدين على قاصر يعاقب ولو أن السند قابل للبطلان لجواز ألا يتمسك القاصر بالبطلان».

٦٣- أولاً: نظرية جارو :

ربط (جارو) بين التزوير وقوة المحرر في الإثبات؛ فتغيير الحقيقة لا يكون معاقباً عليه بوصف التزوير؛ إلا حيث يكون من شأنه: إهدار قيمة المحرر كوسيلة إثبات. ويؤسس الفقيه الكبير (جارو) وجهة نظره على: علة العقاب على التزوير. فالمرشع يبتغى من العقاب على التزوير حماية الثقة في المحرر بحسبانه سنداً أو حجة على اكتساب حق أو صفة أو حالة قانونية. ومقتضى ذلك أن التزوير المعاقب عليه يتمثل في: كل تغيير في الحقيقة في محرر تكون له قوة في إثبات حق أو واقعة ذات أثر قانوني؛ ويستوى أن يكون المحرر معداً منذ تحريره لأن يتخذ سنداً أو حجة بالمعنى المعروف في القانون؛ أو أن المحرر لم يكن معداً لذلك؛ غير أنه يصلح لأن يتخذ دليلاً في ظروف معينة؛ بأن كان من شأنه في هذه الظروف أن يدفع على الاعتقاد بصحة ما انطوى عليه من بيانات^(١).

ويتربط على معنى الضرر في نظرية جارو؛ عدم وجود تزوير معاقب عليه؛ لانتفاء الضرر في الحالات التالية:

- ١ - حالة ما إذا كان المحرر الذي تم تغيير الحقيقة فيه لا يصلح سنداً للمطالبة بأي حق من الحقوق.
- ٢ - إذا لم يكن الإقرار الكاذب أو البيان المخالف للحقيقة من بين ما أعد المحرر لتدوينه أو لإثباته.
- ٣ - حالة ما إذا كان إثبات الوقائع الكاذبة في المحرر الرسمي قد تم بمعرفة غير الموظف المختص قانوناً - على فرض اعتبار الوقائع صحيحة - بإثباتها أو التحقق منها.
- ٤ - متى غُيّرت الحقيقة في كشوف حساب أو فواتير أو كتابات تشمل أرقاماً أو حسابات أو أي محرر يدعى به صاحبه حقاً في ذلة الغير. فهذه الكشوف والكتابات تخضع لتمحيص الغير؛ ناهيك عن أن ما تضمنه من

(١) نظري: Garrand, IV, no. 1346 et s.

بيانات مغايرة للحقيقة لا تنشئ سنداً يعتد به القانون في إثبات الحق^(١).

٦٤- ثانياً: مدى نظرية (جارو) لدى القضاء:

صادفت نظرية جارو في تحديد ضابط الضرر في تزوير المحررات قبولاً لدى القضاء؛ سواء في فرنسا^(٢) أو في مصر.

وبالنسبة للقضاء المصري على وجه الخصوص نجد تآرجح موقفه من هذه النظرية بين الغفلة في تطبيقها إلى حد تجاوز سقفها الأعلى؛ والاعتدال الذي يقترب من روح هذه النظرية؛ وبشكل لا يخل بجوهرها.

ففي أول الأمر استقبل القضاء المصري هذه النظرية بتطرف ملحوظ؛ وصل به إلى نتائج تتجاوز ما كان يرمى صاحب النظرية منها. وبدا هذا التطرف واضحاً في المحررات الرسمية بصفة خاصة. إذ قضى بأن إدعاء امرأة في عقد الزواج أنها بكر حالة كونها في عصمة زوجها فإن هذا الفعل لا يعد تزويراً في عقد الزواج؛ إذ ليس من شأن عقد الزواج إثبات حالة بكارتها؛ بل من شأنه إثبات القبول المتبادل للزواج^(٣). كما قضى بأن إثبات نسبة الوليد إلى امرأة أخرى غير أمه الحقيقية في دفتر المواليد لا يعد تزويراً؛ إذ ليس من شأن الموظف المختص بالقيّد أن يتحقق من صحة ما يقال على لسان المبلغ^(٤). كما قضى بأن إثبات سن الزوجين أو أحدهما في عقد الزوج على غير الحقيقة لإخفاء المانع النظامي المستند من صغر السن لا يعتبر تزويراً؛ لأن هذا العقد غير مُعدّ لإثبات السن؛ إذ المهرر المُعدّ لذلك هو شهادة الميلاد^(٥).

وجلى من هذا القضاء أنه اشترط للعقاب على التزوير أن يقع تغيير الحقيقة في محرر مُعدّ منذ تدوينه لأن يكون دليلاً؛ رغم أن منطق نظرية جارو تكفي للعقاب على التزوير بأن يقع تغيير الحقيقة في محرر يصلح لأن يتخذ دليلاً في

(١) راجع: Garraud, op. cit., p. 516 et s.

(٢) راجع على سبيل المثال: Cass., 20 déc. 1928, S. 1930. 1. 357; 18 Juin 1925, S. 926.1.92. Cass. 30 Avril 1909, D. 1911.1.369. Pau, 20 Janv. 1960, rev. de Sc.

Crim., 1960, p. 280.

(٣) حكم إستاناف في ١١/٢/١٩٠٤ مجلة الحقوق - س ١٩ ص ٨١.

(٤) حكم جنابات مصر في ٢٧/٤/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ رقم ٩٣.

(٥) حكم محكمة جنابات فنا في ٣٠/٤/١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٨ رقم ٨١.

ظرف معين.

وحينما اتضح للقضاء المصرى مدى الغلو فى تطبيق نظرية جارو اهتمدى إلى صياغة جديدة لهذه النظرية تمثلت فى فكرة: البيان الجوهري. أى البيان واللازم لاستكمال الشكل القانونى للمحرر^(١) على حسب تعبير محكمتنا العليا^(٢). وعليه فقد اعتبر القضاء المصرى التزوير المعاقب عليه هو التزوير الذى يقع فى محرر يمكن أن يولد لدى من يقدم إليه عقيدة مخالفة للحقيقة؛ ولا يكون من شأن العقيدة المخالفة للحقيقة أن ينجم عنها ضرراً إلا إذا كان تغيير الحقيقة منصباً على أحد البيانات الجوهرية فى المحرر؛ وبقطع النظر عن قوته فى الإثبات^(٣). وأساس ذلك أن القانون لا يحمى المحرر فى حد ذاته، وإنما تنصب الحماية أساساً على المصالح المرتبطة بهذا المحرر باعتباره وسيلة للإثبات لها أهميتها فى مجال المعاملات القانونية، أو بعبارة أخرى حماية للشقة التى يمكن أن توضع فى المحرر^(٤). ومن قبيل البيانات الجوهرية، تاريخ المحرر الرسمى وسن الزوجين والحلو من الموانع الشرعية فى عقد الزواج.

٦٥- تقدير معيار البيان الجوهري:

ويلاحظ أن المعيار الذى وضعته محكمة النقض يصلح تماماً بالنسبة للمحرر الرسمى ومحل نظر بالنسبة للمحرر العرفى. وتنبع صلاحيته للمحرر الرسمى من كون الوصول للبيان الجوهري فى هذا المحرر أمر سهل؛ لأن القانون هو الذى يتكفل بتحديد البيانات الواجب مراعاتها فى المحرر الرسمى؛ لكى يستوفى شكله القانونى. أما فيما يختص بالمحررات العرفية فالأمر جد مختلف؛ نظر لأن القانون يتخلى عن مهمة تحديد البيانات الواجب مراعاتها فيه؛ لإرادة المتعاملين بها؛ كما لا يجعل صحتها متوقفة على شكل معين. لذا فأنه من الصعب وضع ضابطاً محدداً للضرر يخضع له التزوير فى المحررات العرفية؛ الأمر الذى يتعين معه العودة إلى قاضى الموضوع وسلطته التقديرية ليحدد مدى صلاحية الضرر الحاصل فى كل واقعة لأن يخضع للعقاب على التزوير.

(١) راجع: نقض ١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٦١ ص ٥٣.

(٢) نقض ١٩٥٣/٦/٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤ رقم ٢٣٦ ص ٩٣٠. وانظر كذلك:

نقض ١٩٧٤/١٢/٨ ص ٢٥ رقم ١٧٨ ص ٨٣٠.

(٣) الدكتور يسر أنور على، الدكتور أنال عثمان - ص ٣٧١.

المبحث الثانى

الركن المعنوى والعقوبة

٦٦- تقسيم:

سنبحث عن الركن المعنوى فى مطلب أول؛ ثم عن العقوبة فى مطلب ثان.

المطلب الأول

الركن المعنوى

٦٧- استلزام القصد الجنائى الخاص:

يقوم الركن المعنوى فى التزوير على توافر القصد الجنائى لدى الفاعل . والقصد الجنائى المتطلب فى هذه الجريمة هو القصد الجنائى الخاص، إذ لا يكفى لتوفره أن تنصرف إرادة الجانى - عن علم - إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة؛ إنما يتعين أن يضاف إلى ذلك: توافر نية خاصة تتمثل فى استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . وسنبحث ذلك فى الفرعين التاليين.

الفروع الأول

العلم والإرادة

٦٨- أولاً: العلم:

يلزم أن يعلم الجانى بأنه يغير الحقيقة فى محرر بإحدى الطرق التى نص عليها القانون . فيتخلف القصد الجنائى متى كان الفاعل يجهل أن البيانات التى يشبتها فى المحرر بيانات كاذبة، مثل المأذون الذى يدون فى عقد الزواج إقرار الزوجة أمامه بخلوها من الموانع الشرعية بالرغم من كونها - فى الواقع - أخت للزوج من الرضاع؛ غير أنها لم تكن تعلم بهذا المانع؛ وثبت صحة جهلها بهذا. فهنا لا يعاقب المأذون متى كان على غير علم بهذا المانع؛ كما لا تعاقب الزوجة

عن تزوير على أسس أنها شريكة في الجريمة؛ نظراً لانتفاء القصد الجنائي؛ لجهلها بقاعدة من قواعد قانون الأحوال الشخصية وهو من القوانين التي يجوز الإدعاء بجهلها^(١). وللثلل يقال بالنسبة للزوج الذي يقرر في عقد الزواج أنه مسيحي حالة كونه مسلماً اعتقاداً منه بأنه قد استوفى إجراءات ارتداده إلى الدين المسيحي بمجرد تقديم طلب الارتداد؛ فلا يسأل في هذه الحالة عن تزوير^(٢).

ولا يختلف الأمر في حالة وجود واجب قانوني على عاتق الفاعل يفرض عليه تحري الحقيقة؛ غير أنه قصر في ذلك؛ كما هو الشأن بالنسبة للمأذون أو موثق العقود اللذان يقصران بشأن تحري حقيقة شخصية المتعاقدين؛ وأساس عدم المسألة عن جريمة تزوير هنا يتمثل في أن هذا التقصير لا يفيد سوى توافر الخطأ غير العمدى؛ بينما التزوير جريمة عمدية^(٣).

ويجب أن يتوفر علم الجاني بأن المحرر موضوع التزوير قد استكمل مقومات صلاحيته للإثبات وترتيب الآثار القانونية، كما يتعين أن يحيط علماً بطبيعة المحرر الرسمية أو العرفية، وفيما يختص بتزوير المحررات العرفية التي تدخل في زمرة الجنائيات يلزم أن يحيط الجاني علماً بالجهة التي صدر عنها^(٤).

٦٩ - ثانياً: الإرادة:

ويتعين - فضلاً عما تقدم - أن تنصرف إرادة الفاعل إلى تغيير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها المشرع، ويلزم أن يتوقع الجاني احتمال حدوث ضرراً للغير نتيجة تغيير الحقيقة في المحرر؛ وذلك طبقاً للمألوف من الأمور؛ ومستوى يعد ذلك أن يرهق وقوع هذا الضرر أو يرفضه^(٥).

(١) راجع: نقض ١٩٤٣/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ رقم ١٨١ ص ٢٤٧.

(٢) نقض ١٩٥٨/١٢/٢٢ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ٩ رقم ٢٧٠ ص ١١١٤.

(٣) انظر: الدكتور عمر السعيد ومهان - بند ١٧١ ص ١٧٤. وقارن: نقض ١٩٤٢/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ رقم ٣٦٩ ص ٦٣١.

(٤) للزبيد؛ راجع: الدكتور أحمد فتحي سرور - بند ٣١٠ ص ٥١١ وما بعدها.

(٥) ولنا قضي ياقه متى كان الحكم قد استخلص عدم توافر القصد الخاص لدى المتهم بتزوير محرر =

الفروع الفرعية

نية استعمال المحرر المزور

٧٠ - مضمون هذه النية:

علاوة على ما تقدم؛ ينبغي أن يتوفر لدى الجاني - وقت ارتكاب السلوك الإجرامي - نية خاصة هي: نية استعمال المحرر فيما زور من أجله؛ أي التمسك به على اعتبار أنه صحيح^(١). وبه قاته متى انتفى القصد الخاص انتفت - تبعية - جريمة التزوير، فلا يُسأل - على سبيل المثال - الشخص الذي يقدم على تقليد توقيع شخص آخر؛ بغية إظهار براعته في التقليد؛ ولا يغير من ذلك أن تكون الورقة الموقع عليها تحصل عليها شخص ثالث؛ واستطاع أن يستعملها بشكل أو بآخر^(٢).

٧١ - ما لا يعتد به في قيام الركن المعنوي لجريمة التزوير:

هذا؛ ولا عبء في قيام القصد الخاص بالبواحد التي دفعت الفاعل للتزوير؛ ن الباعث لا يعد ركناً من أركان الجريمة. كما لا يجدى المتهم قوله إنه لم يحصل على فائدة ما من التزوير الذي أقترفه^(٣).

٧٢ - وقت توفر القصد الجنائي والحكم الجنائي:

لا مراء في أن جريمة التزوير تُدرج ضمن الجرائم الوقتية^(٤)، لذا يلزم أن يثبت

* عرّف من أنه لم يقصد الإضرار بمصاحب الاسم الذي انتحلته لنفسه وبني على ذلك براءة المتهم فاته يكون قد اخطأ في تفسير القانون ويضمن نقضه، نقض ١٩٥٠/٢/٧ مجموعة أحكام محكمة النقض - س ١ رقم ١٠٣ ص ٣١٢، وقارن: نقض ١٩٣١/١/١٨ مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ رقم ١٥٢ ص ١٩٣.

(١) راجع: نقض ١٩٣٩/١/٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ رقم ٣٢٨ ص ٤٢٤، ١٩٤٤/٣/١٣ ج ٦ رقم ٣١٨ ص ٤٣٠، ١٩٥٠/٢/٧ مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٨ رقم ١٧٨ ص ٦٥١، ١٩٦١/١٢/٤، ١٩٦٢/١٢/٤، ١٩٦٣/١٢/٤، ١٩٦٤/١٢/٤، ١٩٦٥/١٢/٤، ١٩٦٦/١٢/٤، ١٩٦٧/١٢/٤، ١٩٦٨/١٢/٤، ١٩٦٩/١٢/٤، ١٩٧٠/١٢/٤، ١٩٧١/١٢/٤، ١٩٧٢/١٢/٤، ١٩٧٣/١٢/٤، ١٩٧٤/١٢/٤، ١٩٧٥/١٢/٤، ١٩٧٦/١٢/٤، ١٩٧٧/١٢/٤، ١٩٧٨/١٢/٤، ١٩٧٩/١٢/٤، ١٩٨٠/١٢/٤، ١٩٨١/١٢/٤، ١٩٨٢/١٢/٤، ١٩٨٣/١٢/٤، ١٩٨٤/١٢/٤، ١٩٨٥/١٢/٤، ١٩٨٦/١٢/٤، ١٩٨٧/١٢/٤، ١٩٨٨/١٢/٤، ١٩٨٩/١٢/٤، ١٩٩٠/١٢/٤، ١٩٩١/١٢/٤، ١٩٩٢/١٢/٤، ١٩٩٣/١٢/٤، ١٩٩٤/١٢/٤، ١٩٩٥/١٢/٤، ١٩٩٦/١٢/٤، ١٩٩٧/١٢/٤، ١٩٩٨/١٢/٤، ١٩٩٩/١٢/٤، ٢٠٠٠/١٢/٤، ٢٠٠١/١٢/٤، ٢٠٠٢/١٢/٤، ٢٠٠٣/١٢/٤، ٢٠٠٤/١٢/٤، ٢٠٠٥/١٢/٤، ٢٠٠٦/١٢/٤، ٢٠٠٧/١٢/٤، ٢٠٠٨/١٢/٤، ٢٠٠٩/١٢/٤، ٢٠١٠/١٢/٤، ٢٠١١/١٢/٤، ٢٠١٢/١٢/٤، ٢٠١٣/١٢/٤، ٢٠١٤/١٢/٤، ٢٠١٥/١٢/٤، ٢٠١٦/١٢/٤، ٢٠١٧/١٢/٤، ٢٠١٨/١٢/٤، ٢٠١٩/١٢/٤، ٢٠٢٠/١٢/٤، ٢٠٢١/١٢/٤، ٢٠٢٢/١٢/٤، ٢٠٢٣/١٢/٤، ٢٠٢٤/١٢/٤، ٢٠٢٥/١٢/٤، ٢٠٢٦/١٢/٤، ٢٠٢٧/١٢/٤، ٢٠٢٨/١٢/٤، ٢٠٢٩/١٢/٤، ٢٠٣٠/١٢/٤، ٢٠٣١/١٢/٤، ٢٠٣٢/١٢/٤، ٢٠٣٣/١٢/٤، ٢٠٣٤/١٢/٤، ٢٠٣٥/١٢/٤، ٢٠٣٦/١٢/٤، ٢٠٣٧/١٢/٤، ٢٠٣٨/١٢/٤، ٢٠٣٩/١٢/٤، ٢٠٤٠/١٢/٤، ٢٠٤١/١٢/٤، ٢٠٤٢/١٢/٤، ٢٠٤٣/١٢/٤، ٢٠٤٤/١٢/٤، ٢٠٤٥/١٢/٤، ٢٠٤٦/١٢/٤، ٢٠٤٧/١٢/٤، ٢٠٤٨/١٢/٤، ٢٠٤٩/١٢/٤، ٢٠٥٠/١٢/٤، ٢٠٥١/١٢/٤، ٢٠٥٢/١٢/٤، ٢٠٥٣/١٢/٤، ٢٠٥٤/١٢/٤، ٢٠٥٥/١٢/٤، ٢٠٥٦/١٢/٤، ٢٠٥٧/١٢/٤، ٢٠٥٨/١٢/٤، ٢٠٥٩/١٢/٤، ٢٠٦٠/١٢/٤، ٢٠٦١/١٢/٤، ٢٠٦٢/١٢/٤، ٢٠٦٣/١٢/٤، ٢٠٦٤/١٢/٤، ٢٠٦٥/١٢/٤، ٢٠٦٦/١٢/٤، ٢٠٦٧/١٢/٤، ٢٠٦٨/١٢/٤، ٢٠٦٩/١٢/٤، ٢٠٧٠/١٢/٤، ٢٠٧١/١٢/٤، ٢٠٧٢/١٢/٤، ٢٠٧٣/١٢/٤، ٢٠٧٤/١٢/٤، ٢٠٧٥/١٢/٤، ٢٠٧٦/١٢/٤، ٢٠٧٧/١٢/٤، ٢٠٧٨/١٢/٤، ٢٠٧٩/١٢/٤، ٢٠٨٠/١٢/٤، ٢٠٨١/١٢/٤، ٢٠٨٢/١٢/٤، ٢٠٨٣/١٢/٤، ٢٠٨٤/١٢/٤، ٢٠٨٥/١٢/٤، ٢٠٨٦/١٢/٤، ٢٠٨٧/١٢/٤، ٢٠٨٨/١٢/٤، ٢٠٨٩/١٢/٤، ٢٠٩٠/١٢/٤، ٢٠٩١/١٢/٤، ٢٠٩٢/١٢/٤، ٢٠٩٣/١٢/٤، ٢٠٩٤/١٢/٤، ٢٠٩٥/١٢/٤، ٢٠٩٦/١٢/٤، ٢٠٩٧/١٢/٤، ٢٠٩٨/١٢/٤، ٢٠٩٩/١٢/٤، ٢١٠٠/١٢/٤، ٢١٠١/١٢/٤، ٢١٠٢/١٢/٤، ٢١٠٣/١٢/٤، ٢١٠٤/١٢/٤، ٢١٠٥/١٢/٤، ٢١٠٦/١٢/٤، ٢١٠٧/١٢/٤، ٢١٠٨/١٢/٤، ٢١٠٩/١٢/٤، ٢١١٠/١٢/٤، ٢١١١/١٢/٤، ٢١١٢/١٢/٤، ٢١١٣/١٢/٤، ٢١١٤/١٢/٤، ٢١١٥/١٢/٤، ٢١١٦/١٢/٤، ٢١١٧/١٢/٤، ٢١١٨/١٢/٤، ٢١١٩/١٢/٤، ٢١٢٠/١٢/٤، ٢١٢١/١٢/٤، ٢١٢٢/١٢/٤، ٢١٢٣/١٢/٤، ٢١٢٤/١٢/٤، ٢١٢٥/١٢/٤، ٢١٢٦/١٢/٤، ٢١٢٧/١٢/٤، ٢١٢٨/١٢/٤، ٢١٢٩/١٢/٤، ٢١٣٠/١٢/٤، ٢١٣١/١٢/٤، ٢١٣٢/١٢/٤، ٢١٣٣/١٢/٤، ٢١٣٤/١٢/٤، ٢١٣٥/١٢/٤، ٢١٣٦/١٢/٤، ٢١٣٧/١٢/٤، ٢١٣٨/١٢/٤، ٢١٣٩/١٢/٤، ٢١٤٠/١٢/٤، ٢١٤١/١٢/٤، ٢١٤٢/١٢/٤، ٢١٤٣/١٢/٤، ٢١٤٤/١٢/٤، ٢١٤٥/١٢/٤، ٢١٤٦/١٢/٤، ٢١٤٧/١٢/٤، ٢١٤٨/١٢/٤، ٢١٤٩/١٢/٤، ٢١٥٠/١٢/٤، ٢١٥١/١٢/٤، ٢١٥٢/١٢/٤، ٢١٥٣/١٢/٤، ٢١٥٤/١٢/٤، ٢١٥٥/١٢/٤، ٢١٥٦/١٢/٤، ٢١٥٧/١٢/٤، ٢١٥٨/١٢/٤، ٢١٥٩/١٢/٤، ٢١٦٠/١٢/٤، ٢١٦١/١٢/٤، ٢١٦٢/١٢/٤، ٢١٦٣/١٢/٤، ٢١٦٤/١٢/٤، ٢١٦٥/١٢/٤، ٢١٦٦/١٢/٤، ٢١٦٧/١٢/٤، ٢١٦٨/١٢/٤، ٢١٦٩/١٢/٤، ٢١٧٠/١٢/٤، ٢١٧١/١٢/٤، ٢١٧٢/١٢/٤، ٢١٧٣/١٢/٤، ٢١٧٤/١٢/٤، ٢١٧٥/١٢/٤، ٢١٧٦/١٢/٤، ٢١٧٧/١٢/٤، ٢١٧٨/١٢/٤، ٢١٧٩/١٢/٤، ٢١٨٠/١٢/٤، ٢١٨١/١٢/٤، ٢١٨٢/١٢/٤، ٢١٨٣/١٢/٤، ٢١٨٤/١٢/٤، ٢١٨٥/١٢/٤، ٢١٨٦/١٢/٤، ٢١٨٧/١٢/٤، ٢١٨٨/١٢/٤، ٢١٨٩/١٢/٤، ٢١٩٠/١٢/٤، ٢١٩١/١٢/٤، ٢١٩٢/١٢/٤، ٢١٩٣/١٢/٤، ٢١٩٤/١٢/٤، ٢١٩٥/١٢/٤، ٢١٩٦/١٢/٤، ٢١٩٧/١٢/٤، ٢١٩٨/١٢/٤، ٢١٩٩/١٢/٤، ٢٢٠٠/١٢/٤، ٢٢٠١/١٢/٤، ٢٢٠٢/١٢/٤، ٢٢٠٣/١٢/٤، ٢٢٠٤/١٢/٤، ٢٢٠٥/١٢/٤، ٢٢٠٦/١٢/٤، ٢٢٠٧/١٢/٤، ٢٢٠٨/١٢/٤، ٢٢٠٩/١٢/٤، ٢٢١٠/١٢/٤، ٢٢١١/١٢/٤، ٢٢١٢/١٢/٤، ٢٢١٣/١٢/٤، ٢٢١٤/١٢/٤، ٢٢١٥/١٢/٤، ٢٢١٦/١٢/٤، ٢٢١٧/١٢/٤، ٢٢١٨/١٢/٤، ٢٢١٩/١٢/٤، ٢٢٢٠/١٢/٤، ٢٢٢١/١٢/٤، ٢٢٢٢/١٢/٤، ٢٢٢٣/١٢/٤، ٢٢٢٤/١٢/٤، ٢٢٢٥/١٢/٤، ٢٢٢٦/١٢/٤، ٢٢٢٧/١٢/٤، ٢٢٢٨/١٢/٤، ٢٢٢٩/١٢/٤، ٢٢٣٠/١٢/٤، ٢٢٣١/١٢/٤، ٢٢٣٢/١٢/٤، ٢٢٣٣/١٢/٤، ٢٢٣٤/١٢/٤، ٢٢٣٥/١٢/٤، ٢٢٣٦/١٢/٤، ٢٢٣٧/١٢/٤، ٢٢٣٨/١٢/٤، ٢٢٣٩/١٢/٤، ٢٢٤٠/١٢/٤، ٢٢٤١/١٢/٤، ٢٢٤٢/١٢/٤، ٢٢٤٣/١٢/٤، ٢٢٤٤/١٢/٤، ٢٢٤٥/١٢/٤، ٢٢٤٦/١٢/٤، ٢٢٤٧/١٢/٤، ٢٢٤٨/١٢/٤، ٢٢٤٩/١٢/٤، ٢٢٥٠/١٢/٤، ٢٢٥١/١٢/٤، ٢٢٥٢/١٢/٤، ٢٢٥٣/١٢/٤، ٢٢٥٤/١٢/٤، ٢٢٥٥/١٢/٤، ٢٢٥٦/١٢/٤، ٢٢٥٧/١٢/٤، ٢٢٥٨/١٢/٤، ٢٢٥٩/١٢/٤، ٢٢٦٠/١٢/٤، ٢٢٦١/١٢/٤، ٢٢٦٢/١٢/٤، ٢٢٦٣/١٢/٤، ٢٢٦٤/١٢/٤، ٢٢٦٥/١٢/٤، ٢٢٦٦/١٢/٤، ٢٢٦٧/١٢/٤، ٢٢٦٨/١٢/٤، ٢٢٦٩/١٢/٤، ٢٢٧٠/١٢/٤، ٢٢٧١/١٢/٤، ٢٢٧٢/١٢/٤، ٢٢٧٣/١٢/٤، ٢٢٧٤/١٢/٤، ٢٢٧٥/١٢/٤، ٢٢٧٦/١٢/٤، ٢٢٧٧/١٢/٤، ٢٢٧٨/١٢/٤، ٢٢٧٩/١٢/٤، ٢٢٨٠/١٢/٤، ٢٢٨١/١٢/٤، ٢٢٨٢/١٢/٤، ٢٢٨٣/١٢/٤، ٢٢٨٤/١٢/٤، ٢٢٨٥/١٢/٤، ٢٢٨٦/١٢/٤، ٢٢٨٧/١٢/٤، ٢٢٨٨/١٢/٤، ٢٢٨٩/١٢/٤، ٢٢٩٠/١٢/٤، ٢٢٩١/١٢/٤، ٢٢٩٢/١٢/٤، ٢٢٩٣/١٢/٤، ٢٢٩٤/١٢/٤، ٢٢٩٥/١٢/٤، ٢٢٩٦/١٢/٤، ٢٢٩٧/١٢/٤، ٢٢٩٨/١٢/٤، ٢٢٩٩/١٢/٤، ٢٣٠٠/١٢/٤، ٢٣٠١/١٢/٤، ٢٣٠٢/١٢/٤، ٢٣٠٣/١٢/٤، ٢٣٠٤/١٢/٤، ٢٣٠٥/١٢/٤، ٢٣٠٦/١٢/٤، ٢٣٠٧/١٢/٤، ٢٣٠٨/١٢/٤، ٢٣٠٩/١٢/٤، ٢٣١٠/١٢/٤، ٢٣١١/١٢/٤، ٢٣١٢/١٢/٤، ٢٣١٣/١٢/٤، ٢٣١٤/١٢/٤، ٢٣١٥/١٢/٤، ٢٣١٦/١٢/٤، ٢٣١٧/١٢/٤، ٢٣١٨/١٢/٤، ٢٣١٩/١٢/٤، ٢٣٢٠/١٢/٤، ٢٣٢١/١٢/٤، ٢٣٢٢/١٢/٤، ٢٣٢٣/١٢/٤، ٢٣٢٤/١٢/٤، ٢٣٢٥/١٢/٤، ٢٣٢٦/١٢/٤، ٢٣٢٧/١٢/٤، ٢٣٢٨/١٢/٤، ٢٣٢٩/١٢/٤، ٢٣٣٠/١٢/٤، ٢٣٣١/١٢/٤، ٢٣٣٢/١٢/٤، ٢٣٣٣/١٢/٤، ٢٣٣٤/١٢/٤، ٢٣٣٥/١٢/٤، ٢٣٣٦/١٢/٤، ٢٣٣٧/١٢/٤، ٢٣٣٨/١٢/٤، ٢٣٣٩/١٢/٤، ٢٣٤٠/١٢/٤، ٢٣٤١/١٢/٤، ٢٣٤٢/١٢/٤، ٢٣٤٣/١٢/٤، ٢٣٤٤/١٢/٤، ٢٣٤٥/١٢/٤، ٢٣٤٦/١٢/٤، ٢٣٤٧/١٢/٤، ٢٣٤٨/١٢/٤، ٢٣٤٩/١٢/٤، ٢٣٥٠/١٢/٤، ٢٣٥١/١٢/٤، ٢٣٥٢/١٢/٤، ٢٣٥٣/١٢/٤، ٢٣٥٤/١٢/٤، ٢٣٥٥/١٢/٤، ٢٣٥٦/١٢/٤، ٢٣٥٧/١٢/٤، ٢٣٥٨/١٢/٤، ٢٣٥٩/١٢/٤، ٢٣٦٠/١٢/٤، ٢٣٦١/١٢/٤، ٢٣٦٢/١٢/٤، ٢٣٦٣/١٢/٤، ٢٣٦٤/١٢/٤، ٢٣٦٥/١٢/٤، ٢٣٦٦/١٢/٤، ٢٣٦٧/١٢/٤، ٢٣٦٨/١٢/٤، ٢٣٦٩/١٢/٤، ٢٣٧٠/١٢/٤، ٢٣٧١/١٢/٤، ٢٣٧٢/١٢/٤، ٢٣٧٣/١٢/٤، ٢٣٧٤/١٢/٤، ٢٣٧٥/١٢/٤، ٢٣٧٦/١٢/٤، ٢٣٧٧/١٢/٤، ٢٣٧٨/١٢/٤، ٢٣٧٩/١٢/٤، ٢٣٨٠/١٢/٤، ٢٣٨١/١٢/٤، ٢٣٨٢/١٢/٤، ٢٣٨٣/١٢/٤، ٢٣٨٤/١٢/٤، ٢٣٨٥/١٢/٤، ٢٣٨٦/١٢/٤، ٢٣٨٧/١٢/٤، ٢٣٨٨/١٢/٤، ٢٣٨٩/١٢/٤، ٢٣٩٠/١٢/٤، ٢٣٩١/١٢/٤، ٢٣٩٢/١٢/٤، ٢٣٩٣/١٢/٤، ٢٣٩٤/١٢/٤، ٢٣٩٥/١٢/٤، ٢٣٩٦/١٢/٤، ٢٣٩٧/١٢/٤، ٢٣٩٨/١٢/٤، ٢٣٩٩/١٢/٤، ٢٤٠٠/١٢/٤، ٢٤٠١/١٢/٤، ٢٤٠٢/١٢/٤، ٢٤٠٣/١٢/٤، ٢٤٠٤/١٢/٤، ٢٤٠٥/١٢/٤، ٢٤٠٦/١٢/٤، ٢٤٠٧/١٢/٤، ٢٤٠٨/١٢/٤، ٢٤٠٩/١٢/٤، ٢٤١٠/١٢/٤، ٢٤١١/١٢/٤، ٢٤١٢/١٢/٤، ٢٤١٣/١٢/٤، ٢٤١٤/١٢/٤، ٢٤١٥/١٢/٤، ٢٤١٦/١٢/٤، ٢٤١٧/١٢/٤، ٢٤١٨/١٢/٤، ٢٤١٩/١٢/٤، ٢٤٢٠/١٢/٤، ٢٤٢١/١٢/٤، ٢٤٢٢/١٢/٤، ٢٤٢٣/١٢/٤، ٢٤٢٤/١٢/٤، ٢٤٢٥/١٢/٤، ٢٤٢٦/١٢/٤، ٢٤٢٧/١٢/٤، ٢٤٢٨/١٢/٤، ٢٤٢٩/١٢/٤، ٢٤٣٠/١٢/٤، ٢٤٣١/١٢/٤، ٢٤٣٢/١٢/٤، ٢٤٣٣/١٢/٤، ٢٤٣٤/١٢/٤، ٢٤٣٥/١٢/٤، ٢٤٣٦/١٢/٤، ٢٤٣٧/١٢/٤، ٢٤٣٨/١٢/٤، ٢٤٣٩/١٢/٤، ٢٤٤٠/١٢/٤، ٢٤٤١/١٢/٤، ٢٤٤٢/١٢/٤، ٢٤٤٣/١٢/٤، ٢٤٤٤/١٢/٤، ٢٤٤٥/١٢/٤، ٢٤٤٦/١٢/٤، ٢٤٤٧/١٢/٤، ٢٤٤٨/١٢/٤، ٢٤٤٩/١٢/٤، ٢٤٥٠/١٢/٤، ٢٤٥١/١٢/٤، ٢٤٥٢/١٢/٤، ٢٤٥٣/١٢/٤، ٢٤٥٤/١٢/٤، ٢٤٥٥/١٢/٤، ٢٤٥٦/١٢/٤، ٢٤٥٧/١٢/٤، ٢٤٥٨/١٢/٤، ٢٤٥٩/١٢/٤، ٢٤٦٠/١٢/٤، ٢٤٦١/١٢/٤، ٢٤٦٢/١٢/٤، ٢٤٦٣/١٢/٤، ٢٤٦٤/١٢/٤، ٢٤٦٥/١٢/٤، ٢٤٦٦/١٢/٤، ٢٤٦٧/١٢/٤، ٢٤٦٨/١٢/٤، ٢٤٦٩/١٢/٤، ٢٤٧٠/١٢/٤، ٢٤٧١/١٢/٤، ٢٤٧٢/١٢/٤، ٢٤٧٣/١٢/٤، ٢٤٧٤/١٢/٤، ٢٤٧٥/١٢/٤، ٢٤٧٦/١٢/٤، ٢٤٧٧/١٢/٤، ٢٤٧٨/١٢/٤، ٢٤٧٩/١٢/٤، ٢٤٨٠/١٢/٤، ٢٤٨١/١٢/٤، ٢٤٨٢/١٢/٤، ٢٤٨٣/١٢/٤، ٢٤٨٤/١٢/٤، ٢٤٨٥/١٢/٤، ٢٤٨٦/١٢/٤، ٢٤٨٧/١٢/٤، ٢٤٨٨/١٢/٤، ٢٤٨٩/١٢/٤، ٢٤٩٠/١٢/٤، ٢٤٩١/١٢/٤، ٢٤٩٢/١٢/٤، ٢٤٩٣/١٢/٤، ٢٤٩٤/١٢/٤، ٢٤٩٥/١٢/٤، ٢٤٩٦/١٢/٤، ٢٤٩٧/١٢/٤، ٢٤٩٨/١٢/٤، ٢٤٩٩/١٢/٤، ٢٥٠٠/١٢/٤، ٢٥٠١/١٢/٤، ٢٥٠٢/١٢/٤، ٢٥٠٣/١٢/٤، ٢٥٠٤/١٢/٤، ٢٥٠٥/١٢/٤، ٢٥٠٦/١٢/٤، ٢٥٠٧/١٢/٤، ٢٥٠٨/١٢/٤، ٢٥٠٩/١٢/٤، ٢٥١٠/١٢/٤، ٢٥١١/١٢/٤، ٢٥١٢/١٢/٤، ٢٥١٣/١٢/٤، ٢٥١٤/١٢/٤، ٢٥١٥/١٢/٤، ٢٥١٦/١٢/٤، ٢٥١٧/١٢/٤، ٢٥١٨/١٢/٤، ٢٥١٩/١٢/٤، ٢٥٢٠/١٢/٤، ٢٥٢١/١٢/٤، ٢٥٢٢/١٢/٤، ٢٥٢٣/١٢/٤، ٢٥٢٤/١٢/٤، ٢٥٢٥/١٢/٤، ٢٥٢٦/١٢/٤، ٢٥٢٧/١٢/٤، ٢٥٢٨/١٢/٤، ٢٥٢٩/١٢/٤، ٢٥٣٠/١٢/٤، ٢٥٣١/١٢/٤، ٢٥٣٢/١٢/٤، ٢٥٣٣/١٢/٤، ٢٥٣٤/١٢/٤، ٢٥٣٥/١٢/٤، ٢٥٣٦/١٢/٤، ٢٥٣٧/١٢/٤، ٢٥٣٨/١٢/٤، ٢٥٣٩/١٢/٤، ٢٥٤٠/١٢/٤، ٢٥٤١/١٢/٤، ٢٥٤٢/١٢/٤، ٢٥٤٣/١٢/٤، ٢٥٤٤/١٢/٤، ٢٥٤٥/١٢/٤، ٢٥٤٦/١٢/٤، ٢٥٤٧/١٢/٤، ٢٥٤٨/١٢/٤، ٢٥٤٩/١٢/٤، ٢٥٥٠/١٢/٤، ٢٥٥١/١٢/٤، ٢٥٥٢/١٢/٤، ٢٥٥٣/١٢/٤، ٢٥٥٤/١٢/٤، ٢٥٥٥/١٢/٤، ٢٥٥٦/١٢/٤، ٢٥٥٧/١٢/٤، ٢٥٥٨/١٢/٤، ٢٥٥٩/١٢/٤، ٢٥٦٠/١٢/٤، ٢٥٦١/١٢/٤، ٢٥٦٢/١٢/٤، ٢٥٦٣/١٢/٤، ٢٥٦٤/١٢/٤، ٢٥٦٥/١٢/٤، ٢٥٦٦/١٢/٤، ٢٥٦٧/١٢/٤، ٢٥٦٨/١٢/٤، ٢٥٦٩/١٢/٤، ٢٥٧٠/١٢/٤، ٢٥٧١/١٢/٤، ٢٥٧٢/١٢/٤، ٢٥٧٣/١٢/٤، ٢٥٧٤/١٢/٤، ٢٥٧٥/١٢/٤، ٢٥٧٦/١٢/٤، ٢٥٧٧/١٢/٤، ٢٥٧٨/١٢/٤، ٢٥٧٩/١٢/٤، ٢٥٨٠/١٢/٤، ٢٥٨١/١٢/٤، ٢٥٨٢/١٢/٤، ٢٥٨٣/١٢/٤، ٢٥٨٤/١٢/٤، ٢٥٨٥/١٢/٤، ٢٥٨٦/١٢/٤، ٢٥٨٧/١٢/٤، ٢٥٨٨/١٢/٤، ٢٥٨٩/١٢/٤، ٢٥٩٠/١٢/٤، ٢٥٩١/١٢/٤، ٢٥٩٢/١٢/٤، ٢٥٩٣/١٢/٤، ٢٥٩٤/١٢/٤، ٢٥٩٥/١٢/٤، ٢٥٩٦/١٢/٤، ٢٥٩٧/١٢/٤، ٢

توفر القصد الجنائي بقسميه العام والخاص وقت ارتكاب السلوك المادى؛ ويدخل ذلك ضمن مفردات السلطة التقديرية للقاضى الذى يستطيع أن يستنبطه من وقائع الدعوى المطروحة عليه^(١). وينبغى أن يبين الحكم: القصد الجنائى فى جريمة التزوير؛ غير أنه لا يعيب الحكم كونه لم يتحدث صراحة واستقلالاً عن هذا القصد؛ طالما كانت وقائع الدعوى تنبئ بوجوده^(٢).

(١) نقض ١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ رقم ٣٠٨، ١٣/١/١٩٦٩ مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٢٠ رقم ٢٤.

(٢) انظر: نقض ١٩٨٥/٣/٢١ مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٣٦ رقم ٧٤، ٥/١/١٩٦٨ س ١٩ رقم ١٠٥، ١١/١/١٩٧١ س ٢٢ رقم ١٢، ١٢/١/١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٢٤، ١٦/١٢/١٩٧٤ س ٢٥ رقم ١٨٨.

المطلب الثاني

الأحكام الخاصة بالعقاب على التزوير

٧٣ - إجمال :

أخذ المشرع من طبيعة المحرر نقطة انطلاق لتقدير العقاب؛ فأدخِل العقوبات الغليظة للتزوير في المحررات الرسمية؛ في حين اكتفى بعقوبات مخففة للتزوير في المحررات العرفية.

الفروع الأولى

التزوير في المحررات الرسمية

٧٤ - تدرج العقاب ومبرراته :

جعل المشرع التزوير في المحررات الرسمية جريمة؛ وتكمن علة ذلك في : خطورة التزوير الذي يقع في المحررات الرسمية؛ ناهيك عن أهمية هذه المحررات من الناحيتين القانونية والاجتماعية.

وقد فرق المشرع في العقاب - على التزوير في هذه المحررات - بين : التزوير الذي يقع من موظف عام أثناء تأدية وظيفته؛ وبين التزوير الذي يقع في هذه المحررات من شخص آخر. وجعل عقوبة الأول أشد من الثاني. فالأول عقوبته : الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن (طبقاً للمادتين ٢١١ و ٢١٣ عقوبات). أما الثاني فعقوبته هي : الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن مدة أقصاها عشر سنين (المادة ٢١٢ عقوبات).

والسرفى هذه التفرقة ينبع - فى نظرنا - من أن الجانى الثانى اقتصر على المساس بالثقة العامة الواجب توفرها فى المحررات الرسمية. بينما أن الجانى الأول أضاف إلى هذا المساس : إخلاله بالتزامه بالإخلاص للوظيفة العامة إخلالاً جسيماً الأمر الذى يجعله قميناً بالأخذ بأشد العقوبات.

كما قرر المشرع عقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين فى حالة التزوير الذى يقع فى محررات الجهة تساهم الدولة بجزء فى رأس مالها؛ أما التزوير فى المحررات الخاصة بالهيئات الأخرى فعقوبته هى : السجن مدة لا تزيد على خمس سنين (٢١٤م) مكرراً من قانون العقوبات).

هذا؛ ويجدر بنا أن نعرف المحرر الرسمى؛ وغنى عن الإيضاح أنه بمفهوم المخالفة تعتبر ما عدا المحررات الرسمية من المحررات العرفية^(١).

٧٥ - المحرر الرسمى :

يقصد بالمحرر الرسمى فيما يتصل بالتزوير: كل مسطور يصدر أو ينسب صدوره إلى موظف عام مختص بتحريره وفقاً لما تقضى به القوانين واللوائح.

ولقد أوضحت محكمتنا العليا أن : « قانون العقوبات وإن لم يضع تعريفاً محدداً للورقة الرسمية، إلا أنه أورد فى المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع هذه المحررات، وقد جرى قضاء محكمة النقض - على هدى الأمثلة التى ضربها القانون - بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفاً عمومياً مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة الرسمية أى يتدخل فى تحريرها أو التأشير عليها وفقاً لما تقضى بها القوانين واللوائح أو التعليمات التى تصدر إليه من جهته الرئيسية، وقد قنن المشرع هذه القاعدة القانونية فى المادة ٣٩٠ من القانون المدنى الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فعرف الورقة الرسمية بأنها هى التى يثبت فيها موظف عام مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقاً للأوضاع القانونية وفى حدود سلطته واختصاصه»^(٢).

وعليه فإن اكتساب المحرر صفة الرسمية يتعين أن يكون مما يصدر عن موظف عام أو بالأقل يتدخل فى تحريره؛ طبقاً لما خولته القوانين واللوائح من

(١) نقض ١٩٧٧/١/٣٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٨ رقم ١٢.

(٢) نقض ١٩٥٨/١٢/٢ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٢٤٥ من ١٠١١. وانظر أيضاً: نقض

١٩٨٢/١١/٣٠ مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٣٣ رقم ٦٤.

اختصاصات. وينبغي أن يفهم معنى الموظف العام هنا طبقاً لدلوله الذي يحدده القانون الإداري^(١). ولذا فإن الموظف العام المقصود هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي انيط به أداءه؛ ويستوى أن يكون نصيبه هذا أسبق عليه من جانب أية سلطة من سلطات الدولة: أى السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية. كما يستوى أن يكون تبعيته مباشرة بهذه السلطات؛ أو عن طريق مصلحة تابعة لإحداها^(٢).

أما بالنسبة لاختصاص الموظف العام؛ فإنه يتحدد طبقاً للقوانين أو اللوائح أو بتكليف من جهة رئاسية لها سلطة تكليفه بتحرير محررات معينة^(٣). أو من طلبات الجهات الرسمية التي تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي^(٤).

وعلاوة على ما تقدم قد يستمد المحرر رسميته من الظروف والملابسات التي أحاطت بإنشائه أو من جهة مصدره؛ أو لكون البيانات التي ينطوي عليها مما

(١) فلا يدخل تحت هذا المعنى للموظف العام: مَنْ هم في حكم الموظفين المومنين؛ والذي أشارت إليه المادة ١١١ عقوبات. لأن المشرع لو أراد شمولهم في باب التزوير؛ لأحال إلى المادة المذكورة؛ كما فعل بخصوص ١١٩ التي جاءت في باب اختلاس الأموال الأميرية والغدر؛ لاسيما وأن المشرع عندما قام بتعديل قانون العقوبات عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٢ كان يتناول الأبواب الثلاثة: الرشوة والاختلاس والتزوير؛ زد على ذلك أن المشرع أضاف المادة ٢١٤ مكرراً إلى قانون العقوبات بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢؛ وحرص في الفقرة الثانية من هذه المادة على النص على الحالة التي أوردتها المادة ١١١/٦ من قانون العقوبات؛ ولو كان المشرع يهدف سريان أحكام التزوير على مَنْ هم في حكم الموظفين؛ لقد عن إجراء هذه الإضافة؛ في هذا المعنى: الدكتور علي راشد - مناهج رسمية المحرر في جريمة التزوير - مقالة منشورة بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية - التي يصدرها أساتذة حقوق عين شمس - السنة الثانية - العدد الأول - ١٩٦٠ - ص ٤٦ وما بعدها، الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٢٠٦ ص ٥٠٦ وما بعدها، الدكتور حسن المرصاوي - ص ١٤٩.

(٢) في هذا المعنى: نقض ١٦/٢/١٩٦٠ مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ١١ رقم ١٣٣ ٤/٢٤/١٩٦٧ ص ١٨ رقم ١١٠.

(٣) في هذا المعنى: نقض ١٠/٢/١٩٥٣ مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ٤ رقم ١٩٢ ص ٥١٣، ١٨/١٢/١٩٥٦ - ص ٧ رقم ٣٥٣، ١٢٧٩/٢/١٩٦٩ ص ٢٠ رقم ٤٦ ص ٢١٢؛ وأيضاً: نقض ٣٠/١١/١٩٨٢ ص ٣٣ رقم ١٩٤.

(٤) نقض ٦/٥/١٩٦٨ مجموعة أحكام محكمة النقض ص ١٩ رقم ١٠٥.

يلزم تدخل موظف عام فى إثباتها أو إقرارها^(١).

هذا؛ وتتووع المحررات الرسمية لتشمل: ما تصدره السلطة التشريعية كالقوانين والقرارات الجمهورية؛ وما تصدره السلطة التنفيذية كاللوائح والمنشورات والقرارات الإدارية ودفاتر المواليد والوفيات.

وما تصدره السلطة القضائية من أعمال قضائية أو إدارية والقضائية مثل الأحكام ومحاضر التحقيقات؛ والقرارات الإدارية كقرارات النقل والندب والجزاءات التى تصدر من المختصين من أعضاء السلطة القضائية.

وتشمل المحررات الرسمية - كذلك - المحررات المدنية التى تصدر من أولى الشأن على يد موظف عام مختص بتحريرها كقسائم الزواج والطلاق والمقود الرسمية وأوراق المخضرين^(٢).

الفروع الثانى

التزوير فى المحررات العرفية

٧٦ - النص القانونى ومدلول المحرر العرفى والشروع:

نصت المادة ٢١٥ من قانون العقوبات على أنه: « كل شخص ارتكب تزويراً فى محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل ».

وعليه فإن جريمة التزوير فى المحررات العرفية يشترط لها توفر الأركان العامة للتزوير؛ ناهيك عن أن يكون تفسير الحقيقة فى محرر عرفى، والمحرر يكون كذلك متى لم يكن محرراً رسمياً أو لم يكن من محررات الجمعيات التعاونية

(٣) نقض ١٩٥٩/٦/٢٣ مجموعة أحكام محكمة النقض من ١٠ رقم ١٩٦٩/٢/٣١٠٥ من ٢٠ رقم ٤٦ ص ٢١٢.

(٤) للمزيد راجع: الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ١٧٦ ص ١٧٩ وما بعدها، الدكتور يسر أنور على والدكتورة أمال عثمان - القسم الخاص - بند ٣٤٦ ص ٣٨ وما بعدهما.

أو الشركات المساهمة وما إليها مما نصت عليه المادة ٢١٤ مكرراً عقوبات^(١).
ومن أمثلة التزوير في المحررات العرفية: تغيير الحقيقة في دفاتر تجارية أو في سند
دين؛ أو عقد زواج عرفي؛ أو تزوير إمضاء مهندس على رسم هندسي؛ أو تزوير
إمضاء محام على بطاقات مكتبه.

وجدير بالذكر أنه لا عقاب على الشروع في تزوير المحررات العرفية؛ لأن
الجرمة جنحة؛ ولم ينص المشرع على العقاب على الشروع فيها.

(١) ومثاف في ذلك: الدكتور عبد المهيم بكر - بند ٢١٣ ص ٥١٠.

الفصل الثالث

الصور المخففة للتزوير وجريمة استعمال المحرر المزور

٧٧ - تقسيم :

سينشطر هذا الفصل إلى مبحثين نخصص الأول لبيان الصور المخففة للتزوير؛
في حين ندخر الثاني لدراسة جريمة استعمال المحرر المزور .

المبحث الأول

الصور المخففة للتزوير

٧٨ - جميع هذه الصور تدخل دائرة الجنح :

لم يفت المشرع أن يتخذ سياسة جنائية متسامحة نسبياً بخصوص حالات خاصة من التزوير. حيث رأى لاعتبارات معينة أنه من الأفضل تخفيف العقاب على التزوير في أحوال خاصة؛ بعضها منصوص عليه في قانون العقوبات؛ والبعض الآخر نصت عليه قوانين خاصة.

إذا أوضحت المادة ٢٢٤ عقوبات أنه: «لا تسرى أحكام المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢، ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين خاصة».

ويلاحظ أن التعداد الوارد بالمادة ٢٢٤ ع لم يذكر المادتين: ٢٢٦ و ٢٢٧ ع رغماً أنهما ينطويان على صورتين مخففتين للتزوير^(١).

وهذه الصور المخففة دفع بها المشرع كلها إلى دائرة الجنح؛ كما قرر لها عقوبات أخف من عقوبة التزوير في المحررات العرفية؛ رغم أن جانب منها ينطبق عليه خصائص التزوير في المحررات الرسمية.

٧٩ - التزوير المخفف الوارد في قانون العقوبات :

وعلى كل حال؛ فإن صور التزوير المخففة التي نص عليها قانون العقوبات هي: التزوير في تذاكر السفر وتذاكر المرور (المواد ٢١٦ - ٢١٨ و ٢٢٠).

(١) ويقال إن سبب هذا السهو مرده إلى أن هذين النصين قد استحدثا في سنة ١٩٣٣ بموجب القانون رقم ٤٤؛ وحينما تم إدماجهما في قانون العقوبات فات المشرع أن يعدل نص المادة ٢٢٤ ليضيف النص عليهما، راجع: الدكتور عبد المهيمن بكر - ص ٥١٧ وخصوصاً هـ ١ من ذات الصفحة.

والتزوير فى دفاتر المحال المعدة لإسكان الناس بالأجرة (المادة ٢١٩) . والتزوير فى الشهادات الطبية (المواد ٢٢١ - ٢٢٣) . والتزوير فى إعلانات تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة (المادة ٢٢٦) . والتزوير فى سن الزوجين فى وثائق الزواج (المادة ٢٢٧) .

٨٠ - التزوير المخفف الوارد فى قوانين خاصة :

أما صور التزوير المخففة التى جاءت فى قوانين خاصة فهى متعددة، ومن أبرزها: ما نص عليه فى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ بشأن البطاقات الشخصية، والقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية، وما نص عليه فى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضرائب، والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بتقرير رسم دمغة، والقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية، والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، وقانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩، والقانون ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية.

المبحث الثانى

جريمة استعمال محرر مزور

٨١ - بين جريمة التزوير وجريمة استعمال المحرر المزور:

جريمة التزوير فى حد ذاتها هى جريمة خطر؛ إذ تستهدف وقاية المصالح المشمولة بالحماية الجنائية من الاعتداء الفعلى عليها . ويتم هذا الاعتداء الفعلى باستعمال المحرر المزور فيما أعد له من غرض . لذا كان من الطبيعى أن تستكمل حلقات الحماية الجنائية لهذه المصالح بتجريم : استعمال المحرر المزور . ولذا نصت المادة ٢١٤ من قانون العقوبات على أنه : « من استعمل الأوراق المذكورة فى المواد الثلاثة السابقة وهو يعلم بتزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن مدة ثلاث سنين إلى عشرة »، هذا بالنسبة للمحررات الرسمية . أما فيما يختص بالمحررات العرفية فقد تكفلت المادة ٢١٥ عقوبات ببيان العقاب على استعمالها، حيث يعاقب من يستعمل هذه المحررات وهو عالم بتزويرها بالحبس مع الشغل .

أما المادة ٢١٤ مكرر فقد ساوت بين عقوبة التزوير وعقوبة استعمال المحررات المذكورة بها . إذ نصت على أنه : « كل تزوير أو استعمال يقع فى محرر لإحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد على خمس سنين . وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين إذا وقع التزوير أو الاستعمال فى محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أو لاية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب فى مالها بأية صفة كانت » .

٨٢ - تقسيم:

وعلى أية حال؛ فإن جريمة استعمال المحرر المزور تتطلب ركنين: الأول هو النشاط المادى المتمثل فى استعمال المحرر المزور؛ والثانى هو القصد الجنائى. كما أن العقاب على هذه الجريمة يتوقف على نوع المحرر، وسنعرض ذلك فى المطلبين التاليين:

المطلب الأول

استعمال المحرر المزور

٨٣ - المقصود باستعمال المحرر المزور:

ويقصد باستعمال المحرر المزور أن تستخدم الورقة المزورة فيما تصلح لأن تستخدم فيه^(١)، ويفترض ذلك أن يثبت ابتداء أن المحرر المستعمل مزور^(٢)، وسواء أن يكون التزوير مادياً أو معنوياً، وغنى عن الإيضاح إن كان الجنائى فى جريمته التزوير واستعمال المحرر المزور: شخصاً واحداً؛ اعتبر نشاطه مكوناً لجريمتين بينهما ارتباط لا يقبل التجزئة؛ مما يستوجب تطبيق العقوبة المقررة لأشد الجريمتين؛ طبقاً للقواعد المقررة بالنسبة لتعدد الجرائم.

وبمجرد تقديم الورقة المزورة للاستفادة منها يتحقق ركن الاستعمال بغض النظر عما يطرأ بعد ذلك من وقائع؛ إذ لا يؤثر فى جريمة الاستعمال التنازل عن السند المزور ممن تمسك به فى الدعوى المدنية؛ ولا فى وقف السير فى دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية^(٣).

٨٤ - عنصر الزمن فى استعمال المحرر المزور:

والغالب أن تكون جريمة استعمال المحرر المزور من الجرائم المستمرة؛ حيث يستغرق النشاط فيها مدة من الزمن تبدأ بمجرد استخدام الورقة المزورة وتنتهى

(١) انظر: نقض ١٩٧٣/١١/٤ مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٢٤ رقم ١٨٥.

(٢) نقض ١٩٨٢/٣/٩ مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٣٣ رقم ١٧، ٦٤، ١١/١٩٨١ من ٣٤.

رقم ١٥٨.

(٣) نقض ١٩٦٦/٦/١٥ مجموعة أحكام محكمة النقض - س ١٧ رقم ٦٠.

عند التنازل عن الاحتجاج بها . ولقد استقر قضاء النقض على أن جريمة استعمال المحرر المزور بطبيعتها جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لاية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتستمر مادام مقدم الورقة متمسكاً بها^(١) .

بيد أن ذلك لا يمنع من أن تكون جريمة استعمال المحرر المزور من الجرائم الوقتية؛ ويكون ذلك متى لم يستغرق النشاط المادى وقتاً؛ مثل أن يقدم شخص لآخر إيصالاً مزوراً يفيد الحصول على تبرع لجهة خيرية؛ ويحصل على قيمته فى الحال^(٢) .

المطلب الثانى

القصد الجنائى والعقاب

٨٥ - عناصر القصد الجنائى :

جريمة استعمال المحرر المزور من الجرائم العمدية، وعليه يلزم توفر القصد الجنائى لدى مرتكبها، ويتحقق هذا القصد متى توفر عنصره : العلم والإرادة، أى علم الجانى بأن المحرر الذى يستخدمه مزور بصورة يعاقب عليها القانون، وينبغى أن يقوم الدليل على أن من استعمل المحرر المزور يعلم بتزويره . وهذه من المسائل الموضوعية التى يستخلصها قاضى الموضوع من وقائع وملابسات الدعوى المطروحة عليه، وبراعى أنه من غير الجائز أن يُفترض العلم فى حق الشخص؛ إنما يتعين أن يثبت هذا العلم^(٣) بالدليل القاطع .

كما يلزم أن تتجه إرادة الفاعل إلى استعمال المحرر المزور؛ أى إلى التمسك به والاحتجاج بمضمونه، فإذا سرق المحرر المزور من شخص؛ ثم استخدمه السارق أو ضبط لديه هذا المحرر فاضطر أثناء التحقيق إلى أن يزعم بأنه صحيحاً؛ فلا تتوفر

(١) نقض ١٤/١١/١٩٧٣ مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٢٤ رقم ١٨٥، ١٠/٦/١٩٦٣ س ١٤ رقم ٩٨ .

(٢) فى هذا المعنى: الدكتور حسن المرصفاوى - س ١٥٤ .

(٣) نقض ١٣/٣/١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض - س ١٨ رقم ٧٧، ٨/١١/١٩٧١ س ٢٢ رقم ١٥٣ .

- هنا - جريمة استعمال محرر مزور^(١).

٨٦ - العقاب :

يتوقف تحديد عقوبة مستعمل المحرر المزور على نوع المحرر؛ وذلك على النحو التالي:

١ - بالنسبة للمحررات الرسمية: يخضع الجاني - سواء أكان موظفاً عاماً مختصاً أو غير مختص أو من آحاد الناس - للعقوبة المقررة في المادة ٢١٤ عقوبات وهي: الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر سنين.

٢ - بالنسبة للمحررات العرفية: يعاقب الفاعل بالحبس مع الشغل (م ٢١٥ عقوبات).

٣ - بالنسبة للمحررات الخاصة بشركات المساهمة والجمعيات التعاونية وغيرها من الجهات المنشأة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً ذات النفع العام: فإن الفاعل يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين (م ٢١٤/١ مكرراً عقوبات). وتضاعف العقوبة إلى السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كان المحرر من محررات هذه الجهات وكانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بأى نصيب (م ٢١٤/٢ مكرراً عقوبات).

(١) نقض ١٩١٣/٧/٢٦ - المجموعة الرسمية من ١٥ رقم ١٠٤ من ٢٠٨.

الباب الثالث

اختلاس المال العام

والعدوان عليه والغدر

١- تمهيد :

تستهدف الاموال العامة: تحقيق النفع العام وإشباع الحاجات العامة، وذلك بعكس المال الخاص الذى يستهدف إشباع حاجات خاصة بالأفراد، لذا كان من الطبيعى أن يهتم المشرع الجنائى بوضع نظاما خاصا بحمايتها يتميز بذاتيته وفعاليته فى نفس الوقت^(١).

ولقد حدد المشرع الجنائى معالم هذه الحماية فى الباب الرابع- وعنوانه «اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر» - من الكتاب الثانى من قانون العقوبات. فى المواد من ١١٢ حتى ١١٩ مكرر.

وما يميز هذه الحماية أنها: دائمة التطور. ولا عجب فى ذلك. فالقانون الجنائى - شأنه فى ذلك شأن سائر القوانين - يعكس حركة المجتمع الحضارية وتطوره وتقدمه. فكلما أنكمش حجم المال العام فى المجتمع انكمشت معه الحماية الجنائية لهذا المال، والعكس صحيح. فمنذ صدور قانون العقوبات الحالى شهدت الحياة الاقتصادية فى البلاد تطورات عديدة، إذ انتقلت البلاد من الرأسمالية إلى الاشتراكية ثم الانفتاح الاقتصادى ثم - أخيرا - الخصخصة.

وكان لزاما على المشرع الجنائى أن يستوعب هذه التغيرات الاجتماعية، ويتجاوب معها، فيضع النصوص القانونية التى تتناسب مع كل مرحلة.

ومن يتتبع التعديلات التى لحقت بنصوص قانون العقوبات بخصوص حماية المال العام، يقدر مدى نجاح المشرع الجنائى لتطورات المجتمع الاقتصادية. فبعد مرور حوالى خمس عشرة سنة منذ صدور قانون العقوبات فى عام ١٩٣٧، أصدر المشرع: القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ معدلا للنصوص الخاصة بالرشوة واختلاس الاموال الاميرية والغدر. نظرا لما رؤى من أن النصوص القائمة - حينئذ - لا تحقق الغرض المقصود من الضرب بشدة على أيدي العابثين وترك صورا كثيرة من الإجرام والفساد بغير عقاب. وقد ألغيت المواد من ١١٢ إلى ١١٩ وحلت محلها مواد جديدة.

(١) قرب هذا المعنى: الدكتور وليل سلام - رسائله السابقة - ص ٧١.

وبعد أن صدرت قوانين يوليو الاشتراكية والتي نصت على تأميم بعض الشركات والمنشآت وإسهام الحكومة في بعضها الآخر الذي رأى المشرع أنه يعكس أهمية إجتماعية خاصة، صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ معدلا بعض نصوص قانون العقوبات، واستهدف مساهرة النهج الجدى والقيام بدور فعال في سبيل تحقيق الاهداف الاشتراكية وكفالة حماية كافية لها. وبمقتضى هذا القانون استحدثت المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات^(١).

وبعد أقل من عشر سنوات عدلت أحكام الباب الرابع كله بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ المنشور في الجريدة الرسمية في ٣١ من يوليو سنة ١٩٧٥.

هذا، ولم تؤد الخصخصة إلى انكماش الحماية الجنائية للمال العام، فقد حرص المشرع على مد نطاق هذه الحماية إلى أموال شركات قطاع الأعمال. إذ تنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ - بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام^(٢) - على أنه: «تعتبر أموال الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون في حكم الأموال العامة، كما يعد القائمون على إدارتها والعاملون فيها في حكم الموظفين العموميين وذلك في تطبيق أحكام البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات».

٢- خطة الدراسة:

سنتناول بالدراسة حماية المال العام من خلال دراسة جريمتي: اختلاس الأموال العامة وما في حكمها والاستيلاء بغير حق. وسنسبق ذلك ببيان الأحكام العامة لحماية المال العام.

وعليه سينقسم هذا الباب إلى الفصول الثلاثة التالية:

الفصل الأول: في الأحكام العامة للأموال العامة.

الفصل الثاني: في جريمة اختلاس الأموال العامة.

الفصل الثالث: في جريمة الاستيلاء على المال العام.

(١) تتعلق هذه المادة بالاختلاس والاستيلاء الرافقان على أموال أو أوراق شركات المساعدة.

(٢) نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكررا الصادر في ١٩ يونيو ١٩٩١.

الفصل الأول

فى الأحكام العامة للأموال العامة

٣ - الالتزام بالإخلاص للأموال العامة والخاصة والمتعلقة بالوظيفة العامة :

نقصد بالالتزام بالإخلاص للأموال العامة والخاصة المتعلقة بالوظيفة العامة : أن يكون سلوك الموظف العام تجاه الأموال العامة أو الخاصة الموضوعية تحت يده بسبب أو بمناسبة الرابطة الوظيفية يتسم بالأمانة ويخلو من مساس بهذه الأموال أو تلك .

ولقد انبرى المشرع الجنائى لحماية هذا الالتزام من خلال جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر .

وملاحظ أن هذه الحماية تتصف بالخصائص التالية :

١ - التوسع فى مدلول المال محل الحماية .

٢ - ضرورة وجود صلة بين المال محل الحماية والوظيفة العامة .

٣ - التدرج فى التجريم والجزاء طبقا لقدر الإخلال بالالتزام بالإخلاص .

ولما كانت الخصيصة الثلاثة ستتضح من خلال دراسة عقوبات هذه الجرائم؛ فإننا سنكتفى هنا بعرض الخصيصتين الأولى والثانية؛ فى المبحثين التاليين .

المبحث الأول

التوسع فى مدلول المال محل الحماية

٤ - المقصود بالمال العام:

المال لغة هو كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع، أو عروض تجارة؛ أو عقار أو نقود، أو حيوان، والجمع أموال^(١).

وفى القانون، نجد أن القانون المدنى القديم مزج بين لفظى: المال والشيء؛ غير أن القانون المدنى الجديد حرص على الفصل والتمييز بين المال والشيء، فانصرف مدلول المال إلى حق ذو قيمة مالية، أما الشيء chose فينصرف مدلوله إلى محل الحق أى ما يقع عليه، فعلى سبيل المثال: حق الملكية يعتبر «مالاً» فهو حق مالى، أما محل حق الملكية فهو: عقار أو منقول معين، أى «شيء»^(٢).

وفى القانون الإدارى ينصرف اصطلاح الاموال^(٣) إلى كل ما تملكه الدولة والأشخاص الإدارية. وهذه الاموال قد تكون منقولة أو ثابتة (عقارية)، وهى إما كان نوعها تنشطر إلى شطرين:

الأول: الاموال العامة ويطلق عليها اصطلاحاً اسم «الدومين العام» أى الاملاك العامة، وتكتسب هذه الاموال صفتها «العمومية» من كونها تخصص للنفع العام، أى لاستعمال الجمهور مباشرة، كالطريق العام، أو لخدمة مرفق عام

(١) المعجم الوسيط - ج ٢ - ص ٩٢٧ كلمة (مال).

(٢) للمزيد: راجع: الدكتور عبد النعم البهلاوى - مبادئ القانون - الناشر مكتبة سيد عبد الله وهبة -

١٩٦٩/ ١٩٧٠ - بند ١٨٦ - ص ٢٧٦.

(٣) حول هذا الموضوع راجع: الدكتور محمد زهير جمانة - حق الدولة والأفراد على الاموال العامة -

١٩٣٤ - مكتبة عبد الله وهبة - القاهرة. الدكتور توفيق حسن شحاته - مبادئ القانون الإدارى -

ج ١ - دار للنشر للجامعات - ١٩٥٥. الدكتور فؤاد العطار - القانون الإدارى - الطبعة الثالثة - دار

النهضة العربية - ص ٥٣٥ وما بعدها، الدكتور محمد فؤاد مهنا - مبادئ وأحكام القانون الإدارى

١٩٧٣، الدكتور طعيمة الجرف - القانون الإدارى - ١٩٧٠. الدكتور إبراهيم عبد العزيز شبحا - المال

العام فى القانون المصرى والمقارن - رسالة دكتوراه - ١٩٧٥ - مقدمة إلى كلية حقوق القاهرة.

كمرفق السكك الحديدية .

والثانى : الأموال الخاصة، ويطلق عليها اصطلاحا اسم «الدومين الخاص» أى الاملاك الخاصة . وهى أموال تملكها الدولة والأشخاص الإدارية بهدف استغلالها والحصول على ما تنتجه - من موارد مالية - سواء أكانت غلة أو ثمار .

ومثال ذلك : المباني التى تستغلها بعض المصالح استغلالا ماليا كعمارات الأوقاف . غير أن المشرع الجنائى فى حمايته للمال الموضوع تحت يد الموظف العام توسع فى مدلول المال العام المشمول بالحماية الجنائية، كما أمتد أيضا إلى حماية للمال الخاص بالأفراد الذى يكون تحت يد الموظف العام بسبب الوظيفة أو بمناسبتها .

٥ - تقسيم :

وسنبحث فى مطلب أول مفهوم المال العام المشمول بالحماية الجنائية؛ توطئة لبحث الحماية الجنائية للمال الخاص بالأفراد من عبث الموظف العام؛ فى مطلب ثان .

المطلب الأول

مفهوم المال العام

المشمول بالحماية الجنائية

٦ - النص القانونى :

نصت المادة ١١٩ع على أنه :

« يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام هذا الباب^(١) ما يكون كله أو بعضه مملوكا لإحدى الجهات الآتية أو خاضعا لإشرافها أو لإدارتها :

١ - الدولة و وحدات الإدارة المحلية .

٢ - الهيئات العامة والمؤسسة التابعة له .

٣ - الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له^(٢) .

(١) أى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والمعنون اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر .

(٢) ونلاحظ أنه قد تم إلغاء : الاتحاد الاشتراكي - وما يتبعه من مؤسسات . الأمر الذى يجعل هذه الفقرة

غير ذات موضوع .

- ٤ - النقابات والاتحادات.
- ٥ - المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام.
- ٦ - الجمعيات التعاونية.
- ٧ - الشركات والجمعيات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرة السابقة.
- ٨ - أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة.
- ٧ - مناهج التوسع :

وجلى من هذا النص أن المشرع توسع في مدلول المال العام. فهو - أى المشرع - لم يحدده على أساس معيار مستمد من الملكية والمنفعة معا - أو من الملكية فقط^(١)، بل تجاوز ذلك ليشمل المعيار المعتمد عناصر: الملكية والخضوع لإشراف أو إدارة جهة من الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ ع.

ومعنى هذا ومقتضاه أن مفهوم المال العام في عرف القانون الجنائي - فيما يخص موضوع البحث - له ذاتيته الخاصة^(٢)، ويشمل هذا المفهوم مدلول المال العام في القانون الإداري - كما يشمل الأمر العام الأمر الخاص - وأيضا كل الأموال الخاصة المملوكة للجهات الواردة بالمادة (١١٩)؛ والتي نص القانون على اعتبارها أموالا عاما. وكذا الشأن بالنسبة للأموال الخاصة التي تخضع لإشراف أو إدارة إحدى الجهات المذكورة في المادة (١١٩).

والإشراف يقصد به أن تكون لإحدى الجهات سائلة الذكر سلطة رقابية من الناحيتين المالية والإدارية على صرف هذه الأموال باختلاف مظهره^(٣).

(١) الدكتور أحمد رفعت خفاجي - القسم الخاص - ص ١١٥.

(٢) وهذا النهج أيضا صار عليه المشرع الجنائي قبل التعديل الذي جاء به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥. ولذا قضى تطبيقا لذلك بأن ما يقول به الطاعن من (أن أموال الهيئة العامة لقناة السويس ليست أموالا عامة مستندا في ذلك إلى ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ من أن أموال هذه الهيئة تعتبر أموالا خاصة - هذا القول غير سديد لأن الشارع إذ وصف أموال الهيئة بأنها أموال خاصة إنما قصد به أملاك الدولة الخاصة L'État domaine Privé de L'État تتميز لها عن أموال الدولة العامة L'État domaine Public وهي في الحالتين من أموال الدولة التي قصد الشارع حيازتها بما نص عليه في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص باختلاس الأموال الأميرية والقدرة. نفذ ١٧/١/١٩٦١ مجموعة الأحكام ص ١٢ رقم ١٧ ص ١٠٤.

(٣) انظر: الدكتور أحمد رفعت خفاجي - القسم الخاص - بند ١٤٥ - ص ٢٢٤.

ويستوى فى ذلك أن تكون الرقابة سابقة أو معاصرة أو لاحقة على الصرف .
والرقابة السابقة والمعاصرة يمكن أن تتمثل فى اعتماد ممثل إحدى الجهات
المذكورة للصرف، أما الرقابة اللاحقة فمن صورها رقابة الجهاز المركزى
للمحاسبات .

ويقصد بالإدارة كافة الأعمال اللازمة لتنظيم استعمال هذه الأموال^(١)؛ أو
استغلالها، ويكفى فى نظرنا اشتراك إحدى الجهات المنصوص عليها فى المادة
(١١٩) فى جانب من هذه الأعمال، ولا يشترط أن تستقل - دون سواها -
بكافة هذه الأعمال .

٨ - انتقاد التوسع فى مدلول المال العام :

ويلاحظ جانب من الفقه على هذا البيان التشريعى الذى أورده المادة (١١٩)
ع) للأموال العامة أنه يتميز (بوسعه البالغ فى تحديد مدلول «المال العام» بما
يجاوز العلة من تقرير الحماية المغلفة للأموال المخصصة للنفع العام)^(٢) .

٩ - رأينا فى الموضوع :

ونلاحظ من جانبنا على هذه الملحوظة أمرين :

الاول : أنها ركزت على طبيعة المال المعتدى عليه، واعتبرت أن الحماية
الجنائية المغلفة لا تنصرف إلى الأموال المخصصة للنفع العام .

(١) راجع : الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - بند ١٤٥ - ص ٢٢٤ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ١١٨ - ص ٨٤ . وقرب هذا :

الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - بند ١٤٥ - ص ٢٢٤ . حيث يرى أن وهذا التوسع
يخل بميزان التجريم والعقاب الذى يجب أن يتوقف على مدى أهمية المصلحة الاجتماعية للمعتدى
عليها وهى مصلحة متفاوتة باختلاف أهمية أموال الجهات المنصوص عليها فى المادة ١١٩ ع بالنسبة
للاقتصاد القومى .

كما يرى بعض الفقه أنه ولا عذر للمشرع فيما أورده من تعديل على مدلول المال العام إلا حرصه
على تعقب كل صور العدوان عليه . وقد دفعه ذلك الحرص إلى الإخلال بالتناسق الواجب - فى معنى
المال العام - بين أبواب الكتاب الثانى من قانون العقوبات من ناحية وبين هذا القانون والقانون المدنى
والإدارى من ناحية أخرى ، الدكتور نبيل مدحت سالم - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص -
الطبعة الخامسة - دار النهضة العربية بالقاهرة - بند ١٤ ص ١٢١ .

غير أن هذه الاعتراضات جميعها مردود عليها على النحو الموضح تفصيلا فى المتن .

والثاني: أن هذا المدلول للمال العام يتفق وما يتفياه المشرع من إضفاء حمايته الجنائية عليه؛ إذ أنه - كما هو معروف - لكل قانون مجاله ونطاق إعماله، فلأمندوحة من أن يكون للمال العام في نطاق القانون الجنائي مفهوما مغايرا لما استقر عليه القانون الإداري. لاختلاف فلسفة ووكائز كلا القانونين.

وفي اعتقادنا أن المشرع الجنائي بتوسعه في مفهوم المال العام؛ إنما يحمي - بالدرجة الأولى - الرابطة الوظيفية. فهو - أي المشرع - يرمى إلى حماية الثقة والأمان المتطلب توفرهما فيمن يشغل الوظائف العامة، كما يحمي مصالح الإدارة العامة التي تستلزم عدم توجيه الأموال - التي تكون موضوعة تحت يد الموظف العام - إلى أغراض تغاير ما ترمى إليه الإدارة العامة من أهداف تحقق المصالح العام.

وجلى من ذلك أن التوسعة التي ذهب إليها المشرع في تحديده لمدلول المال العام تجدد مبررها في حماية الوظيفة العامة ذاتها والإخلاص المطلوب من الموظف العام تجاه الرابطة الوظيفية.

فالنظرة الجنائية للموظف العام تركز على حماية نزاهة الوظيفة العامة أي حماية ثقة جمهور الناس في عدالة الدولة وحيادها وشرعية أعمالها^(١). فالموظف العام هو ممثل للدولة في مواجهة الناس. لذا لزم أن تتوافر فيه: صفات الأمانة والثقة والحياد.

غير أن الواقع العملي قد يؤدي إلى التحاق أشخاص بالوظائف العامة غير جديرين بهذه الثقة؛ ومن هنا جاءت النصوص الجنائية التي تجازى على كل اعتداء على المال العام - بمفهومه الواسع في القانون الجنائي - لتحول دون اقتحام غير الأمانة للوظائف العامة^(٢)، أو بمعنى آخر تحول بين غير المخلصين للرابطة الوظيفية والوظائف العامة. أو على الأقل تجعلهم ينالون جزاء عدم إخلاصهم.

(١) في هذا المعنى: الدكتور مراد رشدي - الاختلاس في جرائم الأموال - رسالة دكتوراه مطبوعة -

١٩٨٧ - بند ١٣٩ - ص ١٨٧.

(٢) في هذا المعنى: المرجع السابق - بند ١٣٩ - ص ١٨٨.

المطلب الثالث

حماية المال الخاص بالأفراد

من الموظف العام

١٠ - إجمال :

لم يقف المشرع الجنائي في حمايته للرابطة الوظيفية عند حد التوسع في مدلول المال العام، بل تجاوز ذلك إلى حماية المال الخاص الموضوع تحت يد الموظف العام بسبب الوظيفة العامة أو بمناسبتها .
ويبرز ذلك - على وجه الخصوص - في جرمتي الاختلاس والغدر .

١١ - اختلاس المال الخاص :

فبالنسبة لجرمة الاختلاس، ولكن كان الأصل أن يكون المال المختلس مالا عاما يقع في حيازة الموظف بسبب وظيفته، إلا أن هذا الأصل لا يستبعد إمتداد الحماية - التي انطوت عليها جرمة الاختلاس - إلى المال الخاص؛ طالما وجد في حيازة الموظف العام بسبب وظيفته، فإن اختلسه طبقت عليه نصوص الاختلاس، وأساس ذلك مرده إلى علة التجريم التي تنصرف - ليس فقط إلى حماية أموال الدولة والأشخاص المعنوية والعامة، وإنما أيضا - إلى حماية الثقة فيها؛ التي يزعزعها اختلاس موظف خائن لمال سلمه إليه مالمه ثقة فيه؛ وفي الدولة التي يحمل باسمها (٢٧).

(١) انظر: الدكتور محمود نجيب حسني: تقسيم الخاص - بند ١٢٨ - ص ٩٨ . وقرب هذا: الدكتور يسر أنور على والدكتورة نبال عثمان - تقسيم الخاص - بند ١٤٢ - ص ١٧٥ .
(٢) راجع: نقض ١٩٤١/٣/٢١ - مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٤٠ ص ٤٣٤ . وفيه تقول محكمة النقض إن الأموال للمالك على اختلاسها بمقتضى المادة ١١٢ سلمت للمأمور المختص بمقتضى وظيفته . وانظر أيضا: نقض ١٩٤٦/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ٢٥٧ ص ٢٥٣ . وفيه تقول المحكمة: «متى كانت المحكمة حين أدانت المتهم (صراف) في جريمة الاختلاس الماتق عليها بالمادة ١١٢ عقوبات قد أثبتت أن الأموال التي اختلسها كانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته، فلا يهم بعد ذلك ألا يكون قد قيد هذه الأموال في دفاتر الحكومة وأوراقها التي تحت يده، كما لا يهم أن تكون وقت اختلاسها مملوكة للأفراد أو للحكومة، فإن نص تلك المادة =

فاختلاس المال الخاص - مثله مثل اختلاس المال العام - المسلم للموظف العام بسبب وظيفته ينم عن إخلال الموظف العام بالتزامه بالإخلاص للرابطة الوظيفية؛ التي تفرض عليه - ضمن ما تفرض - إخلاصه للأموال الموضوعة تحت يده بسبب الوظيفة.

١٣ - جريمة الغدر والمال الخاص:

أما بالنسبة لجريمة الغدر^(١)، فهي تحمي حقوق الأفراد على أموالهم تجاه إساءة استغلال السلطة، فهذه الجريمة تحمي الثقة في الدولة؛ التي تتزعزع - بلا شك - عندما يمارس بعض الموظفين سلطاتهم باسم الدولة لإجبار الأفراد بما لم يجبرهم عليه القانون^(٢).

فاقتضاء ما ليس مستحقاً أو ما يزيد على المستحق من ضرائب أو رسوم أو غيرها من المواطنين من شأنه أن يخل بمبدأ مساواة المواطنين في تحمل الأعباء المالية العامة، كما أن ذلك يجور على الحقوق المالية للأفراد، ولا يقدح في ذلك أن تقع الجريمة بدافع من الحرص على مصالح الدولة والرغبة في زيادة مواردها^(٣). لأن نبل الغاية لا تنفي القصد الجنائي.

- صريح في عدم التفرقة بين الأموال الأميرية والأموال المخصوصة. وانظر كذلك: ١٩٤٥/٦/٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ - رقم ٥٩٢ - ص ٧٢٨، ١٩٥٢/٥/٢٠، مجموعة أحكام النقض من ٣ رقم ٥٢٩ ص ١٩٨٤/٤/١٥، ١٩٥٧/٤/٨ رقم ١١٤ ص ١٩٦١/٦/٢٦، ١٩٦٨/٦/١٢ رقم ١٤٩ ص ١٩٨٤/٧/١٤، ١٩٧٣/٧/٣٥ رقم ١٣٢ ص ٥٨٥، ١٩٧٢/٣/٥، ١٩٧٢/٣/٢٣ رقم ٦٧ ص ١٩٨٦/٢/١٧، ١٩٦٩/٢/٢٠ رقم ٥٧ ص ٢١٦.

(١) إذ تنص المادة ١١٤ من قانون العقوبات على أنه: «كل موظف عام له شأن في تحصيل الضرائب أو الرسوم أو الموائد أو الغرامات أو نحوها، طلب أو أخذ ما ليس مستحقاً أو ما يزيد على المستحق مع عمله بذلك يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن». وهذه المادة تقبل المادة ١٧٤ من قانون العقوبات الفرنسي والمادة ٣١٧ من قانون العقوبات الإيطالي. راجع: Manzini, p. 198.

(٢) في هذا المعنى: الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ١٧١ ص ١٢٠ وما بعدها. الدكتور يسر أنور على والدكتور آمال عثمان - بند ١٧٤ ص ٢١٤.

(٣) في هذا المعنى:

Carson: art. 174, no. 47.

وبأضاً: الدكتور نبيل مدحت سالم - القسم الخاص - بند ١٥٨ ص ١٩١.

وليست جريمة الغدر تمثل فحسب إنتهاكا للإلتزام بالإخلاص للرابطة الوظيفية، وإنما هي تمثل - في الوقت ذاته - إنتهاكا للشرعية فهي تفتت على مبدأ دستوري هام ألا وهو «مبدأ قانونية الضريبة»^(١).

إذ أن أخذ الموظف لغير المستحق من الضرائب والرسوم أمر يجعل اقتضاءها مرهونا بإرادة الجاني الذي يحدد مقدارها وقيمتها طبقا لهواه دون التقيد بنصوص القانون وأحكامه.

هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى يمكننا القول: إن المشرع الجنائي بنصه على تجريم الغدر والمعاقبة عليه، يحمي - فضلا عن الإلتزام بالإخلاص للرابطة الوظيفية - الإلتزام بالإخلاص للشرعية والإنسانية؛ ذلك الإلتزام الذي يفرض - فيما يفرض - على كل إنسان احترام حقوق الغير وعدم المساس بها بدون مقتضى.

(١) نصت على هذا المبدأ المادة ١١٩ من الدستور بقولها: «إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعنى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون، ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم إلا في حدود القانون».

المبحث الثانى

الصلة بين المال

محل الحماية الجنائية والوظيفة العامة

١٣ - إجمال :

لكى يتوفر إخلال بالإلتزام بالإخلاص للرابطة الوظيفية يتعين أن توجد صلة بين المال محل الحماية الجنائية والوظيفية العامة؛ وقد تصل هذه الصلة إلى قوة ارتباط السبب بالنتيجة أو المسبب، وقد يُكتفى - فحسب - بقوة إرتباط الأمر بمناسبةه .

والمشرع الجنائى فى حماية الإلتزام بالإخلاص للاموال الموضوعة تحت يد الموظف العام؛ افترض - فى بعض صور هذه الحماية - ضرورة وجود المال فى الحياة الناقصة للجائى لسبب الوظيفة، أو أن يكون تسليم المال محل الجريمة بسبب الوظيفة .

وتراوحت طريقة التعبير عن هذا الشرط بين صورتين: الاولى صريحة، والثانية ضمنية .

وستعرض لهذين الصورتين فى المطلبين التاليين .

المطلب الأول

الاشتراط الصريح لوجود صلة

بين الوظيفة والمال محل الحماية الجنائية

١٤ - الاشتراط الصريح ومنطوق المادة ١١٣ع :

ومن صور التعبير الصريحة لهذا الشرط ما نصت عليه المادة (١١٢ع) صراحة بشأن ضرورة وجود المال محل الاختلاس فى حيازة الموظف بسبب

وظيفته.

وهذا ما عير عنه المشرع الفرنسي في المادة ١٦٩ من قانون العقوبات بقوله:

(Qui étaient entre ses mains en vertu de ses fonction)

ويفترض هذا العنصر أمرين:

الأول: أن يكون المال في الحيازة الناقصة للجاني.

والثاني: أن تكون هذه الحيازة نتيجة مباشرة للرابطة الوظيفية.

١٥ - الحيازة الناقصة :

وتعني الحيازة الناقصة أن للجاني السيطرة الفعلية بموجب صفته القانونية^(١) المستمدة من مركزه القانوني بوصفه موظفا عاما.

وتتراوح سيطرة الموظف العام على المال بين مجرد المحافظة عليه ورعايته إلى أن يسلم إلى موظف آخر، أو إلى من يحدددهم القانون من أصحاب الحق فيه؛ وبين استعمال المال أو التصرف فيه على الوجه الذي يبينه القانون، أما الصفة القانونية فيقصد بها أن ما يمارسه الموظف العام من مظاهر السيطرة الفعلية على المال إنما يتم بترخيص من القانون أو أمره^(٢) أو اللوائح والتعليمات المنظمة للأحكام الخاصة بهذا المال^(٣).

ومؤدى هذا ومقتضاه أن الموظف العام يحوز المال باسم الدولة ولحسابها فالوظف ليس صاحب ثقة أصلية على الشيء فهو يلتزم برده أو باستعماله أو

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ١٣٩ - ص ٩٨.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ١٣٩ - ص ٩٨ وما بعدها.

(٣) ولقد قضى بأن صفة مأمور التحيل تتحقق متى كان تسليم المال للموظف حاصلًا بمقتضى قانون أو قرار أو لائحة أو مرسوم أو تعليم أو تكليف كتابى أو شفوى، بل يكفي عند توزيع الأعمال في السلطة الحكومية أن يقوم الموظف العام بعملية التحصيل وفى قيامه بذلك وتسليمه دفاتر قسائم التحصيل ما يكتسبه هذه الصفة ما دام لم يدع بأنه أقحم نفسه على العمل وأنه قام متطفلا أو متفضلا أو ضوليا سواء يتهاون من رؤسائه أو زملائه أو بإعفاء منهم. نقض ١٩٦١/٤/٤ مجموعة أحكام النقض - س ١٢ رقم ٧٩ ص ١٣٧، ١٩٦١/٢/٢٠ رقم ٤٥ ص ٢٥١.

التصرف فيه طبقا لما يقرره القانون^(١).

أما فيما يتعلق بكون حيازة المال نتيجة طبيعية أو مباشرة للرابطة الوظيفية؛ فمؤدى ذلك أن الأشياء المختلسة قد سلمت إلى الجانى بسبب وظيفته. وهذا ماكانت تنص عليه المادة ١١٢ قبل تعديلها حيث جاءت عباراتها الفرنسية على النحو التالى:

(était entre ses mains en virtue de ses fonctions).

بمعنى وجدت بين يديه بمقتضى وظيفته؛ فيمتاز هذا التعبير بكونه أوفى بالغرض^(٢) المطلوب.

ولا يعنى هذا الشرط أن يكون المال تم تسليمه للموظف العام تسليمًا فعليًا؛ إذ يكفي أن يوجد فى حيازته بسبب وظيفته^(٣).

ولذا فانه ليس لازما أن يسلم الشيء إلى الموظف، إذ تقوم الجريمة أيضا، حتى ولو كان الموظف قد أخذ الشيء بنفسه ورغم عن إرادة صاحبه؛ طالما كان من مقتضيات وظيفته أن يأخذ الشيء على النحو المتقدم^(٤).

ولذا يعد مرتكبا لجريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ ع مامور الضبط القضائى الذى يقوم بتفتيش منزل متهم فى جريمة؛ فيضبط به بعض الأشياء المتصلة بهذه الجريمة فيقوم باختلاسها^(٥).

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ١٤٩ - ص ٩٩.

(٢) راجع: الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٤٢ - ص ٤٨.

(٣) راجع: الأستاذ أحمد أمين - شرح قانون العقوبات الأملى ص ٦٢. الدكتور محمود محمود مصطفى -

القسم الخاص - بند ٤٣ ص ٨٤. الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ١٣٩ ص

١٠٠. الدكتور عمر السعيد رمضان - بند ٦٨ - ص ٦٤ وما بعدها. الدكتور عبد المهيم بكر - ص

١١٩. الدكتور أحمد صبحي المطاوع - ص ١٣٨.

وأخيرا: نقض ١٩٦٩/٢/٢ مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ٢٠ رقم ٤٦ ص ٢١٢،

١٩٦٦/١٢/٢٩ - ص ٢٠ رقم ٣٠٦ ص ١٤٨٤، ١٩٧٤/٦/٣٠ ص ٢٥ رقم ١١٧ ص ٥٤٦.

(٤) انظر: المرجع الموضع السلفين.

(٥) راجع: الدكتور عمر السعيد رمضان - القسم الخاص بند ٦٨ ص ٦٤ وما بعدها.

ولا يقدح في قيام جريمة الاختلاس أن يكون المال المتحصل « محل الاختلاس » ثم وجوده في حيازة الموظف العام بإجراءات باطلة^(١)، كان يدفع رجل الشرطة بعدم تطبيق نص الاختلاس عليه بمقولة أن حصوله على المال « إنما كان بناء على تفتيش باطل أجراه هو مع عدم صدور إذن به من نيابة »^(٢).

ومتى كان المال في حيازة الموظف بسبب وظيفته بالمعنى المتقدم، لا يهم - بعد ذلك - أن يتم تسليم المال بإيصال، أو بدون إيصال على الإطلاق^(٣). وإن وجد الإيصال لا يهم أن يكون رسميا أو عرفيا^(٤). كما يستوى أن يتم إدراج هذا المال وإثباته بالدفاتر الرسمية أو ألا يتم إدراجه به^(٥). كما يستوى أن تكون الجهة الإدارية قامت بتحصيله مرة أخرى على اعتبار أنه لم يصل خزانتها أم لم تحصله^(٦). ويستوى كذلك - أن يكون المال عاما أم خاصا^(٧)، فكل ذلك لا يؤثر - إيجابيا أو سلبيا - في توفر الأركان القانونية لجريمة الاختلاس.

إذا كانت تلك هي أبعاد وجود علاقة أو صلة بين المال محل الاختلاس والوظيفة؛ فإن من الأهمية بمكان أن يتصدى الحكم لبيان وجود هذه العلاقة من عدمه، فإن اقتنع بوجودها - مع توافر سائر أركان وعناصر جريمة الاختلاس -

(١) راجع: الدكتور عبد الرحمن علام - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الجرائم المضرة بالمصلحة العامة - الجزء الثاني - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٩٠/١٩٩١ - بند ١١٧ ص ١١٣.

(٢) نقض ١٩٤٠/٣/٢٥ - مجموعة القواعد التي قررتها محكمة النقض - ج ٥ رقم ٨٨ ص ١٦٠.

(٣) نقض ١٩٣٧/١/١١ - مجموعة القواعد التي قررتها محكمة النقض في خمسة وعشرين عاما - الجزء الأول - رقم ٢ - ص ١٥٢، ١٢/٢٦، ١٩٣٨ - رقم ٥ بنفس الصفحة، ١٩٥٥/٥/٣١ - رقم ٦ بالصفحة ذاتها.

(٤) نقض ١٩٣٨/٣/٢٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ رقم ٣١٨ ص ٤١٣.

(٥) نقض ١٩٣٢/٣/٢٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ رقم ٣٢٨ ص ٤٨٩، وانظر أيضا: نقض ١٩٥٢/٥/٢٠ - مجموعة أحكام النقض - ص ٣ رقم ٣٧٦ ص ٩٨٤.

(٦) راجع: الدكتور نبيل مدحت سالم - القسم الخاص - بند ١٣١ ص ١٥٤. الدكتور أحمد صبحي العطار - القسم الخاص - ص ١٣٩.

(٧) نقض ١٩٤٦/١٢/١٦ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ رقم ٢٥٧ ص ٢٥٣، ١٩٤٥/٧/٤ - ج ٦ رقم ٥٩٢ ص ٧٢٨، ١٩٦٩/٢/٣ - مجموعة أحكام النقض ص ٣٤ رقم ٧١ ص ٢١٢.

قضى بإدانة الفاعل بجريمة الاختلاس؛ وإلا فلا^(١).

١٦ - الإلتزام بالإخلاص والارتباط السببي بين تسليم المال والوظيفة :

جلى من ذلك أن اختلاس المال المسلم بسبب الوظيفة يمثل انتهاكا صارخا للإلتزام الموظف العام بالإخلاص للرابطة الوظيفية التي جعلته محلا للثقة في أن يمثل الدولة ويعمل لحسابها، والثقة في أنه توضع في حيازته أموالا عامة أو خاصة بسبب هذه الرابطة الوظيفية، إذا أن انصراف نية الموظف العام في أن ينقل هذا المال إلى ذمته، أمر مخجل - بلا جدال - للامانة التي افترضها المشرع في كل موظف عام^(٢).

(١) انظر: نقض ١٦٢/١ - مجموعة أحكام النقض - س ١٢ رقم ٦ ص ٢٣، ١٥/٣/١٩٨٣ - س ٣٤ رقم ٧١ ص ٣٥٥.

(٢) وفي هذا للضمير تقول محكمتنا العليا: « يبين من الرجوع إلى اصل تشريع المادة ١١٢ للعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وهي للقبالة للمادة ١٠٠ ع الصادر ١٨٨٣ والمادة ٩٧ ع الصادر سنة ١٩٠٤ وللمادة ١١٢ ع الصادر سنة ١٩٣٧ أن هذا النص ظل على اصله اشترط أن تكون الاشياء مسلما إلى الموظف بسبب وظيفته، وقد جاءت الصيغة بهذا الركن بعبارة:

qui étaient entre ses mains en virtue de ses fonctions

وهو التعبير نفسه الذى يستعمله المشرع الفرنسى عند صياغة المادة ١٦٩ ع التى أخذت عنها المادة ١١٢ من قانون العقوبات للمصرى، وأن هذا التعبير من الشارح لأية على أنه لم يكن مراده عند وضع النص أن يجعل الاختلاس مقصورا على الحالة التى يكون فيها الشيء قد سلم إلى الموظف تسليما ماديا، وإنما أراد أن يجمع إلى هذه الصورة الحالات التى يكون فيها عمل الموظف قد اقتضى وجود الشيء بين يديه وفرض العقاب على الموظف بالاكتمان على حفظ الشيء، وهو صورة خاصة من صور خيانة الامانة لا شبه بينهما وبين الاختلاس الذى نص عليه الشارح في باب السرقة... وإذا كان ذلك وكان الشارح عند استبدال النص الحالي للمادة ١١٢ بالنص السابق لم يجعله مقصورا - كما كانت الحال في النص السابق على مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الامناء على الودائع أو الصيارفة للتوطين بحساب المنقود، بل اطلق حكم النص ليشمل كل موظف عام يختلس مالا مما تحت يده متى كان مسلما إليه بسبب وظيفته، وهذا التعبير الأخير هو الذى كان مستقرا عند صياغة هذه المادة منذ أول وضعها، وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ أنه رؤى في صياغة المواد الجديدة ما انتهت إليه لجنة تعديل قانون العقوبات في مشروعها مع إضافة مواد أخرى يستكمل بها مافات اللجنة استكمالها من نواحي النقص وتعديل بعض المواد الأخرى من مشروع اللجنة لتلائم روح العهد الحاضر وتحقق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والإنقاذ والحفاظ على أموال الدولة وعدم التفریط، فإن تأويل التسليم المشار إليه في النص بالأخذ المادى وحده فيه تضيق للمدى الذى -

المطلب الثاني

الاشتراط الضمنى للصلة

بين الوظيفة العامة والمال محل الحماية الجنائية

١٧ - إجمال :

لم يكتف المشرع بالاشتراط الصريح لوجود صلة بين المال محل الحماية الجنائية والوظيفة العامة، بل اشترط ذلك ضمنيا فى جرائم عدة منها:

١ - جريمة الغدر.

٢ - جريمة الإضرار العمدى بالأموال والمصالح.

٣ - جريمة الإخلال بنظام توزيع السلع.

٤ - جريمة تخريب الموظف المال العام أو المال المعهود به إلى الجهة العامة.

٥ - جريمة الإهمال فى صيانة أو استخدام للمال العام.

٦ - جريمة التزيع.

وهذه الجرائم جميعها تمثل صورا لجانب من انتهاكات التزام الموظف العام بالإخلاص للرابطة الوظيفية.

- يشمله لتطبيقه، وهو ما لا يتفق مع الاتجاه الذى اوضح عنه المشرع فى المذكرة الإيضاحية ولا مع ما قصده عند وضع النص من أن تجرم الاختلاس والعقاب عليه لا يستلزم كما هو مبين فيما سبق سوى وجود الشيء فى حفظ الموظف الذى عهد إليه به، يستوى فى ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يكون بين يديه بمقتضى وظيفته، ولا يسع محكمة النقض وهى تعرض لتفسير المادة ١١٢ إلا أن تشير كما سلف القول إلى أن الاختلاس المذكور فى تلك المادة - باعتباره صورة خاصة من صور خيانة الأمانة - يقع تاما متى وضحت نية الحائز فى أنه يتصرف فى الشيء الموكل بحفظه تصرف للمالك لحرمان صاحبه منه^٥. نقض ١٩٧٤/٦/٣ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٥ رقم ١١٧ ص ٤٥٦.

١٨ - أولاً: جريمة الغدر:

الصلة بين الوظيفة العامة وقيام جريمة الغدر^(١) الملح إليها المشرع المصري في نص المادة ١١٤ عقوبات - التي تقابل المادة ١٧٤ من قانون العقوبات الفرنسي - حينما قرر أن كل موظف عمومي له شأن في تحصيل الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب أو نحوها طلب أو أخذ ما ليس مستحقاً أو ما يزيد على المستحق مع علمه بذلك؛ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

إذ يفترض هذا النص أن الجاني في هذه الجريمة له صفة وظيفية معينة، فهو (أولاً) من الموظفين العموميين أو ممن يعتبرون في حكمهم وفقاً لنص المادة ١١١ عقوبات. وهو (ثانياً) له شأن في تحصيل الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب أو نحوها. وهذه الصفة الوظيفية - بشقيها - هي التي تتيح له أخذ أو طلب غير المستحق أو ما يزيد على المستحق.

وجلى من ذلك أن الجاني استخدم المظاهر الوظيفية في إجبار صاحب المال محل الحماية الجنائية - وهو مال خاص بطبيعة الحال - على إعطائه إياه، أو بالأقل مطالبته بذلك. ولا يخفى ما في ذلك من إساءة لسلطات الوظيفة، وإهدار للثقة في الدولة التي تُستغل من جانب بعض مَنْ يعملون باسمها لإجبار الأفراد؛ بما لم يجبرهم عليه القانون^(٢). الأمر الذي يمثل انتهاكاً - من جانب الموظف العام، محل البحث - للالتزام بالإخلاص للرابطة الوظيفية.

١٩ - ثانياً: جريمة الإضرار العمدي بالأموال والمصالح:

تطلب المشرع وجود صلة بين الوظيفة العامة والمال موضوع الحماية الجنائية للمادة ١١٧ مكرراً بقوله: «كل موظف عام خرب أو أتلف أو وضع النار عمداً

(١) ويطلق على هذه الجريمة في الاصطلاح الفرنسي Concussion وهو مأخوذ من كلمة لاتينية هي: Concussio وتعني السلب أو النهب extortion. ويعترض البعض على استخدام المشرع المصري للفظ: (الغدر) للتعبير عن هذه الجريمة. للمزيد: راجع: الدكتور أحمد رفعت خلفي - القسم الخامس - ص ١٦٨.

(٢) الدكتور محمود مجيب حسني - القسم الخامس - بند ١٧١ ص ١٢١.

فى أموال ثابتة أو منقولة أو أوراق أو غيرها للجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله؛ أو للغير متى كان معهودا بها إلى تلك الجهة... .

وجلى من هذا النص أن الأموال أو المصالح محل الحماية الجنائية تتصل بالوظيفة العامة بثلاثة وجوه^(١):

* الوجه الأول: أن تكون هذه الأموال أو المصالح مملوكة للجهة التى يعمل بها الجانى. أى مملوكة للدولة و الأشخاص المعنوية العامة؛ أو أية جهة أخرى من تلك التى تعتبر أموالها أموالا عامة وفقا للمادة ١١٩ عقوبات.

* الوجه الثانى: أن تكون هذه الأموال أو المصالح مملوكة لجهة يتصل بها الموظف بحكم وظيفته. ويستوى فى ذلك أن تكون هذه الجهة عامة أو خاصة^(٢).

كل ما هنالك أنه يجب أن يكون اتصال الأموال أو المصالح المشار إليهما بهذه الجهة بحكم وظيفته العامة لا بناء على علاقاته الشخصية^(٣).

ولم يشأ المشرع - بل لم يكن يستطيع - أن يحصر صور أو كيفية هذا الاتصال^(٤) وعلى كل حال، فانه من المتصور أن يكون الاتصال بهدف الإشراف أو الرقابة على سير العمل بالجهة محل الاتصال، أو بهدف تنفيذ بعض الاعمال التى تقتضيها وظيفته، وليس بشرط التواجد الفعلى فى هذه الجهة، إنما يكفى

(١) ولا تختلف المادة ١١٦ مكررا عن المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات فهما يتطلبان نوع واحد من الصلة بين الوظيفة والأموال والمصالح محل الحماية الجنائية، ألا وهو: أن تكون هذه الأموال والمصالح مملوكة للجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو بمصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة.

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٦٣ - ص ٩٧، الدكتور عمر السيد رمضان - القسم الخاص بند ٩٤ - ص ٨٧. الدكتور يسر أنور على والدكتورة آمال عثمان - القسم الخاص - بند ٢٠٠ ص ٢٤٥، الدكتور نبيل مدحت سالم - القسم الخاص - بند ١٨٦ - ص ٢٢٢. وفى هذا المعنى: الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص - بند ١٨٦ ص ٢٩٦ - وقارن: الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ١٩٥ ص ١٣٦.

(٣) ومعنا فى ذلك: الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص - بند ١٨٨ - ص ٢٩٦.

(٤) قارن: الدكتور يسر أنور على والدكتورة آمال عثمان - القسم الخاص - بند ٢٠٠ - ص ٢٤٤.

أن يكون فى مقدور الجانى إصدار الأوامر أو القرارات التى يلتزم العاملون فى هذه الجهة بتنفيذها، أو أن يكون له سلطة التصرف فى أموال أو مصالح مملوكة لهذه الجهة^(١).

ولا يهم - بعد ذلك - أن يكون هذا الاتصال دائماً، أو مستمراً، أو مؤقتاً بفترة زمنية معينة، أو بجهة محددة، طالما يتصف بكونه رسمياً، أى ليس بهدف تحقيق أغراض خاصة^(٢)، سواء للجانى أو لغيره.

• الوجه الثالث : أن تكون الأموال أو المصالح خاصة بالأفراد ومعهود بها إلى إحدى الجهات المشار إليها فى الوجهين الأول والثانى.

إذ أن المشرع قد يسند إلى جهة عامة معينة - بحكم اختصاصها أو مركزها الواقعى - ضرباً من القوامة على جانب من الأموال أو المصالح الخاصة بالأفراد^(٣)، بهدف حفظها أو إدارتها باسمهم ولحسابهم؛ كما هو الحال بالنسبة لأموال الأفراد الموضوعة تحت الحراسة^(٤).

ولا تخفى الحكمة من امتداد الحماية الجنائية لهذه الأموال والمصالح الخاصة، فنشاط هذه الأموال إنما يتصل بخطة التنمية الاقتصادية القومية والتنظيم الجديد للمجتمع؛ الذى يوجب على كل فرد ضرورة التزام الحيطة والحرص على الأموال والمصالح العامة أو الخاصة حرصه على أموال ومصالحه الشخصية^(٥).

ويعنى آخر هذه الأموال والمصالح الخاصة لها وجهة عامة، مؤثرة فى الصالح العام للمجتمع، بحكم نشاطها العام.

٢٠ - الالتزام بالإخلاص وهذه الجريمة :

ولست بحاجة إلى إيضاح مدى الانتهاك الصارخ لجريمة الأضرار بالأموال

(١) راجع: الدكتور يسر أنور على والدكتورة أمال عثمان - بند ٢٠٠ ص ٢٤٤ وما بعدها.

(٢) راجع: الدكتور يسر أنور على والدكتورة أمال عثمان - بند ٢٠٠ ص ٢٤٥.

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ١٩٥ ص ١٣٦.

(٤) راجع: الدكتور نبيل مدحت سالم - القسم الخاص - بند ١٨٦ ص ٢٢٢.

(٥) نقض ١٩٦٦/٤ - مجموعة أحكام النقض - ص ١٨ - ع ٢ - رقم ٩٤ - ص ٤٩١.

والمصالح المنصوص عليها بالمادة ١١٦ مكرراً، فاعتداء الموظف العام على مثل هذه الأموال والمصالح إنما يتطوّل على الحسبة والحيانة في مواجهة الدولة^(١). كما يكشف عن نفسه الإنتقامية^(٢) تجاه الوظيفة العامة، فالموظف العام يعادى الأموال والمصالح التي يتصل بها كنتيجة لوضعه الوظيفي ويأتى سلوكا يضر بها، حتى دون أن يعود عليه نفع شخصي^(٣).

ومثل هذا الموظف يعد خائناً للوظيفة العامة، منتهكاً للالتزام بالإخلاص للرابطة الوظيفية، التي تلزمه بالإخلاص للأموال والمصالح الذي يتصل بها نتيجة لوضعه الوظيفي.

٢١ - ثالثاً: جريمة الإخلال بنظام توزيع السلع:

أشارت المادة ١١٦ من قانون العقوبات إلى الصلة بين المال محل الحماية الجنائية والوظيفة العامة بقولها: «كل موظف عام كان مسؤولاً عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها وفقاً لنظام معين فأخل عمداً بنظام توزيعها...».

فالساسة الاقتصادية للبلاد قد تفرض «دعم» بعض السلع وتوزيعها وفقاً لنظام معين، أو السيطرة على توزيع سلعة معينة بحيث لا يترك الأفراد فرصة لمجشع التجار^(٤).

ومعنى هذا ومقتضاه أن الإخلال بتوزيع سلعة معينة مؤاده أن يذهب المال العام المتمثل في قيمة الدعم الموجه لهذه السلعة إلى من لا يستحق من المواطنين، كما قد يؤدي هذا الإخلال إلى جعل السلطة الوظيفية المملوكة للموظف العام - بحكم أنه مسؤول عن توزيع سلعة أو عهد إليه بتوزيعها طبقاً

(١) راجع:

CHAUVEAU "Adolphe" et HÉLIE "Faustin": Théorie du code pénal, 6ème édition annotée, pris 1887-1906, tome 2, no. 824, p. 606.

(٢) راجع: الدكتور أحمد رفعت خلفاوي - القسم الخاص - ص ١٨٧.

(٣) إذ أن المشرع لم يشترط أن يعود على الموظف العام نفع شخصي، راجع: الدكتور أحمد رفعت خلفاوي

- القسم الخاص - ص ١٨٧.

(٤) الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ١٩٩ ص ١٣٧ وملمعها.

ولا مراء فى أن هذا السلوك من الموظف العام ينم - بجلاء - عن انتهاكه
لإلتزامه بالإخلاص للرابطة الوظيفية، وللأموال العامة.

٢٢- رابعا: جريمة تخريب الموظف (المال العام أو المال المعهود به
إليه):

لا تختلف الصلة بين المال العام محل الحماية الجنائية فى هذه الجريمة وبين
الوظيفة العامة عن الصلة التى يتطلبها المشرع فى جرائم أخرى مثل: جريمة
الأضرار العمدى بالمال العام أو المال الخاص (المادة ١١٦ مكرره١).

وهذه الصلة - المشار إليها - مضمونها أن يكون المال مملوكا للجهة التى
يعمل بها الموظف العام أو يتصل بها بحكم عمله، أو مملوكا للغير متى كان
معهودا به إلى تلك الجهة.

غير أن المشرع فى المادة ١١٧ مكررا عقوبات (المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٧٥) آثر أن يوضح أن الحماية الجنائية تشمل كافة أنواع الأموال بقوله «كل
موظف عام خرب أو أتلف أو وضع النار عمدا فى أموال ثابتة أو منقولة أو أوراق
أو غيرها...»

والواقع أن هذا التفريد لأنواع الأموال المشمولة بالحماية الجنائية ينبىء عن
مدى حرص المشرع الجنائى فى امتداد حمايته الجنائية لكافة الأموال العامة
والخاصة ذات الصلة بالوظيفة العامة - على النحو السابق بيانه - سواء تجسدت
فى صورة عقار أم منقول، أيا كانت قيمة أو شكل هذا المنقول، الأمر الذى دفعه
أن ينص على «الأوراق» ضمن مفردات الأموال موضوع الحماية الجنائية.

وحرص المشرع هذا يلاحظ عليه أمرين:

الأول: أن نص المادة ١١٧ مكررا برمته غير مبرر وأنه من ناحية الفن
التشريعى^(١) - تغنى عنه نصوص المواد ٨٩ مكررا، ٢٥٢ مكررا، ٣٦١
مكررا(أ) التى أضيفت بمقتضى نفس القانون الذى أضاف م ١١٧ مكررا - رقم

(١) راجع: الدكتور أحمد صبحي العطار - القسم الخاص - ص ٢٣٦.

٦٣ لسنة ١٩٧٥م^(١).

والثاني: أن المشرع لم يكن بحاجة إلى إضافة لفظ الأوراق، نظرا لأن الأوراق ذات القيمة لا تخرج عن كونها نوعا من الأموال المنقولة^(٢).

٢٣- الالتزام بالإخلاص وهذه الجريمة:

وغنى عن الإيضاح أن ارتكاب الموظف العام هذه الجريمة يمثل انتهاكا للالتزام بالإخلاص تجاه الرابطة الوظيفية. ذلك الالتزام الذي يتفرع عنه إلتزامه بالإخلاص للأموال العامة والخاصة التي يتصل بها بحكم وظيفته^(٣). وهذا الالتزام أو ذلك يتنافى معه - تماما- أن يقوم الموظف العام بتخريب أو إتلاف أو وضع النار عمدا في الأموال العامة أو أموال الغير المعهود بها إلى جهة العمل.

٢٦- خامسا: جريمة الإهمال في صيانة أو استخدام المال العام^(٤):

ولئن كان المشرع لم يتطلب في مرتكب جريمة الإهمال أن يكون موظفا

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص- بند ٧٣- ص ١٠٦.

(٢) الدكتور فؤاد عبد الله الشاذلي - ص ٢٩٢.

(٣) ولقد عسير عن ذلك استنادا للجليل الدكتور محمود مجيب حسني (القسم الخاص- بند ٢١٣- ص ١٤٧) بقوله: «أن الموظف العام يحمل واجبا خاصا برعاية المال العام الذي يتصل به بناء على عمله الوظيفي، وذلك بالإضافة إلى الواجب العام الذي يحمله تجاه هذا المال باعتباره مواطنا». كما عبر الأستاذ الدكتور فؤاد عبد الله الشاذلي عن هذا الالتزام (القسم الخاص - ص ٢١٩) بقوله: «إن صيانة المال العام هي من أخص واجبات الموظف الذي يتصل به بحكم عمله».

(٤) وتصادف هذه الجريمة هجوما عنيقا - نحن نقول - بدور حول أن النص الذي قننها (نص المادة ١١٦- مكررا ب) من قانون العقوبات) يخالف الأسس العامة التي تركز عليها نصوص قانون العقوبات، كما أنه لا حاجة إليه مطلقا، ويستند هذا الهجوم على ما يلي:

أ- الأصل في الجرائم هو العمد، وتجريم الإهمال الذي تترتب عليه نتيجة ضارة هو استثناء من هذا الأصل، ورغم ذلك جرمته الفقرة الأولى من هذه المادة مجرد الإهمال الذي لا تترتب عليه ضرر، ومثل هذا الإهمال لا يصح أن يكون إلا مخالفة تأديبية.

ب- إن تطبيق النصوص الخاصة بالحرق بالإهمال والقتل والإصابة الخطأ بغنى عن الفقرة الثانية من هذه المادة التي تتطلب وقوع ضرر: حريق أو وفاة أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص.

ج- الجريمة غير العمدية تكون جنحة مطلقا، ورغم ذلك فإن الفقرة الأخيرة - من المادة محل البحث - رفعت جريمة الإهمال إلى جناية. راجع: الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٦٥ ص ١٠٠، وفي تأكيد هذا الرأي انظر: الدكتور أحمد صبحي المطور - القسم الخاص - ص ٢٠٧ وما بعدها.

عاماً^(١)،^(٢)، إلا أن باقى النص المعاقب على هذه الجريمة يستفاد منه ضرورة وجود صلة بين مرتكب الجريمة وبين المال العام المشمول بالحماية الجنائية وهذه الصلة قد تكون مصدرها المركز القانونى للموظف العام، وقد يكون مصدرها أى سبب قانونى آخر^(٣).

وإذا تركز الحديث على المركز القانونى للموظف العام يمكننا القول، بأن هذا المركز يخول - ضمن ما يخول- لصاحبه مجموعة من الاختصاصات قد يكون من بينها صيانة المال العام، أو استخدامه. وفى الحالتين يتعين على الموظف العام أن يحافظ على المال العام ويصونه، حتى لا يتعطل الانتفاع به أو تهدد بالخطر سلامته أو سلامة الأشخاص، كما لو كان هذه المال متمثلاً فى سيارة نقل عامة أو مفاعل ذرى أو مولد للكهرباء^(٤).

فإن أهمل الموظف العام فى صيانة المال العام أو المحافظة عليه يكون - بلا جدال - قد أخل بالتزامه بالإخلاص للمال العام^(٥).

(١) إذ صدرت المادة ١١٦ مكرراً ب ٥ بعبارة «كل من أهمل...».

(٢) ومع ذلك فإن هناك خلافاً فى الفقه حول صفة الجنائي فى هذه الجريمة، إذ يذهب رأى إلى أن هذه الصفة تتحدد فى كون الجنائي موظفاً عاماً، الدكتور عبد المهيمن بكر ص ٤٢٢. ويذهب إلى ذلك ضمناً: الدكتور وصيى بهنام - الجرائم المضرة بالمصلحة العامة - منشأة المعارف بالإسكندرية - ١٩٨٦ - بند ٤٠ ص ١٤١ وما بعدها. فى حين أن الرأى الغالب - ونحن معه فى ذلك - يذهب إلى أن الجنائي فى هذه الجريمة قد يكون موظفاً عاماً أو فرداً عادياً - شريطة أن يكون سمهود بالمال العام إليه. كمقاوم أو مهندس صيانة فى شركة خاصة. (راجع: على سبيل المثال - الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٢٢٨ - ص ١٥٤ وما بعدها. الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص - بند ٢١٢ ص ٣٣٢ وما بعدها. الدكتور نجيب مدحت سالم - القسم الخاص - بند ٢١٢ ص ٢١١. الدكتور فوح عبد الله الشافعى - القسم الخاص - ص ٣٠٣. الدكتور أحمد صبحى المطاوع - القسم الخاص - ص ٣٠٨.

(٣) وبغلب أن يكون عقد مقاوله (الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٢٢٨ - ص ١٥٥) فالمقاوم الذى يلتزم بإصلاح أو صيانة أساتيسير فى مبنى حكومى، يقع ضمن المخاطبين بنص المادة ١١٦ مكرراً ب ٥.

(٤) الدكتور وصيى بهنام - بند ٤٠ - ص ١٤١ وما بعدها.

(٥) ولإيضاح مضمون السلوك للتحرف للموظف العام فى الجريمة محل الدراسة نقول محكمتنا العليا: «حدد المشرع للخطأ الجسيم فى صدد تطبيق المادة ١١٦ مكرراً ب ٥ صوراً ثلاث هى الإهمال -

٢٧- سادسا : جريمة التربيع :

رغم أن المشرع لم يضمن نص المادة ١١٥ ع - التي تجرم التربيع من الوظيفة العامة - اصطلاح «المال العام» أو «المصالح العامة»، إلا أننا نرى أن هذه الأموال وتلك المصالح هي من الوسائل المستخدمة لتحقيق النتيجة التي يجرمها المشرع^(١). فلو لا كون الموظف العام له اختصاصات وظيفية تسمح له بالتصرف في المال العام أو إدارته أو استغلاله، ما كان يستطيع أن يحقق لنفسه أو للغير ربحا أو منفعة أو ما كان يحاول تحقيق ذلك^(٢).

فبالصلة بين المال العام محل الحماية الجنائية والوظيفة العامة صلة جد

= الجسم في أداء الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإخلال الجسم بواجبات الوظيفة. ومن المقرر أن الخطأ الذي يقع من الأفراد عمدا في الجرائم غير العمدية يتوافر في تصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيلة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية، وبذلك فهو عيب يشوب مسلوك الإنسان لا باتيه الرجل العادي المتبصر الذي أحاطت به ظروف حارجية مماثلة للظروف التي أحاطت بالمسؤول، والإهمال الجسم في نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينبئ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادي في مثل ظروفه وقوامه تصرف إرادي خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة ترقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقبل إحداثها ولم يقبل وقوعها - والسلوك المعقول العادي للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيعية والعرف ومألوف الناس في أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها، فإن قعد عن بذل القدر الذي يبذله أكثر الناس نهائونا في أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيما، نقض ١٠/٣/١٩٧٣ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٥ رقم ٥٤ ص ٢٣٦.

(١) لذا لا نوافق على ما ذهب إليه بعض الفقه من أن وضع هذه الجريمة في الباب الرابع الخاص بجرائم لا علاقة لها في ماديتها وأغراضها بالمال العام من قريب أو بعيد، الدكتور محمد زكي أبو عامر - بند ٨٧ ص ٢٥٤.

(٢) ولقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بخصوص المادة ١١٥ ع، أنه «ومن المعلوم أن النشاط الإجرامي للجاني يتحقق سواء حصل على فائدة من ربح أو منفعة أو حاول الحصول عليها». وأضافت المذكرة قائلا: «وتقع الجريمة كذلك سواء حصل الموظف لنفسه على الربح أو المنفعة أو حاول الحصول على أى منهما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولا يشترط لتحقيق هذا النشاط أن يحصل الجاني بالفعل على الربح أو المنفعة أثناء مباشرة العمل المكلف به بل يستوى أن يحصل على الربح أو المنفعة بعد الانتهاء من هذا العمل أو أن يكون الحصول على أى منهما رهنا بتنفيذ اتفاق لم ينفذ بعد، أو أن يكون الحصول على الربح أو المنفعة دون أن يتحقق عمله».

حميمة، صحيح أن المشرع هنا يحمي الثقة والنزاهة في الوظيفة العامة^(١) إلا أن هذه الحماية لا تستغرق الغاية التي يتفياها المشرع من تجريمه الترشع والعقاب عليه، فهو يحمي أيضا وبشكل أساسي - لا تبعي - المال العام من أن يساء استخدامه في تحقيق مأرب خاصة للموظف العام أو لغيره ممن له صلة به.

٢٨- هذه الجريمة والالتزام بالإخلاص:

جلى مما تقدم أن الموظف العام الذى يقتترف جريمة الترشع إنما يخل إخلالا صارخا بالتزامه بالإخلاص للرابطة الوظيفية، بوجه عام، وبالتزامه بالإخلاص للمال العام، وأيضاً بالتزامه بالإخلاص لنزاهة الوظيفة العامة والثقة فيها، بوجه خاص.

(١) بخصوص اعتبار جريمة الترشع تحمى نزاهة الوظيفة العامة، راجع: الدكتور محمد زكى أبو عامر - بند ٨٧ ص ٢٥٤.

الجزء الثانى جرائم البطجة

مقدمة

- ١ - المشرع المصري و تجميع البلطجة .
- ٢ - موضوع هذه الدراسة .
- ٣ - فلسفة المشرع المصري بخصوص تجميع البلطجة .
- ٤ - خطة الدراسة و منهجها .

١ - المشرع المصري و تجميع البلطجة :

لقد حرص المشرع المصري على تجميع البلطجة^١ بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ ، حيث أضاف باباً جديداً (هو الباب السادس عشر)
المعنون : الترويع و التخويف (البلطجة)^٢ .

١ - بين البلطجي و القوة و شائع عديدة . فالبلطجي - في نظرا - هو صورة متطورة من ظاهرة الفتوة ؛ التي سادت في الأحياء الشعبية في فترة من الفترات و سجلتها روايات الكاتب الكبير نجيب محفوظ . و الفتوة على الصورة التي سجلتها هذه الروايات تمثل في شخص قوى يخضع لهالي الخبيث له ؛ فيدفعون له الإساءة التي يفرضها ؛ و تحصل بصفة دورية و منتظمة ، و ذلك مقابل حمايتهم من اعتداء قوة حي آخر عليهم .

ويلاحظ أن أغلب الفتوات كانوا يميلون عن الحق ، فيما يعرض عليهم من متزعات خاصة بأهالي الحي ، حيث كان المنطق الذي يحكم هؤلاء الفتوات هو منطق القوة .

و يراعى أن هذه الظاهرة كان يحترف المجتمع المصري - و لو ضمنا - بها ؛ إذ كان يفسح لها النظام القائم مجالاً للتطبيق . دون أن يتطرق لتسريحها ؛ إلا إذا وصلت بعض تصرفات الفتوة - التي تدخل في دائرة الجرائم - إلى السلطات المختصة ، فهنا يجري شغلها نحوها حسب " قوة " القائمين على هذه السلطات ، و في ضوء " ضعف " أو قوة العصبة التي تحيط بالفتوة .

أما البلطجي - حالياً - فهو يستخدم القوة أو التهديد تجاه الآخرين بهدف ترويعهم أو تخويفهم للحصول على إتاوة من نوع جديد تمثل في إكبار المهيمن عليه على عمل لا يتفق و صحيح القساوتون . والبلطجي بهذا المعنى ؛ من المتصور وجوده في الريف و المدن ؛ على حد سواء .

٢ - حول كلمتي (بلطجي و بلطجة) : إذا كانت قواميس اللغة العربية لا تعرف هاتين الكلمتين ؛ فإن ذلك مؤداه أنهما من اشتقاقات اللغة العامية . و في نظرا أن كلمة بلطجي ينصرف معناها إلى : الشخص السيئ يستخدم " البلطي " في التعامل مع الآخرين ؛ أو بالأدق في الاعتداء عليهم . يؤيد هذا و يؤكد أن اللغة العامية غنية بالألفاظ التي تنتهي بحرفي " الجيم و الباء " . فهذان الحرفان حينما تنتهي بمما كلمة ما --

وقيل تعريفاً لتحريم هذه الظاهرة : إنه [ولما كان قانون العقوبات مظهراً
من مظاهر الحياة الاجتماعية فإنه ينبغي أن يساير روح العصر ومقتضياته وأن
يتصدى بالتحريم والعقاب لكل أمر يكشف واقع الحال عن ضرورة التصدي له
ومن ثم كان هذا الفرع من فروع القانون أكثرها عرضة للتطور ومسايرة لمقتضيات
العصر ومطالب المجتمع .

وإذا كان الشارع المصرى قد شهد في الآونة الأخيرة تزايداً في ظاهرة
أطلق عليها تعبير " البلطجة " على نحو لم يكن مألوفاً من قبل في المجتمع بما تضمنه
تلك الظاهرة من ترويع للمواطنين و تهديد صارخ لأمنهم و سلامتهم فقد بات
لزماً على المشرع أن يتدخل لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة حفاظاً على أمن
المجتمع وسلامة أفراده . ومن هنا كان مشروع القانون المعروض والذي استهدف
مواجهة تلك الظاهرة الخطيرة بتخليط العقاب بعد أن تبين أن النصوص القائمة لم
تعد كافية لتحقيق ما هو مستهدف من ردع من تسول نفسه له أن يقدم على
ترويع المواطنين على هذا النحو]^٣.

== فالأمر - عادة - إما عن صاحب مهنة معينة وإما عن ممارسة شخص ما لسلوك معين بإسراف .
وللعني الأول نجده في كلمات : مكوجى و سفرجى و بوسطجى و استورجى و قهوجى و لومجى -
للقصود مهنة تتصل بمناخة اللوبيا - و عرجى ؛ و شورجى ؛ أى صانع " الشورى " . أما للمعنى الثانى
فنجده في كلمة : حورجى . وعليه فإن كلمة بلطجة تعنى السلوك الذى يصدر عن شخص يتخذ من
استخدام البلطى أو غيرها من الأسلحة وسيلة للاعتداء على الآخرين أو لابتزازهم . وقد يقال إن البلطجى قد
لا يستعمل البلطى ؛ ومع ذلك يطلق عليه لفظ " بلطجى " ؛ فنقول رداً على ذلك إن هذا من قبيل إطلاق
أسم الجزء الأهم على الكل . لأن البلطجى يمثل سلاحاً خطيراً يستغرق ما عداه من أسلحة ؛ في الغالب الأعم .
أضف إلى ذلك أن شيوع استخدام البلطجى بمعرفة الأشخاص الذين يعتدون على الآخرين ويفرضون أنوالهم
عليهم ؛ يؤكد صحة إطلاق لفظ بلطجى على أى من هؤلاء . لأن العبرة في صحة الالتقاط بالأمر الشائع لا
الأمر النادر .

٣ - أنظر : تقرير لجنة الشؤون الدستورية و التشريعية بمجلس الشعب ؛ عن مشروع القانون رقم ٦ لسنة
١٩٩٨ على العراسة .

صحيح أن " قانون العقوبات قد اشتمل على نصوص تؤمّن بعض الجرائم التي يكون استخدام القوة أو العنف أو التهديد أحد أركانها أو ملحوظا في ارتكابها ، إلا أنها لم تمد كافية في حد ذاتها للحد من هذه الظاهرة ، إذ هي نصوص مقصورة على أنواع معينة من الجرائم من جهة ، و لا تفرض لها العقوبات المناسبة لمواجهة الخطورة الكامنة في مرتكبيها وردعهم من جهة أخرى ، فضلا عن أن تساعد هذه الظاهرة هو أمر طارئ وغريب على هذا المجتمع المسلم الآمن " .^٤

٢- موضوع هذه الدراسة :

وجرمة البلطجة أما أن تكون بسيطة أو مشددة . ولقد تكفلت الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مكررا عقوبات ببيان جرمة البلطجة في صورتها البسيطة ؛ إذ نصت على أنه :

" مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد واردة في نص آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من قام بنفسه أو بواسطة غيره باستعراض القوة أمام شخص أو التلويح له بالعنف أو بتهديده باستخدام القوة أو العنف معه أو مع زوجه أو أحد من أصوله أو فروعه أو التهديد بالافتراء عليه أو على أي منهم بما يشينه أو بالتعرض لحرمة حياته أو حياة أي منهم الخاصة و ذلك لترويع المجني عليه أو تخويفه بإلحاق الأذى به بدنيا أو معنويا أو هتك عرضه أو سلب ماله أو تحصيل منفعة منه أو التأثير في إرادته لفرض السطوة عليه أو لإرغامه على القيام بأمر لا يلزمه به القانون أو لحمله على الامتناع عن عمل مشروع أو لتعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو مقاومة تنفيذ الأحكام أو الأوامر أو الإجراءات القضائية أو القانونية واجبة التنفيذ ؛ متى كان من شأن ذلك الفعل أو التهديد به إلقاء الرعب في نفس المجني عليه أو تكدير أمنه أو سكينته أو طمأنينته أو تعريض حياته أو سلامته للخطر أو إلحاق الضرر بشيء من ممتلكاته أو مصالحه أو المساس بجميعة الشخصية أو شرفه أو اعتباره أو بسلامة إرادته " .

٤ - راجع : المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ على الدراسة .

في حين أن جريمة البلطجة في صورها المشددة استغرقت بقية فقرات المادة ٣٧٥ مكررا مع المادة ٣٧٥ مكررا (أ) بأكملها . فقد نصت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الأولى على أنه :

" وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين إذا وقع الفعل أو التهديد من شخصين فأكثر أو وقع باصطحاب حيوان يثير الذعر أو بحمل سلاح أو آلة حادة أو عصا أو أي جسم صلب أو أداة حارقة أو كاوية أو غازية أو منومة أو أية مادة أخرى ضارة .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين و لا تتجاوز خمس سنين إذا وقع الفعل أو التهديد على أنثى أو على من لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة " .

وأردفت هذه المادة موضحة أنه في جميع الأحوال - أي في كافة الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ مكررا عقوبات - يقضى " بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها عليه " .

أما المادة ٣٧٥ مكررا (أ) فقد نصت على أنه : " بضاعف كل من الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة المقررة لأية جنحة أخرى تقع بناء على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة و يرفع الحد الأقصى لعقوبتي السجن والأشغال الشاقة المؤقتة إلى عشرين سنة لأية جنابة أخرى تقع بناء على ارتكابها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا ارتكبت جنابة الجروح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة المفضي الى موت للنصوص عليها في المادة (٢٣٦) بناء على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة فإذا كانت مسبقة بإصرار أو ترصد تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة و تكون العقوبة الإعدام إذا تقدمت الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة أو اقترنت أو

ارتبطت بها أو تلتها جناية القتل العمد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٢٣٤) .

ويقضى في جميع الأحوال بوضع المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها عليه بحيث لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنين " .

٣ - فلسفة المشرع المصري بخصوص تجريم البلطجة :

وباستقراء النصين المتقدمين يتضح - جليا - أن فلسفة المشرع - بخصوص تجريم البلطجة - مُجسّلة في أنه أراد بسط حماية وقائية للمجتمع : حماية تمنع أن يسود قانون الغاب في المجتمع المصري . حماية ترمى إلى منع المساس الفعلي بالمصالح المشمولة بالحماية الجنائية . فقد أستخدم المشرع حماية أفراد المجتمع في حياتهم وسلامة أجسامهم وحرّياتهم الشخصية و شرفهم و سلامة إرادتهم ؛ من خطر الاعتداء عليها . كما تقى المشرع : تفادي إلحاق الضرر بشيء من ممتلكات الأشخاص أو بمصالحهم المشروعة .

وفي هذا تقول المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ - محل الدراسة - إن " القوانين العقابية لا تتناول الجرائم التي تضر بالمصالح الاجتماعية فحسب وإنما تؤدي كذلك دورا وقائيا في مواجهة الأفعال التي تهدد هذه المصالح من قبل أن يتم الإخلال بها بالفعل ، كما أن موائيق حقوق الإنسان قد حرصت على الاعتراف بحقه في الأمن الشخصي وكفلت له الحماية ، فإنه تأكيداً لهذه المعاني أعد مشروع القانون المرافق الذي يضيف بابا جديدا إلى أبواب الكتاب الثالث من قانون العقوبات - الخاص بالجنايات و الجنح التي تحصل لآحاد الناس ، يسمى الترويع و التخويف " البلطجة " و يتكون من مادتين .

و قد عني المشروع بالإحاطة بجميع صور الظاهرة المشار إليها وتأثيرها بفرض العقوبات المناسبة لكل صورة منها " .

٤ - خطة الدراسة و منهجها :

وعلى كل حال ؛ فإنه من المناسب أن نبحث جرائم البلطجة هذه من

خلال خطة البحث التالية :

الفصل الأول : البلطجة (في صورتها البسيطة) .

المبحث الأول : الركن المادي .

المطلب الأول : صور البلطجة .

الفرع الأول : القوة و العنف .

الفرع الثاني : التهديد .

المطلب الثاني : النتيجة الإجرامية .

الفرع الأول : النتائج المادية .

الفرع الثاني : النتائج المعنوية .

المطلب الثالث : رابطة السببية .

المبحث الثاني : الركن المعنوي و العقوبة .

المطلب الأول : الركن المعنوي .

الفرع الأول : مفردات القصد الجنائي .

الفرع الثاني : الأحكام العامة للقصد الجنائي .

المطلب الثاني : عقوبة جريمة البلطجة البسيطة .

الفصل الثاني : جرائم البلطجة المشددة .

المبحث الأول : جنح البلطجة المشددة (طبقا للمادة ٣٧٥ مكررا عقوبات) .

المطلب الأول : الظروف المتعلقة بالجاني و المجني عليه .

الفرع الأول : الظروف المتعلقة بالجاني " تعدد الجناة " .

الفرع الثاني : الظروف المتعلقة بالمجني عليه .

المطلب الثاني : الظروف المتصلة بكيفية ارتكاب الجريمة .

الفرع الأول : ظرف اصطحاب حيوان يثير الذعر .

الفرع الثاني : حمل سلاح أو أداة كهربائية أو مواد ضارة .

المبحث الثاني : جنایات البلطجة و الجنح المشددة .

طبقا للمادة ٣٧٥ مكررا (أ) عقوبات .

المطلب الأول : ارتباط جريمة البلطجة بمنحة أو جناية بوجه عام .

الفرع الأول : شروط التشديد .

الفرع الثاني : الارتباط و تعدد الجناة .

المطلب الثاني : ارتباط البلطجة بجريمة الإيذاء أو القتل العمد .

الفرع الأول : ارتباط البلطجة بجريمة الإيذاء .

الفرع الثاني : ارتباط جريمة البلطجة بمنابة قتل عمد .

وستعقب ذلك بمناقشة تتضمن تقييم المواجهة الجنائية لظاهرة البلطجة ؛ ومدى فاعليتها لدفع هذه الظاهرة . وستخذ المنهج التحليلي أساسا لدراسنا .

الفصل الأول

جرعة البلطجة (في صورتها البسيطة)

٤ - إجمال .

٤ - إجمال :

لقيام هذه الجريمة يتعين أن يتوفر ركنان : ركن مادي و ركن معنوي .
وسنعرض لهما في المبحثين التاليين : -

المبحث الأول

الركن المادي

٥ - عناصر الركن المادي .

٥ - عناصر الركن المادي :

يُجْمَلُ الركن المادي لهذه الجريمة في ممارسة صورة أو أكثر من صور
البلطجة مما يترتب عليه تأثيراً معنوياً أو مادياً للمجني عليه . ويتحلل هذا الركن الى
عناصر ثلاثة ؛ هي : السلوك الإجرامي ؛ (المتمثل في صور البلطجة) ؛ و النتيجة
التي تترتب عليه ؛ ورابطة السببية بينهما .
وسنعرض ذلك في المطالب الثلاثة التالية .

المطلب الأول

صور البلطجة

٦ - تحديد صور البلطجة .

٦ - تحديد صور البلطجة :

أورد المشرع صور البلطجة على سبيل الحصر ، الأمر الذي يمتنع معه القياس عليها .^٥ وعلى أية حال هذه الصور هي : استعراض القوة أمام شخص ؛ التلويح

٥ - و يراعى أن بعض الشراح يرى أنه لا يجوز التوسع في تفسير هذه الصور (المستشار معوض عبد التواب - الوسيط في شرح جرائم البلطجة و الجرح و الضرب - الطبعة الأولى - ١٩٩٨ - منشأة المعارف بالإسكندرية - ص ٢٣) . غير أننا نرى عدم استبعاد التفسير الواسع بصدد صور البلطجة . طالما كان هذا التفسير يتفق و الغاية من النص ؛ لأن التفسير يبنى أن يكون مطابقا لهذه الغاية ؛ دون أن يوصف بأنه مضيقا لو موسعا . للمزيد حول التفسير الواسع راجع : أستاذنا الدكتور مأمون محمد سلامة - قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٩٠/١٩٩١ - بند ٩ ص ٥٠ . وبخصوص تفسير قواعد

قانون العقوبات بوجه عام ، راجع : **GARÇON**, art. 4, no 50 et s.; **GARROUD**;

Tr. Dr. pén., I, p. 301 et s.; **DUPRÉ**, La règle pénale legaliste, son application actuelle en droit compare, thèse Grenoble 1938; **M.K. Yassen**, Le recours aux travaux préparatoires dans l'interprétation de la loi pénale, R.S.C., 1958, p. 73 et s.; **Garron**, les infractions similaires et l'interprétation des lois spéciales, R.S.C., 1966, p. 737 et s.; **CAUVEL**, Interprétation déclarative de la loi pénale et droit penal du travail, Dr soc., 1983 p. 659 et s.; **RACZ**, La méthode criminologique de l'interprétation de la loi pénale, R.S.C., 1985, p. 279 ET S.; **PUECH**, Les grands arrêts de la jurisprudence criminelle, 1976, I, p. 174 a 188; **PRADEL et VARINARD**, Les grands arrêts du droit criminel, 1984, I, p. 149 et s. Adde : L'interprétation dans le droit, Archives de philosophie du droit, t. 17, 1972. **JIMENEZ DE ASUA**, Tratado de derecho penal, 2e ed., II, p. 409 et s.; **STIEBER**, Le juge pénal comme législateur, **Mélanges Geny**, t. III, p. 275 et s.; **BATTAGLINI**, La question des sources, spécialement par rapport au droit penal, p. 281 et s.; **TROUSSE**, L'interprétation des lois pénales, R.D.P.C., 1952-1953, p. 414 et s.; **CONSTANT**, Traité élément. dr. penal, R.D.P.C., 1965, p. 3 et s. **MERLE** "Roger" et **VITU** "André", Traite de Droit criminel, T.I, sixième éd., Paris 1988, no. 171 et s., p. 246 et s. ==

للمجني عليه بالعنف ؛ التهديد باستخدام القوة أو العنف ؛ التهديد بالتعرض لحرمة الحياة الخاصة . وسنعرض لذلك في فرعين :

الأول : في القوة و العنف . والثاني : في التهديد .

الفرع الأول

القوة و العنف

٧- أولا : استعراض القوة أمام شخص . ٨ - ثانيا : التلويح للمجني عليه بالعنف .

٩ - نظرية العنف للمادي . ١٠ - نظرية العنف المعنوي . ١١ - تفسير العنف .

٧- أولا : استعراض القوة أمام شخص :

القوة لغة هي الطاقة على العمل ؛ وهي مبعث النشاط والنمو والحركة ؛ وتنقسم القوة الى طبيعية وحيوية وعقلية ؛ كما تنقسم الى باعثة وفاعلة .

وفي علم الاجتماع يقصد بها عدة معان منها : السيطرة على الآخرين والتحكم فيهم ؛ والتدخل في حريتهم وإجبارهم على العمل بطريقة معينة^٦ .

ولا يخرج معنى استعراض القوة عما تقدم ؛ فهو ينصرف الى إظهار أي عمل من أعمال القهر أو الإرغام ، و يستوي أن يستعرض الشخص القوة بنفسه أو بواسطة غيره . و في هذه الحالة يكون هذا القهر شريكا للجاني بالمساعدة . متى توفرت الشروط الأخرى للاشتراك ، و إلا يكون مجرد أداة في يد الجاني الحقيقي .

ومن صور استعراض القوة ، قيام الجاني بتحطيم أشياء أمام المجني عليه ؛ شريطة أن يكون هذا التحطيم يحتاج الى قدر كبير من العنف^٧ .

... وفي الفقه العربي ؛ أنظر - بالإضافة للمراجع العامة في قانون العقوبات (القسم العام) -

كذلك : الدكتور محمد سليم العوا - تفسير النصوص الجنائية - دراسة مقارنة - ط ١ - ١٩٨١ .

٦ - للزيد راجع : الدكتور عطية محمود هنا - معجم العلوم الاجتماعية - إعداد نخبة من الأساتذة المصريين

والعرب المتخصصين - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٧٠ - ص ٤٧٠ .

٨ - الثاني : التلويح للمعني عليه بالعنف :

العنف لغة ينصرف إلى الشدة و القوة . وفي الفقه الفرنسي يعبر اصطلاح العنف (Violence) عن إجبار غير جائز ، في صورة فعل غير مشروع يتجسد في اعتداء على أمن أو على حرية بوحشية ؛ أو هو أسلوب يستخدم لإكراه عادي اجتماعي أو مادي ، أو إكراه معنوي يتمثل في التهديد بفرع ^٨.

أما في الفكر العربي فإن العنف يعبر عن : محاولة لفرض موقف أو سلوك على فرد ما - يرفضه بوجه عام - بوسائل مختلفة ، من بينها الضغط ، التخويف الخ . أما مفهوم العنف في الفقه الجنائي فتنازعه نظريتان :

الأولى : وهي التقليدية، التي يصح أن نطلق عليها : " نظرية العنف المادي " . والثانية : يصح أن نطلق عليها : " نظرية العنف المعنوي " ؛ وهي التي كتب لها السيادة في الفقه المعاصر ^٩.

٩ - نظرية العنف المادي :

العنف - طبقا لهذه النظرية - هو ممارسة الإنسان للقوي الطبيعية بهدف التغلب على مقارنة الغير . وتشمل القوة الطبيعية : الطاقة الجسدية و قوي

٧ - ولقد جاء في الأعمال التحضيرية بشأن استعراض القوة أن رئيس مجلس الشعب (الأستاذ الدكتور أحمد ضحي سرور) تسائل عن معنى استعراض القوة أو العنف الذي يحدث في القضايا التي أماننا أن شخصا بأن يتوعد شخصا أو أشخاصا من غير أن يقترب منهم و لكن جهارا يدا في استعراض قوته المضطية مستدلا على ذلك ، السيارة التي تسقف يدها بعنف . وقد أحاب السيد المستشار وزير العدل : " كأن يعظم السيارة ، لم أتعرض لك و إنما استعرض قوة أمانك أو معه زجاجات لا يقوم باستعملها في الضرب ولكن يمسك بها و يكرها " . أنظر : مضيفة مجلس الشعب - الجلسة الثانية و الأربعون - من دور الانقضاء المادي الثالث - للمنقدة يوم ١٨ / ٢ / ١٩٩٨ - ص ٢٥ .

٨ - راجع :

GERARD CORNU; Vocabulaire juridique, Paris 1987, p. 823.

٩ - راجع : الدكتور مأمون محمد سلامة - إجماع الحنف - بحث منشور بمجلة القانون و الاقتصاد - التي يصدرها أستاذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة - ع ٢ - ص ٤٤ - يوليو ١٩٧٤ م - بند ٤ ص ٢٦٦ وما بعدها .

الحيوانات والطلاقات الأخرى للميكانيكية ، من أمكن السيطرة عليها واستخدامها لخدمة إرادة الإنسان . ولا يشترط أن تمارس هذه القوة على جسد الإنسان الخارجي، إذ يكفي أن يشعر بما أو يدركها بأي حاسة من حواسه، عندما يستعمل أعضائه لتحقيق ما تنبّهت إليه إرادته^{١٠}.

ويفرق الفقه التقليدي بين العنف المادي والعنف المعنوي ، فالأول يتفق والإكراه المادي ، إذ يحدث باستخدام قوى مادية وطبيعية ، أما الثاني فهو يتفق والإكراه المعنوي حيث يحصل عن طريق التهديد ، ويفرق البعض بين العنف المطلق أي الذي يعدم الإرادة إعداماً كلياً ، وبين العنف النسبي والتهديد^{١١}.

١٠ - نظرية العنف المعنوي :

تركز هذه النظرية - في تحديد مفهوم العنف - على تأثيره في إرادة الأفراد ؛ باعتبار أن المشرع حينما يحرم إنما يتغنى حماية الحرية المعنوية للأفراد المتخلطة في حرية الإرادة ؛ وبه فإن العنف يتحقق بأية وسيلة يكون من شأنها التأثير أو الضغط أو الإكراه على إرادة الغير ؛ وطبقاً لهذه النظرية يتحدد العنف في تنازع أو صراع بين إرادتين ؛ ومحاولة تغليب إرادة الجاني على إرادة المني عليه^{١٢}. فالعنف - طبقاً لهذه النظرية - ينصرف إلى كـل سلوك - ماعدا التهديد - يؤدي إلى الضغط على الإرادة ؛ وعليه فإن العنف يشمل كافة اللواتر - عدا

١٠ - للمزيد راجع : البحث السابق - بند ٤ ص ٢٦٥ وما بعدها .

١١ - راجع في عرض النظرية التقليدية للعنف وانتقادها لدى : الأستاذ الدكتور مأمون محمد سلامة - البحث السابق - بند ٤ - ص ٢٦٥ وما بعدها .

١٢ - تفاصيل لؤي ، أنظر :

Carrara : programma di diritto criminale, 2 ed. , VI, p.318 , 420

الدكتور مأمون محمد سلامة - البحث السابق - بند ٤ ص ٢٦٧ وما بعدها .

التهديد - التي من شأنها تحقيق ضغط إرادي ؛ وذلك مثل القوى الجسدية والطبيعية
والنفسية ١٢ -

١١ - تفسير العنف :

يمكننا أن نقسم التفسيرات المقول بها للعنف إلى : تفسيرات تاريخية
وأخرى اجتماعية ؛ والتفسيرات التاريخية تفسر العنف بارتداد الإنسان إلى
"البداية" ؛^{١٣} حسب تعبير أصحاب هذه التفسيرات . فهذه البداية تنفجر فيه
حيثما يمر الإنسان بظروف أو أوضاع تخرجه من قبضة العادات والتقاليد ؛ التي
كانت تكبت وتضغط على مشاعره وغرائزه^{١٤} فتطلق هذه المشاعر وتلك الغرائز
في صورة من صور العنف . أما التفسيرات الاجتماعية فتد العنـف إلى الكبت
الاجتماعي ؛ باعتباره كبت مصطنع يحمل الفرد على تفجير ثأرته بسلوك منحوف
؛ ناتج عن الضغط الاجتماعي الواقع عليه^{١٥} .

غير أننا نرى أنه من الممكن تفسير العنف بأنه ناتج عن استعداد طبيعي
لدى شخص تأثر بالظروف التي عاش فيها والبيئة والمناخ المحيط به . فالعنف ولئن
كان يتم تفجيره لدى الشخص نتيجة تعرضه لموقف معين أو وضع ما ؛ إلا أنه
يتم أن يشق ذلك و يفضي إليه استعداد شخصي لدى الفرد . وبعبارة أخرى إذا
قيل إن الظروف الاقتصادية الصعبة أو البطالة أو الفقر - على سبيل المثال ؛ لا
الحصر - تؤدي إلى السلوك العنيف فإن هذه الظروف لا تؤدي إلى ذلك بالنسبة
لكل الأشخاص الذين يمرون بها ؛ فالبعض يفضل عدم الانحراف بسلوكه عن

١٢ - للزبد ؛ أنظر : الدكتور مأمون محمد سلامة - البحث السابق - ص ٢٦٧ وما بعدها

١٤ - راجع : الأستاذ وافي سكوي - العنف الفكري و الدعاية السياسية - بحث منشور بمجلة الفكر العربي
- مجلة الإغواء العربي للعلوم الإنسانية - السنة ١٤ - العدد ٢١ كانون ثان / آذار (بساير/مارس) ١٩٩٣ -
ص ١١٧ .

١٥ - انظر : الأستاذ دليم البطار - الأيديولوجية الانتقالية - المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر - الطبعة
الأولى - بيروت - ١٩٦٤ - ص ٢٨٧ وما بعدها .

السلوك المعتاد ؛ والبعض الآخر يندفع وراء غرائزه ومشاعره البدائية فتفرض هذا السلوك العنيف .

وملاك القول إننا نميل إلى الأخذ بتفسير مختلط يجمع بين الاستعداد الشخصي لدى الفرد للعنف والظروف البيئية المحيطة به . وبعبارة أخرى لا يكفي أن يكون الشخص لديه استعداد فطري للعنف ؛ بل يتعين أن يساهم في تفجيره ظروف وملابسات موقف معين أو مناخ بيئي ما ؛ أحاط بهذا الشخص ففجر طاقاته البدائية في صورة من صور العنف .

الفرع الثاني

التهديد

١٢ - أولاً : التهديد باستخدام القوة و العنف . ١٣ - ثانياً : التهديد بالإضرار .

١٤ - ثالثاً : التهديد بالتعرض لحرمة الحياة الخاصة . ١٤م - تطبيقات قضائية .

١٢ - أولاً : التهديد باستخدام القوة والعنف :

و مودى هذه الصورة أن يقوم الجاني بتوجيه وعيد إلى شخص ما .
وتحلل هذه الصورة إلى ثلاثة عناصر : أطراف التهديد ؛ و مضمونه ؛ و محله .
أما بالنسبة لأطراف التهديد فهما : الجاني و المجني عليه ، أي المهدد ، و المهدد . أما مضمونه فينصرف إلى الوعيد باستخدام القوة أو العنف . و لقد سبق الإلماح إلى معنى القوة والعنف لذا نحيل القارئ إلى هذا المعنى و ذاك ، منعا للتكرار ^{١٦} . أما محل التهديد فقد حدده المشرع بشخص المجني عليه ذاته ، أو زوجته أو أحد أصوله أو فروعه ^{١٧} .

١٦ - راجع : ما سبق بند ٧ و ما بعده من هذه الدراسة .

١٧ - و تقترب جريمة البلطجة في صورتها هذه من جريمة إدخال الرعب في قلوب الناس التي نعر عليها المشرع الليبي في المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات الحالي - الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ - التي تعاقب بالخس مدة لا تزيد على ستين : " كل من هدد بارتكاب جرائم ضد السلامة العامة أو بارتكاب أفعال التعريب أو السلب و ادخل الرعب في قلوب الناس " . و في مجال المقارنة بين هذه الجريمة و تلك يمكننا القول بأن نظرة المشرع الليبي - في هذا المقام - نظيرة عامة ؛ فهي العقاب الذي يهدد به - في جريمة إدخال الرعب في قلوب الناس - لا تحرك مجرد تهديد وجه لفرد بعينه ؛ وإنما ينبغي أن يرقى هذا التهديد إلى مصاف العمومية ؛ فقد استعمل المشرع كلمات تقيد ذلك مثل : " السلامة العامة " ؛ و الرعب في قلوب الناس . و المراد بمبارة السلامة العامة هو أمن الجماعة و طمأننتها ، و تهديدها يكون بتوعدها بأي قول أو فعل يؤدي إلى بث الفرع فيها أو بخلق راحتها . أما إدخال الرعب في قلوب الناس فيتحقق بكل تهديد بجريمة من جرائم التعريب أو السلب أو النهب مما يترتب عليه إسالة الناس أو إزعاجهم . ينصوص معنى السلامة العامة و بث الرعب في قلوب الناس ؛ أنظروا : الأستاذ محمد مصطفى الهوني ؛ والأستاذ سعد الصبلي - الشامل في التعليقات على قانون العقوبات - من منشورات المؤتمر المهني العام للقضاء و النيابة العامة و إدارة القضاء - ليبيا - بدون تاريخ - ج ٢ ص ٣٦ .

١٣ - ثانيا : التهديد بالاعتداء :

وهذه الصورة للبلطجة تتفق مع الصورة السابقة فيما يتعلق بأطراف التهديد ومحل فاعلانه هما : المهدد والمهدد أي الجاني والمجني عليه ؛ وعمله هو الشخص المجني عليه ذاته أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه .

أما مضمون هذه الصورة للبلطجة فهو محصور الخلاف بين الصورتين ؛ ففي الصورة السابقة يتعلق التهديد باستخدام القوة أو العنف ؛ أما في هذه الصورة فينصرف إلى التهديد بالاعتداء بما يشين أي بما يعيب أو يقبح أو يشوه^{١٨} .

ومؤدى هذه الصورة أن يقوم الجاني بتوجيه وعيد بأن يحتل قوائم - ينسبها للمجني عليه أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه - تؤدي إلى تشويه السمعة . والاعتداء هنا يجد حده الأعلى في الوقائع التي تعتبر جرائم وتستوجب عقاب لمن تستند إليه ؛ أما حده الأدنى فيتمثل في الوقائع غير المحددة التي تؤدي إلى احتقار من تستند إليه عند أهل وطنه .

== لنا قضى بأنه : " من كان لا يمين من الحكم المظنون فيه أنه قد تعرض لما يهدد توفر أركان جريمة المادة ٣٢٤ ع لا صراحة ولا ضمنا واكتفى بإيراد أن التهمة اتصل بالمجني عليها هاتكيا وأدخل الرعب في قلبها بما صدر عنه من قول وإدخال الرعب لا يكفي وحده لقول بقيام هذه الجريمة وإن كان قد يقوم به جريمة أخرى وإذا نصبت المحكمة للمظنون في حكمها إلى القول بقيام جريمة المادة ٣٢٤ ع دون أن تظهر ما يهدد توفر أركانها فإن حكمها يكون قاصرا بما يظله و يجب نقضه " . المحكمة العليا الثانية ١٩٨١/١/١٧ بحسب المحكمة العليا ١٧ ع ٢ ص ٢١٢ ٢١٣ . وأيضا : ٢٧ / ٥ / ١٩٨٠ - طعن جنائي رقم ٢٧ / ١٥٣ ق ١ أشارا إليه الأستاذان محمد مصطفى السهولسي ؛ سعد الصبلي - ج ٢ - ص ٣٧ .

أما نظرة المشرع المصري فهي نظرة خاصة . فهو يرضى حماية للفرد في حد ذاته بشطع النظر عن تأثر السلامة العامة أو قلوب الناس بما أتاه الجاني من تهديد باستخدام القوة أو العنف ضد شخص معين أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه ؛ على النحو المشار إليه بالفرن .

١٨ - الحبس والترحيل وهو خلاف الرزق : وشاته شينا : شوهه . راجع : جميع اللغة العربية - المصمم الوسيط - الطبعة الثالثة - ١٩٧٧ - القاهرة - ج ١ - ص ٥٢٣ كلمة (شاته) .

وبين هذين الحدين توجد منطقة الاضرار بوقائع محددة توجب احتقار من ستسند إليه في مجتمعه الخاص . وسواء في الاضرار أن تكون الوقائع محددة أو غير محددة ؛ طالما أنها تحط من قدر من ستسند إليه أو تخدش شرفه واعتباره ؛ بأي وجه من الوجوه .

ومفاد ما تقدم أن تعبر (ما يشينه) الذي استخدمه المشرع واسع يقبل احتواء وقائع مختلفة ؛ بما يدخل في نطاق جرمي القذف والسب^{١٩}؛ إذا المسهدد (الجاني) في جريمة البلطجة نفساً و عيده و أسند هذه الوقائع فعلاً للمجني عليه .

وعليه فإن هذه الصورة للبلطجة تتمثل - على سبيل المثال - في :
اختلاق وقائع مؤداها أن المجني عليه - والفرض أنه موظف عام - تقاضى مبلغاً معيناً مقابل قيامه بعمل من أعمال وظيفته ؛ أو أنه اختلس مالا من عهده . أو أن بنت المجني عليه - و الفرض أنها فتاة - تعاشر رجلاً معاشرة غير شرعية . أو أن ابن المجني عليه يعاشر خادمتها البالغة . أو أن والد المجني عليه فر من مستشفى المجاذيب ، أو أنه مصاب بأمراض زهرية أو معدية كالإيدز . أو أنه طبيب يعتمد إطالة أمد العلاج بهدف الحصول على أرباح أكبر . أو أنه حمام يتاجر في مصالح موكله . أو أنه قاض يجمع بين القضاء وبين الحمامة^{٢٠} . أو أنه تاجر قد أشهر إفلاسه . أو أنه يتسمى باسم غير اسمه الحقيقي . أو أنه ارتد عن دين الإسلام . كما تتوفر صورة البلطجة

١٩ - السب هو كل واقعة غير محددة ينسبها شخص إلى آخر يكون من شأنها الحط من قدر من تسند إليه أو خدش شرفه أو اعتباره بأي وجه من الوجوه . راجع : المذكورة فوزية عبد الستار - القسم الخاص - بند ٦٦٣ ص ٥٩١ . ولقد عرفت محكمة النقض ذات مرة بقولها : " إن للرداء بالسب في أصل اللغة الالتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو استعمال للمعاريض التي توهم إليه و هو المعنى المحفوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل إصافي لبس أو تعير يحط من قدر الشخص نفسه أو تخدش سمعته لدى الغير " .
نقض ١٩٦٩/١٠/٦ - بمجموعة أحكام محكمة النقض - س ٢٠ - رقم ١٩٧ ص ١٠١٤ ؛
نقض ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ رقم ٣٩ ص ١٧٥ .

٢٠ - نقض ٨ / ١٠ / ١٩٧٢ بمجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٣ رقم ٢٢١ ص ٩٩٥ . ويراعي أن هذه الواقعة تستوجب عقاب القاضي تأديبياً ، فضلاً عن كونها تمس بشرفه واعتباره في نظر المجتمع .

- محل الدراسة - إذا تجسد مضمون التهديد في أن الجاني سينتج المحني عليه بأنه مرتشيا أو أن والده مجنونا ، أو أن بنته أو زوجته فاسقة ، أو أن ابنه مختل العقل .

١٤ - ثالث : التهديد بالتعرض لحرمة الحياة الخاصة :

في هذه الصورة ينصرف الوعيد إلى التعرض لحرمة الحياة الخاصة للمجني عليه أو لزوجته أو أحد من أصوله أو فروعه . و يحمي المشرع - هنا - الحياة الخاصة من خطر الاعتداء عليها . و الحياة الخاصة حسب تعريفنا لها : هي نطاق يمارس فيها المرء حياته في سكونية و سرية ؛ و متحررا من القيود التي تعرفها الحياة العامة خارج المسكن .^{٢١}

وعليه فإن الحياة الخاصة تشمل على سبيل المثال :

١ . احترام المنزل^{٢٢} (**Respect du domicile**) أو حرية

المسكن^{٢٣} (**La liberté de domicile**) .

٢١ - وقرئ من هذا ؛ ما يذهب إليه البعض من أن : " الحياة الخاصة هي التطاق الذي يكون للمرء في إطلاره مكة الانسحاب أو الاتزواء عن الآخرين ؛ بقصد تحقيق (قدر) من السكونية والحفاظ على سرية الحياة الخاصة " . راجع : الدكتور محمود خليل بحر - حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٨٣ - ص ٢٠٦ .

وفي الموضوع - برجه عام - راجع : أستاذنا الدكتور حسام الدين كامل الأهواني - الحق في احترام الحياة الخاصة - الحق في الخصوصية - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٧٨ . الدكتور محمد شوقي الجرف - الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة - دراسة مقارنة بين أهم النظم الوضعية وبين الشريعة الإسلامية - رسالة دكتوراه مطبوعة - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ - الناشر - الغد - القاهرة - ص ٣١١ وما بعدها . وأيضا : الدكتور نعيم عطية - حرمة الحياة الخاصة في القانون المصري والفرنسي - مجلة العلوم الإدارية - عدد يونية - ١٩٨٠ . الدكتور فوزية عبد الستار - القسم الخاص - بند ٧١٧ - ص ٦٤١ وما بعدها . الدكتور محمد زكي أبو عامر - قانون العقوبات - القسم الخاص - مكتبة الصحافة بالإسكندرية - طبعة ثانية - ١٩٨٩ - بند ٣٠٠ ص ٦٩٣ وما بعدها .

٢٢ - راجع : COLLIARD (Claude - Albert) ; Libertés publiques

, Précis Dalloz , 6e éd. , 1982 , p. 366 et s.

٢٣ - أنظر : ROCHE : " Libertés publiques " ; Dalloz , 7e ed. , 1984 ,

p. 75.

٢. سرية الرسالة أو للمراسلات ^{٢٤} (**Sécret de la**)
correspondance)

٣. ألفة الحياة الخاصة والحياة الأسرية ^{٢٥} (**familliale**) .

٤. الحق في الصورة ^{٢٦} (**le droit à l'image**) .

٥. الثروة الشخصية ^{٢٧} .

و تأتي حماية الحياة الخاصة من " البلطجة " ضمن منظومة عامة لحماية الحياة الخاصة في النظام القانوني المصري . إذ أكد الدستور المصري على أن " حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون . و للمراسلات البريدية والبرقية و المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة و سريتها مكفولة ، و لا يجوز مصادرها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب و لمدة محدودة ووفقا لأحكام القانون " (م ٤٥) .

وزيادة في توفير أكبر حماية ممكنة للحياة الخاصة اعتمد المشرع الدستوري أن كل اعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين يشكل جريمة تستعصي الدعوى الجنائية ؛ وكذا الدعوى المدنية الناشتة عنها على الخضوع لأحكام التقادم المسقط ، كما أن من وقع عليه الاعتداء تكفل له الدولة تعويضا عادلا (م ٥٧ من الدستور) .

٢٤ - انظر : COLLIARD (Claude - Albert) ; op. cit . , p. 366 et s.

٢٥ - راجع : Jean ROCHE : op. cit . , p. 72 .

٢٦ - راجع : AUBY (Jean - Marie) et L'autres : Droit public-libertés publiques , Paris 1979 , p. 144.

٢٧ - راجع : Jacques ROBERT : Libertés publiques , precis , Domat Deuxieme ed . , Paris 1977 , p. 266 .

و لقد سارع المشرع الجنائي إلى ترجمة فصوص المشرع الدستوري لحماية الحياة الخاصة ، فنص على - المشرع الأول - إلى إدخال بعض صور الاعتداء على الحياة الخاصة في دائرة التجريم والعقاب .^{٢٨}

وهاهو ذا المشرع الجنائي يستكمل حلقات الحماية الجنائية للحياة الخاصة - بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ - بتوفير حماية وقائية من الاعتداء على

٢٨ - إذ بموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حرية المواطنين في القوانين القائمة ، أضاف المشرع مادتين إلى قانون العقوبات هما : المادة ٣٠٩ مكرر ١ ، ٣٠٩ مكرر (أ) . ويجري نص المادة الأولى على أنه : " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن ، وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً أو بغير رضا المحمي عليه :

- أ. استرق السمع أو سحل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أما كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون .
 - ب. التقط أو نقل بمجهز من الأجهزة أما كان نوعه صورة شخص في مكان خاص .
- فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على سمع أو مسرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع ، فإن رضا هؤلاء يكون مفترضا .
- ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته .

و يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استعمل في الجريمة ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو إتلافها .

أما المادة الثانية فنص على أنه :

" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان ذلك بغير رضا صاحب الشأن .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإقشاء أمر من الأمور التي تم التحصيل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه .

ويعاقب بالسجن للموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته و يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استعمل في الجريمة ، أو تحصل عنها ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إتلافها ."

حرمة الحياة الخاصة ؛ من خطر الاعتداء . إذ اعتبر مجرد التهديد بالتعرض للحيلة الخاصة صورة من صور البلطجة التي تستأهل الجزاء الجنائي : عقوبة و تدبيرا ؛ على النحو الذي سنفصله ؛ عند الحديث عن الجزاء الجنائي لهذه الجريمة ^{٢٩} .
وترتبنا على ما تقدم يعتبر تقليديا بالتعرض لحرمة الحياة الخاصة أن يتوعد الجاني المجني عليه بما يلي :

١. أن يتصت على مكانته التليفونية .
٢. أن يقوم بتصوير زوجة المجني عليه مرتدية ملابس البحر ؛ ونشرها في بعض الصحف أو المجلات .
٣. أن يسعى للوصول لمعرفة حجم ثروة والد المجني عليه ومفرداتها ، لنشرها في الصحافة أو بأية طريقة من طرق النشر .
- أن يقوم بالإطلاع على مراسلات المجني عليه الخاصة .

١٤م - تطبيقات قضائية :

- ولئن كانت جريمة البلطجة من الجرائم المستحدثة بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ م ؛ فإن ذلك لا يمنع من الاسترشاد بما

٢٩ - وفي نفس الاتجاه نحو حماية حرمة الحياة الخاصة : أصدر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري في ١٣ / ٧ / ١٩٩٨ قرارا يقضى : بحظر استيراد وتصنيع وحيازة أجهزة التنصت أو الإعلان عنها .
وبحسب - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليه قانون العقوبات أو قانون آخر - بالسجن مدة لا تقل عن سنة كل من ارتكب أو شرع في ارتكاب هذه الجريمة . ونصاعف العقوبة في حديقها الأدنى والأقصى في حالة العود . وإذا ارتكبت الجريمة تفينا لغرض إرهابي تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن . و يحكم في كل الأحوال بمصادرة الأجهزة و مكوناتها المضبوطة . و دربا للخلاف حول مفهوم جهاز التنصت عرفه الأمر العسكري بأنه : كل آلة أو جسم لها شكل ومهما دق حجمه يمكن عن طريقه استراق السمع أو التقاط أو نقل أو تسجيل المحادثات أو الإشارات التي تتم في مكان خاص أو في مجلس أو اجتماع سرى أو يجرى عبر أى هاتف أو عن طريق جهاز من أجهزة الاتصال .. سلكية أو غير سلكية .

استقره عليه القضاء بشأن مدلول المصطلحات التي استخدمها
المشرع بصدد صياغة أركان هذه الجريمة .

● وبناء على ذلك ؛ فأنا نضع تحت بصر القارئ هذه المجموعة من
الأحكام التي تساهم في توضيح أركان جريمة البلطجة .

● فقد قضى بخصوص تحديد مدلول التهديد بأن : -

● المقصود بالتهديد بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف
المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٣٢٧ عقوبات ، هو إفشاء
أمور لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه أو أوجب
احتقاره عن أهل وطنه ، و هي الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف
المنصوص عنها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، والتهديد في هذا
المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء أكانت صحيحة وقعت بالفعل أو
كانت مختلقة .

(٢١ / ٥ / ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢١٣ ص ٧٥٨)

● لا ضرورة لكي تنطبق المادة ٢٨٤ عقوبات أن يبين المهدد للمجني
عليه الأمور الشائنة التي يريد إفشاءها ، بل أن مجرد التلميح بما
يكفي لتوقيع العقاب ، و لا ضرورة لأن تذكر المحكمة في الحكم
الذي يصدر بالعقوبة في جريمة تهديد الأمور الشائنة التي هدد المتهم
المجني عليه بما ، لأن هذه المسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض
عليها . (١٤ / ٣ / ١٩١٤ الشرائع س ١ ص ١١٧) .

● من الخطأ القول بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨٤ ع لا تنطبق إلا في
صورة ما يكون التهديد هو بالتعدي على الأشخاص أو إيدائهم بل
الصحيح أنها تنطبق على جميع الجرائم التي يهدد به ضد النفس كانت

أو ضد المال ما دامت تلك الجرائم لا تبلغ في الجساماة درجة الجرائم المشار إليها في الفقرات الثلاث الأولى من تلك المادة .

(١٩ / ٣ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١١ ص ٢٦٩) .

• طلب المتهم من المجني عليه الامتناع عن التكلم في حق أسناده في الأمور البطالة ، متى كانت هذه الأمور معلومة و معينة بينهما يعتبر طلبا و تكليفا بأمر ، و عليه يعتبر التهديد بالقتل المصحوب بهذه العبارة جناية طبقا للمادة ٢٨٤ / ١ عقوبات .

(٣١ / ١ / ١٩٢٢ المحاماة س ٢ ص ٤٥٥) .

• إنه غير ضروري في التهديد أن يكون خطاب التهديد مرسلا لنفس الشخص المهدد ، ولكن إذا أرسل الخطاب إلى شخص لا هو رسول لتوصيله و لا هو قريب للشخص المهدد حتى يحمله عامل المسودة إلى توصيله فلا عقاب .

(١٣ / ٢ / ١٩١٥ الشرائع س ٢ ص ١٧٧) .

• إن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس والمال - إذا كان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر - لم توجب بصيغتها العامة أن تكون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم يجب إلى طلبه، بل يكفي أن يكون الجاني قد وجه التهديد كتابة إلى المجني و هو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفسه و أنه يريد تحقيق ذلك الأمر بما قد يترتب عليه أن يذعن المجني عليه راعما إلى إجابة الطلب بنقض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا و من غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي

الذي أحدثه التهديد في نفس المجني عليه و لا عبرة بعد ذلك بالأسلوب أو القالب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم منها أن الجاني قصد ترويع المجني علي و حمله على أداء ما هو مطلوب .

(١٧ / ١١ / ١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦١ ص

(٧٤٦) .

● القصد الجنائي في جريمة التهديد يتوافر متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجني عليه وأنه يريد تحقيق هذا الأثر بما قدر يترتب عليه أن يذعن المجني عليه راجعاً إلى إجابة طلبه وذلك بغض النظر عما إذا كان قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجني عليه ولا يلزم التحدث استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم صراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها الحكم كما لا يعبى الحكم إغفاله التحدث عن أثر هذا التهديد في نفس المجني عليه .

(٢١ / ٤ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠٦ ص ٥٠٩)

١١ / ٦ / ١٩٦٣ س ١٤ ق ١٠١ ص ٥٢١ . وفي نفس المعنى :

نقض / ٣ / ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١١٢ ص ٣٧٩) .

● لتقدير قيام التهديد مرجعه إلى محكمة الموضوع تستخلصه من عناصر الدعوى المطروحة أمامها ولا معقب عليها في ذلك ما دام استخلاصها سائفاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(٢٦ / ٦ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦٨ ص ١٢٦٤) .

• يكفي لتوفر القصد الجنائي في جريمة التهديد أن يعلم الجاني المهدد أن قوله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المحني عليه في حالة التهديد البسيط أو يكرهه - رغم إرادته - على الفعل المطلوب في صورة التهديد المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر .
(٣١ / ١٠ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٩ ص ٣٥٧) .

• تنطبق المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون غمرة ٢٨ لسنة ١٩١٠ على الدائن الذي يهدد مدينه بالقتل أن لم يتم بوفاء ما عليه من الدين لأنه ليس من أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يكون الطلب غير شرعي في ذاته .
(٧ / ١١ / ١٩١٤ المجموعة الرسمية ص ١٦ ق ١٢ ص ١٦) .

• متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان جريمة التهديد التي دان الطاعن بها و أورد عليها أدلة تؤدي إلى ما رتب عليها وأشار إلى عبارات التهديد فقال " وحيث أن وقائع الدعوى تحصل على ما جاء بأقوال المحني عليه من أنه تلقى خطاب التهديد المؤرخ ... والذي ورد فيه أنه إذا لم يتم بإبرام الصلح بينه وبين المتهم يقتل ولديه فإنه سيتسبب في أن ينجي علي ولديه الآخرين ، فإن مفاد هذا الذي أورده الحكم أن الجريمة المهدد بها هي قتل ولديه الآخرين ، وهو ما قرره المحني عليه في التحقيق علي ما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن ، لما كان ذلك ، وكان يكفي في بيان التهديد أن يكون الحكم أشار إلى العبارات التي هدد الطاعن بها المحني عليه ، فإنه تحسر عن الحكم قالة القصور في التسيب في هذا الصدد .

(٥ / ٦ / ١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٧ ص ٥٦٦) .

• يكفي في بيان ماهية الأمور المهدد بما أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي هدد بها المتهم مصرفا من المصارف و اقتبس فحواها من الورقة المكتوبة بخطه و التي هدد شفويا بعض موظفي المصرف بنشرها أن لم يعطه المصرف ما يطلب ، و ما دامت هذه الورقة مودعة الملف الدعوى فقد أصبحت بهذا الإيداع جزءا من الحكم يمكن الرجوع إليه عند تحري التفصيلات .

(٢٢ / ٢ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣١)

ص (٤٦٦) .

*** أما التهديد بالافتراء ؛ فلما يساهم في تحديد معالمه :
استقراء قضاء محكمتنا العليا بخصوص التفرقة بين حق الأفراد في الشكوى وحقوقهم - بل واجبه - في التبليغ عن الجرائم من جانب و القذف و السب من جانب آخر ؛ و من هذا القضاء مايلي :

• من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفًا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه ، و أن استخلاص توفر ذلك القصد أو انتفائه من وقائع الدعوى و ظروفها من اختصاص محكمة الموضوع دون معقب في ذلك ما دام موجب هذه الوقائع و الظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

(١٥ / ٤ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠١ ص ٤٨١ ،

٢٩ / ١١ / ١٩٧١ س ٢٢ في ١٦٣ ص ٦٦٩ ، ١١ /

١٩٦٤/٥ س ١٥ في ٦٨ ص ٣٤٣) .

• التبليغ عن الجرائم حق بل واجب على الناس كافة ، فلا يجوز العقاب عليه إلا إذا كان مقرونا بالكذب و سوء النية ، أو إذا كان المقصود منه جعله علينا بجرم التشهير بالمبلغ في حقه . فإذا كان الحكم قد أدان المتهم بالكذب في حق المجني عليه و عائلته في بلاغ نسب إليه فيه أنه يدير منزلا للدعارة السرية و أن زوجته مشبوهة ، مستندا في ذلك إلى أن الشاهد الذي سئل البوليس في هذا البلاغ كذب مقدمه فحفظ بلاغه ، و إلى أن التحقيق الذي يحصل أمام البوليس و تسمع فيه شهود يحتمر علينا ، فإنه يكون قاصرا لعدم استظهاره أن المتهم إنما كان يقصد ببلاغه مجرد التشهير بالمبلغ في حقه .

(٨ / ١١ / ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ في ٦٨٢ ص

٦٤٤) .

المطلب الثاني

النتيجة الإجرامية

١٥ - جرائم البلطجة و جرائم الخطر . ١٦ - تاول .

١٧ - جريمة البلطجة و جرائم الضرر .

١٨ - تصنيف النتائج الإجرامية للجرائم البلطجة .

١٥ - جرائم البلطجة و جرائم الخطر :

النتائج الإجرامية في جريمة البلطجة - بوجه عام - تتمثل في العدوان المحتمل على المصالح المحمية ، أي وقاية هذه المصالح من الضرر الفعلي ؛ وبعبارة أخرى جريمة البلطجة تندرج - بصفة عامة - تحت لواء جرائم الخطر .^{٣١} ومن المعلوم أن جرائم الخطر تنشطر إلى جرائم خطر مجرد و جرائم خطر فعلي . ويكفي بالنسبة للجرائم الخطر مجرد بارتكاب السلوك المجرد ، إذ يفترض المشرع تحقق الخطر بمجرد تحقق السلوك ، في حين أن المشرع يتطلب بخصوص جرائم الخطر الفعلي - بجانب ارتكاب السلوك المجرم - تحقق نتيجة متمثلة في حالة خطر حقيقي يمس المصلحة المشمولة بالحماية .^{٣٢}

٣١ - وهذا ما أكدته المستشار فاروق سيف النصر - وزير العدل - حالة مناقشة الجريمة محل البحث بمجلس الشعب . إذ قال " الجريمة للمتحدثه بالقص جريمة خطر ، جريمة تقوم على سلوك خطر ، وليست جريمة ضرر ، و فرق بين جريمة خطر و جريمة ضرر ، بمعنى حق نبط المسألة ، نفترض أن شخصا يقود سيارة بسرعة زائدة عن السرعة المقررة و لم يرتكب شيئا غير جريمة السرعة في المرور ، هذه الجريمة خطيرة لأن سرعته فيما يتعلق بالقيادة (بسرعة) خطيرة و المشرع يؤلفها و يقضي بعقوبة على الخطورة و لكن ليس النتيجة ، فهناك فرق بين جريمة الخطر و جريمة الضرر " . راجع : مضبطة مجلس الشعب - الجلسة الثانية و الأربعين من دور الانعقاد العادي الثالث - المنعقدة في ١٨ / ٢ / ١٩٩٨ - ص ٥٠ .

٣٢ - راجع : الدكتور مأمون محمد سلامة - قانون العقوبات - القسم العام - مطبعة جامعة القاهرة - ٩٠ / ١٩٩١ - ص ١٤٠ و هامش (١١) و المراجع الإيطالية المشار إليها بالهامش (١٢) من ذات --

١٦ - تساؤل :

التساؤل الآن : إلى أي نوع من جرائم الخطر تنتمي جرائم البلطجة

بوجه عام ؟ .

في اعتقادنا أن جرائم البلطجة - بصفة عامة - تنتمي إلى طائفة جرائم الخطر الواقعي؛ إذ لم يكتف المشرع بتحريم صور البلطجة و إنما تطلب أن يكون من شأن حصول أية صورة من هذه الصور : " إلقاء الرعب في نفس المجني عليه أو تكدير أمنه أو سكينته أو طمأنينته أو تعريض حياته أو سلامته للخطر أو المساس بحريته الشخصية أو شرفه أو اعتباره أو سلامة إرادته (م ٣٧٥ مكرر) من قانون العقوبات) .

١٧ - جريمة البلطجة وجرائم الضرر : إذا كان ذلك كذلك بالنسبة لمعظم النتائج الإجرامية التي يتطلب حصولها كآثر لصور السلوك الإجرامي في جريمة البلطجة ؛ بيد أن المشرع تطلب - أيضا - إلحاق الضرر بشيء من ممتلكات المجني عليه أو مصالحه (م ٣٧٥ مكرر) من قانون العقوبات) .

ولا شك - في نظونا - أن هاتين الجريمتين تشكلان ضررا فعليا ؛ والمشرع هنا تطلب الإضرار الفعلي بالمصلحة محل الحماية الجنائية . وعليه فإن جريمة

== الصفحة . و أيضا : أستاذنا الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية بالقاهرة - الطبعة العاشرة - ١٩٨٣ - بند ١٩٠ ص ٢٨٠ . الدكتور محمد علي السالم عماد الحلبي - شرح قانون العقوبات الأردني - القسم العام - دار ومكتبة بنداوي - عمان - الأردن - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ - ص ١٢٩ وما بعدها . و قارن : الدكتور رمسيس قننام - النظرية العامة للقانون الجنائي - الطبعة الثالثة - ١٩٩٧ - منشأة المعارف بالإسكندرية - بند ٧٤ - ص ٥٦٤ وما بعدها . الدكتور محمد عبد الغريب - شرح قانون العقوبات - القسم العام - الجزء الأول - النظرية العامة للجريمة - ١٩٩٤ - القاهرة - بند ٣٣٧ ص ٥٠٩ وما بعدها .

البطحة التي تحقق بشأنها إحدى هاتين التينتين تدخل ضمن زمرة جرائم الضرر^{٣٣}.

وترتبا على ما تقدم يمكننا القول بأن جريمة البطحة هي جريمة مختلطة ، أي بعض صورها تشكل جريمة خطر ؛ والبعض الآخر يشكل جريمة ضرر.

١٨ - تصنيف النتائج الإجرامية لجرائم البطحة :

جلى مما تقدم أن النتائج الإجرامية لجريمة البطحة يمكن تصنيفها إلى : نتائج تشكل ضررا على المصالح المشمولة بالحماية الجنائية ؛ وأخرى تقف عند حد خطر حدوث الضرر . وإضافة إلى ذلك يمكننا تقسيم النتائج الإجرامية لجريمة البطحة إلى نتائج مادية وأخرى معنوية .
وسنفصل ذلك في الفرعين التاليين .

٣٣ - ولما نعالف من ذهب إلى احبار جريمة البطحة - في كل الأحوال - جريمة خطر . ومن هؤلاء : المستشار لاروق سيف النصر - وزير العدل - إبان مناقشة هذه الجريمة بمجلس الشعب - راجع : مضبطة مجلس الشعب - الجلسة الثانية والأربعين من دور الانعقاد المادي الثالث - المنعقدة في ١٨ / ٢ / ١٩٩٨ - ص ٥٠ . المستشار معوض عبد البراب - المرجع السابق - ص ١٨ وما بعدها .

الفرع الأول

النتائج المادية

١٩ - المقصود بالنتائج المادية . ٢٠ - أولاً : إلحاق الضرر بشيء من ممتلكات المجهن عليه .

٢١ - ثانياً : إلحاق الضرر بمصلحة للمجهن عليه .

١٩ - المقصود بالنتائج المادية :

ونقصد بالنتائج المادية تلك التي تمس ممتلكات أو مصالح للمجهن عليه .
ولقد عرّف المشرع عن النتائج المادية بقوله : "إلحاق الضرر بشيء من ممتلكاته - أي ممتلكات المجهن عليه - أو مصالحه" .

٢٠ - أولاً : إلحاق الضرر بشيء من ممتلكات المجهن عليه :

تحقق هذه النتيجة متى أسفر سلوك الجاني عن الانتقاص من قيمة شيء من ممتلكات المجهن عليه فقدانه لصالحه كلية أو جزء منها . وإذا كانت كلمة شيء لغة : تسع لكل ما هو موجود ؛ أو كل ما يتصور ويخبر عنه^{٢٤} ؛ غير أن المشرع حدد الشيء بأنه من الممتلكات . ويستوي - في نظرنا - أن يكون الشيء من المنقولات أو العقارات . كما يستوي أن تكون للشيء قيمة مادية - كالمجوهرات والمصوغات - أو قيمة أدبية محضة كالنذكرات التي لا تقوم بنقود ، أو الخطابات العائلية .

٢١ - ثانياً : إلحاق الضرر بمصلحة للمجهن عليه : تحقق هذه النتيجة متى ترتب على السلوك الإجرامي الانتقاص أو إهدار كلي أو جزئي لمصلحة - أي

٢٤ - راجع : للمصمم الوجيز - ص ٢٥٦ كلمة (شاه) .

منفعة أو فائدة - للمجني عليه . وبشرط - في نظرنا - أن تكون المصلحة مشروعة ؛ أي يقرها القانون .

أما إذا كانت المصلحة غير مشروعة ؛ فلا تقوم الجريمة محل البحث^{٣٥} . كما لو كانت مصلحة المجني عليه التي لحقها الضرر - تمثل في عدم منافسته في التجارة التي يمارسها ؛ لأن النظام العام الاقتصادي للبلاد يسمح بمثل هذه المنافسة . وعليه فإن هذه الجريمة تقع متى نتج عن السلوك الإجرامي - محل البحث - الأضرار بمصلحة مشروع ، كما لو ترتب على تهديد الجاني للمجني عليه : عدم تقدم هذا الأخير لوظيفة شاغرة أعلن عنها ، أو عدم التقدم لمنافسته للترشيح لعضوية مجلس الشعب و الشورى.

٣٥ - و لا مانع من قيام جريمة أخرى إن توفرت أركانها .

الفرع الثاني

التأصيل المعنوي

٢٢ - المقصود بالتأصيل المعنوي. ٢٣ - أو لا : تعريض حياة المهني عليه للخطر.

٢٤ - ثانيا : تعريض سلامة المهني عليه للخطر. ٢٥ - ثالثا : المساس بالحرية الشخصية .

٢٦ - رابعا : المساس بالشرف أو الاعتبار. ٢٧ - خامسا : المساس بسلامة الإرادة .

٢٢ - المقصود بالتأصيل المعنوي :

تنصرف النتائج الإجرامية المعنوية للحرمة - محل البحث - إلى ما يمس الكيان المعنوي للمهني عليه ، و ما يتصل به من مناخ عام للحياة في هدوء و سكونية . ولقد حدد المشرع هذه النتائج المعنوية بقوله : " إلقاء الرعب في نفس المهني عليه أو تكدير أمنه أو سكينته أو طمأنينته أو تعريض حياته أو سلامته للخطر ... أو المساس بحريته الشخصية أو شرفه و اعتباره أو سلامة إرادته " .

وجلي من ذلك أن المشرع استهدف حماية كافة الجوانب المعنوية للإنسان . فهو من جهة يحميه من المساس بأمنه وطمأنينته وسكينته . والأمن (security \ sécurité) في أساسه السيكولوجي شعور بالهدوء و الطمأنينة وبعد عن القلق والاضطراب و لا شك في أن الأمن - بهذا المعنى - يمثل شعورا ضروريا لحياة الفرد و المجتمع ، ومن أهم دواعيه : اطمئنان الإنسان على نفسه وماله و ثقته باحترام حقوقه ، وشعوره بالمعطف والمودة ممن يحيطون به .^{٣٦}

٣٦ - راجع : الدكتور سيد عويس - في " معجم العلوم الاجتماعية " - في معجم العلوم الاجتماعية - إعداد نخبة من الأساتذة المصريين و العرب المتخصصين - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ - ص ٦٦ كلمة " أمن " .

وعليه فإن كلمة أمن تستغرق الطمأنينة والسكينة . ولذا فإننا نرى أنه من قبيل التزيد النص على الطمأنينة و السكينة . والمثل يقال لما نص عليه المشرع بخصوص: اعتبار إلقاء الرعب في نفس المجني عليه ضمن نتائج السلوك الإجرامي في جريمة البلطجة . فبت الذعر والخوف في نفس المجني عليه - حسبما نرى - درجة من درجات المساس بأمنه .

وعلى أية حال سنفصل هذه النتائج فيما يلي :

٢٣ - أولا : تعريض حياة المجني عليه للخطر :

يحمي المشرع هنا " حق الإنسان في الحياة " من التعرض للخطر . فالإنسان هو محل المصلحة المحمية هنا . فلا تمتد هذه الحماية إلى سواه من المخلوقات . و يقصد بحق الإنسان في الحياة : مصلحته في أن تظل أعضاء جسمه مؤدية لوظائفها العضوية وفقا للقوانين الطبيعية .^{٣٧} وتمتد حياة الإنسان ما بين مولده وحتى يلفظ نفسه الأخير^{٣٨} ، أى

٣٧ - للمزيد راجع : أستاذنا الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٤٣٨ ص ٣٢١ وما بعدها . الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص - السابق بند ٣٣٧ ص ٥٥٠ وما بعدها . الدكتور حسين عياد - القسم الخاص - السابق - بند ٤٤١ ص ٣٢٥ . وأيضا : الدكتور محمد زكي أبو عامر - قانون العقوبات - القسم الخاص - طبعة ثانية - ١٩٨٩ - مكتبة الصحافة بالإسكندرية - بند ١٦١ ص - ٣٩٨ . الدكتور محمد رمضان بارة - قانون العقوبات الليبي - القسم الخاص - الجزء الأول - جرائم الاعتداء على الأشخاص - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - ليبيا - الطبعة الثانية - ١٩٩٣ - ص ١٦ وما بعدها .

٣٨ - راجع : الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - السابق - بند ٤٤١ ص ٣٢٥ . الدكتور فوزية عبد التار - القسم الخاص - بند ٣٩٧ ص ٣٤١ . الدكتور محمد زكي أبو عامر - القسم الخاص - بند ١٦٢ ص ٣٩٩ .

حتى تتوقف نبضات قلبه ويمتنع عن الحركة تماماً^{٢٩} . فالإنسان قبل مولده يكون " جنينا " ؛ و بعد أن يلفظ نفسه الآخر يكون " ميتا " و الجنين يخرج من نطاق الحماية الجنائية - هنا - لأنه لم يكتسب وصف الإنسان الحي بعد و لا تمتد الحماية الجنائية - هنا - للميت لفقدانه وصف الحياة .^{٣٠} ، ويستمر تمتع الإنسان

٣٩ - أنظر : الدكتور حسين عبيد - القسم الخاص - السابق - بند ٧ ص ١٧ .

٤٠ - راجع :

Chambre d'accusation de la cour de Paris, 9 avril 1946, Revue de Science Criminelle 1948, p 147 note GULPHE .

٤١ - و يتنازع لتحديد لحظة الوفاة معياران : أولهما تقليدي و الآخر حديث . و طبقا للمعيار الأول تحدد لحظة الوفاة باللحظة التي يتم فيها توقف التنفس و القلب ؛ و توقف الدورة الدموية بالنتيجة . أما المعيار الثاني فهو يرتكز على المفهوم العلمي الذي يربط بين - سول الوفاة و موت خلايا المخ ؛ بقطع النظر عن استمرار خلايا القلب و الرئة حية . و ينسب لكل معيار بعض المزايا و بعض العيوب . و مزايا كل معيار هي في الوقت ذاته عيوب للمعيار الآخر ؛ و العكس صحيح . فصحيح أن المعيار العلمي يسمح بنجاح عمليات نقل و زرع الأعضاء في وقت مناسب . و هو أمر يهيب المعيار التقليدي بأنه . و لكن هذا المعيار إلاخوة يتميز بسد الباب أمام الاتجار بالأعضاء البشرية ؛ و منع ظهور سماسة قطع الغيار الآدمية . إضافة إلى أن بعض الأعضاء مثل القلب أو الرئة أو الكبد أو النخاع و غيرها لا يمكن نلها من إنسان ميت ؛ فهي تؤخذ من إنسان حي موضوع على جهاز التنفس الصناعي . و كل هذا قد يدفع بعض المرضى إلى الإحجام عن الذهاب إلى المستشفيات ؛ مما ينعكس مردوده السيئ على صحة المواطنين و بضر بالصالح العام للمجتمع .

للمزيد حول هذا الموضوع ؛ أنظر : الدكتور إلهاب يسر أنور - المسؤولية المدنية و الجنائية للطبيب

- رسالة دكتوراه - مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة - ١٩٩٤ - بند ٣٨٩ - ص ٥٦٤ وما بعدهما .

الدكتور أحمد شوقي عمر - القانون الجنائي و الطب الحديث - رسالة دكتوراه - ١٩٨٦ حقوق القاهرة

- ص ١٧٣ و ما بعدها . و أيضا : الدكتور حسن صادق المرصافي - ص ١٥٦ . الدكتور سامح السيد

جماد - شرح قانون العقوبات - انقسم الخاص - جرائم الاعتداء على الأشخاص و الأموال - القاهرة -

١٩٩٦ - ص ١٠ . الدكتور نور الدين هنداوي - شرح الأحكام الخاصة لقانون العقوبات - الكتاب الثاني

- جرائم الاعتداء على الأشخاص و الأموال - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٩١ - بسند ١٠ ص ٢١

و ما بعدها . الدكتور عبد الوهاب عمر البطراوي - مجموعة بحوث في القوانين الجنائية المصرية -

دراسات مقارنة بآلفقه الإسلامي - الجزء الأول - طبعه ثانية ١٩٩٥ - القاهرة - ص ٨ و ما

بالحماية الجنائية طبقا لنص المادة ٨٦ - محل النزاسة - باستمرار تمتعه بالحياة حتى ولو أصابه مرض ميئوس من شفائه ، يؤدي - حسب المحررى العادى للأمر - إلى الموت بعد فترة وجيزة .^{٤٢}

٢٤ - ثانيا : تعرض سلامة الجنين عليه للخطر :

هذه النتيجة تتحقق متى ترتب على السلوك الإجرامى لجرمة البلطجة : جعل سلامة جسم الجنين عليه^{٤٣} مهددة بخاطر الاعتداء عليها أى خطر المساس الفعلي

بمدها . الدكتور جميل عبد الباقي الصغير - قانون العقوبات - جرائم الدم - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٩٧ - ص ٧ وما بعدها .

٤٢ - أنظر :

VOULN Robert : droit pénal spécial I, 1968, no. 143 p. 134 .

٤٣ - حول حق الإنسان في سلامة جسده ، راجع : الدكتور محمود نجيب حسنى - الحق في سلامة الجسم و مدى الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات - مجلة القانون و الاقتصاد التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق - جامعة القاهرة - ص ٢٩ - سنة ١٩٥٩ - العدد الثالث ص ٥٢٩ وما بعدها . الدكتور عصام أحمد محمد - النظرية العامة للحق في سلامة الجسم - رسالة الدكتوراه - كلية الحقوق جامعة القاهرة - ١٩٨٨ . وأيضا : أستاذنا الدكتور عمر السعيد رمضان - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية - ١٩٨٦ - بند ٢٦٠ ص ٢٨٨ وما بعدها . أستاذنا الدكتور أحمد فتحي سرور - الوسيط في قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الرابعة - القاهرة - ١٩٩١ - بند ٣٩٣ ص ٦٢٨ وما بعدها - الدكتور عبد المهيمن بكر - القسم الخاص في قانون العقوبات دار النهضة العربية بالقاهرة - الطبعة السابقة - ١٩٧٧ - بند ٢٢٦ ص ٥٣٨ . أستاذنا الدكتور فوزية عبد الستار - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية بالقاهرة - الطبعة الثالثة - ١٩٩٠ - بند ٤٩٦ ص ٤٤٨ وما بعدها . أستاذنا الدكتور حسين عبيد - الوجيز في قانون العقوبات - القسم الخاص - جرائم الاحشاء على الأشخاص والأحوال - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٨٨ - بند ٧٢ ص ١٢٢ وما بعدها . الدكتور محمد زكي أبو عامر - القسم الخاص - بند ٢٥٢ ص ٥٩٨ . الدكتور فخر عبد الله الشاذلي - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية - ١٩٩٤ - ص ٦٠٦ وما بعدها . الدكتور ==

بأنسجة جسم المجني عليه ، أو التهديد بإصابته بمرض أو عجز وقتي ؛ أو تهديد المجني عليه بمحيط مستواه الصحي : البدني أو العقلي أو النفسي ؛ سواء بإصابته بمرض لم يكن موجوداً من قبل ، أو تفاقم مرض كان يعاني منه فعلاً .

كما تتحقق النتيجة - محل البحث - متى كان من شأن السلوك الإجرامي جريمة البلطجة : تهديد سلامة جسم المجني عليه أو صحته بحصول اعتداء فعلي على حالة الاسترخاء الطبيعي لمادة الجسم .

فالجريمة محل البحث تحمي الإنسان حماية وقائية من الاعتداء الفعلي على جسده ؛ فهي تحمي حق الإنسان في التحرر من الألم و التمتع بحالة الاسترخاء الطبيعي لمادة الجسم ، وتمنع تعريض جسمه لخطر الآلام البدنية ، أو مجرد تعكير حالة الاسترخاء لديه ، بصورة من صور السلوك الإجرامي لجريمة البلطجة .

٢٥ - ثالثاً : المساس بالحرية الشخصية :

لم يتطلب المشرع هنا سلب كامل الحرية من الحريات الشخصية المكفولة للأشخاص ، بل اكتفى بمجرد المساس بها .

وعليه فإذا ترتب على أية صورة من صور السلوك الإجرامي لجريمة البلطجة المساس بحرية العقيدة أو حرية ممارسة الشعائر الدينية^{٤٤} أو حرية الرأي^{٤٥} أو حرية الصحافة و الطباعة والنشر ووسائل الإعلام^{٤٦} أو حرية البحث العلمي والإبداع

— عبد الوهاب عمر الطراوي - شرح القانون الجنائي المقارن - الليبي والمصري والأردني والعراقي -

القسم الخاص - دار الفكر العربي بالقاهرة - طبعة الأولى - ١٩٩٧ - ص ٤٧٢ .

٤٤ - راجع : المادة ٤٦ من الدستور .

٤٥ - راجع : المادة ٤٧ من الدستور .

٤٦ - راجع : المادة ٤٨ من الدستور .

الأدبي والفني والثقافي^{٤٧}، وحرمة الحياة الخاصة، أو غيرها من الحريات الشخصية، فإن الركن المادي لجريمة البلطجة يتحقق.

٢٦ - رابعا : المساس بالشرف أو الاعتبار :

ينصرف مدلول الشرف^{٤٨}،^{٤٩} و الاعتبار^{٥٠} إلى مفردات المكانة الاجتماعية التي تثبت للشخص في المجتمع الذي يحيا فيه ؛ و هي مفردات تشكل من خلال رصيد الشخص من الصفات الموروثة و المكتسبة ومن علاقاته بغيره من أبناء المجتمع ؛ و على ضوء هذه المفردات يتحدد الوزن الاجتماعي للشخص ، الذي تعدد عناصره بقدر عدد المجتمعات التي يرتادها ، يستوي في ذلك المجتمعات العائلية أو الوظيفية أو المهنية .. أو غيرها .^{٥١}

و يتحقق المساس بالشرف والاعتبار بمجرد حدوث صورة مسن صور السلوك الإجرامي لجريمة البلطجة ؛ إذ تندمج النتيجة

٤٧ - راجع : المادة ٤٩ من الدستور .

٤٨ - الشرف لغة : هو للموضع العالي يشرف على ما حوله ، و هو كذلك : العلو و الجدد ، و قيل لا يكون إلا بالأبناء . راجع : مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - ج ١ ص ٤٩٨ كلمة " شرفته " .

٤٩ - من الناحية الاجتماعية يمثل الشرف مكانة متميزة في الجماعات البدوية و الريفية في صيانة العرس و احترام الكلمة ، كما أنه سبب الدفاع عن الشرف أرقى كثرة من الدماء . راجع : الدكتور حسن مسغان - في معجم العلوم الاجتماعية - السابق - ص ٣٣٦ كلمة " شرف " .

٥٠ - للزيادة حول مدلول الشرف و الاعتبار ؛ راجع : أستاذنا الدكتور محمود نجيب حسني - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - القلعة - ١٩٨٧ - بند ٨٢٦ ص ٦٠٨ و ما بعدها . و أيضا : أستاذنا الدكتور عمر السعيد رمضان - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٨٦ - بند ٣٤٣ - ص ٣٥٩ . الدكتور أحمد فتحي مرور - القسم الخاص - بند ٤٧٤ ص ٧١٥ .

الدكتور فصح عبد الله الشاذلي - القسم الخاص - ص ٧٤٩ و ما بعدها .

٥١ - حول هذا المعنى : الدكتور حسنين عبيد - القسم الخاص - بند ١٢٤ - ص ٢١٥ .

في السلوك الإجرامي^{٥٢}. فمجرد حصول السلوك يفترض المشرع أن السلسل
بالشرف و الاعتبار قد حدث .

٢٧ - خامسا : المساس بسلامة الإرادة :

الإرادة - بوجه عام - هي ظاهرة نفسية^{٥٣} ذاتية ، وهي أساس العمل
الإنساني ؛ فهو بطبيعته عمل غائي ؛ أي يستهدف غاية معينة من أجل مصلحة
خاصة أو عامة . وتقوم الإرادة بتوجيه السلوك الإنساني نحو هذه الغاية .^{٥٤} وحتى
تقوم الإرادة بهذا الدور يتعين أن تكون حرة ؛ والإرادة الحرة تتمثل في قدرة الإرادة
على توجيه سلوك الإنسان للغاية التي تنغيها لا للغاية التي تجبر عليها ؛ سواء
أكان هذا الإجبار مصدره إنسان أم آلة أم أي شيء ؛ بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ؛

٥٢ - قارن : الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخامس - جلد ٨٣٠ ص ٦١٢ . حيث يتحدث عن
صور الاعتداء على الحق في الشرف والاعتبار فيوضح أنه " حيث تمتد الجريمة صورة مجرد التهديد بالخطر
فركها المادي لا يتطلب نتيجة إجرامية منفصلة عن السلوك الإجرامي " .

٥٣ - فالإرادة قوة نفسية تستمد كيانها من الجهاز النفسي العصبي للإنسان وتكامل علم النفس الطبيعي ببيان
صورة هذا الجهاز وحدود علاقته بالوظائف العضوية للجسم . للمزيد حول هذا الموضوع راجع :

DUAS : Traité de psychologie , par Charles BLONOIEL , Paris 1924 ,
vol . 2 , p. 372 et ss .

RIBOT : maladies de la volonte , alcan, Paris 1933 , p 3 et s.

وفي الفقه المصري ؛ راجع : الدكتور محمود نجيب حسني - القصد الجنائي - النظرية العامة

للقصد الجنائي - دراسة تأصيلية مقارنة - الركن المحوي في المرامم العملية - طر النهضة العربية بالقطر -

الطبعة الثالثة - ١٩٧٨ . الدكتور نيل مدحت سالم - الخطأ غير العسدي - طر النهضة العربية بالقطر

- ١٩٨٤ - جلد ١٢ ص ٢٢ .

٥٤ - أنظر : الدكتور محمود صالح العادلي - حق الدفاع أمام القضاء الجنائي - دراسة مقارنة في قضاتون

الوضعي والفقه الإسلامي - رسالة الدكتوراه مقدمة لكلية الحقوق - جامعة القاهرة - جلد ٥١٥ ص ٥١٧ .

وما بعدها .

فالعبرة في انتفاء حرية الإرادة : بصلاحية هذا المصلر للتأثير عليها وتوجيهها لغاية معينة تغاير ما يبتغيه الإنسان ذاته^{٥٥}.

وترتبا على ذلك فإن الركن المادي لجرمة البلطجة تكتمل عناصره إذا : نجم عن صورة من صور السلوك الإجرامي لجرمة البلطجة التأثير في إرادة المجني عليه ؛ بحيث أقدم على عمل ما كان يقدم عليه لولا هذه الصورة من السلوك . والمثل يقال إذا نجم عن السلوك الإجرامي لجرمة البلطجة : امتناع المجني عليه عن عمل ؛ ما كان يمتنع عنه في حالة غياب هذا السلوك .

٥٥ - راجع : الدكتور محمود العادلي - الرسالة السابقة - بند ٥١٧ - ص ٥٢٠ . قارن : الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم العام - ١٩٨٣ - بند ٢٨٧ ص ٤١٦ .

المطلب الثالث

رابطة السببية

٢٨ - مشكلة رابطة السببية . ٢٩ - فائدة للتابع الخطرة .

٣٠ - أما بالنسبة للتابع الضارة بالجممة بالخطرة . ٣١ - انتهاء رابطة السببية .

٢٨ - مشكلة رابطة السببية :

تشكل رابطة السببية^{٥٦} (lien de causalité) عنصرا أساسيا في الركن

المادي للجريمة ؛ فإذا كانت الجريمة لا تقوم بدون ركن مادي ، فإن الركن

٥٦ - للمزيد حول رابطة السببية ؛ راجع :

DELLOG (Tullio) : La culpabilité dans la Thèrie générale de l'infraction , 1949- 1950 , no. 133 , p. 82 ; **HOSNI (Mahmoud Nagib)** ; Le lien decausalite en droit pènal ; th. Paris ; 1952 (dactylographièe) ; **FRIDIEFF** , La probleme de la causalite en droit pènal sovietique , R.S.C. , 1952 , p. 315 ; **PIROVANO** ; Faute civile et faute penale ; th. Nice ; 1964 ; spéc. , **DEMONGUEZ AGUILA** ; La causalité en droit comparé chilien et français ; th. Dactyl . Toulouse ; 1967 spec. p. 245 et s. ; **DECOCQ** ; Dorit pènal général ; p. 185 ; **CHABAS** ; l'influence de la pluralite des causes sur le droit a reparation ; th. Paris 1965 ; **CHABAS** , Billion de quelques années de jurisprudence en matière de rôle causal ; D. ; 1970 ; chr. ; p. 113 ; **SALVAGE** , Le line de causalité en matière de complicité ; R. S. C. ; 1981 ; p. 25 ; **BOUZAT (P.)** : Le critiere du line de cusalité en matière criminell d'apres la jurisprudence francaisesm , Cours de doctrat , U. de Caire , 1981 . p. 1 et s ; **MERLE "Roger" et VITU "André "** , Traité de Droit criminel , T.I , sixième éd. , Paris 1988 , no. 171 et s. , p. 246 et s .

و أيضا : الدكتور وعوف عبيد - السببية في القانون الجنائي - دراسة تحليلية مقارنة - القاهرة

- ١٩٧٤ . و لنفس المؤلف : مبادئ القسم العام من التشريع المقاي - دار الفكر العربي بالقاهرة - الطبعة

الرابعة - ١٩٧٩ - ص ٢٣٩ و ما بعدها . الدكتور وميس همام - النظرية العامة للقانون الجنائي - بند

المادي لا يقوم - بدوره - بدون علاقة سببية. إذ لا يكفي لاتقnad مسؤولية الجاني أن يصدر عنه سلوكا إجراميا ، وأن تتحقق نتيجة إجرامية . و إنما يتعين أن تكون هذه النتيجة مترتبة على السلوك المذكور و مرتبطة به برابطة السببية .

وبناء عليه يتعين أن يكون السلوك الإجرامي لجرمة البلطجة متصلا بأحد النتائج التي يتطلبها المشرع لهذه الجريمة .

و إذا كان الفكر القانوني قد اجتهد في البحث في مشكلة السببية في قانون العقوبات ؛ فأفرز جملة من النظريات في هذا الصدد ^{٥٧} ؛ بيد أن نظرية السببية الملائمة هي التي كتبت لها السيادة في الفقه و القضاء في مصر .

و مؤدى هذه النظرية أنه متى كان سلوك الجاني يصلح - في الظروف التي حصل فيها- أن يكون سببا ملائما لحصول النتيجة طبقا للمحري العادي للأمر ، فإن السببية تكون متوفرة ، و بمباراة أخرى تنفي هذه السببية إذا تداخلت في إحداث النتيجة عوامل شاذة ، أي غير مألوفة ، لا تحصل إلا نادرا .

٩٢ ص ٦٧٣ و ما بعدها . الدكتور محمود نجيب حسني - علاقة السببية في قانون العقوبات - ١٩٨٤ -
القاهرة بند ٥٨ ص ٦٧ وما بعدها . الدكتور أحمد فتحي سرور - الوسيط في قانون العقوبات - القسم
العام - الطبعة الخامسة - القاهرة - ١٩٩١ - بند ٢١٨ ص ٣٦٨ وما بعدها . الدكتور عبد المهيمن
بكر - القسم الخاص في قانون العقوبات - دار النهضة العربية - ١٩٧٧ . الدكتور عبد الأحد جمال
الدين - للمبادئ الرئيسية في القانون الجنائي - الجزء الأول في المبرمة - دار الفكر العربي بالقاهرة -
١٩٧٤ - ص ٣١٨ وما بعدها . الدكتور محمد عبد الغريب - شرح قانون العقوبات - القسم العام - الجزء
الأول - النظرية العامة للجريمة - ١٩٩٤ بند ٣٦٩ ص ٥٦٥ و ما بعدها . الدكتور محمد علي السامع
الحلي - ص ٢٣٨ وما بعدها . الدكتور مأمون محمد سلامة - القسم العام - بند ١٠ - ص ١٤٢ و ما
بعدها .

٥٧ - راجع : ما سبق بند ٢٢ و ما بعده من هذه الدراسة .

و يلزم لإعمال هذه النظرية على رابطة السببية في جريمة البلطجة ، أن نفرق بين النتائج الخطرة و النتائج الضارة .

٢٩ - فبالنسبة للنتائج الخطرة :

فهى ليست عدوانا فعليا على المصلحة أو الحق المشمول بالحماية الجنائية ، أى ليست إهدارا فعليا له ، و إنما هي مجرد تهديد له بالإهدار ، أو إهدار محتمل طبقا للتسلسل الطبيعي للأحداث .

٣٠ - أما بالنسبة للنتائج الضارة لجريمة البلطجة ، و التي تمثل في إلحاق الضرر بشيء من ممتلكات المجهن عليه أو مصالحه ؛ فإنه يتعين أن يثبت أن السلوك الإجرامي تسبب في نشوء آثار تجسد فيها العدوان الفعلي الحال على المصلحة أو الحق المشمول بالحماية الجنائية .

٣١ - انتهاء رابطة السببية :

تتقي علاقة السببية في جريمة البلطجة في حالتين:

الأولى : إذا لم يكن سلوك الجاني أحد العوامل التي أسهمت في إحداث إحدى النتائج الإجرامية لجريمة البلطجة . ويستوي في ذلك النتائج الضارة و النتائج الخطرة . فبالنسبة للنتائج الأولى ؛ إذا اتضح أن الأضرار التي لحقت سيارة (أ) لم يكن سببها استعراض القوة - على سبيل المثال - من جانب (ب) ولكن كان سببها اصطدام سيارة (ج) بـ (ب) فإن (ب) لا يُسأل - هنا - عن جريمة بلطجة ؛ طالما لم يثبت أن استعراض القوة نجم عنه أية نتيجة أخرى مما تستلزمه جريمة البلطجة .

أما بالنسبة للنتائج الخطرة : إذا ثبت أن إلقاء الرعب في نفس (أ) - على سبيل المثال - لم يكن بسبب التلويح له بالعنف من جانب (ب) بل كان بسبب مشاهدة (ج) الذي كان يطلب النار من (أ) لسبب أو لآخر ، فإن جريمة البلطجة لا تتوفر ما لم ينجم عن التلويح بالعنف أية نتائج إجرامية أخرى مما تستلزمه جريمة البلطجة .

والحالة الثانية : إذا ثبت أن سلوك (س) هو أحد العوامل التي أسهمت في إحداث إحدى نتائج جريمة البلطجة ؛ ولكن لم يكن في استطاعة (س) أن يتوقع بعض العوامل الأخرى التي أسهمت في تحقق هذه النتيجة ؛ فإن جريمة البلطجة لا تقوم . ومثال ذلك : أن يقوم (أ) باستعراض القوة أمام (ب) ، فيدفع السيارة المملوكة لـ (ب) في الطريق العام ، حيث يتصادف نشوب حرب ، فوقعت قبلة على السيارة ؛ فحولتها إلى قطعة من حديد . فهنا نرى عدم مساهلة (أ) عن جريمة البلطجة ؛ طالما لم تتحقق - بسبب سلوكه - نتيجة أخرى من النتائج الإجرامية لهذه الجريمة .

وجلي من ذلك أن الحالتين المشار إليهما لانتفاء ملائمة السببية تنطبقان بالنسبة للنتائج الضارة لجريمة البلطجة .

أما النتائج الخطرة فهي لا تسري عليها سوى الحالة الأولى ، حيث تستقل النتائج الضارة بالحالة الثانية ، على النحو السالف بيانه .

المبحث الثاني الركن المعنوي والعقوبة

٣٢م - تقسيم :

سينشطر هذا المبحث إلى مطلبين :
الأول : في الركن المعنوي . و الثاني : في العقوبة .

المطلب الأول الركن المعنوي ٣٢ - إجمال .

٣٢ - إجمال :

يتخذ الركن المعنوي في هذه الجريمة صورة القصد الخاص . و يفترض القصد الخاص قصداً عاماً يستند إليه . و القصد العام يقوم على عنصرين هما : العلم بالأركان التي يركز عليها الكيان القانوني للجريمة و العناصر التي ينطوي عليها كل ركن منها ، و الإرادة التي تنصرف إلى صورة - أو أكثر - من صور السلوك الإجرامي لجريمة البلطجة ؛ و إلى تحقيق نتيجة - أو أكثر - من النتائج المترتبة على هذا السلوك . ونفصل الحديث عن كل عنصر من هذين العنصرين ، ثم نعرض للقصد الخاص لجريمة البلطجة . و ذلك في (فرع أول) . توطئة لبيان الأحكام العامة للقصد الجنائي في جريمة البلطجة في (فرع ثان) .

الفرع الأول

مفردات القصد الجنائي

٣٢ - أولاً : العلم بأركان البلطجة . ٣٤ - ثانيا : إرادة السلوك و النتيجة . ٣٥ - ثالثا : القصد الخاص .

٣٣ - أولاً : العلم بأركان البلطجة :

ينصب العلم (أولاً) على عمل الاعتداء في جريمة البلطجة ، و هو الإنسان ؛ أي الشخص الطبيعي . فإن اعتقد الفاعل أنه يوجه فعله إلى غير إنسان انتفى القصد لديه ^{٨٨} . فلو أن ممثلا كان يقوم بدور (غوريلا) في عمل فني ، وأرتدي لذلك جلد إحدى الغوريلا ، فراه آخر و اعتقد أن من شأن استمرار القوة أمام هذا الكائن - الذي ظن أنه غوريلا حقيقة - أن يعدها عن طريقه . فإن الفاعل هنا لا يُسأل عن جريمة بلطجة، لانتفاء علمه بصفة " الإنسان " في المحني عليه .

وينصب العلم (ثانيا) على خطورة سلوك الجنائي على الكيان المادي أو المعنوي - بحسب الأحوال - للمحني عليه . فيتعين أن يحيط علم الفاعل بخطورة سلوكه على نفس المحني عليه أو أمنه أو سكينته أو طمأنينته أو حياته أو سلامته أو ممتلكاته أو مصالحه أو حرمة الشخصية أو شرفه أو اعتباره أو سلامه إرادته ؛ بحسب الأحوال . فمن يطلق عيارا ناريا لفض مشاحرة معتقدا أنه يؤدي إلى إيقاف المتشاحرين ؛ فإذا أدى ذلك إلى إلقاء الرعب في نفس أحد السكان القاطنين بالقرب من مكان المشاحرة فالفاعل هنا لا يسأل عن جريمة البلطجة ^{٨٩} .

٨٨ - يورد هنا و يؤكد أن نص المادة ٣٧٥ مكررا عقوبات يتحدث عن زوج المحني عليه وأصوله وفروعه ؛ وهو ما لا يتصور إلا بالنسبة للشخص الطبيعي ؛ أي الإنسان . و بسلا يخرج الشخص المعنوي من دائرة المحني عليه في جرائم البلطجة .

٨٩ - و لا يمنع ذلك من مساءلة من جريمة أخرى إن توفرت أركانها ؛ كحمل سلاح بدون ترخيص .

لكن لا يلزم أن يحيط علم الجاني بعلاقة السببية . فالغلط فيها لا يؤدي إلى نفي القصد الجنائي . و الغالب أن يتوقع الفاعل علاقة السببية التي تربط ما بين السلوك الإجرامي الصادر عنه ونتيجة - أو أكثر - من نتائج جريمة البلطجة^{٦٠}؛ فإن حدث اختلاف بين ما حدث في الواقع مع ما كان يتوقعه الجاني من تسلسل سبي فإن هنا الاختلاف لا يؤثر في توفر قصده الجنائي .^{٦١}

وعليه متى قام (س) بالاتصال بـ (ص) ليلغيه تهديدا باستخدام القوة أو العنف و جود (ص) بالمولد ولم يتنبهه (س) لذلك - إذ ظن أن غريمه (ص) معه على خط التليفون - فقام بتوجيه تهديده في سماعه التليفون بمجرد انتهاء الرنين ؛ فسجل (الأنسراماشين ANSWER MACHINE) آلة الرد ذلك وعلم (ص) بهذا التهديد فور معه أو مع زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو تهديدا بالافتراء عليه أو على أي منهم بما يشينه ؛ غير أنه تصادف عدم تفرغه للشرط الخاص " بالأنسراماشين " ، فإن القصد الجنائي يتوفر لدى (س) ؛ رغم عدم انصراف علمه الى تسجيل تهديده عن طريق الأنسراماشين؛ لأن كل الوسائل سواء ؛ طالما كانت ترتبط بسلوك الفاعل .

٣٤ - نالها : إرادة السلوك و النتيجة :

الإرادة ترتبط بالذهن و النفس ؛ فالذهن هو الاستعداد للإدراك ؛ وهو - أيضا - ما به الشعور بالظواهر النفسية المختلفة .^{٦٢} أما النفس فهي الروح^{٦٣} أو بالأحرى هي الروح عندما تكون متلبسة^{٦٤} بالجسد .

٦٠ - بخصوص هذه النتائج ، راجع : ما سبق بند ١٥ و ما بعده من هذه الدراسة .

٦١ - في هذا المعنى بخصوص جريمة القتل ؛ انظر :

الدكتور فوح عبد الله الشاذلي - القسم الخاص - ص ٤٩٥ .

٦٢ - راجع : للمعجم الوسيط - ج ١ - ص ٣٢٩ كلمة " تَفَنَ " .

٦٣ - للمعجم الوسيط - ص ٦٢٧ كلمة " نَفْس " .

٦٤ - تلبس بالشيء لغة ؛ أي عاقله . راجع : للمعجم الوسيط ص ٤٩٩ كلمة " تَلَبَسَ " .

فالإرادة تتحرك من خلال الشعور بالرغبة في إشباع حاجة عضوية أو نفسية محددة . لذا فإن الإرادة قوة ذهنية تتلقف هذا الشعور النفسي لتحوله إلى وعي و إدراك للحاجة ، تحرك الفكر و التأمل لتصور أو تخيل الغاية التي من خلالها - أو بالأدق من خلال الوصول إليها - يتم إشباع هذه الحاجة ، كما يتحرك الفكر لتصور - أو تخيل - صور السلوك المتباعدة الممكنة لذلك، و تعقد الإرادة الموازنة بين هذه الوسائل على ضوء إدراك طبيعة هذه الوسائل والمخاطر المحيطة باستخدامها ؛ والأسباب التي تشجع على الإقدام عليها ؛ ثم تسج الإرادة إلى اختيار إحدى هذه الوسائل ؛ بقرار يرجحها على غيرها ؛ فتعطي الإرادة أوامرها إلى الجسد ؛ الذي يقدم على ممارسة الحركة العضوية التي يحصلوها يتم إشباع الحاجة العضوية أو النفسية التي شعرت بها الإرادة .^{٦٥} والإرادة - على هذا النحو - تسيطر على السلوك لتحقيق غاية معينة تسج إليها^{٦٦} ،^{٦٧} .

والإرادة في جريمة البلطجة لا تشذ عن ذلك ، فينبغي أن تسيطر إرادة الفاعل على السلوك و تسج به نحو غاية معينة تشعر بضرورة إشباعها كالانتقام من غريم أو التشنفي في خصم .. الخ . فإذا انتفت إرادة سلوك البلطجة انتفى القصد الجنائي . كما في حالة إكراه شخص على إتيان صورة من صور السلوك الإجرامي ؛

٦٥ + ٦٦ - قرن : أمثال الدكتور نبيل مدحت سالم - المرجع السابق- بند ١٢ ص ٢٤ .

٦٧ - بخصوص مناقشة تعريف القصد بإرادة النتيجة ، راجع : الدكتور عبد المهيم بكر- القسم الخامس من قانون العقوبات - الطبعة السابعة - ١٩٧٧ - دار النهضة العربية بالقاهرة - هامش ٨٧ ص ٥٦٥ وما بعدها .

؛ كالتهديد أو الاقتراء ، فهنا لا يسأل الشخص المكره غير أن ذلك لا يمنع من مسألة الشخص المكره ، متى توفرت سائر عناصر وأركان جريمة البلطجة في حقه .

ويتعين أن تتجه إرادة الفاعل إلى تحقيق نتيجة - أو أكثر - من نتائج جريمة البلطجة . وعليه لا يتوفر القصد الجنائي في جريمة البلطجة إلا إذا سيطرت إرادة الفاعل على السلوك واتجهت إلى تحقيق النتيجة المترتبة عليه . فلا يتوفر القصد الجنائي لدى الممثل الذي يقوم بدور "داركولا" (مصاص الدماء) ؛ في مسرحية أو في مشهد من مشاهد فيلم يتم تصويره ، إذا نتج عن تمثيله إلقاء الرعب في نفس أحد المشاهدين . ولو توقع الممثل حدوث ذلك نتيجة لقيامه بدوره التمثيلي ، لأن إرادة الممثل لم تتجه إلى إحداث هذا الرعب ؛ بل على العكس كانت متجهة إلى إمتاع المشاهدين وتسليتهم بفن التمثيل . والمثل يقال بالنسبة لألعاب القوة التي يقوم بها أحد الحواة^{٦٨} في الأسواق والأحياء الشعبية .

٣٥- ثالثا : القصد الخاص :

لا يعتد المشرع - عادة - بالغاية التي يتفادها المجرم من إقتراف الجريمة ؛ فيكفي - في أغلب الجرائم - بالقصد العام بيد أن المشرع قد يبري أن خطورة السلوك الإجرامي تكمن في انصراف نية الجاني إلى غاية معينة ؛ وليس في مجرد توجيه إرادته إلى النتيجة الإجرامية ؛ فيعتبر المشرع هذه الغاية عنصرا في القصد

٦٨ - الحواة مفردتها حاوي وهو الرجل الذي يقوم بأعمال غريبة ؛ راجع : المصمم الوجيز - ص ١٨٠ كلمة " حوى " .

البلطجة تكمن في انصراف نية الجاني إلى تسريع المجني عليه أو تخويفه أو التأثير في إرادته .

ومعنى لدى المشرع أن تنصرف إرادة الجاني إلى التسريع أو التخويف أو التأثير في إرادة المجني عليه ؛ فالكل أمام المشرع سواء . ولكن ليس أي تسريع أو تخويف للمجني عليه تتحقق معه النية الخاصة ؛ وإنما يتعين أن يكون تسريع المجني عليه أو تخويفه - : إلحاق الأذى به بدنيا أو معنويا أو هتكك عرضه أو سلب ماله أو تحصيل منفعة منه (م ٣٧٥ مكررا عقوبات) . أما التأثير في إرادة المجني عليه فحدده المشرع بأنه :

" لفرض السطوة عليه - أي على المجني عليه - أو لإرغامه على القيام بأمر لا يلزمه به القانون أو لحمله على الامتناع عن عمل مشروع أو لتعطيل تنفيذ الأحكام أو الأوامر أو الإجراءات القضائية أو القانونية واجبة التنفيذ " (م ٣٧٥ مكرراً عقوبات) .

ومؤدى ذلك أن التأثير في إرادة المجني عليه إما أن يكون إيجابيا أو سلباً ، أي بعمل أمر ما كان يقدم عليه لو غاب هذا التأثير ، أو بامتناع عن عمل ما كان يحجم عنه إذا كانت إرادته حرة غير خاضعة للتأثير المذكور .

وعليه فإن كان الفاعل حينما صدرت عنه صورة - أو أكثر - من صور السلوك الإجرامي لجريمة البلطجة ، لم تنصرف نيته إلى إحداث التسريع أو التخويف للمجني عليه أو التأثير في

إرادته بالفعل ، وإنما كان ينوي المزاح ، فإن القصد الخاص لا يتوفر ، ومن ثم لا تكمل أركان جريمة البلطجة .^{٧٠}

الفرع الثاني

الأحكام العامة للقصد الجنائي

٣٦- جريمة البلطجة و القصد المحدود و القصد غير المحدود ، ٣٧- البلطجة و القصد المباشر و القصد الاحتمالي ، ٣٨- وقت توافر القصد ، ٣٩- الفرض الأول : انتهاء القصد الجنائي قبل تحقق النتيجة ، ٤٠- الفرض الثاني : تراعى ظهور القصد الجنائي حتى تحقق النتيجة ، ٤١- إثبات القصد .

٣٦- جريمة البلطجة و القصد المحدود و القصد غير المحدود :

يُصنف القصد تبعا لاتجاه الإرادة إلى تحقيق النتيجة في موضوع محدود أو غير محدود إلى : قصد محدود Dol determine وقصد غير محدود Dol indetermine ويكون القصد محدوداً إذا اتجهت إرادة الجاني إلى تحقيق نتيجة معينة أو أكثر؛ فموضوع الجريمة حده الجاني سلفاً ؛ في مشروعه الإجرامي . والمثال التقليدي لذلك أن يعمد (أ) إلى قتل (ب) بذاته و يقتله فعلاً في حين أن القصد يكون غير محدود إذا اتجهت إرادة الفاعل إلى تحقيق عدة نتائج إجرامية ؛ دون تحديد

٧٠- ولقد أخطأ الفقهاء حول مدى قيام جريمة التهديد للنصوص عليها في المادة ٣٢٧ عقوبات إذا كان باعث المائل للدعابة و المزاح . فبعض الفقه يرى ذلك . أنظر : الدكتور وعوف عبيد - جرائم الاجتهاد - ص ٤٣٥ . الدكتور عبد الله بن بكر - ص ٨٥٦ . الدكتور فوزية عبد الستار - ص ١٦١ . في حين حاتب من الفقه عدم قيام هذه الجريمة إذا توافر باعث المزاح أو الدعابة ؛ راجع : الدكتور محمود محمود مصطفي - القسم الخاص - بند ٤٦٢ ص ٥٣٧ . الدكتور عمر السعيد ومضان - بند ٤٦٧ ص ٥٥٨ . الدكتور حسني المندي - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - جرائم الأموال - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٥ - بند ٣٢٨ ص ٥٠٠ .

موضوع النتيجة^{٧١} في المشروع الإجرامي الذي ارتسمه الجسائي قبل إقدامه على السلوك الإجرامي .^{٧٢} ومثال ذلك أن يلقي شخص قنبلة على المشاهدين في إحدى دور الحياطة (السينما) ؛ قاصداً إحداث النتائج التي تترتب عليها بلا تحديد .

والتساؤل الآن - في ضوء ما تقدم - هو : هل القصد الجنائي في جريمة البلطجة يمكن يُصنف إلى قصد محدود وقصد غير محدود ؟ .
الإجابة علينا بالإيجاب لأن من الممكن أن تنجح إرادة الفاعل إلى أحداث نتيجة - أو أكثر - من نتائج جريمة البلطجة بشكل محدد وواضح سلفاً ؛ ثم يحدث ذلك فعلاً فإذا اتجهت إرادة (أ) إلى إلقاء الرعب في نفس (ب) فيقوم (أ) باستعراض القوة أمام (ب) فتحدث هذه النتيجة فعلاً .

٧١ - أنظر :

STEFANI " Gaston " , LEVASSEUR " Georges " et
BOULOC " Bernard " : Droit pénal général , 16^e ed. (1997)
Dalloz Delta, Liban , no. 268, p.222.

٧٢ - حول هذا التقسيم ؛ أنظر : الدكتور علي راشد - القانون الجنائي - المدخل و أصول النظرية العامة - الطبعة الثالثة - ١٩٧٤ - دار النهضة العربية بالقاهرة - ص ٣٦٤ وما بعدها . الدكتور السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة في قانون العقوبات - الطبعة الثالثة - ١٩٥٧ - دار المعارف بمصر - ص ٣٦٨ وما بعدها . الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم العام - بند ٣٠٠ ص ٤٣٩ وما بعدها . الدكتور روف حبيب - القسم العام - ص ٣١٢ وما بعدها . الدكتور محمود نجيب حسني - شرح قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية - ١٩٩٠ / ١٩٩١ - ص ٣٣٩ وما بعدها . الدكتور سامح جواد - مبادئ قانون العقوبات - القاهرة - ١٩٨٧ - ص ٣٦٩ وما بعدها . الدكتور محمد عيد الغريب - شرح قانون العقوبات - القسم العام - الجزء الأول - النظرية العامة للجريمة - ١٩٩٤ - القاهرة - بند ٤٣٠ ص ٦٦٤ وما بعدها .

كما من المتصور أن تتجه إرادة الفاعل- - في جريمة البلطجة - إلى تحقيق عدة نتائج إجرامية مما أشارت إليه المادة ٣٧٥ مكرر عقوبات ؛^{٧٣} دون تحديد موضوع النتيجة . فإذا اتجهت إرادة (أ) إلى ترويع عدد غير محدود في شارع معين أو التأثير في إرادتهم لفرض السيطرة عليهم ؛ ويحقق ذلك فعلا ما يصدر عنه من سلوك إجرامي ؛ متمثلا في الوقوف في وسط الشارع فعلا مستعرضا قوته أمام القاطنين بهذا الشارع فيث في نفوس عدد كبير منهم . ومثال ذلك أيضا : أن يريد (أ) التأثير على إرادة موظفي الجمارك في إحدى المنافذ الجمركية لتعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح الخاصة بتحصيل الرسوم الجمركية ؛ ويحصل ذلك بالفعل بإطلاق - على سبيل المثال - عدة أعيرة نارية في الهواء .

٣٧- البلطجة و القصد المباشر و القصد الاحتمالي :

يفرق الفقه بين القصد المباشر **Directe** و القصد الغير المباشر **Indirecte** أو الاحتمالي **Eventuelle** . ومناطق التفرقة بينهما تكمن في " كيفية " العلم بالنتيجة الإجرامية . فالعلم - بوجه عام - هو فكرة عامة عن حقيقة الأشياء تسمح بتصور لحقيقة هذه الأشياء وحقيقة العلاقات المتباينة التي تنشأ عنها^{٧٤} .

٧٣ - بخصوص هذه النتائج راجع : ما سبق بند ١٥ من هذه الدراسة .

٧٤ - للمزيد ، راجع : الدكتور نبيل مدحت سالم - الخطأ - بند ١٩ ص ٢٨ وما بعدها .

٧٥ - انظر : الدكتور نبيل مدحت سالم - الخطأ - بند ٢٤ ص ٤٣ وما بعدها .

وعلم الجنائي بالنتيجة - قبل الإقدام على السلوك الإجرامي - ينصرف إلى المستقبل لنا يسمى توقعا ؛ لأنه يتنبأ بحدوث النتيجة أثرا للسلوك في المستقبل^{٧٥} . وقد يكون هذا العلم على سبيل التأكيد ؛ وقد يكون على سبيل الإمكان ؛ وعليه فإن القصد المباشر هو اتجاه الإرادة نحو إحداث النتيجة الإجرامية المتوقع حصولها بصورة يقينية مؤكدة^{٧٦} .

أما القصد غير المباشر - أو الاحتمالي - فيتمثل في اتجاه الإرادة نحو تحقيق نتيجة متوقع ويكفي للقول بوجود هذا الاتجاه أن ترحب الإرادة بهذه النتيجة أو قبلها أو حتى يستوي لديها حصولها مع عدم حصولها^{٧٧} ،^{٧٨} . وفي حكم شهر محكمة النقض عرفت القصد الاحتمالي^{٧٩} ؛ بأنه :

٧٦ - ويفترض ذلك علم هذه النتيجة لا بدخله شك في احتمال عدم حصولها . أنظر : الدكتور محمود نجيب حسني - النظرية العامة للقصد الجنائي - بند ٦٧ ص ٢١٠ وما بعدها . و أيضا : الدكتور نبيل مدحت سامي - الخطأ - بند ٧٠ ص ١٣٢ .

٧٧ - أنظر : الدكتور نبيل مدحت سامي - الخطأ - بند ٧٠٥ ، ص ١٢٤ ، ١٣٧ .

٧٨ - حول تقسيم القصد إلى مباشر و احتمالي ، راجع : الدكتور السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة - ص ٢٧٠ وما بعدها . الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم العام - بند ٢٩٨ ص ٤٣٥ و ما بعدها . الدكتور وعوف عبيد - القسم العام - ص ٣٠٦ وما بعدها . الدكتور مأمون محمد سلامة - القسم العام - ص ٣٣٨ وما بعدها . الدكتور سامح السيد جاد - مبادئ قانون العقوبات - ص ٣٧٢ وما بعدها . الدكتور محمد عبد الغنيب - القسم العام - بند ٤٣١ ص ٦٦٥ وما بعدها .

٧٩ - أنظر في الموضوع :

GMADRAY : le dol eventuel , Revue Internationale de Droit Penal , 15e année (1938) , p. 207 et s.

وليس : الدكتور محمد مصطفى القلبي - في المسؤولية الجنائية - القاهرة - ١٩٤٨ - ص ١٨٧ وما بعدها .

* نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجاني الذي يتوقع أن قد يتعدى فعله الغرض النوي عليه بالذات إلى غرض آخر لم ينو من قبل أصلاً ، فيمضي مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب به الغرض غير المقصود .

و مظنة وجود تلك النية هي استواء حصول هذه النتيجة وعدم حصولها لديه ، والمراد بوضع تعريفه على هذا الوجه أن يعلم أنه لا بد من وجود النية مانعا من دخول صور أخرى لا نية فيها داعيا إلى احتباس من الخلط بين العمد و الخطأ .

والضابط العملي الذي يعرف به وجود القصد الاحتمالي أو ارتفاعه هو وضع السؤال التالي و الإجابة عليه :

هل كان الجاني عند ارتكاب فعلته المقصودة بالذات مريدا تنفيذها ولو تعدى فعله غرضه إلى الأمر الإجرامي الآخر الذي وقع فعلا ولم يكن مقصودا في الأصل أم لا ؟ .

فإن كان الجواب (نعم) فهناك يتحقق وجود القصد الاحتمالي ، أما أن كان (لا) فهناك لا يكون في الأمر سوى خطأ يعاقب بحسب توافر شروط جرائم الخطأ أو عدم توافرها ^{٨٠} .

وفي اعتقادنا أن القصد الجنائي في جريمة البلطجة يمكن تصنيفه إلى قصد مباشر وقصد غير مباشر أو احتمالي . وذلك حسب درجة توقع الجاني للنتيجة الإجرامية ، واتجاه إرادته نحوها .

٨٠ - نقض ٢٥ / ١٢ / ١٩٣٠ بمجلة المحاماة ص ١١ رقم ٤٢١ ، ص ٨٠٨ ، وأيضاً : في القواعد - ج ٢

رقم ١٣٥ ص ١٦٨ .

ومثال القصد المباشر أن تنحه إرادة (أ) إلى إلقاء الرعب في نفس (ب) فيقوم بتهديده تلفونيا باستخدام القوة مع ابنة (ج) فينتج ذلك إلقاء الرعب في نفس (ب) بالفعل ومثال قصد الاحتمالي أو غير المباشر ، أن يتصور (أ) أنه إذا قام بتهديد (ب) وهو صاحب محل بإحدى شوارع الواقعة في حي شعبي باستخدام العنف معه ، لفرص السطوة عليه بإعطائه أتاوة معينة ، فإن من المؤكد أن يؤدي ذلك إلى إلقاء الرعب في نفس (ب) ، ومن الممكن أن ينجم عن ذلك : إلقاء الرعب في نفس (ب) و (ج) و (د) من أصحاب المحلات الموجود بنفس الشارع المذكور ؛ فربح (أ) بهذه النتيجة أو يقبلها أو يستوي لديه حصولها مع عدم حصولها . ويقدم (أ) - رغم ذلك - على السلوك الإرادي الذي حدده وهو تهديد (ب) باستخدام العنف معه .

٣٨ - وقت توالف القصد :

الأصل أن القصد الجنائي الذي يعتد به ينبغي أن يرتبط زمنيا بالركن المادي للجريمة . إذ أن الجريمة لا تتحقق بالكيان للمادي فقط ، ولا تتحقق بالكيان المعنوي فحسب . بل لابد من اجتماع هذا وذاك في نطاق زمني معين ، حتى يمكن مسئلة من اقترفها عما أتت يده .

ولا يتشدد الشراح في شكل الرابطة الزمنية التي يتحقق بها اكتمال الجريمة العمدية فقد تكون في صورة مصاحبة زمنية وقد تكون في صورة معاصرة زمنية . والمصاحبة تعني : مرافقة الركن المادي للقصد الجنائي في زمن واحد . بمعنى أن يكون القصد موجودا في نفس الوقت الذي يباشر فيه الفاعل نشاطه الإجرامي . أما المعاصرة الزمنية فمؤداها : التقاء القصد الجنائي مع الركن المادي في أي وقت منذ ارتكاب السلوك الإجرامي وحتى تتحقق النتيجة الإجرامية ولا يشترط أن يتم هذا

الانتفاء بين القصد الجنائي وكل عناصر الركن المادي ، إنما يكفي أن يتحقق مع السلوك الإجرامي ، أو النتيجة الإجرامية .
وهذه المعاصرة تقتض أن هناك فاصلاً زمنياً بين السلوك والنتيجة ؛ والأمر لا يخرج عن فرضين :

٣٩ - الفرض الأول : انتفاء القصد الجنائي قبل تحقق النتيجة :

إذا صدر السلوك الإجرامي مصاحباً للقصد الجنائي ثم انتفى الأخير قبل تحقق النتيجة ، فإن المسؤولية الجنائية تظل قائمة . ولا يجوز الاحتجاج لنفي المسؤولية بأن الفاعل غير من نيته بعد مباشرة السلوك . لأن القانون لا يتطلب للمساءلة الجنائية أكثر من ارتكاب الفاعل السلوك الإجرامي قاصداً تحقق نتيجته وقت ارتكابه ؛ يؤكد هذا ويؤكد أنه : طبقاً للمادة ٤٥ من قانون العقوبات تتمتع المسؤولية الجنائية إذا نجح الفاعل في وقف السلوك الإجرامي أو نجح أثره بإرادته ، وفي المقابل تظل مسؤوليته قائمة على أسس قصده وقت ارتكاب السلوك الإجرامي ، إذا لم ينجح في وقف سلوكه أو نجح أثره^{٨١} .

وعليه فإن قام شخص بتهديد موظف عام بالإقراء عليه بأنه ارتشى مقابل القيام بعمل من أعمال وظيفته فأدى ذلك إلى تكدير أمنه أو سكنته أو طمأننته فإن الفاعل لا يجدي به أن تنفي نيته بعد ذلك .

أما إذا كان الفاعل سحج تهديده هذا في خطاب وأرسله للموظف العام مع شخص ثالث ثم استيقظ ضميره فطلب منه هذا الشخص الأخير عدم تسليم

٨١- أنظر : الدكتور السعيد مصطفى السعيد - ص ٣٧٨ . وقارن : الدكتور رمسيس همام - القسم الخاص - بند ٤٦ - ص ٢٣٥ . الدكتور فوزية عبد الستار - القسم الخاص - بند ٤٢٣ - ص ٣٧٢ .

المخاطب للمرسل إليه ورده للفاعل ؛ وحصل ذلك فعلا فإن إيقاف النشاط الإجرامي عند هذا الحد ينتج أثره في امتناع مسؤولية الجنائية .

٤٠ - القرض الثاني : تراخي ظهور القصد الجنائي حتى تحقق النتيجة:

أما إذا صدر السلوك الإجرامي دون أن يصاحبه قصد جنائي، ثم تحقق هذا القصد عند النتيجة ، فإن مساءلة الفاعل عن جريمة عمدية تتوقف على مدى توفر القدرة على الحيلولة دون تحقيق النتيجة . فإن توفرت هذه القدرة ومع ذلك امتنع الفاعل عمداً قاصداً تحقق النتيجة ، وجبت مساءلة الفاعل عما أتت يده ، تأسيساً على أن امتناعه مقروناً بالقصد الجنائي يجعله مسئولاً جنائياً عما أسفر عنه السلوك الصادر منه ؛ أما إذا لم يكن الفاعل بعد صدور السلوك عنه ، في استطاعته الحيلولة دون تحقق النتيجة ، فلا تقوم المسؤولية الجنائية عن جريمة عمدية ، لمجرد تغيير نية الفاعل في وقت لاحق على صدور السلوك . فالتنية المجردة لا تكفي لقيام المسؤولية الجنائية^{٨٢} .

وترتبط على ذلك تقوم المسؤولية الجنائية عن جريمة بالبطحة ؛ في حقي : الممثل الذي يتلرب بصوت مرتفع - أثناء وجوده في غرفة بفندق - على دور تمثيلي ينطوي على تهديده لآخر باستخدام القوة و العنف معه أو مع زوجته ؛ إذا لم يدفع له مبلغاً من المال ؛ وتصادف أن ساكن الغرفة المجاورة تنطبق عليه الأوصاف التي ذكرها الممثل حال تدريبه على دور التمثيلي ؛ وتنبه الممثل لذلك ؛ غير أنه أنضح له أن جاره بالفندق غرماه فامتنع الممثل - رغم ذلك - عن إتهامه حقيقة الأمر ؛ رغبة منه في فرض السطوة على غريمه . ويحقق ذلك بالفعل .

٨٢ - راجع : الدكتور السيد مصطفى السيد - ص ٢٧٩ . الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم

العام - ج ٣٠٢ ص ٤٤٢ وما بعدها .

فالسلك المكون لجرمة البلطجة - هنا - ليس هو الفعل الإيجابي المتمثل في أدائه التدريب على دوره التمثيلي ، بل امتناعه عن لفت نظر جاره بالفندق لحقيقة الأمر ؛ وهو امتناع مخالف للالتزام ناشئ عن فعله السابق ، فهو بذلك قد تسبب في فرضه السطوة على المجني عليه بالامتناع . فتقوم المسؤولية الجنائية - هنا - لتوفر قصد جنائي للممثل معاصراً للسلك .

والأمر يختلف لو كان التهديد الذي انطوى عليه الدور التمثيلي للممثل المذكور ، استهدف حمل - من وجه إليه التهديد - على التبرع بمبلغ محدد من المال لجهة معينة ، فإن اتضح أن الممثل المذكور تغيرت نيته ؛ حينما علم بأن جواره بالفندق اعتقد أن التهديد حقيقي وموجه إليه ، ومن ثم ذهب للجهة المذكورة للتبرع إليها فعلاً ؛ فإن تغير نية الممثل لا يكفي لقيام المسؤولية الجنائية ، لأنه لم يكن باستطاعته منع الضرر الذي لحق الجار المذكور . تأسيساً على أن نية الممثل وتوافر القصد بعد الفعل ليس سوى نية مجردة ، لا تكفي للمسؤولية الجنائية .

٤١ - إلهاء القصد :

سبق الإلماح إلى أن القصد الجنائي في جريمة البلطجة يتميز بنية خاصة هي " نية ترويع المجني عليه أو تخويله أو التأثير في إرادته " ^{٨٢} . وهو أمر يستخلصه قاضي الموضوع من مختلف وقائع الدعوى المروضة عليه ؛ وقد يدق الأمر في بعض الصور ؛ ولكنه يهتدي إليه بما يطمئن إليه ضميره . بما تكشف عنه الظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمّره في نفسه .

٨٢ - راجع : ما سبق بند ٣٥ من هذه الدراسة .

ومن هذه المظاهر والإمارات الخارجية : الظروف التي صاحبت السلوك الصادر من المتهم ، والعلاقة التي تجمع بين المتهم والمجني عليه ؛ وهل هي علاقة صداقة أم علاقة عدواة ؟ . و عبارات التهديد المدعي صلورها من المتهم . كما أن مكان وزمان صلور السلوك المنسوب للمتهم ، يستشف منهما مدى وجود قصد جنائي من عدمه . فمن يهدد موظف عام في مكتبه أثناء قيامه بأعمال وظيفته بأن يتخذ إجراءً معيناً ؛ على خلاف ما تقتضيه اللوائح و القوانين ؛ لا يقبل منه الاحتجاج بأنه لم يقصد ارتكاب جريمة البلطجة .

وغنى عن الإيضاح أنه يتعين أن يعني حكم الإدانة باستظهار القصد الجنائي في جريمة البلطجة و التدليل على توافره بأدلة كافية سائغة ؛ على الأقل إذا كانت وقائع الدعوى تتضمن ما قد يرشح للشك في توافره ؛ وإلا كان الحكم مشوباً بالقصور .

المطلب الثاني

عقوبة جريمة البلطجة البسيطة

٤٢ - يانها . ٤٣ - أولا : الحبس . ٤٤ - ثانيا : مراقبة البوليس .

٤٢ - يانها :

تنص المادة ٣٧٥ مكررا عقوبات على معاقبة مرتكب جريمة البلطجة في صورته البسيطة بعقوبة أصلية هي : عقوبة أصلية تتمثل في الحبس مدة لا تقل عن سنة . وبالعقوبة تبعية هي وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها عليه . ولا يعاقب على الشروع في هذه الجريمة لأنها من قبيل الجنح التي لا يعاقب على الشروع فيها إلا بموجب نص صريح ، ولا وجود لمشل هذا النص .

٤٣ - أولا : الحبس :

حسنا ما فعل المشرع حينما جعل الحد الأدنى لعقوبة الحبس سنة . حيث تفادى بذلك المحكوم العنيف الذي يوجهه الفكر القانوني السائد للعقوبات قصيرة المدة التي تساهم في تعميق الإجرام لدى مَنْ توقع عليه عقوبة الحبس قصيرة المدة ؛ حيث يدخل السجن و هو يتهمى الحروف الأولى لطريق الإجرام ويخرج منه وهو حاصل على أعلى الشهادات في عالم الجريمة .

٤٤- ثانيا : مراقبة البوليس :

مراقبة البوليس **Surveillance de la police** جزء بمقتضاه يوضع المحكوم عليه تحت سيطرة البوليس ، و تنقيد حريته بقيود معينة تحددها القوانين الخاصة بالمراقبة .^{٨٤} وتستهدف المراقبة وضع المحكوم عليه تحت سيطرة البوليس ليلا نهارا حتى يمكن ملاحظته والحيلولة بينه وبين اقتراف سلوك إجرامي ما . فالمراقبة من التدابير الاحترازية (**mesure de Sûreté**) بيد أن المشرع يحتسبها من بين العقوبات^{٨٥} نظرا لأنه لا يعرف التدابير الاحترازية كنظام قانوني مستقل^{٨٦}.

وللمراقبة ثلاث صور جرى العمل على تطبيقها أو إدماجها بعضها .
وهذه الصور هي :

- ١ - نظام يحظر على المراقب دخول أماكن معينة .
- ٢ - نظام يحدد الأماكن التي يجوز للمراقب أن يتنقل بينها ، ولا ييارحها بدون إذن .
- ٣ - نظام يترك للمراقب حرية اختيار المكان الذي يقيم فيه و حرية تغييره بعد استيفاء شروط معينة ، فُرضت على المراقب حتى يتمكن البوليس من تعقبه وملاحظته .

٨٤ - و عائلة هذه القوانين تستوجب الحكم على مرتكبها مدة لا تزيد على سنة واحدة (م ٢٩ عقوبات) .

٨٥ - أنظر : الأستاذ جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - الطبعة الأولى ١٣٦٠هـ / ١٩٤٢ - مطبعة الاعتماد بالقاهرة - ج ٥ بند ٢١٨ ص ١٤٩ . الدكتور السعيد مصطفى السعيد - ص ٦٥٧ .

٨٦ - أنظر : الدكتور محمود نجيب حسني - القسم العام - السابق - بند ٨٦٢ ص ٨٢٥ وما بعدها .

وطبقا لنص المادة ٣٧٥ مكررا عقوبات يتعين أن يقضى في جميع الأحوال بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها عليه .
و ترتباً على ذلك يمكننا القول بأن مراقبة البوليس - هنا - هي عقوبة تبعية بالنسبة لجرائم البلطجة .

ولذا نرى أن النص " على ضرورة أن يقضى بها " بحاجة إلى إعادة نظر .
إذ أن العقوبة التبعية ليست بحاجة إلى حكم قضائي . وعليه فإننا نهيئ بالمشرع المصري أن يعدل صياغة هذا النص ؛ لتكون على النحو التالي :
" وينتفع المحكوم عليه لمراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها عليه " .

وإلى أن يعدل المشرع المصري هذا النص لا مفر من أن يضمن القاضي حكمه لعقوبة مراقبة البوليس . أما إذا أغفل القاضي ذلك ؛ فإننا نرى ضرورة تطبيق المادة ١٩٣ عن قانون المرافعات التي تقرر أنه :
" إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " .

وعليه ينبغي على النيابة العامة أن ترجع إلى المحكمة وتعلن التهم بالحضور أمامها وتطلب فيها إكمال حكمها بالفصل فيما أغفله ، تأسيساً على أنها لم تستنفد بعد سلطتها في الدعوى . ولا يصح التجاء النيابة العامة إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص ؛ لأن هذه المحكمة لا تباشر اختصاصها ، إلا فيما فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى واستنفدت في شأنه سلطتها^{٨٧} ،^{٨٨} .

٨٧ - أنظر : نقض ١٢/٧/ ١٩٦٢ - مجموعة أحكام النقض - س ١٣ رقم ١٢٨ - ص ٥٤٦ .

الفصل الثاني

جرائم البلطجة المشددة

٤٥ - تحديد الظروف المشددة . ٤٦ - تصنيف أسباب التشديد . ٤٧ - تقسيم .

٤٥ - تحديد الظروف المشددة :

نص المشرع على أسباب تشديد عقاب البلطجة . وهذه

الأسباب ترد إلى الأنواع التالية :

أولاً : التشديد الذي يتعلق بماديات الجريمة ؛ وتشمل : تعدد الجناة ، و
اصطحاب حيوان يثير الذعر ، واستعمال آلات أو مواد معينة . (الفقرة الثانية م
٣٧٥ مكرراً عقوبات) .

ثانياً : التشديد الذي يرجع إلى صفة المجرم عليه (الفقرة الثالثة م ٣٧٥

مكرراً عقوبات) .

ثالثاً : التشديد الذي يرجع بارتباط البلطجة بجريمة الإيذاء البسيط . أو

المقترون بسبق إصرار أو ترصد (الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ مكرر (أ) ع) .

رابعاً : ارتباط البلطجة أو اقترانها بجناية قتل عمد . (الفقرة الثالثة من المادة

٣٧٥ مكرر (أ) ع) .

خامساً : التشديد الذي يتصل بالارتباط السبي بين البلطجة وجنحة أو

جناية أخرى . (الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مكرر (أ) ع) .

٨٨ - راجع : الدكتور محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية - الطبعة الثانية - ١٩٨٨ -

دار النهضة العربية بالقاهرة - بند ١٠٦٦ ص ٩٣٩ .

وكافة أسباب التشديد تفترض ابتداء توالف أركان جريمة البلطجة في صورتها البسيطة ، فالأمر يتعلق بمجرالم بلطجة مصحوبة بظروف مشددة من شأنها تغيير وصف الجريمة . و جميع أسباب التشديد وجوبية. إذ يتعين على القاضي استبعاد العقوبة المقررة للبلطجة في صورتها البسيطة ، طالما توفرت الظروف المشددة ، إلا إذا ارتأى تطبيق الظروف القضائية المخففة . وأسباب التشديد المقررة في المادة ٣٧٥ مكرر (أ) عقوبات تدفع بالعقوبة إلى دائرة العقوبات المقررة للجنايات ؛ باستثناء ما إذا كانت الجريمة المرتكبة جنحة وقعت بناء على ارتكاب جريمة البلطجة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ مكرر عقوبات ، إذ اكفى المشرع بمضاعفة كل من الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة المقررة للجنحة المذكورة . أما أسباب التشديد المقررة في المادة ٣٧٥ مكرر عقوبات فهي تؤدي إلى تغييط عقوبة البلطجة البسيطة ، دون أن تدفع بالجريمة إلى دائرة الجنايات ؛ إذ أبقت على الحبس ؛ وإن وصلت به إلى خمس سنين .

٤٦ - تصنيف أسباب التشديد :

وتنشط أسباب التشديد إلى شطرين : أسباب مادية أو عينية وأخرى شخصية . والأولى : تسرى على كل المسامحين في جريمة البلطجة . و الثانية : لها طابع شخص فلا يتأثر من المسامحين سوى مَنْ ثبت توافرها لديه . والأسباب الشخصية تنحصر في ظرف سبق الإصرار ؛ وما خلا ذلك من أسباب نصت عليها اللادتان : ٣٧٥ مكررا ؛ ٣٧٥ مكررا (أ) فهي أسبابا مادية .

٤٧ - تقسيم :

وأما كان الأمر فإن كافة ما نصت عليه المادة ٣٧٥ مكررا من ظروف مشددة لا تخرج جريمة البلطجة من زمرة الجنح ؛ في حين أن معظم الظروف

المشددة التي نصت عليها المادة ٣٧٥ مكررا (١) تدفع بمجموعة البلطجة إلى دائرة

الجنائيات . وعليه سينشطر هذا الفصل الى مبحثين :

الأول : في جنح البلطجة المشددة طبقا للمادة ٣٧٥ مكررا .

و الثاني : في جنائيات البلطجة و الجنح المشددة طبقا

للمادة ٣٧٥ مكرر (أ) .

المبحث الأول

جنح البلطجة المشددة

(طبقا للمادة ٣٧٥ مكررا عقوبات)

٤٨- إجمال .

٤٨- إجمال :

تشطر هذه الظروف إلى ظروف تتعلق بالجاني والمجني عليه . (تعدد
الجناة ، وكون المجني عليه أنثى أو إنسان لم يبلغ ثمانى عشرة سنة) . وظروف
تنصرف إلى كيفية ارتكاب الجريمة (اصطحاب حيوان يثير الذعر ، واستعمال
آلات أو مواد معينة) .

وسنعرض ذلك في مطلبين :

الأول : في الظروف المتعلقة بالجاني و المجني عليه .

و الثاني : في الظروف المتصلة بكيفية ارتكاب الجريمة .

المطلب الأول

الظروف المتعلقة بالجاني والمجني عليه

٤٨ - تقسيم .

٤٨ - تقسيم :

تُحمل هذه الظروف في : تعدد الجناة ، و كون المجني عليه أنثى أو إنسان لم يبلغ ثمانى عشرة سنة . وسنعالج ذلك في الفرعين التاليين :

الفـرع الأول

الظـروف المتعلقة بالجاني

"تعدد الجـناة"

٤٩- علة التشديد . ٥٠ - مدلول التعدد . ٥٠ م - تطبيقات قضائية .

٤٩- علة التشديد :

عبر المشرع عن البلطجة المقترنة بهذا الظرف المشدد بقوله " إذا وقع الفعل أو التهديد من شخصين فأكثر " . ولا تخفي حكمة التشديد هنا ؛ إذ أن إدراك المجني عليه - بالرؤية أو بالسمع أو بغیرهما - أن أشخاصا عديدين يساهمون في ترويعه أو تخويفه أو التأثير في إرادته ، يضعف من مقاومته ؛ مما يساهم في تحقيق نتيجة - أو أكثر - من نتائج جريمة البلطجة ، وربما تتحقق بشكل أخطر مما لو كان الجاني شخصا واحداً فقط . زد على ذلك أن التعدد ينم عن خطورة الجريمة ومرتكبها ؛ إذ يثبت الجرأة في نفس الجناة ، كما ينبئ عن اتفاق بين الجناة وقصد مسبق .

٥٠ - مدلول التعدد :

لا يختلف مدلول ظرف التعدد - هنا - عن مدلوله في جريمة السرقة . إذ استخدم - أو استعار ؛ إن صح التعبير - للشرح هنا نفس التعبير السوارد في جريمة السرقة . حيث اعتبر وقوع الفعل أو التهديد * من شخصين فأكثر^{٨٩} ،^{٩٠} يتحقق معه ظرف التعدد .

وترتيباً على ذلك يكفي للقول بوجود هذا الظرف أن يتوفر الحد الأدنى للتعدد . فيكفي للتشديد كون الفاعل - في جريمة البلطجة - اثنين فحسب . ولا يكفي للقول بتوفر التعدد المقصود أن يرتكب أكثر من شخص جريمة البلطجة في

٨٩ - ويومر عنه بالفرنسية : (Par deux ou plussi curs personnes)

٩٠ - بهذا النص حسم المشرع موقفه من " أقل عدد للتعدد " . حيث إن تحديد هذا العدد أثّر عملاقاً ؛ سلك أحكام القضاء في مطلع هذا القرن - أي القرن العشرون - فهاهي ذي محكمة جنح سوهاج تقول في أحد أحكامها : (إن ما ورد في المادة ٢٩٦ عقوبات من قوله " اشترك عدة أشخاص " بفهم منه صراحة قصد القانون أن يكون فعل السرقة حاصلًا عن المدد المعروف لنفسه بالجمع ، أي الذي يتدنى من ثلاثة فما فوق . وقد عسرر اللحن بذلك لأن له تعبيراً آخر كشخصين مثلاً . أما كون اللغة الفرنسية للأعوذ من قانون أهلها القانون المصري لا يوجد فيها صيغة للثنى ، و أن كلمة عدة فيها تعني اثنين فصاعداً ، و أن شياح القانون الفرنسي يروي أن وقوع السلب من شخصين اثنين كاف لجعل الواقعة حجة تنطبق على المادة ٢٨٨ من قانونهم المقابلة للمادة ٢٩٦ من قانوننا فكل ذلك مما لا يحدد به ما دام النص صريحاً عندنا) . (جنح سوهاج ١٨٩٩ / ٣ / ٧ - مجلة الحقوق - س ٤ ق ٤٥ ص ١٠١) .

غور أن هذا القضاء لم يحدد طويلاً . حيث أسفر قضاء النقض على أن " أقل عدد للتعدد هو : اثنين " . ففي حكم نقض قديم نسباً قضى بأن : " يكفي لتوفر ظرف تعدد الحانة المتخصص عليه في الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات وقرع السرقة من شخصين فأكثر " . [١٩٧٨ / ٥ / ٧] أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٨ ص ٤٧٤]

لحظة زمنية واحدة ؛ بمحض الصدفة أو بفعل تداعي الخواطر^{٩١} ، حتى ولو كان ذلك ضد مجني عليه واحد . كما يحدث - على سبيل المثال - عندما يقدم مجموعة من الطلبة على ارتكاب جريمة بلطجة ضد مراقب لجنة امتحان ما ؛ ولم يكن بينهم ثمة اتفاق مسبق على ذلك ، بل كان يعمل فيها كل جان لحساب نفسه .

ويثير مدلول التعدد التساؤل عما إذا كان يلزم أن يكون الشخصان " فاعلين " للبلطجة في المعنى الذي حددته المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، أم أن هذا الظرف يتحقق لو كان أحدهما " فاعلاً " والآخر " شريكاً " ؟ .

والرأي عندنا : أن التعدد المقصود لا يتحقق إلا إذا كان الشخصان " فاعلين " ؛ لأن العلة التي تقف وراء التشديد تنبع من : كون التعدد يسهل تنفيذ جريمة البلطجة إذ كل فاعل يستمد من زميله جرأة على مواصلة مشروعهما الإجرامي لإحساسه بأن زميله يشد أزره . ناهيك عن أن إدراك المجني عليه بتعدد الجناة يضعف من قدرته على المقاومة . وهذه العلة تحقق باشتراط تعدد الفاعلين^{٩٢} .

٩١ - في هذا المعنى بخصوص التعدد كظرف مشدد لجريمة السرقة : الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٤٢٧ ص ٤٩٧ . الأستاذ أحمد أمين - ص ٦٦٤ . الدكتور رفوف عيّد - جرائم الاختلاء على الأشخاص والمال - دار الفكر العربي بالقاهرة - الطبعة الثالثة ١٩٨٥ - الدكتور رمسيس مهنام - القسم الخاص في قانون العقوبات - منشأة المعارف بالإسكندرية - ١٩٨٢ - ص ٦٢٩ .

٩٢ - للمزيد : بخصوص الخلاف الفقهي حول مدلول التعدد في جريمة السرقة راجع :

الدكتور عبد المهين بكر - بند ٤٠٢ ص ٨٠٤ وما بعدها .

وطبقاً لقضاء محكمة النقض ينطبق تعريف الفاعل - الذي أورده المادة ٢/٣٩ عقوبات - على كل مَنْ عُهِدَ إليه في خطة الجريمة بدور رئيسي يتطلب ظهوره على مسرح الجريمة^{٩٣}. وتطبيقاً لذلك يتحقق التشديد إذا ساهم مع الفاعل في جريمة البلطجة شخص كان دوره ينحصر في مراقبة الطريق^{٩٤}، أو تلبية رجل الأمن المتواجد على مقربة من مسرح الجريمة^{٩٥}، أو حراسة الفاعل أثناء قيامه بالسلوك الإجرامي^{٩٦}. ولا يشترط لتطبيق التشديد - محل الدراسة - الحكم على شخصين - أو أكثر - لاقترافهما جريمة البلطجة ؛ وإنما يكفي ثبوت وقوع الجريمة من شخصين أو أكثر ؛ حتى ولو لم يُحكَم سوى على شخص واحد هؤلاء ؛ ولو كان من اشترك معه مازال غير معلوم^{٩٧} ؛ أو تعذر إدانته لسبب

٩٣ - وفي هذا تقول محكمة النقض :

"الذين من نص المادة ٣٩ عقوبات في صريح لفظه و واضح دلالة و من الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه و هو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل أما أن يتعد جرمته أو يساهم معه غيره في ارتكابها . فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة و إما أن يساهم عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها ، و حينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، و لو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها ، عرف أو لم يعرف ، اعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين و لو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، أي أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المبنية و أسهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم ففاعة - و أن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع " نقض ١٩٨٠ / ٣ / ١٧ أحكام النقض - س ٣١ رقم ٧٥ ص ٤٠٧ ؛ ١٩٧٣ / ٥ / ١٣ س ٢٤ رقم ١٣٠ ص ٦٣١ ؛ ١٩٦٨ / ٦ / ٢٤ س ٢٩ رقم ١٥١ ص ٧٥٠ .

٩٤ - فلان ذلك بالنسبة للسرقة : نقض ١٩٤٢ / ١٢ / ٢٢ - القواعد - ج ٥ - رقم ٣٣٢ ص ٦٠٣ ١٣٤

٩٥ - فلان بخصوص جريمة السرقة : نقض ١٩٦٨ / ١ / ٢٩ - القواعد - ج ١ - رقم ٢٩ ص ٥٦ .

٩٦ - فلان فيما يتعلق بجريمة السرقة : نقض ١٩٤٢ / ١٢ / ٢٢ - قواعد النقض - ج ٥ رقم ٣٣٢ ص ٦٠٣ .

ولو كان من اشترك معه مازال غير معلوم^{٩٧}؛ أو تعذرت إدانته لسبب موضوعي أو إجرائي^{٩٨}.

٥٥ م - تطبيقات قضائية :

ومن تطبيقات القضاء بصدد تحديد مدلول التعدد في جريمة السرقة - وهو ما يساهم في تحديد مدلول التعدد في الظرف محل الدراسة ؛ على النحو المتقدم - ما يلي :

- يكفي لتوفر ظرف تعدد الجناة المنصوص عليه في الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات وقوع السرقة من شخصين فأكثر .
[٥ / ٧ / ١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ في ٨٨ ص ٤٧٤] .

- لا يشترط القانون لتطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٢٧٤ ع الحكم على شخصين أو أكثر لارتكاب جريمة السرقة ، بل يكفي مجرد وقوع الجريمة من شخصين أو أكثر ولو لم يعرف إلا أحدهم . وعلى ذلك فراءة أحد المتهمين لا تمنع من تطبيق هذه الفقرة على المتهم الثاني ما دام قد ثبت في احكام مساعدة آخرين له ارتكاب السرقة .

[٢٩ / ١١ / ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠ ص ٥٦] .

- إن ما ورد في المادة ٢٩٦ عقوبات من قوله " اشترك عدة أشخاص " يفهم منه صراحة قصد القانون أن يكون فعل السرقة حاصلًا عن العدد المصروف لغة بالجمع ، أي الذي يتدنى من ثلاثة فما فوق . وقد خرج المتي بذلك لأن

٩٧ - قارن بخصوص جريمة السرقة : نقض ١/٢٩/١٩٢٨ - القواعد - ج ١ - رقم ٢٩ ص ٥٦ .

٩٨ قارن بخصوص جريمة السرقة : الذكور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٤٢٧ ص ٤٩٧ وما بعدها. الذكور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - هـ ص ٨٩٣ .

له تعبيرا آخر كشخصين مثلا . أما كون اللغة الفرنسية المأخوذ من قانون أهلها القانون المصري لا يوجد فيها صيغة للمثنى ، وأن كلمة عدة فيها تعني اثنين فصاعدا ، وأن شرح القانون الفرنسي يروي أن وقوع الملب من شخصين اثنين كاف لجعل الواقعة جنحة تنطبق على المادة ٣٨٨ من قانونهم للمقابلة للمادة ٢٩٦ من قانوننا فكل ذلك مما لا يعتد به ما دام النص صريحا عندنا .

(جتج سوهاج ٧ / ٣ / ١٨٩٩ - الحقوق ص ٤ ق ٤٥ ص ١٠١) .

الفرع الثاني

الظروف المتعلقة بالجني عليه

٥٢- الكهولة و هذه الظرف المشدد .

٥١- إجمال .

٥٤- الدفع بمجهل نوع الجني عليه أو سنه .

٥٣- تقدير السن .

٥١- إجمال :

اعتد المشرع بالظروف المتعلقة بالجني عليه وخصوصا نوع الجني عليه وسنه فجعل ارتكاب جريمة البلطجة ضد أنثى أو ضد من لم يبلغ ثمان عشر سنة ميلادية كاملة ظرفا مشددا ؛ وأدخوله عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنين . ناهيك عن الوضع تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها عليه .

ولا تخفي علة التشديد في حالة كون الجني عليه في جريمة البلطجة : أنثى . فالأنثى أقل قدرة على المقاومة مما هي عليه لدى الذكر^{٩٩} . فضلا عن أن مشاعرها أكثر رقة من الذكر ؛ الأمر الذي يسهل معه ارتكاب جريمة البلطجة التي تستهدف إيذاء نفسية الجني عليه بالدرجة الأولى .

أما علة الاعتداد بسن الجني عليه كظرف للتشديد فتكمن في أن مَنْ لم يبلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، يكون سهلا الاقتياد

٩٩- أنظر : الدكتور محمد عثمان مجاني وآخرين - ملامح جريمة القتل - منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - ١٩٧٠ ص ٥٥ . و أيضا : الدكتور مصطفى مصباح ديارة - وضع ضحايا الإحرام في النظام الجنائي - دراسة نقدية للنظام الجنائي في ضوء معطيات علم الضحايا - رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية - ١٩٩٦ - ص ١٨٦ وما بعدها .

، فضلاً عن أنه لا يدرك - عادة - خطورة ما يقع عليه ، وإذا أدرك خطورته لا يستطيع دفعه^{١٠٠} .

٥٢- الكهولة و هذه الظرف المشدد :

ونحن من جانبنا نعتقد أن ذات العلة تتوفر بالنسبة للإنسان في مرحلة الكهولة . فالكهول كالصغير من حيث الضعف والوهن ؛ مما يجعله عاجزاً عن دفع ما يتعرض له من عدوان^{١٠١} .

علاوة على أن مرحلة الكهولة تتميز - غالباً - بالوحدة والعزلة ، خصوصاً في المجتمعات التي تتعقد فيها العلاقات الاجتماعية ، حيث يهجر الأبناء آبائهم تحت ضغط ظروف المعيشة^{١٠٢} ، إضافة إلى أن الظروف الصحية للمسن تساهم - غالباً - في تحقيق نتائج جريمة البلطجة بسهولة و يسر ، حيث أن نفسية المسن تكون - في الغالب الأعم - لديها قابلية للتأثر بالوعيد والتهديد واستعراض القوة وغيرها من صور السلوك الإجرامي لجريمة البلطجة . لذا فهي بالمشرع المصري بإدخال ظرفاً مشدداً جديداً لجريمة البلطجة يتمثل في الاعتداد بمرحلة الكهولة للمجني عليه . ودرعاً لما قد يثار من خلاف فقهي أو قضائي حول تحديد نهاية هذه المرحلة ، نرى تحديدها بستين سنة ميلادية كاملة .

Stephen SCHAFER : victimology , ed.

١٠٠- انظر :

Reston publish company - Virginia - U.S.A. - 1977 , P. 37.

١٠١ - يقول الله تعالى : " الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشية " . (من الآية ٥٤ سورة الروم) .

١٠٢ - للمزيد حول هذا الموضوع ؛ راجع : الدكتور مصطفى مصباح دهاوة - رسالة - ص ١٨٢ وما بعدها .

٥٣- تقدير السن :

وأيا كان الأمر فإن المعول عليه في تقدير السن ؛ طبقا للسائد في قضاء محكمة النقض ؛ هو السن الحقيقية التي تنطبق بها شهادة الميلاد ؛ وفي حالة غياب هذه الشهادة فالعبرة بالسن الذي تقتنع بها المحكمة من تقدير فني . ١٠٣

٥٤- الدفع بجهل نوع المجني عليه أو سنه :

ولكن هل يجوز للجاني أن يدفع بجهله بالسن الحقيقية للمجني عليه ؟ أو بنوعه ؟ . وبمعنى آخر إذا كان المجني عليه أثنى ولكنها ترتدي ملابس الذكور ، فاعتقد الجاني أنها ذكراً . فهل يقوم الظرف المشدد ؟ وبالمثل إذا كان مظهر المجني ونحوه الجسماني لا يوحي للجاني - أو لغيره - بأنه أقل من ثماني عشرة سنة ؛ فهل يتحقق الظرف المشدد كذلك ؟

في اعتقادنا أنه يتعين الالتفات عن اشتراط علم الجاني بحقيقة نوع أو سن المجني عليه ، لأن العلة من التشديد تتحقق حتى مع جهل الجاني بهذه الحقيقة ، فالأثنى مهما كانت متشابهة بالرجال فهي أضعف - عادة - من الذكر ، والحدث مهما كان جسمه ضخماً أو لا يوحي بحقيقة سنه ، فإنه - غالباً - لا يدرك حقيقة الاعتداء عليه ، وإن أدركه لا يقدر على دفعه . ولذا نؤيد تماماً قضاء محكمة النقض الذي يذهب إلى أنه :

" متى كان قد ثبت للمحكمة بالدليل الرسمي أن سن المجني عليها وقت وقوع الجريمة كانت أقل من ثماني عشرة سنة كاملة فإنه غير مجسد قول

١٠٣ - راجع : نقض ١٩٤٠/٣/٢٥ - مجموعة أحكام النقض - ج ٥ رقم ٨٢ من ١٤٧/١٤١١/١
١٩٤٠ رقم ١٤٦ من ٢٧٢.

الطاعن أنه كأن يجهل سن المجني عليه الحقيقية لما كانت عليه من ظروف وما يبدو عليها من مظهر ؛ يدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجرمة ، ذلك بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال الشائنة ذاتها أو التي تولمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته فإذا هو أخل التقدير حق عليه العقاب ما لم يقدّم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة " . ١٠٤ ، ١٠٥

١٠٤ - تقض ١١ / ٤ / ١٩٧١ أحكام النقض من ٢٤ رقم ٨٦ من ٣٥٠ ، ٢٥ / ٣ / ١٩٤٠ ج ٥ رقم ٨٦ من ١٠٤ . ٣١ / ٥ / ١٩٤٠ مجموعة أحكام النقض - ج ٦ رقم ٢٠٥ من ٢٧٧ . ولقد استنتج محكمة النقض في حكمها وجود ظروف قهريّة أو استثنائية منعت اللتهم من معرفة حقيقة سن المجني عليه ، وتقدير هذه الظروف من شأن محكمة الموضوع . تقض ١١ / ١٠ / ١٩٤٠ مجموعة أحكام النقض ج ٥ رقم ١٤٦ من ٢٧٢ . ونحن من جانبنا نؤيد هذا القضاء لأنه لا التزم بمسحّل .

١٠٥ - أنظر انتقاداً لهذا القضاء لدى : د . عبد الهسيمن بكو - القسم الخاص - ج ٣٤١ من ٧٠٣ .

المطلب الثاني الظروف المتصلة بكيفية ارتكاب الجريمة

٥٥-٥٥-٥٥

٥٥-٥٥-٥٥ :

ستحدث أولا : عن ظرف اصطحاب حيوان يثير الذعر في (فرع أول)
ثم - ثانيا - عن ظرف حمل سلاح أو أداة أو مواد ضارة في (فرع ثان).

الفرع الأول

ظرف اصطحاب حيوان يثير الذعر

٥٦- الحيوان المقصود . ٥٧- مدلول الاصطحاب . ٥٨ - الفصل في هذا الظرف ورقابة النقص عليه .

٥٦- الحيوان المقصود :

كلمة حيوان بوجه عام تعني كل ذي روح ناطقا كان أو غير ناطق^{١٠٦}، وعليه فهي تشمل الحيوانات بمعناها الدقيق (الثديية والزواحف والرماليات) وأيضا الطيور والأسماك؛ ناهيك عن الإنسان باعتباره أرقى أنواع الكائنات الحية^{١٠٧}. كما تُصنّف الحيوانات إلى مستأنس ومتوحش وخطر وغير خطر .
فالكلمة تنصرف إلى الدواب والبهائم بأنواعها من خيل وبغال وحمر وجمال ومواش وحيوانات آليفه من كلاب وقطط وقرود والدواجن والطيور والأسود والتماسيح... الخ .

غير أن الحيوان المقصود في الظرف المشدد يقتصر على : الحيوانات التي تثير الذعر أي تبت الرعب سواء بمجرد رؤيته كالأسود والتماسيح . وسواء

^{١٠٦} - راجع : للمسم الوجيز - كلمة "حي" ص ١٨٢ .

^{١٠٧} - أنظر : الدكتور محمود صالح العادلي - الحماية الجنائية للبيئة - في النظام القانوني الليبي - في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية - دراسة تحليلية - القاهرة - ١٩٩٨ - بند ٦٨ ص ٨٣ .

لا يحدث منه نتيجة لتدريبه على إثارة الرعب في نفوس الآخرين كالقروود و الكلاب
 المرة ١٠٨ . وعليه لا يتوفر الظرف المشدد لو اصطحب الجاني معه - أثناء ارتكاب
 جريمة البلطجة - " إنسان آلي " حتى ولو كان يثر الرعب في نفوس الآخرين
 بل لا يتحقق هذا الظرف لو اصطحب الجاني معه " حيوان آلي " كأسد مثلا
 يتحرك إلكترونيا حتى ولو أدى ذلك إلى إثارة الذعر بالفعل في نفس المجني عليه . و
 إن كان ذلك لا يمنع من توفر الظرف المشدد يتوفر معه الظرف المشدد المتعلق بحمل
 أداة كهربائية ؛ إن توفرت مقوماته . ١٠٩

٥٧ - مدلول الاصطحاب :

يدل الاصطحاب في معناه اللغوي عن التلازم والمراقبة . ولا شبهة في أن
 الظرف المشدد يتحقق إذا اقترف الجاني جريمة البلطجة وهو يقود أو يرفقته حيوانا
 يثر الذعر ولكن التساؤل يثور إذا ذهب الجاني لمكان الجريمة بدون اصطحاب
 حيوانا ؛ غير أن كلبه البوليسي - على سبيل المثال - لحق به لسبب أو لآخر ؛
 فهل يقوم الظرف المشدد ؟

١٠٨ - ويلاحظ أن بعض أعضاء مجلس الشعب طالبوا بحذف عبارة "حيوان يثر الذعر" . إذ جاء على لسان
 السيد العضو عزب محمود محروس قوله : " أنصد حذف عبارة حيوان يثر الذعر و أنساءل ما هو
 الحيوان الذي يثر الذعر و الحيوان الذي لا يثر ؟ . و أقول مثلا إن كل الحيوانات لا تثر الذعر في الصعيد
 حتى الأسد بمعنى أنني أريد أن أصل - سادة الرئيس - إلى أن الحيوانات التي تثر الذعر هي حيوانات
 السوك إلا إذا خرج مسلولو الحيوانات بالسوك بالأسد أو الثور ليثر الذعر في الشارع مثلا بخلاف ذلك فإن
 مثلا من يمسك كلبا لا يثر الذعر و هنا كذلك سيدة يثار ذعرها من قطة مثلا و لذلك فببني حتى الآن لا
 أستطيع تصور أن بلطجيا يكون معه حيوان يثر الذعر و لكن معه سلاح متصور " . راجع : مضبطة مجلس
 الشعب - الجلسة الثانية والأربعين من دور الانعقاد المادي الثالث - للانعقدة في ١٩٩٨ / ٢ / ١٨ -
 ص ٥١ .

١٠٩ - راجع : ما سيلي بند ٦٢ من هذه الدراسة .

والرأي عندنا أنه يصعب التفريق بين أمرين :

الأول : أن يأتي الكلب ليرافق الجاني بعد ارتكابه جريمة البلطجة . وهنا

لا يتحقق الظرف للشدد .

والثاني : أن يحدث ذلك قبل أو أثناء ارتكابه جريمة البلطجة ؛ فهنا

يُسأل الجاني عن الظرف للشدد طالما كان يتوقع حضور الكلب إلى المسرح الجريمة . ولا يجديه في دفع للمسئولة عن ذلك أن يمتنع بأنه بذل قصارى جهده في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع حضور كلبه إلى مسرح الجريمة . في حين يصح لدفع مسؤولية أن يثبت أن شخصا آخر قام بتسهيل أو بمساعدة الكلب للحضور إلى مسرح الجريمة ، وهنا يُسأل - أو لا يسأل - هذا الشخص عما أتت يداه سواء باشتراكه في جريمة البلطجة أو ارتكابه جريمة أخرى ؛ وذلك على ضوء توفر لركان هذه الجريمة أو تلك في حقه .

٥٨ - الفصل في هذا الظرف ورقابة النقض عليه :

وغني عن الإيضاح أن الفصل في مدى توفر أو تخلف اصطحاب حيوان مع الجاني حال ارتكابه جريمة البلطجة ومدى اعتبار هذا الحيوان يثير الذعر من عدمه ؛ إنما هو فصل في مسألة موضوعية . فيخضع للتقدير النهائي لقاضي الموضوع دون مراقبة عليه في ذلك من محكمة النقض ؛ طالما كانت الأسباب التي ارتكز عليها للقول بتوفر هذا الظرف للشدد تتفق عقلا و النتيجة التي انتهى إليها .

الفرع الثاني

حمل سلاح أو أداة كهربائية أو مواد ضارة

٥٩ - علة التشديد . ٦٠ - أولاً : حمل السلاح . ٦١ - ضوابط توفّر ظسرف حمل السلاح . ٦٢ - تطبيقات فضائية . ٦٣ - طبيعة هذا الظسرف . ٦٤ - ثانياً : حمل أداة كهربائية . ٦٥ - ثالثاً : حمل مواد ضارة .

٥٩ - علة التشديد :

ولقد عبر المشرع عن هذا الظرف بقوله " أو بحمل سلاح أو آلة حلدة أو عصا أو أي جسم صلب أو أداة كهربائية أو مادة حارقة أو كاوية أو غازية أو مخدرة أو منومة أو أية مادة أخرى ضارة " . وعلة تشديد العقاب على جرائم البلطجة التي يحمل مرتكبوها سلاح أو أداة كهربائية أو مواد ضارة ألما تكون سهلة التنفيذ . فبمجرد رؤية المجني عليه للجاني يحمل شيء مما ذكر تسلبه القدرة على المقارنة ؛ أو بالأقل تقلل من هذه القدرة . زد على ذلك أن الجاني الذي يتزود - حال ارتكابه جريمة البلطجة - بشيء مما ذكر يكون أكثر إجراماً ممن لا يتزود بما كما يساهم حمله لما في جعله أكثر قدرة على البطش بالمجني عليه . إضافة إلى أن مجرد حملها يعرض المجني عليه لخطر إيذائه أو غيره في جسمه . وأما كان الأمر الظرف المشدد يشمل حمل : سلاح أو أداة كهربائية أو

مواد ضارة . وسنفصل ذلك فيما يلي : -

٦٠ - أولاً : حمل السلاح :

استفاد المشرع من التحديد الفقهي والقضائي للدلول السلاح ؛ وتقسيمة الى سلاح بطبيعته وسلاح بالتخصيص ؛ إذ نص - صراحة - على كلمة " سلاح " قاصداً السلاح بطبيعته ؛ ثم أضاف إليه مفردات السلاح بالتخصيص .
و سنفصل ذلك فيما يلي :

(١) الأسلحة بطبيعتها (*Armes par nature*) : هي الأدوات المعدة للاعتداء . كالسلس والبندقية و السيف و العصا المزودة بطرف حديدي ، والسكين ذات الحدين و الخنجر ، و الملاكم الحديدية ، وغورها مما هو معاقب على حمله أو إحرازه بموجب قوانين الأسلحة و الذخائر .

(٢) الأسلحة بالتخصيص أو بالاستعمال

(*Armes par usage qui en est fait*) : هي أدوات ليست معدة أصلا للاعتداء ، و لكن من الممكن استخدامها لهذا الغرض . و لقد حرص المشرع على ضرب أمثلة لهذه الأسلحة : بقوله " آلة حادة أو عصا " . ثم أردف - أخذنا بالأحوط - قائلا : " وأي جسم صلب " . وعليه فإنه يدخل تحت هذه الأسلحة - بخصوص جريمة البلطجة - الفأس والمطرقة والبلطة والمنجل والمقص ؛ ووجه علم الأدوات التي تستخدم في شئون الحياة كأعمال الزراعة أو الصناعة .

٦٩ - ضوابط توفر ظرف حمل السلاح :

يفرق الفقه - في مجموعه - بين الأسلحة بطبيعتها و الأسلحة بالاستعمال بخصوص جريمة السرقة ويعتبر الظرف المشدد متوفر بالنسبة للأول بمجرد حملها في حين يتطلب لتوفر هذا الظرف بالنسبة للثانية أن يثبت أن حملها كان مقصود به الاعتداء بها ؛ حتى ولو لم يحدث هذا الاعتداء فعلا أو التهديد به ^{١١٠} . و لقد شاعت محكمة النقض هذه التفرقة ^{١١١} .

١١٠ - أنظر على سبيل المثال : الدكتور محمد مصطفى القلبي - شرح قانون العقوبات في جرائم الأموال - ١٩٤٣ - ص ٨٣ . الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٤٢٨ ص ٤٩٩ وما بعدها .
الدكتور رعوف عبيد - جرائم الاعتداء - ص ٣٨٧ وما بعدها . الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ١٢٣٧ ص ٩٠٦ و ما بعدها . الدكتور عمر السعيد ومضان - بند ٤٦٦ ص ٥٠٠ وما بعدها . الدكتور عبد المهيمن بكر - القسم الخاص - ص ٨٠٦ وما بعدها . د . فوزية -

غير أن هذه التفرقة لا يجوز - في نظرنا - اعتمادها بصدد جرمية البلطجة ؛ تأسيسا على أن الحكمة من تجريم ظاهرة البلطجة تنافي مع هذه التفرقة . فهذا التحريم يدخل تحت إطار التحريم التهديدي . أي الذي يمنع حصول الضرر الفعلي بالمصالح المشمولة بالحماية الجنائية . فبمقتضى هذا التحريم تدخل طائفة من السلوك تمثل تهديدا لهذه المصالح بهدف توجيه سلوكيات المجتمع نحو تفادي هذه الطائفة ؛ حتى لا يحصل مساس محتمل أو فعلي للمصالح محل الحماية

===== عبد الستار - القسم الخاص - بند ٨٣٣ ص ٧٥٦ وما بعدها . الذكور حنين عبيد - بند ١٨٣ ص ٣٤٢ وما بعدها . الذكور محمد زكي أبو عامر - قانون العقوبات - القسم الخاص - مكتبة الصحافة بالإسكندرية - الطبعة الثانية - ١٩٨٩ - بند ٣٧٩ ص ٩٥٢ وما بعدها . الذكور فصح الشاذلي - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية - ١٩٩٤ - ص ٩٥ وما بعدها . الذكور حسني الجندي - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - في جرائم الأموال - طر النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٨٥ - بند ١١٦ ص ١٩٥ وما بعدها . الذكور نور الدين هندوي - بند ٢١٧ ص ٢٨٥ وما بعدها . و أنظر كذلك : الأستاذ مبروك السنهوري - التشديد والتخفيف في قانون العقوبات - مؤسسة الثقافة الجامعية - بالإسكندرية - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ - ص ٥٤٢ وما بعدها .

١١١ - و في هذا نقول بحكمة النقض : " أنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذي يمد حمله طرفا مشددا في السرقة ، و لما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطبيعتها لأنها معدة من الأصل للقتل بالأفنى ، كالبنادق والسيوف والحراب والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب على إحرازه ، و أسلحة عرضية من شأنها الفتك أيضا ولكنها ليست معدة لذلك كالسكاكين العادية والبلط وغيرها مما يستعمل في الشغب الزوابع والصناعات . لما كان الأمر كذلك فإن حمل سلاح من النوع الأول يتحقق به الظرف المشدد ولو لم يكن لخاصة السرقة . أما السلاح من النوع الآخر فلا يتحقق الظرف المشدد بحمله إلا إذا ثبت أنه إنما كان لخاصة السرقة الأمر الذي يستخلصه قاضي الموضوع من أي دليل لو قرينة في الدعوى كاستعمال السلاح لو التهديد به لو عدم وجود للتقاضي لحمله في الظروف التي حمل فيها " . تقض ١٨ / ١٩٤٢/٥ مجموعة أحكام النقض التقض - ج ٥ - رقم ٤٠٦ ص ٦٦٢ . و راجع أيضا : تقض ٢١ / ١٩٥٦ - مجموعة أحكام النقض - ص ٧ رقم ٢٠٩ ص ٤٣٧ . ٢ / ١٩٦٠ ص ١١ رقم ٨٩ ص ٤٠٣ .

الجنائية . فالتحريم والعقاب هنا يستهدفان - بالدرجة الأولى - تهديد الكافة ؛ حتى لا يتعوا تحت سيف القانون الجنائي . الذي يدخر لمن تسول له نفسه تهديد المصالح المشمولة بالحماية الجنائية - بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ المعدل لقانون العقوبات - بخطر الاعتداء : عقوبة أدناها سنة حبس ، و أقصاها خمس سنين . (م ٣٧٥ مكرر عقوبات) .

وعليه فإن هذا الهدف التهديدي يدفعنا إلى القول بأن مجرد وجود الأسلحة بنوعها - أي بطبيعتها أو بالاستعمال - يكفي لتوفر الظرف المشدد ، لأن من شأن إقدام الجاني على سلوكه الإجرامي و هن يحمل هذه الأسلحة أمر يساهم في حصول النتائج الخطرة التي يجرمها المشرع بموجب نص المادة ٣٧٥ مكررا عقوبات و هذه النتائج هي :

" إلقاء الرعب في نفس الجاني عليه أو تكدير أمنه أو سكينته أو طمأنينته أو تعريض حياته أو سلامته للخطر أو المساس بحريته الشخصية أو شرفه باعتباره أو سلامة إرادته " .

أما النتائج الضارة - لجرمة البلطجة - التي تمثل في : إلحاق الضرر بشيء من ممتلكات الجاني عليه أو مصالحه ؛ فإن حمل الجاني للسلاح بنوعيه يسهل - في الغالب الأعم - الوصول لما يرمي إليه من نتائج ، بل أن السلاح بالاستعمال قد يكون أجدى نفعاً من السلاح في هذا الشأن . فمن يستهدف تعظيم سيادة غريمه : يجديه حمل فأس أو مطرقة أكثر من حمل مسلسل أو بندقية .

و لذا فإننا نرى أن السلاح بالاستعمال يستوي مع السلاح بطبيعته ، في أن مجرد حمل الجاني لأي منهما يتحقق الظرف المشدد . و يستوي أن يكون حمل

السلاح - بنوعيه ، أو بطبيعته أو بالاستعمال - ظاهراً أو عجباً . ففي الحاليتين -
تتوفر علة التشديد^{١١٢} .

و لقد قضي - بصلد جريمة السرقة - بأن حمل اللص سلاحاً نارياً يعتبر
ظرفاً مشدداً للسرقة ، و لو كان هذا السلاح غير معبأ و لو لم يكن مع المتهم
رصاصاً لحشوه^{١١٣} . وأن هذا الظرف يتحقق بمجرد حمل السلاح - بطبيعته -
ولو كان الجاني لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة ، وذلك لما
يلقيه مجرد حمله من رعب في نفس المجني عليه . وهذه العلة تتوافر حتى لو كان
السلاح غير صالح للاستعمال^{١١٤} . و لو كان حمل السلاح راجعاً إلى سبب برئ لا
اتصال له بالجريمة ، كأن يكون مما يحمسه المتهم عادة أو مصادفة ، أو بحكم
مهنته كما لو كان جندياً أو خفيراً نظامياً أو خصوصياً^{١١٥} .

و نحن نرى أن هذه الضوابط للسلاح بطبيعته تنطبق - من باب أولى
- على جريمة البلطجة . كما تنطبق أيضاً على السلاح بالاستعمال . لأن جريمة
البلطجة تدخل في إطار التحريم التهديدي الذي يستهدف تفريغ المجتمع من دواعي

١١٢ - بخصوص علة التشديد ، راجع : ما سبق بند ٥٩ من هذه الدراسة .

١١٣ - قض ٢٠ / ١ / ١٩٢٢ - المجموعة الرجعية - س ٢٣ رقم ٨٥ .

١١٤ - قض ٨ / ٢ / ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض - س ١١ - رقم ٣١ - س ١٥٣ ، ١١ / ٣ /

١٩٦٣ - س ١٤ - س ١٧٨ .

١١٥ - قض ٤ / ١٢ / ١٩٠٩ مجموعة أحكام النقض س ١١ عدد ٢٧ و ٢٣ / ٩ / ١٩١٦ مجموعة
أحكام النقض س ١٨ عدد ٥ و ٥ / ٣ / ١٩٢٧ رقم ٧٨٩ س ٤٤ ق و ٢٩ / ٣ / ١٩٣١ رقم ٧٨٨ س ٤٨ ق و
٢٣ / ٣ / ١٩٤٢ رقم ٩٥٢ س ١٢ ق و ٢٦ / ٣ / ١٩٤٥ رقم ٧٠٦ س ١٥ ق و ٢٤ / ٣ / ١٩٤٧ رقم ٩٢٥
س ١٧ ق ١ و ٣١ / ٣ / ١٩٥٢ رقم ١٦٠٠ س ٢٢ ق و ٢١ / ٥ / ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ رقم ٢٠٩
س ٧٤٣ . ولقرون حكماً حكماً النقض تطلب لتحقيق التشديد أن تقوم علاقة بين حمل السلاح
وبين السرقة (٢٦ / ٣ / ١٩١٠ مجموعة أحكام النقض س ١١ عدد ٨٠) .

العنف و البلطجة ؛ ولا يتحقق هذا المدف إلا إذا اعتبرنا مجرد حمل السلاح بطبيعته يحقق الظرف المشدد لجريمة البلطجة . بغض النظر عن ظروف صلاحيته للاستعمال أو نية الجاني في استخدامه ولما كان حمل السلاح من الظروف الصينية في الجريمة ، فهو على كافة المساهمين فيها ، حتى ولو لم يتفقوا عليه أو لم يعلموا بوجوده .^{١١٦}

و لكن إذا ثبت - على سبيل المثال - أن زوجة وضعت مسلسل زوجها دون علمه في جيب معطفه الذي ارتداه أثناء ارتكاب جريمة البلطجة ؛ فهل يتوفر الظرف المشدد ؟

نعقد أنه يتعين التفريق بين فرضين :

الأول : أن يتنبه الزوج قبل - أو أثناء - ارتكاب جريمة البلطجة لوجود هذا السلاح ؛ ومع ذلك يقدم على ارتكاب هذه الجريمة - حتى ولو عه يستهدف - فهنا يسأل الزوج عن الظرف المشدد ويسرى في معه بقية المساهمين .

الفرض الثاني : أن يظل السلاح مجهولا بالنسبة للزوج - وغيره من المساهمين - حتى تمام جريمة البلطجة فهنا لا يتوفر الظرف المشدد في حقه ولا في حق بقية المساهمين^{١١٧} .

١١٦ - ١٩٢٢/١١/١٤ مجموعة أحكام النقض ج ٣ رقم ١٢ ص ١٣ نقض ١٩٣٤/٥/٦ ج ٣ رقم ٢٤٧ . ١٩٣٤/١٠/٩ مجموعة أحكام النقض ج ٣ رقم ١٢ ص ١٣ ١٩٣٤/٥/٦ مجموعة أحكام النقض القواعد ج ٣ - رقم ٢٤٨ ص ٣٢٨ قض ١١/١٢/١٩٤٤ - مجموعة أحكام النقض القواعد ج ٦ رقم ٤٢٤ ص ٥ ١٩٢٢/٢٧/١٢ ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض أحكام النقض ص ٦ رقم ٤٦١ ص ١٥٦١ نقض ١٩٦٠/٥/٢ مجموعة أحكام النقض ١١ ص ٤٠٢ .

١١٧ - في هذا المقام بخصوص جريمة السرقة :

DELOGU : La culpabilité ; Paris (1949) ; no. 532.

و أيضا : الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٤٠٣ ص ٨٠٩ .

و غني عن الإيضاح أنه ليس من الضروري لتشديد العقاب في جريمة البلطجة أن يضبط السلاح فعلا ، وإنما يكفي أن يثبت للمحكمة أن الجاني كان يحمل سلاحا وقت اقتراف الجريمة ، حتى ولو أخفاه بعد ذلك أو أنكره .^{١١٨}

٦٢ - تطبيقات قضائية :

ومن أحكام القضاء بصدد القواعد التي تطبق على : حمل السلاح كظرف مشدد في جريمة السرقة ؛ ما يلي :

• إن العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر ، وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح و هل هو في الأصل معد للاعتداء على النفس و عندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة التي تحدث الفتك و أن لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالسكين أو المطواة - فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة .

• [١٥ / ٣ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧١ ص ٣٤٦ ، ٨ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٧ ، ٢ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ق ٨٠ ص ٤٠٢] .

• لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن اقترف جريمته مع آخرين حالة كون أحدهم يحمل سلاحا ، وكان حمل السلاح في السرقة مثل ظرف الإكراه هما من الظروف المادية العينية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسري

١١٨ - فيما يتعلق بجريمة السرقة ؛ راجع : نقض ١٦ / ١ / ١٩٣٩ مجموعة أحكام النقض - ج ٤ رقم

٣٣٧ ص ٤٣٢ .

حكمها على كل من قارف الجريمة أو أسهم فيها فاعلا كان أو شريكا ولو لم يعلم بمذنب الطرفين ولو كان وقوعها من بعضهم دون الباقيين ، فإن ما يثيره الطاعن من قالة القصور في بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها لا يكون له عمل .

• [١٢ / ١ / ١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨ ص ٣١] .

• أسفر قضاء محكمة النقض على أن جنابة السرقة المعاقب عليها المادة بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانونا بالنسبة إلى ظرف حمل السلاح ، و سواء كان الجنائي يحمل السلاح عرضا بحكم وظيفته أو عمدا بقصد السرقة .

[١٤ / ١١ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٧ ص ١٠٨٩] .

• حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي يسري حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أو شريكا ولو لم يعلم به .

[٧ / ٦ / ١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١١١ ص

٥٥٦ ، ٢ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ق ٨٠ ص ٤٠٢ ، ٨ / ٥ / ١٩٧٢

س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٧٢] .

• العلة التي من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها يحمل سلاحا بطبيعته إنما هي مجرد حمل مثل هذا السلاح ولو كان الجنائي لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة وذلك لما يلقيه مجرد حمله من رعب نفس المجني عليه وهذه العلة تتوافر ولو كان السلاح فاسدا أو غم صالح للاستعمال .

[٨ / ٢ / ١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٣١ ص ١٥٣] .

• إن ما قرره الحكم من اعتبار السكين التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت السرقة الحاصلة ليلاً سلاحاً يتوافر بحمله الطرف المشدد في جناية السرقة إذا لم يكن لحمله مبرر من الضرورة أو الحرفة و كان مقصوداً به تسهيل جريمة السرقة تأويل صحيح في القانون .
[٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠١ ص ٨٢١] .

• إن المادة ٣١٦ من قانون العقوبات هي كغيرها من المواد الواردة في باب السرقة جعلت من حمل السلاح مطلقاً ظرفاً مشدداً دون تحديد لنوعه أو وصفه ، وعلى هذا التفسير جرى قضاء محكمة النقض واستقر . فإذا كان الثابت من الحكم أنه المتهم وزميله ارتكبا السرقة ليلاً ، وكان أولهما يحمل السكين في يده فإن ذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

• [٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠١ ص ٨٢١] .

• إذا كان المتهمون قد شرعوا أثناء الليل في اختلاس محصول القطن المملوك لأحدهم و المحجوز لصالح آخر حالة كون أحدهم يحمل سلاحاً فإن فعلتهم تكون جنائية معاقباً عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ و ٣٢٣ من قانون العقوبات و لا يصح العقاب عليها على أساس أنها جنحة .

[١٨ / ١٠ / ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٦ ص ٦٣٣] .

• يكفي في القانون لمعاقبة المتهمين في جناية السرقة بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر عملاً من أعمال التي اتفق هو

وزملاؤه على تنفيذ السرقة بها ، ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الأعمال جميعا ، فإذا كان هو قد وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يمرسهم حتى يتمكنوا من نقل المسروق فإنه يكون في هذه الحالة فاعلا معهم في السرقة على أساس أن العمل الذي قام به هو من الأعمال التي اتفقوا بها على إتمام السرقة .

[١٩ / ١ / ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٩ ص ٤٦٤ ، ١١ / ١٢ / ١٩٤٤ ج ٦ ق ٤٢٤ ص ٥٦٢] .

• إن مجرد حمل السلاح ظاهرا أو مخبأ وقت السرقة يعد بمقتضى القانون ظلما مشددا للجريمة ولو كان المتهم من واجبه أو من حقه أن يحمل السلاح لأي سبب من الأسباب أو غرض من الأغراض المشروعة الجائزة ، أي و لو كان لم يقصد من حمله الاستعانة به واستخدامه في الجريمة .

[٢٤ / ٣ / ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٩ ص ٣٢٧] .

• إن جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ عقوبات تتحقق قانونا بالنسبة إلى ظرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا كان أو مخبأ ، و لا يهم أن يكون حمل السلاح راجعا إلى سبب يرى لا اتصال له بالجريمة العمل الرسمي الذي يتطلب حمل السلاح وقت القيام به ، لأن العلة التي من أجلها غلط الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها وقت مقارقتها يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبأ هي أن مجرد حمل السلاح من شأنه أن يشد أرز الجاني ويلقي الرعب في قلوب المجني عليهم إذا وقع بصرهم ولو مصادفة على السلاح و أن يمسر

للحائي فضلا عن السرقة التي قصد إلى سبيل الاعتداء به إذا ما أراد على كل من يهم بضبطه أو يعمل على الحيلولة بينه و بين تنفيذ مقصده مما لا يهم معه أن يكون السلاح ملحوظا في حمله أثناء ارتكاب السرقة أو غير ملحوظ .

[٢٦ / ٣ / ١٩٤٥ مجموعة قواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٣ ص ٦٧] .

• إنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذي عد حمله ظرفا مشددا في السرقة ، و لما كانت الأسلحة على نوعين ، أسلحة بطبيعتها لأنها معدة من الأصل للفتك بالأنفس ، كالبنادق والسيوف و الحرا ب و الملاكم الحديدية و غيرها مما هو معاقب على إحرازه و مله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ و حملها لا يفسر إلا بأنه لاستخدامها في هذا الغرض . وأسلحة عرضية من شأنها الفتك أيضا و لكنها ليست معدة له بل لأغراض برينة فحملها لا يدل بذاته على استعمالها في غير ما هي معدة له كالكسكاكين والسواطير المزلية والباط و القنوس - لما كان الأمر كذلك فإن مجرد حمل سلاح من النوع الأول يتحقق به الظرف المشدد ولو لم يكن لمناسبة السرقة . أما السلاح من النوع الآخر فلا يتحقق الظرف المشدد بحمله إلا إذا كان لمناسبة السرقة - الأمر الذي يستخلصه قاضى الموضوع من أي دليل أو قرينة في الدعوى ، كاستعمال السلاح أو التهديد باستعماله أو عدم وجود ما يسوغ حمله في الظروف التي حملها فيها ، فعندئذ تتحقق به العلة الداعية الى تشديد العقاب و يحق عنه سلاحا بالمعنى الذى أراده القانون .

[نقض ١٩٤٣/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ رقم

١٤٩ - ص ٢١٧ ، ١٩٤٣/٣/٨٤ رقم ١٣٦ ص ١٩٩] .

- يكفي لتوافر ظرف حمل السلاح في جريمة السرقة أن يثبت للمحكمة من أي عنصر من عناصر الدعوى أن الجاني كان يحمل سلاحا وقت ارتكابه الجريمة .

[١٦ / ١ / ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ في ٣٣٧ ص ٤٣٢] .

- إن المادة ٢٧٣ عقوبات لم تشترط لاستحقاق العقاب علم رفقاء حامل السلاح بوجوده معه ، لأن حمل السلاح في جريمة السرقة المذكورة هو من الظروف المشددة العينية ، التي تقضي بتشديد العقوبة على باقي الفاعلين للجريمة و لو لم يعلموا بوجود السلاح مع رفيقهم ، وليس من الظروف الشخصية التي لا يتعدى أثرها إلى غير صاحبها .

[١٤ / ٥ / ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ في ٢٤٨ ص ٣٢٨] .

- إن القانون إذ جعل حمل السلاح في المادة ٢٧٣ ظرفا مشددا للسرقة لم يفكر قط في صفة حامله إن كان من شأنه حمل السلاح عادة أم لا كما أنه لم يعلق أدنى أهمية على كون حمله هو بقصد السرقة أم لأي داع آخر وكل ما أراده هو أن تقع السرقة والجاني حامل سلاحا فمقتضى تحقق هذا الظرف تحقق ماديا يقطع النظر عن علله وأسبابه فقد استوفي القانون مراده وحقت كلمته .

[٢٠ / ٣ / ٣١ م مجموعة القواعد القانونية ج ٢ في ٢٢١ ص ٢٧٦] .

- يكفي لتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات أن تذكر المحكمة بحكمها أن أحد المتهمين ضبط عقب ارتكاب السرقة بزم من قريب و هو حامل سلاحا كما ضبط معه المتهم الثاني يحمل الأشياء المسروقة ، إذ ما

يعتبران في هذه الحالة ألحما ضبطا متلبسين بالجرمة بحسب المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات ، و في ضبطهما على هذا الوجه ما يسوغ للمحكمة أن تعتقد أن حمل هذا السلاح كان مقارنا لارتكاب السرقة .

[١٣ / ١١ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٩ ص ٩٥] .

- إن الرأي القائل بأن وجود قرينة غير معمرة مع أحد السارقين و عدم وجود ذخيرة لها معه يخرجها من عداد الأسلحة التي ينص عليها القانون بالمادة ٢٧٣ عقوبات خطأ لأن الغرض الذي يرمي إليه المشرع هو معاقبة السارق الذي يقصد الإرهاب المجني عليهم بواسطة حمله سلاحا ظاهرا وهذا الإرهاب يحدث أثره في نفس المجني عليهم و لو كان السلاح غير معمر ، فضلا عن أن القانون قد ذهب إلى أبعد من ذلك وقضى بتشديد العقوبة و لو كان السلاح مخبأ . و فضلا عما تقدم فإن القرينة و لو كانت غير معمرة و لا يمكن استعمالها سلاحا للمهجوم ويمكن ألحما تحدث القتل ، و لذلك يمكن اعتبارها ضمن الأسلحة التي يقصدها القانون بالمادة ٢٧٣ عقوبات .
- [٣٠ / ١ / ١٩٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٨٥ ص ١٣٤] .

- يلزم في جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٢٧٣ ع أن يكون هناك ارتباط بين السرقة وحمل السلاح حتى يتوفر بذلك وجود الطرفين المشدد ؛ فإذا كان التهم وقت ارتكاب الجريمة يحمل سلاحا بمقتضى صناعته وجب على المحكمة أن تبحث عن درجة علاقة حمل السلاح بالسرقة فإذا لم يوجد ثمة ارتباط بينهما كانت جرمته جنحة فقط . ومحكمة الموضوع هي التي تفصل غالبا في هذه النقطة .

[٢٦ / ٣ / ١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٧٥]

● حمل السلاح يعتبر من الظروف المشددة في جريمة السرقة ولو كان بسبب وظيفة المتهم ، ككونه غفيرا ، لأن العبرة في ظرف حمل السلاح هي الإرهاب به وسهولة استعماله عند اللزوم .

[٤ / ١٢ / ١٩٠٩ المجموعة الرسمية س ١١ ص ٧٥ . وأنظر أيضا : نقض ١٩٢٣ / ٩ / ١٩١٦ المجموعة الرسمية س ١٨ ص ٨] .

٦٣ - ثانيا : حمل أداة كهربائية :

يقصد بالأداة الكهربائية كل آلة صغيرة تسم إدارتها - أي تسييرها واستخدامها - بواسطة الكهربائية . والكهرباء - في علم الفيزيكا - هي العمل طبيعي تنشأ عنه - بوجه عام - ظواهر التجاذب و التنافر التي تحدث في حالات معينة كآثر للدلك أو التسخين أو التفاعل الكيماوي أو نتيجة لحركة نسبية بين المغناطيس ودائرة معينة موصلة^{١١٩} ،^{١٢٠} . ويتم التكهرب بالدلك عندما تنتقل إلكترونات من جسم لآخر ، فيصبح الأول موجب التكهرب ، و الثاني سالب التكهرب ، بيد أن المواد ليست كلها موصلة للكهرباء ، أي تسري الشحنات الكهربائية خلالها ؛ إذ توجد بعض المواد لا تنقل الشحنات الكهربائية ، وهي التي يطلق عليها المواد العازلة^{١٢١} .

١١٩ - أنظر : المعجم الوجيز - ص ٥٤٤ كلمة "كهرب" .

١٢٠ - و معنى أسر الكهرباء هي : كيان أساسي في الطبيعة من نوعين موجب و سالب ، فالمواد تتكون من ذرات ، و الفترة تتكون من موجبة التكهرب و إلكترونات سالبة التكهرب . و تتكون المادة في الأحوال العادية متعادلة كهربيا . راجع : الموسوعة الثقافية - بإشراف الدكتور حسين سعيد - مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر - القاهرة - نيويورك - ١٩٧٢ - ص ٨١٧ كلمة "كهرباء" .

١٢١ - أنظر : المرجع و للموضع السابقين .

و عليه إذا استخدم الجاني في جريمة بالطلحة أداة مشحونة بقوة كهربائية ، أو لها تأثير كهربائي ، أو تدلر بالكهرباء ، حتى ولو لم يكن لها هذا التأثير ؛ فإن الطرف المشدد يتوفر . ومن الأمثلة المتصورة للأداة الكهربائية أن يستخدم الجاني عصا مشحونة بالكهرباء ، أو قلم معدني له تأثير كهربائي . و يخضع حمل الأداة الكهربائية لذات الضوابط التي يخضع لها حمل السلاح ، و السابق عرضها . و عليه لا يشترط أن تكون الأداة الكهربائية ظاهرة أو مخبئة ، صالحة للاستعمال أو لا ، بل يتحقق الطرف المشدد حتى ولو كان لم يكن في نية الجاني استعمالها .

٦٤ - طبيعة هذا الطرف :

و هذا الطرف عيني ؛ لذا فهو يسري على كافة المساهمين في الجريمة ، شريطة أن يعلم الجاني بوجود هذه الأداة معه على النحو السابق بيان عند الحديث على ظرف حمل السلاح^{١٢٢} . ولا يشترط ضبط الأداة الكهربائية بالفعل مع الجاني ، وإنما يكفي أن يثبت للمحكمة أنه كان يحمل هذه الأداة إبان ارتكابه جريمة بالطلحة .

٦٥ - ثالثا : حمل مواد ضارة :

ضرب المشرع أمثلة لهذه المواد بقوله " تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستين إذا وقع الفعل أو التهديد ... بحمل ... مادة حارقة أو كاوية أو غازية أو مخدرة أو منومة " ؛ ثم أردف المشرع - أخذ بالأحوط - قائلا : " أو أية مادة أخرى ضارة " .

و المادة - بوجه عام - كل جسم ذي امتداد ووزن ويشغل حيزا^{١٢٣} .

١٢٢ - راجع : ما سبق بند ٦١ من هذه الدراسة .

١٢٣ - المعجم الوجيز - ص ٥٧٥ ، كلمة " مد " .

وتكون المادة حارقة إذا كانت تسبب هلاك الشيء بمعناه الواسع ، أي بما يشمل الإنسان نفسه ^{١٢٤} . وذلك مثل التيار الكهربائي و النار و المواد الكيماوية ^{١٢٥} . ومن أمثلة المواد الحارقة التي استخدمت في بعض وقائع إجرامية تنطوي على بلطجة الزجاجات المملوءة بمواد قابلة للاشتعال .

أما المادة الكاوية فهي كل مادة تؤدي إلى حرق الجلد أو غيره . والقلويات هي مواد كاوية قوية ؛ وتشمل الكالسيوم والهيدروكسيد ، والصوديوم ، والليثيوم وتسمى أكاسيد الباريوم والسترونشيوم ، والكلسيوم وأحيانا الماغنسيوم ، بالأرضيات القلوية ، لأنها تعادل كالقلويات ^{١٢٦} . ومن أشهر المواد الكاوية استخداما في مجتمع الجريمة في مصر: " ماء النار " التي استشرى استخدامها في الكثير من الاعتداءات بغية تشويه وجه المجرم عليه .

أما المادة الغازية فهي كل مادة ليس لها شكل ثابت ، ولا حجم ثابت ، وتأخذ شكل و حجم الإناء " الحيز " الذي توضع فيه ^{١٢٧} ومن المواد المتصور استخدامها - على سبيل المثال - في جريمة البلطجة : غاز الخردل وهو عبارة عن مادة سامة نفاطة يهاجم بخارها أنسجة الجهاز التنفسي المخاطية ويمزق نسيج الرئة ويقرح الجلد ويسبب التهابات الملتحمة ؛ والغاز الطبيعي الذي يستعمل وقودا

١٢٤ - الشيء لغة : هو كل موجود ، و كل ما يتصور ويخرج عنه . المعجم الوسيط - ج ١ ص ٥٢١ .
كلمة " شاذ " .

١٢٥ - الموسوعة الثقافية - ص ٣٩٣ - كلمة " حرف " .

١٢٦ - الموسوعة الثقافية - ص ٧٦٨ كلمة " قلوي " .

١٢٧ - الغاز - في التقنيقا - إحدى حالات المادة الثلاثة : الصلبة والسائلة والغازية و جزيئات الغاز أسرع حركة وأكثر بعدا بعضها عن بعض من جزيئات السائل ؛ ويقال للغاز إذا انتشر في سائل و حفظ به اسمه لبعض . وراجع : الموسوعة الثقافية - ص ٦٩١ كلمة " غاز " .

١٢٨. وغاز الاستصباح الذي من خصائصه : القابلية للاشتعال ؛ والغاز المسيل للدموع وهو يسبب العمى المؤقت لغزارة ما يسيله من الدموع . والغاز المضحك الذي يتتج عن استعماله - عادة - هستيريا الضحك ^{١٢٩}، ^{١٣٠} .

أما المادة المخدرة فهي كل مادة تسبب في الإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة ^{١٣١} . أما المادة المنومة فهي كل مادة تدفع إلى النوم وتجلبه .

وإذا كانت المواد المتقدمة قد ذكرها صراحة المشرع (م ٣٧٥

مكررا) ؛ فإنها تعتبر مجرد أمثلة للمواد الضارة . وعليه فإن أي يحملها الفعل في جريمة البلطجة ويثبت أنها ضارة ؛ تدخل تحت الظرف المشدد ؛ محل الدراسة . ولا يسعنا - هنا - مدلول المادة الضارة الذي يقصده المشرع في المادة ٢٦٥ عقوبات . لأن نطاق الحماية الجنائية في هذه المادة - وهي سلام الجسم - يختلف عنه في جريمة البلطجة. التي تحمي كيان المجني عليه النفسي وأمواله . وعليه فإننا نعتبر مادة ضارة كل مادة تضر بالإنسان أو أمواله . و يستوي أن تكون هذه المادة نباتية أو حيوانية أو معدنية ؛ و سيان أن تكون صلبة أم سائلة أم غازية . و إذا كانت مواد الكون - حتى المواد السامة - نافعة ؛ حسب استعمالها؛ لذا فإن ثبوت الصفة الضارة للمادة يتوقف على : ظروف وملابسات الواقعة محل البحث .

١٢٨- الموسوعة الثقافية - الموضوع السابق .

١٢٩- الموسوعة الثقافية - ص ٦٩١ وما بعدها .

١٣٠- ومن أولى الوقائع الجنائية - بعد صدور قانون البلطجة - التي يمكن تكييفها بأنها جريمة البلطجة باستخدام مادة غازية ما حدث في مركز بسيون - بمحافظة الغربية - في معركة بين عمليتين حيث تم رش مادة من أنبوبة لشل حركة الخصم والبطرة عليه ؛ و قيل إنه غاز يسيل للدموع ؛ كما قيل إنه غاز سام .
للمزيد راجع : جريدة وفد الدلتا - العدد ٨٩ - السنة الحادية عشر - الصادر مايو ١٩٩٨ - ص ١٠١ .

١٣١- المعجم الوجيز - ص ١٨٧ - كلمة حفر .

ويخضع حمل المواد الضارة للضوابط التي حددناها لحمل السلاح فيما سبق ؛ لذا
نحيل إليها لعدم التكرار .^{١٣٢}

١٣٢ - راجع ما سبق : بند ٦١ من هذه الدراسة .

المبحث الثاني

جنايات البلطجة و الجنح المـــــــ شدة طبقا
للمــــــ ادة ٣٧٥ مكــــــ رد(١) عقوبات
٦٥- تقسيم .

٦٥- تقسيم :

شدد المشرع العقاب على جريمة البلطجة ودفع بها الى دائرة الجنايات
إذا ارتبطت البلطجة بمنحة أو حناية بوجه عام ؛ أو بجرمة الإيذاء ؛ أو جريمة القتل
العمد . كما شدد عقوبات الخنق التي ترتبط بالبلطجة .
وعليه فإن هذا المبحث سينشطر إلى مطلبين :

الأول : في ارتباط جريمة البلطجة بمنحة أو جنائية .

والثاني : في ارتباط جريمة البلطجة بجرمة إيذاء أو قتل عمد .

المطلب الأول

ارتباط جريمة البلطجة بجنحة أو جناية بوجه عام

٦٦- تمهيد . ٦٧- علة التشديد. ٦٨- نطاق التشديد. ٦٩- أثر توفر هذا الطرف ١ و تقسيم .

٦٦- تمهید :

عبر المشرع عن هذا الظرف بقوله : " يضاعف كل من الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة المقررة لأية جنحة أخرى تقع بناء على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة ، ويرفع الحد الأقصى لعقوبتي السجن والأشغال الشاقة المؤقتة الى عشرين سنة لأية جنابة أخرى تقع بناء على ارتكابها " .

ويفترض هذا السبب للتشديد أن الجاني لم يقف عن حدود جريمة البلطجة ؛ بل ارتكز على هذا الجريمة لينطلق إلى جريمة أخرى .

والعقوبة المشددة التي قررها الشارع في هذا النص تنطوي على : مروق من القواعد العامة لتعدد الجرائم والعقوبات . فقد جعل الشارع جريمة البلطجة والجريمة الأخرى وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة بحيث لا يجوز أن توقع من أجلها سوى عقوبة واحدة .

٦٧- علة التشديد :

تكمن علة التشديد - في نظرنا - في : أن الجاني اتخذ البلطجة ركيزة لارتكاب جرائم أخرى ، فهو يكشف عن شخصية خطيرة ، لم تقع في مطلق الجريمة بمحض الصدقة ، بل اتخذت من طريق الإحرام سبيلا لغرض السطوة على الآخرين ، أو للتكسب والاستيلاء على أموالهم ؛ وبوجه عام لفرص قانون الغاب ، حيث السيطرة للأقوى .

و الأمثلة التي تتوفر فيها هذا التشديد كثيرة منها : أن يقوم باستعراض القوة أمام شخص ، فيتدخل رجل شرطة لنهره عما يفعله ، فيقوم الجاني بخطف سلاحه و يهرب . أو أن يهدد الجاني موظف عام بالافتراء عليه بأنه مرتش ؛ فتذهب إليه زوجة المجني عليه لتحثه على التراجع عن تنفيذ تهديده ، فيغتصبها .

٦٨- نطاق التشديد :

يبدل ظاهر النص - مقروءا مع باقي فقرات المادة ٣٧٥ مكررا - أن المشرع أراد أن يقصر التشديد على حالة ارتباط البلطجة بمنحة أو جناية . باستثناء جنايتين هما : ١ . جناية الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة المفضي الى الموت المنصوص عليها في مادة ٢٤٦ عقوبات .

٢. جناية القتل العمد المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ ع .

لأن ارتباط البلطجة بالجنايتين المذكورتين تحكمهما الفقرتين الثانية والثالثة

من المادة ٣٧٥ مكرر (أ) ع .

٦٩ - أرتوفر هذا الظرف ؛ و تقسيم :

يترتب على توفر هذا الظرف مضاعفة كل من الحد الأدنى والأقصى للعقوبة المقررة للجناية التي تقع بناء على ارتكاب جريمة البلطجة .
كما يرفع الحد الأقصى لعقوبي السجن و الأشغال الشاقة المؤقتة إلى عشرين سنة
لأية جناية مرتبطة بجريمة البلطجة ؛ في الحدود السابق بيانها .

ومن المناسب أن نعرض لشروط التشديد طبقا لهذا الظرف في
(فرع أول) ؛ ثم لحكم تعدد الجناة عند بين جريمة البلطجة و الجناية أو الجنائية
طبقا لهذا الظرف ؛ في (فرع ثان) .

الفرع الأول

شروط التشديد

٧٠- إجمال . ٧١ - الشرط الأول : ارتكاب جناية أو جنائية .

٧٢ - الشرط الثاني : توفر رابطة سببية مادية .

٧٠ - إجمال :

ولانطباق ظرف التشديد - محل الدراسة - يجب أن يتوفر شرطان :
ارتكاب البلطجة بجناية أو جنائية بخلاف جنائي المادة ٢٣٦ ، ٢٤٣ ع . وتوافر
رابطة سببية مادية بين البلطجة والجناية أو الجنائية المشار إليهما .

٧١- الشرط الأول : ارتكاب جنحة أو جنابة :

لا يتطلب القانون أن تكون الجنحة أو الجنابة المرتبطة بجمعة بلطجة من نوع معين . فقد تكون جرائم المصلحة العامة ؛ أو من جرائم الاعتداء على الأموال ؛ أو جرائم الاعتداء على الأشخاص . كما يستوي أن تكون منصوباً عليها في قانون العقوبات العام ؛ أو في قانون عقوبات تكميلي كجرائم المخدرات ؛ أو قانون عقوبات خاص كالجرائم الاقتصادية أو العسكرية . ولا يشترط أن تكون عمدية ؛ بل يصح أن تكون غير عمدية ، كمن يرتكب جريمة بلطجة استعراض قوة أمام شخص ثم يعود بسيارته مسرعاً فيقتل خطأً أحد المتحمرين لمشاهدته . ويشترط - في نظرنا - أن تقع الجنابة بالفعل ، أو على الأقل - يحصل الشروع فيها . ففي الحالتين يمكن اعتبار البلطجة مرتبطة بجريمة ، و بدون ذلك لا يتصور أن تشدد العقوبة على الشخص بسبب جريمة لم ينشأ لها وجود قانوني^{١٣٣} . والمثل يقال بالنسبة للجنحة : إذ ينبغي أن تكون وقعت بالفعل ، أو حصل شروع فيها شريطة أن يكون معاقباً عليه .

١٣٣ - في هذا المعنى ، بخصوص ارتباط القتل بجنحة :

CHAUVRAU Adolphe et Faustih HÉLIE : Théorie du code pénal, Game ed . , III no. 137. **GARRAUD " R. "** : III no. 5. 1926.

GARCON "E." : Code pénal annoté, t. I.p. 47 et s. .

و أيضاً : الأستاذ أحمد أمين - شرح قانون العقوبات الأهلي - الطبعة الثانية - القاهرة -

مطبعة الاتحاد - ١٩٢٤ - ص ٢٤١ . الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٢٠٦

ص ٢٣١ وما بعدها . الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل - شرح قانون العقوبات المصري في جريمة الاعتداء

على الأشخاص والتهريب - ١٩٥٠ - القاهرة بند ٥ ص ٦٥ . الدكتور رمسيس منام - القسم الخاص -

بند ٥٦ ص ٢٦٧ . الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٥٢٠ ص ٣٨٩ . الدكتور عمر

السعيد رمضان - القسم الخاص - بند ٢٣٥ ص ٢٦٢ . الدكتور عبد المهيمن بكر - القسم ---

كما يشترط أن تكون الجناية أو الجريمة المضافة إلى جريمة البلطجة مسعوجة العقاب . فإذا لم يكن معاقبا عليها لسبب من أسباب الإباحة أو لمانع من موانع المسؤولية أو العقاب توافر بالنسبة لمرتكبها ، فلا يحظر ارتباطها بالبلطجة سببا موجبا لتشديد عقوبتها . و مثال ذلك أن يقوم والد بارتكاب جريمة بلطجة لمساعدة ابنه على الفرار بين وجه القضاء ، فجريمة إخفاء الجناة لا يعاقب عليها طبقا للفقرة الثالثة من المادة ١٤٤ ع متى وقعت من الأصول أو الفروع أو الأزواج ، لذا لا يصح - هنا - إثارة الظرف المشدد لجريمة البلطجة .^{١٣٤}

-
- == الخالص - بند ٢٦٩ ص ٦٠٢ . الذكور نيل مدحت سالم - شرح قانون العقوبات - القسم الخالص - ١٩٨٢ - القاهرة - بند ٦٣ ص ٨٦ . الذكور حسن أبو السعود - قانون العقوبات المصري الخالص - ١٩٥٠ / ١٩٥١ - القاهرة - بند ١٢٨ ص ١٥٠ . الذكور سامح جاد - القسم الخالص - ص ٤٨ . الذكور جميل عبد الباقي الصغير - ص ٨٤ .
- عكس ذلك : الذكور عوف عبيد - جرائم الاختفاء ص ٧٩ . الذكور حسن المرصافي - ص ٢١٤ . الذكور أحمد فتحي سرور - الوسيط قانون العقوبات - القسم الخالص - الطبعة الرابعة - القاهرة - ١٩٩١ - ص ٦٠٠ . الذكور جلال ثروت - نظم القسم الخالص - الجزء الأول - جرائم الاختفاء على الأشخاص - (١) نظام القتل والإيذاء - الإسكندرية - ١٩٧١ - ص ٢١٣ وما بعدها .
- الذكور عوض محمد - جرائم الأشخاص والأموال - ١٩٧٢ - الإسكندرية - ص ١٠٢ وما بعدها .
- الذكور محمد زكي أبو عامر - القسم الخالص - بند ٢١٦ ص ٥٣٠ .
- ١٣٤ - في هذا المقام ، بخصوص الارتباط بين القتل وجناية أو حيلة أنظر : الذكور محمود محمود مصطفى - القسم الخالص - بند ٢٠٦ ص ٢٣٢ . الذكور حسن أبو السعود - بنسب ١٣٦ ص ١٥٨ . الذكور محمود نجيب حسني - القسم الخالص - بند ٥٢٠ ص ٢٨٨ . الذكور وميسر فنام - بند ٥٦ ص ٢٦٧ . الذكور أحمد فتحي سرور - القسم الخالص - بند ٢٧٣ ص ٦٠٠ . الذكور عبد المهيمن بكر - بند ٢٦٩ ص ٦٠٢ . الذكور محمد زكي أبو عامر - بند ٢١٦ ص ٥٣٢ . الذكور سامح جواد - القسم الخالص - ص ٤٩ . الذكور عبد الوهاب عمر الطرأوي - ص ٤١٤ .

والمثل يقال بالنسبة لمن يقترب جريمة البلطجة - قبل إلغاء المادة ٢٩١ عقوبات - حتى يتمكن من خطف فتاة ثم يتزوج بمن خطفها زواجا شرعيا ؛ فزواج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا يعفيه من عقوبة الخطف طبقا لما كانت تنص عليه المادة ٢٩١ عقوبات ؛ لذا كان لا يصح إثارة الظرف المشدد لجريمة البلطجة هنا^{١٣٥}. أما في ظل إلغاء هذا النص فإن مثل هذا الفاعل لا يجديده تنعما أن يدفع بأنه تزوج بالفعل بمن خطفها بعد - أو أثناء - إقترافه جريمة من جرائم البلطجة^{١٣٦}.

وقياسا على أسباب الإباحة وموانع العقاب ؛ نعتقد أنه لا يصح إثارة هذا الظرف المشدد متى كانت الدعوى الجنائية في اللجنة المرتكبة بناء على جريمة بلطجة قد سقطت بالتقادم^{١٣٧}.

و المثل يقال إذا كانت الجريمة المرتبطة معاقب عليها و لكنها مما يتوقف تحريك الدعوى العمومية من أجلها على تقديم شكوى من المجني عليه أو مـمن

١٣٥ - في هذا المعنى ينصوص الارتباط بين القتل وجناية لو جنحة ؛ أنظر : الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٢٠٦ ص ٢٣٢ .

١٣٦ - كما لا يـجوز - حسبما نعتقد - أن يدخل القاضي واقعة زواج الخاطف بمن خطفها ضمن مـررات لمـه لإعمال نظرية الظروف التـضالية المـخففة (طبقا للمادة ١٧ عقوبات) على مثل هذا الجان لا يستأهل أن نحدد بـرواجه معـ المـشـرع كـشـف عن إرادته - في هذا الخصوص - حيث احتـر أن مثل هذا الجان لا يستأهل أن نحدد بـرواجه معـ خطفها لإعماله من العقاب ؛ فلا يـجوز للقاضي أن يتجاوز هذه الإرادة التشريعية ليخفف عنـ هذا الفاعل العقاب طبقا لنظرية الظروف التـضالية المـخففة .

١٣٧ - في هذا المعنى ؛ ينصوص لرباط القتل بجريمة : الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٢٠٦ ص ٢٣٢ . الدكتور عمر السعيد رمضان - بند ٢٣٥ ص ٢٦٣ وما بعدها . الدكتور محمد محي الدين عوض - القانون الجنائي - جرائم الخاصة - القاهرة - ١٩٧٨/ ١٩٧٩ - بند ٣٤٦ ص - ٣٥٧ . الدكتور جميل عبد الباقي الصفور - ص ٨٥ . و عكس ذلك : الدكتور محمود نجيب حـسـنى - القسم الخاص - بند ٥٢٠ ص ٣٨٩ . الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٢٦٩ ص ٦٠٢ .

يمتله . كما في الزنا والغذف والسب و السرقة من الأصول أو الفروع أو الأزواج ؛ ففي هذه الأحوال يتوقف أخذ الفاعل بالظرف المشدد لجرمة البلطجة على : تقدم الشكوى ؛ فإذا لم تقدم أو سقط حق المجني عليه فيها ؛ بالوفاة قبل تقديمها أو بالتنازل عنها صراحة أو ضمنا فلا يجوز إدخال هذه الجريمة لدى المعاقبة على جريمة البلطجة^{١٣٨} .

و بمعنى آخر لا تصح معاقبة الفاعل عن الجريمة المرتبطة ، لعدم بقاء الظرف المشدد قائما وقت نظر الدعوى . فالظرف وجد حال ارتكاب جريمة البلطجة ؛ والجريمة المرتكبة بناء عليها ؛ غير أنه حال دون مواخذة الفاعل عن هذه الجريمة الأخيرة ؛ عدم تقدم الشكوى أو سقوط حق المجني عليه فيها ؛ مما نتج عنه زوال الظرف المشدد ، و بقاء جريمة البلطجة - في صورتها البسيطة - متحردة من هذا الظرف . إضافة - لما تقدم - يتعين أن تكون الجنائية أو الجنحة مستقلة عن جريمة البلطجة و متميزة عنها .

٧٢ - الشرط الثاني : توأله رابطة سببية مادية :

رابطة السببية التي يتطلبها المشرع بين البلطجة و الجريمة الأخوى ذات طبيعة مادية . فالمشرع لم يتطلب رابطة نفسية بين الجريمتين ؛ و إنما تتطلب

١٣٨ - حول هذا لعن بخصوص ارتباط القتل بجريمة : الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخامس

- بند ٢٠٦ ص ٢٢٢ . الدكتور عمر السعيد رمضان - بند ٢٢٥ ص ٢٦٢ .

الدكتور جميل عبد الباقي الصهر - ص ٨٥ . في حين يذهب اتجاه إلى العكس ؛ راجع :

GARRAUD , V, no. 1927 p. 256, GARÇON , art 204 , no.

52. Roger MERLE et André VITU : traite de special par André VITU , Paris 1981, no. 1718, p.1378. Cas. Crim. 21 janv.

. 287 -1- 23 d87 s 38-1-1887 . وأيضا : الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخامس

- بند ٥٢٠ ص ٣٨٨ .

رابطة " بنائية " ؛ أو " تركية " ؛ بمعنى أن تحدث أولا جريمة البلطجة ، ثم تقع الجريمة الأخرى ارتكازا عليها . و تعتبر وحدة المكان و وحدة الزمان بين الجريمتين مؤشرا قاطعا ؛ على وجود هذه الرابطة . فقد ترتكب جريمة البلطجة في مكان ما ؛ ثم يقابل الفاعل في نفس المكان و الزمان أحد غرمائه فيسرق منه سيارته بالإكراه .

هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن التباعد الزمان أو المكاني بين الجريمتين ليس مؤشرا على انتفاء الصلة المادية بين جريمة البلطجة و الجنائية أو الجنحة الأخرى . فيتوفر التشديد في حق من يتحدث تليفونيا لشخص موجود بفرنسا مهددا إياه بالافتراء عليه أو على زوجته على النحو الذي تتطلبه جريمة البلطجة ، وإقتران ذلك باعتداء الفاعل على زوجة المني عليه بالقذف و السب في مصر بعد المحادثة بشهر ؛ بعد علمه بأن المني عليه أبلغ السلطات المختصة .

و إذا توفرت الصلة المادية على النحو المتقدم ، لا يعتد - بعد ذلك - بالصلة النفسية بين الجريمتين ؛ فلا يشترط توفر باعث معين أو مقصد معين لدى البلطجي ؛ عند ارتكابه جريمته الثانية . كما يستوي في توقيع العقوبة المشددة أن يكون المني عليه في الجريمتين مختلفا ؛ أو يكون هو بنفسه في الجريمتين ؛ كما يستوي - أيضا - أن يقوم شخص واحد بارتكاب الجريمتين ، أو شخصان يسأل كل منهما بوصفه شريكا عن جريمة الأخر^{١٣٩} .

^{١٣٩} - في هذا المعنى ، بالنسبة لارتباط جريمة القتل بجريمة أخرى : د . محمود محمود مصطفى - التسم

الفرع الثاني

الارتباط وتعدد الجناة

٧٤- صور التعدد .

٧٤- صور التعدد :

إذا ساهم عدد من الأشخاص بصفة فاعلين أصليين في ارتكاب جريمة بلطجة أو الجنابة أو الجنحة المرتبطة ؛ فإن الظرف المشدد ينطبق عليهم جميعا . أما إذا وقعت جريمة البلطجة من شخص و ارتكب شخص آخر جنابة أو جنحة في أعقاب جريمة البلطجة دون مشاركة بينهما ، فحينئذ لا يسري الظرف المشدد ، حتى ولو اتحد زمان ومكان جريمة البلطجة والجريمة الأخرى .

غير أن الأمر يندق عندما تقتصر مساهمة بعض الجناة على جريمة البلطجة دون الجريمة المرتبطة بها أو العكس . و حينئذ لا يكون الشريك مسؤولا عن الجريمة الأخرى ؛ إلا في الحدود التي تعتبر هذه الجريمة نتيجة محتملة طبقا للمادة ٤٣ من قانون العقوبات . و من ثم لا يسأل من يرتكب جريمة البلطجة عن الظرف المشدد إلا إذا كانت الجنابة أو الجنحة المرتبطة بها تعد نتيجة محتملة للبلطجة^{١٤٠} .

١٤٠ - في هذا المقام ، بالنسبة لارتباط القتل بمنحة : الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص -

بند ٢٠٨ ص ٢٣٤ . الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٥٢٣ ص ٣٩٢ . الدكتور

عمر السعيد رمضان - بند ٢٣٣ ص ٢٦٠ .

و بناء عليه إذا ارتكب (أ) و (ب) جريمة بلطجة بتسديد (ج) باستخدام القوة أو العنف معه ؛ ثم قام (ب) بتحطيم زجاج سيارة (ج) فإن (أ) يسأل عن هذه الجريمة ؛ باعتبارها نتيجة محتملة للبلطجة . ومن ثم يسأل كل من (أ) و (ب) عن الظرف المشدد . أما إذا قام (ب) باغتصاب ابنة (ج) فلا يسأل (أ) عن هذه الجريمة لأنها ليست نتيجة محتملة للبلطجة ؛ في حين يسأل (ب) عن الظرف المشدد لتوفر موجبات تطبيقه بالنسبة له .

ولكن إذا كان مرتكب جريمة البلطجة لم يساهم في الجناية والجنحة المرتبطة بها لا في صورة الفاعل الأصلي ولا في صورة الشريك ، فهل تشدد عقوبة البلطجة ؟ أم لا ؟ .

في اعتقادنا أن الإجابة بالنفي لأن القول بخلاف ذلك موداه أن الجسائي سيواخذ على جريمة هو غير مسئول عنها قانونا ، نظرا لعدم مساهمته فيها لا بصفته فاعلا أصليا و لا شريكا^{١٤١} . كما في حالة إذا رأى (أ) صديقه (ب) يستعرض

١٤١ - في هذا المن بابسة لأرباط القتل بجناية أو جنحة : الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٢٠٨ ص ٢٣٤ . الدكتور عمر السعيد ومضان - القسم الخاص - بند ٢٣٥ ص ٢٦٣ . الدكتور جميل عبد الباقي الصفر - ص ٨٩ .

عكس ذلك : **GARCON** : op. cit. , Art. 304 no. 66.

الأستاذ أحمد أمين - ص ٣٤٢ .، الدكتور حسن أبو السعود - بند ٢٩ ص ١٥٠ ، الدكتور وميسر بختام - القسم الخاص - بند ٥٧ - ص ٢٧٠ . الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٥٢٢ ص ٣٩١ . الدكتور أحمد فحي سرور - القسم الخاص - بند ٣٧٤ ص ٦٠٢ . الدكتور حسين المرصاوي - ص ٢١٥ . الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٢٧٠ ص ٦٠٣ . الدكتور محمد زكي أبو عامر - بند ٢١٧ ص ٥٣٤ . وقد ذهب بعض الفقه إلى رأى وسط : إذ علق مسألة مرتكب الجنحة عن جنحة القتل أن يتوفر علمه برابطة السببية التي بين هذه الجريمة الأعمدة و بين الجنحة التي ارتكبها هو .
أنظر : الأستاذ جدي عبد الملك - الموسوعة الجنائية - ج ٥ - الطبعة الأولى - ١٩٤٢ - ---

قوته أمام (ج) ، فيقوم (أ) بسرقة سيارة (ج) بالإكراه . دون أن يكون ثمة اتفاق بين (أ) و (ج) . فهنا يسأل كل من (أ) و (ب) عما أتت يده ، دون إثارة الظرف المشدد .

----- ص ٧٧٢ . و مد بعض الفقه هنا الشرط — أي شرط العلم — ليعلق عليه مسألة المساهم في إحدى الجريمتين عن الجريمة الأخرى : الدكتور سامح جاد - القسم الخاص — ص ٥٣ . حيث يرى ضرورة ثبوت علم المساهم في إحدى الجريمتين " بتوافر رابطة السببية بين القتل والجنحة المرتبطة به ، أما إذا لم يثبت في حقه هذا العلم فإنه لا يؤخذ عن ظرف الارتباط وفقا للمادة ٢/٢٢٤ ع و إنما يسأل وفقا للمادة ٤٣ ع " .

المطلب الثاني

ارتباط البلطجة بجرمة الإيذاء أو القتل العمد

٧٥ - تقسيم .

٧٥ - تقسيم :

ستحدث عن حكم ارتباط البلطجة بجرمة من جرائم الإيذاء ؛ في (فرع أول) ؛ ثم نعرض لحكم ارتباط البلطجة بجرمة قتل عمد ؛ في (فرع ثان) .

الفرع الأول

ارتباط البلطجة بجرمة الإيذاء

٧٦- النص القانوني و التدرج في العقاب . ٧٧ - علة التشديد . ٧٨ - شروط إعمال هذا الطرف .

٧٦- النص القانوني و التدرج في العقاب :

نصت المادة ٣٧٥ مكررا (أ) في فقرتها الثانية على أنه :

" وتكون العقوبة الأشغال المؤقتة أو السجن إذا ارتكبت جنابة الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة المفضي إلى موت المنصوص عليها في المادة (٢٣٦) بناء على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة ؛ فإذا كانت مسبقة بإصرار أو ترصد تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة " .

وجلى من هذا النص أن المشرع جعل عقوبة هذا الطرف متدرجة في الشدة بقليل جسامته الجرم . ففي صورته الأولى يغلظ المشرع العقاب لمجرد وجود رابطة مادية بين جريمة البلطجة و جريمة الإيذاء المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ ع ، فيجعل العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . و في صورته الأكثر الجسامه يغلظ المشرع العقاب عندما تتوفر الصورة المتقدمة مقرونة بطرف شخصي أو عمي هو سبق الإصرار أو الترصد ، فيجعل العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

و في الحالتين يعين الحكم بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة بما عليه بحيث لا تقل عن سنة و لا تتجاوز خمس سنين (م ٣٧٥ مكررا (أ) / فقرة أخيرة) .

٧٧ - علة التشديد :

جلي بما تقدم أن علة التشديد ، بالنسبة للصورة الأولى- أى حيث توجد رابطة مادية بين جريمة البلطجة و جريمة الإيذاء للنصوص عليها في المادة ٢٣٦ ع - تكمن في أن الجاني لم يكف بارتكاب جريمة البلطجة التي تعتبر عودة لقانون الغاب ، حيث البقاء للأقوى ، بل تجاوز ذلك ليعتدي على الحق في سلامة الجسم بالجرح أو الضرب أو إعطاء مواد ضارة . أما بالنسبة للصورة الثانية - أى حيث تقع جريمة البلطجة بظرف شخصي أو عيني هو سبق الإصرار أو التردد- فإنه يضاف لما تقدم أن سبق الإصرار يكشف عن مجرم أكثر خطورة ؛ ممن صمم على ارتكاب جريمة ونفذها تحت تأثير انفعالات قوية^{١٢} ، حيث إن الأول نتاح له فرصة للتفكير والتروي ؛ تسمح له بتقدير

١٤٢ - ولنا محل الفقه و القضاء ظرف سبق الإصرار الى عنصرين : تساق و الثاني زمن . راجع :
نقض ١٩٣١/١/ ٢٥ مجموعة القواعد ج ٢ - رقم ١٦٩ ص ٢٢٢ . نقض ١٩٢٤/٣/٤ نقلا عن : الأستاذ
جندي عبد الملك - ج ٥ ص ٧٢٥ . وأنظر أيضا : نقض ديسو ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٦
ص ٤٥ . وأنظر : نقض ١٩٣٧/١/ ١٣ ج ٤ رقم ٩٦ ص ٨٠ ، ٣١/١٠/١٩٣٨ ج ٥ رقم ١٣٧ ص
٢٦٣ ، ١٩٥١/٤/٩ مجموعة أحكام النقض ص ٢ رقم ٣٤١ ص ١٩٢٣ ، ١٧/١١/١٩٥٥ ص ٦ رقم
٣٠٠ ، ١١٠٠٣ ٢ ١٩٥٨/١٢/ ٩ رقم ٢٥٠ ص ١١٠٣٣ ، ١٧/١١/١٩٥٩ ص ١٠ رقم
١٩٠ ص ٨٩٦ ، ١١/٥/١٩٦٤ ص ١٥ رقم ٧٢ ص ٣٦٦ . وأنظر كذلك : نقض ١٩٣٧/٦/٢١
مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٩٦ ص ٨٠ .

و لقد أسطر القضاء هذا العصر التساقى لا يجوز إلباه بشهادة الشهود . أنظر : نقض
١٩٤٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٨٦ ص ٦٤٨ .

ملايسات وظروف الجريمة و ما يحيط بها من أضرار ومخاطر ، سواء بالنسبة له أو بالنسبة للمجني عليه .^{١٤٣} ، كما أن التردد ينم عن خطورة الجاني ؛ حيث يتحسّن الفرصة لاقرار جريمته ؛ دون أن يواجه غريمه ؛ أن يواجه غريمه ؛ ليطعنه من الخلف في نذالة^{١٤٤} ، فالتردد يحقق عنصر مباغتة المجني عليه مما يسهل للجاني أن ينفذ جريمته ؛ حيث تنعدم - أو تكاد - مقاومة المجني عليه ؛ في هذه الحالة^{١٤٥} .

أما العنصر الثاني : (العنصر الزمني) فمفاده أن ممر فترة زمنية بين طروء فكرة الجريمة في ذهن الجاني وعزمه عليه و بين إقدامه على تنفيذها (**Pearable meditation**) . ولقد عرفت عن ذلك المادة ٢٣١ ع بقولها إن الإصرار السابق هي " القصد المصمم عليه قبل الفعل " . راجع : نقض ٤ / ٢٥ / ١٩٧٧ أحكام النقض ص ٢٨ ق ١٠٩ ص ٥١٠ ، ٣١ / ١٠ / ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥٨ ص ٦١٣١١ / ٢ / ١٩٧٨ أحكام النقض ص ٢٩ ق ٢٩ ص ١٣٦ ، ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٧ ص ٢٨ ق ٢١٩ ص ١٠٧٦ .

GARÇON : art. 296 et s. no. 7.

١٤٣ - في هذا المعنى :

GARRAUD : V, no. 1819 et 1893 p. 209 et 211 .

وأبضا : الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٤٨٠ ص ٣٦٣ .

١٤٤ - الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ١٩٣ ص ٢٢١ . الدكتور ربيع عبيد - ص ٦٧ . الدكتور رمسيس همام - القسم الخاص - بند ٥٣ - ص ٢٥٢ وما بعدها .
الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٤٨٦ - ص ٣٦٨ . الدكتور عمر السعيد رمضان - رقم ٢٢١ ص ٢٥٨ . الدكتور حسن المرصفاوي - ص ١٨٨ . الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٢٦١ ص ٥٨٩ . الدكتور عروى محمد - جرائم الأشخاص والأموال - دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٥ بند ٤٨ ص ٧٦ . الدكتور فوزية عبد الستار ، رقم ٤٣٣ ص ٢٨٦ . الدكتور محمد زكي أبو عامر - بند ٢٢٨ ص ٥٥٥ . الدكتور سامح جواد - القسم الخاص - ص ٣٩ .
الدكتور نور الدين هندلوي - بند ٤١ ص ٦٤ . الدكتور جميل عبد الباقي الصغور - ص ٥٥ . وأنظر في بيان علة التشديد لطرف التردد : نقض ٥ / ١٢ / ١٩٣٢ مجموعة أحكام النقض القانونية ج ٢ رقم ٤٥ ص ٤٥ .

١٤٥ - في هذا المعنى ؛ راجع : الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٤٨٠ ص ٣٦٣ .

٧٨ - شروط إعمال هذا الطرف : ١

يشترط لإعمال هذا الطرف شرطين هما :

أولهما : ارتكاب جناية الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة المفضي إلى موت ؛ النصص عليها في المادة ٢٣٦ ع في صورتها البسيطة ؛ أو مسبقة بإصرار أو ترصد ، بحسب الأحوال .

وثانيهما : توفر رابطة مادية سببية ، على النحو الذي فصلناه في المطلب السابق ، فنحيل القارئ إليه منعا للتكرار ^{١١٦} .

٧٨م - تطبيقات قضائية :

- من المفيد أن نشير إلى بعض أحكام محكمة النقض في صدد ظرف سبق الإصرار ؛ إذ قضت بأن :-
- " سبق الإصرار يستلزم أن يكون الجاني قد أتم تفكيره وعزمه في هدوء يسمح بتريده الفكر بين الإقدام والإحجام و ترجيح أحدهما على الآخر " .
(نقض ٢٥ / ١ / ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ - رقم ١٦٩ ص ٢٢٢) .
- وفي حكم آخر اشترطت لتوفر سبق الإصرار " أن يكون الجاني في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله و التصميم عليه فلا وجود له إذا كان الجاني لا يزال تحت تأثير عامل الغضب الذي يمنعه من التفكير و هو هادئ البال " .
(نقض ١٩٢٤/٣/٤ نقلا عن : الأستاذ جندي عبد الملك - ج ٥ ص ٧٢٥) .

١٤٦ - راجع : ما سبق بند ٧٠ وما بعده من هذه الدراسة .

• و ترتيبا على ذلك ينفي سبق الإصرار عن الجاني الذي يقترب جريته نتيجة ظلم وقع عليه لأن :

" من أودى ظلما و ظلما و ظلما و الذي ينتظر أن يتجدد إيقاع هذا الأذى الفظيع به ، لا شك إذا اتجهت نفسه الى قتل معذبه فألما تسحه الى هسنا الحرم ، مونتورة مما كان ، مزعجة ، واجمة مما سيكون ، والنفس المونتورة المزعجة هي نفس هالحة أبدا لا يدع انزعاجها سيلا لها الى التبصر والسكون حتى يحكم العقل - هادئا مترنا متروبا - فيما تسحه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تسخيلها قاطمة لشقاها " .

(نقض ديسمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٦ ص ٤٥ . وأنظر : نقض ١٣ / ٦ / ١٩٣٧ ج ٤ رقم ٩٦ ص ٨٠ ؛ ٣١ / ١٠ / ١٩٣٨ ج ٥ رقم ١٣٧ ص ٢٦٣ ؛ ٩ / ٤ / ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض ص ٢ رقم ٣٤١ ص ٩٢٣ ؛ ١٧ / ٥ / ١٩٥٥ ص ٦ رقم ٣٠٠ ص ١٠٠٣ ؛ ٢ / ١٢ / ١٩٥٨ ص ٩ رقم ٢٥٠ ص ١٠٣٣ ؛ ١٧ / ١١ / ١٩٥٩ ص ١٠ رقم ١٩٠ ص ٨٩٦ ؛ ١١ / ٥ / ١٩٦٤ ص ١٥ رقم ٧٢ ص ٣٦٦ . نقض ٢١ / ٦ / ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٩٦ ص ٨٠ .

• و ترتيبا على ذلك : أسطر القضاء هذا العنصر النفساني لا

يجوز إثباته بشهادة الشهود باعتبار:

" أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تغاد من وقائع خارجة يستخلصها القاضي منها استخلاصا . و إذن فقول المحكمة إن الشهود شهدوا بسبق الإصرار لا يجدي في إثباته ، كما لا يجدي في إثباته أن تعتمد المحكمة

على أن أحد المتهمين قرر أن لمة خصومة قائمة بينه هو وأهله وبين المجني عليه وأهله ، و أن هذه الخصومة ترجع الى سنة قبل الحادث ، و سلم بمحصول المشاجرة التي حصل بسببها الاعتداء و أن المجني عليه شهد هو وأمه بسوء حوار المتهمين ورغبتهم الملحة في إجلاله هو وأهله من منزل و بمحصول مشاجرة بينهم في أمسية يوم الحادث " .

(نقض ١٩٤٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٦٨٦ ص ٦٤٨) .

● و لقد أوضحت محكمة النقض جوهر العنصر الزمني في ظرف سبق الإصرار حينما قضت بأنه " ليست العبرة في توافر ظرف يسبق الإصرار بمضي الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة و وقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير و التدبر ، فمادام الجاني قد انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافرا ولا تقبل المنازعة فيه أمام النقض " .

(٢٥ / ٤ / ١٩٧٧ أحكام النقض ص ٢٨ ق ١٠٩ ص ٥١٠ ، ٣١ / ١٠ / ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥٨ ص ٣١١) .

● و في قضاء آخر أوضحت محكمتنا العليا أنه :
" من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات أن سبق الإصرار وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح و الضرب يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة و رسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال مما يقتضي الهدوء و الروية قبل ارتكائها ، لا أن تكون لديه الدفعة الأولى في نفس جاشت بالاضطراب و جمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره .

وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح افتراضه وهو
يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، بل
ولو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة ، قصد ما شخصا معينا أو غير
معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير الشخص الذي
قصده وهو ما ينقي المصادفة أو الاحتمال . وقد جرى قضاء هذه المحكمة
على أن تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار من الموضوع
الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام لاستخلاصه وجه مقبول " .
(٦ / ٢ / ١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ ، ٢٦ / ١٢ /
١٩٧٧ س ٢٨ ق ٢١٩ ص ١٠٧٦) .

الفرع الثاني

ارتباط جريمة البلطجة بجناية قتل عمد

٧٩ - النص القانوني و الخروج على القواعد العامة . ٨٠ - علة التشديد . ٨١ - شروط التشديد .
٨٢ - ارتكاب جريمة قتل عمد . ٨٣ - هذا الطرف و جريمة القتل العمد المعلنف . ٨٤ - ما يترتب
على كلتا الفكرتين السابقتين . ٨٥ - رأيها في الموضوع . ٨٥م - حالات يستبعد فيها الظرف المشدد .
٨٦ - استقلال البلطجة عن القتل العمد . ٨٧ - انقضاء الدعوى الناشئة عن جناية البلطجة بمضي المدة .
٨٨ - العنصر الثاني : رابطة الزمنية . ٨٩ - الشروع و الظرف المشدد . ٩٠ - وحدة المسئول عن
الجريمتين . ٩١ - تطبيقات قضائية .

٧٩ - النص القانوني و الخروج على القواعد العامة :

نصت الفقرة الثالثة - من المادة ٣٧٥ مكررا (أ) عقوبات على أنه :
" وتكون العقوبة الإعدام إذا تقدمت الجريمة المنصوص عليها في المادة
السابقة أو اقترنت أو ارتبطت بها أو تلتهها جناية القتل العمد المنصوص عليها في
الفرقة الأولى من المادة ٢٣٤ " .

وينطوي هذا النص على خروج عن القواعد العامة المتعلقة بتعدد الجرائم :
فلم ينص الشارع على تعدد العقوبات بتعدد الجرائم (البلطجة والقتل
العمد) ، كما لم يكن بتقرير توقيع العقوبة الأشد من بين عقوبات الجرائم
المتعددة ، وإنما قرر توقيع عقوبة واحدة أغلظ من هذه العقوبة الأشد^{١٤٧} . كما
خرج المشرع على الحكم الخاص باقتران القتل بالجناية المنصوص عليها في الفقرة
الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات . التي تدخر عقوبة الإعدام لمن يرتكب
جناية القتل العمد مقسرة بجناية أخرى . ومناط الخروج أن المشرع اكتفى في
نص المادة ٣٧٥ مكرر (أ) / ٢ أن تكون الاقتران بمنحة البلطجة . حيث أن أشد
١٤٧ - في هذا المعنى بخصوص اقتران القتل بجناية :

GARRAUD, V, no. 1922 p. 247. GARÇON, art. 304 no. 1 .

و أيضا : الأستاذ أحمد أمين ص ٣٣٦ . الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٥٠٥ ص
٣٨٠ . الدكتور عمر السعيد رمضان - بند ٢٢٧ ص ٢٦٥ .

٣٧٥ مكرر (أ) / ٣ أن تكون الاقتران بمنحة البلطجة . حيث أن أشد عقوبة
تقررها المادة ٣٧٥ مكررا لجرمة البلطجة هي الحبس خمس سنوات .

كما أن المشرع خرج - في نظرنا - على المنطق المعتاد لاحساب
العقوبة . إذ أن ارتباط القتل العمد بمنحة - و بجناية - من باب أولى ؛ حسب ما
يقرره أغلب الفقه - يدخر له عقوبة تخيرية هي : الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة
لذا فإن نفس هذا المنطق كان يتعين الأخذ به ؛ بصدد ارتباط جنحة البلطجة بقتل
عمد . بيد أن المشرع - هنا - أسقط من حساباته عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة
؛ وأقتصر على عقوبة الإعدام . وهو منطق تتأذى منه العدالة . إذ يجب أن تكون
المعايير التي يؤخذ بها عند اختيار الجزاء المناسب ؛ في النظام القانوني الواحد :
معايير واحدة . فلا تختلف حسب ظروف وضع كل تشريع ؛ ولا حسب انفعال
واضعي القانون بظاهرة اجتماعية ما . فوحدة المعايير هذه تحقق فكرة العدالة
الإنسانية بشكل أفضل .

لذا فحبب بالمشرع المصري بأن يعيد النظر - في أقرب فرصة تتاح له -
في العقوبة المقررة لارتباط جريمة البلطجة بجناية قتل عمد ؛ ويجعلها : الإعدام أو
الأشغال الشاقة المؤبدة ؛ للأسباب المتقدم ذكرها .

غير أن مما يخفف من عدم عدالة العقوبة المقررة لارتباط جريمة البلطجة
بجناية قتل عمد : أن القاضي - وهو يعيش الواقع ؛ في كل دعوى جنائية ترفع
أمامه^{١٤٨} - يستطيع أن يلجأ لنظرية الظروف القضائية المخففة - متى رأى ضيورة
ذلك - ليخفف من غلواء المشرع المصري ؛ في هذا المقام .

١٤٨ - وذلك بخلاف المشرع الذي يفصل عن النص القانوني بمجرد وضعه . و يعيش النص بعد ذلك
سنوات و سنوات في مناخ قد يختلف عن المناخ الذي وضع في ظله النص . فطى سبل المثال : نجد أن نصوم
قانون العقوبات المصري الصادر عام ١٩٣٧ في ظل نظام سياسي : ملكي ؛ و نظام اقتصادي رأسمالي ؛ بيد
أن هذا النظام - وذاك نفوت معلله علما خلال النصف القرن الذي انصرم منذ صدور هذا القانون . ----

٨٠ - علة التشديد :

والبادي مما تقدم أن المشرع قدر خطورة الشخص الذي يقترب جريمتين
خطورتين في فترة زمنية محدودة ^{١٤٩} . واعتبر أن مثل هذا الجاني لا فائدة من
إصلاحه ، فحياته تشكل خطراً على المجتمع .

٨١ - شروط التشديد :

تجمل شروط التشديد في :

١ - أن ترتكب جنحة بلطجة في أية صورة من الصور الواردة بالمادة ٣٧

مكرر عقوبات .

٢ - أن ترتكب جريمة قتل عمد بجانب هذه الجنحة .

٣ - أن تتوفر صلة زمنية بين الجنحة المذكورة و القتل العمد .

و الشرط الأول سبق شرحه تفصيلاً فيما سبق ، أما الشرطين الثاني

والثالث ؛ فسنبسطهما فيما يلي :

٨٢ - ارتكاب جريمة قتل عمد :

حدد المشرع جوهر الظرف المشدد بأنه : تعدد مادي في الجرائم ؛ وليس

المقصود - هنا - مطلق جرائم ؛ وإنما حددها بجريمتين هما : البلطجة _ في أية صورة

من صورها الواردة في المادة ٣٧٥ مكرراً عقوبات - وجناية القتل العمد غير

المصحوب بسبق الإصرار أو التردد . ويتحقق هذا الظرف - من باب أولى - إذا

كان القتل مصحوباً بسبق الإصرار أو التردد .

== الأمر الذي دفع الفقه - و معه القضاء - إلى الدفع بتصور قانون العقوبات إلى مناطق ما كانت

تخطر في ذهن المشرع المصري ؛ حال وضعه القانون المذكور .

١٤٩ - في هذا المعنى بخصوص اقتران القتل بجناية : الدكتور عمر السعيد رمضان رقم ٢٢٧ ص ٢٦٥ .

الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٥٠٦ ص ٣٨٠ . وأيضاً : الدكتور جميل عبد الباقي

المصطفى - قانون العقوبات - جرائم الدم - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٩٧ - ص ٧٢ .

هذا من الناحية النظرية ؛ لكن من الناحية العملية فإن إثارة هذا الظرف لن تضيف جديدا . لأن تحقق الظرف المشدد في جريمة البلطجة يترتب عليه معاقبة الفاعل بعقوبة الإعدام ؛ وهي ذات العقوبة المقررة للقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . غير أن إثارة النيابة العامة لهذا الظرف المشدد لا تخلو من فائدة ؛ فهي تؤكد للمحكمة على : استحقاق الفاعل لعقوبة الإعدام ؛ هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن إثارة هذا الظرف تنفيد في تبصير المحكمة بالعقوبة المناسبة للمتهم ؛ خصوصا عندما يشكك الدفاع في مدى توفر ظرف سبق الإصرار أو الترصد ؛ أو هما معا .

وأيا ما كان الأمر ؛ فإن هذا الظرف المشدد لا يقوم : إذا كانت الجريمة المصاحبة لجريمة البلطجة : قتل خطأ .

٨٣ - هذا الظرف وجريمة القتل العمد المخفف :

ولكن هل يقوم الظرف المشدد في الصورة التالية : تركت زوجة منزل الزوجية على أثر مشادة بينها وبين زوجها ؛ فأراد أن تعود إليه ؛ ففكر في أن يستعرض قوته أمام منزل والدها التي ذهبت إليه ؛ وقام بذلك بالفعل ؛ حيث أطلق عدة أعيرة نارية أمام المنزل ؛ فتج عن ذلك إلقاء الرعب في نفس والدها ؛ الذي اخبر الزوج بأنها ليست موجودة في المنزل ؛ وإنما هي محمولة إحدى صديقاتها ؛ فذهب إليه ففوجئ بتلبسها بالزنا فقام بقتلها هي و من يزي ما ؟ .

وبعبارة أخرى : هل يقوم الظرف المشدد - محل الدراسة - إذا كانت الجريمة المصاحبة لجريمة البلطجة هي : جريمة القتل العمد المخفف ؛ النصوص عليها في المادة ٣٢٧ ع ؟ .

تتوقف الإجابة على هذا التساؤل على : تحديد طبيعة جريمة القتل المقترن بعنر الاستفزاز (م ٣٧٢ ع) ؟ .

إذ يتنازع الفكر القانوني - في هذا الصدد - حول فكرتين :

الأولى : ترى أن جريمة القتل المقترب بعذر الاستفزاز يرتفع عنها - رغم أنه عذر شخصي - وصف الجنابة لثبت لها وصف الجنحة . تأسيسا على أن عذر المادة ٢٣٧ عقوبات له طبيعة قانونية ملزمة ؛ مما ينجم عنه إنشاء جريمة من نوع خاص Sui generis عقوبتها - طبقا للمادة المذكورة - عقوبة جنحة ؛ لا جنابة .^{١٥٠}

ولقد أكدت محكمة النقض اعتناؤها لهذه الفكرة في أكثر من حكم . ومن ذلك قولها : " إن الطريقة التي أتبعها القانون المصري تثبت بوضوح ، إن كلنا هناك حاجة إلى الوضوح ، أن القتل المقترب بعذر في اعتبار الشارع المصري يكون جريمة مستقلة في حد ذاتها ، وأن المعاقبة عليها لعقوبة الجنحة البسيطة يعطيها صفة الجنحة بلا أدنى ريب " ^{١٥١} .

١٥٠ - من أنصار هذه الفكرة :

Ali BADAoui et A. Chéron: Nouveau code pénal Egyptian Annoté, Le Caire 1939, Art.41 et s., no. 12 p. 212. GARRAUD (R.) , II , n. 828 , p. 746 . Crime 24 mai 1930 , Sirey , 1932 . 1 31.

الأستاذ جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - مطبعة الاتحاد بالقاهرة - ج ٤ - ١٣٦٠هـ -
/ ١٩٤١م - بند ٥٠ ص ٦٥٩ . الأستاذ حسن أبو السعود - قانون العقوبات المصري الخاص - ١٩٥٠ /
١٩٥١ - القاهرة - بند ١٤٩ ص ١٧١ . الدكتور رمسيس إتمام - القسم الخاص - بند ٥٨ ص ٢٧٤ .
الدكتور محمد مجي الدين عوض - بند ٧٦ ص ١٠٣ . الدكتور أحمد عصي سرور - القسم الخاص -
بند ٣٧٩ ص ٦٠٤ ، ٦٠٦ . الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٢٧٢ ص ٦٠٥ وما بعدها . الدكتور
عوض محمد - جرائم الأشخاص و الأموال - ١٩٧٢ - بند ٨٥ ص ٢١ . الدكتور جلال ثروت - نظم
القسم الخاص - ١٩٧١ - بند ١٨١ ص ٢٥٩ . الدكتور فوزية عبد الستار - بند ٤٦٠ ص ٤١٤ .
الدكتور محمد زكي أبو عامر - بند ٢١٨ ص ٥٣٥ . الدكتور جميل عبد الباقي الصلوي - ص ٩٣ .
١٥١ - نقض ١٠ / ٤ / ١٩١٥ بمجلة الشرائع ص ٢ رقم ٢٥٩ ص ٢٤٥ ، ١٣ / ١٢ / ١٩٤٣ التواضع
القانونية - ج ٦ رقم ٢٧٢ ص ٣٥٠ .

أما الفكرة الثانية : فُحُصِّلَ في أن علو الاستفزاز الذي حددته المادة ٢٣٧ ع يحسب ضمن الظروف الشخصية ؛ التي لا يترتب عليها انتقال الجريمة من دائرة الجنايات إلى دائرة الجنح ، رغم دخول العقوبة في دائرة العقوبات المقررة للجنح^{١٥٢} .

٨٤ - ما يترتب على كلتا الفكرتين السابقتين :

ينتج عن الأخذ بالفكرة القائلة بأن جريمة القتل المقترون بعد الاستفزاز (جنائية) : أن الظرف المشدد الذي نصت عليه المادة (٣٧٥) مكررا (أ) ع يتحقق متى صاحبت جريمة البلطجة جريمة القتل محل البحث . ومن ثم تكون العقوبة الإعدام في حين يترتب على الأخذ بالفكرة التي طقه باب جريمة القتل المقترون بعذر الاستفزاز مجرد جنحة : أن الظرف المشدد مثار البحث لا يتوفر إذا صاحبت جريمة البلطجة جريمة القتل المشار إليه ومن ثم يطبق حكم المادة ٣٢ ع ، الذي يكتفي بالعقوبة المقررة لأشد هاتين الجريمتين وهي عقوبة جريمة البلطجة لأنها ولئن فاتت متأهل عقوبة الحبس مثلها في ذلك مثل جريمة القتل المقترون بعد الاستفزاز إلا أن المشرع حدد الحد الأدنى لعقوبة الحبس عدة لا تقل عن سنة وحدد الحد الأقصى في بعض صور البلطجة - المنصوص عليها بالمادة ٣٧٥ مكررا عقوبات - عدة خمس سنين .

أضف إلى ذلك أن المشرع يكفي بعقوبة الحبس بالنسبة لجريمة القتل المقترون هي بعذر الاستفزاز في حين أنه يضيف لهذه العقوبة بالنسبة لجريمة

١٥٢ - في هذا المنع : الأستاذ محمد كامل مرسى و الدكتور السيد مصطفى السيد - شرح قانون العقوبات المصري الجديد - ١٩٤٣ - الفقرة - ص ٣١٣ . وأيضاً : الدكتور حسين عبيد - المرجع السابق - بند ٥٦ ص ٩٣ وما بعدها .

البلطجة : جزاء جنائي يتمثل في الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة مسافة لمدة العقوبة المحكوم بها عليه .

٨٥ - رأينا في الموضوع :

ولنح من جانبنا نحمل إلى الاقتناع - من الناحية النظرية - بأن القتل المقترون بعذر الاستفزاز يدخل ضمن زمرة الجنايات لا الجنح ؛ رغم النص على معاقبة الفاعل بعقوبة الحبس . تأسيسا على أن شروط التخفيف في هذا الجريمة لا تضيف جديدا إلى الأركان العامة للقتل . فهو في جميع الأحوال : إزهاق روح إنسان بدون وجه حق . وكل ما هنالك ؛ أن المشرع رأى الأخذ في الاعتبار مدى الثورة العاطفية التي تحتاج الزوج : إذا فوجئ بزوجه متلبسة بالزنا.^{١٥٣}

كما أن القول بعكس ذلك معناه أن تخرج الجريمة التي تقترون بعذر معفى من العقاب ؛ من دائرة التحريم إلى دائرة الإباحة ؛ طالما أن القتل المقترون بعذر مخفف من العقاب تخرج من دائرة الجنايات لتنظيم لدائرة الجنح^{١٥٤} . ورغم اقتناعنا بصحة هذا من الناحية النظرية ، إلا أننا نؤيد الأخذ من الناحية العملية - بالرأي الآخر ، واعتبار القتل المقترون بعذر الاستفزاز ضمن الجنح ، وليست الجنايات .

و نؤس ذلك على أمرين :

الأول : إن اكفاء المشرع بتقرير عذر قانوني للزوج في حالة مفاجئته بالزنا ، محل نظر . إذ ينبغي الدفع هذه الحالة إلى دائرة الإباحة ؛ يجعلها سببا لإباحة خاص ؛ حتى يتمكن تغاضي سد الثغرات التي تنشأ عن تطبيق العذر المتقدم ،

١٥٣ - و معنا في ذلك : الدكتور حسين عبيد --- بند ٥٦ ص ٩٤ .

١٥٤ - في هذا المعنى : الدكتور حسين عبيد --- المرجع و الموضع السابقين .

في حالة قيام الزوجة و شريكها لاحساب سلوك ممارسة لحق الدفاع الشرعي طبقا للمادة ٢٤٩ ع ١٥٥ .

والسبب الثاني : ينصرف إلى أننا سبق وأن انتقدنا " عدالة " العقوبة بالنسبة للطرف المشدد - محل الدراسة - وقلنا إنه من الأصوب أن تكون عقوبة تخيرية تمثل في : الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام فحسب ١٥٦ .

لذلك نرى أنه عندما تصاحب جريمة البلطجة : جريمة مثل عمدي مخفف (م ٢٣٧ ع) ؛ المنصوص عليه في المادة ٣٧١ مكررا (أ) ع ؛ ويلزم تطبيق حكم المادة ٣٢ ع ومن ثم يتعين تطبيق عقوبة جريمة البلطجة لأنها أشد ١٥٧ .

٨٥م - حالات يستبعد فيها الطرف المشدد :

وترتبا على ما تقدم - وأخذ بالقواعد العامة - يمكننا القول بأن الظرف المشدد يستبعد في الحالات التالية :

١ . إذا كان القتل خطأ .

٢ . إذا كان القتل العمدي مخفف لتمتع الزوج بعذر الاستفزاز (م ٢٣٧ ع) .

٣ . إذا كان السلوك الإجرامي - الفعل أو الامتناع - الذي نجم عنه إزهاق روح إنسان يسري عليه سبب إباحة أو يستبعد مرتكبه من مانع مسئوليته ٢٥٨ ، ١٥٩ .

١٥٥ - و معنا في ذلك : الدكتور سامح جاد - التسم الخاص - ص ٦٠ و ما بعدها .

١٥٦ - راجع : ما سبق بند ٧٩ من هذه الدراسة .

١٥٧ - راجع ما سبق بند ٧٦ من هذه الدراسة .

١٥٨ - ومن موانع المسئولية في القانون المصري : الجنون وعامة العقل والفيوبة الناشئة عن التحذير والسكر وعدم التمييز لصغر السن .

٨٦ - استقلال البلطجة عن القتل العمد :

يشترط لتحقيق الظرف المشد - منار البحث - أن تتعدد الأفعال - أو بالأحرى يتعدد السلوك - الصادر عن الفاعل ؛ بحيث تقوم البلطجة بجانب من هذه الأفعال - أو السلوك - و تقوم جنابة القتل العمد بفعل ثان - أو سلوك آخر - مستقل.^{١٦٠}

وعليه فإن فكر (أ) في استعراض القوة أمام "حماء" للضغط على إرادته لاعادة زوجة (أ) إلى منزل الزوجية ؛ واصطحاب (أ) معه كلبا بوليسيا "شرسا" لالقاء الرعب في نفس المجني عليه ؛ وتوقع (أ) أن شراسة الكلب قد تدفعه إلى إصابة (حماء) بجروح أو قتله؛ فرحب بذلك . وبالفعل حدث ما توقعه (أ) ؛ فقد مات (حماء) على أثر اعتداء الكلب عليه ؛ عندما ارتفعت سخونة المشادة بين (أ) والمجني عليه . فهنا نرى أن (أ) لا يسأل عن جريمة

١٥٩ - أما موانع العقاب فلا مجال لإثارها هنا ؛ لأنها تنحصر عن جريمة القتل العمد الموصوف عليها في المادة ٢٣٤ / ١ عقوبات ، محل الدراسة . حول موضوع موانع العقاب ، راجع :
أستاذنا الدكتور وعوف عيّد - ضوابط تسيب الأحكام الجنائية وأوامر التصرف في التحقيق -
طبعة ثانية - ١٩٧٧ - دار الفكر العربي بالقاهرة - ص ٣٠٢ وما بعدها .

١٦٠ - في هذا المعنى بخصوص ارتباط القتل بجناية أو جنحة :

Roger MERLE et André VITU : Traité de spécial par
André VITU , Paris 1981, no. 1718 , p. 1378.

و أيضا : الدكتور محمود لمجيب حسني - القسم الخاص - بند ٥٢٠ ص ٣٨٩ . و قرب هذا المسئ:
الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٢٠٦ ص ٢٣١ . الدكتور فوزية عبد الستار - بند
٤٥١ ص ٤٠٦ . الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٢٦٩ ص ٦٠٢ . الدكتور محمد زكي أبو عامر - بند
٢١٦ - ص ٥٢٩ . الدكتور جميل عبد الباقي الصلوي - ص ٨٤ وما بعدها .

بلطجة ؛ إنما يسأل عن جريمة قتل عمد ؛ لاندماج السلوك الإجرامي للبلطجة ضمن السلوك الإجرامي لجريمة القتل العمد .

٨٧ - انقضاء الدعوى الناشئة عن جنحة البلطجة بمضي المدة :

هل يظل الظرف المشدد قائما بعد انقضاء الدعوى الناشئة عن جنحة البلطجة بمضي المدة ؟ .

الإجابة عندنا بالنفي . لأن المشرع اعتبر جريمة البلطجة اندمجت مع جريمة القتل العمد ؛ وكونت جريمة جديدة ذات عقوبة مختلفة عن تلك المقررة للبلطجة على حدة ؛ وللقتل العمد غير المصحوب بسبق إصرار أو ترصد (المنصوص عليه في المادة ١/٢٢٤ ع) على حدة كذلك . و هذا الكيان القانوني الجديد ينضج لمدة التقادم المقررة للجنايات ؛ بحسبان أن العقوبة المحددة لجريمة البلطجة ذات الظرف المشدد - محل الدراسة - هي : عقوبة الإعدام .

٨٨ - العنصر الثاني : رابطة الزمنية :

تعبير هذه الرابطة عن اشتراك جريمة البلطجة وجريمة القتل العمد في : إطار زمني معين ؛ أو - بتعبير آخر - يتبعان سويا في فترة زمنية قصيرة . وقد تضيق هذه الفترة إلى حد أنها لا تزيد عن دقائق معدودة ؛ وقد تتسع إلى حد يصل إلى عدة أيام ؛ وربما عدة أسابيع .

فالارتباط الزمني بين البلطجة و القتل العمد لا يعني ارتكاب الجريمتين في لحظتين متتاليتين أو في يوم واحد ؛ وإنما قد ترتكب البلطجة في يوم و القتل العمد في يوم تال^{١١} أو خلال أسبوع أو أكثر . فقد يرتكب الجاني جريمة بلطجة لحمل

١٦١ - في هذا المعنى بخصوص ارتباط القتل بجنحة : 11. et 304. art. GARCON

الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٥١٢ ص ٣٨٤ . و أيضا : الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٢٠٤ ص ٢٣٠ . الدكتور فوزية عبد الستار - بند ٤٤٥ ص ٤٠٢ . -

المجنى عليه على إعطائه مبلغا من النقود ؛ وبمنحه مهلة أسبوعين للتنفيذ ؛ وحينما يكشف الجاني أن المجنى عليه لن يستجيب لما يريده الجاني كان يوم المجنى عليه بإبلاغ الشرطة ؛ مثلا - فيقوم الجاني (البلطجي) بقتله أو يقتل إنسان آخر عزيز عليه .

وطالما أن المشرع لم يحدد معيارا معينا لضبط رابطة الزمنية ؛ فإن القول بتوفرها من شأن قاضي الموضوع .^{١١١} وعلى كل حال ؛ فإن القانون لا يتطلب ترتيبا معينا بخصوص تعاقب البلطجة والقتل العمد ؛ وعليه يستوي أن تقدم القتل البلطجة ؛ والعكس صحيح .^{١١٢} فعبارة النص صريحة في ذلك : " إذا تقدمت الجريمة المنصوص عليه في المادة السابقة [أي جريمة البلطجة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ مكررا] أو اقترنت أو ارتبطت بها أو تلتها جناية القتل العمد ... " .

--- الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٢٦٩ ص ٦٠٢ . الدكتور محمد زكي أبو عامر - بند ٢١٦ ص ٥٢٩

١٦٢ - نفس المعنى ؛ بخصوص رابطة الزمنية في ارتباط القتل بجنحة ؛ لدى :

GARRAUD : V , no. 1923 p. 250 .

VOUIS (R.) : Droit pénal spécial, 1 , Paris 1971 , n. 146 .

الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٢٦٩ ص ٦٠٢ . الدكتور فوزية عبد الستار - بند ٤٤٥ ص ٤٠٢ .
الدكتور محمد زكي أبو عامر - بند ٢١١ ص ٥١٧ و ما بعدها . . الدكتور جميل عبد الباقي الصنوبر - ص ٧٨ . وعكس ذلك : الدكتور عوض محمد - ص ٩٦ و ما بعدها . و أنظر مناقشة هذا الرأي لدى :
الدكتور محمد زكي أبو عامر - المرجع والموضع السابقين .

و أنظر أيضا : نقض ١٠/٢٩ / ١٩٣٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ رقم ٤٢٣ ص ٥٩١ ،
١١/٣ - ١٩٤٨ - ج ٧ رقم ٦٧٥ - ص ١١ / ١٠ / ١٩٦٦ مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ١٧
رقم ١٧٤ ص ٩٢٩ ، ١٩٧٩ / ١٢ / ٣٠ ص ٣٠ رقم ٢١٤ ، ٩٩٤ / ١٢ / ١ ص ٣١ رقم ٢٠٥ ص ١٠٦ .

١٦٣ - في هذا الخصوص بالنسبة لاقتران القتل بجناية ؛ أنظر : نقض ١٩٤٥ / ٣ / ١٩ مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ رقم ٥٢٨ ص ٦٦٦ .

٨٩ - الشروع والظرف المشدد :

إذا وقعت جريمة البلطجة عند حد الشروع ؛ ثم ارتكبت جريمة القتل العمد ؛ لا يتوفر الظرف المشدد . لأن جريمة البلطجة جنحة ؛ و لا عقاب على الشروع فيه . فلا يتبقى أمامنا سوى جريمة القتل العمد الذى يعاقب عليه طبقا للمادة ٢٣٤ ع أو غيرها ؛ حسب ظروف وملابسات الجريمة التى ارتكبت .

كما لا يتوفر الظرف المشدد فى حالة حصول العكس ؛ بأن ترتكب جريمة البلطجة تامة ؛ بينما تقف جريمة القتل العمد عند حد الشروع . وأساس ذلك - فى نظرنا - أن العقوبة التى حددها المشرع لجريمة البلطجة للقرينة بالظرف المشدد - محل البحث - راعى فيها العقوبة المقررة للقتل العمد و هى : الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . فى حين أن الشروع فى القتل العمد تمبط عقوبته لتصل - طبقا للمادة ٤٦ ع - الى : الأشغال الشاقة المؤقتة التى تتراوح ما بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة ؛ أو الأشغال المؤقتة أو السجن مدة تتراوح ما بين ثلاث سنوات و سبع سنين ونصف .

وعليه فإنه فى هذه الحالة يتعين تطبيق المادة ٢/٣٢ ع التى تعاقب الفاعل بالعقوبة المقررة لشذ الجريمتين ؛ وهى فى هذه الحالة عقوبة الشروع فى القتل .

٩٠ - وحدة المسئول عن الجريمتين :

إذا ساهم عدد من الأشخاص بصفة فاعلين أصليين فى ارتكاب جريمة بلطجة وجناية القتل العمد ؛ فإن الظرف المشدد ينطبق عليهم جميعا . أما إذا وقعت جريمة البلطجة من شخص وأرتكب شخص آخر جنابة قتل عمد فى أعقاب جريمة البلطجة دون مشاركة بينهما ، فحينئذ لا يسرى الظرف المشدد ، حتى ولو اتحد زمان ومكان جريمة البلطجة والجريمة الأخرى .

لكن الأمر يبدق عندما تقتصر مساهمة بعض الجناة على جريمة البلطجة دون جريمة القتل العمد أو العكس . وفى هذه الحالة لا يكون الشريك مسئولا

عن الجريمة الأخرى ؛ إلا في الحدود التي تحتر هذه الجريمة نتيجة محتملة طبقا للمادة ٤٣ من قانون العقوبات . ومن ثم لا يسأل من يرتكب جريمة البلطجة عن الظرف المشدد إلا إذا كانت الجناية أو الجنحة المرتبطة بها تعد نتيجة محتملة للبلطجة ^{١٦١} .

وبناء عليه إذا ارتكب (أ) و (ب) جريمة بلطجة بتهديد (ج) باستخدام القوة أو العنف معه ؛ ثم قام (ب) بقتل أبته (ج) فإن (أ) يسأل عن هذه الجريمة ؛ باعتبارها نتيجة محتملة للبلطجة . ومن ثم يسأل كل من (أ) و (ب) عن الظرف المشدد . أما إذا قام (ب) بقتل عدوه (س) الذي تصادف وجوده في نفس المكان والزمان الذي وقعت فيه جريمة البلطجة ؛ فلا يسأل (أ) عن هذه الجريمة لأنها ليست نتيجة محتملة للبلطجة ؛ في حين يسأل (ب) عن الظرف المشدد لتوفر موجبات تطبيقه بالنسبة له .

ولكن إذا كان مرتكب جريمة البلطجة لم يساهم في جناية القتل العمد إلا في صورة الفاعل الأصلي ولا في صورة الشريك ، فسهل تشدد عقوبة البلطجة ؟ أم لا ؟ .

في اعتقادنا أن الإجابة بالنفي لأن القول بخلاف ذلك موداه أن الجاني سيؤخذ على جريمة هو غير مسئول عنها قانونا ، نظرا لعدم مساهمته فيها لا بصفته فاعلا أصليا ولا شريكا ^{١٦٥} . كما في حالة إذ رأى (س) صديقه (ص)

١٦٤ - في هذا المعنى بالنسبة لارتباط القتل بجناية أو جنحة : الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٢٠٨ ص ٢٣٤ . الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٥٢٢ ص ٣٩٢ . الدكتور عمر السعيد رمضان - بند ٢٢٣ ص ٢٦٠ .

١٦٥ - بخصوص مناقشة هذا الفرض بالنسبة لارتباط القتل بجنحة ؛ راجع :

Garraud : V , no. 1923 p. 250 . VOUIS (R.) : Droit pénal spécial, 1 , Paris 1971 , n. 146 .

الدكتور محمود نجيب حسني - القسم الخاص - بند ٥١٢ ص ٣٨٤ . وأيضا : الدكتور محمود محمود مصطفى - القسم الخاص - بند ٢٠٤ ص ٢٣٠ . الدكتور فوزية عبد الستار - بند ٤٤٥ -

يستعرض قوته أمام (ج) بغية التأثير على إرادته لإعطائه إتاوة بصفة دورية . و يتصادف - وجود (ع) - في نفس المكان و الزمان الذى يقوم بقتل (ج) أحداً بالتأثر منه . ودون أن يكون ثمة اتفاق بين (س) و (ص) . فهنا يسأل كل من (س) و (ص) عما أتت يدها ، دون إثارة الظرف المشدد .

٩١ - تطبيقات قضائية :

- جعل الشارع في المادة ٢٣٤ ع بفقرتها الثانية و الثالثة من الجناية المترنة بالقتل العمد أو من الجنحة المرتبطة به ظرفاً مشدداً لجناية القتل التى شدد عقاباً في هاتين الصورتين ففرض عقوبة الإعدام عند اقتران القتل بجناية والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عند ارتباطه بجنحة ومقتضى هذا أن يكون الجناية المترنة بالقتل مستقلة عنه وإلا أن تكون مشتركة مع القتل في أي عنصر من

==== ص ٤٠٢ الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٢٦٩ ص ٦٠٢ . الدكتور محمد زكي أبو عامر - بند ٢٦٩ - ص ٥٢٩ .

١٦٥ - نفس المعنى ؛ بخصوص رابطة الزمنية في ارتباط القتل بجنحة، لدى :

Garraud : V no. 1923 p. 250 . VOUIS (R .) : Droit penal special, 1 , Paris 1971 , n. 146 .

الدكتور عبد المهيمن بكر - بند ٢٦٩ ص ٦٠٢ . الدكتور فوزية عبد الستار - بند

٤٤٥ ص ٤٠٢ . الدكتور محمد زكي أبو عامر - بند ٢١١ ص ٥١٧ و ما بعدها . . الدكتور جميل عبد الباقي الصهر - ص ٧٨ . وعكس ذلك : الدكتور عوض محمد - ص ٩٦ و ما بعدها . و أنظر مناقشة هذا الرأي لدى : الدكتور محمد زكي أبو عامر - المرجع و الموضع السابقين . و أنظر أيضاً : نقض ١٩٣٤/ ١٠/ ٢٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ رقم ٤٢٣ ص ٥٩١ ، ١٩٤٨/ ١١/ ٣ - ج ٧ رقم ٦٧٥ ص ١٠/ ١١ ١٦٦٣٩ / ١٠/ ١٩٦٦ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ١٧ رقم ١٧٤ ص ١٩٣٩ ، ١٩٧٩/ ١٢/ ٣٠ - رقم ٢١٤ ص ١٩٩٤ / ١٢/ ١٩٨٠ س ٣١ رقم ٢٠٥ ص ١٠٦ .

عنصره ولا أي ظرف من ظروفه التي يعتبرها القانون عاملا مشددا للعقاب فإذا كان القانون لم يعتبره جناية إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو لجناية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم أن لا ينظر إليها مجردة عن هذا الظرف ومتى تقرر ذلك وكان كل من جنائبي القتل العمد والسرقة بالإكراه إذا نظر إليهما معا يتبين أن هناك عاملا مشتركا بينهما وهو فعل الاعتداء الذي وقع على المحني عليها فإنه يكون جريمة القتل ويكون في الوقت نفسه ركن الإكراه في السرقة فيكون عقاب المتهم طبقا لنص المادة ٢٣٤ ع في فقرتها الثالثة لا الثانية التي أعمل نصها الحكم .

(٢٥ / ٤ / ١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٧٢ ص ٣٥٦) .

● إن الفقرة من المادة ٢٣٤ عقوبات إذ نصت على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى فإنه لا تطلب سوى أن تجمع بين الجريمتين رابطة الزمنية ، وأن تكون الجريمة الأخرى التي قارفها المتهم في القتل جناية . وإذن فلا يشترط أن يكون بين الجنائبتين رابطة أخرى كاتحاد القصد أو الغرض . كما لا يشترط أن تكون الجناية الأخرى من نوع آخر غير القتل ، إذ النص إنما ذكر جناية أخرى لا جناية من نوع آخر . فيصح أن تكون الجناية المقترنة بالقتل جناية قتل أيضا ، لكن لكي يصدق على هذه الجناية وصف أنها جناية أخرى يشترط أن يكون الفعل المكون لها مستقلا عن فعل القتل ، بحيث أنه إذا لم يكن هناك سوى فعل واحد يصح وصفه في القانون بوصفين مختلفين أو كان هناك فعلا بدأ وعدة أفعال لا يمكن أن تكون في القانون إلا جريمة واحدة فلا ينطبق ذلك النص . أما إذا تعددت الأفعال و كان كل منها يكون جريمة ، فإنه يجب تطبيق النص

المذكور متى كانت إحدى الجرائم قتلًا ، والأخرى جناية كانتا ما كان نوعها ، وذلك بغض النظر عما قد يكون هناك من ارتباط أو اتحاد في الفرض . وبناء على ذلك فإن إطلاق المتهم عيارا ناريا بقصد القتل أصاب به شخصا ، ثم إطلاقه عيارا ناريا أصاب به شخصا آخر ، ذلك يقع تحت حكم الفقرة الثانية المذكورة ، لأنه مكون من فعلين مستقلين متميزين أحدهما على الآخر ، كل منهما يكون الجناية .

(٢ / ١١ / ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦ ص ٤ ،

٢٧ / ١١ / ١٩٤١ ج ٥ ق ٢٨٧ ص ٥٦١ ، ٣٠ / ١٠ / ١٩٣٩

ج ٤ ق ٤٢٣ ص ٥٩١) .

- لا يشترط لتطبيق المادة ١٩٨ / ٢ ع أن تمضي بين الجنايتين فترة من الزمن بل العكس ما دامت هذه الفقرة تنص على أن جريمة القتل العمد تكون قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى فهي تنطبق في حالة ما تكون الجناية الأخرى بجريمة القتل مثل ما تنطبق في حالة ما تكون الجناية الأخرى قد تقدمت جناية القتل أو تلتها بزمان قريب وكل ما في الأمر أن لا تكون الجنايتين ناشتتين عن فعل جنائي واحد كعيار نارى واحدا يطلق عمدا فيقتل شخصين أو قبلة تلقسي عمدا فتصيب شخصين أو أكثر إذ وحدة الفعل في مثل هاتين الصورتين تكون مانعة من انطباق الفقرة المذكورة أما إذ تعد الفعل كما لو أقدم الجاني على قتل شخص عمدا بان طعنه بسكين قاصدا قتله فأصابه إصابة أودت بحياته ثم شرع في قتل شخص آخر عمدا بأن طعنه بالسكين فأحدث به جروحا لم تؤد إلى وفاته فإن الفقرة تكون

منطلقة ولو كانت الأفعال المتعددة قد وقعت في ثورة غضب واحدة متصلة .

(٢٩ / ٣ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٨ ص ٢٨٢) .

- إن الشارع في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات قصد ربط جنابة القتل العمد بجناية أخرى تقارنهما أو تلوها أو تسبقها أن ينزل هذه الجناية الأخرى منزلة الظرف المشدد لجرمة القتل المذكورة . ولما كان لا مانع يمنع من أن يكون لجناية القتل العمد المترتبة بظرف مشدد شروع يعاقب عليه القانون وجب تطبيق هذه الفقرة على الشروع في القتل العمد إذا اقترنت به أو سبقته أو تلتها جناية أخرى ولو كانت هذه الجناية الأخرى شروعا في قتل كذلك .
- (٢٢ / ١١ / ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨ ص ٣٦) .

- القتل عمدا معاقب عليه بالإعدام إذا تلاه شروع في جناية قتل أخرى منفصلة عن الأولى إذا يكفي لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٦٨ ع أن تكون الجناية التالية مستقلة عن الأولى ، ولا يشترط أن تكون من نوع آخر غير القتل .
- (١٤ / ٦ / ١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٢٥ ص ٢٤٩) .

- إنه وأن كان يكفي لتعليق العقاب عملا بالمادة ٢٣٤ / ٣ ع أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السبي بينهما . إلا أنه لا جدال في أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفهما والعقوبة المقررة لها .

(٢٢ / ٢ / ١٩٦٦ أحكام النقض م ١٧ في ٣٥ ص ١٩٣) .

● يشترط لتطبيق المادة ٢٣٤ / ٢ عقوبات ألا تكون الجريمتان ناشئتين

عن فعل جنائي واحد وأن تتوافر رابطة الزمنية بينهما .

(١٥ / ١١ / ١٩٨٨ ط ٣٨٩٧ لسنة ٥٨ ق) .

خاتمة

- بعد استعراض جريمة البلطجة - في صورتها البسيطة و المشددة - يتضح جليا أن المشرع حرص على مواجهة هذه الظاهرة مواجهة جنائية متشددة ، متدرجة في العقاب بقدر : حسامة الجرم وما يكشف عنه من خطورة الجرم .
- ولقد أسفرت الدراسة - الماثلة - عن عدة نتائج من أهمها :

١ . إن علة تشديد العقاب بسبب صغر سن المجني عليه تتوفر بالنسبة لمرحلة الكهولة . فالكهول كالصغير من حيث الضعف والوهن . لذا نجيب بالمشرع المصرى أن يقوم بإدخال ظرفا متشددا جديدا لجريمة البلطجة يتمثل في الاعتداد بمرحلة الكهولة ، ودفعاً للخلاف الفقهي والقضائي حول تحديد هذه المرحلة ؛ نرى تحديده بستين سنة ميلادية كاملة .

٢ . إن المشرع المصرى خرج - في نظرنا - على المنطق المعتاد لاحتساب العقوبة فيما يتعلق بارتباط جنحة البلطجة بجريمة قتل عمد غير مصحوب بسبق إصرار أو ترصد .

إذ أن ارتباط القتل العمد بجنحة - أو بجناية ؛ من سبب أولى ؛ حسب ما يقرره أغلب الفقه - تدخر له عقوبة تخيرية هي . الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . لذا فإن نفس هذا المنطق كان يتعين الأخذ به ؛ بصدد ارتباط جنحة البلطجة بقتل عمد . بيد أن المشرع - هنا - أسقط من حساباته عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ؛ وأقصر على عقوبة . وهو منطق تأذى منه العدالة . إذ يجب أن تكون المعايير التي يؤخذ بها عند اختيار الجزاء المناسب في النظام القانوني الواحد : معايير واحدة . فلا تختلف حسب ظروف وضع كل تشريع ؛ ولا حسب انفعال واضعي

القانون بظاهرة اجتماعية ما . فوحدة المعايير هذه تحقق فكرة العدالة الإنسانية بشكل أفضل .

لذا نحب بالمرع المصري بأن يعد النظر - في أقرب فرصة متاح له - في العقوبة المقررة لارتباط جريمة البلطجة بجناية قتل عمد ؛ ويجعلها : الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ؛ للأسباب المتقدم ذكرها .

غير أن مما يخفف من عدم عدالة العقوبة المقررة لارتباط جريمة البلطجة بجناية قتل عمد : أن القاضي - وهو يعايش الواقع ؛ في كل دعوى جنائية ترفع أمامه - يستطيع أن يلجأ لنظرية الظروف القضائية المخففة - متى رأى ضرورة لذلك - ليخفف من غلواء المشرع المصري ؛ في هذا المقام .

هذا ؛ و أننا ولئن كنا نؤمن بضرورة الحل الجنائي لمواجهة الظواهر الإنسانية السلبية ، غير أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن الحل الجنائي ينبغي أن يلجأ إليه المجتمع كخطة دفاع أخير ، لمواجهة مثل هذه الظواهر .

لمشكلة البلطجة هي مشكلة اجتماعية تربوية سيكولوجية أمنية .

لذا توصي هذه الدراسة بأن تتكاتف مؤسسات المجتمع المختلفة لمواجهة ظاهرة البلطجة فمؤسسة المنزل و المؤسسة الدينية و المؤسسة التعليمية و المؤسسة الإعلامية ؛ فضلا عن المؤسسة الأمنية ينبغي أن يؤدي كل منهم دوره في مكافحة ظاهرة البلطجة ؛ لأن هذه المكافحة تمثل وقاية من هذه الظاهرة ، في حين أن الحل الجنائي يمثل علاجاً لها .

و الوقاية - دائما و أبدا - خير من العلاج . وفي هذا المقام تقترح هذه الدراسة الآتي :

- ١ . إتباع سياسة ثقافية إعلامية تحت الجماهير على المشاركة في التصدي لظاهرة البلطجة وعدم الركون إلى السلبية .

٢. إيجاد صورة من المنظمات التي ينصهر فيها : دور الأسرة ودور رجال

الدين (الإسلامي و المسيحي) ودور رجال التربية و التعليم ودور رجال الأمن في الوقاية من ظاهرة البلطجة والعنف بوجه عام .

ونطرح على بساط المناقشة في هذا المضمار أن يكون هذا التنظيم على مستوى كل " حي " وكل " قرية " من خلال نوادي الشباب التي نأمل تطوير رسالتها بحيث لا تركز - فقط - على الجانب الرياضي بشكل مكثف بل تتخطى ذلك إلى الدعوة للوقاية من البلطجة والعنف بوجه عام ، من خلال أنشطة ثقافية و لقاءات فكرية ومحاضرات وندوات عامة .

على أن يتم ذلك بأسلوب متميز يجمع بين الترغيب والترشيد ، وبما يستوعب طاقات الشباب فيما هو مفيد لهم ويجتمعهم ولوطنهم .

هذا ما نراه و الله ولي التوفيق

الجزء الثالث

جرائم القتل والضرب والجرح والخطف

فى ضوء أحكام القضاء

القتل العمد

أولاً: الركن المادى :

• لا يهم تحديد الأداة المستخدمة فى القتل :

• لا يقدح فى سلامة الحكم أن يقول إن الآلة التى أستعملت فى القتل كانت إما مطواة أو منحللاً ما دام أنه قد قطع بإعتداء المتهم على الجنى عليه بألة قاطعة بنية قتله و ما دام ما قاله عن نوع تلك الآلة كان إستخلاصاً سائفاً له أصله فى أقوال الشهود و سنده فى تقرير الطبيب الشرعى .

نقض ١٧ / ١٢ / ١٩٥١ أحكام النقض - س ٣ ص ٣٠٠ - الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢١ ق.

• رابطة السببية

• الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف

إنتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هى التى

سببت وفاة الجنى عليهم ، فإنه يكون قاصراً متعيناً نقضه :

إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف

إنتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هى التى سببت وفاة

الجنى عليهم ، فإنه يكون قاصراً متعيناً نقضه ، و لا يقدح فى ذلك ما أورده

الحكم فى ختامه من أن الإصابات النارية أودت بحياة الجنى عليه - ذلك أنه أغفل

عند بيانه مضمون التقرير الطبى صلة الوفاة بالإصابات التى أشار إليها من واقع

الدليل القضى - و هو الكشف الطبى - مما يجعل بيانه هذا قاصراً قصوراً لا تستطيع

معه محكمة النقض أن تراقب سلامة إستخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي آخذ به .

(نقض ٢٢ / ١١ / ١٩٦٠ أحكام النقض من ١١ ص ٨١٥ - الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٣٠ ق) .

• متى كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر علاقة السببية بين إصابات الجنى عليه التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريعية و فعل الطريق الذي قارفه الجناة بدفع الجنى عليه في مياه التربة بعد إحداث إصاباته والضغط على كتفيه و بين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن حدوث هذه الإصابات بالجنى عليه تؤثر على درجة الوعي لديه أو تفقده الوعي و من شأنها مع الوجود في وسط مائي أن يحدث الفرق وأن الوفاة نشأت عن أسفكسيا الفرق الذي ساهمت فيه هذه الإصابات فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد .

(نقض ١٤ / ٤ / ١٩٨٣ أحكام النقض - من ٣٤ ص ٥٤٤ - الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٢٥ ق) .

• رابطة السببية من البيانات الجوهرية :

• رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد و التدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما و إلا كان مشوباً بالقصور الموجب لنقضه . فإذا كان الحكم المطعون في صدد حديثه عن قحة القتل التي دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريعية عن الإصابات التي و جدت بالقتل و لم يعن بيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل الفني فإن النعي عليه بالقصور يكون مقبولا و يعين نقضه .

(نقض ١٧٣٤ / ٤ / ١٩٦٢ أحكام النقض - من ١٣ ص ٢٨٦ - الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ ق) .

• إذا كان الحكم قد تقل عن التقرير الطلى الشرعى وصف إصابات المهنى عليها و أن وفقاً تفرى إلى إصابها النارية مجمعة بما أحدثه من كور وتمتلك تريف فى مواضع حددها ، فإنه يكون بذلك قد دلل على توافر رابطة السببة بين إصابات المهنى عليها و سببها بما ينفى عنه قالة القصور فى التسبب .

(نقض ١٦١٦ / ٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض - من ٢٤ ص ٢٤٣ - الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق) .

• إثبات علاقة السببة فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها فلا يجوز مجادلته فى ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه فى هذا الشأن على أسباب تودى إلى ما إنتهى إليه .

(نقض ٢٩٩١ / ١ / ١٩٨٥ أحكام النقض - من ٣٦ ص ٩٠ - الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق) .

• علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية :

• من المقرر أن علاقة السببة فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى إلتزمه الجانى و ترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً و هذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قضاى الموضوع بتقديرها ومن فصل فيها إثباتاً أو تنياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تودى إلى ما إنتهى إليه .

(نقض ٦٤٧٠ / ٤ / ١٩٨٣ أحكام النقض - من ٣٤ ص ٥٤٤ - الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٢٥ ق) .

• من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى قارفه الجاني و ترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً ، و كانت هذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها و متى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، و كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها ، و كانت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير الطبيب الشرعى للأسانيد الفنية التى بنى عليها و أوردها الحكم في مدوناته فلا يجوز للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها و لم ترهى موجباً لإجرائه إطمئناناً منها إلى تقرير الخبير و يكون على الحكم في هذا الصدد غير سديد .

(نقض ٧ / ٣ / ١٩٨٥ أحكام النقض - س ٣٦ ص ٣٤٣ - الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ ق) .

• علاقة السببية مسألة موضوعية :

• من المقرر أن علاقة السببية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها و متى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إليه ، و أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإحابة الدفاع إلى ما طلبه من مناقشة الطبيب الشرعى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها و لم ترهى من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء و كان الأمل في علاج المحن عليها أو التراخى فيه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية ما لم يثبت أنه كان معتمداً لتحسيم المسؤولية .

(نقض ٢٠ / ١١ / ١٩٨٥ أحكام النقض - س ٣٦ ص ١٠١٦ - الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ ق) .

• لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القميل التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية و بين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة المجنى عليه نتيجة إصاباته النارية و الطعنية مجتمعة و ما صاحبها من نزيف دموى غزير ، فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور .

• من المقرر أن الحكم إذ إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات المجنى عليه سالف الذكر التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية و بين وفاته فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور في هذا الصدد .

• من المقرر أن علاقة السببية مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها و متى فصل فيها إثباتاً و نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إليه و أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإحابة الدفاع إلى ما طلبة من مناقشة طبيب التخدير أو ضم أوراق علاج المجنى عليه ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها و لم تر هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الاجراء أو ذاك ، و كان الإهمال في علاج المجنى عليه أو التراخي فيه - بفرض صحته - لا يقطع رابطة السببية ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتحجيم المسؤولية .

(نقض ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٥ أحكام النقض - ص ٣٦ ص ٩٣٥ - الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ ق) .

• لما كان الحكم قد إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابة كل من المجنى عليهما الأولين - التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية - وبين وفاته ، فأورد من واقع ذلك التقرير أن وفاة كل منهما حدثت من الإصابات النارية و ما أحدثته من تهمت بالأنسجة و ما صاحبها من نزيف دموى غزير ، و من ثم تنفي عن الحكم قالة القصور في هذا المنحى .

(نقض ١ / ٤ / ١٩٩١ أحكام النقض - من ٢٤ ص ٥٥٧ - الطعن رقم ٦٣ لسنة ٦٠ ق) .

• النتيجة الإجرامية : وفاة المجني عليه :

• جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجني عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله . مسألة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء أكلنت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أو من إصابة وقعت في غير مقتل .
مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة .

(نقض ١٦ / ٣ / ١٩٩٤ أحكام النقض - من ٤٣ ص ٣٩١ - الطعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق) .

• جسم الإنسان متحرك لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء جواز حدوث إصابة الظهر و الضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذي يكون عليه وقت الاعتداء . تقدير ذلك لا يحتاج لخره خاصة .

(نقض ١٢ / ٥ / ١٩٩٤ أحكام النقض - من ٤٥ ص ٦٤٨ - الطعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق) .

• تحديد ساعة الوفاة :

إذا ذكرت المحكمة في حكمها نقلاً عن تقرير الطبيب الشرعي أن بيانات الصفة التشريحية لم تساعد على تعيين وفاة القتل تعيناً دقيقاً ، و لكنها من جهة أخرى حددت هي بنفسها تلك الساعة أخيراً " بما تبينه من ظروف الدعوى وملابساتها و شهادة الشهود " ، فلا مطن عليها في ذلك ، إذ هي قد بنت حكمها على أساس صحيح لها الحق في الاعتماد عليه لاستخلاص ما ترى استخلاصه منه . على أساس صحيح لها الحق في الاعتماد عليه لاستخلاص ما ترى استخلاصه منه .

(نقض ٥ / ١٢ / ١٩٣٢ مجموعة عمر - ع ٣ ص ٥٦ - الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣ق) .

• عدم العثور على جثة المجني عليها كاملة . لا ينال من سلامة الحكم .
مادامت المحكمة قد بينت الأدلة التي أقنتها بوقوع جناية القتل على شخص
المجني عليها .

(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٩)

(والطعن رقم ٧٦١٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٤ / ٥)

(والطعن رقم ١٧٨٦١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١١ / ٣)

• الشروع في القتل

إذا تعمد شخص قتل شخص آخر مستعملاً لذلك بندقية و هو يمتد
صلاحيتها لإخراج مقلوبها فإذا ما غير صالحة لإخراج ذلك المقلوب فإن الحادثة
تكون شروعا في قتل وقف الفعل فيه أو خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة
الفاعل فهو شروع معاقب عليه قانوناً . أما القول بأن هناك إستحالة في تنفيذ
الجرمة لعدم صلاحية الآلة و أن وجود هذه الإستحالة يمتنع معه القول بالشروع فلا
يؤخذ به في صدد هذه الحادثة إذ عبارة المادة ٤٥ عقوبات عامة تشملها .

(نقض ١٦ / ٥ / ١٩٣٢ مجموعة عمر - ع ٢ ص ٥٣١ - الطعن رقم
١٨١٤ لسنة ٤٧ ق) .

• إذا تحقق حكمه الموضوع أن المبادرة بعلاج المجني عليه مما أصابه من حيوح
قصد ما الحاق قتله قدأنقذته من مخالب الموت فذلك نتيجة خارجة عن إرادة
الجاني محمية أمله فيما أراد إقتراله . و لا ريب في أن ما إرتكبه يكون شروعا
في قتل .

(نقض ١٦ / ٤ / ١٩٣٤ أحكام النقض - ع ٣ ص ٣٠٩ - الطعن رقم
٩٩٩ لسنة ٤٤ ق) .

ثانيا : الركن المعنوى :

• قصد القتل . أمر خفي . لا يدرك بالحس الظاهر . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى و الإمارات و المظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني و تتم عما يضمرة في نفسه . استخلاصه . موضوعي .

(الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٩ ص ٤١)

(والطعن رقم ١٤٧٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ١٧)

(والطعن رقم ١٢٠٥١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ١٦)

(والطعن رقم ١١٧٤٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ٥ / ١٢)

(والطعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٤)

(والطعن رقم ٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ١٤)

(والطعن رقم ٩٧٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ١٤)

(والطعن رقم ١٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٠)

• لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر و إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى و الأمارات و المظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني و تتم عما يضمرة في نفسه ، و كان إستخلاص هذه النية موكولاً إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، و كان الحكم المطعون فيه - بعد أن أثبت إستناداً إلى التقرير الطبى الشرعى أن الطاعن وجه إلى المحنى عليها إحدى عشرة طعنة بالسكين شقت أحدها قفصها الصدرى ، و نفذت أخرى إلى الفص الأيسر للرئة - قد عرض لنية القتل و إستظهرها في قوله : " و من حيث إنه عن نية القتل ، فالثابت أن المتهم كان موغراً الصدر من المحنى عليها لعمد مجاراته في محاولته الإرتباط بها عاطفياً دون التقدم لخطبتها و لسخريتها منه و أنه توجه إليها في مسكنها متتهزاً فرصة وجودها بمفردها و معه سكين خبأه في طيات ملابسه ثم إقتحم باب المسكن رغم أن المحنى عليها ردت عنه و بادر

بطعناتها في صدرها طعنة قاتلة و ظل يطعنها رغم صراخها حتى بلغت طعناته لها إحدى عشرة طعنة ، و لم يتوقف إلا عند حضور الجيران الأمر الذي يؤكد أن المتهم كان يقصد إزهاق روح المجنى عليها و ليس بمجرد الإيذاء و التعسدى " .
وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كافياً و سائغاً في إثبات توافر نية القتل لدى الطاعن ، و كان ما حاوله الطاعن من تقبيل المجنى عليها بمجرد دخوله منزلها لا يتعارض مع شروعه بعد ذلك في قتلها ، فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

(نقض ١٤ / ٣ / ١٩٩١ أحكام النقض - م ٤٢ ص ٥١٥ - الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٦٠ ق) .

• الحكم يكون قاصراً ، إذ دان الطاعن بجرمة الشروع في قتل المجنى عليه ، مقتصرأ على بيان الفعل المادى الذى وقع منه ، و هو ضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه ، دون إقامة الدليل على إتيائه بهذا الضرب ، إحداث الموت :

• إذا كان الحكم حين تحدث عن نية القتل لدى الطاعن قال إنها " متوافرة لدى المتهم الأول من استعماله سلاحاً قاتلاً [سكيناً] و طعنه المجنى عليه بمها عمداً جملة طعنات قوية ، قاصداً قتله ، و في مقتل من جسمه و هو رقبته ، حتى أن إحداها قطعت العضلات و العظم اللامى ... و أن المتهم الثانى - الطاعن - إتيوى التدخل في هذه الجريمة ، و إتخذت إرادته مع إرادة المتهم الأول إذ هو الذى إستدرج المجنى عليه من محل عمله بأسويط حتى مكان الحادث بدرانكة و كان متفقاً مع المتهم الأول على ارتكاب جريمة السرقة فـضرب المجنى عليه بعصا ثقيلة فوق رأسه فأعجزه عن الدفاع عن نفسه و سلبه بذلك قوة المقاومة ثم حمله مع المتهم الأول إلى المقبرة حيث استطاع المتهم الأول طعنه بالمعدة عدة طعنات في رقبته ثم إشتراك معه فعلاً في السرقة الأمر الذى يجعل المتهم الثانى

شريكاً بصفة أصلية co-auteur مع المتهم الأول إذ القصد مشترك بينهما وهو مسئول مع المتهم الأول عن فعله . و أنه طبقاً لما تقدم يكون التهمة الأولى والثاني شرعاً في قتل فلان عمداً بأن ضربه المتهم الثاني بعضاً على رأسه ثم طعنه المتهم الأول عدة طعنات بسكين في رقبته قاصدين من ذلك قتله " - فإنه يكون قاصراً ، إذ دان الطاعن على الصورة المتقدمة بجمعية الشروع في قتل المجنى عليه ، مقتصرأ على بيان الفعل المادى الذى وقع منه ، وهو ضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه ، دون إقامة الدليل على إتيائه هذا الضرب ، إحداه الموت .

(نقض رقم ١٥ / ١ / ١٩٥٢ أحكام النقض - س ٣ ص ٤١٩ - الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢١) .

• إنه لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم العدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ولما كان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم وكان هو بطبيعته أمراً يظنه الجاني و يضمرة في نفسه ، فإن الحكم الذى يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحديث عنه إستقلالاً و إستظهاره بإيراد الأدلة التى عليه و تكشف عنه . و يديهى إنه لكى تصلح تلك الأدلة أساساً تبين عليه النتيجة التى يتطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى و ألا يكفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصولها ، إلا أن يكون ذلك بالإحالة على ما سبق بيانه عنها في الحكم .

فإذا كان بين من الحكم أن مما إستندت إليه المحكمة في التذليل على توفرية القتل لدى التهمة أنه صوب مسدسه نحو المجنى عليه و في مقتل منه ، من غير أن تبين الأصل الذى يرجع إليه الدليل ، مع أنه لم يسبق لها ذكر شيء عن واقعة التصويب

فيما ساقه قبل ذلك من بيان واقعة الدعوى فلأن حكمها يكون قاصراً قصوراً
يستوجب نقضه .

(نقض ١٧ / ١ / ١٩٥٠ أحكام النقض - من ١ ص ٢٥٩ - الطعن رقم
١٢٥٦ سنة ١٩ ق) .

• من الواجب أن يعنى الحكم بالإدانة في الجريمة عناية خاصة
بإستظهار عنصر إنتواء الجاني (قتل المجنى عليه و غزهاق روحه)
وإيراد الأدلة التي تثبت توافره :

• إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي
على النفس بعنصر خاص هو إنتواء الجاني ، و هو يرتكب الفعل الجنائي ، قتل
المجنى عليه و إزهاق روحه ، و لما كان لهذا العنصر طابع خاص يختلف عن
القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، لما كان ذلك كان
من الواجب أن يعنى الحكم بالإدانة في الجريمة عناية خاصة بإستظهار هذا
العنصر و إيراد الأدلة التي تثبت توافره . فإذا كان الحكم قد إقتصَرَ في
الإستدلال على قيام نية القتل على قوله في موضع [إنه ثبت أن المتهم هو الذي
أطلق العيار الناري على المجنى عليه عامداً فقتله] و قوله في موضوع آخر [إن
المتهم لم يكن مبيتاً النية على قتل المجنى عليه بل كان يقصد إتلاف زراعة
شخص آخر فلما طلب من المجنى عليه الإرشاد عن الحقل و تباطأ ولدت نية
القتل في اللحظة تغيظاً منه و من تباطئه فقتله] فهذا الحكم يكون قاصر البيان
متعيناً نقضه .

(نقض ٦ / ٣ / ١٩٥٠ أحكام النقض - من ١ ص ٣٨٩ - الطعن رقم ٢٦
سنة ٢٠ ق) .

• القول بتوافر نية القتل في جريمة الشروع في قتل عمد هو مسألة

موضوعية :

القول بتوافر نية القتل في جريمة الشروع في قتل عمد هو مسألة موضوعية تتحررها محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها . ويكفي لإثبات نية القتل أن تقول المحكمة في حكمها " إن نية القتل العمد واضحة بجلاء لدى المتهم ، من استعماله آلة قاتلة وهي شاطور حاد قاطع و ضربه به الجني عليهما في الرأس ومواقع أخرى من جسميهما بقصد قتلها ، فأصابهما بتلك الإصابات الموصوفة آنفاً " في الحكم " . وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه و هو إسعاف الجني عليهما بالعلاج إلخ " .

(نقض ١٦ / ٤ / ١٩٣٤ مجموعة عمر - ع ٣ ص ٣٠٩ - الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤) .

• الخطأ في شخص الجني عليه أو في توجيه الفعل . لا ينفي القصد الجنائي . الخلط بينهما . عدم تأثير على صحة ما انتهى إليه الحكم من نتيجة المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من توافر نية القتل غير جائزة أمام النقض .

• (نقض ٤ / ١٢ / ١٩٩٤ أحكام النقض - س ٤٥ ص ١٠٥٩ - الطعن رقم ١١١٧٣ لسنة ٦٢ ق) .

• يكفي في بيان نية القتل أن يقول الحكم إنها " متوافرة لدى المتهم من استعماله مطواة وهي لا شك آلة قاتلة ، و طعنه الجني عليه بها في مقتل مما يؤكد أنه قصد إزهاق روحه وقد أحدث به الإصابة الموصوفة بال تقرير الطبي الشرعي وهي إصابة خطيرة " .

نقض ١٨ / ١٠ / ١٩٤٩ أحكام النقض - س ١ ص ١٦ - الطعن رقم ١٢٠٨ سنة ١٩ ق.

• يكفى في الدليل على توافر نية القتل قول الحكم إنه "ظهر من مطالعة تقرير الصفة التشريحية أن المصاب قد أصيب بخراج في المخ وأنه جاء في نتيجة هذا التقرير أن الكسر الشرعي المنخسف والجرح الطعني بالمنطقة الجدارية والصدغية اليمنى حدثا نتيجة الطعن بالمطواة وقد استلزمت هذه الحالة إجراء عملية رفع العظام المنخفضة في مساحة قطرها بوصة من العظم الجداري الصدغي الأيمن وقد حصل خراج في الفص الصدغي الأيمن مكان الإصابة وتسبب الخراج في إحداث الوفاة التي هي نتيجة مباشرة لإصابة الرأس ، وإن نية القتل ثابتة من استعمال المتهم سلاحاً قاتلاً بطبيعته لأن فصل المطواة التي إستعملها طوله سبعة سنتيمترات كما أن الطعنة كانت في مقتل وبعنف شديد أدى إلى كسر مضاعف بقطاع الرأس كما وصف التقرير الطبي ، وقد إستبان من مطالعة التقارير الطبية الشرعية سالفه الذكر أن الوفاة كانت نتيجة للإصابة التي أحدثتها المتهم بالجنى عليه ."

و لا يؤثر في سلامة الحكم من هذه الناحية ما جاء به قبل ذلك من قوله " إنه بان للمحكمة من مطالعة أوراق القضية أن الجنى عليه بعد أن تحسنت حالته بعد الإصابة خرج من المستشفى و سافر لمصر ف ضبط بمعرفة رجال الصحة لإشتباههم في أنه مصاب بالكوليرا و نقل لمستشفى الحميات و منه إلى مستشفى الملك ثم منه إلى المجموعة الصحية حيث توفي بعد ما أصيب بالشلل ."

(نقض ١٣ / ١٢ / ١٩٤٩ أحكام النقض - من ١ ص ١٦١ - الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ١٩ ق) .

• إذا كانت المحكمة قد أثبتت توافر نية القتل لدى المتهمين من إعدادهما وحملهما سلاحاً قاتلاً بطبيعته " بنادق ماوزر " و إطلاق هذه الأعيرة على الجنى عليهما وإصابة أحدهما عدة إصابات في مقاتل " في الظهر و في أسفل يسار

مؤخر العنق و في أعلى يمين العنق و في الجانب الأيمن للوجه و في الرأس " وأصابة الآخر في مقدمة وحشية الركبة ، فذلك يكفى .
(نقض ١٧ / ٤ / ١٩٥٠ أحكام النقض - ص ١ ص ٥٠٠ - الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩ ق) .

• يكفى في إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين بالشروع في القتل قول الحكم : إن نية القتل العمد ثابتة قبلهما من استعمال كل منهما بندقية محشوة بمقذوفات و هي آلة قاتلة بطبيعتها و تصويب كل منهما البندقية نحو المجنى عليه و إطلاقها عليه عقب المشادة فأصاب مقذوف كل منهما المجنى عليه إصابته كادت تقضى على حياته لولا نقله إلى المستشفى و إسعافه بالعلاج .
(نقض ٩ / ١٠ / ١٩٥٠ أحكام النقض - ص ٢ ص ١٢ - الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٠ ق) .

• متى كان الحكم قد تمحدث عن القصد الجنائي الخاص الواجب توافره في جريمة القتل العمد فأورد الأدلة التي تؤدي إلى ثبوت هذه التبعة في حق الطاعن سواء بالنسبة لجناية القتل أو لجناية الشروع فيه التي تقدمتها و التي اعتبرها ظرفاً مشدداً لها ثم تعرض لدفاع المتهم ففنده في منطق سليم للإعتبارات التي أوردتها - فلا يقدح فيه أن يكون في تعرضه لبعض ما أثاره الدفاع قد أورد فروضاً و احتمالات ساقها إستخلاصاً من ظروف الدعوى و ملاساقها ما دام أن ما ذكره من ذلك لا يمكن أن يغير الحقيقة التي أثبتتها على وجه اليقين من أن دفاع الطاعن غير صحيح .
(نقض ١٩ / ٢ / ١٩٥١ أحكام النقض - ص ٢ ص ٦٣٤ - الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٢٠ ق) .

• يكفى للتدليل على توافر نية القتل لدى المتهم قول المحكمة في حكمها [إن نية القتل مستفادة من استعمال المتهم آلة حادة مدمية في الاعتداء على

الجنى عليه وضربه بما في مقتل في مقابل القلب و الرئة اليسرى و بشكل جعل
الضربة تغور في جسم الجنى عليه إلى مسافة عشرة سنتيمترات حتى أصابت الرئة
و شريان القلب] .

(نقض ٢٠ / ١١ / ١٩٥٠ أحكام النقض - س ٢ ص ٢٥٥ - الطعن رقم
١٠٩٤ لسنة ٢٠ ق) .

♦ يكفي في الدليل على توافر نية القتل قول المحكمة إنها متوافرة لدى المتهم
من أنه " لما إشتد الشجار بينه و بين الجنى عليها تركها و ركب دراجته و عاد
و معه السكين المضبوطة و طعنها بما في عنقها تلك الطعنة القوية التي قطعت
الجلد و الأنسجة و الأوعية الدموية و وصلت إلى الفقرة العنقية الخامسة
وأحدثت بما كسراً فتكون نية القتل ثابتة من الآلة المستعملة أى السكين و هي
قاتلة بطبيعتها و ثابتة من موضع الطعنة في العنق و هو مقتل " .

(نقض ١٩ / ٣ / ١٩٥١ أحكام النقض - س ٢ ص ٧٧٣ - الطعن رقم
١٧٩٢ لسنة ٢٠ ق) .

♦ يجب على محكمة الموضوع في قضايا القتل العمد أن تقيم الدليل على أن
المتهم كان يقصد قتل الجنى عليه أى إزهاق روحه و لا تكفى بأن تثبت عليه
الفعل للمادى الذى تعمد إرتكابه و إلا كان حكمها معيأ واجباً نقضه .

(نقض ١٩ / ٣ / ١٩٥١ أحكام النقض - س ٢ ص ٧٨٥ - الطعن رقم
١٨١٨ لسنة ٢٠ ق) .

♦ يكفي لإستظهار نية القتل أن تقول المحكمة أنها " ثابتة قبل التهمة ثبوتاً
قاطعاً من ظروف الحادث و من أنه إستعمل سلاحاً نارياً و أطلق منه مقلوفين
صوب الجنى عليه بقصد إزهاق روحه " .

(نقض ٩ / ٤ / ١٩٥١ أحكام النقض - س ٢ ص ٩١٦ - الطعن رقم ٦٠
لسنة ٢١ ق) .

• إنه وإن كان صحيحاً أن مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة المجنى عليه في مقتل وإن نشأ عن ذلك جرح خطير لا يكفي لثبوت نية القتل لدى الجاني إلا أن محل ذلك أن يكون من المحتمل معه حصول الإصابة عن غير قصد أو بقصد آخر غير قصد القتل وإزهاق الروح ، فإذا كان واضحاً أن المحكمة استخلصت أن المتهمين قصداً باعتدائهما على المجنى عليهما إزهاق روحهما من تعمد ضربهما بالآلة قاتلة و طعنهما بما بقوة في مقتل طعنأ أحدث جرحاً خطيراً ، فذلك يكون إستخلاصاً سابقاً و بياناً كافياً في إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين . و ليس من شأن مجرد قول المجنى عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني أن يقيد حرية المحكمة في إستخلاص قصده من كافة ظروف الدعوى .

• إنه لما كان تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي تتميز به نية الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يكفي لقيامها القصد العام الذي يتطلبه القانون في جرائم التعدي على النفس ، فإنه يكون لازماً على المحكمة حين تقضى بإدانته المتهم في جريمة القتل العمد أن تعني في حكمها بإستظهار تلك النية لديه وقت مقارفته الجريمة و أن تورد العناصر التي إستخلصت منها هذه النية.

(نقض ١٧ / ١١ / ١٩٥٢ أحكام النقض - ص ٤ ص ١٣٣ - الطعن رقم ٩٤٦ سنة ٢٢ ق) .

• متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل و إستظهارها من ظروف الواقعة وتعمد الطاعنين إحداث إصابات قاتلة ، فإنه لا يقدح في ذلك أن يكون المتهمان قد إستعملوا في القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها و هي عصا غليظة ، ما دامت هذه الآلة تحدث القتل ، و ما دام الطبيب قد أثبت حدوث الوفاة نتيجة إصابة رضية يجوز أن تكون من الضرب بعصا .

(نقض ١ / ١ / ١٩٥٣ أحكام النقض - ص ٤ ص ٣٣٢ - الطعن رقم ١٠١٤ سنة ٢٢ ق) .

♦ إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم الصدى على النفس بعنصر خاص هو إتياء الجاني عند مقارفته جرمه قتل المجنى عليه وإزهاق روحه ، و كان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن العنصر الجنائي العام ، كان على المحكمة أن تعني عناية خاصة في الحكم بإدانة متهم في هذه الجناية باستظهار هذا العنصر و إيراد الأدلة المثبتة لتوافره . و لا يكفى في ذلك أن يقول الحكم إن المتهم قد إستعمل في إعتدائه سلاحاً نارياً ، فإن مجرد إستعمال هذا السلاح لا يفيد حتماً أنه كان يقصد من ذلك إزهاق روح المجنى عليه .

(نقض ١٦ / ١٠ / ١٩٥٠ أحكام النقض - س ٢ ص ٦٠ - الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٠ ق) .

♦ إذا كانت المحكمة قد إستندت في ثبوت نية القتل لدى المتهم إلى أنه أطلق عيارين ناريتين على المجنى عليه فأصيب في يده . و أنه لولا أن إحتفى خلف الدابة التي كان يركبها لقضى عليه بدليل أن الأعيرة قد أصابت من الدابة مقتلاً فنفتت ، فليس مما يؤثر في سلامة الحكم من هذه الناحية أن يكون قد أخطأ في قوله إن الدابة نفقت حالة كونهما قد شفيت من إصابتها إذ هذا لم يكن ليؤثر على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه من إصابة الدابة بقطع النظر عن نتيجة هذه الإصابة .

(نقض ٢٠ / ١١ / ١٩٥٠ أحكام النقض - س ٢ ص ٢٠٧ - الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٠ ق) .

♦ إن تورط نية القتل أمر موضوعي لمحكمة الموضوع القول الفصل فيه من غير معقب .

(نقض ١٤ / ٥ / ١٩٥١ أحكام النقض - س ٢ ص ١٠٩٢ - الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢١ .

• إذا كان الحكم قد استدل على نية القتل لدى المتهم بالنية إلى الجنى عليه بأدلة من شأنها أن تودى إلى ما رتب عليها ثم في صدد تحته عن هذه النية لدى المتهم بالنسبة إلى جنى عليه آخر قد تقي هذه النية عنه مستأن في ذلك إلى ما قاله من عدم وجود ضغينة تدعو إلى الشروع في قتله وأنه وإن كان يستدعى عليه بنفس الآلة إلا أنه فعل ذلك عندما وقف الجنى عليه للذكور في طريقه ليمنعه من الإعتداء على الجنى عليه الأول وأنه طعنه طعنة واحدة وحققة قصد بها أن يخنقه ويزيجه من طريقه ، فهنا إستخلاص سالف ولا يتدلح فيه كيون الآلة التي إستعملت في الإعتداء على الجنى عليهما كليهما واحدة .

(نقض ٢٨ / ٥ / ١٩٥١ أحكام النقض - ص ٢ ص ١١٦٦ - الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢١ ق) .

• يعتبر الحكم قد إستظهر نية القتل و دلل على توفرها إذا قال " إن نية القتل ظاهرة من إستخدام المتهم آلة قاتلة [مطواة] وقد أصاب بها الجنى عليه إصابة جسيمة و في مقتل و أوقف أثر الإصابة بتلويك الجنى عليه بالعلاج " .

(نقض ١٩ / ٣ / ١٩٥٥ أحكام النقض - ص ٦ ص ٦٦١ - الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٥ ق) .

• إذا كان الحكم قد عرض لبيان توفر نية القتل في قوله " و حيث إن الحاضر مع المتهم الأول طلب إعتبار الواقعة حجة ضرب بالنية له و إستعداد نية القتل عنه لأن المطواة التي إستعملها في طعن ليست قاتلة بطبيعتها و لا تنبئ عن نية القتل - و حيث إن هذا الدفاع مردود بما قرره الطبيب الشرعي من نفاذ الجرح إلى التحويف الصدري و أن الإصابة التي أحدثها تعتبر جسيمة و في مقتل ، و ترى المحكمة أن نية القتل واضحة لدى المتهم الأول من إختياره مكان الطعنة التي صوبها إلى الجنى عليه ، و من ظروف

الحادث التي تدل على أن المتهم قد أراد بطغنه المجنى عليه إزهاق روحه . " فإذن هذا الذي قرره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه .
(نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٥٦ أحكام النقض - من ٧ ص ٢٦٧ - الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٥ ق) .

• متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل و إستظهرها من ظروف الواقعة وتعمد المتهم إحداث إصابة قاتلة بالمجنى عليه بقصد إزهاق روحه ، فإنه لا يهم بعد ذلك نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أو مذية ما دامت هذه الآلة تحدث القتل .

(نقض ٩ / ١٠ / ١٩٦١ أحكام النقض - من ٢١ ص ٧٨ - الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق) .

• ما ذكره الحكم من أن " نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد السذي ملأ قلوبهم و من إستعمال أسلحة نارية قاتلة " لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، و لو كان المقتول قد أطلق عن قصد - ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين تمعدوا تصويب اعمرة النارية إلى مقاتل من المجنى عليهما ، ولا يغفر من الموقف ما عقبته المحكمة من " أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد إزهاق روحه " ذلك بأن إزهاق الروح هي النتيجة التي يضررها الجاني و يتعين على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة و المظاهر التي تدل عليها و تكشف عنها ، و من ثم فإن هذا الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(نقض ٩ / ١ / ١٩٦٢ أحكام النقض - من ١٣ ص ٣٥ - الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ ق) .

• تمييز جنابة القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بمنصهر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ،

و هذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم ، و هو يطقه الجاني و يضره فى نفسه - و من ثم فإن الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجريمة أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالحدث عنه استقلالاً و استظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه و تكشف عنه . فإذا كان الثابت من الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه أن فريقاً من رجال الشرطة " المخبرين " من بينهم المتهم " الطاعن " كانوا كامنين فى الزراعة حين أقبل المجنى عليه بحمل بنديته ، و لما تنبه إلى وجودهم ناداه للمتهم محضراً بإياه من محاولة الهرب و لكنه استدرك يريد العودة من حيث أتى فعاجله المتهم بعيار نارى أرادته قتيلاً ثم ضبط البندقية التى كان يحملها - متى كان ذلك و كسائر الواقعة على هذه الصورة ليس فيها ما يدعو للمتهم إلى إزهاق روح المجنى عليه ، فان الحكم المطعون فيه إذ دانه بجناية القتل العمد و استدلل على توافر نية القتل لديه من أن إطلاقه النار على المجنى عليه كان مخالفاً لتعليمات رئيسه و أنه كان يتعين عليه أن يبدأ بإرهاقه ثم باطلاق النار على غير مقتل من جسمه - ما استدلل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد الخاص فى جناية القتل العمد ، و من ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور متيناً نقضه .

(نقض ١ / ١ / ١٩٦٢ أحكام النقض - س ١٣٠ ص ١٦ - الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٣١ ق) .

• تتميز جناية القتل العمد و الشروع فيها عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه . و هذا العنصر ذو طابع خاص يخالف عن القصد الجنائي الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم ، و هو بطبيعته أمر يطقه الجاني و يضره فى نفسه . و الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجريمة أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالحدث عن هذا الركن استقلالاً و استظهاره بإبداء الأدلة التى

تدل عليه و تكشف عنه . و لما كان ما إستدل به الحكم المطعون فيه على توافر نية القتل لدى الطاعن من حضوره إلى مكان الحادث حاملاً سلاحاً من شأنه إحداث القتل و إطلاقه على الجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن إرتكاب الفعل المادى من إستعمال سلاح قاتل بطبيعته و إصابة المحسن عليه في مقتل و هو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني . و من ثم يكون الحكم معيباً بالقصور متعيناً نقضه .

(نقض ٢ / ٣ / ١٩٦٥ أحكام النقض - س ١٦ ص ٢٠٦ - الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٣٤ ق) .

• تعمد القتل أمر داخلي يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع و حرمة في تقدير الوقائع .

(نقض ٢٦ / ٦ / ١٩٦٧ أحكام النقض - س ١٨ ص ٨٧٥ - الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ ق) .

• لما كان البين من مطالعة ما أورده الحكم تدليلاً على توافر نية القتل أنه إعتد بين ما إعتد عليه في هذا الشأن على إعراف الطاعن الأول بجلسة المحاكمة من أنه ضرب الجنى عليه بمطرقة على رأسه و خنقه بحبل حتى أسلم الروح و هو ما يفاير الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الذي يبين منه أن كل ما إعترف به الطاعن المذكور هو أنه قد ضرب الجنى عليه بالمطرقة على رأسه فسقط ميتاً دون أن يخنقه فإن الحكم يكون قد أورد في سياق إستدلالة على توافر نية القتل وقائع لا معين لها من الأوراق مما يعيبه بالخطأ في الإسناد .

(نقض ١٤ / ٤ / ١٩٧٤ أحكام النقض - س ٢٥ ص ٤٠٨ - الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٤٤ ق) .

• من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحنس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الحان و تتم عما يضره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكلول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(نقض ١٤ / ٤ / ١٩٨٣ أحكام النقض - ص ٣٤ ص ٥٤٤ - الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٢٥ ق) .

• لا يقدح في صحة الأدلة على توافر نية القتل أن يكون من بينها خطورة الإصابة التي أحدثها المتهم ، ما دامت المحكمة قد رأت أن هذه الخطورة إنما كانت ناشئة مباشرة عن الفعل المادى الذى تعمد المتهم إحداثه ولم تنشأ عن عامل آخر . كما أنه لا جناح على المحكمة إذا رأت عدم توافر نية القتل في إعتداء وقع من الطاعن على شخص آخر بسبب أن أثر الجروح التي أحدثها به كانت أقل جسامه .

(نقض ١٨ / ١٢ / ١٩٤٤ مجموعة عمر - ع ٦ ص ٥٦٣ - الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ١٤ ق) .

• إن تعمد القتل أمر داخلى متعلق بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع و حريته في تقدير الوقائع . ومضى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توفر نية القتل لدى الطاعنين من إحاطتهم بالجنى عليه وقت أن ظفروا به و طعنهم له العديد من الطعنات بالسكين في مقاتل من جسمه في رقبته و صدره و بطنه و قيام الطاعن الثانى بذبحه بعد أن سقط أرضاً و لم يتركوه إلا بعد أن يقينوا من الإجهاز عليه و أنه أصبح جثة هامدة و أن دافعهم في ذلك الأخذ بثأر والد المتهم الثانى الذى أقم الجنى عليه في قتله و لكن حكم براءته قبل الحادث بيومين مما أثار حفيظة اللجنة للأخذ بثأرهم ، فإن ما أورده الحكم تدليلاً على قيام تلك النية لدى الطاعنين من

الظروف و الملابسات التي أوضحتها في هذا الشأن سائق و كاف لإثبات توف
نية القتل لديهم .

(نقض ٢٠ / ١ / ١٩٦٩ أحكام النقض - س ٢٠ ص ١٤٥ - الطعن رقم
١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق .

• قول بعض شهود الإثبات إنهم لا يعرفون قصد المتهم من إطلاق النار على
المجنى عليهما ، و قول البعض الآخر إنه لم يكن يقصد قتلاً - لا يقيد حريّة
المحكّمة في إستخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى و ملاساتها .

(نقض ١٦ / ١ / ١٩٦١ أحكام النقض - س ١٢ ص ٨٧ - الطعن رقم
١٥٩٨ لسنة ٣٠) .

• الاشتراك في القتل

• إذا اتفق متهم مع آخرين على قتل شخص و أطلق هذا المتهم أعيرة نارية لم تصب الجنى عليه الذى تولى نتيجة أعيرة أطلقها عليه الآخرون ، فإن المتهم يكون مسؤولاً عن جريمة قتل الجنى عليه باعتباره فاعلاً أصلياً في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض ، ذلك أن ما ساهم به من أفعال يعد من الأعمال التنفيذية في الجريمة المذكورة .

(نقض ١٢ / ٤ / ١٩٥٥ أحكام النقض - س ٦ ص ٦٤٨ - الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٥ ق) .

• إذا كان الحكم قد بين ما ساهم به المتهم مع آخرين من اتفاقهم على قتل الجنى عليهم وسرقة ما معهم وإصرارهم السابق على القتل وشد إزراء أحدهم بوجود الباقيين معه في مكان الحادث وقت مفارقة الجرائم و إعداد الحفرة لدفن الضحايا و إهالة التراب عليهم بعد سرقة النقود و المصوغات التى كانت معهم و اقتسامها فيما بينهم ، فإن الحكم إذ بين ذلك و أقام الدليل عليه يكون قد أصاب في اعتبار ذلك المتهم فاعلاً أصلياً لا شريكاً و لو كانت وفاة الجنى عليه لم تنشأ إلا من فعل متهم آخر .

(نقض ١٢ / ٤ / ١٩٥٥ أحكام النقض - س ٦ ص ٨٥١ - الطعن رقم ٨٣ لسنة ٣٥ ق) .

• متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سليم وبأدلة سائقة وجود الطاعنين - معاً على مسرح الجريمة و إطلاقهم الأعيرة النارية على الجنى عليه تفليلاً لقصددهم المشترك الذى يتوالت النية عليه ، فإن من شأنه ما يتحقق به مسؤولية الطاعنين - جميعاً - من جنابة قتل الجنى عليه عمداً كفاعلين أصليين فيها طبقاً لنص الفقرة : الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا

أن يكون مطلق الأعمرة التي أودت بحياة المهنى عليه معلوماً معيناً بالذات أو غير معلوم .

(نقض ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٨ أحكام النقض - ص ١٩ ص ٨٧٨ - الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق) .

• وصف الفاعل ووصف الشريك

• إنه يؤخذ من عبارة المادة ٣٩ من قانون العقوبات و تعليقات نظارة الحفائية عليها و الأمثلة التي وردت في هذه التعليقات شرحاً لها أنه يعتبر فاعلاً : " أولاً " من يرتكب الفعل المكون للجريمة كلها سواء أكان وحده أم كان معه غيره " ثانياً " من يكون لديه نية التدخل في إرتكاب الجريمة فيأتي عمداً عملاً من الأعمال التي إرتكبت في سبيل تنفيذها متى كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعاً في إرتكابها و لو كانت الجريمة لم تتم به و إنما تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها . و من قبيل ذلك ما جاء في التعليقات المذكورة من أنه : " إذا أوقف زيد مثلاً عربة عمرو ثم قتل بكر عمرو فزيد فاعل للقتل إذا كان أوقف العربة بقصد القتل " . و إذن فإذا إتفق شخصان فأكثر على إرتكاب جريمة القتل ، ثم إعتدى كل منهم على المهنى عليه تنفيذاً لما إتفقوا عليه ، فإن كلاً منهم يعتبر فاعلاً لا شريكاً ، و لو كلنت وفاة المهنى عليه قد نشأت عن فعل واحد منهم بعينه .

(نقض ٢٩ / ١١ / ١٩٤٣ مجموعة عمر - ع ٦ ص ٣٤٢ - الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ١٣ ق) .

• من المقرر قانوناً أن الفاعل إما أن يتفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم لإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها و يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت

لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها ، عرف أو لم يعرف ، اعتباراً بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده . ولما كان الحكم للمطعون فيه مع اطمئنائه مما حصله من وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها إلى أن الطاعنين هما وحدهما اللذان اعتديا على المجنى عليه وأحدنا إصاباته التي نشأت عنها الوفاة - قد أثبت في حقهما أحداً باعتترفهما أن كلاهما قد أصاب المجنى عليه بقطعة مخطوءة في ظهره بقصد قتله وإزهاق روحه بدافع الشكر لقتل عمهما و كبير أسرتهما ، وأن هاتين الإصابتين على ما خلص إليه تقرير الصفة التشريعية وشهد به الطبيب الشرعي بالجلسة - تعدان في مقتل وأهما كفتيلتان بإحداث الوفاة وحدهما بل أن كل إصابة على حدة تعد خطيرة و في مقتل وتؤدي إلى الوفاة ، فإنه إذا أنهى - وبغرض صحة دفاع الطاعنين من إسهام الآخرين في الاعتداء - إلى مساءلتهم عن جريمة القتل العمد بوصفهما فاعلين أصليين ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

(نقض ١٣ / ٥ / ١٩٧٣ أحكام النقض - من ٢٤ ص ٦٣١ - الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق) .

• إذا كان من المقرر أن مجرد إثبات ظرف سبق الإصرار على التهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها و ليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار ، وكان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه فإن ذلك يرتب تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد و بصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه .

(نقض ١٤ / ٤ / ١٩٨٣ أحكام النقض - س ٣٤ ص ٥٤٤ - الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٢٥ ق) .

• لما كانت العقوبة المقررة لما على الطاعن - و هي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الاشتراك في جنابة القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الاقتران فإن مجادلته فيما أثبتته المحكمة من وصف الجريمة بالنسبة له باعتباره فاعلاً أصلياً و نعيه على الحكم لعدم توافر ظرف الاقتران لا يكون له محل و لا مصلحة له منه ، و لا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرأفة و أنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة بالنسبة له إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مردده ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني و ما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها و من ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(نقض ١٤ / ٤ / ١٩٨٣ أحكام النقض - س ٣٤ ص ٥٤٤ - الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٢٥ ق) .

• إذا كان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه ، فإن ذلك يوجب تضامناً في المسؤولية ، يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد ، و بصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، هذا إلى أن ما أثبتته المحكمة كاف بذاته للتدليل على اتفاق الطاعن الثاني مع الطاعن الأول على قتل المجنى عليه من معيته في الزمان والمكان و نوع الصلة بينهما و صدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة في تنفيذها وإن كلا منهما قصد الآخر في إيقاعها ، بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، و من ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل التي وقعت تنقيحاً لذلك التصميم

أو هذا الإتفاق ، ويكون النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد في غير محله .

(نقض ١٣ / ٣ / ١٩٧٨ أحكام النقض - س ٢٩ ص ٢٧٥ - الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق) .

• متى كان الثابت في حق المتهمين ألما كاتا على مسرح الجريمة و أعمل المتهم الأول موسى وأعمل المتهم الثاني مطرقة الحديدية تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي يتا النية عليه - فإن في هذا ما تتحقق به مسؤولية المتهمين عن جناية قتل المجنى عليهما عمداً كفاعلين أصليين فيها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك صحيحاً في القانون ، وكان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الإصرار في حق المتهمين مما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسؤولاً عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي يتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(نقض ١١ / ١٢ / ١٩٧٨ أحكام النقض - س ٢٩ ص ٩١٦ - الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق) .

• لما كان ما أثبتته الحكم كافياً بذاته للتدليل على إتفاق الطاعن مع الطاعنين الثاني والثالث و المتهمين الآخرين - المحكوم عليهم غيابياً - على قتل المجنى عليه من نية في الزمان و المكان و نوع الصلة بينهم و صدور الجريمة عن باعث واحد و اتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها و أن كلا منهما قد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة المعتدى عليه و من ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد المقترن التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الإتفاق .

(نقض ١٤ / ٤ / ١٩٨٣ أحكام النقض - ص ٣٤ ص ٥٤٤ - الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق) .

إذا كان الظاهر من الواقعة الثابتة بالحكم أن أحد المتهمين ارتكب وحده الفعل المكون للجريمة بإطلاقه عبارتين ناريتين على المجنى عليه أودها بمجأته ، و أن الآخر إنما صحبه وقت ارتكاب هذا الفعل لشد أثره و مساعدته دون أن يرتكب أى فعل من الأفعال الداخلة فى الجريمة ، فإن كلا من المتهمين يعتبر شريكاً للآخر فى جناية القتل ، و ذلك لتعذر معرفة من منهما الذى باشر القتل . و لكن إذا أخطأت المحكمة فاعتبرت المتهمين الاثنين فاعلين أصليين و حكمت عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فإن هذا الخطأ لا يستوجب نقض حكمها ، لأن العقوبة التى وقعت عليها على كل منهما مقرررة لجناية الاشتراك فى القتل التى كان يجب توقيع العقوبة على أساسها . و لا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت المتهمين بالرافقة ، و إنما كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة . و ذلك لأن المحكمة إنما تقلد ظروف الرافقة بالنسبة للواقعة الجنائية التى تبين وقوعها لا بالنسبة للوصف القانونى الذى تعطيه للواقعة . فلو إنما كانت رأت أن تلك الظروف تقتضى العزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفته بما . أما وهى لم تنزل إلى الحد الأدنى ، فلما تكون قد رأت تناسب العقوبة التى قضت بما مع الواقعة التى أثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانونى .

(نقض ٢٣ / ١٠ / ١٩٣٩ مجموعة عمر - ع ٤ ص ٥٨٤ - الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٩٩ ق) .

• إن جناية القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص يختلف عن القصد الجنائى فى سائر الجرائم . وهذا العنصر هو انتواء الجاني إزهاق روح المجنى عليه . و لذلك يجب دائماً عند الحكم بالإدانة

استظهار هذا العنصر صراحة مع إيراد الأدلة على توافره ، وذلك على
السواء فاعلاً أصلياً كان المحكوم عليه أو شريكاً .

(نقض ١١٧٩ / ١٠ / ١٩٤٠ مجموعة عمر - ع ٥ ص ٢٤٩ - الطعن رقم
١١٧٩ لسنة ١٠ ق) .

• إذا اتفق شخصان أو أكثر على ارتكاب جريمة قتل ثم اعتدي كل منهم
على الجنى عليه تنفيذاً لما اتفقوا عليه فإن كلاً منهم يعتبر فاعلاً أصلياً لا
شريكاً في القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ إلا عن فعل واحد عرف مرتكبه أو
لم يعرف .

(نقض ١٨٨٢ / ١٠ / ١٩٤١ مجموعة عمر - ع ٥ ص ٥٣٦ - الطعن رقم
١٨٨٢ لسنة ١١ ق) .

• (إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم هو وحده المحدث للإصابات التي
أدت إلى القتل ، فإنه يكون مسئولاً عن هذه الجناية ولو كانت الإصابات
تدل على تعدد القتاتلين ، ما دام الثابت أنه قد تدخل في ارتكابها بأن أتى عمداً
عملاً من الأعمال المكونة لها .

(نقض ١٢٥٤ / ٦ / ١٩٤٤ مجموعة عمر - ج ٦ ص ٥٠٨ - الطعن رقم
١٢٥٤ لسنة ١٤ ق) .

• إذا كان الحكم قد أدان المتهمين بجناية القتل على أساس أنهما هما اللذان
ضربا الجنى عليه بقصد قتله فأحداً به الإصابات التي شوهت برأسه ، فإنه
لا يؤثر فيما إنتهت إليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم يكن له دخل في
الوفاة إذ ما دام كل من المتهمين كان متوياً بالقتل مع الآخر و باشر فعل
الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهما المشترك فإنه يعتبر فاعلاً في القتل و لو كلنت
الوفاة لم تنشأ من فعلته بل من فعله زميله .

(نقض ٥ / ١١ / ١٩٤٥ مجموعة عمر - ع ٧ ص ١ - الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ١٥ ق) .

• إذا كان الحكم في بيانه الأفعال التي صدرت من المتهمين قد ذكر أنهما اقتضا فجأة ، كل بالعصا التي كان يحملها ، على المجنى عليه فضربه على رأسه و جسمه ، فلما حاول الهرب تعقباه ، وظل هو يقاومهما ولكنهما استمرا يضربانه إلى أن سقط على الأرض جثة هامدة ، ثم انتهى الحكم إلى أن ذلك كان من للمتهمين عن عمد و سبق إصرار ، فإنه يكون بذلك قد أثبت أن كلا منهما قد ارتكب عملاً من الأعمال التي ارتكب القتل بها و تكون مساعلتها كفاعلين صحيحة .

(نقض ٢١ / ٤ / ١٩٤٧ مجموعة عمر - ج ٧ ص ٣٣٢ - الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ١٧ ق) .

• متى كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أوردتها في الحكم أن المتهمين كانا متفقين على قتل المجنى عليه و أن كلا منهما أطلق عليه العيار لقتله تنفيذاً للقصد المتفق عليه ، فإن معاقبتهم باعتبار كل منهما فاعلاً للقتل تكون صحيحة و لو كانت الوفاة لم تقع إلا من عيار واحد .

(نقض ١٧ / ١١ / ١٩٤٧ مجموعة عمر - ج ٧ ص ٤٠٠ - الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ١٧ ق) .

• إذا كان الحكم قد أثبت أن إصابة المجنى عليه هي من عيار نارى واحد ، واستبعد ظرف سبق الإصرار ، ومع ذلك أدان عدة متهمين بالقتل العمد دون أن يقول بوجود اتفاق سابق بينهم على القتل فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض .

(نقض ٦ / ١٢ / ١٩٤٨ مجموعة عمر - ع ٧ ص ٦٦٣ - الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ١٨ ق) .

• متى كان الثابت في الحكم أن المتهمين اتفقا معاً على قتل كل من المجنى عليها ثم ذهبا إلى مكان وجودهما وأطلق كل منهما عياراً نارياً صوبهما فقتل أحدهما وأصيب الآخر ، كان كل من المتهمين قد أئسى عملاً من الأعمال المكونة لكل من الجريمتين اللتين وقتنا بناءً على اتفاقهما ، ويكون الحكم صحيحاً إذ اعتبرهما فاعلين أصليين في جنايى القتل والشروع فيه .
(نقض ٩ / ٥ / ١٩٤٩ أحكام النقض - ج ٧ ص ٨٧٤ - الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ١٩ ق) .

• لما كان الحكم قد أورد في تحصيله للواقعة - بعد بيان وقوع مشاجرة بين شقيق الطاعن الأول و ابن عمه المجنى عليه تدخل فيها المجنى عليه وشقيقه لنفضها - أن الطاعن الأول حضر إلى مكان المشاجرة حاملاً بندقيته الأسمى ومعه صهره الطاعن الثاني حاملاً عصا وأطلق للثهم الأول العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه فسقط أرضاً وحيث بذره الطاعن الثاني و ضربه بالعصا التي كان يحملها عدة مرات على ظهره فأحدث به كدمات رضية متعددة - ثم نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية وجود كدمات رضية طويلة متعددة متقاطعة بأعلا الظهر أطوالها تتراوح ما بين ٦ ، ٨ سم عرض حوالى ٣ سم يقابلها إنسكابات دموية بالأنسجة الرخوة - ثم لورد ما انتهى إليه التقرير من أن وفلة المجنى عليه نتجت من الإصابة النارية و ما أحدثته من كسور بقاع الجمجمة ونزيف على سطح المخ و صدمة عصبية و من أنه نظراً لما تحدثه الإصابات الرضية من صدمة عصبية بسيطة فإنها تكون قد ساهمت بقدر ما في التعجيل بالوفاة ، فإن الحكم يكون قد أثبت بأسباب مودبة وما عملك محكمة الموضوع تقديره بغير معقب عليها من محكمة النقض وجود علاقة السببية بين فعل الطاعن الثاني و بين وفاة المجنى عليه بما تتحقق به مسؤوليته كفاعل أصلى من جريمة القتل التي دانه بها .

(نقض ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق) .
رقم ١٩٧٩ / ١ / ٨ أحكام النقض - من ٣٠ ص ٢٤ - الطعن رقم

• إن الحكم للطعن فيه وقد أثبت توافر طرق سبق الإصرار و التصرّد في حق الطاعن ، كما يرتب في صحيح القانون بينه و بين المتهم الآخر تضامناً في المسؤولية الجنائية و يكون كلا منهما مسئولاً عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدما المشترك الذي يتنا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون عذت الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً و معيناً من بينهما أو غير معلوم .

(نقض ١٥٩٥ لسنة ٥٥ ق) .
رقم ١٩٨٥ / ٦ / ١٣ أحكام النقض - من ٣٦ ص ٧٨٩ - الطعن رقم

• لما كان ما أورده الحكم - فيما تقدم - كاف بطلانه للتدليل على اتفاق التهمين على الضرب من معيهم في الزمان و المكان ، ونوع الصلة بينهم و صدور الجريمة عن باعث واحد و اتجاهاهم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلاً منهم قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ويصح من ثم طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبارهم فاعلين أصليين في جنابة الضرب المفضى إلى موت و يرتب بينهم في صحيح القانون تضامناً في المسؤولية الجنائية عرف عذت الضربات التي ساهمت في الوفاة أو لم يعرف .

رقم ١٤٣ لسنة ٥٧ ق) .
رقم ١٩٨٧ / ٤ / ٧ أحكام النقض - من ٣٨ ص ٥٧٦ - الطعن

• لما كان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن ، مما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينه و بين شقيقه - المحكوم عليه الآخر في محاكمة سابقة - في المسؤولية الجنائية فإن كلاً منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد التي وقعت تنفيذاً لقصدما المشترك الذي يتنا النية عليه باعتبارهما

فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً و معيناً من بينهما أو غير معلوم فإن ما يثار فيه الطعن من شيوخ التهمة بينه و بين شقيقه و اغتسال الحكم الرد على دفاعه في هذا الشأن لا يكون له محل .

(نقض ١٧ / ١ / ١٩٩١ أحكام النقض - س ٤٢ ص ١٠٤ - الطعن رقم ٦١٣٣٣ لسنة ٥٩ ق) .

قتل خطأ

أركان جريمة القتل الخطأ

• الخطأ في الجرائم غير العمدية :

• إن جريمة القتل الخطأ تتحقق في القانون بقيام أى نوع من أنواع الخطأ المبينة به متى كان هو علة الضرر الحاصل . فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم ولم تعتمد في هذه الإدانة على السرعة وحدها بل على عدة أخطاء أخرى يكفى كل منها بذاته لتوافر ركن الخطأ كما هو معرف به في القانون - فلا يجديهِ أن يجادل في أن النية لم تسند إليه السرعة في القيادة حين رفعت الدعوى العمومية عليه .

(نقض ٢١ / ٣ / ١٩٥١ أحكام النقض - س ٢ ص ٨٣٥ - الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢١ ق) .

• إذا استظهرت المحكمة الاستئنافية في جريمة قتل خطأ أن ركن الخطأ هو الإسراع وعدم تنبيه المجنى عليه بالزمارة فذلك ليس فيه إضافة جديدة إلى التهمة التي رفعت بما الدعوى أمام محكمة أول درجة و هي قيادة الطاعن للسيارة بحالة ينجم عنها الخطر بل هو بيان و تحديد لعناصر تلك التهمة .

(نقض ٨ / ٥ / ١٩٥١ أحكام النقض - س ٢ ص ١٠٧٩ - الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٢١ ق) .

• إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها . وإذن متى كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الإهمال في حق المتهم " مقتش صحة " بعدم إتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بإرسال المعقورين إلى مستشفى الكلب ، و لوقوعه في خطأ يتعين على كل طبيب أن يدركه و يراعيه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة - فإن ما يثيره الطاعن من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل التحاقه

بالخدمة لا يكون له أسلح ، ذلك أن الطبيب الذى يعمل مفتشاً للصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله و ينفذها سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

(نقض ٣٠ / ٦ / ١٩٥٣ أحكام النقض - س ٤ ص ١٠٣٣ - الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٣ ق) .

• إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم من وجوه الخطأ الذى تسبب عنه قتل المجنى عليه الأول وإصابة الآخرين ما يكفى وحده لإقامته فإنه لا محل للبحث فى شأن صور الخطأ الأخرى .

(نقض ١٧ / ١١ / ١٩٥٣ أحكام النقض - س ٥ ص ٨٦ - الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٣ ق) .

• لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات للعقاب أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه القتل بجميع صورته التى أوردتها ، بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها .

• وإذا لم يثبت أن المتهم كان يقود السيارة التى صدمت المجنى عليها بسرعة ودون استعمال آلة التنبيه ، فلا جدوى من المجادلة فى صور الخطأ الأخرى التى تحدث عنها الحكم المذكور .

(نقض ٦ / ٤ / ١٩٥٤ أحكام النقض - س ٥ ص ٤٧١ - الطعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٣ ق) .

• إن الشارع إذ عُدَّ صور الخطأ فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اعتبر كل صورة من هذه الصور خطأ قائماً بذاته يترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع منه خطأ آخر .

(نقض ٦ / ١٢ / ١٩٥٤ أحكام النقض - س ٦ ص ٢٤٩ - الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٤ ق) .

• إذا كان الحكم قد تحدث عن خطأ المتهم في قوله " إنه ثابت من قيادته بسرعة شهد ما الشاهدان في مكان ضيق و عدم احتياظه بالتمهل كما يفرضه الواجب في مكان ضيق لا يسمح للسيارات بسرعة و عرضه لا يزيد على عدة خطوات " فإن ما قاله الحكم من ذلك كاف في بيان توافر ركن الخطأ .

(نقض ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٥ أحكام النقض - س ٦ ص ١٥١٥ - الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٥ ق) .

• يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين مختلفين أو أكثر .
(نقض ٥ / ١٢ / ١٩٥٥ أحكام النقض - س ٦ ص رقم ١٤١٦ - الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٥ ق) .

• متى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلصاً من أقوال شاهدي الرؤية ومن المعاينة أن المجنى عليه وزميله - وكل منهما يركب دراجته - كانا ملزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة لاتجاههما فلما أبصرا بالمتهم مقبلاً نحوهما بسرعة بالسيارة التي يقودها من الاتجاه المضاد ولكن في ذات الجانب تاركاً الجانب الأيمن لاتجاهه هو خشياً أن يدهمها فانحرفا إلى يسارهما لمفاداة ذلك ، غير أن المتهم لم يتمكن من إيقاف السيارة نظراً لسرعتها فانحرف هو الآخر إلى جانبه الأيمن حيث اصطدم بالمجنى عليه بالمحطة الخلفية اليمنى للسيارة فإن الواقعة على هذه الصورة الذي استخلصها الحكم يتحقق ما ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ كما هو معرف به في القانون .

(نقض ٣ / ٤ / ١٩٥٦ - س ٧ ص ٥٠٤ - الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٦ ق) .

• السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمساءلة الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب

الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادثة ، وهو أمر موضوعي بحسب تقديره
بحكمة الموضوع في حدود سلطتها دون معقب .

(نقض ٣٠ / ٤ / ١٩٥٦ أحكام النقض - س ٧ ص ٦٧٠ - الطعن رقم
٣٢١ لسنة ٢٦ ق) .

• يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطأين من
شخصين مختلفين ولا يسوغ القول بأن أحد الخطأين بنفسه المسؤولية عن
مرتكب الآخر .

(نقض ٢٩ / ١ / ١٩٥٧ أحكام النقض - س ٨ ص ٨٨ - الطعن رقم
١١٨٦ لسنة ٢٦ ق) .

• السرعة لا تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة
الخطأ هي التي يتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه
ومكانه فيتسبب عن هذا التعاوز الموت أو الجرح ولا يفر من ذلك أن تكون
السرعة داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً لقرار وزارة الداخلية الصادر بتنفيذ
القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .

(نقض ١٦ / ١٢ / ١٩٧٥ أحكام النقض - س ٨ ص ٩٨٨ - الطعن رقم
١٥١٢ لسنة ٢٧ ق) .

• إن تقرير ما إذا كانت السرعة تعد عتصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو
مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها بحكمة الموضوع وحدها .

(نقض ١٦ / ١٢ / ١٩٥٧ أحكام النقض - س ٨ ص ٩٨٨ - الطعن رقم
١٥١٢ لسنة ٢٧ ق) .

• إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السانقة التي أوردها أن المتهم هو الذي
صدم الجنى عليها بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتلها من غير قصد ولا
تعتمد بأن سار بسيارته في شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون

أن يبه المارة فصلم المبنى عليها رغم رؤيته لما على مسافة كان يمكنه الوقوف
بما لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفي لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم
و تسبب عنه وفاة المبنى عليها و الذى لولاه لما وقع الحادث مما يبرر إدانته فى
جريمة القتل الخطأ .

(نقض ١٠ / ٦ / ١٩٥٨ أحكام النقض - س ٩ ص ٦٥٥ - الطعن رقم
٥٨٠ لسنة ٢٨ ق) .

• من المقرر أن متى إطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ فى حق المتهم و عدت
صور هذا الخطأ ، وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسؤوليته و لو لم يقع
منه خطأ آخر فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة فى باقى صور الخطأ التى
أسندها الحكم إليه .

(نقض ١٤ / ١٠ / ١٩٦٣ أحكام النقض - س ١٤ ص ٦٠٣ - الطعن رقم
١٥ لسنة ٣٣ ق) .

• الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، و من ثم فإنه
يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلاً عن مدى
الأدلة التى إعتد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب و أن يورد
الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

(نقض ٢٧ / ١ / ١٩٦٤ أحكام النقض - س ١٥ ص ٩٢ - الطعن رقم
٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق) .

• جريمة القتل الخطأ تتركب واقعتها من أمرين : أولهما أن الجاني جرح
المبنى عليه ، و ثانيهما أن هذا الجرح نشأت عنه الوفاة . فلمحكمة الموضوع
إذا استبعدت ظرف نشوء الوفاة عن الجرح أن تعدل وصف التهمة من قتل
خطأ إلى جرح خطأ و تطبيق المادة ٢٠٨ بدلاً من المادة ٢٠٢ عقوبات .

(نقض ٢٨ / ٥ / ١٩٣١ مجموعة عمر - ع ٢ ص ٣٣٠ - الطعن رقم ٥٢ لسنة ١) .

• إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم كان معه طفل لا يتجاوز الستين من العمر فأحمل المخالطة عليه إذ تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشعل على ماء فسقط عليه الماء فحدثت منه حروق أودت بحياته ، فإن هذا التهم يصح عقابه على جريمة القتل الخطأ على أسس أن التقصير الذي ثبت عليه يستوجب ذلك سواء أكان هو والد الطفل أم لم يكن .

(نقض ٣ / ١١ / ١٩٤١ مجموعة عمر - ع ٥ ص ٥٦٥ - الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ١١ ق) .

• لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن توافر صورة واحدة منها ، و من ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفاً للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفاً للامحة الميناء فحسب و لا من المجادلة في ثبوت أو عدم ثبوت خطأ المجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد و اللوائح ما دام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه استناداً إلى الصور التي أوردتها والتي منها عدم الاحتياط و التوقي و هو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

(نقض ٣ / ٢ / ١٩٦٩ - ص ٢ ص ٢٠٦ - الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق) .

• الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة ، من صور الخطأ ، و ينصرف معناه إلى الاستهانة و التفريط بمقتضيات الحرص على المال أو المصلحة و إساءة استعمال السلطة ، إذ أن المشرع و إن كان قد ترك للموظف بعضاً من الحرية في ممارسة سلطاته يقرره بمحض اختياره في حدود الصالح العام و وفقاً لظروف

الحال ، ما يراه محققاً لهذه الغاية ، و هو ما يسمى بالسلطة التقديرية ، إلا أنه إذا انحرف عن غاية المصلحة العامة التي يجب أن يتفياها في تصرفه و سلك سبيلاً لا يحقق باعتماداً تلك المصلحة ، فإن تصرفه يكون مشوباً بحجب الانحراف في استعمال السلطة .

(نقض ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض - س ٢٠ ص ١١٥٧ - الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق) .

• إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم مسئوليته عن حادث القتل و الإصابة الخطأ بأدلة سائفة تقوم أساساً على إهماله في صيانة المنزل المنوط به حراسته و المسئول عنه وحده حسب إقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل ، و تقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودرء الخطر عنهم ، وإقدامه على تأخيرهم قبيل الحادث ، فإن صور الخطأ الموثم قانوناً تكون متوافرة .

(نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٦٠ أحكام النقض - س ١١ ص ٢٩٦ - الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق) .

• عدم إذعان المجنى عليهم لطلب الإخلاء الموجه إليهم لا ينفي عن المتهم الخطأ الموجب لمسئولته عن الحادث ، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم و المجنى عليه فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر .

(نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٦٠ أحكام النقض - س ١١ ص ٢٩٦ - الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق) .

• لا جدوى فيما يثيره المتهم في شأن النفي على قرار الهدم عدم استيفائه الشروط التي نص عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ ووصول القرار إليه بعد الحادث ، ذلك أن مجال البحث في هذا الخصوص إنما يكون عند تطبيق ذلك القانون وإعمال أحكامه مجرداً عن النتيجة التي وقعت والتي دين المتهم بها

تأسيساً على توافر الخطأ في حقه بصرف النظر عن قرار المدم ، و هو ما يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه .

(نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٦٠ أحكام النقض - س ١١ ص ٢٩٦ - الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق) .

• لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورة التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولها لا جدوى للمتهم من المجادلة بشأن وجود معارضة سابقة على تلك التي استند إليها الحكم و لم يثبت فيها أثر للفرامل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد استند إلى جانب الأدلة التي أوردتها إلى أن المتهم قد أخطأ بسره على يسار الطريق ، و لم يكن محتاطاً و هو ما يكفي و حده لإقامة الحكم .

(نقض ٢٨ / ٦ / ١٩٦٠ أحكام النقض - س ١١ ص ٦٣٨ - الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ ق) .

• متى كان الثابت أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بتهمتي القتل الخطأ و قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ، فقضت محكمة أول درجة غيابياً بحبه ثلاثة أشهر عن التهمتين بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات ، فعارض وقضى في معارضته بالتأييد ، فاستأنف وحده ، وقضت محكمة ثاني درجة غيابياً بالتأييد ، فعارض وقضى الحكم المطعون فيه في المعارضة الاستثنائية بتعديل العقوبة إلى الحبس مدة شهر واحد ، و كانت عقوبة جريمة القتل الخطأ و هي الجريمة الأشد التي دين بها للمطعون ضده طبقاً لنص المادة ٢٣٨ - ١ عقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، و كان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً على النحو المار بيانه ، فيكون بذلك قد أخطأ في

تطبيق القانون . و لما كانت النيابة العامة لم تستأنف حكم محكمة أول درجة الذى قضى بجس للطمون ضده ثلاثة أشهر ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية - و هى مقيدة بقاعدة أن الطاعن لا يضار بطلعه - أن تقضى بتأييد الحكم النيابى الاستئنابى المعارض فيه .

(نقض ١٨ / ١ / ١٩٧١ أحكام النقض - س ٢٢ ص ٧٥ - الطعن رقم ١٥٩٣ لسنة ٤٠ ق) .

• من المقرر أن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، و يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فضلاً عن مودى الأدلة التى أعتمد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ و أن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق . و لما كان البين من الحكم و من الإطلاع على للمفردات المضمومة أن دفاع الطاعن الذى أبداه بصدد نفى ركن الخطأ عنه يركز على أنه يشغل وظيفة إدارية هى مدير إدارة شؤون الديوان الذى يشمل مبان محافظة القاهرة ، و أنه ليس من عمله القيام بتنفيذ أعمال الصيانة و إنما يتلقى الإخطارات فى شأنها من المسئولين بكل مبنى ويلفها إلى الإدارات الفنية المختصة التابعة للمحافظة حسب كل نوع من أعمال الصيانات لإجراء اللازم فى حدود الميزانية و أنه فى شأن المبنى محل الحادث قد أخطر مدير إدارة للمشروعات بالمحافظة فى تاريخ سابق على الحادث بأن أبواب المصعد غير مركبة فى أماكنها و أنه يخشى سقوط أحد منها أو حصول حادث نتيجة لذلك ، و قد تم محكمة ثان درجة حافظة حوت للمستندات المؤيدة لدفاعه ومنها كتاب السيد وكيل الوزارة بالمحافظة ببيان اختصاصه الوظيفى و الكتب المتبادلة بينه و بين مدير إدارة للمشروعات ، و تمسك بدلالة هذه المستندات فى نفى ركن الخطأ عنه ، فإن هذا الدفاع المبدى من الطاعن يعد دفاعاً هاماً فى الدعوى و مؤثراً فى مصيره ، و إذا لم تلق المحكمة بالاً إلى هذا الدفاع فى

جوهره . و لم تواجهه على حقيقته و لم تنظن إلى فحواه و لم تقسطه حقّه و تعنى بتحصيصه بلوغاً إلى غاية الأمر بل سكّت عنه إيراداً له ورداً عليه و لم تتحدث عن تلك المستندات مع ما يكون لها من دلالة في نفي عنصر الخطأ ، ولو أنّها عيّنت يبحثها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، و إذ إنّخذ الحكم من مجرد كون الطاعن مديراً لشئون الديوان مبرراً لمساءلته - و هو ما لا يجوز أن يصح في العقل عده لذاته خطأ مستوجباً للمسئولية - دون أن تستظهر مدى الحيلة الكافية التي تساعله عن قصوره عن اتخاذها والإجراءات التي كان يتعين عليه القيام بها مما يدخل في اختصاصه الوظيفي كما تحدده القوانين واللوائح ، فإنه يكون معيماً بالقصور المبطل له .

(نقض ١١ / ٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض - ص ٢٤ - ١٤٦ - الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق) .

♦ عدم مراعاة القوانين و القرارات و اللوائح و الأنظمة

♦ إن قانون العقوبات إذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ قد اعتبر عدم مراعاة اللوائح خطأ قائماً بذاته ترتب عليه مسؤولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه و لو لم يقع منه أى خطأ آخر .

(نقض ٢٢ / ٥ / ١٩٤٤ مجموعة عمر - ج ٦ ص ٤٨٩ - الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ١٤ ق) .

♦ من المقرر أن عدم مراعاة القوانين و القرارات و اللوائح و الأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة بذاتها سبب الحوادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم قد اتخذ من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن و بين السيارة السبب أمامه ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر مدى الحيلة الكافية التي تساعله عن قصوره عن اتخاذها و مدى العناية التي فاته بذلها و أغفل بحث موقف المحسن

عليه وسلوكه برجوعه مسرعاً إلى الخلف بظهره عندما لم يتمكن من اللحاق بالمتويعن ليشن من بعد بيان قدرة الطاعن في هذه الظروف و في تلك المسافة على تلاقى الحادث و أثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ و رابطة السببية ، وسكت عن الرد على كل ما أثاره الدفاع في هذا الشأن فإنه يكون معيياً بالقصور في التسبيب بما يطله .

(نقض ٣١ / ١٢ / ١٩٧٢ أحكام النقض - ص ٢٣ ص ١٤٨٠ - الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق ؛ و أيضاً : نقض ٨ / ٥ / ١٩٨٥ أحكام النقض - ص ٣٦ ص ٦٢٢ - الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق ؛ نقض ٩ / ١٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض - ص ٢٤ ص ١١٦٢ - الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق) .

• لما كان عدم مراعاة القوانين و القرارات و اللوائح و الأنظمة و إن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط أن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .
نقض ٢٠ / ١١ / ١٩٨٦ أحكام النقض - ص ٣٧ ص ٩٣٨ - الطعن رقم ٣٩٣٥ لسنة ٥٦ .

• السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية

• من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي يقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو ما يتعلق بموضوع الدعوى ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروط فيها أن تحصل مع التبصر

والاحتياط وتدير العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤخذ عليه القانون ، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجياً ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد استظهر خطأ الطاعن فيما يجمل من أن شهود الواقعة قد أجمعوا على أنه كان مسرعاً في قيادته و أراد أن يتجاوز السيارة التي تتقدمه دون أن تفصح له الطريق لوجود عربة نقل أمامها وعلى رأى من الطاعن فلم يتمكن من إيقاف سيارته أو تهدئتها وهو ما حدا به إلى الانحراف يساراً نحو الجزيرة التي تتوسط الطريق ، رغبة في تجاوز السيارة التي أمامه أو لتفادى الاصطدام بها غير أنه لم يستطع وأندفع نحو الاتجاه العكسي حيث اصطدم بالسيارة القائمة فيه و التي كانت تقل المجنى عليهم ، كما استطرد الحكم إلى قوله " أن المتهم كان يستطيع دفع هذا الحادث بأن يسير في طريقه سيراً عادياً بعيداً عن التهور في القيادة ... ولا يحاول سباق سيارة أمامه أو يحاول المرور منها إلا إذا كانت حالة الطريق أمامه تسمح بذلك ، وهو إذ لم يفعل ذلك فيكون هو المخطئ ولا يحتاج هنا بانفصال الوصلة المفصلية لحلحلة القيادة - التي أشار إليها المهندس الفنى - كقوة قاهرة أو حادث فجائي لأن هذا الانفصال لم يحدث إلا بعد محاولته المرور من السيارة التي أمامه ونزوله في الجزيرة الوسطى تاركاً طريقه وسيره بسرعة ... " وإذا اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب هذا الحكم و كملها بأن المحكمة لا تطمئن لأقوال مهندس المرور التي ردها أمامها . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وهو ما استظهره الحكم ودلل على ثبوته في حق الطاعن بما

يتضح من وجوه الأدلة الساتفة الواردة في المساق المتقدم ، وكان لا ينال منه ما تفرع به الطاعن من مناقضة الحكم الثابت بالأوراق إذ تبين من الرجوع إلى المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن ما قرره الطاعن والشاهد من أن السيارة التي كانت تتقدمه ما كادت تنفسح له الطريق حتى ارتدت أمامه - وهو ما لم يفغل الحكم الإشارة إليه - إنما يتفق في مبناه ومعناه مع ما استخلصه الحكم من أن تلك السيارة لم تكن قد أفسحت له الطريق مما يسمح له بتجاوزها ، و أن محوره و سرعته هي التي حدثت به إلى الانحراف يساراً ومن ثم إلى الاتجاه العكسي حيث اصطدمت بالسيارة التي كانت تقل الجنى عليهم ، وإذ كان يبين من مطالعة المفردات أن ما حصله الحكم من أقوال سائر الشهود وأستظهر به خطأ الطاعن له في الأوراق صداه ولم يحد في ذلك عن نص ما أنبأت به أو فحواه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون بمجادة لتحريك أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح من أوراق الدعوى ، ومن ثم فإن دعوى فساد الدليل وخطأ التحصيل تكون ولا محل لها .

(نقض ٢٧ / ٣ / ١٩٧٨ أحكام النقض - س ٤٧ ص ٣٢٢ - الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق ؛ و أيضاً : نقض ٢٧ / ٦ / ١٩٦١ أحكام النقض - س ١٢ ص ٧٤٣ - الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣١ ق) .

• إذا كان الحكم الذى أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد استدل على خطأ المتهم بإسراعه في قيادة السيارة بقوله إن المتهم قد قرر أنه رأى الجنى عليها أول مرة على مسافة أربعة أمتار و هي مسافة كانت كافية لتفادى الحادث بالانحراف إلى جانب الطريق الخالي لو لم يكن مسرعاً ، وكان ما ساقه الحكم في شأن مسألة الأربعة الأمتار لا يكفى لبيان ركن الخطأ مددام لم يستظهر مدى السرعة التي كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها و لم يبين كيف

كانت هذه المسافة في الظروف التي وقع فيها الحادث كافية لتفاديه و ما هسي
السرعة التي تكون فيها هذه المسافة كافية لذلك - فهنا من الحكم قصور يعيه
بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٨ / ٥ / ١٩٥٣ أحكام النقض - س ٤ ص ٨٠٤ - الطعن رقم
٥٩٩ لسنة ٢٣ ق) .

• لما كان الحكم قد خلاص مما أورده من أدلة سائفة على ثبوت خطأ الطاعن
المتمثل في قيادته السيارة بسرعة شديدة وعدم احتياظه حال سوره في منحى
و المخالفة عن يمين اتجاهه ، وكان من المقرر أنه لا يلزم للعقاب عن جريمة القتل
الخطأ أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردها المادة
٢٣٨ من قانون العقوبات بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها
، و من ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن العطل بفرامل السيارة كسان
نتيجة الحادث و ليس سابقاً عليه ما دام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في
حقه استنادا إلى الصور التي أوردها و التي منها السرعة الشديدة و عدم
الاحتياط على الوجه بادی الذكر و هو ما يكفى وحده لإقامة الحكم و بالتالى
فلا تبرير على المحكمة إذا هي لم تحقق هذا الدفاع غير المنتج في الدعوى أو
أغفلت الرد عليه و يكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

(نقض ١ / ١٠ / ١٩٧٨ أحكام النقض - س ٢٩ ص ٦٤٥ - الطعن رقم
٤٤٨ لسنة ٤٨ ق) .

• **سُكر قائد المركبة قرينة على وقوع الحادث بخطأ :**

• إن المادة ٦٦/٢ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣
تجعل من سكر قائد المركبة قرينة على وقوع الحادث بخطأ من جانبه إلى أن
يقيم هو الدليل على إنتفاء هذا الخطأ .

(نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٣ أحكام النقض - ص ٣٤ ص - الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٣ ق) .

• أساس المسؤولية الجنائية ، طبقاً للمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات ، هو الإهمال أو ما جرى مجراه ، فتبين ذلك في الحكم أمر لا مناص منه . فإذا طبقت المحكمة هذه المادة على شخص ، لأنه قام بإجراء ختان للغلام ، وباشر الغيار على الجرح حيناً و بواسطة صبيه حيناً آخر ، و لكن هذا الغلام توفي عقب ذلك و لم تعرض المحكمة في حكمها لبيان ماهية الإهمال الذى وقع من ذلك الشخص فكان سبباً فيما أصاب المبنى عليه و أودى بحياته ، بل ولم تذكر في الحكم أنه أهمل فعلاً ، و لم تلتفت لما تمسك به هذا الشخص من أن له الحق في إجراء عملية الختان بموجب ترخيص رسمى بيده ، كان هذا الحكم قصور في بيان الوقائع مبطل له و موجب لنقضه .

(نقض ٢٦ / ٢ / ١٩٣٤ مجموعة عمر - ج ٣ ص ٢٧٣ - الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤ ق) .

• يعتبر الخفير تابعاً للحكومة مسلطاً من قبلها فيما يقوم به عنها من حفظ النظام و الأمن العام . فإذا وقع منه إهماله و في أثناء تأدية وظيفته فعل ضار فقد وجب الضمان عليها .

(نقض ٢٧ / ٣ / ١٩٣٠ مجموعة عمر - ج ٢ ص ٦ - الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٧ ق) .

• من المطلق عليه أنه يلزم لتحقيق جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها بالمادة ٢٠٢ عقوبات أن يكون الخطأ الذى إرتكبه الجاني هو السبب الذى أدى إلى حدوث القتل بحيث لو أمكن تصور حدوثه ولو لم يقع هذا الخطأ فلا جريمة ولا عقاب . وتطبيق هذه القاعدة يستدعى حتماً استبعاد كافة صور القتل التى يقطع فيها عقل كل إنسان في مركز الجاني لأسباب صحية مقبولة بأن نتائج

الإهمال محصور مداهما عدة حاجتها و إنما لا تصل إلى إصابة أحد ولا إيمائه .
إذ في هذه الصورة لا يكون القتل ناشئاً عن خطئه بل يكون ناشئاً عن سبب
آخر لا شأن للمهمل به وليس مسئولاً عن نتيجته .

(نقض ٣٠ / ١ / ١٩٣٠ مجموعة عمر - ج ١ ص ٤٥٨ - الطعن رقم
٢٦١ لسنة ٤٧ ق) .

• على كل مدير لآلة بخارية أن يتخذ طرق الوقاية المانعة لأخطارها عن
الجمهور المعرض للاقتراب منها ، لا فرق في ذلك بين أن يكون المدير مالكاً
للآلة أو مستأجراً لها .

(نقض ١٦ / ٤ / مجموعة عمر - ج ٢ ص ٢٩٠ - الطعن رقم ٧٦٦ لسنة
٤٨ ق) .

• من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه
وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه
موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .

(نقض ٨ / ٥ / ١٩٨٥ أحكام النقض - ص ٣٦ ص ٦٢٢ - الطعن رقم
٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق) .

• لما كان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل والإصابة
الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى
المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ،
ورابطة السببية كركن من أركان هاتين الجريمتين تتطلب إسناد النتيجة إلى
خطأ الجاني ومساعدته عنها طالما كانت متفقة و السر العادي للأمر . لما كان
ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ما قال به الشاهد من أن
الطاعن سمح لقائد السيارة الأخرى بالمرور ثم انحرف نحوه ما يوفر الخطأ في
جانبه دون أن يستظهر كيفية سلوك قائد السيارة أثناء القيادة و مدى اتساع

الطريق أمامه ، و ما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له أن يتقدم بسيارته التي أمامه و التي يقودها الطاعن ليستين مدى قدرة الطاعن على تلافى الحادث من عدمه ، خاصة - و قد أقدم المتهم الثانى على المرور من الجانب الأيمن لسيارة الطاعن و بيان أثر ذلك كله فى قيام أو عدم قيام ركن الخطأ و رابطة السببية التى دفع الطاعن - على ما جاء بمذونات الحكم و أقوال الشاهد بمحضر جلسة المحاكمة - بانقطاعها وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية و المدنية فإنه لا يكون قد بين الواقعة و كيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم فلإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه و يوجب نقضه و الإحالة دون أن يمتد أثر هذا الطعن إلى المتهم الثانى الذى قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنافه .

(نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٧ أحكام النقض - من ٣٨ ص ١١٤٤ - الطعن رقم ٣٢٢١ لسنة ٥٥ ق ؛ وأيضاً : نقض ٨ / ٥ / ١٩٨٥ أحكام النقض - من ٣٦ ص ٦٢٢ - الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق) .

• الخطأ المشترك :

• إن الخطأ المشترك - فى نطاق المسئولية الجنائية - لا يخلط المسهم من المسئولية وما دام الحكم - فى صورة الدعوى - قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الخطأ إليه و من نتيجة مادية و هى وقوع الضرر بوفاة المجنى عليها و من رابطة سببية بين الخطأ المرتكب و الضرر الواقع ، فإن ما يثيره الطاعن من أن خطأ المجنى عليها كان السبب فى وقوع الحادث لا جدوى له منه لأنه - بفرض قيامه - لا ينفى مسئوليته الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التى أثبت الحكم قيامها فى حقه .

(نقض ١٠ / ١٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض - س ٢٤ ص ١٢١٣ - الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق) .

• الخطأ المشترك لا يخلّي المتهم من المسؤولية الجنائية ، ما دام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجرمة القتل الخطأ المسندة إلى المتهم .

(نقض ٣ / ١ / ١٩٦٦ أحكام النقض - س ١٧ ص ١٥ - الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ؛ وأيضاً : نقض ٧ / ٣ / ١٩٦٦ أحكام النقض - س ١٧ ص ٢٤٧ - الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق) .

• الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلّي المتهم من المسؤولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم ما دام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء أحد الأركان القانونية لجرمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

(نقض ١٥ / ٣ / ١٩٦٦ أحكام النقض سس ١٧ ص ٣١٧ - الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ ق ؛ وأيضاً : نقض ٨ / ١ / ١٩٦٨ أحكام النقض - س ١٩ ص ١٢ - الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق) .

• إن الشارع إذ عرّف في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بعبارة " التسبب في القتل بغير قصد " قد أراد أن يحد نطاق المسؤولية لتشمل من كان له نصيب في الخطأ ، و ما دام يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفي مسؤوليته ، ويستوى في ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصول الحادث - فإذا كان المتهم الأول - على ما أثبتته الحكم - هو الذي حضر المادة المخدرة مخططاً في تحضيرها ، فإنه يكون مسؤولاً عن خطئه مستقلاً عن خطأ غيره الذي استعمل هذا المحلول .

(نقض ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ أحكام النقض - من ١٠ ص ٩١ - الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق) .

• خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم :

• من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية - بفرض قيامه - لا يخلو المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجرمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم و هو ما لم يتحقق في الدعوى المطروحة .

(نقض ٢٠ / ٢ / ١٩٧٨ أحكام النقض - من ٢٩ ص ١٦٧ - الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق) .

• لما كان ما يشره الطاعن من أن خطأ المجنى عليهم قد تسبب في وقوع الحادث مردوداً بأن هذا الخطأ - بفرض قيامه - لا ينفي مسئولية الطاعن الجنائية عن جرمي القتل والإصابة الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، لمط هو مقرر من أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه من جانب المجنى عليه أو الغير - لا يخلو المتهم من المسئولية ، ما دام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة . و من ثم فإن ما يشره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في شأن تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع و لا يجوز مجادلتها فيه و لا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

(نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٧ أحكام النقض - من ٣٨ ص ١١٥٦ - الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق) .

• إذا وقعت حادثة قتل خطأ و ثبت أن المسئولية عن وقوعها مشتركة بين المجنى عليه و الجاني فإن ذلك لا يخلو الجاني من المسئولية المدنية حتى لو كان

قسط المجنى عليه من المسؤولية أعظم من قسطه و إنما يكون قسط الجاني من
المسئولية المدنية مناسباً لقسطه من الخطأ الذى ترتبت عليه الجريمة .

(نقض ٢٥ / ١٢ / ١٩٣٠ مجموعة عمر - ع ٢ ص ١٧٠ - الطعن رقم
٢٢٤٩ لسنة ٤٧ ق) .

♦ خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني :
• من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني
وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . وتقدير توافر السببية بين الخطأ و النتيجة
أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير
معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة و لها أصلها فى
الأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أقوال شاهدة الرؤية
الوحيدة أن المجنى عليه كان أثناء علوه عابراً الطريق على مسافة قريبة جداً من
السيارة و أن أقوالها تنفق و دفاع المطعون ضده بأنه رأى المجنى عليه على مسافة
ثلاثة أمتار ، وكانت المعانة لا تنفى وقوع الحادث على هذه المسافة ، فإن ما
نتيره الطاعة فى هذا الصدد ينحل إلى جدل فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز
إنثارته أمام هذه المحكمة .

(نقض ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ أحكام النقض - س ١٧ ص ٤٧٥ - الطعن رقم
١٨١٤ لسنة ٣٥ ق) .

♦ متى كانت الواقعة ، كما هو ظاهر من بيانات الحكم ، أن المجنى
عليه كان راكباً سيارة فوق باللات القطن المحملة بها ثم وقف عند
انقرباها من كوبرى كانت تمر من تحته فصدمه الكوبرى فوق ، فهذا
يدل على أن المجنى عليه هو الذى تسبب بإهماله و تقصيره فى حق نفسه
فيما وقع له إذ هو لو كان متنبهاً إلى الطريق الذى تسير فيه السيارة و ظل
جالساً فى مكانه بما لما أصيب بأذى . ومن الخطأ معاقبة السائق بمقولة إنه

قد ساهم في وقوع الحادث إذ سمح للمجنى عليه أن يركب فوق بسالات القطن و إنه كان عليه أن يجلسه بحيث يكون في مأمن من الضرر ، فإن هذا من جانب السائق لم يكن له دخل في وقوع الحادث .

(نقض ٢٨ / ١ / ١٩٤٦ مجموعة عمر - ع ٧ ص ٦٧ - الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١٦ ق) .

• يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر .
(نقض ١٥ / ١٠ / ١٩٥٦ أحكام النقض - س ٧ ص ١٠٢٤ - الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٦ ق) .

♦ القتل الخطأ والخطأ في الإسناد :

• يجب على المحكمة ألا تنبئ حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى ، وليس لها أن تقيمه على أمور لا سند لها من التحقيقات ، فإذا كانت المحكمة قد أقامت حكمها بالإدانة في جريمة القتل الخطأ على ما ذكرته من أن الشهود شهدوا بأنهم وجدوا السيارة التي كان يقودها المتهم عقب الحادث في منتصف الطريق ، مع أن أحداً من هؤلاء الشهود لم يذكر ذلك لا في التحقيقات الابتدائية ولا بجملة المحاكمة ، فهذا الحكم يكون قد أخطأ في الإسناد و يتعين نقضه .

(نقض ٢٩ / ١١ / ١٩٤٩ أحكام النقض - س ١ ص ١٢٢ - الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ١٩ ق) .

♦ رابطة السببية :

• تتطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساعدته عنها ، طالما كانت تتفق و السير العادى للأمر .

(نقض ٨ / ١١ / ١٩٧٠ أحكام النقض - من ٢١ ص ١٠٦٩ - الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق) .

• من المقرر أن رابطة السببية بين خطأ المتهم و الضرر الذي أصاب المجنى عليه تكفي لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . و لما كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود و سائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وكان من حق المحكمة - بما لها من سلطة تقدير الأدلة - أن تأخذ بما تراتح إليه نفسها و أن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى و لو عدل عنها في مرحلة أخرى ، وكانت المحكمة قد آنست الصدق في أقوال شاهد الإثبات الوحيد بمحضر الشرطة فارتاحت إليها وأخذت بما و قد عززتها المعاينة و كتاب الشركة القائمة على إصلاح الطريق ، وهي قاطعة في أن الطريق في جانبه الأيمن في خط سير الطاعن كان قد تم إصلاحه وقت الحادث و كان القول بتعثر عجلة العربة التي كان يدفعها المجنى عليه تضمنتها أقوال الشاهد بمحضر الجلسة و هو ما أطرحه الحكم بأسباب سائفة ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً و عوداً لمناقشة أقوال الشاهد .

(نقض ٤ / ١٢ / ١٩٧٢ أحكام النقض - من ٢٣ ص ١٣٣٨ - الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤٢ ق) .

• من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسر العادي للأمر ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة .

(نقض ٢٥ / ١٢ / ١٩٧٩ أحكام النقض - س ٤٠ ص ١٢٩٤ - الطعن رقم ٤٨٣٩ لسنة ٥٩ ق) .

• متى كان الحكم قد انتهى إلى تبرئة المَطْعُون ضده من جريمة القتل والإصابة الخطأ والتماس العنر له وإسقاط الخطأ عنه نظراً لزجاجة العمل ، ولأنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى إناء واحد يقر فيه الماء أو يضر فيه الطرطير مما أوقعه في القلط ، وإلى أن من مات من الأطفال كان في حالة مرضية تكفي وحدها للوفاة إلا أن الحقن عجل بوفاتهم مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ بفرض ثبوته في حقه وبين الموت الذي حدث ، وما ذكره الحكم من ذلك سواء في نفيه الخطأ أو في القول بانقطاع رابطة السببية خطأ في القانون ، ذلك بأنه ما دام أن المَطْعُون ضده وهو طبيب مزج الدواء بمحلول الطرطير بدلاً من الماء المقطر الذي كان يتعين مزجه فقد أخطأ سواء كان قد وقع في هذا الخطأ وحده اشترك معه المرض فيه وبالتالي وجبت مساءلته في الحالين لأن الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أى من المشاركين فيه ولأن إستيثاق الطبيب من كنه الدواء الذي يتناوله المريض أو في ما يطلب منه في مقام بذل العناية في شفاة ، وبالتالي فإن التقاعس عن تحريره والتحيز فيه والاحتياط له إهمال يخالف كل قواعد للمهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزره . كما أن التعميل بالموت مرادف لإحداثه في توافر علاقة السببية وإستيجاب المسؤولية ، ولا يصلح ما استندت إليه المحكمة من إرهاب الطبيب بكثرة العمل مبرراً لإعفائه من العقوبة ، وإن صلح ظرفاً لتخفيفها . و من ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً مما يستوجب نقضه .

(نقض ٢٥ / ٤ / ١٩٧٠ أحكام النقض - س ٢١ ص ٦٢٦ - الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق) .

• متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن دلت تديلاً سائفاً على توافر الخطأ في حق الطاعن مما أدى إلى اصطدام الجرار بالمجنى عليها ، خلص إلى حدوث إصاباتها التي أودت بحياتها نتيجة هذا الخطأ و اصطدام الجرار بها ومسور إحدى إماراته فوقها مستنداً في ذلك إلى دليل فني أخذاً بما أورده التقرير الطبي الموقع على المجنى عليها ، و كان ما أورده الحكم من ذلك سديداً و كافياً في التدليل على قيام رابطة السببية بين خطأ الطاعن و الضرر الذي حوسب عنه ، فلا محل لما يثيره في هذا الصدد .

(نقض ١٥ / ٥ / ١٩٧٢ أحكام النقض - س ٢٣ ص ٧٣٤ - الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق) .

• النتائج المحتملة :

• الأصل أن المتهم يسأل على جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة - كما أن تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، لما كان ذلك ، و كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة تتردد إلى أصل صحيح في الأوراق واستخلصت في منطق سائغ خطأ المجنى عليه وإتصال هذا الخطأ بالنتيجة إتصال السبب بالمسبب ، فإن الحكم بذلك يكون قد أصاب الحق في تقرير مسؤولية الطاعن و ما يثيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستباط معتقدها و هو ما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

(نقض ٣ / ٢ / ١٩٧٤ أحكام النقض - س ٢٥ ص ٨٠ - الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق) .

• يكون المتهم مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتملة حصولها عن الإصابة التي أحدثتها عن خطأ أو عمد و لو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتحسيس المسؤولية ، كما أن مرض الجنين عليه و تقدمه في السن هي من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم و النتيجة التي انتهت إليها أمر الجنين عليه بسبب إصابته .
(نقض ٦ / ٥ / ١٩٥٧ أحكام النقض - س ٨ ص ٤٤٨ - الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٧ ق) .

• الدفع بانتفاء رابطة السببية :

• متى كان بين من المفردات المنضمة أن " الطاعنين كانا قد دفعا - لدى المحكمة الإستئنافية - بانتفاء رابطة السببية بين ما قد يمكن نسبته للطاعن الأول من خطأ و بين وقوع الحادث ، إذ أن الخطأ الجنيني عليه وحده هو الذي أدى إلى وقوع الحادث مما من شأنه أن يقطع هذه الرابطة ، ذلك أنه تسلسل إلى حمام النادي خلصة دون أن يكون معه تصريح بدخوله وكان مرتدياً ملابس الاستحمام ونزل إلى المياه وسط السباحين وتوجه إلى الجزء العميق من الحمام على الرغم من أن الطاعن الأول كان قد حذره من ذلك في اليوم السابق ، وبرغم أنه لا يجيد السباحة وأن الطاعن الأول قد بذل أقصى ما في استطاعته بأن سارع إلى العزول خلفه بمجرد أن لاحظ أنه غطس و لم يظهر و أخرجه من المياه و أجرى له التنفس الصناعي ، و لما لاحظ سوء حالته قام بنقله إلى المستشفى إلا أنه توفي ، و ما كان بوسع أى شخص آخر في مكانه و ظروفه أن يمنع وقوع الحادث ، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه سجل بعض هذا الدفاع بقوله أن الطاعنين دفعا بانتفاء الخطأ في جانب المتهم و أنه إذا وجد خطأ ف يرجع إلى الجنين عليه لتسلسله إلى الحمام و إلقاءه بنفسه في الماء وسط زحام من السباحين ، و قد أطرحت المحكمة هذا الدفاع بقوله : إن الحكم المستأنف قد

تكفل بالرد عليه رداً كافياً تأخذ المحكمة به أسباباً لها ، و لما كان من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل خطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تنفق و السور العادي للأمر ، و أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني و كان كافياً بذاته لإحداث النتيجة فقد كان يتعين على المحكمة أن تحيط بدفاع الطاعنين كاملاً و تلم به إلاماً شاملاً بجميع عناصره و تدلي برأيها فيه و تبين مدى أثره على توفيق رابطة السببية ، لأنه كان دفاعاً جوهرياً لما قد يترتب على ثبوت صحته من انتفاء مسئولية الطاعن الأول جنائياً و مدنياً مما يستتبع عدم مسئولية الطاعن الثاني ، ولا يكفي في الرد على ذلك الدفاع بمجرد التعقيب عليه بأن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه ، طالما أن ذلك الحكم بدوره ، و إن كان قد استظهر خطأ الطاعن الأول ، إلا أنه لم يكن قد عرض لذلك الدفاع و لم يد رآه فيه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصراً بما يعيه و يوجب نقضه .

(نقض ٢ / ١٢ / ١٩٧٤ أحكام النقض - م ٢٥ ص ٧٨٧ - الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤ ق) .

♦ إنزال الطاعن الأسلاك الكهربائية القديمة حتى أصبحت قريبة من الأرض والنصافه دون أن يفصل التيار الكهربائي عنها فاصطدم بها المجنى عليه أثناء محاولته العبور و صغقه التيار الكهربائي خلفاً به آثار حرق كهربائي يتوافر به الخطأ في حقه و تتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ و بين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه .

(نقض ١٧ / ٤ / ١٩٧٧ أحكام النقض - م ٢٨ ص ٥٠٠ - الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق) .

• **علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب و ترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمداً ، أو خروجه فيما يتركه بخطئه عن دائرة البصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضرراً بالغير - فإذا كان تقرير الصفة التشريحية - كما نقل عنه الحكم - قد أثبت في نتيجته أن استعمال المخدر بالنسبة التي حضر بها بالقدر الذي استعمل في تخدير الجنى عليها جاء مخالفاً للتعاليم الطبية وقد أدى إلى حصول وفاة المريضة بعد فترة دقائق من حقنها بالمخول نتيجة الأثر السام " للبوتوكاين " بالتركيز و بالكمية التي حقنت بها - فإن ما ورد بنتيجة هذا التقرير صريح كل الصراحة في أن الوفاة نتيجة التسمم و قد حدثت بعد دقائق من حقن الجنى عليها بهذا المخول و هو ما اعتمد عليه الحكم بصفة أصلية في إثبات توافر علاقة السببية - أما ما ورد بالحكم من " أنه لا محل لمناقشة وجود الحساسية لدى الجنى عليها من عدمه طالما أن الوفاة كانت متوقعة " فإنه فضلاً عن وروده في معرض الرد على دفاع المتهم و ما جاء بأقوال الأطباء الذين رجح بعضهم وجود تلك الحساسية واعتقد البعض الآخر وجودها ، و لم يمنع فريق ثالث حدوث الوفاة حتى مع وجودها ، ليس فيما قاله الحكم من ذلك بشأن الحساسية ما ينقض أو يتعارض مع ما أفصحته عنه المحكمة بصورة قطعية في بيان واقعة الدعوى وعند سرد أدلتها ، وأخذت فيه بما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نشأت مباشرة عن التسمم بمادة " البوتوكاين " .**

(نقض ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ أحكام النقض - س ١٠ ص ٩١ - الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق) .

• **إذا كان الثابت أن التقرير الطبي الذي أثبت أن إصابة الجنى عليه - وهي الإصابة القتالة - يمكن أن تحدث من المسلسل المضبوط قد خلا مما يدل على أن**

الطبيب الشرعى كان عندما أبدى هذا الرأى على بينه من مسافه الإطلاق بحيث لا يمكن القول بأن هذه المسافه كانت فى تقديره عندما إنتهى إلى إمكان حصول الإصابة القتالة من المسلس المضبوط ، فإن ما أورده الحكم عن رأى الطبيب الشرعى لا يصلح بصورته سنداً لرفض دفاع المتهم المبني على أن الإصابة القتالة لا تحدث من هذا المسلس من مثل هذه المسافه التى كانت بينه وبين المني عليه عند إصابته ، و القطع فى هذه المسألة الفنية البحث متوقف على استطلاع رأى أهل الخبرة .

• إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المتهم بجرمة قتل المني عليه خطأ ، ورتب على ذلك مسئولية متبوعه ، قد فاته أن يبين إصابات المني عليه التى خلقت بسبب إصطدام السيارة به وإن يدل على قيام رابطه السببية بين هذه الإصابات و بين وفاة المني عليه استناداً إلى دليل قن - فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(نقض ١٤ / ١١ / ١٩٦١ أحكام النقض - من ١٢ ص ٩٠٨ - الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٣١ ق) .

• رابطه السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تنفق و السر المعادى للأمر ، كما أنه من المقرر أن خطأ المني عليه يقطع رابطه السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كلياً بذاته لإحداث النتيجة . وإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت توافر الخطأ فى حق الطاعن قد أغفل التصدى إلى موقف المني عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطه السببية أو انتفاءها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بانقطاع رابطه السببية بين الخطأ وما لحق المني عليه من ضرر و بأن الحادث إنما نشأ عن خطأ المني عليه وحده بظهوره فحاة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر ، وهو دفاع جوهرى قد

يترتب على ثبوت صحته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية وكان لازماً على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان في استطاعة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلاقي إصابة الجني عليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيماً بالقصور في السبب .

(نقض ١٢ / ١٠ / ١٩٦٤ أحكام النقض - م ١٥ ص ٥٦٨ - الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق) .

• إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يقود سيارته في طريق ممنوع السير فيه ولم يتخذ أى احتياط حين أقبل على مفارق شارع شبليون وهو شارع رئيسى وكان عليه أن يترث حتى يتحقق من خلو الطريق ولكنه إندفع مسرعاً ودون أن يطلق أداة التنبيه ، كما أثبت الحكم الإصابات التي حدثت بالجني عليها نتيجة الإصدام وأن الوفاة قد نشأت عنها - فإنه يكون قد بين رابطة السببية بين خطأ الطاعن و الضرر الذى حدث .

(نقض ٢٢ / ٦ / ١٩٥٤ أحكام النقض - م ٥ ص ٨٠٤ - الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٤ ق) .

• متى كان مفاد الحكم أن إصطدام السيارة التي كان يقودها المتهم بالجني عليه لم يكن إلا نتيجة قيادتها بسرعة و عدم احتياط و تحوُّز لتفادى الجني عليه وعدم إطلاق جهاز التنبيه لتنبيهه ، فإنه يكون قد دل على توفر ركن الخطأ واستظهر رابطة السببية .

(نقض ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ أحكام النقض - م ٧ ص ٩٣٢ - الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٢٦ ق) .

• لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ و الإصابة التي أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير

مقرب عليها ما دام تقديمها سابقاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . و إذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سالف وتلليل مقبول إلى توافر السببية بين خطأ الطاعن وصعق التيار الكهربائي للمجنى عليه الذي أدى لوفاته بقوله : " وبما أنه يبين مما تقدم أن المتهم قاد السيارة متحولاً في أراضي المعسكر بغیر ضرورة و لم يتنبه للمامود الحامل للأسلاك فاصطدمت به السيارة صدمة أدت إلى زحزحة قاعدته و تغير إتجاه الحوامل الحاملة لسلك الكهرباء عليه ، وذلك خطأ من التهم وقيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر وليس في دفاع التهم ما يصلح نفياً لخطئه - كما أن وفاة المجنى عليه نتيجة مس الكهرباء بعد إذ سرى التيار في السلك الشائك بوقع الأسلاك حاملة التيار عليه فهو ضرر واقع ، ومن ثم توافر في التهمة المسندة للمتهم قيام الخطأ و وقوع الضرر وبقي أن تعرض المحكمة بالبيان لعلاقة السببية بينهما ... ولما كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن صعق التيار الكهربائي بعد أن سرى إلى السلك الشائك نتيجة قطع الأسلاك وسقوطها على هذا السلك الشائك وهو بطبيعته وبحكم استخدامه معزول عن التيار غير معد لسريانه ، وكان إنقطاع أسلاك الكهرباء في خطوط الشبكة قد نتج عن إلتصاف أسلاك الكهرباء داخل أرض المشروع وهي موصولة به ، فإن الأسباب وإن بدت الوقائع المادية بعيدة في التداعى إلا أن خطأ التهم في صدمه العمود مما أدى إلى زحزحة وتصلب أسلاكه يصلح لأن يكون سبباً ملائماً للنتيجة الأخيرة بوفاة المجنى عليه وفقاً للمحبرى المعادى للأمر ، وكانت هذه النتيجة ممكنة وعادة بالنظر إلى العوامل و الظروف التي حدثت ، ومن ثم توافر رابطة السببية ... " . لأن ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(نقض ٤ / ٣ / ١٩٧٣ أحكام النقض - من ٢٤ ص ٢٩٣ - الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٤) .

• تتطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ إسناده النتيجة إلى خطأ الجاني و مساعده عنها طالما كانت تنفق و السم العادي للأمر .

نقض ٩ / ١٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض - من ٢٤ ص ١١٦٢ - الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ .

• من المقرر أن خطأ المجني عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة .

نقض ٩ / ١٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض - من ٢٤ ص ١١٦٢ - الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٣٤ .

• لما كان الثابت من التحقيقات أن خطأ المتهم متصل بالحادث اتصال السبب بالمسبب بحيث لم يكن من المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ فإن رابطة السببية بين خطأ المتهم و الضرر الذي وقع تكون متوفرة مما يتعين معه الالتفات عن دفاع المتهم و الشركة المدعى عليها في هذا الشأن .

(نقض ١٣ / ٤ / ١٩٧٥ أحكام النقض - من ٢٦ ص ٣٢٣ - الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق) .

• من المقرر أن رابطة السببية كركن في جريمة القتل الخطأ ، تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير قيام هذا الخطأ ، و من المتعين على المحكم إثبات قيامها استناداً إلى دليل فني ، لكونها من الأمور الفنية البحتة ، و عليه أن يستظهر في مدوناته ماهية الإصابات وعلاقتها بالوفاة ، لأنه من البيانات الجوهرية وإلا كان معيماً بالقصور ، وكان المحكم المطعون فيه قد أغفل كلية بيان إصابات المجني عليه الأول نقلاً عن التقرير الطبي وكيف ألما أدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير

وكان الحكم لم يفصح فوق ذلك عن سنده الفني فيما ذهب من جزمه بسبب وفاة المجني عليه الآخر ، فإنه يكون معيأ بقصور يستوجب نقضه .

(نقض ٨ / ١٢ / ١٩٧٥ أحكام النقض - ص ٢٦ ص ٨٢٩ - الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٥٤ ق) .

• لما كان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ و الضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها عكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سابقاً مستنداً إلى أدلة مقبولة و لها أصلها في الأوراق ، و كان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم و الضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، وهو الحال في الدعوى المطروحة حسبما أفصح عنه الحكم فيما سلف ، و كان يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا يكون للحاق يد في حصول الضرر أو في قدرته منه ، فإذا إطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم بما يترتب عليه مسئولته ، فإن في ذلك ما يتنفي معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى . لما كان ذلك ، و كان النعى لإغفال الحكم المطعون فيه بيان مؤدى شهادة مهنس المرور التي أفصح عن إطمئنانه لها ، مردوداً بأنه لا تلزم المحكمة بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها ، و من ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أسس و يتعين رفضه موضوعاً .

(نقض ٢٧ / ٣ / ١٩٧٨ أحكام النقض - ص ٢٩ ص ٣٢٢ - الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق) .

• من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة الإصابة و القتل الخطأ و هي تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالجرح أو القتل إتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالإستناد إلى دليل فنى لكونه من الأمور الفنية البحث . و من ثم فإن الحكم

الطعون فيه يكون قاصر البيان في إظهار رابطة السببية بين الخطأ و الضرر مما
يعنيه .

(نقض ٢٧ / ١١ / ١٩٧٨ أحكام النقض - ص ٢٩ ص ٨٣٦ - الطعن رقم
٧١٢ لسنة ٤٨ ق) .

• إنه لا يكفي للإدانة في جريمة القتل الخطأ أن يثبت وقوع القتل وحصول
خطأ من المحكوم عليه ، بل يجب أيضاً أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال
السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وينبنى
على ذلك أنه إذا إنعدمت رابطة السببية ، و أمكن تصور حدوث القتل و لو لم
يقع الخطأ ، إنعدمت الجريمة معها لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها .
فإذا كان الحكم قد اعتبر الطاعن مسئولاً جنائياً عن جنحة القتل الخطأ لأنه ترك
سيارته في الطريق العام مع شخص آخر يعمل معه ، و أن هذا الشخص الآخر
دفع العربة بقوة جسمه إلى الخلف بغير احتياط فقتل المجنى عليه ، فإنه يكون قد
أخطأ في ذلك لإنعدام رابطة السببية بين عمل المتهم و بين قتل المجنى عليه ،
لأن ترك المتهم سيارته في الطريق العام يجرسها تابع له ليس له أية علاقة أو صلة
بالخطأ الذي تسبب عنه القتل و الذي وقع من التابع وحده . على إن إخلاء
المتهم [صاحب السيارة] من المسؤولية الجنائية لا يخله من المسؤولية المدنية ، بل
إن مسئوليته مدنياً تتوافر جميع عناصرها القانونية متى أثبت الحكم أن التابع
كان يعمل عند الطاعن و لحسابه وقت أن تسبب بخطئه في قتل المجنى عليه .

(نقض ٣٠ / ٥ / ١٩٣٨ مجموعة عمر - ع ٤ ص ٢٥٣ - الطعن رقم
١٥٩٠ لسنة ٤٨ ق) .

• إن القانون يوجب في جريمة القتل الخطأ أن يكون المتهم هو السبب في
وفاة المجنى عليه بحيث لا يتصور أن تحدث الوفاة لولا وقوع الخطأ . فإذا كان
ما أورده الحكم ، مع صراحته في أن المتهم كان مسرعاً بسيارته و لم يكن ينفخ

في البوق ، لا يفهم منه كيف أن السرعة و عدم النفخ كانا سبباً في إصابة المجني عليه وهو جالس في عرض الطريق العام الذي حصلت فيه الواقعة في الظروف و الملابس التي وقعت فيها ، فإنه يكون قد أغفل بيان توافر رابطة السببية ويتعين نقضه لقصوره .

(نقض ١٨ / ١ / ١٩٤٣ مجموعة عمر - ع ٦ ص ١٠٠ - الطعن رقم ٢٦١ لسنة ١٣ ق) .

• إذا لم يبين الحكم الصادر بالإدانة في جريمة القتل الخطأ نوع الخطأ الذي وقع من المتهم فإنه يكون معيناً نقضه . إذ يجب في هذه الجريمة أن يقع من المتهم خطأ مما نص عليه في المادة ٢٣٨ ع ، و أن تتوافر علاقة السببية بين الخطأ والوفاة .

(نقض ١٢ / ٦ / ١٩٤٤ - مجموعة عمر - ع ٦ ص ٥٠٨ - الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ١٤ ق) .

• يكفي لقيام رابطة السببية في جرائم القتل و الجرح الخطأ المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات أن يكون القتل أو الجرح مسبباً عن خطأ مما هو مبين في تلك المادتين ، سواء أكانت السببية مباشرة أم غير مباشرة ، ما دام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ . فإذا كان الحكم قد أسس إدانة المتهم على تسببه في الحادث بخطئه في قيادة سيارته ، إذ أسرع بما إسرعاً زائلاً ، و لم يعمد إلى التهدئة أو الوقوف لما شاهد الفتاة أمامه ، بل أندفع بالسيارة بقوة فصدم أحد المجني عليهم ، ثم عاد في نفس السرعة بالسيارة إلى اليمين فأختل توازنها ، فأنقلبت على الأرض بعد أن سقط بعض رعاها و أصيبوا ، فهذا الذي أثبتته الحكم فيه ما يدل على أن المتهم قد أخطأ في قيادته السيارة ، و أنه لولا خطؤه لم وقع الحادث . و إذن فلا يكون ثمة محل لما يثيره من أن الإسراع الذي أثبتته عليه الحكم ليس هو السبب المباشر

للحادث ، بل السبب هو إغراقه يسرة لتفادى إصابة الطفلة التي إعترضت السيارة .

(نقض ١٢ / ٦ / ١٩٤٤ - مجموعة عمر - ع ٦ ص ٥٠٩ - الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ١٤) .

• متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردتها أن المتهم هو الذي صدم المجنى عليه بالسيارة التي يقودها فتسبب في قتله من غير قصد ولا تعمد ، بأن قام بعد وقوفه أمام المنزل الذي كان يقصده بحركة إلتفاف فجائية إذ عرج بسيارته فجأة دون أن ينبه بزمارته المارة ، للجانب الأيسر من الطريق فصدم المجنى عليه ، وقد كان عن كذب من رصيف الطريق ، وأنه كذلك عجل بالقول من مقعده ورفع جثة المجنى عليه من تحت العجلات وأرقدتها بعيداً ، فهذا فيه ما يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليه ، مما يبرر إدانته في جريمة القتل الخطأ .

(نقض ٤ / ١٢ / ١٩٤٤ - مجموعة عمر - ع ٦ ص ٥٥٠ - الطعن رقم ١١١ لسنة ١٥) .

• إذا كانت التهمة المرفوعة بما الدعوى على المتهمين " سائق سيارة و سائق قطار " هي أنهما تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل أحد ركاب السيارة وإصابة الباقيين بأن قاد الأول سيارته بسرعة يتنجم عنها الخطر ولم ينتبه لمرور القطار ولم يمثل لإشارة جندى المرور ، وقاد الثاني قطار الدلتا بسرعة دون أن ينبه المارة بالصفارة فصدمت السيارة مع القطار وتسبب عن ذلك القتل والإصابة ، ثم برأت المحكمة الأول و أدانت الثاني ، وكان كل مد جاء بحكمها من أسباب لتبرئته هو ما إستخلصته من أنه لم يكن مسرعاً السرعة الخطرة ، وأنه يفرض إمكانه رؤية القطار قادماً فهذا ما كان ليمنعه من متابعة السير طالما أن علامة التحذير عند التلاقي لم تكن ظاهرة له و تحسرك القطار

خافياً عليه ، و أنه و إن كان رأى جندى المرور يشير إليه فإنه ما كان عليه أن يفهم من ذلك أكثر من وجوب وقوفه عند كشك المرور للفتيش عليه فإذا هو كان قد تابع سوره على نية أن يقف - كما قال - عند الكشك الواقع بعد المزلقان للفتيش عليه تلبية الأمر كما فهمه ، فإنه لا يعتبر مخالفاً لإشارة المرور ، فهذا الحكم يكون خاطئاً ، لأن كل ما ذكره من ذلك لا ينهض سبباً للواعة ، بل هو تلزم عنه الإدانة لما يحمله في طياته من الدليل على الخطأ الذى يقوم على عدم الإلتباه و الإهمال ، فإن المقام هنا ليس مقام خطأ متعمد حتى يصح الاستدلال بالمنطق الذى سار عليه الحكم من أن التهم لم ير بالفعل و لم يدرك بالفعل و لم يفهم بالفعل ، بل هو مقام عدم إحتياط و تحرز و عدم إلتباه و ترو و عدم مراعاة اللوائح مما يكفى فيه ، كما هو مقتضى القانون في هذا الصدد ، أن يكون التهم في الظروف التى كان فيها قد وقع منه خطأ ما كان له أنسره في الحادث . فرويته مثلاً السكة الحديد - و هو لا يقبل منه أن يقول إنه لم يرها - معترضة طريقه كانت توجب عليه ألا يقدم على عبور المزلقان قبل أن يمد بصره ذات اليمين و ذات الشمال على طريق السكة الحديد و يتثبت هو مسن خلوها من القطارات . فإذا كان قد شاهد عليها بالفعل قطاراً ، و الحكم لم ينف ذلك عنه ، فلا يحق له أن يفترض أن هذا القطار لم يكن في حالة تحرك و أنه ما دام لم ينبه إلى أن القطار كان آتياً نحوه يجرى على عجل في الطريق المعد له فإن الخطأ ليس خطأه - لا يحق له ذلك ، و خصوصاً إذا لوحظ أن القلنون - كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد الصادر بها قرار وزير المواصلات في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ - قد جعل للقطارات حق الأسبقية في المرور و فرض على كل من يريد أن يعبر السكك الحديدية أو المزلقانات أن يتثبت أولاً من خلو الطريق الذى يعترضه و إلا عد مرتكباً لمخالفة معاقب عليها .

(نقض ٢٩ / ١ / ١٩٤٥ - ومجموعة عمر - ع ٦ ص ٦٢٠ - الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ١٥ ق) .

• إذا كانت واقعة الإهمال التي رفعت بها الدعوى على المتهم هي أنه لم يتنبه إلى وجود الجنى عليه على القضبان الحديدية أثناء قيادة القطار ، فإنه إذ كان الجنى عليه قد قصر في حق نفسه تقصيراً جسيماً بنومه على القضبان التي هي معدة لسير القطارات عليها ، وكان ذلك - لمخالفته للمألوف بل للمعقول - لا يمكن أن يرد على بال أى سائق ، وكان لا يوجد من واجب يقضى بأن يستمر السائق طوال سير القطار في إطلاق زمارته ولو لم يكن تحت بصره في طريقه أشخاص أو أشباح - إذ كان ذلك كذلك فإن المحكمة إذا أدانت هذا السائق في هذه الظروف يكون واجباً عليها ، خصوصاً و قد تمسك المتهم أمامها في صدد عدم إطلاق الصفارة بأن اللائحة العمومية للسكة الحديدية لا تلزمه بإطلاقها ، أن تتحدث في غير ما غموض عن رابطة السببية بين عدم إطلاقه الزمارة و بين إصابة الجنى عليه ، فتبين كيف كان واجباً عليه وقت الحادث أن يطلق الزمارة ، و كيف كان عدم إطلاقها سبباً فيما وقع و أنه لو كان أطلقها لتنبه الجنى عليه من نومه الذي كان مستغرقاً فيه و استطاع النجاة قبل أن يفاجئه القطار و يصيبه ، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٤٥ - مجموعة عمر ع ٦ ص ٧٠٣ - الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ١٥ ق) .

• في جريمة القتل خطأ يجب مع بيان نوع الخطأ الذي وقع من المتهم أن يعنى الحكم ببيان أن هذا الخطأ هو الذى سبب موت الجنى عليه حتى يكون هناك محل للمسئولية الجنائية . فإذا استعمل شخص سيارة نقل لركوب أشخاص من بينهم الجنى عليه و جاء حكم الإدانة مقتصرأ على مجرد بيان

هذا الخطأ كان حكماً معيماً واجباً نقضه ، إذ لا يكفي أن يكون مالك السيارة قد ارتكب خطأ بصورة ما حتى يكون مسئولاً جنائياً عن كل حادث يقع لأحد ركاب السيارة ليقضى على حياته ، بل لابد أن يكون بين ذلك الخطأ و الوفاة رابطة السببية المباشرة .

(نقض ٣٠ / ١٠ / ١٩٣٠ - مجموعة عمر - ج ٢ ص ٦٨ - الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ١ ق) .

• متى كان ما لورده الحكم سديداً و كافياً لبيان أوجه الخطأ التي أتاها المتهم ، و كانت من بين الأسباب التي أدت إلى تصدع الخياطة المشترك وإلحاق المزلزلين على من فيهما من السكان و وفاة البعض و إصابة الآخرين ، فإن هذا مما يؤول به لقيام رابطة السببية بين ذلك الخطأ و النتيجة الضارة التي حوسب عليها المتهم بحسب ما هي معرفة به في القانون .

(نقض ٣ / ٢ / ١٩٦٩ أحكام النقض - ص ٢٠ ص ١٩٢ - الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق) .

• إن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ ليست لها حدود ثابتة ، و إنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور و زمانه و مكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت .

(نقض ١٩ / ٥ / ١٩٦٩ أحكام النقض - ص ٢٠ ص ٧٢٨ - الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق) .

• رابطة السببية بين إصابات الجاني عليه و بين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ كما هي معرفة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل في لكونه من الأمور الفنية البحث . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن

بجرمة قتل المجنى عليه خطأ قد فاته أن يبين إصابات المجنى عليه التي لحقت به بسبب اصطدام السيارة به ، و أن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استناداً إلى دليل قبيح ، فإنه يكون قاصر البيان في خصوص الدعوى الجنائية وتعين لذلك القضاء بنقضه .

(نقض ١٣ / ٦ / ١٩٦٦ أحكام النقض - س ١٧ ص ٨٠٢ - الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق) .

• إذ كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه قد أثبت بغير معقب أن صاحب البناء " المطعون ضده " عهد بتنفيذ قرار التنظيم إلى المتهم الثاني و هو المقاتل الذي دين في جريمة القتل الخطأ لأنه أهمل وحده في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ قرار الهدم مما أدى إلى وقوع الحادث الذي نشأ عنه قتل المجنى عليه - وهو ما لا تنازع الطاعنة فيه - فإن الحكم إذ خلص من ذلك إلى تبرئة المطعون ضده لعدم وقوع خطأ من جانبه و ما يلزم من ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله ، وإدانة المقاتل وحده يكون قد طابق صحيح القانون و ذلك بصرف النظر عما تدعيه الطاعنة من ثبوت الخطأ في جانب المالك ما دام لم يسهم في وقوع الحادث ، وما دام هو لم يشرف على تنفيذ المقاتل لعملية الهدم بما يوفر خطأ في جانبه لأن خطأ المالك في تراخيه عن تنفيذ قرار الهدم ، يكون حيثئذ منقطع الصلة بالضرر الذي وقع .

(نقض ٤ / ١١ / ١٩٦٨ أحكام النقض - س ١٩ ص ٩٠٤ - الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٨ ق) .

• العمل الطبي والخطأ :

• من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط في إتباع هذه الأصول أو خالفها حقت

عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمده الفعل و نتيجته أو تقصيره و عدم تحرزه في أداء عمله .

(نقض ٨ / ١ / ١٩٦٨ أحكام النقض - من ١٩ ص ٢١ - الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق) .

• إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند إلى المتهم الثاني [طبيب] بقوله " إنه طلب إن الممرضة و التمورجي أد: يقدماء له بنتجاً موضوعاً بنسبة ١% دون أن يعين هذا المخدر وادون أن يطلع على الزجاجة التي وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو الممدر الذي يريد أم غيره ، و من أن الكمية التي حقنت بها المحن عليها تفوق إلى أكثر من الضعف الكمية المسموح بها ، و من أنه قبل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون أن يستعين + بطبيب خاص بالمخدر ليتفرغ هو إلى مباشرة العملية ، و من أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لإهماله و عدم تحرزه بأن حقن المحن عليها بمحلول " البوتوكاين " بنسبة ١% و هي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتسببت وماتت " - فإن ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليها - أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم و التخصيص يعفيه من أن يستوثق من نوع المخدر و صلاحيته وأنه ما دام ذلك المخدر قد أعد من موظف فني مختص و أودع غرفة العمليات ، فإنه في حل من استعماله دون أي بحث - هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تلزم المحكمة بالرد عليه ، بل إن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها المحكمة على خطأ المتهم و أسست عليها إدانته ، وهو ما أولته المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبي و تقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب

المسئول بما يفيد أنه و قد حل محل أخصائي التخدير ، فإنه يتحمل التزاماته ومنها الإمتثال من نوع المخدر.

(نقض ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ أحكام النقض - س ١٠ ص ٩١ - الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق) .

• مقارنة بين المادتين : ٢٣٨ ، ٢٤٤ عقوبات :

• يبين من المقارنة بين المادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات و من ورودهما على غير منوال واحد في التشريع أنهما و إن كانتا من طبيعة واحدة إلا أنهما تعالجان جريمتين متغايرتين لكل منها كيانها الخاص، و قد ربط القانون لكل منهما عقوبات مستقلة، و هما و إن تماثلتا في ركني الخطأ و علاقة السببية بين الخطأ و النتيجة إلا أن مناط التمييز بينهما هو النتيجة المادية الضارة فهي القتل في الأولى و الإصابة في الثانية. و لم يعتبر الشارع القتل ظرفاً مشدداً في جريمة الإصابة الخطأ بل ركناً في جريمة القتل الخطأ مما لا محل معه لإعتبار المحنى عليهم في جريمة القتل الخطأ في حكم المصابين في جريمة الإصابة الخطأ أو أن القتل الخطأ يتضمن على وجه اللزوم وصف الإصابة الخطأ. و من ثم فإن القول بوجوب تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات على جريمة القتل الخطأ موضوع الدعوى التي أسفرت عن موت ثلاثة أشخاص و إصابة آخر - يكون تقييداً لمطلق نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ و تخصيصاً لعمومه بغير محض .

(نقض ١٩ / ٢ / ١٩٦٨ أحكام النقض - س ١٩ ص ٢٣٣ - الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق) .

الحكم وضرورة بيان عناصر الخطأ :

• إذا كان ما أورده الحكم في مدوناته ، لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ، و كان مجرد الانحراف من جهة إلى جهة أخرى بالسيارة و وجود

آثار فراملها لا يحتر دليلاً على الخطأ إلا إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك - وهو ما لم يوضحه الحكم - فضلاً عن أن الأسباب التي إستند إليها الحكم المظنون فيه خلت من بيان رابطة السببية بين ما وقع من التهم وبين وفاة المجنى عليها ، فإن الحكم يكون معيماً بالقصور مما يستوجب نقضه .

(نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٧٠ أحكام النقض - ص ٢١ ص ٤٢٧ - الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق) .

• التسيب السائق :

• إذا كان الحكم قد أثبت أن قتل المجنى عليه كان نتيجة خطأ الطاعن ويتصل به اتصال السبب بالمسبب مستنداً في ذلك إلى ما له أصله الثابت بالأوراق ومدلاً عليه تدليلاً سائفاً في العقل و سديلاً في القانون ويؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه . فإن ما يثيره الطاعن من جدل في هذا الشأن لا يكون له محل .

(نقض ٢٣ / ١٠ / ١٩٦٧ أحكام النقض - ص ١٨ ص ٩٩٤ - الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ ق)

• إن جريمة القتل الخطأ حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات تقتضي إدانة المتهم بما أن يبين الحكم الخطأ الذي إرتكبه المتهم ورابطة السببية بين هذا الخطأ المرتكب وبين الفعل الضار الذي وقع بمحيط لا يتصور وقوع الضرر إلا نتيجة لذلك الخطأ . فإذا كان مودى ما ذكره الحكم في تعبير إدانة المتهم في جريمة القتل الخطأ هو أن المتهم قد انحرف بالسيارة التي كان يقودها فصلمت المجنى عليه الذي كان سائراً في الطريق فتسبب عن ذلك وفاته ، فهذا الحكم لا يكون قد عني باستظهار الخطأ الذي إرتكبه المتهم ولا علاقة هذا الخطأ بوفاة المجنى عليه فيكون لذلك معيماً متعيناً نقضه .

(نقض ١٩ / ١٢ / ١٩٤٩ أحكام النقض - س ١ ص ١٧٢ - الطعن رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩ ق) .

• بحسب المحكمة أن تبين أن المتهم الذى أدانته فى جريمة القتل الخطأ قد أخطأ و أن علاقة السببية بين خطئه و وقوع الحادث قائمة و أن تقييم الدليل على ذلك •

(نقض ٨ / ١٠ / ١٩٥١ أحكام النقض - س ٣ ص ١١ - الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٢١ ق)

• إن قيام رابطة السببية بين الخطأ و الضرر و عدم قيامها من المائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام حكمه مؤسماً على أسانيد مقبولة مستمدة من وقائع الدعوى . فإذا كانت المحكمة قد أوردت رداً سليماً على أن قيادة المتهم للسيارة المعيبة بالخلل الذى يقول عنه الطعن لا يقطع صلته هو بالحادث الذى ساهم بخطئه فى وقوعه - فلا يقتل الجسد فى ذلك أمام محكمة النقض .

(نقض ٢٥ / ١١ / ١٩٥٢ أحكام النقض - س ٤ ص ١٦٩ - الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٢ ق) .

• القصور فى إستظهار علاقة السببية بين الخطأ و الوفاة من واقع الدليل القفى " و هو التقرير الطبى " فى جريمة القتل الخطأ مما يعيب الحكم .

(نقض ٢٧ / ٥ / ١٩٥٧ أحكام النقض - س ٨ ص ٥٤٨ - الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٧ ق) .

• متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بناء على خطأ المني عليه وحده وانتهى إلى أن خطأ المتهم - بفرض حدوثه - لم يكن له شأن فى وقوع الحادث لانتهاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذى لحق المني عليه ، فإن الحكم لا يكون قاصراً و لا مشوباً بالخطأ فى القانون إن هو لم

يتحدث عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم ولم يتعرض لبقى صور الخطأ
المشار إليها في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

(نقض ١٩٥٧ / ٢ / ٣ أحكام النقض - س ٩ ص ١٢٩ - الطعن رقم
١٧٦٩ لسنة ٢٧ ق) .

• الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات

• لا تتطلب الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لسريانها
أكثر من ثبوت وقوع خطأ من جانب المتهم وأن ينجم عن هذا الخطأ وفاة
أكثر من ثلاث أشخاص .

(نقض ١٩٧١ / ٣ / ٢٨ أحكام النقض - س ٢٢ ص ٢٩٤ - الطعن رقم
١٥٣٧ لسنة ٤٠ ق) .

• الأصل المقرر في القانون أن الإنسان لا يسأل إلا عن خطئه الشخصي ،
فصاحب المركب لا يعتبر مسئولاً جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من
أضرار عن خطأ الملتزم بتسييره ، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته و
إشرافه الخاص ، فإذا كان هو قد سلم المركب إلى غيره على مقتضى الالتزام
الذي حصل عليه من الجهة الإدارية المختصة لتسييره في الفرض المعين
بوثيقته ، فإن مساءلته هو تكون ممتعة إلا أن تكون يده لازالت ميسوطة
عليه وعلى سير العمل فيه ، أما إذا كانت قد غلت أو ارتفعت فلا وجه
لمساءلته ، و الظاهر من مدونات الحكم أنه قال ببقاء الملك بإفادة من الملك ذاته
مع اختلاف الأمرين .

(نقض ١٩٦٩ / ٦ / ٣٠ أحكام النقض - س ٢٠ ص ٩٩٣ - الطعن رقم
١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق) .

• تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من
قانون العقوبات - لإدانة المتهم بما أن يبين الحكم الخطأ الذي قارفه ورابطة

السببية بين الخطأ و بين القتل ، بحيث لا يتصور وقوع جريمة القتل بغير هذا الخطأ . و لما كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التي نسبت إلى الطاعنين بما ينحسم به أمرها ، و لم يحقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، كما لا يبين علاقة السببية أيضاً بالإستناد إلى الدليل الفني المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحث ، فإنه يكون واجب النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول و الثالث ، و كذلك بالنسبة إلى الطاعن الثاني و لو أنه لم يقرر بالظن و ذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة و لحسن سير العدالة .

(نقض ٣٠ / ٦ / ١٩٦٩ أحكام النقض - ص ٢٠ - الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق) .

♦ من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمر ، وأن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني و كان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . و لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين ما عزی إليه من خطأ بوصفه حارساً على العقار - من تركه المصعد يعمل دون إصلاح عيوبه و بين ما لحق المجنى عليه من ضرر تأسيساً على أن الحادث إنما نشأ بخطأ المتهم الآخر و هو عامل المصعد فضلاً عن خطأ المجنى عليه و ذويه على النحو الذي فصله في وجه طعنه وأن كلاً من هذين الخططين بالنظر لجماسته و غرابته يوفر سلوكاً شاذاً لا يتفق مع السير العادي للأمر وما كان للطاعن بوصفه حارساً على العقار أن يتوقعه أو يدخله في تقديره حالة أنه لم يقصر في صيانة المصعد بل أناط ذلك بشركة متخصصة بأعمال المصاعد وصيانتها وهو دفاع جوهرى لما يستهدفه من نفى عنصر أساسى من عناصر الجريمة قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئوليته الجنائية و المدنية ، وكان

لزاماً على المحكمة أن تعرض له بما يدل على ألها كانت على بينة من أمره محيطة بحقيقة مبناه وأن تقسطة حقه إيراداً له و ردأ عليه . و ذلك بالتصدي لموقف كل من المتهم الثاني في الدعوى و المني و ذويه و كيفية سلوكهم و أثر ذلك على قيام رابطة السببية بين الخطأ المعزو للطاعن أو انتفاتها ، أما وهي لم تفعل لإن حكمها يكون معيأ بالقصور في السبب ، مما يعين معه نقضه .
(نقض ١٧ / ١١ / ١٩٦٩ أحكام النقض - ص ٢٠ ص ١٢٧٠ - الطعنه رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق) .

• متى كان الحكم الابتدائي الذي إعتق أسبابه الحكم المطعون فيه بعد أن أورد الأدلة القائمة في الدعوى خلص إلى أن المحكمة تستخلص من المعاينة ومن شهادة شاهدي الإثبات ومن الكشف الطلي المتوقع على المني عليها أن المتهم كان يسر بسيارة النقل قيادته بسرعة تتجاوز السرعة التي تقتضيها ظروف الحادث ودون أن يخطأ لمسور المني عليها فأحدث بها الإصابات المبنية بالكشف الطلي والتي أودت بحياتها و كان بين من المفردات المضمومة أن التقرير الطلي المقدم في الدعوى قد اقتصر على بيان وصف إصابات المني عليها دون أن يبين سببها و صلتها بالوفاة ، فإن الحكم لا يكون قد دلل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات و بين وفاة المني عليها استنادا إلى دليل فني مما يصمه بالقصور الذي يعيه بما يوجب نقضه .

(نقض ١٠ / ١١ / ١٩٦٩ أحكام النقض - ص ٢٠ ص ١٢٤٢ - الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٣٩ ق) .

• من المقرر أن السرعة التي لا تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جرمي القتل و الإصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة و إنما هي التي تتجاوز الحد السذّي تقتضيه ملاسبات الحال و ظروف المرور وزمانه ومكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، و كان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف

معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، و كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً و مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى و لا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، و كان تقدير رابطة السببية بين الخطأ و الضرر أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغیر معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة و لها أصلها في الأوراق و أنه يكفى لتوافر رابطة السببية بين الخطأ و المتهم و الضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فإن ما ساقه الحكم المطعون فيه من خطأ الطاعن و توافر رابطة السببية بينه و بين وفاة المجنى عليه من انطلاقه بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة و بين عدم استعماله آلة التنبيه و عدم صلاحية الفرامل للاستعمال فضلاً عن عدم ملاحظته للطريق الأمر الذي أدى إلى مداومة المجنى عليه و قذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على رأسه وأن الطاعن لو كان يسير بسرعة مقبولة لأمكنه الوقوف في الوقت المناسب وقبل المرور على رأسه ، يتوافر الخطأ في حق الطاعن و يتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ و بين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ، و يكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سديد .

(نقض ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٩ أحكام النقض - ص ٣٠ ص ٩٨٠ - الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق) .

• لا مصلحة للمتهم فيما يثيره في شأن مسئولية جهة الإدارة لتراخيها في إخلاء المول من مكانه بعد إذ تحقق لها خطر سقوط المول ، ذلك أن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكل للسلطة القائمة على أعمال التنظيم - فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام ، فذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية

من أخص واجباتها المحافظة على الأمن و على أرواح الناس ، كما أنه يفرض قيام هذه المسؤولية فإن هذا لا ينفي مسؤولية طلالا أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

(نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٦٠ أحكام النقض - س ١١ ص ٢٩٦ - الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق) .

• لما كانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساعدته عنها طلالا كانت تتفق و السر العادي للأمر ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني و كان كائناً بذاته لأحداث النتيجة لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة بسرعة و دون استعمال آلة التتبيه ما يوفر الخطأ في جانبه و دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال آلة التتبيه ، و كيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليه و كيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدة فترة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على ثلاث وقوعه و أثر ذلك في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ و رابطة السببية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة و كيفية حصولها بياناً كافياً يمكن بحكمه النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى مما يعيبه .

(نقض ٨ / ٥ / ١٩٨٥ أحكام النقض - س ٣٦ ص ٦٢٢ - الطعن رقم ٥٢٤١ لسنة ٥٤ ق) .

• علاقة السببية والقوة القاهرة :

• متى وجدت القوة القاهرة و توافرت شرائطها في القانون ، كانت النتيجة محمولة عليها و انقطعت علاقة السببية بينها و بين الخطأ ، و امتنعت المسؤولية عن أخطأ إلا إذا كون خطوه بذاته جريمة .

(نقض ٣ / ٦ / ١٩٦٩ أحكام النقض - ص ٢٠ من ٩٩٣ - الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق) .

• من المقرر أنه يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجان يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه ، و متى وجد الحادث القهري و توافرت شرائطه في القانون ، كانت النتيجة محمولة عليه و انقطعت علاقة السببية بينها و بين الخطأ .

(نقض ١٣ / ٣ / ١٩٨٥ أحكام النقض - ص ٣٦ من ٣٩١ - الطعن رقم ٧٨٧٠ لسنة ٥٤ ق) .

• من المقرر أنه متى وجد الحادث القهري و توافرت شرائطه في القانون كانت النتيجة محمولة عليه و انقطعت علاقة السببية بينها و بين الخطأ ، فإن دفاع الطاعن بأن الحادث وقع نتيجة سبب أجنبي لا يدل له فيه هو - في صورة هذه الدعوى - دفاع جوهري كان لزاماً على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما يدفعه لما يتبين على ثبوت صحته من تغير وجه الرأي في الدعوى أما و قد أمسكت عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع و التصور في التسيب .

(نقض ١ / ١٢ / ١٩٨٨ أحكام النقض - ص ٣٩ من ١٢١٣ - الطعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٨ ق) .

• خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية :

• رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تنفق و السر العادى للأمر ، كما أنه مسن المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداثه النتيجة .

(نقض ٣ / ١٠ / ١٩٨٥ أحكام النقض - س ٣٦ ص ٨١٠ - الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق) .

• لما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً ما يولر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه السر بسرعة معينة تفادياً لوقوع الحادث ، كما أغفل بحث موقف المجنى عليه و كيفية سلوكه ليتسنى - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلال و وقوعه و أثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ و رابطة السببية التي دفع الطاعن - على ما جاء بمذونات الحكم - بانقطاعها ، و هو دفاع جوهرى يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة و كيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى . بما يعيه بالقصور .

(نقض ٣ / ١٠ / ١٩٨٥ أحكام النقض - س ٣٦ ص ٨١٠ - الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ ق) .

• لا ينال من مسئولية الطاعن أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بينه و بين آخرين ، ما دام أن خطأ الآخرين لا ينفي خطئه هو و لا يستغفره .

(نقض ٥ / ٣ / ١٩٨٦ أحكام النقض - من ٣٧ ص ٣٤٢ - الطعن رقم ٤٩٤٩ لسنة ٥٤ ق) .

• لما كانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني و مساءلته عنها طالما كانت تنفي و السبر العادي للأمور ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني و كان كافياً بذاته لأحداث النتيجة . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد إتخذ من مجرد ما قال به من قيادة الطاعن للسيارة مسرعاً و دون استعمال آلة التنبيه و من عدم مراعاته قواعد و آداب المرور ما يوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه استعمال آلة التنبيه و كيف كان عدم استعماله لها مع القيادة السريعة سبباً في وقوع الحادث كما أغفل بحث موقف المجنى عليه و كيفية سلوكه الطريق ليسن - من بعد - بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلاقي وقوعه و أثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ و رابطة السببية التي دفع الطاعن - على ما جاء بمدونات الحكم - بانقطاعها وهو دفاع جوهري يترتب على ثبوته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية و المدنية، فإنه لا يكون قد بين الواقعة و كيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة الموضوع من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى.

(نقض ٢٠ / ١١ / ١٩٨٦ أحكام النقض - من ٣٧ ص ٩٣٨ - الطعن رقم ٣٩٣٥ لسنة ٥٦ ق) .

• إن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً و تقدير توافر السببية بين الخطأ و النتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً و مستنداً إلى أدلة مقبولة و لها أصل في الأوراق .

(نقض ٤ / ٢ / ١٩٨٧ أحكام النقض - من ١٩٤ ص ٣٨ - الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق) .

• الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . وكان تقدير توافر السببية بين الفعل و النتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سابقاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لما أصلها في الأوراق . و كان من المقرر أيضاً أن تعدل الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله . و لما كان ما أورده الحكم يتوافر به الخطأ في حق الطاعن و تتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ و بين النتيجة و هى وفاة بعض الجنى عليهم و إصابة الآخرين ، فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سليداً ، و يكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد .

(نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٧ أحكام النقض - من ١١٥٦ ص ٣٨ - الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ ق) .

• من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل و الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث و كيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم و ما كان عليه موقف كل من المتهم و الجنى عليه حين وقوع الحادث . و كانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالجرم أو القتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع الجرح أو القتل بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني لكونه من الأمور الفنية البحتة . لما كان ذلك و كان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التي أعتمد عليها في ثبوت عنصر الخطأ - كما أغفل الإشارة إلى الكشف الطبية وعلا من أى

بيان عن الإصابات التي حدثت بالجنى عليهم ونوعها وكيف ألما لحقت بهم من جراء التصادم استناداً إلى دليل فني فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القسانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور .

(نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨٨ أحكام النقض - م ٣٩ ص ٣٢٢ - الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٧ ق) .

• إن قول الطاعن الذي أدين في جريمة القتل خطأ بأن الزلزلان الذي وقع الحادث حين كان يحاول المرور منه لم يكن عنده خفي - بفرض صحته - لا ينفي مسئوليته .

(نقض ٣٠ / ١٠ / ١٩٥١ أحكام النقض - م ٢ ص ٩٧ - الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٠ ق) .

• متى كان الحكم الذي أدين المتهم في جريمة القتل خطأ قد بين الخطأ الواقع منه ، ثم بين رابطة السببية بين ذلك الخطأ و وفاة الجنى عليه ، فالجندل في ذلك مما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض .

(نقض ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠ أحكام النقض ص ٢٩٢ - الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٢٠ ق) .

• العقوبات المقررة لجريمة القتل الخطأ:

• جعلت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ ستة شهور . و لما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه و تصحيحه ، إلا أنه و قد جعل الشارع

لهذه الجريمة عقوبتين تخييرتين ، و كان تطبيق العقوبة في حدود النص المطبق هو من خصائص قاضي الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .
نقض ١٨ / ١٠ / ١٩٧١ أحكام النقض - من ٢٢ ص ٥٥٣ - الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤١ ق .

• لما كانت العقوبة المقررة لجريمة القتل الخطأ إذا نشأ عنها وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس وجوباً الذي لا تقل مدته عن سنة و لا تزيد على سبع سنوات و هي أشد من عقوبة الحبس المقررة لجريمة الإصابة الخطأ طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بجرمى القتل الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص و الإصابة الخطأ لأكثر من ثلاثة أشخاص و قضى بتعديل الحكم المستأنف و إكفى بتفرم المطعون ضده خمسين جنياً عنهما ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئياً و تصحيحه وفقاً للقانون و المحكمة و هي تقلد العقوبة تقضى بحبس المطعون ضده سنة واحدة مع الشغل .

(نقض ١٧ / ١٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض - من ٢٣ ص ١٣٨٠ - الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٢ ق) .

• تطبق المادة ٢٠٠/١ عقوبات حق و لو كان المترتب على الإصابة هو مجرد التعجيل بوفاة المجرى عليه .

(نقض ٦ / ١٢ / ١٩٦٨ مجموعة عمر - ع ١ ص ٦٥ - الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٦ ق) .

جرمى : الضرب و الجرح

• الضرب باليد مرة واحدة :

• لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضرباً و لو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أنثراً أو لم يترك و على ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم مواقع الإصابات التى أنزلها الطاعنان بالهجن عليها و لا أثرها و لا درجة جسامتها .

(نقض ١٣ / ٤ / ١٩٨٠ أحكام النقض - الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٤٩ ق - س ٣١ ص ٤٩٣ ق) .

• إذا كان الطاعن لا يمارى فى صحة ما حصله الحكم من أقوال شاهدى الإتيان من اعتدائه بالضرب على الهجن عليه ، و كان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضرباً و لو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أنثراً أو لم يترك . فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(نقض ٢ / ٣ / ١٩٨٣ أحكام النقض - س ٣٤ ص ٣١٠ - الطعن رقم ٤١٦٨ لسنة ٥٢ ق) .

• الضرب بقبضة اليد :

• إنه من البدهة أن الضرب بقبضة اليد على العين يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام الهجن عليه أو يقف بجانبه على السواء ، مما لا يحتاج فى تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضى الالتئاء

إليها . لما كان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعى لتحقيق ما يدعيه بخلاف ذلك فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يده أو الرد على دفاع ظاهر الفساد .

(نقض ٢٩ / ٣ / ١٩٧١ أحكام النقض - من ٢٢ ص ٣٣٤ - الطعن رقم ١٧ لسنة ٤١ ق) .

• أركان جريمة الضرب :

• متى كان الجاني قد ارتكب فعل الضرب متعمداً إصابة شخص معين فهو مسؤول عن الضرب العمد سواء أصاب من إنتوى ضربه أم أصاب غيره ، فإن الخطأ الحاصل في شخص المجنى عليه لا قيمة له في توافر أركان الجريمة .

(نقض ١٣ / ١٢ / ١٩٤٩ أحكام النقض - من ١ ص ١٥٠ - الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ١٩ ق) .

• فعل التعدي :

• لا يشترط في فعل التعدي الذى يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يكفي أن يعد الفعل ضرباً و لو كان حاصلاً باليد مرة واحدة .

(نقض ١٢ / ١١ / ١٩٥٠ أحكام النقض - من ٣ ص ١٧٦ - الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٢١ ق) .

• إذا كانت الواقعة التى أثبتتها الحكم هى أن المتهم و هو غير مرخص له في مزاوله مهنة الطب خلع ضررين للمجنى عليه فسيب له بذلك ورمياً بالفلك الأيمن فهذه جريمة إحداث جرح عمد بالمادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات ، لا إصابة خطأ .

(نقض ١٨ / ٢ / ١٩٥٢ أحكام النقض - س ٣ ص ٦٩٨ - الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢١ ق) .

• الآلة المستعملة في الضرب :

• ما دام الدفاع عن المتهم لم يطلب استدعاء الطبيب لمناقشته في نوع الآلة المستعملة في الضرب ، و ما دام الحكم قد إستخلص في منطق سائق أن الآلة المستعملة كانت عصا ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(نقض ٢١ / ١٠ / ١٩٥٢ أحكام النقض - س ٤ ص ٣٩ - الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٢ ق) .

• الأداة المستعملة في الاعتداء :

• لما كانت الأداة المستعملة في الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجرمة و أنه لا فرق بين السكين و المطواة في إحداث الجرح الطعني الذي أثبتته التقرير الطبي ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد

(نقض ٢٥ / ٣ / ١٩٧٣ أحكام النقض - س ٢٤ ص ٤٠٢ - الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق) .

• لا شئ في القانون يوجب على محكمة الموضوع أن تذكر في حكمها نوع الآلة التي استعملها المتهم في الضرب .

(نقض ٣١ / ١٠ / ١٩٣٢ مجموعة عمر ج ٢ - ص ٦٠٨ - الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢ ق) .

• إن وصف الآلة المستعملة في إرتكاب الجريمة ليس من الأركان الجوهرية الواجب بيانها في الحكم . فإذا أغفل الحكم بيانها فلا يجب نقضه .

(نقض ٣٧٢ لسنة ٦ ق) .
١٩٣٥ / ١٢ / ٢٣ مجموعة عمر ج ٣ - ص ٥٢٨ - الطعن رقم

• إجراء علاج غير مصرح للمتهم به:

• متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم أجرى للمجن عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه و ترتب عليه المساس بسلامته ، فإن جريمة إحداث الجرح عمداً تتوافر عناصرها كما هو معرف بما في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

(نقض ١٥ / ١٠ / ١٩٥٧ أحكام النقض - ص ٨ ص ٧٨٦ - الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق) .

• مالا يشترط في فعل التعدي :

• لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يعد الفعل ضرباً بصرف النظر عن الآلة المستعملة في ارتكابه ولو كان الضرب بقبضة اليد .

(نقض ١٥ / ٤ / ١٩٥٧ أحكام النقض - ص ٨ ص ٤٠٤ - الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق) .

• رابطة السببية بين فعل التعدي والنتيجة :

• متى كان الثابت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثاً لهذا الجرح عن عمد و إرادة ، و كل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بنشأته في إحداث هذا الجرح ، و من ثم فإذا كان الفعل المادى الصادر من المتهم و

هو تخيير مرود بعين الخي علىها لم يكن مقصودا به إحداث جرح وأن استعمال المرود على هذا النحو ليس من طبيعته إحداث الجرح و أن الجرح إنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك إن القصد الجنائي في جريمة الجرح المحدث للعامة متوفر لدى المتهم .

(نقض ١٦ / ٤ / ١٩٥٧ أحكام النقض - م ٨ ص ٤٢٨ - الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٧ ق) .

• النتيجة الإجرامية في جنحة الضرب :

• لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضربا و لو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أو لم يترك .

(نقض ١٥ / ٤ / ١٩٦٨ أحكام النقض - م ١٩ ص ٤٤٤ - الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق) .

• يكفي لتطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلا .

(نقض ١٩ / ١٢ / ١٩٣٢ مجموعة عمر ج ٣ - الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣ ق - م ٧٩ ق) .

• لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضربا و لو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثر أو لم يترك .

(نقض ١٧ / ٦ / ١٩٧٤ أحكام النقض - م ٢٥ ص ٦١٢ - الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق) .

• القصد الجنائي :

• إن جريمة الضرب لا تتطلب توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوفر القصد الجنائي فيها تعمد الضرب . و إذن فلا حاجة بالمحكمة إلى أن تتحدث في حكمها عن هذا القصد على استقلال .

(نقض ١٣ / ١٢ / ١٩٤٩ أحكام النقض - س ١ ص ١٥٠ - الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ١٩ ق) .

• إن جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العلم ، وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة و عن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته .

(نقض ٦ / ٣ / ١٩٧٨ أحكام النقض - س ٢٩ ص ٢٣٥ - الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق) .

• إن جريمة الضرب لا تقتضي قصدا جنائيا خاصا يتعين على المحكمة التحدث عنه ، إذ أن فعل الضرب يتضمن بذاته العمد . و إذن فالطعن على الحكم الذي أدين المتهم في جريمة الضرب بأنه لم يذكر أن الضرب حصل عمدا هو طعن لا وجه له .

(نقض ١٢ / ٦ / ١٩٥٠ أحكام النقض - س ١ ص ٧٣٧ - الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٠ ق) .

• ذكر لفظ " العمد " ضروريا في الحكم متى كان العمد مفهوما ممن عباراته .

(نقض ١٢ / ١٢ / ١٩٣٢ مجموعة عمر ج ٣ - ص ٦٠ - الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٣ ق) .

• الخطأ في شخص المجنى عليه :

• متى كان الثابت أن التهم تعتمد إصابة شخص فضرره بالعصا فأصابت العصا عين آخر وأتقدتها الإبصار ، فإن ركن العمد يكون متوافرا في هذه الصورة ذلك أن الخطأ في شخص المجني عليه لا يغير من قصد التهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي يرتكبه تحقيقا لهذا القصد .
(نقض ٢٥ / ٣ / ١٩٥٧ أحكام النقض - من ٨ ص ٢٨٤ - الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٧ ق) .

• الباعث لا يتفى القصد الجنائي :

• إن القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد إنما يتحقق بإقدام الجاني على إحداث الجرح عن إرادة واختيار وهو عالم بأنه فعل يحظره القانون ومن شأنه المسلس سلامة المجني عليه أو صحته ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية أن يكون للتهم قد أقدم على إثبات فعلته مدفوعا بالرغبة في شفاء المجني عليه .
(نقض ١٥ / ١٠ / ١٩٥٧ أحكام النقض - من ٨ ص ٧٨٦ - الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق) .

• المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم :

• جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يحوال كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يرتب عليه للمسلس سلامة جسم المجني عليه أو صحته . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى ،

فإن ما يشره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

(نقض ١٠ / ١٢ / ١٩٧٨ أحكام النقض - س ٢٩ ص ٩٠١ - الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ ق) .

• المصادرة وجريمة الضرب :

إن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب مصادرة جميع الأشياء المتعلقة بالمهنة سواء أكانت تستخدم في ذات المهنة أو كانت لازمة لها كأثاث العيادة . فالحكم في الجريمة السابقة بمصادرة ما عند المتهم من قوالب و جبس يكون في محله .

(نقض ١٨ / ٢ / ١٩٥٢ أحكام النقض - س ٣ ص ٦٩٨ - الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢١ ق) .

• المسؤولية عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة :

• المتهم في جريمة الضرب يكون مسؤولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها و لو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتحسين المسؤولية .

(نقض ٤ / ٦ / ١٩٥٢ أحكام النقض - س ٧ ص ٨٣٥ - الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٢٦ ق) .

• في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا فإن الجاني يكون مسؤولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي - كإطالة أمد علاج المجرى عليه أو تخلف عاهة مستديمة به أو الإفضاء إلى موته - و لو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني و النتيجة ، و كان الحكم المطعون فيه

قد دلت بأسباب سائفة على أن وفاة المجنى عليها كانت نتيجة اعتداء الطاعن ، و فند دفاعه في هذا الشأن بما أثبتته من أن المجنى عليها ظلت تعاني من الحروق المرحة التي أصيبت بها منذ وقوع الحادث و نقلها إلى المستشفى في ١٩٧٧/٢/٢٢ و حتى مغادرتها لها في ١٩٧٧/٥/٨ وإعادتها إلى بلدتها و وفاتها أثر ذلك مباشرة في ١٩٧٧/٥/١٠ ، وكان الطلعن لا يمارى في أن ما أقام الحكم عليه قضاء له معينة الصحيح من الأوراق ، فإن ما أثاره عن انقطاع علاقة السببية تأسيسا على فوات الفترة السابقة ما بين إصابة المجنى عليها و وفاتها لا محل له ما دام أنه لا يدعى بوقوع إهمال متعمد في علاجها .

♦ (نقض ١٠ / ٧ / ١٩٨٢ أحكام النقض - س ٣٣ ص ٧٣٦ -

الطن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ ق) . إحداث جرح عمد :

♦ إن جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام

وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة و عن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المسلس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، ويكفى أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

(نقض ١٠ / ٥ / ١٩٩٠ أحكام النقض - س ٤١ ص ٧١٠ - الطعن رقم

٢٨٤٥٤ لسنة ٥٩ ق) .

♦ إحداث عاهة :

♦ لما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على

جواز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنابات و الجنح في خمس حالات تناولت الأخيرة منها حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة و كان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة

المحكوم عليه ، و كان قضاء هذه المحكمة قد أستقر على أن المقصود بهذه الحالة أن تدل تلك الوقائع أو الأوراق بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو تحميله التبعة الجنائية ، وإذا كشف تقرير كبير الأطباء الشرعيين - حسبما سلف بيانه - عن واقعة عدم تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه والتي كانت مجهولة من المحكمة والمتهم إبان المحكمة و لم تظهر إلا بعد الحكم نهائيا في الدعوى ، و كانت هذه الواقعة حاسمة بذاتها في النيل من الدليل الذي عول عليه الحكم في إثبات قيام جناية العاهة المستديمة التي دان الطالب بها و أوقع عليه عقوبتها باعتبارها أشد الجرائم المستندة إليه فضلا عن الأثر الذي قد يترتب على ظهور هذه الواقعة بالنسبة لتقدير التمييز الذي يستحقه المجنى عليه بوصفه مدعيا بالحق المدني ، فإن ذلك مما يسوغ قبول الطالب و القضاء بإلغاء الحكم الصادر في الجناية رقم لسنة قسم النيابة بالنسبة للطالب والمسئول عن الحقوق المدنية و إحالة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم للفصل فيها مجددا .

(نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٩٠ أحكام النقض - س ٤١ ص ٦٥٣ - الطعن رقم ٢٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق) .

• تعريف العاهة المستديمة :

• إن العاهة المستديمة بحسب الاستفادة من الأمثلة التي ضربتها المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة .

(نقض ١ / ١١ / ١٩٩٠ أحكام النقض - س ٤١ ص ٩٧٤ - الطعن رقم ٢٨١٩٨ لسنة ٥٩ ق) .

• من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة وكان يكفى لتوافر العاهة للمستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة و أن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه ، أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقدًا كليًا حتى و لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة ، و كانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعى و عناصر الإثبات التي أوردتها أن الإصابة التي أحدثها الطاعن بالجنى عليه في عينه اليمنى قد خلقت له عاهة مستديمة هي فقد ما كانت تتمتع به من قوة إبصار قبل الإصابة فقدًا تامًا ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من ضعف قوة إبصار هذه العين أصلاً لا يؤثر في قيام أركان الجريمة ما دام أنه لم يدع في مرافعته أن تلك العين كانت فاقدة الإبصار من قبل الإصابة المنسوب إليه أحدثها .

(نقض ١٦ / ٦ / ١٩٨٠ أحكام النقض - الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ ق) .

• تعريف العاهة المستديمة وإبائها :

• من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة وكان يكفى لتوافر العاهة للمستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة و أن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه ، أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقدًا كليًا حتى و لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة ، و كانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعى و عناصر الإثبات التي أوردتها أن الإصابة التي أحدثها الطاعن بالجنى عليه في

عينه اليمنى قد خلقت له عاعة مستديرة هي فقد ما كانت تمتع به من قوة إبصار قبل الإصابة فقدا تاما ، و من ثم فإن ما يشتره الطاعن من ضعف قوة إبصار هذه العين أصلا لا يؤثر في قيام أركان الجريمة ما دام أنه لم يدعى في مرافعته أن تلك العين كانت فاقدة الإبصار من قبل الإصابة المنسوب إليه إحدائها .

(نقض ١٦ / ٦ / ١٩٨٠ أحكام النقض - الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ ق) .

• إن كل فعل مادي يقع على جسم الإنسان عمدا بقصد الإيذاء يعد ضربا و يعاقب عليه بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات متى تخلفت عنه عاعة يستحيل برؤها . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم دفع المني عليها بيده فوقعت على الأرض و أصيبت بكسر في عظم الفخذ، تخلفت عنه عاعة مستديرة فإنه يحق عقابه بمقتضى المادة المذكورة .

(نقض ١ / ٦ / ١٩٥٣ أحكام النقض ص ٤ ص ٢٤٦ - الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٢ ق) .

• متى كان الثابت أن العين كانت تبصر ثم تناقص إبصارها فإن فقد ما كانت تبصره أو معظمه يحترق في القانون عاعة مستديرة و لو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .

(نقض ١٣ / ١٢ / ١٩٤٩ أحكام النقض ص ١ ص ١٥٢ - الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ١٩ ق) .

• ما دام الثابت أن إصابة الرأس التي أحلتها الطاعن بالجنى عليه قد إنتهت تمام تقبح عميق تطلب إجراء عمل جراحى و رفع جزء من عظام الرأس إنتهى بفقد في عظم الجمجمة، مما يحترق عاعة يستحيل برؤها ، فإن الطاعن يكون مسؤولا عن هذه العاعة و لو أنه وجدت إلى جانب الإصابة عوامل أخرى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على إحداثها.

(نقض ١٩ / ١٢ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ص ٣٠٦ - الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٢١ ق).

• لما كانت العاهة المستدعية المشار إليها في المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو جزء منه ، فإن المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من عظم قوة الجمجمة عاهة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

(نقض ١٩٥٢ / ١ / ٧ أحكام النقض س ٣ ص ٣٨٢ - الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢١ ق).

• متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المتهمين تربصوا للمحنى عليه في الطريق و إنتظروا عودته حتى إذا ما إقترب منهم إغالبوا عليه ضربوا فأحدثوا به إصابات تخلفت عنها عاهة مستدعية ، فإن ما تحدثت عنه المحكمة في شأن ترصدهم له يفيد حصول الإتيافاق بينهم على ضربه و يكون كل منهم مسؤولاً عن العاهة بوصف كونها نتيجة للضرب الذي إتفقوا عليه و أحدثوه بالهجنى عليه سواء في ذلك ما وقع منه أو من زملائه.

(نقض ١٩٥٢ / ٢ / ٢٥ أحكام النقض س ٣ ص ٥٠٨ - الطعن رقم ٩٧ لسنة ٢٢ ق).

• إذا كانت المحكمة قد أسست إدانة المتهم في إحداث عاهة على أن العاهة حدثت و استقرت و أن الجراحة التي أشار إليها الطبيب لو نجحت لا ينتظر أن تنفي قيام العاهة ، فكل ما يثوره هذا اللتهم في صدد مسؤولية المحنى عليه عن حدوث العاهة لرفضه إجراء الجراحة لا يكون له محل .

(نقض ١٩٥٢ / ٦ / ١٠ أحكام النقض س ٣ ص ١٠٧٣ - الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٢ ق).

• إذا كان الثابت بالتقرير الطبي أنه وجد بالجنى عليه إصابات متعددة في مواضع مختلفة من جسمه و من هذه الإصابات ثمانية جروح قطعية برأسه هي التي تختلف عن إحداها عاهة مستديمة ، و لم تر المحكمة مسائلة المتهمين هذه الضربات عن العاهة و أخذتهما بالقدر المتيقن في حق كل منهما و هو أنه أحدث بالمصاب ضروها أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، فإنما تكون قد أخطأت إذ كان يجب عليها أن تسألتهما على مقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

(نقض ٢٠ / ٥ / ١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ص ٩٧٣ - الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٢ ق).

• إن تقدير نسبة العاهة المستديمة بوجه التقريب و ضالة هذه النسبة لا يتفian عنها هذه الصفة .

(نقض ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ص ٢٦٠ - الطعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٢ ق).

• إن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للنقص الذي يتطلبه لتكوين العاهة بل يكفي لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذي تختلف به قد فقدت بصفة مستديمة و لو فقدنا جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد . فإذا كان الحكم قد أثبت أنه تختلف عن الجرح الذي أحدثه الطاعن بيد الجاني عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤاها هي إعاقة في حركة ثني الإصبع الوسطى للكف الأيسر مما يقلل من كفاءته على العمل بحوالي ٣ % ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(نقض ٢٣ / ٣ / ١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ص ٦٤٣ - الطعن رقم ٤٨ لسنة ٢٣ ق).

• إن عدم إمكان تحديد قوة إبصار العين قبل الإصابة لا يؤثر في قيام جريمة العاهة المستديمة . و إذن فمضى كان الحكم قد أشار إلى فحوى التقارير الطبية بشأن إصابة عين المجنى عليه ، كما ذكر أدلة أخرى سائفة استخلصها من التحقيق واضحة الدلالة على أن تلك العين تبصر قبل الحادث ثم فقدت معظم إبصارها بسبب الإصابة التي أحدثها بها الطاعن ، فإن الجدل حول معرفة مدى قوة إبصار العين قبل الإصابة لا يكون له محل .

(نقض ١٢ / ١٠ / ١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ص ١٢ - الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٣ ق).

• يكفي أن تبين المحكمة الدليل على إحداث المتهم للإصابة وعلى حدوث العاهة نتيجة لتلك الإصابة أما مدى جسامة العاهة فليس ركنا من أركان الجريمة .

(نقض ١٢ / ٥ / ١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ص ٢٢٦ - الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٤ ق).

• لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يتطلبه لتكوين العاهة ، بل يكفي لتحقيق وجودها أن يثبت أن متفعة العضو الذي تخلفت به قد فقدت بصفة مستديمة و لو فقدنا جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد .

(نقض ١٥ / ١٠ / ١٩٥٦ أحكام النقض - س ٧ ص ١٠٢٧ - الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢٦ ق).

• متى كان الثابت حصول اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه ، فإذن مقضى ذلك مساءلة كل منهما بإعتباره فاعلا أصليا عن العاهة التي تخلفت للمجنى عليه بوصف كونها نتيجة للضرب الذي إتفق عليه و أحدثاه بالمجنى عليه و ذلك من غير حاجة إلى تقصى من منهما الذي أحدث العاهة .

(نقض ١٢ / ٣ / ١٩٥٧ أحكام النقض - س ٨ ص ٢٤٥ - الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٧ ق).

• متى كان الدفاع عن المتهم بإحداث العاهة قد طلب " إعتبار الواقعة جنحة ضرب أن الإصابة بسيطة وإزالة مستحتمة من العظم لا يعتبر عاهة و كبر الأطباء الشرعيين بمكنة تقدير هذا والجزء البسيط الذي أزيل من العظم بملا من النسيج اللينى " و صمم على طلب عرض الأمر على كبر الأطباء الشرعيين لإبداء الرأى ، و لكن الحكم لم يجب المتهم إلى ما طلب و لم يناقش الأساس الذى بنى عليه طلبه و لم يبين مبلغ ما لهذا الدفاع من أثر فى تحديد مسئولية المتهم ، فإنه يتعين نقض الحكم .

(نقض ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨ أحكام النقض - س ٩ ص ٤٣٣ - الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٨ ق).

• يكتفى لتوافر العاهة للمستدمة - كما هى معرفه به قانونا - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، و أن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه حق و لو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة . فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت ما تضمنه التقرير الطبي بما مفاده أن الطاعن الأول قد أصيب بتمدد فى حدة العين اليسرى نتيجة المصادمة بحسم صلب راض ، و أنه شفى من إصابته و تخلفت لديه منها عاهة مستدمة يستحيل برؤها هى ضعف قوة إبصار تلك العين بما يقدر بحوالى ١٠% مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة و أن قوة إبصارها ضعفت على أثرها - لما كان ذلك ، فإن ما يثوره الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أسس .

(نقض ٢٦ / ١١ / ١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ص ٧٢٥ - الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ ق).

♦ من المقرر أنه يكفي لتوافر العاهة المستديرة - كما هي معرفة به قانونا - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، و أن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو تكون منفعتها قد فقدت فقدنا كلياً حتى و لو لم يتيسر تحليد قوة الإبصار قبل الإصابة . و إذ كان الحكم قد أثبت ما تضمنه التقرير الطبي الشرعى من تخلف العاهة المستديرة لدى المجنى عليها و هى فقد قوة الإبصار بعينها اليمسنى نتيجة إصابتها التى أحدثها بما الطاعن ، مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة و أن قوة الإبصار قد فقدت كلية على أثرها فإن النعى على الحكم بالبطلان لا يكون له محل .

(نقض ١٦ / ١٢ / ١٩٦٣ أحكام النقض - س ١٤ ص ٩٣١ - الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ق).

♦ إن عبارة " يستحيل برؤها " التى وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة " عاهة مستديرة " إنما هى فضلة و تكرار للمعنى يلزمه إذا إستدامة العاهة يلزم عنها حتما إستحالة برئها . فمضى قيل " إن العاهة مستديرة " كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام و الإستمرار يستحيل برؤها و التخلص منها .

(نقض ١١ / ٥ / ١٩٦٥ أحكام النقض - س ١٦ ص ٤٥٠ - الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٣٤ ق).

♦ من الحقائق العلمية الثابتة أنه لا تلازم بين إحساس العين بالضوء و بين قدرتها على تمييز المرئيات ، فقد نحس العين بالضوء و لكنها لا تميز المرئيات و بذلك تفقد العين منفعتها " وظيفتها " .

(نقض ١٥ / ٣ / ١٩٦٦ أحكام النقض - س ١٧ ص ٣٠٨ - الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٥ ق).

• من المقرر أنه يمكن لتوافر العادة المستدعة - كما هي معرفة به في القسانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة و أن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون منفتحة قد فقدت كلها حتى ولو لم ييسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .

(نقض ١٥ / ٣ / ١٩٦٦ أحكام النقض - س ١٧ ص ٣٠٨ - الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق).

• استقر قضاء محكمة النقض على أن إستهصال إحدى كليتي الأنف عليه بعد تمزقها من ضربة أحدثها به المتهم يكون جناية عامة مستدعة .

(نقض ٣ / ١ / ١٩٦٦ أحكام النقض - س ١٧ ص ٢١ - الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ ق).

• العادة المستدعة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليصها بصفة مستدعة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن صيوان الأذن اليسرى قد إنتزع بأكمله علما " شحمة الأذن " التي لا تؤدي وظيفة ولا تعدو أن تكون حلقة و ترتب على ذلك ضعف قوة سمع هذه الأذن بنسبة ١-٢% التي إنتهى إليها الحكم أخذنا برأى الطبيب الشرعى و أحد الأخصائيين و دلل الحكم على ذلك تدليلا سائفا ، فإن منازعة الطاعن في تخلف العادة لا تكون مقبولة . و لا يجديها في دفاعه بإمكان الاستعاضة عن الأذن الطبيعية بأخرى صناعية تؤدي وظيفتها تماما ، ذلك لأن تدخل العلم للتخفيف من آثار العادة ليس من شأنه أن ينفي وجودها كلية أو يخلى بين الطاعن و بين نتائج فعله .

(نقض ١ / ١١ / ١٩٦٦ أحكام النقض - س ١٧ ص ١٠٦١ - الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق) .

• من المقرر أن عبارة " يستحيل برؤها " التي وردت بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بعد عبارة " عاهة مستدمة " إنما هي لفظة وتكرير للمعنى يلزمه ، إذ إستدامة العاهة يلزم عنها حتما إستحالة برؤها .

(نقض ١ / ١١ / ١٩٦٦ أحكام النقض - س ١٧ ص ١٠٦١ - الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦) .

• العاهة المستدمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضمنتها المادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات ، هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه ، أو فقد منفعة أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستدمة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بصورة مجردة أن فقد بعض صيوان الأذن تشويه لا يؤدي إلى فقد وظيفتها كلا أو بعضا و بالتالي لا يعد عاهة مستدمة على خلاف ما أثبت الدليل الفني من واقع الأمر من أن هذا الفقد قد قلل من وظيفة الأذن في تجميع وتركيز الت موجات الصوتية المنبعثة من مصادر صوتية في اتجاهات مختلفة ، و في حماية الأذن الخارجية و طليتها من الأثرية مما يقدر بحوالى ٥٠ % ، و كانت الأحكام الجنائية إنما تبين على الواقع لا على الإعتبارات المجردة التي لا تصدق حتما في كل حال ، فإن الحكم يكون معيا عما يوجب نقضه .

(نقض ٨ / ١ / ١٩٦٨ أحكام النقض - س ١٩ ص ٣٣ - الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق) .

• من المسلم به في صحيح القانون ، أن العاهة المستلزمة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه و بكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو بتقليل قوة مقاومته الطبيعية ، إذ القانون لم يحدد نسبة معينة للنقص الذي يتطلبه لتكوين العاهة ، بل يكفي لتحقيق وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذي تخلفت به قد فقدت بصفة مستدمة و لو فقدت جزئيا مهما كان مقدار هذا الفقد ، فإذا كان الحكم قد أثبت العاهة على النحو المتقدم

وقد نر نسبة المعجز بنسبة ٢٠% و دان للتهم على هذا الأسس فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا و أنزل على الواقعة حكم القانون و وفر رابطة السببية بما يوفر عناصر الجريمة التي دانه ها ، و من ثم فإن النعى عليه في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(نقض ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٧ أحكام النقض - س ١٨ ص ١٣٠٢ - الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ق).

• لم يرد في القانون تعريف للعاهة المستدعة و إقتصر على إيراد بعض أمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو احد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستدعة و بذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء و تقليل قوة مقاومته الطبيعية .
(نقض ١١ / ١١ / ١٩٦٨ أحكام النقض - س ١٩ ص ٩٤٥ - الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨) .

• لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفي وقوعه لتكوين العاهة المستدعة بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يت فيه بما يتيحه من حالة المصاب و ما يستخلصه من تقرير الطبيب ، و من ثم فإنه لا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن الفتق الجراحي لا يعد عاهة ما دام أن ما إنتهى إليه الحكم من ذلك إنما يستند إلى الرأي الفني الذي قال به الطبيب الشرعي وخلص منه إلى أن إصابة الحصى عليه هذا الفتق في منطقة السرة يجعل أحشاء البطن أكثر تعرضا للصدمات البسيطة و لمضاعفات الإختناق و الإحساس المعوي و أنسه حتى إذا أجريت له عملية جراحية فلا بد أن يتخلف لديه قدر من العاهة نتيجة ضعف في البطن و الجلد الذي من وظيفته حماية الأحشاء .

(نقض ١١ / ١١ / ١٩٦٨ أحكام النقض - س ١٩ ص ٩٤٥ - الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٣٨).

• إن المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم الابتدائي - الذي حدثت الواقعة في ظله - تنص على أن " العقوبات البدنية ممنوعة " ومن ثم فإنه لا يحق للمدرسة المطعون ضدها أن تدب أحدا بالضرب ، فإن فعلت كان فعلها مؤثما و تسأل عن نتائجه . و إذ كان ما تقدم و كانت الواقعة كما حصلها القرار المطعون فيه تخلص في أن المطعون ضدها تعمدت ضرب أحد التلاميذ فتطايير جزء من آلة الإعتداء و أصاب عين المجنى عليه وتخلفت لديه من هذه الإصابة عاهة مستديمة ، هي فقد إبصار العين ، فإن ركن العمد يكون متوفرا . ذلك أنه من المقرر أن الخطأ في شخص المجنى لا يغير من قصد المتهم و لا من ماهية الفعل الجنائي الذي إرتكبه تحقيقا لهذا القصد ، لأنه إنما قصد الضرب و تعمله ، و العمد يكون بإعتبار الجاني و ليس بإعتبار المجنى عليه ، لما كان ما تقدم ، فإن الواقعة المسندة إلى المطعون ضدها تكون جناية الضرب الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة الأمر المعاقب عليه بالمادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات ، و يكون القرار المطعون فيه إذ خالف هذا النظر متعين النقض و إعادة القضية إلى مستشار الإحالة للسير فيها على هذا الأساس .

(نقض ٦ / ١٢ / ١٩٧٠ أحكام النقض - س ٢١ ص ١١٥٧ - الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠).

• متى كان الحكم قد إقتصر فيما نقله عن التقارير الطبية بأنها تضمنت وجود عامة برأس المجنى عليه ، دون أن يبين ماهية هذه الإصابات التي أحدثتها الطاعن بالمجنى عليه و تطورها و سبب إحداثها و الآلة المحدث لها ، وما أدت إليه ، من واقع الدليل القوي المستفاد من التقرير الطبي الشرعي ، حتى يبين منه

وجه الإستشهاد به على إدانة المتهم ، فإن الحكم يكون قد خلا من بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعن و بين العاهة التى تخلفت بالجنى عليه ، و يكون قد جاء قاصرا متعينا نقضه .

(نقض ١٥ / ٦ / ١٩٧٠ أحكام النقض - س ٢١ ص ٨٧٨ - الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق).

♦ إنه و إن كان القانون لم يرد به تعريف العاهة المستدعة و إقتصصر على إيراد بعض الأمثلة لما إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة فى مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستدعة و بذلك فإن العاهة يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل منفعة ، و من ثم فإن المحكمة حين إعتبرت فقد جزء من الضلعين التاسع و العاشر الأيسرين مع بعض الضيق فى التنفس عاهة مستدعة تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

(نقض ١٨ / ١١ / ١٩٧٣ أحكام النقض - س ٢٤ ص ١٠١٠ - الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق).

♦ من المقرر أن العاهة المستدعة بحسب المستفاد من الأمثلة التى ضربتها المادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات هى فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستدعة . و لما كان يكفى لتوافر العاهة المستدعة - كما هى معرفة به فى القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة و أن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤيه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقلا كليا حتى و لو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة ، وكانت المحكمة قد اطمانت من واقع التقرير الطبى الشرعى إلى أن إصابة الجنى عليه فى عينه اليسرى قد خلقت له عاهة مستدعة هى إتساع الحدقة والعمامة

السطحية بغلاف العدسة فإن النقي على الحكم لعدم تحديده قوة إبصار العين قبل الإصابة يكون غير سديد .

(نقض ٢٧ / ١ / ١٩٧٥ أحكام النقض - س ٢٦ ص ٩٤ - الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ ق).

• أنه وإن كان القانون لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة و اقتصر على إيراد بعض أمثلة لها ، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة . كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقض الذي يكفي وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يت فيه بما يتيحه من حالة المصاب و ما يستخلصه من تقرير الطبيب .

(نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٧٥ أحكام النقض - س ٢٦ ص ٢٥١ - الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٤٥ ق).

• وإن لم يرد في القانون تعريف للعاهة المستديمة و اقتصر على إيراد بعض أمثلة لها ، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة . كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقض الذي يكفي وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع يت فيه بما يتيحه من حالة المصاب و ما يستخلصه من تقرير الطبيب ، و من ثم فلا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن حالة الجن عليه لم تصبح نهائية و من عدم إعادة عرضها على الطبيب الشرعي لبيان ماهية العاهة و تقدير مداها ما دام أن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما يستند إلى الرأي الفني الذي قال به الطبيب الشرعي وخلص

منه إلى أنه قد نشأت لدى المحقق عليها من جراء إعتناء المتهم عليها عاهة مستديمة ، فيكون الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

(نقض ٢ / ٢ / ١٩٨٢ أحكام النقض - س ٣٣ ص ١٢٧ - الطعن رقم ٤٤٧٥ لسنة ٥١ ق).

• إن عبارة " يستحيل برؤها " التي وردت بالمادة ٢٠٤ عقوبات بعد عبارة " عاهة مستديمة " إنما هي فضلة و تكرير للمعنى بلازمه ، إذ إستدانة العاهة يلزم عنها حتما إستحالة برئها . فمضى قيل " إن العاهة مستديمة " كان معنى ذلك أنها باقية على الدوام و الإستمرار مستحيل برؤها و التخلص منها . على أن تلك العبارة لا وجود لها بالنص الفرنسي للمادة إذ إقتصر فيه على عبارة مستديمة (permanente) . فإذا قرر الحكم أخذنا بقول الطيب الشرعي أن العاهة مستديمة و لم يزد على ذلك و طبق المادة ٢٠٤ كان حكما صحيحا غير مقصر في تعرف وقائع الموضوع و بياها .

(نقض ٩ / ١١ / ١٩٣١ مجموعة عمر - ج ٢ ص ٣٥٢ - الطعن رقم ١٠ لسنة ٢ ق).

• إذا رفعت الدعوى العمومية على شخص بأنه هو و آخر أحيانا جرحا برأس ثالث سبب له عاهة مستديمة ، و قررت المحكمة صراحة في حكمها أن العاهة المستديمة التي أصابت المحقق عليه هي نتيجة جرح لم يحدث إلا من ضربة واحدة لا تختمل تعدد الفاعلين ، و إنما لم تهدد إلى معرفة من الذي أحدث هذا الجرح من بين أشخاص متعددين إتهمهم المحقق عليه بأحداثه ، و إنما لذلك لا تستطيع إدانة أحد بعينه في جنابة العاهة المستديمة ، كان من المتيقن عليها أن تقضى براءة المتهم من قمة إحداث العاهة . أما أن تنتزع من هذه الجنابة المستبعدة جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٠٦ عقوبات ، تحملها على زعم أنه أحدث بالمحقق عليه جرحا ، مع أنه لم يتهمه أحد بأى جرح آخر ، و لم ترفع

عليه الدعوى العمومية إلا لإحداثه الجرح الذى سبب العاهة المستتعة ، ذلك الجرح الذى لم يثبت أنه هو محدثه ، ثم تقضى لهذا الجرح عليه بتعويض على التهم ، فذلك تصرف لا يقره القانون ، بل الذى يحتمه القانون هو القضاء ببراءة المتهم من تهمة إحداث العاهة ، و برفض الدعوى المدنية قبله ، لعدم وجود أساس ثابت لها . فإذا كان هذا المتهم مسندة إليه تهمة أخرى ، هى ضربه شخصا آخر ، وكانت المحكمة قد ضمنت هذه التهمة إلى التهمة التى انتزعتها وهى غاطنة و قضت فيهما معا بعقوبة واحدة ، تعين على محكمة النقض الصحيح هذا الخطأ ، بجعل عقوبة المتهم عن جنحة الضرب متناسبة مع هذه التهمة وحلها .

(نقض ١١/٢١ / ١٩٣٢ مجموعة عمر - ع ٣ ص ٢٤ - الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣ ق).

• يكفى لاعتبار الواقعة جناية ضرب أحدثت عاهة مستتعة أن توضح المحكمة في حكمها ما أثبتته الكشف الطبى الذى توقع على الجرحى عليه بالمستشفى الذى يعالج فيه من أنه عملت له على أثر الإصابة عملية تربية أزيل فيها العظم في دائرة قطرهما خمسة عشر ستيمترا ، و ما بينه كذلك تقرير الطبيب الشرعى من أن المذكور شفى مع فقد لجزء من عظم القبوة يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومته للتضيق الجوى و الإصابات الخارجية ويعرضه لإصابات المخ مستقبلا و أن هذه الحالة تحوز عاهة مستتعة .

(نقض ١١/٢٧ / ١٩٣٣ مجموعة عمر - ع ٣ ص ٣١٧ - الطعن رقم ١٤ لسنة ٤ ق).

• إن القانون في المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات لم يشترط أن يكون المجرم الطارئ على العضو المصاب بنسبة معينة ، بل الأمر في ذلك متروك لتقديره

لقاضي الموضوع يت فيه بما يستتبعه من حالة المصاب و ما يستخلصه من تقرير الطبيب عنه .

(نقض ١٩٣٥/ ٤/٢٢ مجموعة عمر - ع ٣ ص ٤٦٨ - الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٥ ق).

• إن المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات إذا كانت أردفت عبارة "عاهة مستديمة" بعبارة "يستحيل برؤها" فذلك ليس إلا تأكيداً للمعنى الإستدامة الظاهر من العبارة الأولى . و إذن فإذا إكتفى الحكم عند تطبيق هذه المادة بذكر العبارة الأولى وحدها دون الثانية فذلك لا يخل به أقل إخلال .

(نقض ١٩٣٥/ ١٢/٢٣ مجموعة عمر - ع ٣ ص ٥٢٧ - الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٦ ق).

• إذا أخطأ الحكم لطبق المادة ٢٠٠/١ من قانون العقوبات بدلاً من الملة ٢٠٤/١ على جريمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة و لكنه مع ذلك قضى بعقوبة لا تتجاوز العقوبة المنصوص عليها في المادة الواجب تطبيقها فذلك الخطأ في التطبيق لا يوجب نقضه بل تكفي محكمة النقض بتصحيح التطبيق .

(نقض ١٩٣٥/ ١٢/٢٣ مجموعة عمر - ع ٣ ص ٥٢٨ - الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦ ق).

• إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين إتفقوا فيما بينهم على ضرب الجنى عليه و أصرروا على ذلك فاجتمعوا لهذا الغرض و ترصدوا له و ضربوه فعلاً ، فهذا الإتفاق يجعلهم جميعاً مسئولين على العاهة التى نشأت عن الضرب الذى وقع من أحدهم . و ما دامت الوقائع التى أثبتتها الحكم والمؤدية إلى وجود الاتفاق كانت معروضة فعلاً على المحكمة و تولى الدفاع

مناقشتها فلا يجوز للتهمين فيما بعد أن يطعنوا على الحكم بأن واقعة الاتفلق لم توجه إليهم و لم يدفعوها عن أنفسهم .
(نقض ٤/٤ / ١٩٣٨ مجموعة عمر - ع ٤ ص ٢٠١ - الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٨ ق.)

• إن القانون لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة . و لكنها ، بحسب المستفاد من الأمثلة الواردة في المادة الخاصة بها ، يتحقق وجودها بفقد أحد الأعضاء أو أحد أجزائه ، و بكل ما من شأنه نقص قوة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . و كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع يبت فيه بما يستبينه من حالة المصاب و ما يستخلصه من تقرير الطبيب . و سبق أثبت الحكم أن منفعة أحد الأعضاء أو وظيفته فقدت ، و لو فقدا جزئيا ، بصفة مستديمة فذلك كاف لسلامته .

(نقض ٥/٢٣ / ١٩٣٨ مجموعة عمر - ج ٤ ص ٢٤١ - الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٨ ق.)

• يكفى فى بيان العاهة المستديمة أن يثبت الحكم ، إستادا إلى تقرير الطبيب ، أن الضرب الذى أحدثه الجاني قد نشأ عنه فقد جزء من عظام قبوة رأس المجنى عليه و أن هذا يضعف من قوة مقاومته الطبيعية و يعرضه على وجه الاستمرار للخطر ، و متى كان الشك فى قيام هذا كله وقت الحكم متفيا فلا يقلل من وجود العاهة ما يدعيه الجاني من إحتمال عدم تحقق الخطر الذى أسار إليه الحكم.

(نقض ١٢/١٢ / ١٩٣٨ مجموعة عمر - ع ٤ ص ٣٨٧ - الطعن رقم ٥٣ لسنة ٩ ق.)

• إن حكم القانون في جرائم الضرب من أن تعد ضرب شخصا يكون مسؤولا عن النتائج المحتملة لهذا الفعل و لو لم يكن قد قصدها . فالضارب يحاسب على مقدار مدة العلاج أو تخلف عاهة عند المجنى عليه أو وفاته من الضرب . و شريكه في الضرب يكون مثله مسؤولا عن كل هذه النتائج لأن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمتها ليس إلا إتياء الضرب .
(نقض ١٥/٤/١٩٤٠ مجموعة عمر - ع ٥ ص ١٧٢ - الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٠ ق).

• إنه و إن كانت جناية الضرب الذي أُلقي إلى العاهة تتطلب لتوافرها أن يكون الجاني قد تعد بفعله إبلام المجنى عليه في جسمه إلا أنه لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة فيها ما يشترط في الجرائم التي يكون ركن العمد فيها قوامه نية إحرام خاصة كالقتل العمد الذي يجب فيه أن يعتمد الجاني إزهاق روح المجنى عليه لا مجرد إيقاع الأذى به ، الأمر الذي يقتضي من المحكمة أن تفرد لهذا الركن في حكمها بحثا خاصا ، و إنما يكفي أن يكون مستفادا من الحكم في حملته أن المحكمة ، عند قضائها في الدعوى ، قد إقتنعت بأن للتهم بفعل الضرب الذي وقع منه كان يقصد إيذاء المجنى عليه .

(نقض ٩/١٢/١٩٤٠ مجموعة عمر - ج ٥ ص ٢٩٩ - الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ١٠ ق).

• إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن التهم أُلقي على المجنى عليه مسيخا من الحديد إنغرس في رأسه فأحدث بها إصابة تخلفت عنها عاهة فإن مساءلته عن العاهة ، و لو لم يكن قد قصدها ، تكون صحيحة ما دام هو قد قصد مجرد الضرب ، و ما دامت العاهة كانت من نتائجه المحتملة .

(نقض ٢٠/١/١٩٤١ مجموعة عمر - ع ٥ ص ٣٥٢ . الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ١٠ ق).

• إن إستئصال طحال المجنى عليه بعد نحرقه من ضربة أحدثها المتهم يكون جناية عاهة مستديعة .

(نقض ١٠ / ٣ / ١٩٤١ مجموعة عمر - ع ٥ ص ٤١٤ - الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ١١ ق).

• إذا كانت الواقعة التي ألبتها الحكم هي أن المتهم أحدث مع سبق الإصرار بالمجنى عليه ضربا نشأ عنه عاهة مستديعة ثم الوفاة فعاقبته المحكمة على ذلك بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة في القانون لجرمعة إحداث العاهة فلا يبدى المتهم ممسكه بأنه غير مسئول عن الوفاة لأنها لم تكن ناشئة عن الضرب الذي وقع منه .

(نقض ٢ / ٦ / ١٩٤١ مجموعة عمر - ج ٥ ص ٥٣٦ - الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ١١ ق).

• إن القانون لا يشترط للمعاقبة عن العاهة أن يكون المتهم قد إلتوى إحداثها ، وإنما يشترط فقط أن يكون قد تعمد الضرب الذي نشأت عنه العاهة ، فيحاسب عليها على أساس أنها من النتائج المحتملة لفعل الضرب الذي تعمد . و إذن فمقتضى كان الحكم صريحا في أن الضرب وقع عمدا فإن الضارب يكون مسئولا عن العاهة و لو لم يكن قد رمى إليها .

(نقض ١٩ / ١٠ / ١٩٤٢ مجموعة عمر - ج ٥ ص ٦٩٣ - الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ١٢ ق).

• إن محدث الضربة التي نشأت عنها العاهة لا يسأل عن العاهة على أساس أنه تعمد لها بل على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب الذي وقع منه . وحكم الشريك في ذلك لا يختلف عن حكم الفاعل . فمقتضى أثبت الحكم على التهمين إشتراكهما مع آخر بالإتفاق و المساعدة في جناية العاهة المتخلفة برأس المجنى عليه و أدانها على هذا الأساس ، فإنهما يكونان مسئولين عن العاهة حتى

و لو كان لم يقع منهما أى ضرب على المجنى عليه ، بل هما يكونان مسئولين عنها كذلك و لو كانا لم يقصداها عند وقوع فعل الإشتراك منهما .
(نقض ٢٢ / ٢ / ١٩٤٣ مجموعة عمر - ع ٦ ص ١٦٥ - الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ١٣ ق).

• إن تعدد الضرب يكفى لمساءلة الضارب عن العاهة التى تحدث عنه و لو لم يكن قد قصد إليها . و ذلك على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب كان عليه أن يتوقعها .

(نقض ١٧ / ٥ / ١٩٤٣ مجموعة عمر - ع ٦ ص ٢٥٦ - الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ١٣ ق).

• لا يؤثر فى قيام العاهة فى ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة مئوية . فالعاهة فى العين مثلا تثبت بمجرد فقد إبصار العين المصابة مهما كان مقداره قبل أن يكف . و إنما التقدير يلزم فقط لتبين فقط جسامه العاهة و مبلغ الضرر و الذى لحق المجنى عليه من جرائها . فإذا قرر الطبيب الشرعى أنه لم يمكنه تقدير العاهة بنسبة مئوية لعدم معرفته قوة إبصار المجنى عليه قبل الإصابة ، فإن هذا لا يفض من إدانة المتهم فى جناية إحداث العاهة إذا كان الحكم قد بين - بناء على الكشف الطبى و سائر الأدلة المقدمة فى الدعوى - أن عين المجنى عليه قبل الواقعة كانت بلا شك تبصر ، و أنها بسبب الضرر الذى وقع من المتهم قد فقدت الإبصار تماما .

(نقض ٨ / ١ / ١٩٤٥ مجموعة عمر - ج ٦ ص ٥٣٩ ق) .

• إن القول بقيام العاهة مع احتمال شفاء المجنى عليه منها بعملية جراحية دقيقة تجرى له لا يكون صحيحا فى القانون إلا إذا كانت هذه العملية قد عرضت على المجنى عليه و رفضها بناء على تقديره أن فيها تعريضاً لحياته للخطر . فإذا أدانت المحكمة منهما فى تهمة إحداث عاهة بالمجنى عليه مع قبول

الطبيب الشرعى إن هذه العادة يمكن أن تتحسن أو تشفى بإجراء عملية جراحية دقيقة لها ، دون أن تحدث فى حكمها عن عدم رضا المجنى عليه بإجراء العملية ، فذلك يكون قصورا فى حكمها بعينه ، مما يستوجب نقضه ، إذ أن المجنى عليه لو قبل العملية و نجحت و إنتهت ببرئه فإن إدانة المتهم على أساس العادة لا تكون صحيحة بل يكون من المتعين معاقبته على جناحة إحداث الضرب فقط .

(نقض ٨ / ٤ / ١٩٤٠ مجموعة عمر - ع ٧ ص ٢١٠ - الطعن رقم ٦١١ لسنة ١٦ ق).

• متى كان المتهم قد قدم للمحاكمة على أساس أنه أحدث ضربا برأس المجنى عليه نشأت منه عادة ، و كان بالمجنى عليه آثار ضرب برأسه نسبت إلى هذا المتهم و آثار بظهوره نسبت إلى شخص آخر ، ثم تبينت المحكمة أن هذا المتهم لم يحدث ضربات الرأس بل أحدث ضربات الظهر فلا يكون لها بمقتضى القانون ، لاختلاف الواقعة ، أن تدنه بهذه الضربات دون أن تعدل التهمة فى الجلسة وتتيح له الفرصة لإبداء دفاعه فى شأنها . أما إذا هى أجرت هذا التعديل فى الحكم فى غير مواجهته ، مع أن الأمر ليس بخصوص واقعة واحدة بعينها مختلف فى وصفها على حسب صحيح القانون حتى كان يجوز لها ذلك بناء على الترخيص الخاص الوارد بالقانون ، فإن حكمها يكون معينا متعينا نقضه .

(نقض ٨ / ٤ / ١٩٤٦ مجموعة عمر - ج ٧ ص ١٢١ - الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ١٦ ق).

• إذا كان الدفاع عن المتهم بإحداث عادة للمجنى عليه فى عينه قد تمسك بأنه لم يضرب المجنى عليه على عينه فلا تصح مساءلته عن هذه العادة ، وكانت المحكمة لم تثبت على المتهم إلا أنه ضرب المجنى عليه على أنفه ومع ذلك عاقبته من أجل إصابة العين بمقولة إن الأنف يجاور العين و إن إصابة العين

حصلت نتيجة طبيعية لإصابة الأنف ، فهذه الإدانة لا تكون مقامة على أساس كاف ، و خصوصا إذا كان الكشف الطبي الذى وقع على المجنى عليه يقول إن إصابة الأنف فقط لا تسبب فقد إبصار العين إلا إذا حصلت مضاعفات أو كانت مصحوبة بإصابات بالحجاج ... إلخ مما كان يجب أن تعنى المحكمة ببحثه و تحقيقه فى سبيل بيان الواقعة .

(نقض ٩ / ٦ / ١٩٤٧ مجموعة عمر - ج ٧ ص ٣٥٤ - الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ١٧ ق).

• لا تعارض بين نفي قيام ظرف سبق الإصرار و بين ثبوت حصول الإتفاق على حادث الضرب قبل وقوعه . فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن العاهة التى حدثت بالمجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ما اقتنعت به من اتفاقهما على ضربه عندما وقع نظرها عليه فلا تريب عليها فى ذلك .

(نقض ٢٤ / ١ / ١٩٤٩ مجموعة عمر - ع ٧ ص ٧٥٨ - الطعن رقم ١٣ لسنة ١٩ ق).

• توافق الجناة هو توارد خواطريهم على إرتكاب فعل معين يتوهمه كل واحد منهم فى نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم إتفاق سابق ولو كان كل منهم - على حدة - قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه . و هو لا يستوجب مواخذة سائر من توافقوا على فعل إرتكبه بعضهم إلا فى الأحوال المبينة فى القانون على سبيل الحصر ، كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات . أما فى غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل إرتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد فى القانون . وإذن فلإذا أدانت المحكمة المتهمين جميعا عن العاهة التى حدثت للمجنى عليه على أساس مجرد توافقهم على ضربه فإنما تكون قد أخطأت ، ولا تصح الإدانة إلا إذا

ثبت للمحكمة - بغض النظر عن سبق الإصرار - أنه كان هناك إتفاق بينهم على الضرب .

(نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٤٩ مجموعة عمر - ع ٧ ص ٨١١ - الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ١٩ ق).

• إذا ضرب رجل رجلا فأحدث به عاهة مستديمة ثم جاء آخر وضرب المحنى عليه أيضا فلا يكون مجرد الضرب الحاصل من الجاني الثاني عقوب الضرب الحاصل من الأول دليلا على أنه متفق مع الجاني الأول و مساعد له إلا إذا ثبت ذلك للمحكمة بطريقة قاطعة . فإذا لم يثبت ذلك كان ما حصل من الجاني الثاني ضربه بسيطا يدخل تحت نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠٦ عقوبات .

(نقض ٣ / ١ / ١٩٢٩ مجموعة عمر - ع ١ ص ١٠٩ - الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٦ ق).

• الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات تعاقب من أحدث بشخص عاهة مستديمة يستحيل برؤها بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس . ولا تنزل هذه العقوبة - عند استعمال الرأفة بمقتضى المادة ١٧ من ذلك القانون - إلى أقل من ثلاثة أشهر حبسا . فإذا حكمت المحكمة بأقل من ذلك أو بفرامة فقط كان على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ و الحكم بثلاثة أشهر حبسا .

(نقض ٧ / ١١ / ١٩٢٩ مجموعة عمر - ع ١ ص ٣٥٨ - الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤٦ ق).

• لم يرد بالقانون تعريف للعاهة التي تنص عليها المادة ٢٠٤ عقوبات . والعاهة لغة تتناول كل ما من شأنه نقض قوة أحد الأعضاء أو أحد أجزاء الجسم أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية . و لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص

الواجب توفره لتكوين العاهة بل ترك بحث مدى إنطباق هذا التعريف لقاضى الموضوع يفصل فيه كما يرى غير خاضع لرقابة محكمة النقض .
(نقض ١٢ / ٦ / ١٩٣٠ مجموعة عمر - ع ٢ ص ٤٧ - الطعن رقم ١٤٨٠ لسنة ٤٧ ق).

• كسر بعض الأسنان لا يعد عاهة مستديمة بالمعنى القانوني .
(نقض ١٩ / ٦ / ١٩٣٠ مجموعة عمر - ع ٢ ص ٥٨ - الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٤٧ ق).

• للمحكمة الحق في إعتبار العاهة مستديمة إذا إستتجت ذلك من وصف العاهة الذى وصفها به الكشف الطبى حتى ولو لم يرد لفظ " مستديمة " لأن العبرة ليست بالألفاظ .

(نقض ٣٠ / ١٠ / ١٩٣٠ مجموعة عمر - ع ٢ ص ٧٩ - الطعن رقم ١٧٣٨ لسنة ٤٧ ق).

• ليس من الضروري أن يكون الحكم الصادر بعقوبة في دعوى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة بفقد جزء من عظام الجمجمة مشتملا على بيان مقدار الجزء الفاقد وتحديد مقاسه ، بل يكفي أن تذكر المحكمة أن ما فقد هو جزء من العظام إذ أن أقل جزء قد يترتب على فقده حدوث العاهة . و ما دامت المحكمة أثبتت حدوثها فلا وجه لنقض الحكم بسبب نقص في بيان الواقعة .
(نقض ٦ / ١١ / ١٩٣٠ مجموعة عمر - ع ٢ ص - الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٤٧ ق).

• لا يشترط لإمكان تطبيق المادة ٢٠٤ عقوبات أن تكون العاهة السق أصابت الجنى عليه قد أفقدت منفعة العضو فقدا كليا ، بل يكفي أن تكون أفقدتها فقدا جزئيا وأن تقرر محكمة الموضوع أن هذا الفقد الجزئى مستلزم .

(نقض ٦ / ١١ / ١٩٣٠ مجموعة عمر - ع ٢ ص ٨١ - الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٤٧ ق).

• إذا إقيم إثبات بإحداث عاهة مستديعة و ضرب إحتاج لعلاج أقل من عشرين يوما و طلب معاقبتها بالمادتين ٢٠٤ و ٢٠٦ عقوبات ، ثم طبقت المحكمة المادة ٢٠٤ على المتهم الأول و ذكرت بالحكم أن ما وقع من المتهم الثاني ينطبق عقابه على المادة ٢٠٦ بغير أن تذكر أن هذا المتهم الثاني برئ من تهمة الجنابة فإن عدم النص صراحة على براءة هذا المتهم من الجنابة لا يستوجب نقض الحكم ، لأن مجرد تطبيق المادة ٢٠٦ عليه كاف في الدلالة على أنه برئ من تهمة العاهة المستديعة و لو أن الرأى لم تذكر بمظهرها

(نقض ١٥ / ٢ / ١٩٣١ مجموعة عمر - ع ٢ ص ٢٣٨ - الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٨ ق).

• لتطبيق المادة ٢٠٤ عقوبات لا ضرورة لأن تكون العاهة قد جعلت حياة المجنى عليه عرضه لأخطار جديدة ، بل إذا وقفت خسارة المجنى عليه عند فقد عضو من أعضاء جسمه أو جزء من عضو إلخ فإن تلك الماد طبق ، إذ العجز الذى ينشأ عن الإصابة هو الذى يتحقق به معنى العاهة المستديعة .

(نقض ١٩ / ٣ / ١٩٣١ مجموعة عمر - ع ٢ ص ٢٧٤ - الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٨ ق) .

• من المقرر أن المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التى أحدثها ، وإذ كان ذلك وكان البين من المفردات المنضمة أن المجنى عليه يبلغ من العمر ست سنوات و قد واجهت النيابة والده و هو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبى من أن العاهة التى تخلفت بعين إبنه المجنى عليه يمكن شفاؤها بإجراء عملية جراحية له فرفض إجراء هذه العملية لخشية تعرض إبنه المذكور للخطر ، و كان لا يصح أن يلزم المجنى عليه بتحمل عملية

جراحية ما دام يخشى منها تعرض حياته للخطر ، فإن المحكمة إذ اعتبرت الواقعة جرحية ضرب إستنادا إلى أن تلك العاهة قابلة للشفاء بإجراء عملية جراحية للمحق عليه دون أن تحدث في حكمها عن وجه تأثير عدم رضاء وليه الشرعى بإجراء هذه العملية على تكييف الواقعة فإن حكمها يكون قاصرا بما يمييه و يوجب نقضه .

(نقض ١٧ / ٣ / ١٩٦٩ أحكام النقض - س ٢٠ ص ٣٤٥ - الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٩ ق) .

• لا يؤثر في قيام العاهة كونها لم تقلد بنسبة مئوية ، و من ثم فإن الحكم إذ طبق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(نقض ١٦ / ٦ / ١٩٦٩ أحكام النقض - س ٢٠ ص ٩٠٢ - الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق) .

• لما كان القانون و إن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة و إقتصار على إيراد بعض أمثلة لها ، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته للطبيعة بصفة مستديمة كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى يكفى وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضى الموضوع يتبينه من حالة المصاب و ما يستخلصه من تقرير الطبيب .

(نقض ٧ / ١٢ / ١٩٨٩ - س ٤٠ ص ١١٥٨ - الطعن رقم ١٤٤٨٦ لسنة ٥٩ ق) .

• إن القانون و إن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة و إقتصار على إيراد أمثلة لها ، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى في ضوء هذه الأمثلة على أن

العامة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة . كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذي يكفى وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضي الموضوع بيت فيها بما يتبينه في حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب .

(نقض ١٣ / ٢ / ١٩٨٥ - س ٣٦ ص ٢٤٥ - الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٤ ق) .

• لما كان من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة ، وكان يكفى لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة و أن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤيه أو أن تكون منفتحة قد فقدت قلدا كلها و لو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة ، وكانت المحكمة قد إطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعى إلى أن إصابة المحنى عليه في عينيه قد خلقت له عاهة مستديمة هي ضعف قوة الإبصار ، و من ثم فإن النعى على الحكم لعدم وقوفه على قوة أبصار العينين قبل الإصابة يكون غرر سديد .

(نقض ١١ / ٣ / ١٩٨٥ - س ٣٦ ص ٣٥٦ - الطعن رقم ٧٤٤١ لسنة ٥٤ ق) .

• من المعارف العامة التي لا تحتاج إلى خبرة فنية خاصة أن الاعتداء بجسم صلب ثقيل كما هو الشأن في الأداة المستعملة - الكوريك - يمكن أن تتخلف عنه العاهة سواء تم الاعتداء بالجزء الحاد منها أو بالجزء الخلفى الخشنى .

(نقض ١٢ / ٣ / ١٩٨٥ - ص ٣٦ ص ٣٦٦ - الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ ق).

• من المقرر أن إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية ، مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضي الموضوع ، فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ، ما دام المحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي إلى ما إنتهى إليه ، و كان مسا أثبتته المحكم - على ما سلفه بيانه - من أن الطاعن ضرب المجنى عليها بيده فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الشرعي و التي تخلف عنها فقد العين اليسرى أبصارها ، يوفر في حق الطاعن إرتكابه فعلا عمديا يرتبط بتخلف العاهة تلك ، إرتباط السبب بالمسبب لأنه لولا الضرب باليد لما حدثت تلك الإصابة فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى يكون غير سديد .

(نقض ١٥ / ٥ / ١٩٨٥ - ص ٣٦ ص ٦٦ - الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق).

• لما كان من المقرر أن العاهة المستديمة بحسب المستند من الأمثلة التي ضربتها المادة ٢٤٠/١ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديمة و كان يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة و أن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤيه أو أن تكون منفعتها قد فقدت فقدنا كلياً حتى و لو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة، و كلنت المحكمة قد إطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي وعناصر الإثبات التي أوردتها أن الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه قد خلفت له عاهة مستديمة هي ضعف أبصار العين إلى ٦/٦٠ ، و من ثم فإن ما يثيره الطاعن من ضعف قوة أبصار هذه العين أصلاً لا يؤثر في قيام أركان الجريمة ، ما دام أنه لم يدع في مرافعته أن تلك العين كان قوة أبصارها ٦/٦٠ من قبل الإصابة المنسوب إليه إحداثها مما يضحى منعه في هذا الخصوص غير مقبول.

(نقض ١٥ / ٥ / ١٩٨٦ أحكام النقض - من ٣٧ ص ٥٥٧ - الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٦ ق).

♦ إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في جريمة إحداث عاهة مع سبق الإصرار و التردد - مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - بمعاينة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ستين ، و كانت هذه العقوبة تدخسل في الحدود المقررة لجريمة إحداث العاهة مجردة عن أى ظرف مشدد فلا مصلحة للطاعن فيما أثاره من تخلف طرق سبق الإصرار و التردد .

(نقض ١ / ١٠ / ١٩٧٢ أحكام النقض - س ٢٣ ص ٩٧٢ - الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٢٤ ق).

♦ إذا كان مفاد ما أثبتته المحكمة أن عين المجنى عليه كانت ضعيفة الإبصار قبل الإصابة - مع ما بها من عتامات - و أنها فقدت هذا الإبصار كلية على أثر الإصابة ، فإن هذا يكفي لتوافر ركن العاهة المستندة قانونا ، و لو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة .

(نقض ٣٠ / ٣ / ١٩٥٩ أحكام النقض - س ١٠ ص ٣٧٢ - الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ ق).

♦ ما دام الطاعن لم يدع في مرافحته أن المجنى عليها لم تكن مبصرة قبل الإصابة المنسوب إليه إحداثها فبحسب المحكمة أن تذكر الدليل على حصول الإصابة والعاهة . و إذا كان الطبيب الشرعى لم يذكر في تقريره أن المجنى عليها لم تكن مبصرة قبل الإصابة بل ذكر أنه لا يستطيع تقدير مدى العاهة فهنا لا يخل بركن من أركان الجريمة .

(نقض ٨ / ١ / ١٩٥١ أحكام النقض - س ٣ ص ٦ - الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢١ ق).

• ما دامت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم ضرب المجنى عليه بمطوارة في أذنه فسقط على الأرض مباشرة بسببها وتبع من هذا السقوط اصطدام رأسه بالأرض فانقطع شريان به أدى إلى الضغط على المخ وإصابته بالشلل مما اقتضى إجراء عملية الترتبة فالتهم مسئول عن هذه النتيجة .

(نقض ٢٩ / ٥ / ١٩٥١ - س ٢٠ ص ١١٧٩ - الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢١ ق) .

• لا يقدح في قيام ظرف سبق الإصرار في جنابة إحداث عاهة ، كون الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه .

(نقض ١١ / ١٠ / ١٩٧٠ أحكام النقض - س ٢١ ص ٩٦٦ - الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ ق) .

• إن العاهة ، على حسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ٢٤٠ مسن قانون العقوبات ، هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستديمة . لإعالة لبي مفصل لسلامية من سلاميات أحد أصابع اليد تعتبر عاهة متى كانت تقلل بصفة مستديمة من منفعة الإصبع و اليد .

(نقض ٤ / ١ / ١٩٤٣ مجموعة عمر - ج ٦ ص ٧٨ - الطعن رقم ١٩٠ لسنة ١٣ ق) .

• إن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للنقض الواجب توافرها لتكوين العاهة ، بل جاء نص المادة ٢٤٠ عقوبات عاما مطلقا ، إذ أنه بعد أن عُد معظم النتائج الخطرة الناشئة عن الضرب و التي تستوجب تشديد العقوبة أضاف إليها هذه العبارة : " أو أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها " . فيكفى إذن لتكوين العاهة أن يثبت أن منفعة أحد الأعضاء قد فقدت بصفة مستديمة و لو فقدنا جزئيا مهما يمكن مقدار هذا الفقد .

(نقض ٢٣ / ١٠ / ١٩٤٤ مجموعة عمر - ع ٢ ص ٥١٨ - الطعن رقم ١٥١١ لسنة ١٤ ق).

• بيان العاهة في الحكم :

• إن بيان مدى العاهة أو عدم بيانه في الحكم لا يؤثر في سلامته ما دام أنه قد بين واقعة الدعوى وأثبت على المتهم أنه أحدث تلك العاهة .
(نقض ١٠ / ١١ / ١٩٥٢ أحكام النقض - ص ٤ ص ١٠٠ - الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٢٢ ق) .

• العاهة المستديعة وحدود سلطة المحكمة :

• متى استبعدت المحكمة إصابتي العاهة لعدم حصولهما من المتهمين ، فلا يصح لها أن تسند إليهما إحداث إصابات أخرى بالجنح عليهما وأخذهما بالقتل التيقن في حقهما ، ذلك لأن القدر التيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله ، وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(نقض ١١ / ٦ / ١٩٥٦ أحكام النقض - ص ٧ ص ٨٧١ - الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق) .

• جريمة الضرب والقصور في التسيب :

• إذا كان الحكم للطعون فيه قد ساءل الطاعن الأول عن جريمة الضرب العمد للتطبيق على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات مستندا إلى أقوال شهود الإثبات ، وكانت المحكمة قد حصلت أقوالهم - في خصوص تعيين أشخاص المعتدين على الجاني عليه - بما مفاده أن المعتدين كانوا ثلاثة أشخاص مجهولين في قول البعض وأنهم كانوا أربعة أو خمسة أو ستة في قول البعض الآخر وكان الحكم لم يفصح كيف انتهى إلى أن الطاعن الأول كان من بين أولئك المعتدين ، حال أن أحدا من الشهود لم يحدده

باسمه أو يتعرف عليه فيما بعد ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالغموض والإمام والقصور مما يعيه و يوجب نقضه .
(نقض ١٩ / ٤ / ١٩٧٠ أحكام النقض - س ٢١ ص ٦١٣ - الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق) .

• عدم مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفني :

• من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني ، تناقضا يستعصى على الموازنة والتوفيق . و إذ كان ذلك ، وكلن ما أورده الحكم من شهادة المجنى عليه من أن الطاعن قد اعتدى عليه بالضرب ، فأحدث إصابته التي بينها التقرير الطبي ، فإنه يستوى بعد ذلك أن يكون ذلك الاعتداء قد أسفر عن إصابة واحدة أو أكثر أو لم يترك بالمجنى عليه أى أثر على الإطلاق ، ذلك بأنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل بعد الفعل ضرباً و لو حدث باليد مرة واحدة ، سواء ترك أثراً أو لم يترك ، ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة الحكم الإدانة بمقتضى تلك المادة ، أن يبين مواقع الإصابات التي ألزمتها التهمة بالمجنى عليه و لا أثرها و لا درجة جسامتها ، و عليه فإن ما بثوه الطاعن - من عدم اتساق أقوال المجنى عليه مع التقرير الفني ، لما قرره المجنى عليه من أن الطاعن ضربه ضربة واحدة بمصا في حين أثبت التقرير الطبي وجود إصابتين به - يكون غير سديد .

(نقض ١٠ / ٤ / ١٩٧٠ أحكام النقض - س ٢١ ص ٩٤٦ - الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٠ ق) .

• المادة ٢٠٦ عقوبات وعملهم ضرورة ذكر الجروح التي

حدثت :

- إذا طبقت المحكمة المادة ٢٠٦ عقوبات على متهم فليس من الضروري مطلقا ذكر الجروح التي حدثت للمجنى عليه سببت له مرضا أو أعجزته عن القيام بأشغاله . إذ لا ضرورة لمثل هذا البيان إلا عند تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات .

(نقض ٤ / ٤ / ١٩٢٩ مجموعة عمر ج ١ ص ٢٥٨ - الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٦ ق) .

• وزن أقوال الشاهد في جرائم الضرب :

- من المقرر أن وزن أقوال الشاهد و تقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته و تعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن و حام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى عكمة الموضوع توله الميزة التي تراها و قدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي من أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
- (٢) لما كان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يفسد في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت و بيان أخذها بما اقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه و تطرح ما عداه ، و لها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق و المحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ، فإن ما يثوره الطاعنان في شأن أقوال المجنى عليه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل و في سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

♦ (٣) لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة - و هو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل للكون للحرمة ، فلا على المحكمة إن هي أعرضت عنه والتفتت عن إجابته ، و هو لا يستلزم منها عند رفضه ردا صريحا و كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب ضم القضية رقم ... عسكرية الزيتون ، و أشار في مرافعته إلى أنه و إن كانت واقعة القضية المطلوبة ضمها سابقة على الواقعة موضوع الدعوى إلا أن الدفاع يستدل منها على الخصومة السابقة بين الطرفين ، و لما كان الثابت من ذلك أن قصد الدفاع من هذا الطلب لم يكن إلا إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ، و من ثم فلا يحق للطاعنين - من بعد - إثارة دعوى الإخلال بمحققهما في الدفاع لانتفاك المحكمة عن طلب ضم القضية المذكورة ، و لا يقدح في ذلك ما ذهب إليه الطاعنان في أسباب طعنهما من أنهما كانا يريان من هذا الطلب إثبات إنه لم يكن في مقلودهما الاعتداء على المجنى عليه بسبب ما لحق بهما من إصابات في الواقعة السابقة موضوع القضية المطلوب ضمها ، و ذلك لما هو مقرر من أنه لا يصح أن يبين الطعن على ما كان يتمثل أن يديسه التهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم ينده بالفعل .

♦ (٤) لما كان ذلك ، كان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضربا و لو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك اثرا أو لم يترك ، و على ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الإصابات التي أنزلها التهم بالمجنى عليه و لا أثرها و لا درجة جسامتها ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهما اعتديا على المجنى عليه بالضرب مما أحدث به

الإصابات التي أثبتتها المحكمة من واقع التقرير الطبي و أخذها بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإن متى الطاعنين في هذا الصدد يكون غو سديد .

(نقض ٧ / ١٢ / ١٩٨٠ أحكام النقض - ص ٣١ ص ١٠٧٦ - الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٠ ق) .

• لا أثر لرضاء المجنى عليه في إباحة فعل الضرب :
• إن جريمة إحداث الضرب أو الجرح تتم قانونا بإرتكاب فعل الضرب أو الجرح عن إرادة من الجاني و علم منه أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . وإذن فلا يؤثر في قيام هذه الجريمة رضاء المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح .

(نقض ١٢ / ٦ / ١٩٣٩ مجموعة عمر ج ٤ - ص ٥٧٦ - الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٩ ق) .

• تجاوز الزوج لحق التأديب :

• من المقرر أن التأديب وإن كان حقا للزوج من مقتضاه إباحة الإيذاء ، إلا أنه لا يجوز أن يتعدى الإيذاء الخفيف ، فإذا تجاوز الزوج هذا الحد فأحدث أذى بجسم زوجته ، كان معاقبا عليه قانونا ، حتى ولو كان الأثر الذى حدث بجسم الزوجة لم يزد عن سمحات بسيطة .

(نقض ١١ / ١١ / ١٩٨١ أحكام النقض - ص ٣٢ ص ٨٦٧ - الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق) .

• التأديب المباح شرعا :

• التأديب المباح شرعا لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذى لا يحدث كسرا أو جرحا ، ولا يترك أثرا ، ولا ينشأ عنه مرض . فإذا ربط والد إبنه بجبل ربطا محكما في عضديها أحدث عندها غفرينا سببت

وقالنا ، فهذا تعذيب شنيع يقع تحت طائلة المادة ٢٠٠ فقرة أولى من قانون العقوبات .

(نقض ١٩٣٣ / ٦ / ٥ مجموعة عمر ٣ ع - الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣ ق - ص ١٩٠ ق) .

• الطب وإباحة فعل الجرح :

• الطبيب الجراح لا يعد مرتكباً لجريمة الجرح عمداً لأن قانون مهنته - اعتماداً على شهادته الدراسية - قد رخص له في إجراء العمليات الجراحية بأجسام المرضى . وبهذا الترخيص وحده ترتفع مسؤوليته الجنائية عن فعل الجرح .

(نقض ١٩٣٢ / ١٠ / ٢٤ مجموعة عمر ج ٢ - الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٢ ق - ص ٦٠٢ ق) .

• إن كل شخص لا يحميه قانون مهنة الطب ولا يشمل به بسبب الإباحة ، يحدث جرحاً بآخر وهو عالم بأن هذا الجرح يؤلم الجرح ، يسأل عن الجرح العمد وما يتبع عنه من عاهة أو موت ، سواء تحقق الغرض الذي قصده بشفاء المني عليه أو لم يتحقق .

(نقض ١٩٤٤ / ١٢ / ٢٥ مجموعة عمر ج ٦ - الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٥ ق - ص ٥٦٧ ق) .

• الحكم بالإدانة و بيان موضع الإصابات :

• لما كان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب البسيط التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أم لم يترك ، وعلى ذلك فإنه لا يلزم لصحة الحكم

بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين المحكم موقع الإصابات التى أنزلها
المتهم بالجنى عليه و لا أثرها أو درجة جسامتها.
(نقض ٣١ / ١٢ / ١٩٨١ أحكام النقض - ص ٣٢ ص ١٢٣٩ - الطعن
رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق) .

♦ الحكم و بيان مواقع الإصابات وأثرها ودرجة جسامتها :

♦ ليست المحكمة عند تطبيقها المادة ٢٠٦ عقوبات ملزمة أن تبين مواقع
الإصابات و لا أثرها و لا درجة جسامتها . فإذا كانت التهمة المطروحة
عليها هى جنابة ضرب أفضى إلى موت مما يقع تحت نص المادة ٢٠٠
عقوبات ، و ثبت لديها أن جميع المتهمين المسندة إليهم هذه التهمة ضربوا
الجنى عليه ، و لكنها لم تبين من التحقيقات التى تمت فى الدعوى من
هؤلاء المتهمين هو الذى أحدث الإصابة التى سببت الوفاة حتى تصح
معاقبته بموجب المادة ٢٠٠ عقوبات ، فاستبعدت تلك المادة مكثفة
بمعاقبه المتهمين جميعا بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات ، فإنه ، فضلا عن أن
تصرف المحكمة هنا فى مصلحة المتهمين ، لا وجه لهؤلاء المتهمين فى أن
ينعوا على حكمها أنه لم يجدد الإصابات التى عوقب كل من الطاعنين من
أجلها ، إذ الإعتداء بالضرب مهما كان بسيطا ضئيلا تاركا أثر أم غمر
تارك ، فإنه يقع تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات .

(نقض ٦ / ٢ / ١٩٣٣ مجموعة عمر ج ٣ - ص ١٣١ - الطعن رقم
١٠٧٠ لسنة ٣ ق) .

♦ الحكم و بيان ركن القصد الجنائى :

♦ يكفى لإثبات توافر ركن القصد الجنائى أن يكون العمد فى ارتكاب
الفعل مفهوما من عبارات الحكم ، فتعبر الحكم بأن المتهم ضرب الجسنى

عليه يفيد حتما أن الفعل الإيجابي الذي وقع من المتهم قد صدر عن عمد منه .

(نقض ٢٥ / ١٠ / ١٩٣٧ مجموعة عمر ج ٤ - ص ٨٨ - الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٧ ق) .

• لا يشترط في الحكم بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن تبين فيه درجة جسامته الإصابات التي نزلت بالجنح عليه ، إذ أن مجرد الاعتداء بالضرب يقع تحت هذا النص ولو كان بسيطا لم ينشأ عنه أى أثر . وإذا طبقت المحكمة هذه المادة على المتهمين باعتبار أن كلا منهما ضرب المجنى عليه فإنما لا تكون ملزمة بأن تبين من منهم الذى أحدث كل إصابة مما شوهد به ، إذ يكفي أن تكون قد ثبتت أن كل واحد منهم قد وقع منه ضرب عليه .

(نقض ٢٧ / ١٠ / ١٩٤١ مجموعة عمر ج ٥ - الطعن رقم ١٨١٨ لسنة ١١ ق - ص ٥٦٣ ق) .

• إن أحكام القانون في تغليظ العقوبة على المتهم بسبب نتيجة فعلته إنما لحظ فيها قيام حسن النية لدى المجنى عليه و مراعاته في حق نفسه ما يجنب على الشخص العادى مراعاته . فإذا كان المجنى عليه قد تعمد تسوئ مركز المتهم فأهمل قصدا ، أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سوا نتيجة تلك الفعل ، فعندئذ لا تصبح مسالة المتهم عما وصلت إليه حال المجنى عليه بسبب ذلك . و إذا كان المجنى عليه في الضرب أو نحوه مطالبا بحمل اللداوة المتعادة المعروفة ، فإنه إذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك ، لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه . لكنه لا يصح أن يلزم بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو أن تحدث له آلاما موحشة ، وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون ملحوظا فيه عنده أمر المتهم و في هذه الحالة يجب أن يتحمل

للتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها بما يلازمها من الظروف .

(نقض ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥ مجموعة عمر ج ٦ - الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ١٥ ق - ص ٧٦٢ ق) .

• لا يشترط فيما يقع من أفعال التعدي تحت نص المادة ٢٠٦ ع أن تحدث جرحا أو تستوجب علاجاً بل يكفي أن يكون الفعل ضرباً في ذاته . و إذن فالضرب باليد يقع بغير شك تحت نص المادة ٢٠٦ المذكورة .

(نقض ٢٧ / ٣ / ١٩٣٠ مجموعة عمر ع ٢ - الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ ق - ص ٧ ق) . وأيضا : نقض ١٢ / ٦ / ١٩٣٠ مجموعة عمر ع ٢ - الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٤٧ ق - ص ٤٨ ق) .

• أعمال الاعتداء لا تستلزم توافرية إجرامية خاصة بل يكفي فيها بمجرد تعدد الفعل لتكوين الركن الأدبي للجريمة . فيعتبر الحكم مستوفيا لكل الشروط القانونية متى أثبت توفر هذا العمد ولو بطريقة ضمنية .

(نقض ١٢ / ٦ / ١٩٣٠ مجموعة عمر ع ٢ - الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٤٧ ق - ص ٤٨ ق) .

• يجب لإمكان تطبيق المادة ٢٠٥ عقوبات أن يكون الجرح أو الضرب قد أحدث بانحني عليه مرضاً أو عجزاً عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . و لما كانت هذه النتيجة هي علة تشديد العقوبة وحسب عند تطبيق هذه المادة أن يذكر في الحكم أن هذه النتيجة وقعت فعلاً و إلا كان الحكم ناقصاً في بيان الوقائع و وجب نقضه .

• الغالب أن المرض يترقب عليه العجز عن القيام بالأعمال الشخصية إلا أنه لما كان أحد الأمرين كافياً على إنفراده لإمكان تطبيق المادة ٢٠٥ ع وجب أن يكون المرض الذي لا ينسب عنه العجز عن الأشغال الشخصية بالغاً من

الجسامة مبلغا يجعله أمام القانون في درجة ذلك العجز . و بلوغ المرض هنا المبلغ من الجسامة أمر تقديرى موكول لقاضى الموضوع . و لكن لا يكفى لتطبيق المادة المذكورة أن يقول القاضى في حكمه أن المجنى عليه مكث تحت العلاج مدة تزيد على عشرين يوما لأن هذا القول لا يكفى في الدلالة على شدة المرض الذى أصاب المجنى عليه لجواز أن يكون العلاج الذى إستمر هذه المدة قاصرا على التردد على الطبيب لعمل غيار يومى أو ما أشبه ذلك من الأحوال التى لا تدل بذاتها على جسامة المرض .

(نقض ٨ / ١ / ١٩٣١ مجموعة عمر ج ٢ -- الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٨ ق)

- (ص ١٨٦ ق) .

• من البدهة أن الضرب بآلة راضة على قمة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب بقف أمام المجنى عليه أو يقف خلفه على السواء ، مما لا يحتاج في تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة بتعين على القاضى الالتجاء إليها .

(نقض ١٥ / ٣ / ١٩٦٩ أحكام النقض - ص ٢٠ ص ٣٢٣ - الطعن رقم

٢٢٠٧ لسنة ٣٨ ق) .

• إذ كانت جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوفر كلما إرتكب الجاني الفعل عن إرادة و عن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه مساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته و كانت المحكمة لا تلزم بأن تتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائى في هذه الجرائم ، بل يكفى أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى - كما أوردها الحكم - و هو ما تحقق في الدعوى ، فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

(نقض ٥ / ٤ / ١٩٧٩ أحكام النقض - ص ٣٠ ص ٤٣٤ - الطعن رقم

٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق) .

• من المقرر أن جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام و هو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة و عن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجني عليه أو صحته و لا تلتزم المحكمة في هذه الجريمة بأن تتحدث إستقلالا عن القصد الجنائي بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - و هو ما تحقق في واقعة الدعوى .

(نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٨٩ أحكام النقض - س ٤٠ ص ١٤١ - الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ ق) .

• لما كانت جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام ، و هو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة و عن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجني عليه أو صحته و كانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث إستقلالا عن القصد الجنائي في الجرائم بل يكفي أن يكون القصد مستفادا من وقائع الدعوى .

(نقض ٢ / ١٠ / ١٩٨٩ أحكام النقض س ٤٠ ص ٧٢٦ - الطعن رقم ٥٥٢٠ لسنة ٥٩ ق) .

• لا تلتزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء متى استيقنت أن المتهم هو الذي أحدث إصابة المجني عليه .

(نقض ١٦ / ١ / ١٩٦١ أحكام النقض - الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٣٠ ق - س ١٢ ص ٩١ ق) .

• من المقرر أيضا أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(نقض ١٢ / ٣ / ١٩٨٥ أحكام النقض - س ٣٦ ص ٣٦٦ - الطعن رقم ٧٤٤٤ لسنة ٥٤ ق) .

• من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الإصابات التي أنزلها المتهم بالجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون سديداً.

(نقض ١١ / ١٩٨٦ أحكام النقض - من ٣٧ ص ٨٣٣ - الطعن رقم ٨٢٤٩ لسنة ٥٤ ق) .

• الإشتراك في جريمة الضرب :

• لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين إعتداءهما بالضرب على الجنى عليه وإحداث إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي ، و كان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثر أو لم يترك فإذا كانت المحكمة قد إنتهت إلى اعتباره كذلك و طبقت المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات في حق المتهمين فإنها لا تكون قد أخطأت في شيء إذ أن المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات خاصة بحالة ما إذا وقعت مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف و لم يحصل ضرب أو جرح " . ومن ثم يضحى منى الطاعنين على الحكم في هذا الصدد غير سديد .

(نقض ١١ / ١٩٨٧ أحكام النقض - من ٣٨ ص ١٠٤١ الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ ق) .

• من المقرر أن جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما إرتكب الجاني الفعل عن إرادة و عن علم بأن هذا

الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجن عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تلزم بأن تحدث إستقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .
(نقض ١ / ٢ / ١٩٨٧ أحكام النقض - س ٣٨ ص ١٧٢ - الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ ق) .

• من المقرر أن جنحة الضرب المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات تحقق ولو حصل الضرب باليد و لو مرة واحدة ترك أثراً و لم يترك .
(نقض ٢١ / ٤ / ١٩٨٨ أحكام النقض - الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق - س ٣٩ ص ٦٤٧ ق) .

• يكفي للحكم بالتعويض الموقت في صورة الدعوى - أن يثبت الحكم وقوع العمل الضار الناشئ عن جريمة الضرب في حق الطاعن يستوى في ذلك أن يؤدي الضرب إلى عاهة مستدعة أم يقتصر على مجرد الضرب البسيط ، فإنه لا جدوى مما يبادل فيه الطاعن بشأن التقارير الطبية و فساد استدلال الحكم بها على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذي أسنده إليه و العاهة .
(نقض ١ / ١٢ / ١٩٨٨ أحكام النقض - الطعن رقم ٤٥٨٢ لسنة ٥٨ ق - س ٣٩ ص ١١٨٥ ق) .

• إن الجاني في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسؤولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي و لو كانت عن طريق غشوة مباشر ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، و أن مرض المجن عليها إنما هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع هذه الرابطة .

(نقض ١٠ / ٥ / ١٩٩٠ أحكام النقض - س ٤١ ص ٧١٠ - الطعن رقم ٢٨٤٥٤ لسنة ٥٩ ق) .

• لما كان مفاد ما أورده الحكم - على ما سلف - أن الطاعنين هما اللذان اعتديا على الجنى عليها و أحداثا إصابتهما و لم يشترك أحد غيرهما في ضربهما وأن هاتين الإصابتين قد ساهمتا مجتمعتين في إحداث الوفاة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يكفى و يسوغ به ما انتهى إليه في قضائه من مساءلة الطاعنين عمن جريمة الضرب المفضى إلى الموت و إطراح دفاعهما في هذا الصدد .
(نقض ٢١ / ٢ / ١٩٩١ أحكام النقض - س ٤٢ ص ٤٠٥ - الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٦٠ ق) .

• الاشتراك في جريمة الضرب إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في الضرب الذى نشأت عنه عاهة بالجنى عليه و عاقب كلا منهما بالسجن دون أن يبين أن كليهما قد أحدث من الإصابات ما ساهم في تخلف العاهة و ذلك مع خلوه مما يدل على سبق إصرارهما على مقارفة جريمة الضرب أو إتفاقيهما على مقارفتها قبل وقوعها ، فذلك يكون قصورا منه في البيان مستوجبا لنقضه ، إذ أنه مع عدم قيام سبق الإصرار بين المتهمين أو قيام الاتفاق بينهما لا يصح أن يسأل كل منهما إلا على الأفعال التى إرتكبها .
(نقض ٢٠ / ١١ / ١٩٥٠ أحكام النقض - الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠ ق - س ٢ ص ٢٠٢ ق) .

• إذا أثبتت المحكمة في حكمها توافر ظرف سبق الإصرار للمتهمين ، و طبقت في حقهم جميعا الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ ع ، تبين أن تطبق عليهم العقوبة المقررة و هى الحبس لا الفرامة . فإذا هى قضت على أحدهم بالفرامة تبين نقض حكمها و توقيع عقوبة الحبس على هذا المتهم أسوة بباقي المتهمين .

(نقض ١١ / ٣ / ١٩٣٥ مجموعة عمر ع ٣ - الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥ ق - ص ٤٦٦ ق) .

• إن الإلتحاق الجنائي بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة ضرب يعمل كلا منهم مسئولاً بصفته شريكاً بالاتفاق عما يقع من الباقيين تنفيذاً لهذا الاتفاق ، كما يجعله مسئولاً أيضاً عن المضاعفات الناتجة عن الضرب . و ذلك لأن القانون نص على تشديد العقاب في حالة هذه المضاعفات بمجرد حصولها و لو لم تكن مقصودة بذاتها من الضارب ، فتستوى في ذلك مسئولية الفاعل الأصلي و الشريك . و ما دام ما وقع من الفاعل الأصلي لم يخرج عما حصل الإتفاق عليه مع الشركاء فلا محل مع هذا للرجوع إلى المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، لأن هذه المادة تفترض وقوع جريمة أخرى غير التي تناولها فعل الإشتراك . فإذا قدم متهمون إلى قاضي الإحالة لمحاكمتهم بالمادتين ١/٢٤٠ و ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات لإحداً منهم بالجنح عليه إصابات تخلفت عن إحداها عامة مستلزمة و كان ذلك منهم عن سبق الإصرار ، و قرر قاضي الإحالة أن لا وجه لإقامة الدعوى ضدهم في جنابة الضرب الذي نشأت عنه العامة لعدم معرفة محدثه من بين المتهمين و بإحالتهم إلى النيابة لإجراء اللازم لمحاكمتهم جميعاً على جنحة ضررهم بالجنح عليه مع سبق الإصرار طبقاً للمادة ٢/٢٤١ ، و استند في قراره هذا إلى أن التهم الذي أحدثت العامة بالجنح عليه غير معروف ، فإن ما أثبتته في قراره من توافر ظرف سبق الإصرار في الجريمة المستندة إلى المتهمين يلزم عنه وحده أنهم إتفقوا جميعاً على الاعتداء على الجنح عليه بالضرب ، و هذا يقتضي اعتبار كل منهم مسئولاً كشريك بالاتفاق مع كل من الباقيين عما وقع منه من ضرب و عن مضاعفات هذا الضرب .

(نقض ٢٤ / ٤ / ١٩٣٩ مجموعة عمرو ع ٤ - الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٩ ق - ص ٥٤٠ ق) .

• لا يشترط للعقاب بمقتضى المادة ٢٠٧ ع قديم " المقابلة للمادة ٢٤٣ جليلد " أن يكون لدى المتهمين سبق إصرار على الضرب أو بينهم اتفاق عليه

بل يكفى مجرد توافقه على إيقاع الأذى بالهتئ عليه . فإذا أذانت المحكمة
للمتهمين الذين ضربوا الهتئ عليه بالمادة المذكورة على أسس أهم قد تواردت
خواطرهم على الإجرام ، و إتجهت إتجاهها ذاتها نحو الجريمة ، فإنها تكون قد
طبقت القانون على الوجه الصحيح .

(نقض ٢٤ / ٦ / ١٩٤٠ مجموعة عمر ج ٥ - الطعن رقم ١١٤٤ لسنة
١٠ ق - ص ٢٤٥ ق) .

• إذا كان المتهمان متفقين على ضرب الهتئ عليه و قام كلاهما بتنفيذ
الإعتداء فيه فضربه أحدهما على ذراعه و الآخر على رأسه فإن كلا منهما يعتبر
فاعلا في جريمة إحداث العاهة الناشئة عن إحدى الضريبتين .

(نقض ٣١ / ٣ / ١٩٤١ مجموعة عمر ج ٥ - الطعن رقم ١٠٨١ لسنة
١١ ق - ص ٤٢٧ ق) .

• التوافق ركن مطلوب في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ و سبق
الإصرار ظرف مشدد للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ عقوبات . و لا
مانع قانونا من الجمع بين التوافق و سبق الإصرار في حادثة واحدة متى رأت
محكمة الموضوع أن الأفعال التي وقعت من المتهمين تتكون منها الجريمةتان
للمنصوص عليهما في المادتين المذكورتين معا .

(نقض ٦ / ١١ / ١٩٣٠ مجموعة عمر ج ٢ - الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة
٤٧ ق - ص ٨٥ ق) .

♦ جريمة خطف الأطفال

♦ يكفى لقيام ركن التحيل - في جريمة خطف الأطفال - أن يقع على من يكون المبنى عليه في كفايته ، و ليس من الضروري أن يقع على المبنى عليه نفسه متى كان هذا التحايل قد ممكن الجاني من خطف المبنى عليه . وإذن فمضى كان الحكم قد أستظهر أن التحيل وقع على إدارة المدرسة الخاصة التي كان يتلقى فيها المبنى عليه دروسه وأنه حصل من شخص أتصل شخصية والد المبنى عليه و أتصل أولاً بكاتب المدرسة وأخبره بوفاة جدة المبنى عليه ، وطلب إليه أن يأذن له بالخروج للسفر مع عائلته للبلدة ، و لما أستبطأ خروج المبنى عليه أتصل بناظر المدرسة و كرر نفس الرواية مبلغاً التائر و الألم من عدم خروج المبنى عليه فخدع الناظر بتلك الحيلة وأذن للمبنى عليه بالخروج الذي وجد الطاعن ينتظره أمام باب المدرسة بسيارة أقله بها إلى البلدة التي أخفاه فيها - متى كان ذلك فإن ركن التحيل يكون متوافراً .

(نقض ٢٢ / ٦ / ١٩٥٣ أحكام النقض - الطعن رقم ٨٧٠ - لسنة ٢٢ في س - ٤ - ص ١٠٣) .

♦ يكفى لقيام واقعة الخطف التي تتحقق به هذه الجريمة انتزاع الطفل المختوف من بيته و قطع صلته بأهله .

♦ إذا أثبت الحكم في المتهم أنه توجه إلى مكان المبنى عليه الذي لم يبلغ من العمر خمس سنوات و كان يلهو في الطريق العام مع الشاهد و كلف الأخير بشراء حاجة له و لما أراد الشاهد أن يصحب المبنى عليه معه أشار عليه المتهم بتركه و ما كاد الشاهد يتعد حتى أركب المتهم المبنى عليه على الدراجة معه موهماً إياه أنه سيصحبه إلى جدته ثم أخفاه بعد ذلك عن أهله قاصداً قطع صلته بهم و ستره عنهم لم حق ضمه و رعايته ، فإن ذلك مما يدخل في نطاق المادة

٢٨٨ من قانون العقوبات و تتوافر به جريمة الخطف بالتحايل التي عوقب المتهم
١٤ .

(نقض ١٨ / ١١ / ١٩٥٨ أحكام النقض - الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٨ س
٩ رقم ٩٣٧ ق) .

• القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع
المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته و قطع صلته بهم بإبعاده عن
المكان الذي خطف منه و ذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها
التفريق بالجني عليه وحمله على موافقة الجاني أو باستعمال أية وسائل مادية أو
أدبية لسلب إرادته ، مهما كان غرض الجاني من ذلك .

(نقض ٣١ / ١ / ١٩٧٧ أحكام النقض - الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ س
٢٨ رقم ١٦٩ ق) .

• لما كانت جريمة خطف طفل بالتحايل أو الإكراه المنصوص عليها في الملة
٣٨٨ من قانون العقوبات تقوم على عنصرين أساسيين أولهما انتزاع الطفل
المخطوف من بيته قسرا عنه أو بالغش و الخداع بقصد نقله إلى محل آخر و
إخفائه فيه عمن لهم الحق في المحافظة على شخصه ، و الثاني نقله إلى ذلك المحل
الآخر و احتجازه فيه تحقيقا لهذا القصد فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئا
منهما أعتبر فاعلا أصليا في الجريمة . و لما كان الطاعن الأول لا يجادل فيما نقله
الحكم المطعون فيه من اعترافه باحتجاز المجني عليه في مسكنه و إخفائه فيه ،
فإن في ذلك ما يكفي لتوافر جريمة خطف الصغير التي دين بها ، و يكون النعي
على الحكم في هذا الخصوص بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٧٨ أحكام النقض - الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ س ٢٩ رقم ٣٩٩ق).

• لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول ركن التحيل في الجريمة التي دان بها الطاعنين بقوله "و كان الثابت أن الجناة الثلاثة الأول - و من بينهم الطاعنين - عملوا على انتزاع المجنى عليه و الحال كما هو ثابت من أقوال والديه و أقوال المتهم الثاني و الرابع أنه كان أخرس لم يبلغ الخمس سنوات و من ثم يكون عدم التمييز الأمر الذي يتوافر معه ركن التحيل في الدعوى ... " فإن فيما أورده الحكم ما يكفي به توافر هذا الركن للجريمة إذ أن صغر سن المجنى عليه وحالته الصحية أو الذهنية هي من الأمور التي يسوغ لقاضي الموضوع أن يستنبط منها خضوع المجنى عليه لتأثير التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف .

(نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٧٨ أحكام النقض - الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ س ٢٩ رقم ٣٩٩ق).

إن القانون في جريمة خطف الطفل يسوى بين الفاعل و الشريك إذ هو يعتبر فاعلاً في هذه الجريمة من ارتكابها بنفسه أو بواسطة غيره . و إذن فإن المحكمة في هذه الحالة لا تكون بحاجة إلى بيان طريقة الاشتراك .

• إن الخطف يعد متحققاً فيه عنصر الإكراه أو التحيل إذا كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه .

(نقض ٢ / ٤ / ١٩٤٥ مجموعة عمر ع ٦ رقم ٣٥٢ - الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ١٥ق).

• القانون لا يقتضي في جريمة خطف الغلام و إخطائه أن يذكر بالحكم أن الغلام قد خطف من مكان وضعه فيه من له الولاية الشرعية عليه . بل كل الذي يقتضيه أن يكون الطفل قد أخطف من البقعة التي جعلها مراداً له من هو تحت رعايتهم من ولي أو وصى أو حاضنة أو مرب أو غيرهم .

♦ جريمة الخطف تتركب من فعلين أساسيين : " الأول " انتزاع المخطوف من يتيته بقصد نقله إلى محل آخر و إخفائه فيه عن لم حق المحافظة على شخصه .
و " الثاني " نقله إلى ذلك المحل الآخر و احتجازه فيه تحقيقاً لهذا القصد . فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئاً منهما فهو فاعل أصلي في الجريمة .

(نقض ٦ / ٦ / ١٩٢٩ مجموعة عمر ع ١ رقم ٣٢١ - الطعن رقم ١٣٤٣ لسنة ٤٦ ق).

♦ تنطبق المادة ٢٤٦ عقوبات على الوالد الذي لا يسلم ابنه لجدته المحكوم لها بحضاته.

(نقض ٣١ / ١٠ / ١٩٢٩ مجموع عمر ع ١ رقم ٣٥٨ - الطعن رقم ٢١٦٩ لسنة ٤٦ ق).

♦ لا تنطبق المادة ٢٥١ عقوبات على أى الوالدين يخطف ولده .

(نقض ٢ / ١ / ١٩٣٠ مجموعة عمر ع ١ رقم ٤١٥ - الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٧ ق).

♦ يحور القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال بالتحويل أو الإكراه المصروح عليه في المادة ٢٥٠ عقوبات من ارتكب الجاني الفعل عمداً و هو يعلم بصغر سن الممن عليه مهما كان الباعث له على ارتكابه . أما أن الخاطف ما كان يقصد من خطف الطفل الإضرار به بل كان قصده أخذ جمل من أهله على إحضاره فلا يفو من شأن الجريمة لأن هذا من البواحد التي لا يلتفت إليها .

(نقض ١٢ / ٦ / ١٩٣٠ مجموعة عمر ع ٢ رقم ٤٨ - الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٤٧ ق) .

♦ يعتبر مرتكب جريمة خطف الطفل فاعلاً أصلياً سواء أكان ارتكبا بنفسه أم بواسطة غيره ، فلا حاجة بمحكمة الموضوع إلى تطبيق مواد الاشتراك في هذه الجريمة .

(نقض ٣٠ / ١٠ / ١٩٣٠ مجموعة عمر ع ٢ رقم ٧٨ - الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٤٧ ق).

• جريمة خطف الطفل تستدعي قصدا جنائيا خاصا غير تعمد ستر المخطوف عن ذويه الذين لهم حق ضمه و رعايته .

(نقض ٦ / ١١ / ١٩٣٠ مجموعة عمر ع ٢ رقم ٨٥ - الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٧ ق).

• إن القانون لا يعاقب على الخطف الذى لا تحيل فيه و لا إكسراه إلا إذا كانت سن المجنى عليه لم تبلغ وقت ارتكاب الجريمة ست عشرة سنة . والعبرة فى تقدير السن فى هذا الخصوص هى بالتقويم الهجرى لكونه أصلىح للمتهم . فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المجنى عليها كانت بحسب هذا التقويم قد بلغت تلك السن قبل وقوع الواقعة فلا عقاب .

(نقض ٢ / ٤ / ١٩٤٥ مجموعة عمر ع ٦ رقم ٦٧٨ - الطعن رقم ٣١٠ لسنة ١٥ ق).

• القصد الجنائى فى جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته و قطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .

(نقض ٢٢ / ٥ / ١٩٦١ أحكام النقض - الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣١ ص ١٢ رقم ٦١١ ق).

♦ جريمة خطف الأتني

♦ تتحقق جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات بإبعاد هذه الأتني عن المكان الذي خطفت منه أيّا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنّي عليها و حملها على مواجهة الجاني لها ، أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف و توافر ركن الإكراه و القصد الجنائي في هذه الجريمة و تساند في قضائه إلى أدلة متتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، و كان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر القانونية لسائر الجرائم التي دان الطلعن بارتكابها كما هي معرفة به في القانون ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سليم .

(نقض ٢٩ / ٤ / ١٩٧٤ أحكام النقض - الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ س ٢٥ رقم ٤٣٨ ق).

♦ إن المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تعاقب على الخطف أيّا كان المكان الذي خطفت منه الأتني إذ الغرض من العقاب بمقتضى هذه المادة حماية الأتني نفسها من عبث الخاطف لها وليس الغرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ستة عشرة سنة كاملة . لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن الثاني عقد العزم هو وزميله الطاعن الأول و المتهم الثالث - على اختطاف المجني عليها عنوة بقصد موارقتها و اعتراضوا طريقها و أمسك هذا الطاعن بها من يدها مهددا إياها بمطواة طالبا منها أن تصحبه مع زميله و إنما سارت معه مكروهة و أنه و المتهم الثالث هددوا رواد المقهى الذين حاولوا تخليصها و أقادها ثلاثتهم تحت تأثير

التهديد بالمدى إلى مسكن المتهم الرابع ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك تتحقق به جريمة خطف الأتني بالإكراه كما هي معرفة به في القانون .

(نقض ٢٩ / ٤ / ١٩٧٤ أحكام النقض - الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ س ٢٥ رقم ٤٣٨ ق).

• جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات يتحقق بانتزاع هذه الأتني وإبعادها عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العيث بها و ذلك عن طريق استعمال فعل من أفعال الغش والإيهام من شأنه خداع المجني عليها أو استعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(نقض ١٥ / ٥ / ١٩٨٠ أحكام النقض - الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٠ س ٣١ رقم ٦٢١ ق).

• تقدير توافر ركن الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام إستدلالاتها سليما .

(نقض ٨ / ٢ / ١٩٨٢ أحكام النقض - الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ س ٣٣ رقم ١٧٣ ق).

• من المقرر أن جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأتني عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العيث بها ، و ذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجني عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها من سلب إرادتها ، و كان البحث في توافر القصد الجنائي في هذه الجريمة أو عدم توافره هو ما يدخل في سلطة قاضي الموضوع حسبما

يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتناقض عقلا مع ما انتهى إليه - ولما كان ما أورده الحكم - فيما سلف سابقا في العقل والمنطق ويكفي لحمل قضائه فيما انتهى إليه من عدم توافر القصد الجنائي في حق المطعون ضدهما في جريمة الخطف ومن تعديل التهمة الثانية المسندة إليهما من جنابة الخطف إلى جنحة القبض على المجني عليها وحجزها بدون أمر من الحكام وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا - وهي واقعة مادية يشملها وصف لمة الخطف المرفوعة بها الدعوى الجنائية و إذ كانت المحكمة قد استخلصت في استدلال سائغ أن المطعون ضدهما لم يقصدا العيب بالهجن عليها وتساندت فيما خلصت إليه من ذلك إلى أدلة متجة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ولا تجادل الطاعة في سلامة استخلاص الحكم بشأنها فإنها تكون قد فصلت في مسائل موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها ولا محل لما تسوقه النيابة الطاعة من أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يلزم لتوافره انصراف غرض الجاني إلى العيب بالهجن عليها بل يتحقق هذا القصد بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ولا عرة بالفرض الذي توخاه من فعلته .

(نقض ١٠ / ١١ / ١٩٨٣ أحكام النقض - الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ س ٣٤ رقم ٩٤٥ق).

• الفرض من العقاب على جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات هو حماية الأنتى نفسها من عيب الخاطف وليس الفرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ست عشرة سنة كاملة والتي يتحقق القصد الجنائي فيها يتعمد الجاني انستراع المخطوف من أبدى ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .

(نقض ١٠ / ١١ / ١٩٨٣ أحكام النقض ١ - الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ من ٣٤ رقم ٩٤٥ ق).

• يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف أن يكون الجاني قد تعمد قطع صلة الجاني عليه بأهله قطعاً جدياً . و لا اعتداد بالباعث في الحكم على الجريمة من حيث الوجود أو العدم ، إذ لا مانع يمنع من توفر جريمة الخطف متى استكملت أركانها القانونية و لو كان غرض الجاني الاعتداء على عرض الطفل المخطوف .

(نقض ١٦ / ١١ / ١٩٣١ مجموعة عمر ع ٢ - الطعن رقم ٦ لسنة ٢ رقم ٣٥٤ ق).

• إن القانون في المادة ٢٨٨ إذ غلظ العقاب إذا وقع الخطف بالإكراه أو التحيل فجعله أزيد من ضعف عقاب الجريمة التي لا يتوافر فيها أى من هذين الظرفين ، و إذ سوى بين الظرفين المذكورين في الأثر من حيث تغليب العقاب ، فقد دل بذلك على أن التحيل الذي قصده لا يكفى فيه الكلام الخالي عن استعمال طرق الغش و الإيهام بل يجب فيه اصطناع الخدع الذي من شأنه أن يؤثر في إرادة من وقع عليه . فإذا كان ما استعمله الخاطف من الوسائل لا يعدو الأقوال المجردة التي لا تبلغ حد التدليس و لا ترتفع إلى صف الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في مادة النصب ، فإن ما وقع منه لا ينطبق على المادة ٢٨٨ المذكورة بل ينطبق على المادة ٢٨٩ .

(نقض ١٥ / ٦ / ١٩٤٢ مجموعة عمر ج ٥ - الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ١٢ رقم ٦٧٨ ق).

• يكفى لتحقيق جريمة الخطف أن يكون المتهم قد تعمد إبعاد المخطوف عن ذويه الذين لهم حق رعايته . و لا ينفي المسؤولية عنه أن يكون قد ارتكب فعلته

على رأى من الناس ، أو أودع المخطوف عند أشخاص معينين ، أو مدفوعا إليها بغرض معين .

(نقض ١٥ / ٦ / ١٩٤٢ مجموعة عمر ع ٥ - الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ١٢ رقم ٦٧٨ق).

• إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم طلب من أم المجنى عليها أن تسلمه ابنتها لتذهب معه إلى منزل والدها ليراها و تعيش عنده ، فسلمتها إياه فأخفاها في جهة غير معلومة ، و كان الثابت كذلك أن البنت اعتادت أن تذهب مع أمها إلى ذلك المنزل و إنما ذهبت إليه مرة وحدها ثم عادت ، فسر إن هذه الواقعة تكون جناية خطف من غير تحيل أو إكراه . إذ أن ما قاله المتهم لأم المجنى عليها لا يعدو أن يكون مجرد قول كاذب خال عن استعمال طرق الغش و الإيهام . و القانون إذ غلظ العقاب بالمادة ٢٨٨ ع على الخطف الذى يحصل بالتحيل أو الإكراه ، و جعله أشد من العقاب على الخطف الحاصل دون تحيل أو إكراه ، و هو المنصوص عليه في المادة ٢٨٩ ع ، إنما قصد بـالتحيل الذى سواه بالإكراه إلى أكثر من الأقوال المجردة التى لا ترتفع إلى حد الغش و التدليس أو إلى صف الطرق الإحتيالية المنصوص عليها في مادة النصب . خصوصا و أن كلمة " تحيل " يقابلها في الترجمة الفرنسية للقانون و في القانون الفرنسى الذى أخذت عنه المادة ٢٨٨ ع كلمة " fraude " أى الغش و التدليس اللذين لا يكفى فيهما القول المجرد عن وسائل الخداع التى من شأنها التأثير في إرادة من وجهت إليه.

(نقض ٨ / ١١ / ١٩٤٣ مجموعة عمر ج ٦ - الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ١٣ رقم ٣٣٢ق).

• الشروع في خطف أنثى

• إن جريمة الشروع في خطف أنثى تبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالإكراه المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بمحاولة انتزاع هذه الأنثى و أبعادها عن المكان الذى وقع فيه محاولة الخطف أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها و ذلك عن طريق استعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب أرائها .

(نقض ١ / ٦ / ١٩٨٥ أحكام النقض - الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ س ٣٦ رقم ٥٢ق).

• لما كان الحكم المطعون فيه قد أستظهر ثبوت الفعل المادى للشروع في الخطف و توافر ركن الإكراه ، و كان ما أثبتته في مدوناته كافيا للتدليل على اتفاق الطاعن مع باقى المتهمين على خطف المجنى عليهما بالإكراه من معيهم فى الزمان و المكان و نوع الصلة بينهم و اتجاههم جميعا وجهة واحدة فى تنفيذ جريمتهم و أن كلا منهم قصد الآخر فى إيقاعها ومن ثم يصحح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعن فاعلا أصليا فى تلك الجريمة و يضحى منعاه فى هذا الشأن غير سليم .

(نقض ١ / ٦ / ١٩٨٥ أحكام النقض - الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ س ٣٦ رقم ٥٢ق).

(١) من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا أو نمطا معينا يصوغ فيه الحكم بيلان الواقعة المستوجبة للعقوبة و الظروف التى وقعت فيها فعنى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تهمة الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

(٢) لما كان الحكم قد سرد الأدلة على صحة الواقعة و نسبتها إلى الطاعنين و التى تتمثل فى أقوال المجنى عليها ووالدها ... و و و و و ما ثبت

من تقرير مصلحة الطب الشرعى و من معاينة النيابة العامة و المحكمة بهيئة سابقة ودفتر استقبال مستشفى القيوم ، فإنه لا تريب على الحكم إذا هو لم يفصح عمن مصدر بعض تلك الأدلة لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل ثابت بالأوراق .

٣) من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود و سائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها و أن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل و المنطق و لها صداها و أصلها الثابت في الأوراق ، و أن تحصل أقوال الشاهد و تفهم سياقها و تستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها .

٤) لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها و بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن تكون في شأن تلك الشهادة أن تودى إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجرعه المحكمة بتلاهم به ما قاله الشهود بالفكر الذى روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها بل أن تناقض أقوال الشهود مع بعضها أو تضارها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه و لا يعيبه كذلك أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما أستند إليه الحكم منها .

٥) لما كان البين من المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم بشأن علم الشاهد بواقعة هتك الطاعتين لعرض الجنى عليها و إخبار - صاحب أستديو - لهذه الأخيرة بمشاهدته لأحد الأفلام الجنسية الخاصة بها و طلبه منها تصويرها بمثل ما قام به الطاعنون معها ، و ما ذكره الشاهد وصفا للواقعة نقلا عن أقوال الجنى عليها التى أخبرته بها ، له صداها بأقوال هؤلاء الشهود ، و أن أقوال

الشاهد ... متفقة في جملتها و ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليها ، فإن ما ينهه الطاعنون على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل بما تنحل معه منازعتهم في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى و مصادرهما في عقيدتها و هو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٦) من المقرر أن وزن أقوال الشهود و تقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم و التحويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن و حام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها و تقره التقدير الذي تظمن إليه ، و كان مؤدى قضاء محكمة الموضوع بإدانة الطاعنين إستنادا إلى أقوال شهود الإيجاب هو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، و كان من المقرر أيضا أن للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أى دليل تظمن إليه و أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى إطمأنت إليها و دون أن تبين العلة في ذلك .

٧) إن تأخر المجنى في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها ما دامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادتها و إنما كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع .

٨) لما كان من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفوع الموضوعية فإن مل يثيره الطاعنون بشأن عدول المجنى عليها عن التماسهم ثم إصرارها على هذا الاتهام بعد أن بررت سبب العدول و تأخرها في الإبلاغ عن الحادث و تلقيق التهمة ، لا يعدو كل ذلك أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلزم محكمة الموضوع بمتابعتها في مناحيه المختلفة و الرد على كل شبهة يثيرها الطاعنون على استقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي ساقها الحكم بما لا يجوز معه معاودة التصدى له والخوض فيه لدى محكمة النقض .

٩) من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم و يطله و الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر و لا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة و الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شىء فيه باقيا يمكن أن يعتمد قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها .

١٠) لا يعيب الحكم خطاه فى الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة.

١١) لما كان الطاعنون لم يثيروا شىئا بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٢) لما كان من المقرر أن العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه و لا يصح مطالبة بالأخذ بدلائل بعينه فيما عدا الأحوال التى قيده القانون فيها بذلك ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها لدلائل لحكمه ، و لا يلزم أن تكون الأدلة التى أعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها و يقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا و منها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها و متاحة فى اكمال اقتناع المحكمة و اطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوته عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف و القرائن و ترتيب النتائج على المقدمات فإن ما يثروه الطاعنون بشأن الأدلة التى عول عليها الحكم المطعون فيه فى إدانتهم عن الجرائم المسندة إليهم و المستمدة من معاينة النيابة العامة لمكان الاعتداء و معاينة المحكمة بمهمة سابقة لذلك المكان و تقرير الطبيب الشرعى و دفتر استقبال مستشفى الفيوم و تحريات العميد والصور المقدمة

من المجنى عليها ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استبطلت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض .

١٣) لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن صور المجنى عليها كانت معروضة على بساط البحث و المناقشة في حضور الخصوم بمجلسة المحاكمة ولم تكن مودعه في حرز مغلق لم يفض لدى نظر الدعوى أمام المحكمة فإن النعى في هذا الشأن لا يكون صحيحا .

١٤) لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناسحي دفاعه الموضوعي و في كل شبهة يثيرها و الرد على ذلك ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت الساتعة التي أوردتها الحكم و من ثم فإن ما يثيره الطاعنون من أن التقاط الصور للمجنى عليها كان على سبيل المزاح بسبب تلوث ملابسها بالمازوت أثناء زيارتها للمصنع و أنها كانت تحتفظ بالفيلم معها بدلالة أن الصور المضبوطة أقل عددا مما ذكرته بالتحقيق ، و أنها لا تعرف أوصاف الطاعن الثالث و إلا كانت قد طلبت أوصافه من الطاعن الأول بمناسبة ذهابها إليه لمقابلته و استلام الصور منه ، و إن والد الطاعن الأول لم يوقع على الإقرار السذى يفيد أن عدول المجنى عليها عن إقامتها للطاعنين كان بناء على طلبه و ذلك بسبب جهله القراءة و الكتابة ، يكون في غير محله .

١٥) لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية و إن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه ، إلا أن القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان . و لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين ، حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها و مودى أدلة الثبوت ثم أشار إلى النصوص التي أخذهم بها بقوله " الأمر للتطبيق عليه نص المواد ٢٦٨/١ ، ٢٩٠/١ معدلة بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ ، ٣٠٩ مكررا ، ٣٠٩ مكررا ٢/أ معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢

من قانون العقوبات و من ثم يتعين عقابهم عما أسند إليهم عملاً بالمادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية و حيث أن الجرائم المسندة إلى المتهمين قد ارتبطت ببعضها ارتباطاً لا يقبل التحزلة و من ثم يتعين اعتبارها جريمة واحدة و القضاء بالعقوبة المقررة لأشدها عملاً بنص المادة ٣٢/٢ عقوبات " . فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .

(١٦) لما كانت جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل و الإكراه المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بإبعاد هذه الأتني عن المكان الذي خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها ، و ذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنّى عليها و حملها على مرافقة الجاني لهذا أو باستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سبب إرادتها . و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أسّظهر ثبوت الفعل للمادى للخطف و توافر ركن التحيل و الإكراه . و القصد الجنائي في هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغیر معقب ما دام استدلالها سليماً .

(١٧) لما كان من المقرر أن الركن المادى في جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مغل بالحياء العرضى للمجنّى عليها و يستطيل على جسمها و يندش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية و لا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك أثراً بجسمها ، كما أن القصد الجنائي يتحقق في هذه الجريمة بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل و نتيجته و لا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منه . و يكفى لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد أُرْتكَب ضد إرادة المجنّى عليها و بغیر رضائها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم متى كان ما أورده من وقائع و ظروف ما يكفي للدلالة على قيامه - و هو الحال في الدعوى المطروحة على ما سلف بيانه - فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون في غير محله .

١٨) لما كان الثابت من مدونات الحكم المطفون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها ، فإنه لا مصلحة لهم فيما يثرونه بشأن جريمة هتك العرض ما دامت المحكمة قد دانتهم بجريمة الخطف بالتحيل والإكراه وأوقعت عليهم عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

١٩) لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة و مدونات الحكم المطفون فيه أن المجنى عليها ادعت مدنيا قبل الطاعنين متضامين بقرض صاغ واحد على سبيل التعويض الموقت ، فإن إغفال هذه الصفة في منطوق الحكم أو الخطأ في بيان اسم المدعية - وهو سهو واضح في حقيقة معلومة للخصوم - لا ينال من صحة الحكم و يكون النعي عليه بالبطلان غير سديد .

(نقض ٢٩ / ٥ / ١٩٨٦ أحكام النقض - الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٥٦ م ٣٧ رقم ٦٠٠ ق).

• من المقرر أن جريمة خطف الأتني بالتحايل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تحقق بانتزاع هذه الأتني و إبعادها عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد الحبس و ذلك عن طريق استعمال فعل من أفعال الغش و الإيهام من شأنه خداع المجنى عليها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(نقض ٩ / ٤ / ١٩٩٠ أحكام النقض - الطعن رقم ٢٤٨٩١ لسنة ٥٩ م ٤١ رقم ٦٠٤ ق).

• من المقرر أن ركن القوة في جنابة الواقعة - التي يتحقق باقترانها بجريمة الخطف الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة المشار إليها يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في

سبل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما يؤثر في المجس عليها فيعدمها الإرادة و يعمدها عن المقاومة و للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي عملها التحقيق و من أقوال الشهود حصول الإكراه .

(نقض ٩ / ٤ / ١٩٩٠ أحكام النقض - الطعن رقم ٢٤٨٩١ لسنة ٥٩ م ٤١ رقم ٦٠٤ ق).

♦ الاشتراك في جريمة الخطف

♦ إذا استخلصت المحكمة اشتراك المتهم في واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى ، و من مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المدفوع لذلك ، فليس يقدح في حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحادث الخطف . إذ لا يشترط في الدليل أن يكون سابقا للحادث أو معاصرا له .

(نقض ٢ / ٤ / ١٩٤٥ مجموعة عمر ج ٦ - الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ١٥ رقم ٦٨٠ ق).

♦ لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن الثاني ساهم أيضا مع الطاعن الأول في الفعل المادي للخطف و أتى فعل التحيل على ماسلف ياته و توافر فيه حكمة القصد الجنائي للجريمة - بوصفة فاعلا أصليا - للأدلة و الإيضاحات السالفة التي لوردها . و كان القانون يسوى بين الفاعل و الشريك في جريمة الخطف و يعتبر مرتكبها فاعلا أصليا سواء أرتكبها بنفسه أو بواسطة غيره ، فإنه لا حيلوي و لا وجه لما بثوه الطاعن الثاني نتما على الحكم بقالة القصور في استظهار و اتفاق الطاعنين على ارتكاب الجريمة أو علمه بخطف المهن (نقض ٣١ / ١ / ١٩٧٧ أحكام النقض - الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ م ٢٨ رقم ١٦٩ ق).

♦ إن المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تعاقب الخاطف سواء أباشر الخطف بنفسه أم بواسطة غيره . فإذا طبقت محكمة الموضوع هذه المادة على الشريك في الخطف ، و لم تشر إلى مواد الاشتراك فلا يكون حكمها معيبا .

(نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٣٧ مجموعة عمر ج ٤ - الطعن رقم ١٩١١ لسنة ٧ رقم ١٣٢ ق).

• إذا كان واحد من المتهمين قد طلب إلى المجنى عليها في ملائمة و رجله أن تتركب معها سيارتهما فاعتذرت و ركبت هي و من معها عربة حنطور ، فقفز المتهم الآخر إلى المقعد المجاور لحوذى العربة و أستولى على الرسن و أوقف سمر العربة فولت المجنى عليها و من كان معها من العربة و اختبأت ، ثم لما عرف المتهمان غيباها جذبا أحدهما من معطفها بقوة و أطلق من المسدس الذى كان يحمله عيارين مهددا بالقتل و مرددا هذا التهديد بالقول ثم دفعها المتهم الثانى من الخلف ليدخلها في السيارة ، فإن هذين المتهمين يكونان قد توافقا واتحدت مقاصدهما على القبض على المجنى عليها بواسطة إدخالها السيارة مع علم كل منهما بما يأتيه صاحبه من الأفعال الموصلة إلى هذا العرص و عمل كل من جانبته على تحقيقه . ولئن كان ما وقع من أحدهما من قفزه إلى المقعد المجاور للحوذى و جذبه الرسن منه و منع العربة من السمر يصح اعتباره من قبيل الأعمال التحضيرية للقبض لأن المجنى عليها تمكنت مع ذلك من الهرب فإنه لا يصح أن يعتبر من هذا القبيل ما وقع من المتهمين بعدئذ من دعوة المجنى عليها في عنف إلى أن تتركب السيارة بعد أن عرفا غيباها ثم جذبا بقوة و تهددها بالقتل و دفعها من الخلف لإدخالها السيارة ، فهذه كلها أعمال تنفيذية مؤدية مباشرة إلى إتمام الجريمة .

(نقض ١٦ / ١ / ١٩٥١ أحكام النقض - الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٠ ص ٢ رقم ٥٠٩ ق).

• التـحـريـض :

• إن القانون حين نص في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات على عقاب " كل من خطف بالتحيل و الإكراه طفلا لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره " قد سوى بين الفاعل للمادى و الفاعل للأدب " المحسوس " للجريمة و اعتبر كليهما فاعلا أصليا . و إذن فمنى استظهرت المحكمة في

حكمها أن الطاعن هو المدبر لتلك الجريمة و الأدلة و الإعتبارات التي أوردتها و التي لها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى فضلا قصور بعدد في حكمها .

(نقض ١٤ / ٥ / ١٩٥١ أحكام النقض - الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢١ م ٢ رقم ١٠٨٢ ق).

• إذا كان الحكم قد أثبت أن المني عليها [في جنابة خطف بالإكراه] كانت متمسكة بيقاتها في منزل والدتها ، و أن المتهم الأول جذها من يدها إلى خارج الغرفة و انصرف بها إلى الطريق و معه المتهم الثاني ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ركن الإكراه كما هو معرف به في القانون .

(نقض ١١ / ١ / ١٩٥٥ أحكام النقض - الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٢٤ م ٦ رقم ٤٥٠ ق).

• إن جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأتني عن المكان الذي خطفت منه أيما كان هذا المكان بقصد العبث بها و ذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمني عليها و حملها على مواجهة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(نقض ٨ / ٢ / ١٩٨٢ أحكام النقض - الطعن رقم ٤٤٩٩ لسنة ٥١ م ٣٣ رقم ١٧٣ ق).

♦ تقدير الشهادة:

• للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى إطمأنت إليه و أن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة أو موضع

الدليل في أوراق الدعوى ما دام له أصله الثابت فيها و هو ما لا يبادل فيه الطاعن ، فإنه لا يكون عل النعى على الحكم في هذا المقام .
(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٨٢ أحكام النقض - الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٥١ ص ٣٣ رقم ٣٨٤ق).

• جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأتني عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها و ذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها و حملها على مواقعة الجنائي لها أو استعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .
(نقض ٧ / ٥ / ١٩٧٩ أحكام النقض - الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ص ٣٠ رقم ٥٣٨ق).

• من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد أستظهر ثبوت الفعل الملبى للخطف و توافر ركن الإكراه و القصد الجنائي في هذه الجريمة و تستاند في قضائه إلى أدلة متحة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه و كان تقدير توافر ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع غير معقب ما دام استدلالها سليما ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(نقض ٧ / ٥ / ١٩٧٩ أحكام النقض - الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ص ٣٠ رقم ٣٨٥ق).

• إن جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشر سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عنها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأتني من المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، و ذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها و

حملها على مرافقة الجنائي لها أو باستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٨٥ أحكام النقض من ٣٦ رقم ٤٨٢ - الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق).

• إن تقرير توافر ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليما .
(نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٨٥ أحكام النقض من ٣٦ رقم ٤٨٢ - الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق).

• لما كانت جريمة خطف الأنثى يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل و الإكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى خطفت فيه أيّا كان هذا المكان بقصد الميث بها و ذلك باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . وإذا كان الحكم المطعون فيه و هو في معرض رده على دفاع الطاعنين بالنقض ركن الإكراه في الدعوى قد أستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه و القصد الجنائي في هذه الجريمة أخذنا بأقوال شهود الإلتهام التي اطمأن إليها وأثبت أن المتهمين قد اعترضوا طريق الجنى عليها والشاهدين الأول والثاني وأشهر المتهم الثالث مطواة مهددا بالاعتداء على الآخرين حتى لاذا بالفرار ثم اقتادوا الجنى عليها تحت تهديد السلاح إلى حظيرة الخيل و هتكوا عرضها وقطعوا صلتها بأهلها باحتجازها بحظيرة الخيل إلى أن حضر الضابط وقام بتخليصها منهم لما كان ذلك و كانت الأدلة التي تساند إليها الحكم في قضائه منتجة و من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه .
(نقض ٥ / ٤ / ١٩٨٧ أحكام النقض من ٣٨ رقم ٤٨١ - الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ ق) .

• من المقرر أن جريمة خطف الأتشي التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحايل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأتشي عن المكان الذي خطفت منه أبا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها و حملها على مواجهة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(نقض ٦ / ١٢ / ١٩٨٨ أحكام النقض من ٣٩ رقم ١٢٣٧ - الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ق).

• من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن جريمة خطف الأتشي المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ لا تتحقق إلا بإبعاد الأتشي هذه عن المكان الذي خطفت منه أبا كان هذا المكان ، بقصد العبث بها ، وذلك باستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها و حملها على مواجهة الجاني لها ، أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها ، لتحقيق ذلك القصد ، و من ثم فإن كل من قارف الفعل المادى بنفسه أو بواسطة غيره أو أسهم في ذلك بقصد مواجهة الأتشي بغير رضاها بعد فاعلا أصليا في الجريمة ، ذلك بأن القانون ساوى بين الفاعل و الشريك في جريمة الخطف تلك سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره .

(نقض ٨ / ١٢ / ١٩٨٨ أحكام النقض من ٣٩ رقم ١٢٦١ - الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ق).

• يكتفى لإدانة المتهم في الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يعزو للمتهم الطفل زورا إلى غير والدته و لو لم توصل التحقيقات إلى معرفة ذوى الطفل من هم الحق في رعايته و كفالاته .

(نقض ٨ / ٤ / ١٩٥٢ أحكام النقض من ٣ رقم ٧٨٥ - الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٢ ق).

• القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من بيته و قطع صلته بأهله مهما كان غرضه من ذلك .

(نقض ٣١ / ٣ / ١٩٥٢ أحكام النقض من ٣ رقم ٦٦٠ - الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٢ ق).

• متى كان الحكم المطعون فيه قد أستند في إدانة المتهم بارتكساب جنائية الخطف إلى ما أقدم عليه هذا الأخير من اتصاله من تلقاء نفسه بعميد عاتلة المبنى عليه للمفاوضة في إعادته لقاء جعل معين و مساومته في قيمة الجعل دون الرجوع إلى أحد آخر و إلى تسلمه الجعل ثم إحضاره الطفل المخطوف من المكان الذي أخفى فيه بعيدا عن لهم حق المحافظة على شخصه ، و أن ذلك مما يجعله مقترفا لجريمة الخطف سواء أكان هو الذي قام بنفسه بانتزاع المبنى عليه و إخراجهم من بيته و إخفائه بعيدا عن ذويه أو كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال فإن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما تتحقق به جنائية الخطف و يصلح بذاته تدليلا على مقارفة المتهم هذه الجريمة .

(نقض ٩ / ٤ / ١٩٧٢ أحكام النقض من ١٣ رقم ٣١٢ - الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق).

• إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين ، ومنهم الطاعن ، اتفقوا فيما بينهم على خطف طفل لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة للحصول على مبلغ من النقود مقابل رده للويع ، و أن اثنين منهم ، تنفيذيا لهذا الاتفاق ، خطفاه و ذهبا به إلى مسكن الطاعن ، ثم نقلاه منه بعد ذلك إلى مسكن آخر ، فهذا الذي ثبت وقوعه من الطاعن يجعله فاعلا أصليا في جريمة الخطف ، لأنه

أبى عملا من الأعمال المكونة لها بإخفائه الطفل و حبسه عن ذويه الذين لهم
حق ضمه و رعايته .

(نقض ٢١ / ٦ / ١٩٣٧ مجموعة عمر ع ٤ رقم ٨١ - الطعن رقم ١٤٣٠
لسنة ٧ق).

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية :

*** المراجع العامة :

١. الأستاذ أحمد أمين : شرح قانون العقوبات الأهلي - القسم الخاص - الطبعة الثانية - طبعة ١٩٢٤ - القاهرة .
٢. الدكتور أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الرابعة - القاهرة - ١٩٩١ .
٣. الدكتور السعيد مصطفى السعيد : الأحكام العامة في قانون العقوبات - الطبعة الثالثة - ١٩٥٧ - دار المعارف بمصر .
٤. الدكتور جميل عبد الباقي الصغير : - قانون العقوبات - جرائم الدم - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٩٧ .
٥. الأستاذ جندي عبد المليك : الموسوعة الجنائية - الطبعة الأولى ١٣٦٠ هـ / ١٩٤٢ - مطبعة الاعتماد بالقاهرة - ج ٥ .
٦. الأستاذ حسن أبو السعود : قانون العقوبات المصري الخاص - ١٩٥٠ / ١٩٥١ - القاهرة .
٧. الدكتور حسن سفيان : في معجم العلوم الاجتماعية - إعداد نخبة من الأساتذة المصريين و العرب المتخصصين - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ .
٨. الدكتور حسن صادق المرصفاوي : المرصفاوي في قانون العقوبات الخاص - منشأة المعارف بالإسكندرية - ١٩٩١ .
٩. الدكتور حسني الجندي : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - جرائم الأموال - دار النهضة العربية - بالقاهرة - ١٩٨٥ .

١٠. الدكتور حسنين عبيد : الوجيز في قانون العقوبات - القسم الخاص - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٨٨ .
١١. الدكتور حين سعيد : الموسوعة الثقافية - مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر - القاهرة / نيويورك - ١٩٧٢ .
١٢. الدكتور رؤوف عبيد : مبادئ القسم العام من التشريع العقابي - دار الفكر العربي بالقاهرة - الطبعة الرابعة - ١٩٧٩ .
١٣. الدكتور رؤوف عبيد : جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - دار الفكر العربي بالقاهرة - الطبعة الثامنة - ١٩٨٥ .
١٤. الدكتور رمسيس منام : النظرية العامة للقانون الجنائي - الطبعة الثالثة - ١٩٩٧ - منشأة المعارف بالإسكندرية .
١٥. الدكتور سامح السيد جاد : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - القاهرة - ١٩٩٦ .
١٦. الدكتور سامح السيد جاد : مبادئ قانون العقوبات - القاهرة - ١٩٨٧ .
١٧. الدكتور سيد عويس : في معجم العلوم الاجتماعية - إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٧٠ .
١٨. الدكتور عبد الأحد جمال الدين : المبادئ الرئيسية في القانون الجنائي - الجزء الأول في الجريمة - دار الفكر العربي بالقاهرة - ١٩٧٤ .
١٩. الدكتور عبد الوهاب عمر البطراوي : شرح القانون الجنائي المقارن - الليبي والمصري والأردني والعراقي - القسم الخاص - دار الفكر العربي بالقاهرة - طبعة الأولى - ١٩٩٧ .

٢٠. الدكتور عبد المهيمن بكر : القسم الخاص في قانون العقوبات - الطبعة السابعة - ١٩٧٧ - دار النهضة العربية بالقاهرة -
٢١. الدكتور عطية محمود هنا : في " معجم العلوم الاجتماعية " - إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٧٠ .
٢٢. الدكتور علي راشد : القانون الجنائي - المدخل و أصول النظرية العامة - الطبعة الثانية - ١٩٧٤ - دار النهضة العربية بالقاهرة .
٢٣. الدكتور عمر السعيد رمضان : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية - ١٩٨٦ .
٢٤. الدكتور عوض محمد : جرائم الأشخاص و الأموال - دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية - ١٩٨٥ .
٢٥. الدكتور فصح عبد الله الشاذلي : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية - ١٩٩٤ .
٢٦. الدكتور فوزية عبد الستار : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية بالقاهرة - الطبعة الثالثة - طبعة ١٩٨٢ .
٢٧. الدكتور مأمون محمد سلامة : قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٩٠/١٩٩١ .
٢٨. مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط - الطبعة الثالثة - ١٩٧٧ - القاهرة .
٢٩. مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٨٠ .
٣٠. الدكتور محمد رمضان بارة : قانون العقوبات الليبي - القسم الخاص - الجزء الأول - جرائم الاعتداء على الأشخاص - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان - ليبيا - الطبعة الثانية - ١٩٩٣ - ص ١٦ و ما بعدها .

٣١. الدكتور محمد زكي أبو عامر : قانون العقوبات - القسم الخاص - مكتبة الصحافة بالإسكندرية - طبعة ثانية - ١٩٨٩.
٣٢. الدكتور محمد علي السالم عياد الحلبي : شرح قانون العقوبات الأردني - القسم العام - دار و مكتبة بغدادي - عمان - الأردن - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ .
٣٣. الدكتور محمد عيد الغريب : شرح قانون العقوبات - القسم العام - الجزء الأول - النظرية العامة للجريمة - ١٩٩٤ - القاهرة .
٣٤. الدكتور محمد مصطفى القللي : شرح قانون العقوبات في جرائم الأموال - ١٩٤٣ -
٣٥. الأستاذ محمد مصطفى السهوني ، و الأستاذ سعد العسيلي : الشامل في التعليقات على قانون العقوبات - من منشورات المؤتمر المهني للعام للقضاء و النيابة العامة و إدارة القضايا - ليبيا - (جزآن) - بدون تاريخ .
٣٦. الأستاذ محمود إبراهيم إسماعيل : شرح قانون العقوبات المصري في جريمة الاعتداء على الأشخاص والتزوير - ١٩٥٠ - القاهرة .
٣٧. الدكتور محمود محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية بالقاهرة - الطبعة العاشرة - ١٩٨٣ .
٣٨. الدكتور محمود محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات - القسم الخالص - الطبعة الثامنة - ١٩٨٤ - دار النهضة العربية بالقاهرة .
٣٩. الدكتور محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٩٠ / ١٩٩١ .
٤٠. الدكتور محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - القاهرة - ١٩٨٧ .

٤١. الدكتور محمود نجيب حسني : شرح قانون الإجراءات الجنائية - الطبعة الثانية - ١٩٨٨ - دار النهضة العربية بالقاهرة.
٤٢. المستشار معوض عبد التواب : الوسيط في شرح جرائم البلطجة و الجرح و الضرب - منشأة المعارف بالإسكندرية الطبعة الأولى - ١٩٩٨.
٤٣. الدكتور لبيب مدحت سالم : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ١٩٨٣ - القاهرة .
٤٤. الدكتور نور الدين هندأوى : شرح الأحكام الخاصة لقانون العقوبات - الكتاب الثاني - جرائم الاعتداء على الأشخاص و الأموال - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٩١ .
- ** الرسائل والكتب الخاصة :**
٤٥. الدكتور إبراهيم محمد حسن : جريمة القذف - دراسة مقارنة بين القانون الجنائي الوضعي و الشريعة الإسلامية - رسالة دكتوراه مطبوعة مقدمة إلى كلية الزقازيق - ١٩٩٧ .
٤٦. الدكتور أحمد شوقي عمر : القانون الجنائي و الطب الحديث - رسالة دكتوراه - ١٩٨٦ .
٤٧. الدكتور أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات - القسم العام - الطبعة الخامسة - القاهرة - ١٩٩١ .
٤٨. الدكتور إيهاب يسر أنور : المسؤولية المدنية و الجنائية للطبيب - رسالة دكتوراه - مقدمة لكلية الحقوق جامعة القاهرة - ١٩٩٤ .
٤٩. الدكتور حسام الدين كامل الأهواني : الحق في احترام الحياة الخاصة - الحق في الخصوصية - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٧٨ .
٥٠. الدكتور دعوفى عبيد : السببية في القانون الجنائي - دراسة تحليلية مقارنة - القاهرة - ١٩٧٤ .

٥١. الأستاذ ربيع سكري : العنف. الفكرى و الدعاية السياسية - بحث منشور بمجلة الفكر العربى - مجلة الإتهام العربى للعلوم الإنسانية - السنة ١٤ - العدد ٢١ كانون ثان / آذار (يناير / مارس) ١٩٩٣ .
٥٢. الدكتور عبد الوهاب عمر البطراوى : مجموعة بحوث فى القوانين الجنائية المعاصرة - دراسات مقارنة بالفقه الإسلامى - الجزء الأول - طبعة ثانية ١٩٩٥ - القاهرة .
٥٣. الدكتور عصام أحمد محمد : النظرية العامة للحق فى سلامة الجسم - رسالة الدكتوراه - كلية الحقوق جامعة القاهرة - ١٩٨٨ .
٥٤. الدكتور عمر السعيد رمضان : شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٨٦ .
٥٥. الدكتور مأمون محمد سلامة : إجماع العنف - بحث منشور بمجلة القانون و الاقتصاد - التى يصدرها أستاذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة - ع ٢ - ص ٤٤ - يوليو ١٩٧٤ م .
٥٦. الأستاذ مبروك السنهوري : التشديد و التخفيف فى قانون العقوبات - مؤسسة الثقافة الجامعية - بالإسكندرية - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ .
٥٧. الدكتور محمد سليم العوا : تفسير النصـــــــــــــــــوص الجنائية - دراسة مقارنة - ط ١ - ١٩٨١ .
٥٨. الدكتور محمد شوقي الجرف : الحرية الشخصية و حرمة الحياة الخاصة - دراسة مقارنة بين أهم النظم الوضعية و بين الشريعة الإسلامية - رسالة دكتوراه مطبوعة - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ - الناشر - الغد - القاهرة .
٥٩. الدكتور محمد عثمان نجماي وآخرون : ملامح جريمة القتل - منشورات للمركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية - القاهرة - ١٩٧٠ .

٦٠. الدكتور محمد مصطفى القللي : في المسئولية الجنائية - القاهرة -
١٩٤٨ .

٦١. الدكتور محمود صالح العادلي : حق الدفاع أمام القضاء الجنائي - دراسة
مقارنة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي - رسالة الدكتوراه مقدمه لكلية
الحقوق - جامعة القاهرة .

٦٢. الدكتور محمود صالح العادلي : الحماية الجنائية للبيئة - في النظام
القانوني الليبي - في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية - دراسة تحليلية - القاهرة
- ١٩٩٨ .

٦٣. الدكتور محمود نجيب حسني : علاقة السببية في قانون العقوبات -
١٩٨٤ - القاهرة .

٦٤. الدكتور محمود نجيب حسني : الحق في سلامة الجسم و مدى الحماية التي
يكتفلها له قانون العقوبات - مجلة القانون و الاقتصاد التي يصدرها أساتذة كلية
الحقوق - جامعة القاهرة - س ٢٩ - سنة ١٩٥٩ - العدد الثالث .

٦٥. الدكتور محمود نجيب حسني : القصد الجنائي - النظرية العامة للقصد
الجنائي - دراسة تأصيلية مقارنة - الركن المعنوي في الجرائم العمدية - دار
النهضة العربية بالقاهرة - الطبعة الثالثة - ١٩٧٨ .

٦٦. الدكتور مصطفى مصباح دهارة : وضع ضحايا الإحرام في النظام الجنائي
- دراسة نقدية للنظام الجنائي في ضوء معطيات علم الضحايا - رسالة
دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية - ١٩٩٦ .

٦٧. الدكتور ملموح خليل بحر : حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي - دار
النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٨٣ .

٦٨. الدكتور نبيل مدحت سالم : الخطأ غير العمدى - در النهضة العربية
بالقاهرة - ١٩٨٤ .

٦٩. الأستاذ للمم البيطار : الأيديولوجية الانتقالية - المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٦٤.
٧٠. الدكتور نعيم عطية : حرمة الحياة الخاصة في القانون المصري و الفرنسي - مجلة العلوم الإدارية - عدد يونيه - ١٩٨٠ .

A – Traitces , Ouvrages , precis et Theses :

1. **AUBY (Jean – Marie) et L'autres :** Droit public- libertés publiques , I , Paris 1979 .
2. **BATTAGLINI :** La question des sources , spécialement par rapport au droit penal .
3. **BOUZAT (P.) :** Le critière du lien de cusalite en matiere criminelle d'après la jurisprudence francaisesm , Cours de doctrat , U. de Caire , 1981.
4. **CHABAS :** l'influence de la pluralité des cause sur le droit à réparation ; th. Paris 1965 .
5. **CHÉRON (A.) et BADAoui (A.) :** Nouveau Code Pénal Egyptien Annoté , Le Caire 1939 .
6. **COLLIARD (Claude – Albert) :** Libertés publiques , Précis Dalloz , 6e éd. , 1982 .
7. **CONSTANT :** Traite élément . droit pénal (belge) , 1965 .
8. **DECOCQ:** Dorit Pénal général, Armand Colin , 1971 .
9. **DELLOGE (Tullio):** La culpabilité dans la Théorie généralé de l'infraction , 1949- 1950 Paris .
10. **DEMONGUEZ AGUILA :** La causalité en droit comparé chilien et français ; th. Dactyl . Toulouse ; 1967 .

11. **DUAS** : *Traité de psychologie* , par charles blonoiel ; Paris 1924 .
12. **DUPRE** : *La règle pénale légaliste , son application actuelle en droit comparé* , thèse Grenoble 1938 .
13. **GARCON "E"** : *Code pénal annoté* , 1901-1911 .
14. **GARRAUD (R.)** : *Traité théorique et pratique de droit penal Français* , 3e éd. 1913 – 1935 .
15. **GERARD CORNU** : *Vocabulaire juridique* , Paris 1987.
16. **HOSNI (Mahmoud Nagib)** : *Le lien de causalite en droit pénal ; th. Paris ; 1952 (dactylographiee)* .
17. **Roger MERLE et André VITU** : *Traité de Droit criminel ,Droit pénal spécial par André VITU* , Paris 1981.
18. **Cheauveau Adolphe et Faustih HÉLie** : *Théorie du code pénal* Game éd . , II , 1827 .
19. **MERLE "Roger " et " VITU" André:** *Traité de Droit criminel* , T.I , sixième éd. , Paris 1988 .
20. **PIROVANO** ; *Faute civile et faute pénale ; th. Nice ; 1964 ; spéc.*
21. **PRADEL et VARINARD** : *Les grands arrêts du droit criminel* , 1984.
22. **PRADEL et VARINARD** : *L' interprétation dans le droit , Archives de philosophie du droit , t. 17 , 1972 .*

23. **PUECH** : Les grands arrêts de la jurisprudence criminelle , 1976 .
24. **ROBERT "Jacques "** : Libertés publiques , précis Domat , Deuxième éd. , Paris 1977.
25. **ROCHE "Jean "** : " Libertés publiques " , Dalloz , 7e éd. , 1984 .
26. **STEFANI " Gaston " , LEVASSEUR " Georges " et BOULOC " Bernard "** : Droit pénal général , 16e éd. , Dalloz Delta , Liban (1997) .
27. **STIEBER** :
Le juge pénal comme législateur , Melanges Gény t. III.
28. **Ribot** : maladies de la volonté , alcan, Paris 1933 .
29. **Vouln " Robert "** : Droit penal special I (1968) .
30. **VOUIS (R.)** : Droit pénal spécial, 1 , Paris 1971.
31. **M.K. YASSEN** : Le recours aux travaux préparatoires dans l'interprétation de la loi pénale , R.S.C., 1958 .

B Articles et Rapports chrinques :

32. **CAUVEL** : Interprétation déclarative de la loi pénale et droit penal du travail , Dr soc. , 1983 .

33. **CHABAS**: Bilan de quelques années de jurisprudence en matière de rôle causal ; Dalloz (1970) ; chr.; p. 113 .,
 34. **Garron** : les infractions similaires et l'interprétation des lois spéciales , R.S.C. 1966.
 35. **Gmadray** : le dol eventuel , Revue Inter Nationale de Droit Penal 15 e annee (1938) .
 36. **FRIDIEFF** : La probleme de la causalité en droit pénal soviétique , R.S.C., 1952 .
 37. **RACZ** : La méthode criminologique de l'interprétation de la loi penale , R.S.C., 1985
 38. **SALVAGE** : Le line de causalité en matière de complicité ; R. S. C. ; 1981 .
 39. **TROUSSE** : L'interprétation des lois pénales , R.D.P.C. , 1952-1953 .
- تلك : باللغة الإيطالية :
40. **Carrara** : programma di diritto criminale, 2 éd. , VI .
 41. **JIMENEZ DE ASUA** : Tratado de derecho penal , 2 éd . , II .

٥٦	المطلب الثالث : الأخذ
٥٩	المبحث الثاني : الموضوع المادي للسلوك
٦٢	المبحث الثالث : مقابل الفائدة
٦٤	المطلب الأول : الاختصاص الحقيقي
٧٠	الفصل الثالث ، الركن المعنوي
٧٧	الفصل الرابع ، الجزء الجنائي
٧٨	المبحث الأول : عقوبة جريمة الرشوة في صورتها البسيطة
٨١	المبحث الثاني : العقوبة المشددة الرشوة لجريمة و الإعفاء من العقاب
٨١	المطلب الأول : العقوبة المشددة لجريمة الرشوة
٨٤	المطلب الثاني : الإعفاء من العقاب

الباب الثاني

التزوير في المحررات

٩٠	الفصل الأول ، الأركان العامة للتزوير
٩١	المبحث الأول : المحرر
٩٢	المطلب الأول : شكل المحرر
٩٤	المطلب الثاني : مضمون المحرر
٩٦	المطلب الثالث : مصدر المحرر
٩٧	المطلب الرابع : مفهوم المحرر و البيانات المخزنة إلكترونيا
١٠٢	المبحث الثاني : الركن المادي
١٠٢	المطلب الأول : تغيير الحقيقة
١٠٩	المطلب الثاني : طرق التزوير
١١١	الفرع الأول : طرق التزوير المادي

١٢٠	الفرع الثاني : طرق التزوير المعنوي
١٢٨	المطلب الثالث : الضرر
١٢٩	الفرع الأول : ماهية الضرر
١٣١	الفرع الثاني : أنواع الضرر
١٣٦	الفرع الثالث : ضابط الضرر
١٤٠	المبحث الثاني : الركن المعنوي
١٤٠	المطلب الأول : العلم و الإرادة
١٤٢	المطلب الثاني : نية استعمال المحرر المزور
١٤٤	الفصل الثاني : أنواع التزوير والعقوبات المقررة لكل نوع
١٤٤	المبحث الأول : التزوير في المحررات الرسمية
١٤٧	المبحث الثاني : التزوير في المحررات العرفية
	الفصل الثالث : الصور المخففة للتزوير و جريمة استعمال المحرر
١٤٩	المزور
١٥٠	المبحث الأول : الصور المخففة للتزوير
١٥٢	المبحث الثاني : جريمة استعمال محرر مزور
١٥٣	المطلب الأول : استعمال المحرر المزور
١٥٤	المطلب الثاني : القصد الجنائي والعقاب
	الباب الخامس
	اختلاس المال العام و الصدوق عليه و الغدر
١٦١	الفصل الأول : في الأحكام العامة للأموال العامة
١٦٢	المبحث الأول : التوسع في مدلول المال محل الحماية

١٧٠ المبحث الثاني : الصلة بين المال محل الحماية الجنائية و الوظيفة العامة

المطلب الأول : الاشتراط الصريح لوجود صلة بين الوظيفة و المال محل

١٧٠ الحماية الجنائية

المطلب الثاني : الاشتراط الضمني للصلة بين الوظيفة العامة و المال محل

١٧٥ الحماية الجنائية

١٨٧ الجزء الثاني : جرائم البلطجة

مقدمة

١- المشرع المصري ونجزم البلطجة . ٢- موضوع هذه الدراسة . ٣ - فلسفة المشروع

المصري بخصوص نجزم البلطجة . ٤ - خطة الدراسة و منهجها .

١٩٥ الفصل الأول ، البلطجة (في صورتها البسيطة)

م٤ - إجمال

١٩٥ المبحث الأول : الركن المادي

١٩٦ المطلب الأول : صور البلطجة

٦ - تحديد صور البلطجة .

١٩٧ الفرع الأول : القوة والعنف

٧- أولا : استعراض القوة أمام شخص . ٨ - ثانيا : التلويح للمجني عليه بالعنف . ٩ -

نظرية العنف المادي . ١٠ - نظرية العنف المعنوي . ١١ - تفسير العنف .

٢٠٢ الفرع الثاني : التهديد

١٢- أولا : التهديد باستخدام القوة و العنف . ١٣ - ثانيا : التهديد بالإضرار

. ١٤ - ثالثا : التهديد بالتعرض لحرمة الحياة الخاصة .

٢٠٨ اام - تطبيقات قضائية

٢١٥ المطلب الثاني : النتيجة الإجرامية

١٥ - جرائم البلطجة و جرائم الخطر . ١٦ - تساؤل . ١٧ - جريمة البلطجة وجرائم

الضرر . ١٨ - تصنيف النتائج الإجرامية لجرائم البلطجة .

٢١٨

الفرع الأول

النتائج المادية

١٩ - المقصود بالنتائج المادية . ٢٠ - أولا : إلحاق الضرر بشيء من ممتلكات
المنجي عليه . ٢١ - ثانيا : إلحاق الضرر بمصلحة للمنجي عليه .

٢٢٠

الفرع الثاني

النتائج المعنوية

٢٢ - المقصود بالنتائج المعنوية . ٢٣ - أولا : تعريض حياة المنجي عليه للخطر .
٢٤ - ثانيا : تعريض سلامة المنجي عليه للخطر . ٢٥ - ثالثا : المساس بالحرية
الشخصية . ٢٦ - رابعا : المساس بالشرف أو الاعتبار . ٢٧ - خامسا :
المساس بسلامة الإرادة .

٢٢٨

المطلب الثالث

رابطة السببية

٢٨ - مشكلة رابطة السببية . ٢٩ - فيالنسبة للنتائج الخطرة . ٣٠ - أما بالنسبة
للنتائج الضارة لجريمة البلطجة . ٣١ - انتهاء رابطة السببية .

٢٣٢

المبحث الثاني : الركن المعنوي والعقوبة

٣٢ - تقسيم .

٢٣٢

المطلب الأول : الركن المعنوي

٣٢م - إجمال .

٢٣٣

الفرع الأول : مقدرات القصد الجنائي

٣٣ - أولا : العلم بأركان البلطجة . ٣٤ - انيا : إرادة السلوك والنتيجة
٣٥ - ثالثا : القصد الخاص .

٢٣٨

الفرع الثاني : الأحكام العامة للقصد الجنائي

٣٦- جريمة البلطجة و القصد المحدود و القصد غير المحدود . ٣٧- البلطجة و القصد المباشر و القصد الاحتمالي . ٣٨- وقت توافر القصد . ٣٩- القرض الأول : انتهاء القصد الجنائي قبل تحقق النتيجة . ٤٠- القرض الثاني : تراعى ظهور القصد الجنائي حتى وقت تحقق النتيجة . ٤١- إثبات القصد .

٢٤٨

المطلب الثاني : عقوبة جريمة البلطجة البسيطة

٤٢- بيانها . ٤٣- أولا : الحبس . ٤٤- ثانيا : مراقبة البوليس .

٢٥١

الفصل الثاني : جرائم البلطجة المشددة

٤٥- تحديد الظروف المشددة . ٤٦- تصنيف أسباب التشديد . ٤٧- تقسيم.

٢٥٣

المبحث الأول : جنح البلطجة المشددة

(طبقا للمادة ٣٧٥ مكررا عقوبات)

٤٨- إجمال .

٢٥٤

المطلب الأول

الظروف المتعلقة بالجاني و المنجني عليه

٤٨- تقسيم .

٢٥٤

الفرع الأول

الظروف المتعلقة بالجاني " تعدد الجناة "

٤٩- علة التشديد . ٥٠- مدلول التعدد .

٢٥٨

٥٠ م - تطبيقات قضائية

٢٦٠

الفرع الثاني

الظروف المتعلقة بالمنجني عليه

٥١- إجمال . ٥٢- الكهولة و هذا الطرف المشدد . ٥٣- تقدير السن . ٥٤-

الدفع بجهل نوع المنجني عليه أو سبه .

٢٦٤

المطلب الثاني الظروف المتصلة بكيفية ارتكاب الجريمة

٥٥ - إجمال .

٢٦٤

الفرع الأول

ظرف اصطحاب حيوان يثير الرعب

٥٦ - الحيوان المقصود . ٥٧ - مدلول الاصطحاب . ٥٨ - الفصل في هذا الظرف و
رقابة النقض عليه

٢٦٧

الفرع الثاني

حمل سلاح أو أداة كهربائية أو مواد ضار

٥٩ - علة التشديد . ٦٠ - أولا : حمل السلاح . ٦١ - ضوابط
توفر ظرف حمل السلاح .

٢٧٣

٦٢ - تطبيقات قضائية .

٦٣ - طبيعة هذا الظرف . ٦٤ - ثانيا : حمل أداة كهربائية . ٦٥ - ثالثا :
حمل مواد ضارة .

٢٨٥

المبحث الثاني

جنايات البلطجة و الجتخ المشددة

طبقا للمادة ٣٧٥ مكررا (١) عقوبات

٦٥ م - تقسيم .

٢٨٥

المطلب الأول

ارتباط جريمة البلطجة بجنحة أو جنابة بوجه عام

٦٦- تمهيد . ٦٧- علة التشديد . ٦٨- نطاق التشديد . ٦٩ - أنـــــــر
توفر هذا الظرف ؟ و تقسيم .

٢٨٧

الفرع الأول

شروط التشديد

٧٠- إجمال . ٧١ - الشرط الأول : ارتكاب جنحة أو جنابة .
٧٢- الشرط الثاني : توافر رابطة سببية مادية .

٢٩٣

الفرع الثاني

الارتباط وتعدد الجناة

٧٣- صور التعدد .

٢٩٦

المطلب الثاني

ارتباط البلطجة بجريمة الإيذاء أو القتل العمد

٧٥ - تقسيم

٢٩٦

الفرع الأول

ارتباط البلطجة بجريمة الإيذاء

٧٦- النص القانوني و التدرج في العقاب . ٧٧ - علة التشــــــديد .
٧٨ - شروط إعمال هذا الظرف .

٢٩٩

٧٨ م - تطبيقات قضائية .

٣٠٣

الفرع الثاني

ارتباط جريمة البلطجة بجناية قتل عمد

٧٩ - النص القانوني و الخروج على القواعد العامة . ٨٠ - علة التشديد
٨١ - شروط التشديد . ٨٢ - ارتكاب جريمة قتل عمد . ٨٣ - هذا

الظرف و جريمة و القتل العمد المخفف . ٨٤ - ما يترتب على كلتا
 الفكرتين السابقتين . ٨٥ - رأينا في الموضوع . ٨٥ م - حالات يستبعد
 فيها الظرف المشدد . ٨٦ - استقلال البلطجة عن القتل العمد . ٨٧ -
 انقضاء الدعوى الناشئة عن جنحة البلطجة بمضي المدة . ٨٨ - العنصر
 الثاني : رابطة زمنية . ٨٩ - الشروع و الظرف المشدد . ٩٠ - وحدة
 المشغول عن الجريمتين .

٩١ - تطبيقات قضائية .

٣١١

خاتمة

٣٢٥

الجزء الثالث

جرائم القتل والضرب والجرح

و الخطف في ضوء أحكام القضاء

٣٢٧

جريمة القتل العمد (البسيط)

أولاً : الركن المادي - رابطة السببية - النتيجة الإجرامية : وفاة المني عليه - ثانياً الركن
الضروي - بهذا الضرب ، إحداث الموت - القول بتوفر نية القتل في جريمة الشروع في قتل
عمد هو مسألة موضوعية .

٣٥٠

الاشتراك في القتل

٣٦١

جريمة القتل الخطأ

أركان جريمة القتل الخطأ - الخطأ المشترك - رابطة السببية - النتائج المحتملة - - العمل الطي والخطأ
- العقوبات المقررة لجريمة القتل الخطأ .

٤١٥

الضرب و الجرح

الاشتراك في جريمة الضرب .

٤٧١

جريمة خطف الأطفال

٤٧٦

جريمة خطف الإنسان

الشروع في عطف أثنى - الاشتراك في جريمة الخطف .

٤٩٧

قائمة المراجع

٥٠٥

الفهرس

٥١٥

للمؤلف

٥١٩

المؤلف في سطور

للمؤلف

أولاً : المؤلفات :

- ١ - حق الدفاع أمام القضاء الجنائي - دراسة مقارنة - في القانون الوضعي والفقه الاسلامي - " مساهمة في بناء نظرية عامة لحق الدفاع " - رسالة دكتوراه مقدمة لكلية حقوق القاهرة - ١٩٩١ م .
ويلاحظ أن هذه الرسالة تحت الطبع الآن . بعنوان جديد هو :
" النظرية العامة لحقوق الدفاع أمام القضاء الجنائي - دراسة فقهية قضائية مقارنة في القانون الوضعي المصري والفرنسي والفقه الاسلامي " .
- ٢ - النيابة الادارية في مخترق الطرق - الطبعة الأولى - ١٩٨٦ م - دار الكتاب الجامعي بالقاهرة - " نفذ " .
- ٣ - الإرهاب والعقاب - شرح للقانون الجنائي للإرهاب - طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م - دار النهضة العربية بالقاهرة .
- ٤ - القوانين الجنائية الاصلح للمتعم - ماهيتها وآثارها - دراسة مقارنة - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ م - دار النهضة العربية بالقاهرة .
ويلاحظ أن أصل هذا الكتاب مستمد من البحثين المشار إليهما تحت رقمي : ١٩٤١٧ من هذه القائمة .
- ٥ - الجواهر المضينة في الإسلام وحماية البيئة - ١٩٩٥ م - دار النهضة العربية بالقاهرة . ويلاحظ أن موضوع هذا الكتاب سبق نشره في :
أ - مجلة البحوث الفقهية المعاصرة - التي تصدر في السعودية - العدد ٢٣ السنة ٦ - الصادر في أكتوبر / نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٤ م .
ب - مجلة العلمية لكلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الأزهر - العدد السادس - ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- ٦ - الموجز في الإسلام وحماية البيئة - " باللغتين العربية والانجليزية " - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ م - دار النهضة العربية بالقاهرة .
- ٧ - السياسة الجنائية لدرء جرائم العنف الإرهابي - دراسة مقارنة - ١٩٩٥ م - دار النهضة العربية بالقاهرة - (٢٤٤ صفحة) .
- ٨ - الحماية الجنائية للبيئة المضاربة - دراسة مقارنة - في القانون الجنائي الداخلي والقانون الدولي الجنائي - (اعتداء النظام العراقي على البيئة المضاربة الكويتية أثناء الغزو - نموذجا تطبيقياً) - ١٩٩٥ م

- دار النهضة العربية بالقاهرة . ويلاحظ أن موضوع هذا الكتاب سبق تقديمه لمؤتمر التشريعات البيئية في الوطن العربي " الواقع وتحديات المستقبل " - المنعقد بالقاهرة تحت رعاية جامعة المنوفية - كلية الحقوق - في الفترة من ٢٧ - ٢٩ يونيو ١٩٩٥ م .

٩ - احترام الحرية الشخصية للأسرى المبرمج - الأسرى الكويتيون - نموذجاً تطبيقياً - ١٩٩٤م - القاهرة .

١٠ - السعودية .. النموذج الأفضل .. للحكم الإسلامي - حقوق وواجبات الحكام والمحكومين " - طبقاً للنظام الأساسي للحكم الصادر في شعبان ١٤١٢ هـ - ونصوص نظام مجلس الشورى ونظام المناطق - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥م - القاهرة .

١١ - شرح القانون الجنائي العسكري الليبي - الجزء الأول قانون العقوبات العسكري الليبي - محاضرات القيت على طلبة الفرقة الثالثة بكلية القانون - بجامعة قاريونس - العام الجامعي ١٩٩٥ / ١٩٩٦ .

١٢ - شرح قانون العقوبات الليبي والمصري - القسم العام - محاضرات القيت على طلبة الفرقة الثانية بكلية القانون - بجامعة قاريونس - بنغازي - العام الجامعي (٩٦ / ١٩٩٧ م) .

١٣ - دروس في شرح جرائم المبرمج في القانون الليبي - محاضرات القيت على طلبة الفرقة الثالثة - بكلية القانون - جامعة قاريونس - في العام الجامعي (٩٦ / ١٩٩٧) .

١٤ - الذاتية ... والمنع من ممارسة الاجراء الجنائي - دراسة مقارنة في قانون الإجراءات الجنائية في ضوء علمي : الاجتماع والنفس . دار النهضة العربية بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٧٧ م .

١٥ - الوجيز في الجرائم الاعتداء على المصلحة العامة - الرشوة والتزوير والاختلاس - الطبعة الأولى - ١٩٩٩ .

١٦ - العروبة والإسلام ٥٥ و ٥٥ النظام العالمي الجديد - العراق والمذبحة الأمريكية للشريعة الدولية - الطبعة الأولى - فبراير ١٩٩٩ - القاهرة .

١٧ - الوسيط في شرح جرائم البلطجة - طبقاً للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨م - في ضوء آراء الفقهاء وأحكام القضاء - الطبعة الأولى - فبراير ١٩٩٩ م . ويلاحظ أن أصل هذا الكتاب يمثل في : البحث المنشور بمجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا - العدد العشر - ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

ثانياً : الأبحاث والمقالات :-

- ١٨ - محلول ومبررات وضمانات نظرية الضرورة .. وضوابط خضوع الإدارة العامة للقانون - بحث منشور بمجلة المحاماة - ع ٦٥ - مايو ويونيو ١٩٨٥م - من ص ١٠٦ حتى ص ١٥٠ .
- ١٩ - محلول رابطة التبعية كشرط لقيام مسئولية المتبوع عن فعل تابعه - بحث منشور بمجلة المحاماة - ع ١٠٩ - س ٦٥ - نوفمبر وديسمبر ١٩٨٥م - من ص ١٣٨ حتى ص ١٧٢ .
- ٢٠ - قاعدة رجعية القوانين الجنائية الأصلح للمتعم - بحث منشور بمجلة المحاماة - ع ٢١ - س ٦٦ - يناير وفبراير ١٩٨٦م - من ص ٦٩ حتى ص ٩٢ .
- ٢١ - السلطة التأديبية بين متطلبات الإدارة ومقتضيات العدالة - بحث منشور بمجلة المحاماة - ع ١٠٩ - نوفمبر وديسمبر ١٩٨٨م - من ص ٦١ حتى ص ٧٧ .
- ٢٢ - قانون العقوبات الاقتصادى والقوانين المؤقتة ورجعية القانون الجنائى الأصلح للمتعم - بحث منشور بمجلة المحاماة - ع ٢١ - س ٦٨ - يناير وفبراير ١٩٨٨م - من ص ٦١ حتى ص ٩٨ .
- ٢٣ - حقوق الإنسان بين الفكر القانونى الوضعى والشرعية الإسلامية - بحث منشور بمجلة المحاماة - ع ٣ ، ٤ - س ٧٠ - مارس وابريل ١٩٩٠م - من ص ١٢٤ حتى ص ١٣٤ .
- ٢٤ - استجواب الشهود في المسائل الجنائية .. بين الاعتبارات الانسانية ومقتضيات العدالة - بحث منشور بمجلة المحاماة - ع ١٠٩ - نوفمبر وديسمبر ١٩٨٦م - من ص ٤٩ حتى ٦٨ .
- ٢٥ - مفترضات وضمانات حقوق دفاع الأمدات تجاه ما يتخذ بشأنهم من أعمال إجرامية جنائية - بحث قدم للمؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائى - المنعقد بالقاهرة من ١٨ - ٢٠ / ٤ / ١٩٩٢م - تحت عنوان " الأفاق الجديدة للعدالة الجنائية في مجالات الأحداث " - ومنشور ضمن أعمال المؤتمر - الناشر دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٩٢م - من ص ٦٤٣ حتى ص ٦٦٧ .

- ٢٦ - **الدولة في الإسلام .. بين .. الحقيقة والافتراء** - بحث منشور بمجلة " **القبض** " السودانية - العدد ٢٠٠ - صفر ١٤١٤ هـ / يوليو ، أغسطس ١٩٩٣ - من ص ١٢ حتى ص ١٦ .
- ٢٧ - **حرية الصحافة .. حرية الحريات** - دراسة حول القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥م المعدل لبعض النصوص في قانون العقوبات والإجراءات الجنائية - مقالة منشورة بمجلة الدراسات الإعلامية - العدد ٨٠ - في يوليو - سبتمبر - ١٩٩٥م - من : ص ١٣٢ حتى ص ١٤١ .
- ٢٨ - **النظام العالمي الجديد .. و .. حق الدول والشعوب في المساواة** - بحث قدم للدورة السادسة للمائدة المستديرة للأستاذة العرب التي عقدت في طرابلس في الفترة من ٢٣ الى ٣١ / ٧ / ١٩٩٦م ، وأخذت هذه الدورة عنوانا لها : نحو نظام عالمي بديل . " ٣٣ صفحة فلو سكايب " .
- ٢٩ - **البعد الإنساني لحق المرأة في التعليم والعمل .. ومردوده الاقتصادي** - بحث قدم للدورة " اقتصاديات تعليم وعمل المرأة في الجماهيرية العظمى " المنعقدة في بنغازي في الفترة من ١٠ الى ١٢ / ٣ / ١٩٩٧م - (٥٥ صفحة) .

المؤلف في سطور

الدكتور محمود العادلي

- حصل من كلية حقوق عين شمس (مصر) على :
 - (١) ليسانس الحقوق - دور مايو ١٩٧٩م .
 - (٢) دبلوم القانون الخاص دور مايو ١٩٨٢ .
 - (٣) دبلوم القانون الجنائي دور مايو ١٩٨٤م .
 - (٤) بتقدير عام جيد جداً ، وبترتيب الأول على الدبلوم (.
 - ٤) ربهنكا رود آميرادلا مولغا مولد (١٩٨٥ .
- حصل من كلية الحقوق جامعة القاهرة على الدكتوراه في الحقوق :

عن رسالته المعونة حق الدفاع أمام القضاء الجنائي - دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي - مساهمة في بناء نظرية عامة لحق الدفاع أمام القضاء . بتقدير عام جيداً . والتي نوقشت في ١٧ / ١٠ / ١٩٩١م .

- أوفد لفرنسا لجمع المادة العلمية اللازمة للدكتوراه خلال الفترة من ديسمبر ١٩٨٧ حتى يناير ١٩٩٠ م .
- عمل بالنيابة الإدارية : بوظيفة مساعد نيابة ثم وكيل نيابة خلال الفترة من ١٠ / ٣ / ١٩٨١ حتى ٢٤ / ٩ / ١٩٨٥ م .
- ثم عمل بجامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بطنطا بوظيفة مدرس مساعد للقانون الجنائي في الفترة من ٢٥ / ٩ / ١٩٨٥ م حتى ٧ / ٤ / ١٩٩٢ م .
- بوظيفة مدرس للقانون الجنائي منذ ٨ / ٤ / ١٩٩٢ م ؛ ثم استلذا مساعدا للقانون الجنائي منذ ١٩٩٧/٥/٦ وحتى الآن .
- حاضر في كلية القانون - جامعة قار يونس - بنغازي - ليبيا - خلال العامين الجامعيين ١٩٩٥/١٩٩٦ ؛ ١٩٩٦/١٩٩٧ .

• عضو بالجمعيات العلمية التالية :

- ١- الجمعية المصرية للقانون الجنائي "الشعبة العربية للجمعية الدولية للقانون الجنائي"
 - ٢- الجمعية المصرية للقانون الدولي .
 - ٣ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع .
- له العديد من المؤلفات والأبحاث في القانون الجنائي والإداري والمدني ، والشريعة الإسلامية . ومن مؤلفاته : الجواهر المضيلة في الإسلام وحماية النبوة ، والسياسة الجنائية لسوء جرائم العنف الإرهابي ؛ والقوانين الجنائية الأصلح للمتهم .
 - له العديد من المقالات والدراسات المنشورة في بعض الجرائد المصرية والعربية منها : مقال النموذج السعودي للحكم الإسلامي ، الفائز بجائزة أحسن رسالة التي تمنحها جريدة " المسلمون " السعودية . بالعدد ٣٧٣ - الصادر في ٢٤ رمضان ١٤١٢ هـ / ٢٧ مارس ١٩٩٢ م .
 - والدراسة المنشورة : الدولة في الإسلام بين الحقيقة والافتراء المنشورة بمجلة " الفيصل " السعودية بالعدد ٢٠٠ الصادر في يوليو / أغسطس ١٩٩٣ .
 - ومقال حرية الصحافة .. حرية الحريات - المنشورة بمجلة الدراسات الإعلامية بمصر - العدد ٨٠ - في يوليو - سبتمبر - ١٩٩٥ م .

ضمن أعمال المؤتمر - الناشر دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٩٢ م -
من ص ٦٤٣ حتى ص ٦٦٧ .

مجمع البحوث الإسلامية
٧٦٠٧٩

رقم الإيداع ٩٩/١٣٦٧٤

